الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران

كلية الأدب و اللغات و الفنون

قسم اللغة العربية و آدابها

عنوان المذكرة

موضح السر المكنون على الجوهر المكنون

للثغري (كان حيا 1115 ه)

تحقيق و دراسة

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في مشروع الأدب الجزائري القديم

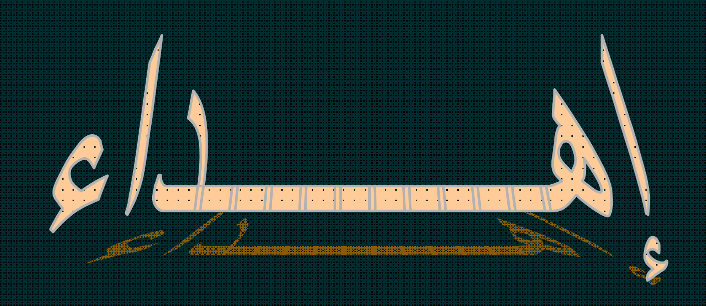
إعداد الطالب

حاج زعفان

إشراف

أ.د. مختار حبار

السنة الجامعية 2009-2010



*إلى روح والدي الغالي الذي علمني مكارم الأخلاق، رحمه الله وطيب مثواه.

*إلى نبع الحنان التي غمرتني بعطفها وزرعت حياتي بدعوات الخير، أدامها الله تاجا على رؤوسنا، و حفظها لنا أمي.

*إلى كافة العائلة الكريمة من إخواني وأخواتي وأخص بالذكر شقيقي الغالي عبد القادر عرفانا بجزيل عطائه.

*إلى كل من قدم لي يد المساعدة وعلى وجه الخصوص إلى الصديق رامول خالد الذي كان نعم الصديق ومعنا للعطاء.

*إلى التي كانت دعواتها النور الذي أهتدي به في ظلمات الحياة أمي الثانية ليلى.

*إلى صديقتي التي رافقتني طيلة هذا البحث عمار صليحة، وكل رفيقاتي: حفيظة، ممية، فاطمة الزهراء، خديجة، أمينة، أسمهان.

*إلى كل أساتذة وطلبة الحقوق وأخص بالذكر دفعة 2003-2004.

سميرة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا و مولانا محمد

يقول الفقير إلى الله محمد بن محمد بن علي بن موسى الثغيري [1] نسبا،

المـــــــالكي مذهبا، الأشعري اعتقادا، الجزائري منشئا

ودارا كان الله له و لجميع المسلمين آميـــــن

الحمـــــــــد لله البديع المنّان معلّم الإنسان البيان، الذي شرح صدور البلغاء بجواهر المعاني و إيضاح التبيـــــان، و الصّلاة و السّلام على سّيدنا **محمد** المخصوص بجوامع الكلم و فصاحة اللســان ، الذي تحيّر في أسرار بلاغة ما أنزل عليه أكابر بلغاء عدنان و قحطان ، و على آله و صحبه و التــابعين لهم بإحســان ، ماعكف القلب على دلائل[2] القرآن ، و ما ارتقى صوفي لسلوك حضرة العرفان . **أمـــا بعد:**

فلمّا رأيت منظومة الشيخ سيّدي **عبد الرّحمن الأخضري** المسمّاة **بالجوهر المكنون** من أجلّ ماصنّف في علم البيـــان محتوية على جلّ معالم [3] التلخيص و عيون مسائله بلفظ موجز و تهذيب و إتقـــان ، (و) [4] قد شرحها ناظمهـــا شرحا مفيـــدا و أعرب عمّا في ضميره وأبان ، (و) [5] لكن بقي في بعض الأماكن بياض في الشّرح وذلك في جميع النّسخ الواصلة إلينـــا ، فصار من نظر فيه لم يشتف منه جنان ، ثمّ شرحها الشيخ **الغزيّ**[6] و أجاد ، لكنّه لم يطّلـــع على شرح المصنّف ، و المنظومة الواصلة إليه وجدها مصحّفة و محرّفة تحريفا أخرج كثيرا من أبياتهـــا عن الأوزان ، فتتبّعها بالإصلاح و لم ينبّه على ذلك ، فصار شيء من أبياتها مخالفا لنظم المصنّف ، و في بعض الأبواب بالزيـــــــادة و النقصان ، وقد عثرت على نسخة صحيحة كادت تكون بخط المؤلف أو منقولة منه سالمـــة من التحريـــــــــف و الألحان ، فقرأتها على الأشياخ فوجدتها (صحيحة) [7] موافقة لما في شرح المؤلّف [8] بالتّتبع عيـــان ، أردت بعون الله و قوّته تقييد دررها ، و ضمّ شوارد غررها ذوات القدر و الشأن بشرح يكشف الغطا عن جواهرها المصونـــة ، و يبرز ماخفي من معانيها المكنونة على الأذهان ، و اعتمادي في النقل على الشرحين المذكورين[9] و ســعد الـــدين **التفتازاني**[10] و بعض كتب البيان ، وانتحلت غالب ألفاظهم و نصـــــوصهم و جـــواهر عبـــاراتهم و نصوصـــهم الصّافية الحسان ، وقصدت بذلك التبرّك بهم و التمسّك بأذيالهم و النفع لنفسي و للمبتدئين مثلي من الإخوان ، و لم أسلك طريق الإطناب المملّ و لا الايجاز المخلّ ، وإنّمـــا اقتصرت على الإفادة و التّبيان وسمّيته

---

[1] في ب (الثغري) و هو تصحيف ، كما و ضّحناه في التعريف بصاحب هذا الشرح .
[2] في ب (دلائل الإعجاز)
[3] في ب (قواعد)
[4] ساقط من ب
[5] ساقط من ب
[6] هو بدر الدين محمد الغزيّ (904 هـــ – 984 هـــ) من أهم آثاره : أداب المؤاكلة، و الزبدة في شرح البردة . أنظر ترجمته :

[7] ساقط من ب
[8] في ب (المصنّف)
[9] يقصد شرح النّاظم نفسه، و شرح الشيخ الغزيّ.
[10] هو مسعود بن عمر عبد الله سعد الدين التفتازاني، من كبار علماء العربية و الكلام و المنطق (712 هـــ – 792 هـــ) مـــن أهـــم مؤلفاته : الشرحان، الكبير و الصغير على تلخيص المفتاح – تهذيب المنطق و الكلام – حواشي الكشاف. انظـــر ترجمتـــه : الأعـــلام 113/8 ، و بغية الوعاة. : 285/2

<< **موضح السّر المكنـــون عن**[1] **الجوهر المكنون** >> يكشف عنه الأكنان/. **والله** أسأل أن ينفع به كلّ مـــن/**01**
سعى في تحصيل شيء منه ، ولو مسكه بالبنان ، و أن يجعله لوجهه خالصا ، و يعينني على إتمامه من غير تـــــــراخ و لاتوان ، و أن يمنعنا من كل جبار عنيد و من شرّ شيـــاطين الإنـــس و الجان ، و ها أنا أشـــــرع في المقصـــود متوكلا على القادر [2] المعبود فأقول و **الله** المستعان :

فـــائدة : أقدّم فيما بين يدي المقصود شيئا من التعريف بالنّاظم ، إذ لا ينبغي لطالب العلم أن يقدم على قراءة كتاب و ينقل منه و لا يدري من ألفّه ، و هو الشيخ الفقيه العلاّمة النبيه الوليّ الزّاهد الألمعي الناقد إمام المتّقين [3] و خاتمـــة المحقّقين ، أبوزيد [4] عبدالرحمن بن الشيخ الوليّ العارف **بالله** تعالى سيدي الصغير (بتشديد الياء) [5] بن محمد بن عامر الأخضري نسبا ، المالكي مذهبا ، الأشعري اعتقادا البنطيوسي دارا، وبها توفيّ ، نفعنا **الله** به و بعلومه ، قال في شرحه على السّلم المرونق. [6] مانصّه : **الأخضري** [7] تعريف[8] لنسبنا على ما اشتهر على ألسنة النّاس و ليس كذلك، بل المتواتر عن أعالي أسلافنا أنّ نسبنـــا للعبّاس بن مرداس [9] الّذي قال منشدا:

أتجعل نهي و نهب العبيـــــد	**مــابين عيينـــــة و الأقـرع**
فما كان قيس و لا حــابس	**يفوقان مـــــرداس في مجمــع**
و ماكنت دون امرئ منهما	**و من يخفض اليـــوم لا يرفــع** [10]

و كان رحمه **الله** من العلماء العالمين و الرّجال الواصلين العارفين ، و له جملة من التواليف[11] نظما و نثرا ، و أخبرني بعض من يوثق به من أهل بلاده أنّ جملة تصانيفه ما يقرب من الثلاثين [12] ونيّف ، وقفت على بعض منها: مختصـــر في الفقه ذكر فيه ربع العبادات، ونظم السّراج في علم الفلك و هو ابن تسع عشرة سنة ، و نظم أزهار المطالـــب في علم الإسطــــرلاب و هو ابن عشرين سنه ونظم الدرّة البيضا في علم الحســـاب و الفرائض و هو ابن عشرين ســـنة أيضـــا، و نظم السلم المرونق في علم المنطق و هو ابن إحدى و عشرين سنة، و نظم أرجوزة في طريق التّصوف و هو ابن أربعة [13] و عشرين سنة، و نظم هذا التأليف المسمّى **بالجوهر المكنون** و هو ابن ثلاثين سنة ، و له شروح على تواليفه معلومة ، وولد سنة عشرين و تسعمائة بتقويم الثّقاة ، و بلغ من السن اثنين[14]و ثلاثين سنة بـــالوقف علـــى التاريخ معاينة ، وأظنّه توفيّ سنة ثلاث و خمسين و تسعمائة ، و قبره اليوم مشهور يزار في بنطيوس ، و هي قرية قريبة من بلاده ببسكرة من عمالة محروسة الجزائر أدامها **الله** للإسلام ، و بلغ من الورع و الزّهد الغاية القصـــــــوى ، و له

---

[1] في ب (على)
[2] في ب (القاهر)
[3] في ب (المتقدمين)
[4] في ب (سيدي)
[5] ساقط من ب
[6] في ب (في علم المنطق)
[7] في ب (والأخضري)
[8] في ب (تعريفا)
[9]

[10] السلم المرونق : 37
[11] في ب (التصانيف المفيدة)
[12] في ب (ثلاثين)
[13] الصواب أربع ،هكذا في الأصل
[14] الصواب اثنتين ، هكذا في الأصل

وله كرامـــــات و منـــاقب ، شهرته أغنت عن ذكرهـــا نفعنـــا **الله** ببركاتـــــه [1] آمـــــين/**02**

قال رحمــــة الله [2] **بعد البسمـــــة:**

-1- الحمد لله البديـع الهـادي ۞ إلى بيان مهيـع الرّشـاد

ابتدأ بالبسملة تبركا و تيمنا واقتـــداء بالقرآن العظيم وامتثـــالا لقول النبيّ – **صلى الله عليه و سلم** – : **كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بإسم الله** أو بالجملة على الروايتين >> **فهو أجذم وأبتر أو أقطع** << [3] الروايات ، فكل ذلك يـــدل على نقصان الأمر الذي لا بسملة و لا حمدلة في أوّله ، و النقصان إما حسّي ، كأن يمنع من إتمامه ، أو معنوي كما إذا تمّ وقلّ الإنتفاع به ، فنقول نظم هذا الكتاب من الأمور التي لها بال ، و كل أمر ذي بال تطلـــب فيـــه البدايـــة بالبسملة، فينتج نظم هذا الكتاب تطلب البداية فيه بالتّسمية ، أمّا الصّغرى فظاهرة ، و أمّا الكبرى فلقوله – **صلى الله عليه و سلم** – كل أمر ذي بال = الحديث = ومعنى بال أي شأن يهتمّ به ، و البال أيضا القلب و النّفس كأنّ ذلك الأمر تشرفه ملك[4] قلب صاحبه و [5] نفسه، أو شبه [6] بذي القلب و النّفس على طريق [7] الاستعارة المكنيـــة ، و المراد بالأجذم[8] و الأقطع، قليل البركة غير معتد به ، فإن قلت :البسملة أمر ذو بال فتحتاج إلى سبق بسملة أخرى ، و الثّانية كذلك و هلم جرى، فيتسلسل الأمر أو يدور و كلا الأمرين [9] محال ، و الجواب أنّ البسملـــة كما تحصل البركة لغيرها و تمنع نقصه تحصل لها ذلك ، كالشاة من الأربعين[10] تزكّي نفسها و غيرها ، و أورد علـــى عمـــوم الحديث الســـابق الخطب الأذكار و نحوهما ممّا هو ذوبال ، و لم ترد فيه التّسمية، و أجيب (عن ذلـــك) [11] بـــأنّ الخطب و الأذكار [12] لما كانت ذكرا أو مشتملة عليه ، أغنى ذلك عن التّسميـــة ، و فيه نظر لأنّه منقوض بسّنيتها في القراءة ، و أجيب بأنّ سنّية القراءة خرجت بالنص، فقد كان – **صلى الله عليه و سلم** – يبسمل بين السورتين (و بقي ماعدا هما على الأصل)، [13] و الكلام على البسملة كثير معلوم ، و قد أفردوه بالتّصنيف و جعل كالعلم المستقل ، فلا نتعرض إلاّ لذكر مالابدّ منه خشية الملل.**قوله** باسم **الله** اختلفوا في متعلق الباء هل يقدم أو يؤخر ؟ و هل (هو) [14] اسم أو فعل ؟ و هل ذكره أفصح ؟ أو حذفه أفصح ؟ أقوال ، و الأولى أن يقدر فعلا مـــؤخرا مـــن جـــنس ماجعلت التسميـــة مبدأ له ، أي أقرأ أو أؤلف أو أكتب

---

[1] في (ببركته)
[2] في ب (تعالى)
[3] أخرجه ابن ماجه و البيهقي عن أبي هريرة – حديث حسن – انظر الجامع الصغير للسيوطي :271/1
[4] في ب (لشرفه قد ملك)
[5] في ب (أو)
[6] في ب (مشبّه)
[7] في ب (طريقة)
[8] في ب (الأبتر)
[9] في ب (الدورين)
[10] في ب (أربعين)
[11] ساقط من ب
[12] في ب (و الأذكار و نحوهما)
[13] ساقط من ب
[14] ساقط من ب

وقال **البيضاوي**[1] <<و كذلك يضمر كل فاعل مايجعل البسملة مبدءا له ، و ذلك أولى من أن يضمر أبدأ لعدم مايطابقه و يدل عليه >> [2] أو ابتدائي لزيادة الإضمار فيه ، و تقديم المعمول ههنا أوقع كما في قوله ﴿ **باسم الله مجراها و مرسيها** ﴾[3] و قوله ﴿ **إيّاك نعبد** ﴾[4] كأنّه أهم أو أدل على الاختصاص ، و الكلام على إفادة الاختصاص من تقديم المعمول سيأتي [5] في باب متعلقات الفعل ، ثمّ الباء لها معان و نظمها الأدباء فقال: **/03**

تعدّ لصوفا واستعن بسبب ۞ و بدل صحابا قابلوه بالاستعلا

وزد بعضهم أو جاور الظرف غاية ۞ يحلف نحن للباء معانيها كلا [6]

ويصحّ في باء البسملة الإلصاق و الاستعانة و الزّيادة و المصاحبة و السّببية و التّعدية قال **الشربيني** [7] : و الباء هنا للإستعانة و المصاحبة ، و الأوّل أشبه على جهة التبرّك ، و الثاني أولى لما فيه من التحاشي على جعل اسم **الله** آلة ، و الأحسن أن تكون لهما إعمالا للفظ في معنييه الحقيقين ، أو الحقيقي و المجازي عند من يجوّزه كالإمام **الشافعي**[8] ، –وكسرت الباء و من حق الحروف المفردة أن تفتح لمناسبة [9] عملها ، وقال **البيضاوي** : – لاختصاصها يلزوم الحرفية و الجر – [10] و طولت تعظيما للحرف المفتتح به الكتاب العزيز ، أو عوضا من الألف المحذوفة بعدها لكثرة دور الإستعمال ، و مقتضى ماذكره عياض[11] في الشفاء [12] : أن تطويل الباء في كتابة البسملة أمر مطلوب شرعا فإنه ذكر في كلام (**الله** له) [13] على المعجزات أنّ **معاوية** [14] كان يكتب بين يدي النبيّ – **صلى الله عليه و سلم** – و أنّه قال : ألق الدّواية ، و (حرّف) [15] القلم ، و أقم الباء و فرق السين ، و لا تعور الميم ، و حسن **الله** ، و مد الرحمن

---

[1] هو الامام ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي، اهتم بالفقه و التفسير و علم الكلام، من أهم آثاره تفسير المشهور: أنوار التنزيل و أسرار التاويل المسمى بتفسير البيضاوي انظر ترجمته :

[2] تفسير البيضاوي ص: 130

[3] هود/41

[4] الفاتحة /05

[5] في ب (سيأتي تحقيقه)

[6]

[7] هو شمس الدين الخطيب (ت 977 هـ – 1569 م) فقيه شافعي مصري، من آثاره: السراج المنير في التفسير – و مغني المحتاج – و مناسك الحج انظر ترجمته : و فيات الأعيان : 258/2 ، بغية الوعاة : 135/2، كشف الظنون : 311/4

[8] هو محمد بن إدريس الشافعي، مؤسس أحد المذاهب الإسلامية الأربعة المشهورة (150 هـ – 204 هـ) فقيه و لغوي و شاعر من آثاره: الأم، الرسالة، ديوان شعر ، انظر ترجمته : طبقات الشافعية :

[9] في ب (لمجانسة)

[10] تفسير البيضاوي: 02 ، و تمام كلامه << و إنّما كسرت (يقصد باء باسم) و من حق الحروف المفردة أنّ تفتح لإختصاصها...>>

[11] عالم بالحديث و الأدب و التاريخ (544 هـ – 1149م) و اشتهر بالقاضي عياض، ولي القضاء بسبته و غرناطة، من آثاره: الشفا من تعريف حقوق المصطفى، و هو في تاريخ النبي – عليه الصلاة و السلام – و مشارق الأنوار في الحديث ، انظر ترجمته : إنباه الرواة : 363/2 ، و فيات الأعيان : 483/3 ، الأعلام : 223

[12] الشفاء : 89

[13] ساقط من ب

[14] هو معاوية بن أبي سفيان من صحابة رسول الله (ص) (– 60 هـ) الخليفة الأموي الأول ، انظر ترجمته : أسد الغابة : 4/ 385 ، الإصابة في تمييز الصحابة : 412/3

[15] في ب (طوّل)

وجود الرحيم ، وفي رواية : وضع قلمك على أذنك اليسرى فهو أذكر لك . [1] و لهذا للباء خصوصية على غيرها ، قال **البيضـــــاوي** في تفسيره << قيل الكتب المترلة من السماء للدنيا مائة و أربعة صحف شيث ستون ، صـــحف إبراهيم ثلاثون و صحف موسى قبل التوراة عشرة ثم التوراة و الإنجيل و الزبور و الفرقان و معاني كل الكتب مجموعة في الفرقان ، ومعاني الفرقان مجموعة في الفاتحة و معاني الفاتحة مجموعة في البسملة و معاني البسملة مجموعة في بائها ، و معناها في كان و في يكون ما يكون>> [2].وزاد بعضهم و معنى الباء في نقطتها لدلالتها على الوحدة و الاسم عنـــد البصريين[3] مشتق من السمـــو و هو العلو فهو من الأسماء المحذوفة الأعجـــــاز كيد و دم لكثرة الاستعمال بنيت أوائلها على السكون و أدخلت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن ، و عند الكوفيين [4] من الوسم لأنّه هـــو علامـــة على مسمّاه و يمتاز به عن غيره ، و احتج كل من الفريقين على دعواه بما يطول ذكـــره .

و اختلف في الاسم هل هو عين المسمى أو غيره ؟ و هي مسألة طويلة الذّيل و الّذي لخصه الفحول من محرر المنقول أن الاسم إذا أريد به اللفظ فغير المسمى/ لتألفة من أصوات منقطعة غير قارة تختلف باختلاف الاسم الملفـــوظ **/04** و تنعدم تارة و توجد أخرى ، و المسمّى لا يكون كذلك و إن أريد به ذات الشيء ، فهو المسمّى و لـــو لم يشـــتهر بذلك المعنى ، و إن أريد به الصّفة انقسم عند **الأشعري**[5] انقسام الصّفة عنده إلى ماهو نفس المسمّى ، كالواحـــــد و القديم كالوجود الخاص ، و إلى ماهو غيره كالإيجـــــاد و الإحيـــاء ، و إلى ماليس هو و لا غيره كالعلم و القدرة أي بأنّهما زائدتان على الذات و ليس عين الذات ، لأنّ المراد بالغير ماينفك عن الذات و هما لا ينفكـــان و إنّما قال باسم **الله** و لم يقل **بالله** ، لأنّ البركة [6] و الاستعانة بذكر اسمه أوفق أو لافرق بين اليمين و التيمين ، و **الله** أصله أله حذفت الهمزة و عوض منها حرف التعريف ، ثمّ جعل علما للذات الواجبة الوجود الخالـــق للعالم لم يتسمّ به ســـواه تسمّى به قبل أن يسمّى ، و أنزله على آدم من جملة الأسمـــــاء، فقال تعـــالى : ﴿ **هل تعلم له سميا** ﴾ [7] (هـــل أحـــد سمي **بالله** غير **الله**) [8] و لذلك قال **سيبويه** [9] أنه أعرف المعارف ، و هو في الأرجح اســـــم **الله** الأعظم ،

---

(1) الشفاء : 29

(2) تفسير البيضاوي:04

(3) انظر الانصاف في مسائل الخلاف: 6/1 و ما بعدها (المسألة الأولى)

(4) انظر الانصاف في مسائل الخلاف: 6/1 و ما بعدها (المسألة الأولى)

(5) الاشعري هو أبو الحسن على بن إسماعيل بن إسحاق (الاشعري) مؤسس مذهب الأشاعرة الذي يعتمد النقل و لا يهمل العقل ، و من رواد علم الكلام، بصري مولدا و وفاة (260 هــ – 330 هــ) له: مقالات الاسلامين – الابانة في أصول الديانة – انظر ترجمته : وفيات الأعيان : 446/2 ، طبقات الشافعية : 347/3 ، كشف الظنون : 526/5 .

(6) في ب (التبرك)

(7) مريم : 65

(8) في ب (هل تعلم أحدا يسمى الله غيره تعالى)

(9) أبو بشر عمرو بن عثمان (–180 هــ) أكبر نحاة العربية، و أول من بسط النحو و وضع فيه الكتاب، الذي قيل عنه أنّه قبلة النحويين ، لزم شيخه الخليل بن أحمد و روى عنه ، و بمذهبه يأخذ أهل البصرة و أغلب المناهج الحديثة ، انظر ترجمته : طبقـــــات نحويين : 66 ، الفهرست : 232 ، وفيات الأعيان : 133/3

و قد ذكر في القـــــرآن العزيز في ألفين و ثلاثمئة و ستين موضعا ، و اختار النّووي [(1)] تبعا لجماعة أنّه الحيّ القيّوم ، قال و لذلك لم يذكر في القرآن إلاّ في ثلاثة مواضع في البقرة [(2)] ، وآل عمران [(3)] ، وطه [(4)]. و اعلم أنّ العلمـــــاء تحيّروا في معنى اسم الجلالة كما تحيروا في ذاته و صفاته و اختلفـــوا في الكلام على معناه من جهات شتى ، هل يجوز الخوض فيه أو يمسك الكلام على معناه لعدم الإذن فيه شرعا ؟ **قولان** ، و الخائضون في ذلك اختلفـــــوا في أصـــل وصفه هل عجمي اللفظ أو عربي ؟ **قـــولان** ، و القائلون بأنه عجمي اللفظ ، **قولان** هل هو عــبراني أو ســـرياني ؟ **قولان** ، و القائلون بأنّه عـــربي اللفـــظ و هو الأصح هل هو منقول أو مرتجل ؟**قولان** ، و القائلـــون بالنقل هـــل أصله من لاه ، و ألحق بأل و أصله و حذفت الهمزة بدخول « ال » ، أو أصله لوه أو ليه فقلبـــت عينهـــــا ألفـــا لتحركهمـــا و انفتاح ما قبلها أل عليه أقـــول ثم اختلفوا [(5)] هل هـــو علم ؟ و عليه الزمخشري [(6)] أو صفـــــة ؟ و عليه **البيضـــاوي قـــولان** ، و الأكـــثر على علميتــــه و احتجوا بأمور **منها**: أنّه لو لم يكن علما لكان كليا فلا تفيد كلمة الشهادة توحيدا ، لكن اجتمعت العقلاء على إفادتها التوحيد بموجب كونها [(7)] علمـــا و **منـــها** اضـــافة الصفات إليه و الاخبار به عنه و ذلك دليل العلمية و **منها** أنّه ينعت ينعت به و ذلك من أحكام العلمية أيضا ، و**منها** قوله تعالى : ﴿ **هل تعلم له سميا** ﴾ [(8)] ليس المراد به الصفـــة فتعين كونية الاســـم ، أي هل تعلم لـــه شـــريكا في اسمـــه أي اسم العلم و كل مـــن أثبت لـــه علمـــا، قـــال هـــو اســـم الجـــلالة . و أجيـــب عـــن الأول يمنـــع لزوميـــة كليتـــه عدم إفادة كلمة الشهادة التوحيـــد، لحصول الغرض المذكور من الكلي بعهـــد أو وصـــف ، أو انحصار في شخص لقيامه مقام العلمية ، كلفظ الشمس مثلا/ و الثاني بما ذكر ، و قد تقرّر أنّ واجب الوجود /**05**

ليس بعلم مع إفادته ما ذكر في الوجهين لولا التعبد بكلمة الشّهادة. واحتّج نفاة العلمية بوجوه : **منها** قوله تعـــالى ﴿ **هو الّذي في السّمـــاء إله وفي الأرض إله** ﴾ [(9)] الآية ، و **منها** أنّ الأعلام كالإشارة فما لا يشار إليـــه لا يكون له علم ، و **منها** أنّ غايـــة العلمية تمييز شخص عن شخص بشبهه في الحقيقة .

و **الجـــــواب** عن الأول واضح ، و عن تاليــــه أنّ العلم مـــــا وضـــــع لتعيين الذات المعيّنة كان المسمّى مما يشار إليه بالحـــــس أم لا . ثمّ اختلفوا أيضـــــا هل هو مشتق أو جامـــــــد ؟ **قـــــــولان** و القائلـــــــون بالإشتقـــاق هل مادتـــه من « لاه» إذا ارتفـــــع لائي العـــــين أو من «لاه» [(10)] إذا إحتـــجب واوي العين

[(1)] هو يحي بن شرف الدين النووي (-676 هـ) من كبار الفقهاء و المحدثين له: رياض الصالحين – شرح الأربعين النـــووي ، انظـــر ترجمته :

[(2)] البقرة / 255 ، قوله تعالى « الله لا إله إلا هو الحي القيوم »

[(3)] آل عمران/02 ، قوله تعالى « الله لا إله إلا هو الحي القيوم »

[(4)] طه/ 111 ، قوله تعالى « و عنت الوجوه للحي القيوم »

[(5)] في ب (اختلوا أيضا)

[(6)] هو الامام أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (467 هـــ – 538 هـــ) من كبار العلماء عصره، تـــأثر بـــالنكر الاعتزالي، لغوي كبير، من أهم آثاره: تفسير الكشاف عن حقاءق غوامض التنزيل، و عيون الاقاويل في وجوه التأويل و أساس البلاغة، انظر ترجمته : نزهة الألباء : 469 ، البداية و النهاية : 196

[(7)] في ب (كونه)

[(8)] مريم/65

[(9)] الزخرف/84

[(10)] في ب (الداخلة عليه)

أو من أله إذا عبد ؟ أو من أله إذا تحيّر ؟ أو من وله إذا اضطرب ؟ **أقوال** ، ثمّ اختلفوا في <<أل>> الداخلة عليه هـــل هي للتعريف أو للتعويض أو للغلبة أو زائدة لازمة أو من أصـــل الكلمـــة أو للعهـــد ، أي الـــذي عهـــدت منـــه الألوهيـــــــة و العظمة ؟ **أقوال** . و الكلام على تفاصيل هذه الأقوال يطول تتبعه ، و شهرته أغنت عن ذكـــره ، و الأصحّ أنّ اسم الجـــلالة مرتجل ليس بمنقـــول ولا مشتـــق ، و <<أل>> فيه زائـــدة لازمـــة لا للتعريـــف ، بل ذلك وضـــع قالـــه **السّهيلي** [1] و حكى **سيبويه** و **المبرد** [2] عن **الخليل**[3] أنّه قال : الله اسم خاص ليس بمشتـــق و لا صفة بـــل **الله** جـــامع بجميـــع أسمائـــه الحسنى و صفاته العليا و هـــو كأول حقيقة ثابتة مخالفـــة لســـائر الحقائق و على عدم الاشتقاق **أبي حنيفة** [4] و **الشافعي** و **الغزالي** [5] و أكثر الأصوليين. قال **السنـــــوسي** [6] في شرح الوسطى. بعدما حكى الخلاف مانصه<<و الحق أن هذا الاسم الكريم علم عليه جلّ و عز و لا اشتقاق لـــه >>[7] و كل ما ذكره في اشتقاق هذا الاسم الكريم فغير مسلم ، و أقرب تلك المعاني على القول بالاشتقاق قول من قال أنّه مشتق من قولهم ألـــه فلان بالمكان إذا أقام به ، و من ذلك قول قائلهم :

ألهنـــا بـــــدار لا تبيـــد رسومها ۞ كأنّ بقايـــاها وشام على اليد [8]

معناه أقمنا بدار ، فيكون الإسم على هذا التأويل من أسماء التنزيه و التغيير لوجوب الوجود لذاته العليـــــا و جميـــع صفاته . و من أجل مانقلنـــاه أنّ الحق في هذا الاسم الكريم علم على الذات العليا كان قولنا : لاإله إلا **الله** كلمـــة توحيد ، أي لا معبود بحق إلاّ ذلك الواحد . **قوله** الرّحمن الرّحيم اسمان عربيان بنيا للمبالغة من رحم بتنزيله منزلـــة اللاّزم أو بجعله لازما أو نقله إلى باب فعل بالضم ، و الرّحمـــة لغة : رّقـــة القلب و انعطـــافه فيقتضي الميـــــــل و حقيقتهـــا في حقه تعالى ، و لكن أسمـــاء **الله** إنّمـــا توجد باعتبـــار الغايات التي هي أفعال دون المبـــادئ التي هي انفعـــالات ، فرحمـــة **الله** تعالى إرادة إيصال الرّحمـــــة. و الفضل و الإحسان أو نفس إيصال ذلك ، فهي

من صفـــات الذّات على الأول ، ومن صفات الأفعال على الثـــاني ، فإطلاقها إطـــلاق مجازي ، و إنّما قـــدم **الله** على الرّحمن الرّحيم لأنّه اسم ذات ، و همـــا اسما الصّفـــات [9] والذّات مقدمة على الصّفـــات [10] دم الرّحمن على

---

[1] هو عبد الرحمان ابن عبد الله (–581 هـــ) محدث أندلسي، عالم باللغة و السير من أهل مالقة، كان ضريرا، من كتبه الروض الأنف (في شرح السيرة النبوية لابن هشام) ، و التعريف و الإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء. أنظر ترجمته : الذيل و التكملة : 72/1 البدايو و النهاية : 282/12 ، الوفيات 292 ، بغية الوعاة : 81/2

[2] هو أبو العباس (826 م – 898 م) نحوي، تلميذ المازني والسجستاني ممثل مذهب البصرة في النحو من مؤلفاته: الكامل في اللغة و الآدب ، انظر ترجمته : طبقات النحويين و اللغويين : 101 ، الفهرست : 191 ، نزهة الألباء : 219

[3] الخليل بن أحمد الفراهيدي (–170 هـــ) أحد نبهاء و حكماء العرب، إمام في الفقه و النحو و الادب واضع علم العروض و صاحب معجم العين، من تلامذته سيبويه، و الأصمعي ، انظر ترجمته : طبقات النحويين : 47 ، الفهرست : 189 .

[4] هو النعمان بن ثابت (–150هـــ) إمام أهل الرأيو القياس و صاحب المذهب الفقهي المشهور ، انظر ترجمته :

[5] أبو حامد محمد (–505 هـــ) من أهل طوس بخرسان، تلميذ أمام الحرمين، له : تهافت الفلاسفة–إحياء علوم الدين–المنقذ من الضلال–الإقتصاد في الإعتقـــاد ، انظر ترجمته :

[6] أبو عبد الله محمد(– 895 هـــ) إمام و فقيه مالكي عالم تلمسان في عصره من كتبه: عقيدة أهل التوحيد–أم البرهين–العقيدة الصغري – شرح مقدمات الجبر و المقابلة لابن يسامين انظر ترجمته :

[7]

[8]

[9] في ب (الصفة)

[10] في ب (الصفة)

الرّحيم لأنّه مختص بالله ، إذ لا يقال لغيره تعـالى رحمن بخـــلاف الرّحيـــم ، و المختـص مقـــدّم على غيره و لأنّه أبلـغ من الرّحيم ، لأنّ زيـادة المبنى تـــدلّ على زيـــادة المعنى غالبـا ، كما في قطـع و قطّـــع قال **البيضاوي** << و ذلك إنّما تؤخذ تارة باعتبار الكمية ، و أخرى باعتبار الكيفية ، فعلى الأول قيل : يارحمن الدنيا ، لأنّه يعمّ المؤمن و الكافر ، و رحيم الآخرة لأنّه يخص المؤمن ، و على الثاني : يارحمن الدنيـــا و الآخـــرة و يارحيم الدنيا ، لأنّ النّعم الأخروية كلّها جسام ، و أمّا النّعم الدنيوية فجليلة و حقيرة ، و إنمـا قـدم الرحمـان و القياس يقتضي الترقّي من الأدنى إلى الأعلى لتقدّم رحمة الدنيا ، و لأنّه صار كالعلم من حيث إنّه لا يوصف بـــه غيره<< [1] و ما أشدّ من قولهم في **مسيلمة** [2] الكذّاب:

.... ۞ و أنت غيث الورى فلازلت رحمانا [3]

فلا اعتداد به ، و أجاب عنه **الزمخشري** [4] بأنّه من باب تعّنتهم في كفرهم ، قال **ابن جماعة** [5] (هـذا لايفيــد جوابا و الجواب أن المخصوص به هو المعرف باللام) قال **البيضاوي** << لأنّه لّما دلّ على جـلائل النّعم و أصـولها ، ذكر الرّحيم ليتناول ما دق منه و ما لطف ، فيكون كالتّتمة و الرّديف له ، أو للمحــافظة على رؤوس الآي ... و تخصيص التّسمية بهذه الأسماء ليعلم العارف أنّ المستحق بأن يستعان به في مجامع الأمور كلّها ، هو المعبود الحقيقي ، مولى النّعم كلّها عاجلها و آجلها ، جليلهـا و حقيرها << [6] و إعراب البسملة الجار و المجرور في محلّ نصب على المفعوليــة أو على الحال ، هذا إن قدّر فعلا ، و إن قدّر اسما محلّها رفع على المشهور من أنّه الخبر ، أو نصب على القول بأنّه معمول الخبر المحذوف ، و الله مجرور بالمضاف لا بالإضافة و لا بالحرف المنويّ على الصحيح ، و كـذلك الرّحمن الرّحيـم ، لأنّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع ، و القاعدة أنّ النّعوت إذا تعددت و كان المنعوت معيّنا بدونها، جاز إتباعها و قطعها أو قطع بعضها ، و بيان ذلك أنّ الوصف الأوّل إمّا مرفوع أو منصوب أو مخفـوض ، و مع كل واحد فالثـاني كذلك ، فالمجموع منها تسعة أوجه ، من ضرب ثلاثة في ثلاثة ، سبعة منها قويّــة ، و وجهان ضعيفان لوجود الإتباع بعد القطع فيهما ، و فيه خلاف بين النّحويين ، و صحّـح منعـه **ابن العربي** [7] و صحّح جوازه صاحب البسيط [8] فالمجرور منها على التبعيـة و المرفوع بمبتـدأ مضمر [9] و المنصــوب بفعل مقـدّر على المفعولية ، و قيل: إنّ الرّحمن بدل من الله ، و الرّحيم نعت للرّحمن لا لله ، إذ لا يتقدم البدل على النعت و قيـل :

---

[1] تفسير البيضاوي :03
[2]

[3] صدر البيت: سموت يا ابن الأكرمين أبا. و هو لرجل من بني حنيفة يمدح مسيلمة الكذاب، أنظر الكشاف : 17/1
[4] أنظر الكشاف: 17/1
[5] هو محمد بدر الدين بن جماعة (– 790 هـ) قاضي قضاة دمشق ثم مصر ، انظر ترجمته : بغية الوعـاة : 640/2 ، و الأعـلام : 98/1
[6] تفسير البيضاوي : 04
[7]

[8] هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن العلج الاشبيلي، من نحاة الاندلس في القرن السابع قرأ على الشلوبيين، و كـان أبـو حيان ينقل عنه، و كذا ابن عقيل: و البسيط من أهم مؤلفاته و هو في النحو، انظر ترجمته :

[9] في ب (على الخبرية)

الأولى إعرابه عطف بيان ، وهو هنا على سبيل المدح كما في قوله تعالى : ﴿ **جعل الله الكعبة البيت الحرام** ﴾ [1] و يتحاشي عن ذكر البدل لأنّه المقصود بالحكم ، و المبدل منه إنما يذكر توطئة للبدل، و في نيّة الطرح غالبا ، و المقام يأباه ، وهل الرّحمن منصوب أولا ؟ فيه **قولان** ، و الوقف على باسم **الله** قبيح للفصل بين التابع و المتبوع ، و هل على الرّحمن كذلك و هو كاف ؟ **قولان** و على الرّحيم تام

تذنيب:جماعة [2] الصلاة و السلام بعد البسملة في صدر الكتاب [3] و الرّسائل إنما حدثت في زمن ولاية بني هاشم ثم مضى العمل على استحبابه ، و ذكر بعضهم أنّ جملة الصلاة و السلام بعد البسملة تكتب بغير واو ، و زعم أنّ جملة البسملة خبرية لفظا و معنى ، و الأخرى خبرية لفظا و إنشائية معنى ، فلا يجوز العطف إلاّ إذا قدّرت جملة محذوفة بعد الواو دون الجملة الثانية ، و هي **سيدنا محمد** ، لأنّ العرب تحذف القول كثيرا. و ينبغي كتبها بالواو من غير تقدير قول ، لأنّ جملة البسملة خبرية اللفظ إنشائية المعنى ، نص عليه غير واحد ممّن ذكرها في ابتداء فعله قصد إنشاء التبرك بذكرها لا الإخبار ، و أنّه بدأ بها فهي حنيئذ [4] كالجملة بعدها ، و إذا رجعت الجملتان في المعنى إلى شيء واحد مع وجود الجامع تعيّن العطف كما يأتي [5] تحقيقه في باب الفصل و الوصل إن شاء **الله** تعالى ، و الجامع هنا أنّ الجملة الأولى ثناء على **الله** و الثانية ثناء [6] على رسوله – ص- ،وقد قرن **الله** تعالى إسمه مع إسم رسوله في مواضع كثيرة من القرآن العظيم ، **قوله** : الحمد **لله** يعني أنّه قال بعد البسملة الحمد **لله** فابتدأ كتابه بهما [7] مقتديا بدباجة القرآن المجيد ، مرشحة بغرة التّسمية و التّحميد ، و جمعا بين الروايتين المذكورتين ، و ذلك لما تقرر من القواعد الأصولية أنّه إذا ورد خبران عن الشارع – **صلى الله عليه و سلم** – و تعارضا فلا يخلوا إمّا أن يمكن الجمع بينهما بوجه ما أو لا ، فإن لم يمكن الجمع بينهما بوجه ما فالمتأخّر تاريخا ينسخ الأول إذا علم ، و إلاّ فينظر في المرجّحات ، و إن أمكن الجمع بينهما كالروايتين السابقتين فالمصير إلى الجمع إذن منه [8] العمل بهما أولى من العمل بأحدهما ، فصار العمل بهما كمن استدل بدليلين و احتجّ بحجتين و الاستدلال بدليين أقوى من الاستدلال بدليل واحد ، و الإحتجاج بحجّتين كذلك ، فابتدأ بالبسملة ابتداء حقيقيا و هو الذي لا يكون مسبوقا بشيء آخر ، ثم ابتدأ بالحمد **لله** ابتداء إضافيا و نسبيا ، و إنّما يطلق عليه ابتداء بالنّسبة لما بعده ، و قطع النظر عما قبله ، و قدّم رواية البسملة لكونها أقوى و لموافقة القرآن العظيم ، و الكلام على الحمدلة كالكلام على البسملة

---

[1] المائدة /97
[2] في ب (إثبات جملة)
[3] في ب (الكتب)
[4] في ب (فحينئذ هي)
[5] في ب (سيأتي)
[6] في ب (فحينئذ هي)
[7] في ب (بهما كنابه)
[8] منه (زائدة)

في الاشتهار ، و لابأس بذكر نبذة منه على سبيل الإختصار .

اعلم أنّ العلماء قد اختلفوا في معنى الحمد اختلافا [1] هل هو مرادف للشكر أو غير مرادف ؟ و أطلقوا أعنّة أقلامهم في ميدان[2] البحث[3] ، و التحقيق عند [4] المتأخّرين أنّ الحمد[5] (إنّما) [6] هو الوصف بالجميل علـــى (جهـــة) [7] الفعل الجميل الاختيـــــاري حقيقية ، أو حكما على وجه التعظيم و التبجيل ، سواء تعلق بالفضائل أو بالفواضـــل و المراد بالفضائل المزايا الذّاتية ، أي التي لا يتوقف تحقّقها على تعلقها بالغير ، كالعلم ، و المراد بالفواضل المزايـــــا المتعدّية ، أي يتوقف تحقّقها على تعلقها بالغير كالإنعام ، و اصطلاحا: (هو) [8] فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بســـبب كونه منعما ، و الشكر لغة هو الحمد الاصطلاحي[9] على رأي ، و اصطلاحا: هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السّمع و البصر و غيرهما لما خلق لأجله ، و النّسب المتعلقة هنا ستة ، نسبة الحمـــد لغـــة إلى الثلاثة بعده ، و نسبة الحمد اصطلاحا إلى الاثنين بعده ، و نسبة الشكر لغة إلى الشكر اصطلاحا، وركبتها في جدول مربع مـــن ضلعين ليظهر تمييزها بالمشاهدة ، فيخرج نسبتان من ضلعيه طولا ، و نسبتان من ضلعيه عرضا ، و نسبتان من قطريه و هذه صورة الجدول المذكور

فالنسبة بين الشكر العرفي و غيره ، العموم و الخصوص المطلق ، و تحت هذه ثلاث نسب ، و النسبة بين الحمد اللغوي و الحمد العرفي العموم و الخصوص من وجه ، و كذا بين الحمد اللغوي و الشكر اللغوي ، و أمّا النّسبة بين الحمد العرفي و الشكر اللغوي فهو الإتحاد إذا لم يعتبر قيد الوصول إلى الشاكر ، فإن اعتبر ، كانت النّسبة بينهما العموم و الخصوص المطلق ، و لايخفى أنّ النّسبة بين الحمد اللغوي و الشكر العرفي بحسب التحقيق و الوجود لا بحسب الحمل ، إذ لا يصح حمل الوصف الجميـــــل على صـــرف العبـــــد جميـــــع مـــــا أنعـــــم الله به عليـــــــــه و لا عكســـــــه ، و لكــــــن كلمـــــا وجـــــــــد صـــرف العبـــــد، وجد الوصف بلا عكس

فائـــدة : كل معقولين لابدّ أن يكون بينهما إحدى نسب أربع :

---

[1] في ب (إختلافا كثيرا)
[2] في ب (ميادين)
[3] في ب (البحوث)
[4] في ب (عن)
[5] في ب (الحمد لغة)
[6] ساقط من ب
[7] ساقط من ب
[8] ساقط من ب
[9] في ب (اصطلاحا)

أولهـــا / : المتبانيان ، و هما عبارة عن معقولين لا يجتمعان البتّة كالإنسان و الحجر.

ثانيهــا : التّساوي ، و هما عبارة عن معقولين لا يفترقـــان كالإنسان و الناطق .

ثالثهــا : العموم و الخصوص المطلق ، و هو عبارة عن معقولين تــواردا عن محل واحد ، و انفرد أحدهما بطـــرف لايشاركه فيه الآخر ، كالحيوان مع الإنسان .

رابعها : العموم و الخصوص من جه ، و هو عبارة عن معقولين تواردا عن محل و انفرد كلّ واحد بطرف لايشاركه فيه الآخر كالإنسان و الأسود ، و برهان الانحصار ، أنّ المعقولين إمّا أن لا يفترقا البتّة ، و لا يجتمعا البتّة ، أو يجتمعا تارة و يفترقا أخرى ، فإن لم يفترقا البتّة فهمـــا المتساويان ، و إن لم يجتمعا البتّة فهما المتباينان ، و إن كانا يجتمعان تارة و يفترقان أخرى ، فإن افترقا من الطرفين معا فهما اللّذان بينهما عموم من وجه إن افترقا من أحد الطرفين فقط، فهما اللّذان بينهما عموم بإطلاق ، ثمّ الحمد قسمان ، إمّا مطلق أو مقيّد ، فالمطلق كقوله تعالى ﴿ **قـــل الحمـــد لله و سلام على عباده الذين ...**﴾ [1] و المقيّد إمّا بنفي أو إثبات ، فالمقيّد بنفي كقوله تعالى ﴿ **الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا** ﴾ [2] و المقيّد بإثبات ، إمّا وجودي أو حالي ، و الوجودي إمّا فعل من أفعاله ، كالحمد **لله** الخالق ، أو صفة من صفاته ، كالحمد **لله** العليم ، و الحال إمّا نفسيّة ، كالحمـــد **لله** القديم ، أو معنوية كالحمـــد **لله** على كونه قـــادرا، فالمجموع ســتـــة أقســـام ، و حمد المؤلّـــف في البيت من القسم الثالث ، لأنّه مقيّد بإثبات وجود فعـــل من أفعـــاله و اختلف أيّهما أفضل ؟ فقيل المقيّد لأنّه أكثر ما في القرآن ، و قيل المطلق لأنّه أشمل ، و الحمد مختص **بـــالله** كمـــا أفادته الجملة الإسمية ، و التعريف المقيّد للإختصاص ، و اختلف في آلة التعريف ، قيل للاستغراق ، فيكون مفادهـــا بالمطابقة كل فرد من أفراد الحمد مختص **بالله** لافرد منـــه لغيره ، إذ الحمد أربعة أقسام : إمّا من قديم إلى قديم كقوله تعالى: ﴿ **إنّني أنا الله لا إله إلاّ أنا فاعبدوني** ﴾ [3] **أو** من قديم إلى حادث ، كقوله في حق **سليمان** ﴿ **نعم العبد إنّـــه أوّاب** ﴾ [4] **أو** من حادث إلى قديم كقوله **الحمد لله أو** من حادث إلى حادث ، كحمـــد الخلـــق بعضهم بعضا ، و لاخفاء أنّ كلا من الأربعة ثابت **لله** و مختص به ، أمّا القديم فلأنّه صفته تعالى، و أمّا الحادث فلأنّه مملوكه و مخلوقه و قيـــل للجنـــس أي لتعـــريف الحقيقـــة و عليـــــه **الزمخشري** [5] فيكـــون مفادهـــا بالإلتـــــزام كل فــــــرد من أفراد الحمـــد مختص **بالله** ، لأنّه مفادها بالمطابقة جنس الحمد مختص **بالله** و هو لازم إذ يلـــزم مـــن اختصـــاص

----

[1] النمل /59، و تمام الآية: << ... الذين اصطفىء آلله أمّا يشركون >>
[2] الإسراء /111
[3] طه /14
[4] ص /44
[5] أنظر الكشاف:21،22/1

جنس الحمد لله اختصاص كلّ من أفراده به . و حمل بعضهم قول **الزمخشري** على أنّه مبني على مذهبـــه ، و هو أن أفعال العباد ليست مخلوقة لله فلا تكون جميع المحامد راجعة لله تعالى ، وردّه **التفتـــازاني** في شرح التلخيص[1] بمـــــا يطول ذكره ، و قيل للعهـــد الخارجي ، كالتي في قـــوله تعالى ﴿ **إذ هما في الغار** ﴾[2] أي غار ثور المعلوم في ذهن السّامع المخاطب [3] ، كما نقلـــه الشيخ **عز الدين بن عبد السلام** [4] ، و اختاره [5] **الواحدي** [6] على معنى الحمد الذي حمد الله به نفسه ، و حمد به أنبياءه و أولياءه مختص به ، (فيكون مفادها بالمطابقة ما ذكر و لو خـــص مـــع ذلك) [7] إنّما [8] العبرة (في الحمد بحمد) [9] من ذكر (فإن مفادها بالإلتزام المرعى ، إذ يرجع مفاد الجملة بالمطابقة إلى أن الحمد المعتبر مختص بالله يلزم من ذلك خطأ لكون حمد من لاعبرة بحمده ، كالعدم و إن كان كل فرد مـــن أفراد الحمد مختص بالله) [10] لا [11] فرد منه لغيره ، (و الحاصل أن الإختصاص مستفاد من جملة الحمد سواء جعلت لام التعريف فيه للاستغراق كما عليه الجمهور و هو ظاهر ، أو للجنس كما عليه **الزمخشري** [12] أو كـــان لام الله للاختصاص ، فلا فرد منه لغيره) [13] و **قوله لله** ذكر مع الحمد ، هذا الاسم الشّريف لأنّه [14] لا يختل بزوال الحرف منه ، و لجمعه لمعاني الأسماء و الصّفات ، إذ يضاف إليه غيره و لا يضاف إلى غيره [15] فيقال مثلا [16] : الرّحمن اسم الله ، و لايقال الله اسم الرّحمن ، إشارة لاستحقاقه تعالى الحمد لذاته و لصفاته ، و لو أضيف الحمد إلى بعض أسمائه تعالى ، كالرزاق و الخالق لتوهّم الحمد بوصف دون وصف . و الحمد مرفوع بالابتداء و خبره في المجرور [17] بعـــده على الأصح ،و جوّز فيه النّصب على إضمار فعل لا يظهر ، لأنّ المضمر قد أقيم مقامه ،و الخفض على الإتباع و هو مهيع ، مسلوك عند العرب كالغدايا و العشايا جمع غدوة و عشية ، و حركة الإعراب مقدّرة على الدّال منـــع مـــن ظهـــــــورها اشتغال المحل بحركة الإتباع ، و معنى لام الجر ، قيل للملك أو للاستحقاق أو للإختصـــاص بـــالمعنى الأعم ، و بالملك و بالإستحقاق لا بالمعنى الأخص المقابل له كل ، و قيل للتعليل ، أي جميع المحامد ثابتة من أجل الله و قدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد إهتمـــام به ، و اقتداء بالكتاب و السّنة ، و لو كان في غير الابتداء لقـــدم اســـم الجلالة كما في/ قوله تعالى ﴿ **فللّه الحمد**﴾[18]و نظير هذا ما ذهب إليه صاحب الكشاف[19] في تقديم الفعل/ **11**

---

(1) شرح التلخيص: 18
(2) التوبة/40
(3) ساقط من ب
(4)

(5) في ب (أحازه)
(6) هو علي بن احمد الواحدي (-468 هـ) عالم و مفسر و لغوي كبير، له كتب في التفسير، و أسباب النزول، و شرح لديوان المتنبي أنظر ترجمته :
(7) ساقط من ب
(8) في ب (و)
(9) ساقط من ب
(10) ساقط من ب
(11) في ب (فلا)
(12) أنظر الكشاف: 21،22/1
(13) ساقط من ب
(14) في ب (لكونه)
(15) ساقط من ب
(16) ساقط من ب
(17) في ب (مجرور)
(18) الجاثية/ 36
(19) الكشاف: 28/1

في قوله تعالى ﴿ **اقرأ باسم ربك** ﴾ [1] على ما سيجيء ، و إن كان ذكر **الله** أهمّ نظر الى ذاته ، و العدول إلى الجملة الإسمية موافقة القرآن [2] و الدلالة [3] على الدوام و الثبوت [4] و جمعا للأحاديث المروية في الحمد في قوله – **رضي الله عنه** – << كل أمر ذي بال لا يبتدأ فيه بحمد **لله** أو بذكر **الله** فهو أقطع>> الروايات [5] بخلاف مالو ابتدئ بالجملة الفعلية لم تصدق عليها رواية الحمد **لله** بالرفع على الحكاية ، و جملة الحمدلة خبرية لفظا إنشائية معنى ، لحصول الحمد بالكلام بها مع الإذعان لمدلولها [6] المسمّى بالتصديق لا مع عدمه . **قوله** : البديع صفة **الله** تعالى ، و الإبداع هو إيجاد شيء غير مسبوق بمادة [7] و لا زمان ، و كذا الإنشاء فهو يقابل التكوين لكونه مسبوقا بمادة ، و الإحداث لكونه مسبوقا بالزمان ، وفي الصّحاح [8] : أبدعت الشيء أي اخترعته على غير مثال و **الله** تعالى بديع السموات و الأرض. و ذكر بعضهم أن الإختراع خاص **بالله** و الابتداع و الإنشاء و الفعل تنسب إلى غيره **قوله** : الهادي ،صفة بعد صفة أي الدال بلطف ، و الهداية هي الدلالة على ما يوصل للمطلوب و صل أو لم يصل ، فالواصل كل من وفّقه **الله** من عباده ، و غير الواصل كثمود في قوله تعالى ﴿ **و أما ثمود فهديناهم** ﴾ [9] الآية ، و هل الهداية مختصة بالخير أم تستعمل في الشر أيضا ؟ **قولان** ، و على اختصاصها بالخير يكون قوله تعالى: ﴿ **فاهدهم إلى صراط الجحيم** ﴾ [10] من التهكم ، قال **التفتازاني** في حاشيته على الكشاف [11] ماحاصله أنّها تتعدى بنفسها و بإلى و باللام ، و معناها على الأول الإيصال ، و على الثاني إراءة الطريق ، و قال **البيضاوي** : أصله أن يتعدى باللام أو بإلى فعومل – يعني في قوله تعالى ﴿ **اهدنا الصراط المستقيم** ﴾– [12] معاملة اختار ، في قوله تعالى : ﴿**واختار موسى قومه سبعين** ﴾ [13] قال وهداية **الله** لا يحصيها عبد لكن ينحصر في أجناس مرتبة [14] :

الأول : إفاضة للقوى التي يمكن بها المرء من الإهتداء إلى مصالحه ، كالقوة العقلية ، و الحواس الباطنية ، و المشاعر الظاهرة

الثاني : نصب الدلائل الفارقة بين الحق و الباطل ، و الصلاح و الفساد ، و إليه أشار حيث قال ﴿ **فهديناهم فاستحبو العمى على الهدى** ﴾ [15]

---

[1] العلق: 01
[2] في ب (للقرآن)
[3] في ب (دلالة)
[4] في ب (الثبات)
[5] سبق تخريجه
[6] في ب (بمدلولها)
[7] في ب (المادة)
[8] الصّحاح:
[9] فصلت:17
[10] صفات:23
[11] حاشية الكشاف
[12] الفاتحة:06
[13] الأعراف:155
[14] في ب (مترتبة)
[15] فصلت:17

الثالث : الهداية بإرسال الرّسل و إنزال الكتب ، و إيّاها عني بقوله ﴿ **و جعلناهم أئمة يهدون بأمرنا** ﴾ [1] و قولــه ﴿**إنّ هذا القرآن يهدي للّتي هي أقوم** ﴾ [2]

الرابع :أن يكشف على قلوبهم/ السرائر و يريهم الأشياء كما هي بالوحي و الإلهام و المنامـــات الصادقـــات/ 12 و هذا القسم مختص بنيله الأنبياء و الأولياء ، و إيّاه عني بقوله ﴿ **أولئك الّذين هدى الله فبهدا هم اقتـــده** ﴾ [3] و قوله ﴿ **و الّذين جاهدوا فينـــا لنهدينّهم سبلنا** ﴾ [4]

تنبيـــه : **اعلم** أنّ الهداية تطلق و يراد بها الهداية [5] على الطريق ، و هذا المعنى عام في حق الخــــــالق و المخلوق ، و تطلق و يراد بها خلق الإهتداء في العبد ، و هذا المعنى خاص بالخالق ، فإذا علمت هذا ظهر لك الجواب عند قولــه ﴿**و إنّك لتهدي إلى صراط مستقيم** ﴾ [6] أي تدل على الطريق ، فأثبت له المعنى العام . **و قـــوله** تعالى ﴿ **إنّك لا تهـــدي من أحببت** ﴾ [7] فلا تناقض بين آيات القرآن كما زعمه بعض الملاحدة [8] ، ثمّ إنّ النّاظم صرّح ببعض النّعم المهديّ إليها بقوله إلى بيان جميع الرشاد ، إيماء إلى أصول ما يحتاج إليه من بقاء النوع ، بيانه أنّ الانسان مدني الطبع، أي يحتاج في معيشته إلى التمدّن ، و هو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون و يتشاركون في تحصيـــــل الغـــــــذاء و اللباس و المسكن و غيرها ، و هذا موقوف على أن يعرّف كل منهما صاحبه بما في ضميره ، و الإشـــارة لا تفـــي بالمعدومـــات و المعقولات الصّرفة ، و في الكتابة مشقّة فأنعم الله عليهم بتعليم البيان ، و هو المنطق الفصيح كما [9] في الضمير، و المراد بالمهيع المنهج و هو صفة من صفات الطريق . الرشاد ضد الغيّ ، و هو النظر في المصالح ، يقال رشد الرجل بفتح [10] (الشين) [11] يرشد رشدا و إرشادا ، أو رشد بكسر الشين ، و معناه أصاب وجه الطريق . و معنى البيت الحمد لله أبدعنا وأبرزنا للوجود ، و هدانا إلى طريق الرشاد ، أي إلى دين الإسلام ، فالوصـــف الأول للدلالة على نعمة الإيجاد ، و الوصف الثاني للــــدلالة على نعمـــة الإمداد ، و في البيت، براعة الاستهـــــــلال و التّورية و السّهولة و حسن البيان و الترتيب و المساواة ، ثمّ قال رحمه الله :

---

[1] السجدة :24
[2] الإسراء : 03
[3] الأنعام : 90
[4] العنكبوت : 69
[5] في ب (الدلالة)
[6] الشورى : 52
[7] القصص :56
[8] في ب (الملحدة)
[9] في ب (يعرب عمّا)
[10] في ب (بالفتح)
[11] ساقط من ب

يعني أنّ الله أنعم على أرباب النّهى ، أي أصحاب العقول الناهية عن اتباع الباطل و ارتكاب القبائح ، أي من لم ينهه عقله من الوقوع في الرذائل فليس بعاقل أصلا ، وروي عنه - صلى الله عليه و سلم - أنّه قال لكل شيء عامة عمل ، و دعامة عمل المرء عقله /فبقدر عقله تكون عبادته لربه أما سمعتم قول الفاجر[1]﴿ لو كنا نسـمع أو / 13 نعقل ما كنا في أصحاب السعير ﴾ [2] وجملة أمدّ خبرية لفظا و معنى ، و لذا لم تعطف على جملة الحمـد ، لأنّهـا إنشـائية المعنى ، و الإمداد الإعطاء و الإعانة **الجوهري**[3] : مددنا القوم صرنا مددا لهم ، و أمـددناهم بغيرنـا، **البيضاوي** (زدناهم وقتا بعد وقت مما يشتهون من أنواع النعيم [4]) [5] و الأرباب جمع ربّ و هو السّيد ، وقيـل المالك ، و قيل المصلح ، و قيل الخالق ، و قيل الصاحب و هو المراد هنا ، أي أصحاب النهى . قال **أبـو سـليمان الخطابي** [6] و إذا استعمل في الأول اشترط في المربوب العقل إذ لا يصلح سيد الجبال و لا الشجر ، قـال **القاضي** [7] و هذا الشرط فاسد بل هو ربّ الجميع و الكل مطيع له ﴿ قالتا أتينا طائعين ﴾ [8] و الرّب في الأصل مصـدر بمعنى التربية ، و هو تبليغ الشيء إلى كماله شيئا فشيئا ، ثمّ يوصف به للمبالغة كما يقال : رجل صوّم و رجل عـدّل، أي رجل كثير الصوم و العدالة ، و قيل هو صفة من ربه يربه بفـتح العين في الماضي و ضمّهـا في المضارع ، و هو متعـد ، و أصلـه راب ، حـذفت ألفـه لكـثرة الاستعمال كمـا حـذفت مـن بر و أصلـه بـار ، و سمّـي به المـالك ، لأنّه يحفـظ ما يملكـه و يربيـه ، و الربّ لا يطلـق على غير الله إلّـا مقيـدا بالإضـافة كقوله: ﴿ ارجع الى ربّك ﴾ [9] و قولهم : ربّ الدار و الإبل .و أمّا المنكّر و المعّرف باللام فمختص بالله تعالى ، قال تعالى : ﴿ رب غفور ﴾ [10] و اختلف في المقيد بالإضافة ، هل يكره إطلاقة على غير الله أم يجوز ؟ أقوال ثلاثـة :

---

[1] يقصد قول الله تعالى على لسان الفاجر، لأنّه قرآن كريم.
[2] الملك: 10
[3] هو إسماعيل بن حماد المعروف بالجوهري (390 هـ) إمام لغوي، صاحب المعجم المشهور تاج اللغة وصحاح العربية، أنظر ترجمته في طبقات النحويين و اللغويين : 198/1
[4] في ب (التنعيم)
[5] تفسير البيضاوي :
[6] هو أبو سليمان أحمد بن محمد المشهور بالخطابي (- 388 هـ)عالم فقيه و محدث، ألف في الحديث و إعجاز القرآن. أنظر ترجمته في طبقات النحويين و اللغويين :
[7] هو القاضي عياض سبق التعريف
[8] فصلت: 11
[9] يوسف : 50
[10] سبـأ : 15

قيل يكره للحديث : << لا يقل أحدكم ربّي و ليقل ياسيّدي و ياموﻻي ، و لا يقول [1] أحدكم أطعم ربّك واسق ربّك>> [2] و قد حمل النهي على الكراهة . **و قيل** بالتفصيل ، و قيد الحديث بإضافته للعامل ، كرب العبد ، و أمّا غيره فلا يتناوله لكثرة مجيئه في الحديث ، كرب الدار و الإبل و الثوب.و لأنّ البهائم غير متعبّدة ولا مخاطبة، فهي كالأموال فلا يتوهّم معها العبودية [3] **و قيل** بالجواز ، و استدل بنحو قوله تعالى ﴿ **إنّه ربّي** ﴾ [4] ﴿ **ارجع إلى ربّك** ﴾ [5] و هذا الاستدلال إنّما يتم له على أنّ شرع من قبلنا شرع لنا و النّهى جمع نهيه ، كالمدى جمع مدية ، و المنى جمع منيه ، و النّهية هي العقل ، و اختلفوا في تفسيره على **أقوال** ، قال في القاموس [6] (و الحق أنه نور روحاني تدرك به النفس العلوم الضرورية و النظرية ، و ابتداؤه عند اختتان الولد لا يزال ينموا إلى أن يكمل عند البلوغ) و قال بعضهم اختلف الناس في العقل/ من جهات شتّى ، هل هو حقيقة تدرك أم لآ ؟ و على أنّه **/14** حقيقة تدرك ، هل هو جوهر أو عرض ؟ **قولان** ، و هل محلّه الرأس أو القلب ؟ **قولان** ، و هل العقول متفاوتة أو مستوية [7] ؟ **قولان** ، و هل هو اسم جنس أو جنس أو نوع ؟ **أقوال** ، ثمّ القائلون بالجوهرية و العرضية اختلفوا في رسمه [8] على **أقوال** ، شتّى أقربها **قولان** ، فما قاله أصحاب العرض ، وهو ملكة في النّفس بها يستعد للعلوم و الإدراكات و ما قاله الجوهري [9] هو جوهر لطيف يدرك به الغايات بالوسائط و المحسوسات [10] بالمشاهدات، خلقه الله تعالى في الدماغ ، و جعل نوره في القلب ، ثمّ إنّ النّاظم – رحمه الله – تعالى لم يتعرض للممّد به ، أي المنعم به لئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ، و لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ، و لقصور العبارة الإحاطة به قال تعالى : ﴿ **و إن تعدوا نعمة الله لا تحصوها** ﴾ [11] قال **البيضاوي** (و نعم الله و إن كانت لا تحصى كما قال تعالى ﴿ **و إن تعدوا نعمة الله لا تحصوها** ﴾ [12] تنحصر في جنسين دنبوي و أخروي و **الأول** قسمان:

---

[1] لعل الصواب (و لا يقل) لأنه مسبوق بلا الناهية، في ب (لا يقل)
[2] انظر صحيح البخاري : 901/2، رقم الحديث 2414
[3] في ب (المعبودية)
[4] يوسف : 23
[5] يوسف : 50
[6] القاموس :
[7] في ب (متساوية)
[8] و هو من مصطلحات المتكلمين أهل المنطق و علم الكلام، و هو تعريف ماهية الشيء بجنسه و خاصته، أنظر تقرير الوصول الى لابن الجزي : 47
[9] في ب (أصحاب الجوهر)
[10] القياس (المحسّات) من أحسّ يحسّ إحساسا، و اسم الفاعل: محسّ، و اسم المفعول : محسّ ، أنظر لسان العرب :
[11] النحل : 18
[11] النحل : 18

موهوبي و كسبي و الموهوب قسمان روحي كنفخ الروح فيه و إشراقه بالقلب و ما يتبعه من القوى كالفهم و الفكر و النطق ، و جسماني كتخلق البدن و القوى الجالبة [1] فيه و الهيئات العارضة له من الصحة و كمال الأعضـــــــــاء، و الكسبي تزكية النفس عن الرذائل و تحليتها بالأخلاق السنية و الملكات الفاضلـــة و تزيين البدن بالهيئـــات المطبوعة و الحلي المستحسنة و حصول الجاه و المال، و **الثاني** أن يغفر له مافرد [2] من ذنبـــه و يرضى عنه و يبوؤه أعلى عليين مع الملائكة المقربين) [3] و قيل إن النعم النفيعة [4] تحصى و النعم الرفيعة [5] لا تحصى . **قولـــه** ورسمـــا أي أسس و اثر و ألفة للإطلاق ، و هذه الجملة معطوفة على جملة أمـــدّ لا تفاقهما لفظا و معنى ، و الرّسوم لغة آثار الديار ، **الجوهري** (الرسم الأثر و رسم الدار ما كان من آثارها لاصقا بالأرض) [6] و في أن الرسم لغة هي الآثار المتبعة قال **امرؤ القيس**

قفانبك من ذكرى حبيب و عرفاني ۞ و رسم عفت آثارة منذ أزمان [7]

قوله شمس بيان أي بيانا كالشمس في الظهور و النفع هو من التشيه المؤكد الذي أضيف فيه المشبه به إلى المشيـــة بعد حذف الأداة كقول الشاعر:

و الريح تعبث بالغصون و قد جرى ۞ ذهب الأصيل على لجين الماء [8]

أي أصيل كالذّهب ، و ماء كاللّجين ، أي الفضة في البياض و الصّفاء ، و يمكن أن يكون شبّه البيان بالنّهار تشبيها مضمرا في النفس ، و لم يصرح بشيء من أركانه سوى / المشبّه ، فهو استعارة بالكناية ، و أثبت له الشّمس **/15** الّتي هي من لوازم المشبه به ، فهو استعارة تخييلية ، و يمكن أن يكون من الاستعارة الحقيقية ، أي استعارة الشّمس لقواعد علم البيان ، و الجامع بينهما الحسن و علوّ القدر ، و نباهة الشّأن ، و الشّمس هي النيّر الأعظم صاحب الفلك الرابع، يطلق على القرص و على الشعاع و كلا هما محتمل هنا ، و هي مؤنثة اللفظ ، و سمّيت الشّمس شمسا لوضوحهـــــا و علوّها و نفـــــور الأبصـــــار منـــها ، و شمس اليـــــوم شموسا وضح فهو شامس ، و الشّموس معالق القلائد و البيان اسم مصدر كالكلام و السّلام و العطاء ، و قد يرد بمعنى الدليل و أصلـــــه الإيضـــاح ، قال

----

[1] الصواب الجائلة أي المتحركة، (تحريف)
[2] الصواب ما فرط
[3] تفسير البيضاوي: 353
[4] في ب (النفعية)
[5] في ب (الدفيعة)
[6] الصحاح
[7] البيت من الطويل، مطلع معلقته المشهورة، انظره في ديوانه : 8، و الإشارات 302، مفتاح: 692/627، التلخيص: 467 و ما أورده الثغري مغاير للرواية المعروفة : قفا نبك من ذكرى حبيب و منزل ۞ بسقط اللوى بين الدخول فحومل
[8] البيت من الكامل، أورده صاحب التلخيص بلا نسبة: 72، و صاحب شرح التلخيص بلا نسبة كذلك 319

الحافظ : [1] اسم جامع لكل ماكشف لك على المعنى . **قوله** في صدور العلماء ، متعلق برسما ، و الإضافة يمكن أن تكون بيانية ، أي الصّدور الذين هم العلماء ، فيكون المراد بالصّدور جمع صدر ، إمّا مأخوذ من التصدير ، أو من باب تقديم الصفة على الموصوف و إضافتها إليه أي العلماء الصدور ، و المراد [2] بالصدور جمع صدر ، و هو العضو المعروف ، لأنّه محل القلب الذي هو آلة الإدراك كما قال تعالى ﴿ **القلوب التي في الصدور**﴾ [3] فيكون مجازا مرسلا من تسمية الحال باسم المحل ، و العلماء جمع عالم بكسر اللاّم ، و هو من أدرك حقائق الأشياء منقولا و معقولا، و قال **ابن السّبكي** [4] العالم هو الفقيه المجتهد ، و في الحديث : من حفظ من أمتي أربعين حديثا من أمر دينها ، بعثه الله يوم القيامة عالما فقيها [5] و الألف و اللاّم في العلماء للكمال ، أي العلماء العاملون ، و لله درّ القائل:

لو كان علم بلا تقوى له شرف ۞ لكان أشرف خلق الله إبليس [6]

تنبيه : فات النّاظم – رحمه الله – في براعة استهلاله الإشارة إلى علم المعاني في هذا البيت و الوزن يساعده ، لأنّه قد أشار في البيت السابق بالبديع [7] و البيان ، و كان له أن يشير في البيت إلى علم المعاني من غير تكلّف ، و لو قال شمس المعاني في صدور العلما لأجاد ، و أتى في براعة استهلاله بتورية مناسبة للعلوم الثلاثة التي هو بصددها ، من كون هذا النظم في علم البديع (و البيان و المعاني) [8] و إن كان لا يلزم عليه شيء و لا يترتب عليها حكم ، إلاّ أنّ فيه من التحلية للمطالعة الكتاب ، مالا يخفي ذوقه و الله أعلم في [9] البيت الإيجار و الإلتزام و التورية و براعة الإستهلال أيضا ، و الاستعارة و المجاز المرسل و حسن البيان و الفصل و الوصل ، ثم قال [10] :

– 3 – فأبصروا معجزة القرآن ۞ واضحة بساطع البرهان

يعني فبسبب هدايتهم إلى بيان مهيع الرّشاد ، أبصروا بعيون بصيرتهم معجزات / القرآن واضحة / 16 فالمراد بالبصر هنا البصر الذي هو عين القلب لا البصر الذي هو عين الرأس ، لأنّ معجزة القرآن عقلية لا تدرك بحاسة البصر و إنّما تدرك بالذوق و العقل ، و المعجزة هي أمر خارق للعادة مقرون بالتّحدي مع عدم المعارضة ،

---

[1] في ب (الجاحظ)، تصحيف ، و هو عمر بن بحر بن محبوب الكناني ابو عثمان الملقب بالجاحظ (163 هـ - 255 هـ) ولدة بالبصرة ، من مؤلفاته : الحيوان ، البيان و التبيين ، انظر ترجمته : وفيات الأعيان : 17/11 ، بغية الوعاة : 228/2
[2] قوله (و المراد) صوابه أو المراد ، لأنّه احتمال
[3] الحج : 46
[4]

[5] حديث ضعيف: أنظر شرح الأربعين النووية ص: 03
[6] لم أقف على قائله
[7] في ب (إلى البديع)
[8] في ب (و المعاني و البيان)
[9] في ب (و في)
[10] في ب (رحمه الله تعالى)

و سمّيت معجزة لأنّ الخلق عجزوا عن معارضتها و التحدي بمثلها ، و القرآن فعلان بمعنى مفعول ، أي مقروء و جعل اسما للنظم المترل على **محمد – صلى الله عليه و سلم** – المتّعبد بتلاوته المتحدي بأقصر سورة منه للإعجاز . و هذا هو المسمّى في علم الأصول القرآن. و أمّا المسمّى في عرف المتكلمين ، فهو المعنى النفسي القـــائم بذاته تعالى ، و الإضافة بيانية ، أي المعجزة التي هي القرآن و لا خلاف بين العقلاء أنّ كتاب الله تعـــالى معجزة لم يقدر أحد على معارضته بعد تحديهم بذلك ، و إنّما كانت معجزة القـــرآن عقلية تدرك بالبصيرة و لم تك [1] حسّية كمعجزة الأمم الماضية ، لفرط ذكاء هذه الأمة و كمال أفها مهم ، لأنّ هذه الشريعة السّمحاء لـمّـــا كانت باقية إلى يـــوم القيامـــة خصّـــت بالمعجزة العقلية الباقية ليراها ذو البصائر ، فلا يمرّ عصر من الأعصار إلاّ و يظهر فيه شيء ممّـــا أخبر أنّه سيكـــــون و ذلك يدلّ على صحة دعـــواه ، و لو كانت حسّية تشاهد بالأبصار ، كناقة **صالح** و عصا **موســـى** و نحوهـــا ، لانقرضت بانقراض من شاهدها ، و لم يشاهدها إلاّ من حضرها لأنّ ما يشاهد بعين الرأس ينقرض بانقراض مشاهدته ، و الّذي يشاهد بعين العقل يشاهده كل من جاء بعد الأوّل مستمر إلى يـــوم القيـــامة ، و أنشد البعض في هـــذا المعنى و أحسن كلّ الإحسان :

لا ينقضي كل ما يتلى عجائبــه ۞ و ليس يمحل من في روضه رقع
نبــل بمتــبع نـــور لمعتصـــــم ۞ هدي لذي حيرة أمن لمن جزع
هو الشفيع لتاليه و ذا دمـــه ۞ و مثلـــه غير مردود إذا شفعا [2]

قوله واضحة ، أي جليّة ظاهرة بساطع البرهان ، أي البرهان السّاطع ، فهو من تقديم الصفة على الموصوف و إضافته إليه ، و السّاطع هو المرتفع و المنتشر **الجوهري** [3] سطع الغبار و الرائحة ، و الصبح يسطع سطوعـــا إذا ارتفـــــع . و البرهان مأخوذ من البره الذي هو القطع ، نقول العرب برهت العود إذا قطعته ، و قيل من البره بفتح الراء الذي هو البياض ، يقال امرأة برها أي بيضاء ، و قيل من البرهنة التي هي البيّنة ، و البرهان ما تركب من مقدّمـــــات كلّهـــا يقينية ، و هو العمدة في الدليل ، و الفرق بين الدليل و البرهـــان ، أنّ الدليل يطلق على القطعي و الظني ، و البرهان لا يطلق إلاّ على القطعي ، فالدليل أعمّ ، و البرهان أخصّ ، و النسبة بينهما العموم باطلاق ، و معنى البيت أنّ العلماء أبصروا المعجزات/ الدالة على رسالة النبيّ - **صلى الله عليه و سلم** – و صدقه ، و من أجلّهـــا القرآن العظـــــيم ، واضحـــة و سالمـــــة من جميع/ الرّيب ، و إنّما كانت واضحة لعدم الإلتبـــاس فيها بالسّحر و الشعـــودة ، **/17**
و هذا قد اتّضح غاية الوضوح ، و المراد بساطع البرهان ماجاء به النبيّ - **صلى الله عليه و سلم** – في القـــرآن مـــن البراهين القطعية على مايجب لمولانا جل و عزّ [4] من الوحـــدانية و عليّ الصّفة [5] ، و تتزهه عن النقائص و الشركاء و صفات المحدثات ، و أحق ما يستشهد قول الشاعر :

---

[1] في ب (تكن)
[2] لم أقف على قائلها
[3] الصّحاح :
[4] في ب (علا)
[5] في ب (الصفات)

وكيف يصح في الأذهـــــان شيء ۞ إذا احتـــــاج النّهـــــار إلى دليل [1]

تكميل : تكلّم [2] النّاس في بيان وجه الإعجاز ، منهم من أصاب و منهم من أخطأ. قال **ابن عطيـــة** [3] الصحيح الذي عليه الجمهور في وجه الإعجاز بأنّه بنظمه و صحة معانيه و توالي فصلحة ألفاظه ، و ذلك أنّ الله تعالى أحاط بكل شيء علما ، و أحاط بالكلام كلّه علما ، فإذا ترتب اللفظة من القرآن علم بإحاطته ، أي لفظة تصلح الأولى ، و كذلك المعنى ، ثمّ كذلك من أول البقرة إلى آخره ، و البشر يعمهم الجهل و النّسيان و الذّهول ، و معلوم ضرورة أنّ أحدا من البشر لا يحيط بذلك ، فبهذا جاء نظم القرآن في الغاية القصوى من الفصاحة . و قال **السّـــكاكي** [4] في المفتاح [5] أنّ المجار في القرآن يدرك و لا يمكن وصفه كالملاحة .

فائـــدة : نظم بعض الفضـــلاء الخوارق فقـــــال :

إذا رأيت المـــرءيخرق عـــــــــادة ۞ فمعجزة إن من نبي لنـــــــا صــدر
و إن كان منه قبل وصف نبـــــــوة ۞ فالارهاص سم تتبع القـــــوم في الأثر
و إن كان من بعض العوام صـــــدوره ۞ فكنـــوه حقـــا بالقـــوة و أشتهــــــر
و إن جـــــاء يومـــا من ولي فـــإنــه ۞ الكرامـــات في التحقيق عند ذوي النظر
و من فاسف إن كان وفق مــــــراده ۞ يسمى بالاستــــــدراج فيما قد استقــر
و إلا فيرعى بالإعـــــانة عنــدهـــــم ۞ فقدتمت الأقســــــــام عنــد من اختبر [6]

و أمّا السّحر فالظاهر أنّه دخل في الاستدراج ، لأنّه من فاسف وفق مراده ، و الإرهاص التأسيس ، من أرهصـــت الحائط [7] إذا أسسته ، فالأمر الخارق للعادة من النبّي – **صلى الله عليه و سلم** – قبل النبوة يســـمّى إرهاصـــا ، أي تأسيسا للنبـــوءة ، كشق صدر نبينا **محمد** – **صلى الله عليه و سلم** – و غسل قلبه في زمان الصّـــبا ، و إضـــــلال الغمامة ، و تكلم الحجر و الشجـــر له قبل النبوءة إلى غير ذلك ، و في البيت المساواة و حســـن البيـــان و الإيضاح و الموازنة و الالتزام ثم قال :

– 4 – وشاهدوا مطالع الأنــوار ۞ و ما احتوت عليـه من أسرار

---

[1] أورده صاحب دلائل الإعجاز بلا نسبة: 311
[2] في ب (قد تكلم)
[3] هو عبد الحق بن غالب بن عطية الغرناطي الآديب الفقيه و المفسر (481 هـ – 542) ، له الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . انظـــر ترجمته : بغية الوعاة : 78/2 ، الاعلام : 53/4 ، الوفيات : 279.
[4] هو سراج الدين ابو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي ، و لد في خوارزمي (555 هــ – 626 هــ) ، من أهم مصـــنفاته : مفتاح العلوم ، شرح الجمل (و هو شرح لكتاب الجمل لعبد القاهر الجرجاني) ، التبيان ، انظر ترجمته : معجم الأدباء : 20/58-59 ، شذرات ال<هب : 122/5 ، بغية الوعاة : 354/2
[5] انظر المفتاح : 158
[6] لم أقف على قائلها
[7] في ب (الشيء)

يعني أنّ العلماء شاهدوا ، أي عاينوا مطالع أنوار القرآن العظيم و ما احتوى ، قال في الأنوار عوض من المضاف إليه أي مطالع أنواره ، و هذا على رأي من يجوّز الإبدال من الضمير و هم الكوفيون [1] و **الأخفش** [2] مــن البصــريين محتجين بقوله تعالى/: ﴿**مفتّحة لهم الأبواب**﴾[3] قالوا : الأصل أبوابها فحذف (منه) [4] الضمير و أبدل منه /**18** أل في المضاف إليه ، و يمكن إبدالها من المضاف إليه الظاهر ، أي أنواع [5] القرآن ، فحذف المضاف إليه الذي هــو القرآن و أبدل منه أل في المضاف ، و نحوه ما أجازه صاحب الكشاف[6] في قوله تعالى ﴿ **و علّم آدم الأسمـــــاء كلّها** ﴾[7] قال : و الأصل فيها أسماء المسمّيات ثمّ حذف المضاف إليه الذي هو المسمّيات و أبدل من أل في الأسماء و أمّا المانعون من إبدالها من الضمير و هم جمهور البصريين إلا **الأخفش** فذلك عند هم من إيجاز الحذف ، و الأصل فيــه – على رأيهم – مطالع الأنوار منه ، و مطالع جمع مطلع بفتح اللاّم و كسرها في اسم مصدره الفتــح علــى القيــاس و الكسر شاذ اسم زمان أو مكان ، و يجوز أن يكون مصدرا ميميا ، أي مكان طلوع الأنوار أو زمـــان طلوعهـــا ، و الأنوار جمع نور بضم النّون ، و النّور في الأصل كيفية تدركها الباصرة بواسطة ســائر المبصــرات ، كالكيفية الفائضة من النــيّرين على الأجسام الكثيفة الحادثة لهما ، و هو أصحّ من الضــوء ، إذيقــال على القليــل و الكثــير ، و إنّما يقال الضوء للنّور الكثير ، و لهذا قال تعالى : ﴿**هو الّذي جعــل الشمــس ضيــاء و القمــر نورا** ﴾[8] ففي الضوء دلالة على النور من غير عكس ، فالنسبة بينهما العموم بإطلاق ، و نحو هذا ماذكر صاحب الكشاف[9] في أول سورة يونس قال: إنّ الضياء أقوى من النور بحكم الوضع و الاستعمال ، و لذا ينســب الضــوء للشمس و النور للقمــــر ، و نقل عن الحكماء أنّ الضياء ذاتي و النور عرضي ، قال حفيده في حواشي المطــول [10] ينبغي أن يكون النور أقوى على الإطلاق ، لقوله تعالى ﴿ **الله نور السّمــوات و الأرض**﴾ [11] و يمكـــن أن يكون المــراد بطــالع الأنــوار جمــع نــور بفتـــح النــون و سكون الواو الواو ، و هو زهر النبات ، لأنّ أنوار الشجر أوراقها و أزهارها ، و يؤيد هذا ذكر الرّياض في البيت بعده ، فيكون من الاستعارة بالكناية ، أي شبّه القرآن العظيم بالشّجرة تشبيها مضمرا في النّفس ، و لم يصرّح بشيء [12] سوى المشبــّه ، و دلّ عليه بإثباته للمشبه شيئا

---

[1] انظر الانصاف في مسائل الخلاف :
[2] هو سعيد بن مسعدة ابو الحسن الأخفش الأوسط ، قرأ النحو على سيبويه و كان معتزليا (– 215 هــ) من مؤلفاته : معاني القرآن انظر ترجمته طبقات النحويين و اللغويين : 72 ، الفهرست : 236 ، وفيات الأعيان : 215/2 ، بغية الوعاة : 590/1
[3] ص /50
[4] ساقط من ب
[5] في ب (أنوار)، تصحيف
[6] تفسير الكشاف : 130/129
[7] البقرة /31
[8] يونس /05
[9] تفسير الكشاف: 318
[10] حاشية المطول :
[11] النور /35
[12] في ب (بشئ من أركانه)

من لوازم المشبه به و هو الأنوار ، فذلك التشبيه استعارة بالكناية ، و إثبات اللازم له استعارة تخيليـــة ، و كـــذلك الإحتمال الأوّل ، أي شبه القرآن بالشمس تشبيها مضمرا في النّفس ، فهو استعارة بالكناية تخييلية ، و المراد بمطـــالع الأنوار منه مافيه من وعــــد و وعيد و أحكام و أنوار بديعة و نحو ذلك ممّا اشتمل عليه القـــرآن ، و هـــذه الجملـــة معطوفة على قوله : فأبصروا .

فائـــــدة :ذكر **الخرشي** [1] ناقلا عن **أبي الحسن** : أنّ جملة ما في القرآن من الآي ستة آلاف و تسعمائة و ستة [2] وستـــون آية ، ألف منها أمر ، و ألف منـــــها نهي ، و ألف منها وعــــد ، و ألف منها وعيـــد ، و ألف منها عبر و أمثـــال / و ألف منها قصص ، و خمسمائة حـــــلال و حـــــرام ، و مائة دعـــــاء و تسبيح ، و ستة /19 وستـــون ناســـخ [3] و منســـوخ [4]) [5]. و ما احتوى عليه من أسرار الفاعل يأتي [6] القرآن العظيم ، و الضّمير المجرور عائد على مـــا ، و **قوله** من أسرار بيـــان له ، أي و شاهدوا ما اشتمل القرآن العظيم من أسرار ، و في بعض النسخ ، و ما احتوت بتأنيث الفعل ، و معناه صحيح أيضا ، أي و شاهدوا ما اشتملت عليه تلك المطالع و الألفـــاظ من الأســـــــرار ، و الاحتواء هو الادارة بالشيء ، تقول: احتوى على الشيء إذا جمعـــه و أحاط به ، و الأسرار جمع سّر ، و السّر هو ما يكتم ، و قيل هو ما خفي ، و أما السّر في عرف القوم ، فهو معنى لا يعبر عنه و لا يعرفه إلاّ أهله بملاطفة الحبيب و مجاهدة النّفس على الوجه الشرعي ، و ملاطفة الحبيب الأخذ في المأمورات و البعد عن المنهيات و المراد بالأسرار هنا معاني آيات الكتاب الشّريفة الدّقيقة اللّطيفة التي لا يقدر على استخراجها إلاّ الفحول [7] البلغاء و مهرة الأذكياء ، فإن قلت مطالع الأنوار جمع مضاف إلى المعـــرّف و قد تقرّر في [8] القواعد الأصلية [9] أن الجمع المضاف إلى معرّف يقيد العموم ، ألا ترى أنّ الإنسان إذا قال عبيد أحرار ، فالحرية تتناول كلّ فرد من أفراد عبيـــده أخذا بعموم لفظه ، و لا ينفعه إنّي نويت الجل من عبيدي ، فقول النـــّاظم شاهدوا مطالع الأنوار في قوة قوله جميع و كذا ما في قوله ، و ما احتوى عليه من صيغ فيقتضي أنّ العلمـــاء شاهدوا جميع ذلك و العلوم و الأســـرار الـــتي اشتمل القرآن العزير عليها و لا يحيط بها إلاّ من هو كلامه

---

(1)

(2) الصواب ست: هكذا في الأصل
(3) الصواب ناسخا
(4) الصواب منسوخا
(5)
(6) في ب (فاحتوى)
(7) في ب (فحول)
(8) في ب (عن)
(9) في ب (الأصولية)

فإنّه جمع علوم الأوّلين و الآخرين و اشتمل على أسرار و بلاغة و حكم لا تحيط بها طاقة البشر ، و لايحصرها الفكر ، قال تعالى: ﴿**مافرّطنا في الكتاب من شيئ**﴾ [1] و قال تعـــالى ﴿**و أنزلنا عليك الكتاب تبيانا لكـــلّ شيء**﴾ [2] و الجواب أنّ ذلك عام مخصوص بما دخل تحت قدرتهم بالعقل و يمكن أنهم شاهدوا ذلك على سبيل الإجمال لاعلى سبيل

التفصيل ، إذ العالم بالأشياء تفصيلا هو الله تعالى.وفي البيت الإيجاز و الوصل و الملازمة [3] و حسن البيـــــــان و الإيضاح ثم قال:

- 5 - فنزّهوا القلوب في رياضه ۞ و أوردوا الفكر على حياضه

يعني أنّ العلماء لما أبصروا معجزات القرآن ، و شاهدوا مطالع أنواره ، نزّهوا أي نفوسهم و فرّجوا الغمّ و كشـفوه عن قلوبهم بالتأمل و التّدبر في رياض آيه ، فهذه الفاء يسمونها فاء النتيجة ، لأنّ ما بعـــدها نتيجـة عما قبلهـا ، و القلوب جمع قلب ، و أل فيه بدل من الضمير أي قلوبهم ، و القلب هو لحمة خاصة مجوفة و سطهـــا دم أسود ، و قيل هو شكل صنوبري في وسط الصدر يميل إلى الجانب الأيسر ، و هو عام في جميع الحيوانات ، و سمّي قلبا لتقلبه بين الروح و الجسد ، إذ الروح / نوراني و الجسد ترابي ، و هو متقلب بينهما ، و قيل سمّي قلبا لسرعة تقلبه/ **20** بحسب مايرد عليه ، و في الحديـــث << لقلب ابن آدم أشدّ تقلبا من القدر إذا استجمعت غليـــا>> [4] و لهــذا قــال الشاعر:

و القلب يسمّى قلبا من تقلبه ۞ و الرأي يظهر بالانســان الصوارا [5]

و قيل لانقلابه لأنه مقلوب في الإنسان ، و قيل لتوسطه في الجسد ، و وسط الشيء قلبه ، و قد يطلق على اللطيفـة التي فيه ، و هي العقل ، و لعلّ هذا هو المراد هنـــا ، و هو إطلاق مجاز من باب ذكر المحــل و إرادة الحـــال ، أي فنــزّهوا العقول في رياضها ، و الرياض جمع روضة ، و هو في الأصل البقاع الطيبة التريهة ، أي الأماكن المشـتملة على أشجـــار و أنهـــار و أزهار و نحو ذلك ، و يجمـــع أيضـــا علـــى روضــــــات و روض ، القـــاموس : الــروضـــة و الريضة بالكسر ذات الرّمل و العشب يستنقع الماء فيها ، و كل ما يجمع في الأخذات و المساكنات ، و الجمع روض و رياض [6] فاستعير لمعاني الآية القرآنية استعارة تحقيقيــة ، و الجـــامع بينهما أنّ الآيات تؤخذ منها الأحكــام و القــــواعد ، و أشجـــار الرياضات تقتطف منها الثمار و الأزهار ، و إضافة الريـــاض إلى ضـــمير القرآن قرينة الاستعارة ، و ذكر التتره قبلها ترشيح ، لأنّه مـــمّا يلائم المستعار منه ، **و قوله** : و أوردوا الفكر علـــى رياضه ، قال في الصّحاح << و رد فلان أي حضر ، و أورده غيره و استوردة أي أحضره >> [7] و الفكر هو حركـة النّفس في المعقـــولات بخلاف تحرّكها في المحسوسات و يسمّى تخنييلا، و في كتاب شريعة الإســـلام ، الفكــــر لا بـــد و أن ينشأ عن أمور :

---

[1] يونس : 05
[2] الأنعام : 38
[3] في ب (الموازنة)
[4] رواه الطبراني بأسانيد رجال أحدها ثقات ، انظر مجمع الزاوائد : 211/07 ، و مسند البراز : 46/06
[5] لم أعثر على قائله .
[6] القاموس :
[7] الصحاح :

أولها الحضور في القلب بلا توجه و هو **الوارد** ، و إن توجه و لم يثبت صار **هاجســا** ، و إن ثبت صـــار **واجسا** ، و إن قوي يكون **خاطرا** ، و إن استقر يكون **فكرا** ، و إن شئت قلت ترتيب أمور معلومة تؤدي إلى استعلام ما ليس

بمعلوم ، و الفكر و النظر ألفاظ مترادفة ، و الحياض جمع حوض و هو البركـــة من المـــاء و يجمع أيضا على أحواض ، و مرادهم بذلك أنّـــهم استعلموا أفكارهم في تدبير آيات الله تعالى ، و أحضروها عند تلك الحياض المنـــزّهة بمـــا يحيي النّفوس و يزيل البؤس ، فشبّه المعاني المتفهّمة من القرآن بحياض الماء في كونها تـــورد و تطلب و تقع بها القـــوّة و الحياة ، و هي استعارة تصريحية ، و إضافتها إلى الضمير المذكور قرينة الاستعارة ، و ذكر الورود قبلها ترشيح لها ، لأنّـــها مـــمّا يلائم المستعار منه.

تنبيهـــــان : **الأول** قول النّاظم فنـــزّهوا القلوب إلى آخره ، التزهة التباعد ، و استعماله في الخروج إلى البســـاتين و الرياض لغة محدثة عاميّة ، قال **ابن السكيت** [1] في فصل ما تصنعه العامة في غير موضعه: خرجنـــا نتزه إذا خرجوا إلى البســـاتين ، و إنّـــما التزه التباعد عن المياه و الأرياف ، و منه فلان يتزه عن الأقدار ، أي يباعد نفســـه عنها ، و يقال : تنزّهوا بحرمكم ، أي تباعدوا [2] قال في القاموس بعد تسيره التتزه بالتباعد و استعمال التتزه في الخروج/**21** إلى البســـاتين و الخضر و الرياض ، غلط قبيح ، فعلى هذا كان ينبغي للنّاظم أنّ يجتنب هذه اللغة المحدثـــة العاميّـــة خصوصا في تأليفه هذا الموضوع في (علم) [3] البلاغة ، و الجواب عنه بثلاثة أوجه ، **أولها** أنّه استعمل التتزه في معناه الأصلي الذي هو التباعد ، و المعنى أن العلماء بعدوا قلوبهم عمّا يشوشها و يشغلها من الأمور الدنيوية ، و استعملوها في القرآن العظيم بالتأمل و التدبر في معانيه و أساليبه و مواعظه ، لأنّ الخروج إلى الرياض لا يقع إلا بعـــد مفارقـــة الأماكـــن و مباعدتها ، و يؤيد هذا قول **ابن قتيبة** [4] << ذهب بعض أهل العلم في قول الناس : خرجوا يتنـــزّهون إلى البساتين أنّه غلـــط ، و عندي ليس بغلط ، لأنّ البساتين في كل بلد إنّـــما تكون خارج البلد ، و إذا أراد أحـــد أن يأتيها فقد أراد البعد عن المنازل و البيـــوت ، ثمّ كثر هذا حتى استعلمت التزهة في الخضر و الجنان ، هذا لفظه >> [5]
و **ثانيها**: قـــال جماعة ، نزه المكان فهو نزيه ، فهو من باب نزه و تعب بالضمّ نزاهة فهو نزه ، و قال بعضهم و معناه أنّه ذو ألوان حسان ، وقال **الزمخشـــري** : أرض نزهة و خرجـــــوا يتزهون يطلبـــون الأماكن التزهـــــة و هـــي التزهة و التزه ، مثل غرفة و غرف) فيؤخذ من هذا أنّه استعمل في الخروج إلى البساتين و استعمل أيضا في التباعد ، فيجزى كلام النّاظم على الاستعمال الأول ، و يؤيده ذكر الرياض بعده ، و تعديته بفي ، لأنّ التباعد يتعدى بعـــن كما يقال: الله تعالى متزه عن الشريك و إن كان حروف الجر يبدل بعضهـــا من بعض ، فجريهـــا على الحقيقة هو

---

[1] هو ابو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت ، آديب نحوي و لغوي (186 هـــ 246 هـــ) له إصلاح المنطق، القلب و الإبـــدال، معاني الشعر انظر ترجمته معجم الأدباء : 50/20 – 52، شذور الذهب : 106/2
[2] إصلاح المنطق : 84
[3] ساقط من ب
[4] عبد الله ابن مسلم بن قتيبة الدينوري (–276هـــ) من أئمة الأدب و اللغة له: ادب الكاتب، و الشعر و الشعراء، و المعاني، و تفسير غريب القرآن، و تأويل مشكل القرآن. انظر ترجمته في نزهة الألباء : 32 ، وفيات الأعيان 246/2 ، البداية و النهاية : 41/11 ، بغيـــة الوعاة : 63/2
[5]

الأصل ، **ثالثها** : قول **ابن قتيبـــة** << ثم كثر حتى استعمل في الخضر و البساتين و الجنان ، و يقتضي أن العرف جرى باستعماله فصار حقيقية عرفية ، و القاعـــدة عندهم أن الوضـــع العـــرفي كالوضع اللغوي ، و إن سلّمنا أنّه محدثـــة عاميّة فالقاعـــدة عندهم أن الخطأ المستعمل أولى من صواب نادر>> [1]

الثاني: في كلام النّاظم قياس مركب من الشكل الأول ، و نظمه أن تقول : العلماء موضوع الصغرى ، و هداهم **الله** إلى بيان مهيع الرشاد و رسم شمس البيان في صدورهم و محمولها ، و كل من هداه الله إلى ذلك موضوع الكـــبرى ، يبصر معجزات[2] القرآن محمولها ، ينتج العلماء أبصروا معجزات القرآن و شاهدوا مطالع أنواره محمولها ، و كل من أبصر ذلك موضوع الكبرى نزه قلبه في رياض آيات القرآن العظيم محمولها فينتج العلمـــاء نزهوا قلوبهم في ريـــاض آيات القرآن العظيم فاحفظه و هو طريف ، و الحذف في بعض المقدمات للعلم به جائز ، كما هو مقرر [3] في علـــم الميزان ، و في البيت الإيجاز و الوصل و الاستعارة و التجنيس وحسن البيـــــان و الإيضاح و الالتزام ، و لما حمد الله و أثنى عليه بما هو أهله ، أتبع ذلك بالصلاة على النبيّ - **صلى الله عليه و سلم** - فقال :

- 6 - ثم صـلاة الله مـا ترنّمـا	۞	**حاد يسوق العيس في أرض الحما**
- 7- على نبيّ اصطفاه الهــادي	۞	**أجـــل كلّ نـاطـــق بالضـــاد**
- 8 – محمـد سيّد خلـــق الله	۞	**العــــــربي الطـــــاهر الأوّاه**

ذكر الصلاة على النبيّ - **صلى الله عليه و سلم** - في أوّل كتابه تيمّنا و تبرّكا و عملا بقوله - **صلى الله عليه و سلم** - << **كل كلام لا يذكر الله** فيه فيبدأ به و بالصلاة عليّ فهو أقطع ممحوق من كل بركة >> [4] و سنده ضـــعيف و إن رواه جماعة ، لكن اتّـــفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، **قوله** ثمّ الصّلاة [5]، أي ثمّ اطلب الصلاة من **الله** على نبيّه **محمّد** ، فالجملة خبرية اللفظ إنشائية المعنى ، قصد بها التضرع إلى **الله** — سبحانه — بأن يرحم نبيّة - **صلى الله عليه و سلم** - رحمةّ تليق بمقامه الشريف ، و ثمّ تحتمل الاستئناف و العطف ، و على الثـــاني تحتمل الترتيب الذكري أو الترتيب الرتبي، و الصلاة من **الله** تعالى رحمة مقرونة بتعظيم أو مطلقا ، و مـــن الملائكـــة استغفار ، و من الجنّ و الإنس تضـــرع و دعاء، و قد جمع الثلاثة قوله تعـــالى: ﴿ **إن الله و ملائكته يصلّون علـــى النبيّ يأيّها الّذين آمنـــــوا صلّـــوا عليه و سلّمـــــوا تسليما**﴾ [6]و هذه هي الصّلاة المأمور بها ، فإنّها منا دعاء [7] بها أخذا من الحديث ، إذ أمرنا **الله** أن نصلي عليك، فيكف نصلي عليك ؟ فقال : قولوا اللّهم صلّ على **محمّد**[8].

فالأمر استفيد من الآية و الحديث ، فالصلاة عليـــه – إمّا للتعبد ، أو ليكون ذلك على طريـــق الشـــكر منّـــا ، أو المكافآت له - **عليه الصّلاة و السلام** - بما هو في الوسع أو الطلب كمال في سعة كرم **الله** تعالى على حصوله له على ذلك الطلب منّا ، أو إظهار [9] فضله – **عليه الصّـلاة و السلام** – و محبته و احترامه و تعظيمه الواجبة علينـــــا ، و الظاهر أنّ ذلك من الخيرات الواصلة إلينا بسببه - **عليه الصّلاة و السلام** - حال حياته و بعد وفاته ، إذ منفعتـــها في الحقيقة عائـــدة على المصلّي لأنّه مكمّـــل

---

(1)
(2) في ب (معجزة)
(3) في ب (معلوم)
(4) سبق تخريجه
(5) في ب (صلاة الله)
(6) الأحزاب : 56
(7) في ب (الدعـــاء)
(8) انظر صحيح مسلم : 305/1 كتاب الصلاة ، رقم الحديث : 405 ، و انظر صحيح البخاري : 2338/05 ، حديث رقم 5996
(9) في ب (لإظهار)

لنفسه ، لأنّه إذا صلّى أحدنا عليه صلاة واحدة ، صلى الله عليه عشرا كما جاء في الخير ، قال **المبرد** : (أصل الصلاة الترحم ، فإذا قلت صلى الله على **محمّد** فمعناه ، اللهم ارحم **محمدا** و شرعت لنا لتحصيل الأجر ، و أمّا **محمّد** فمقطوع له بالرحمة) [1] و تجب على كل مسلم مرة في عمره كالشهادة و الحمد و الحج ، و تبقى بعد ذلك متأكدة و هي اسم و ضعت موضع مصدر ، تقول صلّيت صلاة و لا تقول تصلية فرارا من قولهم صليت الشيء في النـــار تصلية ، قال تعـــالى ﴿ **تصلية جحيم** ﴾ [2] واتفق العلماء على أنّ جميع الأعمال منها مقبول و مردود إلاّ الصلاة عليه – **صلى الله عليه و سلم** – فإنّها مقطوع بقبولهـــا إكراما له – **صلى الله عليه و سلم** – قال بعضهم و لو جعلت ريـــاء ، و الأحاديث في فضائلها و خصائصها جملة لا تنحصر ، منهـــا قضاء الحاجات و كشـــف الكربات و نزول الرحمة في جميع الأوقات ، **قوله** : ما ترنّم ، الألف فيه للإطلاق ، و ما ظرفية مصدرية أي مدة ترنم حـــاد ، و الترنم هو الترجيع بالصوت ، قال في الصحاح (الرنم بالتحريك: الصوت و قد رنم بالكســـر إذا رجّع صوته ، الترنم/**23** مثلـــه) [3] و الحادي هو الذي بسوق الإبل من خلفها من حدوت الإبل حثثتها على السير بالحداء و هو الغناء لها، قال الشاعر: .... ۞ **إن غناء الإبل الحداء**: [4]

و الحادي هو الذي بيده زمامها ، و العيس بالكسر ، إبل بيضاء يخالط بياضها حمرة [5]، واحدها أعيس و الأنثي عيسى ، يقال بعير أعيس ، وناقة عيسى ، و جمعها عيس بضم العين و سكون الياء ، فكسرت العين لتصح الياء لئلا تقلب واوا فتلتبس مع ذوات الواو كالسود و الحور ، فالسود جمع أسود و سوداء ، و الحور جمع أحور و حوراء .

قوله: في أرض الحمى بالقصر ، وهو من القسم الّذي يجوز فيه الأمران ، و المراد بها أرض الحجاز ، و هي مكـــة و المدينة و اليمامة. فإن قلت: كيف قيد النّاظم – رحمه الله – الصلاة على النبيّ – **صلى الله عليه و سلم** – بمدة ترنم الحادي على أرض الحما و هو فعل مخصوص في محل مخصوص ، و ذلك ينافي التأبيد و الدوام ، هذا شيء ينفـــد فلابد من انقضائه و المراد دوام الصـــلاة و عدم انقضائها ؟ و الجواب إن هذا خرج مخرج الألفاظ التي تعدها العرب و تعبر بها على إرادة التأبيـــد و الدوام و نفي الانقطاع ، و ذلك إذا أردت أن تخبر عن تأبيد شيء فتقول: لا أفعل كذا و كذا مدا الدهر ، و ماناح الحمام و ما اختلف اللّيل و النّهار ، تريد لا تفعله أبدا ، و منه قوله تعالى ﴿ **خالدين فيها ما دامت السّموات و الأرض**﴾ [6] فأفهم الله تعالى تخليـــد الفريقين بذلك و إن كان قد أخبر بـــزوال السمـــــــوات و الأرض ، و هـــــذا على تأويل في تفسير الآيـــــة ، و خصت أرض الحجـــــــاز بالذكر دون غيرها لشرفهـــــا و تشــــوق النّفـــــس إليها ، و إنّما أراد بهذا اتصال الصلاة على النبيّ – **صلى الله عليه و سلم** – و دوامهــــا مع كثرة طـــــول الأبـــــد ، لأنّ إطـــــراب حـــــــادي العـــيس لا يزال إلى انقضاء الدنيـــــا ، **قوله** على نبيّ متعلق بقوله صلاة الله ، و تعديته بعلى دون اللام ، لأنّ فعل الصلاة هنا قد تضمن معنى

---

(1)

(2) الواقعة : 94

(3) الصحاح :

(4) صدر البيت:فغنها و هي لك الفداء (ذكره صاحب دلائل الإعجاز بلا نسبة: 18، و أورده صاحب الإيضاح بلا نسبة طذلك : 94)

(5) في ب (شقرة)

(6) هود : 107 – 108

العطف [1] و هو يتعدى بعلى فلا يرد أن الدعاء بعلى يكون للمضرّه . و التّـــنكير في نبيّ للتعظيم كقول الشاعر :

له حاجب عن كل أمر يشينــــه ۞ و ليس له عن طالب العرف حاجب [2]

و الإيهــــــام فيــــه يرفعــــه الإبـــــــدال منـــــــه الآتي ، و النبئ هو إنســــــان بالـــغ حر ذكر من بـــني آدم أوحي إليه بشرع أمر بتبليغه أو لا، و الرســــول هو إنســــــان بالغ حر ذكر من بني آدم أو حي إليه و أمـــر بتبليغه ، كان له كتاب أم لا ، نسخ البعض شرع من قبلـــه أم لا ، فالنبي أعم مطلقا ، و الرسّول أخص مطلقا على الأصح ، و قال نبيّ دون رسول على أنّ الوزن يساعده ، لأنّ النبيّ أكثر استعمالا ، و للدّلالة على أنّــه – **صـلى الله عليه و سلم** – يستحق الصلاة برتبة النبــــوءة ، و يعلم منه استحقـــاقه ذلك برتبــة الرســالة بطريـــــق الأولى ، و لفــــظ النبيّ بالتشـــــديد مـــأخوذ من النبوة و هو الرفعة لرفع [3] رتبته على غيره ، و بالهمز نبوءة من النبــــأ و هو / الخبر لأنّه – **صلى الله عليه و سلم** – مخبر عن الله و مخبر أيضا. أول رسول[4] **آدم** و آخـــــرهم /24 : سيّدنا **محمّد** – **صلى الله عليه و سلم** – و في حديث أبي ذر **رضي الله عنه** : الأنبيــــــــاء مائة ألــف و أربعة و عشرون ألفا ، و الرسل ثلاثمائة و ثلاثة عشر ، أولهم آدم عليه الســـلام [5] قال و يخرج عـــددهم أجمعـين مـــن استنطاق الحروف من اسم سيدنا **محمّد** – **صلى الله عليه و ســلم** – ، و أولوا العزم منهم خمسة : **محمّــد** ، **نــوح** ، **إبراهيم** ، **موسى** ، **عيسي** ، و العزم الحزم و الصـــــبر ، و أصله التصميم على الشيء ، **قوله** اصطفاه [6] : اختـــاره من الناس ، و المصطفى هو المختار الصافي من العيوب و النقائص ، و الطاء فيه بدل من التـــاء ، و في الحديث << إن الله اصطفىكنانة من ولد إسماعيل ، و اصطفى قريشا من كنانة ، و اصطفى من قريش بني هاشم ، و اصطفاني مـــن بني هاشم >> [7] فهو خيار الخيار – **صلى الله عليه و ســلم** – ، و الهادي اسم من أسماء الله تعالى ، و هـــو الفاعـــل باصطفى ، و الجملة صفة لنبيّ كاشفة له ، إذ ما من نبيّ إلاّ اصطفاه الله ، لكنّها قيّدها بقوله: أجلّ كل ناطق بالضاد ، بحيث صارت مخصصة مقللة للاشتراك في الجملة حتى تقرب من تعيين المراد منها و هو نبينا **محمّد** – **صلى الله عليه و سلم** – ، و في بعض النسخ على نبينا الحبيب الهادي ، فتكون الإضافة فيه (للاشتراك) [8] للتشريف ، أي نبينا معشر المسلمين و العالمــين ، و الحبيب و صف له

---

(1) في ب (التعطف)
(2) البيت من بحر الطويل و هو لابن أبي السّمط ، أورده صاحب الإيضاح : 37/2 ، و أورده صاحب دلائل الإعجــاز بــلا نســبة: 273، و أورده صاحب المفتاح بلا نسبة كذلك : 226
(3) في ب (لرفعة)
(4) في ب (الرسل)
(5)
(6) في ب (إصطفاه الهادي أي)
(7) رواه مسلم : ج /7 ص : 68
(8) ساقط من ب

و لا شك أنّه حبيب الله تعالى ليس فوقه محبوب ، و محبة الله لغيره رضـــاه عنـــه و قبول أعماله منه ، و الهادي وصف ثان لنبينا ، أي المرشد و الداعي عباد الله إلى توحيده سبحانـــه و تعالى . **قوله** : أجلّ كلّ ناطق بالضاد ، أي أفصح كل إنسان ناطق بالضاد ، يقال : جلّ الشيء إذا عظم ، و هـــو جـــلال و جليل ، و أجلّ هو من أفعل التفضيل ، و خصت الضاد بالذكر من بين سائر الحروف لعسر نطقها ، و فيه اقتبـــاس من قـــــوله – **صلى الله عليه و سلم** – << أنا أفصـــح من نطق بالضـــاد >> [1] و يجوز في الاقتباس تغيير يسير اللّفظ كما يأتي ذكره إن شاء الله في آخر الكتاب . **قوله** : **محمّد** بدل من قوله على نبيّ ، أو عطف بيان ، و هو علم منقول من اسم مفعول حمّد بالتشديد سمّي بذلك نبينا – **صلى الله عليه و سلم** – تفاؤلا بأنّه يكثر حمد الخلق له ، لكثرة خصاله المحمودة ، قال حسّان [2] – **رضي الله عنه** – :

وشقّ من اسمه ليجلّه فذوا ۞ العرش محمود و هذا محمّد [3]

وروي في السير قيـــل لجـــده **عبد المطلب** و قد سمّـــاه في ســـابع و لادتـــه لموت أبيـــه قبلهـــا ، لم سمّيت ابنك **محمّـــــدا** ؟ أي ابن ابنك و ليـــس من أسمـــــاء آبائك و لا قومك قال:

25/

رجوت أن يحمد في السّماء و الأرض ، و قد حقّق الله [4] رجاءه كما سبق في علمه ، و قـــد ذكر بعضهم أنّ للنبيّ – **صلى الله عليه و سلم** – مئة و نيّف من الأسماء أفضلها و أشرفها **محمّد** ، و لذا أتى النّاظم به دون غيره من الأسماء ، **قوله** سيّد خلق الله هـــو و ما بعده نعت لنبيّ ، و خلق بمعنى مخلوق من إطلاق المصدر على اسم المفعول كقوله تعالى: ﴿ **هذا خلق الله**﴾ [5] أي مخلوق [6] الله [7] و لا شـــك أنّـــــه – **صلى الله عليه و ســـلم** – سيّد الخلق و أشـــرف المرسلين لقوله : << أنا سيـــد و لد آدم و لا فخر >> [8] و يلزم منه تفضيله على **آدم** ، لأنّ في أولاده [9] أفضـــل منـــه **كإبراهيم** – **عليه السلام** – ، و السيّـــــــــد هو الكامل المحتاج إليه ، يقال فلان سيّد خلقه إذا كانوا يرجعون إليه ، و جريهم على مقتضى أمره ، وقيل : السيّد من سلم قلبـــه مـــــن الحســـــد لقولـــــه – **صلى الله عليه و سلم** – << الحســـود لا يســـود >> [10] و قال بعضهم : السيّد الّذي [11] إذا أقبل هبنـــــاه ، و إذا أدبر عبناه، قال الشاعر:

---

(1)

(2) هو حسان بن ثابت بن المنذر بن زيد الأنصاري (50 هـ كان سنه 120 سنة و لقب بشاعر الرســـول انظر ترجمتـــه : الشعر و الشعراء : 192 ، الوفيات : 63 ، الإصابة في تمييز الصحابة : 325/1

(3)

(4) في ب (الله تعالى)

(5) لقمان : 11

(6) في ب (مخلوقه)

(7) ساقط من ب

(8) تمام الحديث : " أنا سيد ولد و لا فخر ، و أبو بكر سيد العرب ، و عليّ سيد شباب العرب "
انظر : الفردوس بمأثور الخطاب : 43/01 ، حديث رقم 104 و هو في كتاب السنة لابن أبي عاصم بلفظ : أنا سيد ولد و لا فخر ، و أوّل مشفع و قال عنه إسناده صحيح ، و رجاله كلهم ثقات : 370/02 حديث رقم 793

(9) في ب (ولده)

(10)

(11) في ب (الذي هو)

إن يحســـدوني فإنّني غير لائمهم ۞ قبلي من النّاس أهل الفضل قد حسدوا [1]

و أصل سيّـــد: سيود قلبت الواو ياء و أدغمت في الياء ، و استعمله النّـــاظم في غير حـــق **الله** لدلالة جوازه ، و هو سائغ نطق به الكتاب و السنّة ، **قوله** ، العربي نسبة إلى العرب بفتحتين أو ضم فسكون ، جيل من النّـــاس و هـــــو من يتكلم باللغـــة العربيـــة [2] سجيـــّة [3] ، ساكن الأمصار ، و الأعراب واحدها أعرابي ساكن [4] البـــادية عربيا أو عجميـــا ، و يجري [5] في أوله و ثانيه من الضبط ما في العرب ، و الأفصح فتحهمـــا أو ضمهمـــا معا ، و هـــم من يتكلـــم بغير اللغــــة العربية. و الأنبياء كلّهم عجم إلا خمسة : **محمّــــد و إسماعيل و هود و صالح و شعيب** و نظمها بعضهم في بيت فقال:

شعيب و هود ثمّ صالح و الّذي ۞ فداه إمام العرش[6] ثمّ محمّد [7]

قوله : الطّاهر أي النقي من جميع الآثام ، يقـــال طهر الشيء فهو طاهر إذا كان نقيّا نظيفا من كل رجـــس و دنس و لا شك أنّه – **صلى الله عليه و سلم** – طاهر الذات و الأصل، حتى قيل ، إنّ ما يخرج منه طاهر ، و خلق من طاهر منتقل في أصلاب طاهرة من **آدم** إلى أبيـــه . **قوله** : الأوّاه أي كثير التضرّع و اشتقـــاقه من التأوّه من أمثلـــة المبالغة قال تعــــالى : ﴿ **إنّ ابراهيم لحليم أوّاه منيب**﴾ [8] قيل : هو الخاشع المتضــــرع ، و قيل هو الموفن ، و قيل كثير الذكر **الله** تعـــالى ، و قيل غير ذلك ، و لم يتأت الأواه إلاّ في صفة **إبراهيم – عليه الصلاة و السلام** – و النّـــاظم وصــــــف به النبيّ – **صلى الله عليه و سلم** – للقاعدة المعلومة و أن كل صفة محمودة نبينـــا أحق بها و أولى لفضله على سائر الخلق ، مع بقاء الصّفة لمن هي له قال **البوصيري** [9] رحمه **الله** : وانســـب إلى ذاته ماشئت من شرق [10] البيتيـــن.

---

[1]

[2] في ب (المعروفة)
[3] في ب (شجيّة)
[4] في ب (ساكنوا)
[5] في ب (العجم)
[6] في ب (إله الخلق)
[7]
[8] هود : 75
[9] هو أبو عبدالله محمد شرف الدين البوصيري الضماجي (608 هـ - 696) ولد بمصر و توفي بالأسكندرية له : ذخر المعاد في معارضة بانت سعاد ، و الهمزية في المدائح النبوية المسماة بأم القرى ، و البردة و التي تسمى الكوكب الدرية في مدح حير البرية و تقع في 162 بيتا انظر ترجمته في كتاب الوفيات : 336/ ، و كشف الظنون و الاعلام : 11/7
انظر ترجمته في كتاب الوفيات : 336/ ، و كشف الظنون و الاعلام : 11/7
[10] تمام البيتين : و انسب إلى ذاته ماشئت من شــرف --- و انسب إلى قدره ماشئت من عظم
فإن فضل رســول الله ليس لــــه --- حــد فيعــرب عنــه ناطــق بفم

تنبيـــه : فات النّاظم أن يشفع الصلاة بالسلام ، فإنّ ذلك مما يتأكد فقد [1] أرشدنا إليه [2] سبحانه أمرا و تعليمـــا ، قال تعالى: ﴿ **يأيّها الذين آمنوا صلّوا عليـــه و سلّموا تسليما**﴾ [3] فأكده بالمصدر ، و لّما سئل النبيّ – **صـــلى الله عليه و سلم** – كيف نصلي عليك ؟ ذكر الصّلاة ثمّ قال <<و السلام كما علمتم>> [4] كان ذلك إشارة منه – **صلى الله عليه و سلم** – إلى الاهتـــداء بهدي القرآن العظيم ، و نقل بعضهم الكراهة في إفراد أحدهما عن الآخـــــر و لو قال : ثمّ صلاة الله و السلام ما ترنم الحداة في أرض الحمى ، لأجاد و سلم من هذا الإيراد [5] ، و إن كان لا ينافي الجواز ، فالاقتران أولى اللهم إلاّ أن يقـــال: قرن الصلاة بالسلام لفظا و أسقطه خطـــا، لأنّهم قالوا : إمّا أن يكـــــون لفظا و خطا أو لفظا فقط ، فيحمل كلام النّاظم على الثـــاني و يخرج بذلك من الكراهة و الله أعلم ، و في الأبيـــــات الإيجـــاز و الاقتبـــاس و التجنيس و التعديـــد و الفصل و الإيضاح ثمّ قال:

- 8 – ثمّ على صاحبـــه الصدّيـــق ۞ جبيبـــه و عمـــر الفاروق
- 9 - ثمّ أبي عمر إمـام العـــابدين ۞ و سطوة الله إمام الزاهدين

اختلف العلماء في جواز الصلاة على غير الأنبيـــاء و منعها على **أقوال ثلاثة** : الأصحّ تجوز بالتّبعية ، و عليه جـــرى النّـــاظم – رحمه الله – **قوله** : ثمّ على صاحبه الصّديق حبيبه ، أي ثمّ الطلب من الله الصّلاة على **أبي بكر الصّدّيـــق** صاحبه و حبيبه ، واسمه **عبد الله** و سمّاه – **صلى الله عليه و سلم** – صدّيقا لكثرة تصديقه ، و سمّي أيضـــا بعتيق ، و اختلف في وجه ، تسميته به فقيل للحديث : (من أراد أن ينظـــر إلى عتيقي من النّــــــــار فلينظـــر إلى **أبي بكر الصديـــــق رضي الله عنه**) [6] و قيل إنّ أمّه سمّتـــه بذلك، و قيل سمّي بذلك لجمال وجهه ، كـــــذا في الآي ، و قيل لأنّه لم يكن في نسبه شيء يعاب به ، و لي الخلافة بإجماع الصّحابة ، و كانت مدّة خلافته سنتين ، و قيــــل و ثلاثـــة أشهر، و مات و هو ابن ثـــلاث و ستين سنة، و فضائله أكثر من أن تحصى. **و قوله** و **عمر الفـــاروق** ، أي و على صاحبه **عمر بن الخطـــاب رضي الله عنه** و يكنى بأبي حفص ، سمّي بالفاروق لأنّه فرق بإسلامه بين الحق و الباطل ، و نزل **جبريل** – **عليه السـلام** – فقال: يا**محمّد** استبشر أهل السّماء بإسلام **عمر** . [7] وروي أنّ **ابن عباس** قال قال النبيّ – **صلى الله عليه و سلم** – /27.

-----

[1] في ب (و قد)
[2] في ب (اللّه)
[3] الأحزاب/56
[4] سبق تخريجه
[5] في ب (الاعتراض)
[6] انظره في المستدرك على الصحيحين : ج 64/03 حديث رقم 4403 ، و انظره كذلك في ، مجمع الزوائد : 41/09 ، كتاب المناقب ، باب ما جاء قي أبي بكر الصديق . و المعجدم الأوسط : 149/09 حديث رقم 9384 و في الفردوس بمـأثور الخطـاب : 540/03 و الحديث رقم : 5685 .
[7]

<< بينما أنا جالس في مسجدي مع **جبريل** - **عليه السلام** - و هو يحدّثني ، إذ دخل عمر بن الخطاب ، فقال **جبريل** يا رسول **الله** (أليس) [1] هذا صاحبك **عمر بن الخطاب** ؟ فقلت بلى يا **جبريل** أله اسم في السماء كما لـــه في الأرض؟ فقال و الذي بعثك بالحق نبيا ، إنّ اسمه في السماء فاروق و في الأرض عمر>> [2] و ولي الخلافة باستخلاف **أبي بكر**، و اجتمعت الصحابة على خلافته ، و كانت مدقما عشرة أعوام و كسر ، ثمّ توفي و سنه كسن **أبي بكر** ، و فضائلـــه و كراماته مشهورة . **قوله** : ثمّ **أبي عمر** إمام العابدين ، أي ثم على صاحبه **عثمان بن عفـــان** – **رضي الله عنه** – و يكنّى بأبي عمر ، و لقب بذي النورين لأنّه – **رضي الله عنه** – زوجه بنتيه **رقية و أم كلثـــوم** و قال – **رضي الله عنه** – : لو كانت عندي أخرى زوجتها له [3] و كان كثير الحياء – **رضي الله عنـــه** – و ولي الخلافة بإجماع الصحابة ، و كانت مدة خلافته ثلاث عشرة سنـــة ، و قتل ظلما – **رضي الله عنه** – و فضائله و مناقبة كثيرة ، و الإمام القدوة ، و العابدين جمع عابد و هو المنقطع إلى **الله** تعالى. **قولـــه** و سطوة **الله** إمام الزّاهدين ، أي ثمّ علـــى صاحبه و ابن عمه **علي بن أبي طالب** – **رضي الله عنه** – سطـــوة **الله الجوهـــري** (السّطو ، القهر بالبطش يقال سطابه ، و السّطوة المرة الواحدة) [4] و الزّهد هو ترك الحلال من الدنيا و العزوب عنها و عن شهواتها ، قاله أهـــل التصوف ، وروي أنّ من أراد أن ينظر إلى **آدم** في عمله و إلى **نوح** في فهمه و إلى **إبراهيم** في حلمه و إلى **يحي بـــن زكرياء** في زهده ، فلينظر إلى **علي بن أبي طالب** – **رضي الله عنه** – و ولي الخلافة بإجماع و كانت مدة خلافتـــه أربعة أعوام و قيل خمسة أعـــوام ، وقتله **عبد الرحمن بن ملجم** في الكوفة و دفن في مسجدها ، – **رضي الله عنه** – عنه و له من الشجاعة و العلم و الزهد و مكارم الأخلاق مالاتحصيه [5] أوراق [6] و خص النّـــــاظم – رحمه تعالى – الخلفاء الأربعة بالذكر دون غيرهم من الصحـــابة لحديث: << عليكم بسنتي و سنة الخلفـــاء الراشدين من بعدي >> [7] قالوا المراد بهم الأربعة و أشار – **صلى الله عليه و سلم** – إلى مدة خلافتهم بقوله: << الخلافة من بعدي ثلاثين سنة ثم تكون ملكا >> [8] و لهذا قال **معـــــــاوية** [9] – **رضي الله عنه** – لما ولي بعـــد [10] ثـــلاثين سنـــة (أنا أول الملـــوك) و في الحديـــث << أنـــــا مدينـــة السخـــــــاء و **أبو بكر** بـــابها ، و أنـــا مدينـــــة الشجـــاعة و عمـــر بابها و أنا مدينـــــة الحيـــاء و عثمـــان بـــــابها و أنا مدينـــة العلـــم و علي بابهـــا >>. [11]

---

(1) ساقط من ب
(2)
(3) مجمع الزوائد : 83/09 و هو أيضا في فضائل الصحابة لا بن حيل : 481/01 حديث رقم : 782
(4) الصحاح :
(5) في ب (تحصله)
(6) في ب (الأوراق)
(7)
(8)
(9)
(10) في ب (بعد إنقضاء)
(11)

تنبيـــــــه : في كلام الناظم أمران ، و قد ارتكبهما في عدة أبيات من المنظومة ، **أولهما** : القطع في عروض البيـــت الأولى ، و هو حذف الأخير من الوتد المجموع و تسكين الثاني منه ، و المشهور أن الرجز ليس له عروض مشـــطورة مقطوعة و ذكر **السكاكي** في المفتاح أن الرجز قد و جد له عروض مشطورة مقطوعة كقول الشاعر:

ياصـــــاح رحـلي   **أقـــلا عـــــــذلي**.[1]   28/

ثانيهما : الإذالة في عروض البيت الثانية ، و هي زيادة حرف ثامن ساكن في آخر و تد مجموع ، و الصحيح أنهـــا لا توجد في الرجز و لم أقف على شاهد لها من كلام العرب ، و العذر للنّاظم أنّه ارتكب ذلك توسعا و تسامحا ، لأنّ بحرالرجز يتركب[2] فيه مالا يتركب[3] في غيره خصوصـــا المشطور منه ، حتى قال بعضهم إنّه ليس من الشعـــر ، و أما كونه رادف بين الواو و الياء في الصّديق و الفاروق ، فليس بعيب إذ المستقبح تعاقب الألف مع غيرها ، و هو المسمّى عند العروضيين بسناد الحذو ، و في البيتين الإيجاز و حسن البيان و الإيضاح و التتميم ثم قال :

- 11 - ثم على بقيّـــــــة الصّحابـه ۞ ذوي التّقى والفضـل والإنابه
- 12 - و المجد و الفرصـة و البراعة ۞ والحزم والنّجدة والشجاعـــة

يعني (ثمّ)[4] اطلب من الله الصلاة على بقية أصحاب النبيّ – **صلى الله عليه وسلم** – و الصحـــابة جمع صـــاحب بمعنى الصحابي و **أل** فيـــه إمـّــا للغلبة أو عـــوض من المضــــاف إليه ، أي صحابته ، إن قدر ضميرا ، أو أصحاب النبيّ – **صلى الله عليه و سلم** –[5] إن قدر اسما ظاهرا ، و الصحابي في الأصل هو من بينك و بينه قرابة ، و الصحابي عرفا هو من لقي النبيّ – **صلى الله عليه و سلم** – مؤمنا به طالت صحبته له و رآه وروى عنه أم لا و قولنا مؤمنا به مخرج لمن لقيـــه مؤمنـــا **بموسى** أو **عيسى** ، و هذا إنّما يتصور فيمن لقيه قبل الرسالة ، فلا يسمّى صحابيا ، قال بعضهم لا بد من زيادة و مات على ذلك ليخرج من اجتمع به مؤمنا ثمّ ارتدّ و مات على ردّته **كعبد الله الأخطل**[6] ورد بأنّ زيادة ذلك تقتضي ألا تتحقق الصحبة لأحد في حياته ، لأنّ الموت حينئذ قيد تنتفي الحقيقية بانتفائه و هو خلاف الاجتماع ، و عدم وصف المرتد فيه ا[7]

---

[1] أورده صاحب المفتاح بلا نسبة : 653
[2] في ب (يرتكب)
[3] في ب (يرتكب)
[4] ساقط من ب
[5] ساقط من ب
[6] هو غياث بن غوث المشهور بالأخطر من شعراء البلاط الأموية ، توفي عام 90 هـــ خصومه جرير و الفرزدق انظر ترجمته : الشعر و الشعراء :
[7] في ب (بها)

بعد الرّدة لأنّ الرّدة أحبطتها بعد وجودها له كالإيمان سواء ، و كذا لو مات مسلما و لم يجتمع به مرة أخرى بعد توبته ، لأنّ الرّدة أحبطت الصحبة أيضا هذا مقتضى مذهب **مالك** في أنّ المرتدّ يحبط عمله بنفس الارتداد رجع أم لا ، و مذهب **الشافعي** أنّه لا يحبط عمله إلاّ إذا مات كافرا ، لقوله تعالى ﴿ **و من يرتدد منكم عن دينه فيمت و هو كافر** ﴾ [1] الآية ، و أمّا التابعي المصطلح عليه ، فهو من اجتمع مؤمنا بأحد من الصحابة و طال اجتماعه به على ما قاله **الخطيب البغدادي** [2] و اقتصر عليه **السبكي** [3] في جمع الجوامع ، و الفرق بينهما أنّ الاجتماع **بالمصطفى – صلى الله عليه و سلم –** [4] يؤثر في تنوير القلب ما لا يؤثر في الاجتماع بغيره . **قوله** ذوي التّقى أي أصحاب التّقى ، فهم متّقون ، و ذوي اسم بمعني صاحب و هي[5] أحد الأسماء السّتّة ، و انفردت عن أخواتها بأنّها لا تقبل التجريد عن الإضافة ، و لا تجمع جمع تكسير ، و يقال في مؤنثها ذات ، و جمع مذكرها ذوو في الرفع وذوي في النصب / و الجر ، و تثنية مذكرها ذوا ، وذوا بفتح الواو في النصب و الجر ، و جمع مؤنثه/**29**ا ذوات ، و في تثبية مؤنثها لغتان **إحداهما** : ردّ عينها واوا ، و هي الفصحى ، و بها جاء القرآن العظيم فيقال ذواتا و ذواتي، و منه قوله تعالى ﴿ **ذواتا أفنان** ﴾ [6] و ﴿ **ذواتي أكل خمط** ﴾ [7] **الثانية** : إبقاؤها محذوفة العين كما هي في المفرد ، فيقال: ذاتا و ذاتي ، و التّقى جمع تقاة ، و المتّقي اسم فاعل من وقاه فاتقى ، و الوقاية فرط الصيانة ، و هي في عرف الشرع اسم لمن يقي نفسه على مايضره في الآخرة ، و لها مراتب خمسة [8] و نظمها بعضهم فقال:

فمسلم و تائب وورع ۞ وزاهد مراقب لا تابع

فمتّق للشرك و المعاصي ۞ و شبه [4] و عن مباح خاص [9]

و متّق حضور غير الله ۞ بباله فلا تكن بلاه [10]

---

[1] البقرة: 217 ، و تمام الآية : (فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا و الآخرة، و أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون)

[2]

[3] هو الإمام تقي الدين السبكي (– 756 هـ) فقيه شافعي ، أهم مصنفاته : الإبتهاج في شرح المنهاج ، شفاء السقام في زيارة خير أنام ، الدر النظيم في تفسير القرآن الكريم ، انظر ترجمته : طبقات الشافعية للسبكي الإبن (146/6) ، الدرر الكاملة : (318/10) ، بغية الوعاة : 342

[4] ساقط من ب

[5] في ب (هو)

[6] الرحمان/48

[7] سبأ/16

[8] في ب (خمس)

[9] في ب (قاصي)

[10]

فأولها : متّقي الشّرك و يسمّى مسلما ، و عليه قوله تعالى: ﴿ **و ألزمهم كلمة التــقــوى** ﴾ [1] أي الشهادة

ثانيها : متّقي المعاصي و يسمّى تائبا ، و عليه قوله تعالى ﴿ **و لو أنّ أهل القرى آمنوا و اتّقــوا** ﴾ [2] لأنّ العطف يقتضي المغايرة

ثالثها : متّقي الشّبهات و يسمّى ورعا ، و عليه قوله – **صلى الله عليه و سلم** – (كالرّاعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه) [3]

رابعها : متّقي المباحات و يسمّى زاهدا ، و عليه قوله تعـــالى: ﴿ **فاتّقـــــوا الله ما استطعتم** ﴾ [4]

خامسها : متّقي حضور غير الله بباله و يسمى مراقبا ، و هو المعني بقوله تعالى ﴿ **يأيّها الّذين آمنوا اتّقوا الله حــقّ تقـــاتـــه** ﴾ [5] و هذه المرتبة هي أعلى مراتب التّقى ، و لله در القائل:

وطهّر بيوت الله من كلّ صورة ۞ و ماالبيت إلاّالقلب إن كنت تعقل [6]

قال **ابن العربي** [7] << و لشدّة الترغيب في التّقوى ذكرها الله في نحو مئتي موضع >> **قوله** و الفصل أي و ذوي الفضل و هو كثرة الثواب و المناقب ، و الفضل و الفضيلة بخلاف النقص و النقيصة ، قال الغزيّي إنّما يدل على أن الفضـــل ضد النقص :

فواعجبا كم يدّعي الفضل ناقص ۞ و وا أسفا كم يظهر النّقص فاضل [8]

و الإفضال الإحسان ، **قوله** الإنابة أي ذوي الإنابة ، و هي الرجوع إلى الله تعالى ، و هي مصدر أناب إذا رجع إلى الشيء و مال إليه ، قال تعالى ﴿ **واتّبع سبيـــل من أنـــاب إليّ** ﴾ [9] و قال في قضيـــة **داود** ﴿ **وخرّ راكعــــــا و أناب** ﴾ [10] أي رجع و تاب ، **قوله** و المجد أي و ذوي المجد قال في الصحاح : (المجد الكرم ، و المجد الكريم ، قد مجّد الرجل فهو مجيد و ماجد) [11]

---

[1] الفتح : 26

[2] الأعراف : 96

[3] رواه البخاري و مسلم ، و تمام الحديث : " إن الحلال بين و إن الحرام بين ، و بينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من النـــاس ، فمن إتقي الشبهات فقد أستبرأ لدينه و عرضه ، و من وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعي يرعي حول الحمى يوشك أن يرتعـــي فيه ، ألا و إن لكل ملك حمى ألا و إن حمى الله محارمه ، ألا و إن في الجسد مضغ إذا صلحت صلح الجسد كله و إذا فســـدت فســـد الجسد كله ألا و هي القلب)

[4]

[5] أل عمران : 102

[6]

[7]

[8]

[9] لقمان : 15

[10] ص : 24

[11] الصحاح :

قـــال **ابن السّكيت** (الشرف و المجد يكونان بالآباء ، يقال : رجل شريف ماجد له آباء متقدّمون في الشـــرف ، ثمّ قال : و الحسب و الكرم يكونان بالرجل و إن لم يكن له آباء لهم شرف) [1] و في القاموس [2] ما يقرب منه ، قال **الهروي** [3] ، قول **ابن السّكيت**. / في المجد يكون بالابـــاء خطأ لأنّه جاء في صفـــات **الله** تعـــالى المجيـــد / **30** كما جاء الكريم ، و **الله** تعالى يتعالى عن الآبـــاء و الأبناء ، و قد وصف بمجيد القرآن العظيم في قوله تعالى ﴿ **بل هو قرآن مجيد** ﴾ [4] وقد وصف به العرش أو ذو العرش في قوله تعالى ﴿**ذو العرش المجيد** ﴾ [5] بالرفـــع صفـــة لـــذو، و بالجر صفة للعرش ، فالجواب عن[6] (هذا) [7] أن مراد **ابن السّكيت** و صاحب القاموس في فيمن كان له آباء كما إذا أطلق في حقّ الإنســـان ، و أمّا ما ذكره **الهروي** فلم يتعرضوا له ، فهو من باب صرف الكلام لما يليـــق بـــه ، و معلوم أنّهم لا يجهلونه و معاذ **الله** أن يعتقدوا مثل هذا في حق من ثبتت له المخالفة و هذا بحسب ما ظهر لي فليتأمـــل

قوله : و الفرصة و البراعة، الفرصة و الفراصة [8] المناولة و المبادرة للشيء و انتهز الفرصة أي شمّر مبـــــادرا لهـــا ، فالمراد أنّهم بادروا لانتهاز الفرصة بصحبة النبيّ – **صلى الله عليه و سلم** – و اغتنام بركته و تلقي أوامره بـــالقبول و البراعة ، قال في القاموس: (برع مثله براعـــة و بروعـــا فاق أصحـــابه في العلم و غيره ، و أتمّ في كل فضيلـــة و إجمال [9] فهـــــو بـــارع) [10] و الحزم هو ضبط الرجل أمره و الأخذ فيه بالثقة فيقال : حزم الرجل يحزم حزامة إذا ضبط أمره وسد الأبواب التي تحـــذر و يؤتى منها ، و النّجدة الإعانة للملهوف ، **قولـــه** و الشجــــــاعة ، أي و ذوي الشجاعة و هي شدّة (النائب) [11] القلب عند البؤس ، و قيل : هي ملكة نفســـانية تحدث في الرجل عنـــد اقتحـــام الشدائد و التحـــــام الصفـــــــوف، يقـــــــال : شجـــــع للرجـــــل بالضم فهـــو شجـــــاع ، و قـــوم شجعـــــه و شجعـــان كغلمـــة و غلمـــــان ، و هـــذه الأوصـــــاف كلهـــا رشيقـــــة في بـــابها أتى بها النــــّاظم – رحمه **الله** – في مــــــدح أصحـــــــــاب رســــــــــول **الله** – **صلى الله عليه و سلم** –

---

[1] إصلاح المنطق :
[2] القاموس :
[3]

[4] البروج : 21
[5] البروج : 15
[6] في ب (عنه)
[7] ساقط من ب
[8] في ب (الافتراس)
[9] في ب (جمال)
[10] القاموس المحيط
[11] ساقط من ب

و وصف حسن حالهم و شجاعتهم - رضي الله عنهم - أي لا يهابون كثرة العدو و لايرهبون الموت و الـــرّدى ، دأبهم مقارعة الخمس ، و شأنهم حمي الوطيـــس و لله ردّ القائل:

يستعذبون مطاياهم كأنّهم ۞ لا يأتسون من الدنيا إذا قتلوا [1]

وعن **علي بن أبي طالب** – رضي الله عنه – قال [2] : (كنّـــا إذا حمي الوطيس واشتدّ البأس اتّقينـــا برســـول الله – صلى الله عليه و سلم – فلا يكون أحد منا أقرب إلى العدو منه) [3] و على هذه النّسخة شرح **الغزيّ** – رحمه الله – و في بعض النسخ هذا البيت ملحق بعد قوله: أجل كل ناطق بالضاد ثمّ قال:

ذو النجدة و العزم و الشجاعة ۞ و المجد و الفرصة و البراعة

بقلب صدره عجزا و عجزه صدرا ، فتكون هذه الأوصاف للنبيّ – صـلى الله عليــه و سـلم - و في البيـــــت [4] الإيجــــــاز و التعديد و الموازنة و (الموافقة) [5] و حسن البيان و الإيضاح ثم قال:

- 13 - ماعكف القلب على القرآن ۞ مرتقيا لحضرة العرفان

ما ظرفية مصدرية ، أي مدة عكوف القلب على القرآن. قال في الصّحاح : (عكف على الشيء عكوفا أي أقبل عليه و أقام مواضبا) [6] / و إنّما نسب العكوف للقلب لأنّه مركز التّقوى الّتي إذا ثبتت فيه ظهر أثـــرها علـــى/ **31** سائر الأعضاء ، و منه يكون الفهم و المشاهدة ، إذ هو موضع الإيمان و محل الحبّ و قد قـــــال – صلى الله عليــه و سـلم – << في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كلّه و إذا فسدت فسد الجسد كله ألا و هي القلـــب>> [7] الحديث ، و يمكن أن يكون على حذف مضاف ، أي عكف ذو القلب ، و يمكن أن يكون مجازا مرسلا من تســـمية الكل باسم الجزء ، و يمكن أن يكون من الاستعارة بالكناية ، أي شبّه القلب بإنسان تشبيها مضمرا و لم يصرح بشيء من أركانه سوى المشبّه ، فهو استعارة بالكناية ، و دلّ عليه بإثباته للمشبه شيئا من لوازم المشبه به ، أعني العكوف ، فإثباته له استعـــارة تخييلية، و أختلـــف في لفظ القـــرآن هل مشتـــق أو جامـــد ؟ **قولان** ، و على أنّه مشتـــــق هل هو من قرن و همزته زائدة ؟ أو من قرأ و نونه زائدة ؟ أو من القرائن التي هي الدلائل ؟ أقوال. **قوله** مرتقيا لحضرة العرفان ، حال من فاعل عكف، و الارتقاء في الأصل هو الصعـــود و الارتفــــاع ثمّ استعير لتــــرقي السّـــالك من حـــــال إلى حــــال ، و العـــــارف هو من أشهـــــده الرّب نفســـه ، فظهـــرت عليـــه الأحــــوال

---

[1]

[2] في ب (أنّه قال)

[3]

[4] في ب (البيتين)

[5] ساقط من ب

[6] الصحاح :

[7] رواه البخاري و مسلم

أي مرتقيا من فهم أسراره و تدبير آياته إلى حضرة العرفان ، و المراد بالحضرة عند السّـــادات الصوفية – **رضـــي** الله **تعالى عنهم** – دائرة القدس و الطّهارة و الكمال التي إذا وصل إليها السّالك سمّي عارفا و واصــــــلا ، و يلقبونهـــا بحضرة القدس و الحضرة الربانية ، و من وصل إليها كان قلبه عرشا من عروش التجلّيات ، و طورا من أطوار المناجاة ، و عينا من عيون المشاهدات ، و صار ممن يقابل بالفيض و الإلهام ، و صار صدره عينا من عيون الحكمة ، و بابا من أبواب العلوم اللّدنية يلتقط من بحر قلبه و جواهر الحكمة ، و صارت همّته تابعة للأمر الإلهي ، تدور مع الشرع حيث دار ، و صار من الوارثين لرسول الله – **صلى** الله **عليه و سـلم** – الراسخين الثابتين المطمئنين، فهـــذه صـــفات [1] العارف [2] **بالله** تعالى ، الـــذي بلغ الحضرة الإلهية. نسأل الله التوفيق ، فيهدي [3] من يشـــاء إلى صـــراط مستقيـــم و في البيت الإيجاز و الاستعارة و الفصل و حسن البيان و لما فرغ من الخطبة تخلص/ للمقصود و أشار لبعض/ **32** مبادئ الفن فقال :

14 – هـــــــــذا و إن درر البيـــــــــان ۞ و غرر البـديع و المعـــــاني

15 – تهدي إلى موارد [4] شـريفـــــه ۞ و نبذ بديعــة لطيفـــــــــه

16 – من علم أسرار اللســـان العربي ۞ و درك ماخص به من عجب

17 – لأنـــه كالـــروح للإعـــــــــراب ۞ و هو لعلم النحو كاللبـــاب

أي ، الأمر هذا ، أو معنى هذا ، أو هذا ، كما ذكر ، فالإشارة للأمور الحاضرة في الذهن و في الخارج ، و هــــــو و أمثاله يؤتى به للفصل بين كلامين ، و هو من الاقتضاب القـــريب من التخـــلص ، لكـــون الواو بعـــده للحال ، و سيظهر في الخاتمة إن شـــاء الله تعالى ، و الحاصل أنّ للبلغـــاء في فصل الخطـــاب اصطلاحات ، فبعضهم يأتي بأمّا و بعد و اسم الإشارة فيقول: أمّا بعد فهذا ، و بعضهم يحذف اسم الإشارة فيقول: أمّا بعد فالأمر كذا ، و بعضهم يحذف الثلاثة و يأتي باسم الإشارة خاصة كما فعل النّاظم – رحمه الله تعالى – و أمّا حـــذف الفـــاء بعـــد أمّـــا ، فقليـــــفي النثر إذا لم يحذف معها قول ، و منه قوله – **صلى** الله **عليه و سـلم** – : <<أمّا بعــد ، مابـــال أقـــوام يشترطـــون شروطا ليست في كتاب الله>> [5] الحـــــديث. **فقوله** و إنّ درر البيـــان ، اســـتعارة الـــدّرر و الغـــرر لقواعد البيـــان و البديـــع و المعـــانـــي و الدرر جمع درّة بضم الدّال المهملة ، أي قـــاعـــدة نفيســـه كالجوهـــرة

---

[1] في ب (صفة)
[2] في ب (العارفين)
[3] في ب (يهدي)
[4] مصروف للضرورة
[5]

و القاعدة هي حكم كلّي ينطبق على جميع جزئياته لتعريف [1] أحكامها منه ، كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده [2] ، و الغرر جمع غرّة ، **الجوهري** : الغرة بالضم بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ، و فلان غرّة قومه أي سيّدهم ، و غرّة كل شيء أوله و أكرمه ، و الغرر ثلاث ليال من أول الشهر [3] ، ثمّ استعير لكل واضح معروف ، و أشار النّاظم في هذا البيت إلى موضوع هذا الكتاب، و هي الفنون الثلاثة . **قوله** تهدي إلى موارد شريفة ، أي توصل إلى مباحث شريفة ، و إسناد الهداية إلى درر البيان و غرر البديع مجاز عقلي ، و يرجع إلى حقيقته بضرب من التأويل ، أي يهدي **الله** قارءها بسبب قراءتها ، و في هذا البيت الإشارة إلى فضيلة هذا الفن ، و موارد جمع مورد من ورد الماء و المورد محل الورود ، و قيل اسم مصدر من ورد. **الأزهري** [4] (موارد جمع مورده بالهاء و هي في الأصل طرف الماء بالطاء المهملة) [5] و تنكير موارد للتكثير و التعظيم ، كقوله تعالى ﴿ **و إن يكذّبوك فقد كذّبت رسل من قبلك** ﴾ [6] أي ذووا عدد كثير و آيات عظام ، و كذا فيما بعده ، و شريفة رفيعة ، و الشرف هو المكان العالي [7] **و قوله** : و نبذ ، أي و إلى نبذ بديعة لطيفة/ ، و النبذ بالذال المعجمة / **33** جمع نبذة بضم ، و قد تفتح القليل ، يقال ذهب ماله و تبقى[8] نبذه ، أي قليل ، و أمّا النبذ فهو مصدر نبذ ، فهو الطرح فلا [9] يناسب هنا ، و منه قوله تعالى ﴿ **فنبذوه وراء ظهورهم** ﴾ [10] و بديعة أي حسنة و لطيفة ، أي دقيقة ، قال في الصّحاح (لطف الشيء بالضم لطفة ، أي صغر ودق فهو لطيف) [11] **قوله** : من علم أسرار اللسان العربي صفة لموارد أو حال ، فهو متعلق بمحذوف ، و يحتمل أن تكون من بيانية ، أي درر البيان التي هي علم أسرار اللسان العربي و اللّسان آلة الكلام ، و النطق يذكّر و يؤنّث و أطلقه على اللّغة و هي كلام القوم الذي به يتحاورون في تعريف بعض مقاصد البعض، و قيل اللغة ألفاظ يعبر بها كل قوم عن مقاصدهم ، فإطلاق اللّسان عليها مجاز مرسل من تسمية الشئ باسم آلته ، و خصّ الناظم – رحمة **الله** – تأليفه بأسرار العربية دون غيرها ، لأنّها أشرف اللغات لقول النبيّ – **صلى الله عليه و سلم** – :

---

[1] الصواب لتعرف (تحريف)
[2] في ب (تأكيده)
[3] الصحاح :
[4]

[5]
[6] فاطر : 07
[7] في ب (العلا)
[8] في ب (بقي)
[9] في ب (و لا)
[10] آل العمران : 187
[11] الصحاح :

<<أحبّ العرب لثلاث ، لأنّي عربي و القرآن عـــربي ، و كلام أهل الجنة عربي >> [1] **و قوله** : ودرك ما خصّ به من عجب ، فدرك اسم مصدر بمعنى إدراك ، و الإدراك هو وصول النّفس إلى المعنى بتمامه ، و في الحـــديث : (نعـــوذ **بالله** من درك الشقاء و سوء القضاء) [2] قال في الصحاح (الـــدّرك التبعية يسكّن و يحّرك ، يقال ما لحقه من درك فعلى خلاصه) [3] **ابن الأثير** [4] الدّرك اللّحاق و الوصول إلى الشيء ، أدركه إدراكا و دركا و خـــص مصـــدره خصوصا و خصوصية [5] بفتح الخاء و ضمها ، و خصيصاء قصرا و مدا ، و لا يعرف فعيلاء بالمد غيرها. و عجـــب مصـــدر عجب عجيب و عـــاجب و أمر عجاب و عجيب ، و العجيب قـــــال جميعه **المراكشي** و العجب حالة تعتري الإنسان عند رؤيته شيئا على خلاف العادة ، و قيل العجب حالة تعتري الإنســـان عند الجهل و لهذا قـــال بعض الحكماء العجب ما لا يعرف سبابه [6] . **قوله** لأنّه كالروح للإعـــراب ، أشـــار بهـــذا البيت إلى نســـبته أي نسبـــــة هـــذا الفـــن كالروح لعلم الإعـــراب ، فلا يظهر سرّه إلاّ به فكمال البــــــدن ليس له قوام و لا بهجة إلا بالروح ، و كذلك علم الإعراب ليس له قوام و لا بهجة إلا بهـــذا الفـــــن ، و الرّوح بالضم يذكّر و يؤنّث و الجمـــع أرواح و أمّـــا الروح بالفتـــح فهو الاستراحة ، و منه قوه تعالى ﴿**فــروح و ريحـــان**﴾ [7] علـــى قراءة الصب و لايناسب هذا ، و اختلاف النــــاس في الروح من جهـــات شتّى، هل هي النفس و بينهما الترادف أو لا ؟ قـــولان و عليهمـــــا هل / لها حقيقـــــة تدرك ؟هل يجـــوز الخـــوض فيه أو لا لعــــدم الإذن / **34** فيها شرعا ؟قولان ، و على جواز الخوض فيها هل هي جســـم أو عرض أو جوهر ؟ أقـــوال فقال جمهور المتكلّمين إنّها جسم لطيـــف منشبـــــك [8] بالبدن كانشبـــاك [9] المـــاء بالعود الأخضر ، وقـــال كثير منهم إنّها عـــرض ، و هي الحيـــاة التي صـــار البـــدن بجوهرهـــا حيـّـا ، قال **السهروردي** [10]: و يدلّ للأوّل وصفهـــا في الإخبـــار بالهبـــوط و العـــرج و التردد في البرزخ ، و قال الفـــلاسفـــــة و كثير من الصوفية أنّها ليست بجسم و لا عرض

---

[1] صحيح مسلم : 2080/04 رقم الحديث : 2707 ، و صحيح البخاري : 2440/06 ، حديث رقم 6242
[2]
[3] الصحاح :
[4]

[5] انظر الفصيح للثعالبي ص: 92
[6] لعله أسبابه، في ب (سببه)
[7] الواقعة : 89
[8] في ب (تشتبك)
[9] في ب (كاشتباك)
[10]

و إنّمـــا هي جوهر [1] قائم بنفسه غير محيّز متعلق بالبدن للتدبير و التحريك غير داخل فيه و لا خــــــارج منه [2] .
و المراد بالإعراب الإعراب الاصطلاحي ، و هو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابا و بنـــاء ، فهـــــو

أخص من النحو **قوله** و هو لعلم النحو كاللّباب ، النحو هو علم يعرف به أحوال الكلم العربية إفـــرادا و تركيبـــا ، فيكون أعم ممّا قبله ، لأنّ النحو شامل لعلم التصريف ، و الإعراب على ما ذهب إليه المتأخرون ، و الضمير المنصوب في قوله لأنّه ، و المنفصل في قوله و هو لعلم النحو ، يرجعان لعلم أسرار اللسان العربي ، و المعنى أنّ أسرار اللّســـان العربي كالروح لعلم الإعراب و كاللّباب لعلم النحو فيكون من عطف عام على خاص ، و يمكن أن يكـــون المـــراد بالنحو على الإعراب و بينهما الترادف على مذهب المتقدمين موضع الظاهر و وضع الظاهر موضع المضـــمر لزيـــادة التمكين ، و المعنى على هذا لأنّه كالرّوح للإعراب و هو له كاللّباب و الأوّل أظهر ، و اللّباب جمع لبّ و هو العقل و لبّ كلّ شيء من الثمر [3] غيرها داخله ، و لباب الشيء خالصه ، و خارج اللّب قشر ، و قد اســـتعار اللّـــب و القشر **مالك ابن المرجل** في هجوه لأولاد شخص فقال:

أولاده كلهم قشـــــور ۞ ما فيهم أحد لبــــاب

رابعهم كلبهم لكـــــن ۞ من أيـــن يبدأ الحساب [4]

الجوهري: (لبّ النخل قلبها و خالصها ، و خاص كل شيء لبّه ، ثمّ قال : و الحسب اللّباب الخالص منه سمّيت المرأة بلّبابة) [5] تنكيت قال **الغزيّ** : (المراد بالإعراب الإعراب لغة ، و المراد به البيـــان لأنّ هذا الفن كالروح للبيـــان) و فيه نظر من وجهين :

أولهمـــا : حمله الإعراب على الإعراب لغة ، و حمله النحو على النحو اصطلاحا تحكم فكما أنّ الإعراب يحمل على (المعنى) [6] اللغوي كذلك النحو يحمل على المعنى اللغوي أيضا ، الذي هو القصد ، و ليس هذا مراد النّاظم بدليل إضافة العلم لـــه

ثانيهما : إن سلّمنا أن المراد بالإعراب لغة ، و الإعراب في اللغة يطلق على معان متعددة ، و حمله على أحد معانيـــه تحكم أيضا و ترجيح من غير مرجح ، و قال أيضا في إرجاع الضميرين المتصل و المنفصل يمكن رجوعهما لمقـــدر، أي و أنّ علم درر البيان ثم قال (و يمكن رجوعهما لدرر البيان باعتبـــــار اكتساب التـــذكير من المضاف إليـــه

---

(1) في ب (جوهر مجرد)
(2) في ب (عنه)
(3) في ب (الثمار)
(4)

(5) الصحاح
(6) ساقط من ب

و الجمع ، و في كليهما تعسّف ، إذ الأصل عدم التقدير و التأويل فرجوعهما إلى أسرار اللّسان العربي أولى ، لأنّــه أقرب مذكور كما تقدم و الله تعالى أعلم ، و هذا بحسب ما ظهر لي فليتأمل.

تكميل : جرت عــادة أهــل التصنيق [1] أن يذكروا قبل الشروع في المقصود مبادئ العلم، كحــدّه و فــائدتــه و موضوعه و نسبته و حكمه ، ليكون المبتدئ على بصيرة في سعيه ، **فالحد** يعرف به ماهو ساع في طلبــه فلــو لم يتصور ذلك العلم بوجه ما لكان طالبا لمجهول مطلقا و هو محال لامتناع توجّه النّفس نحو المجهول المطلق ، و بالفائدة يقوى الباعث على طلبه ، فكأنّه لو لم يعلم فائدة ذلك العلم لكان طلبه عبثا ، لأنّ الشروع في العلم فعل اختيــاري فلا بدّ أنّ يعلم أنّ ذلك العلم أنّ لذلك العلم فائدة يعتد بها لتكمل رغبته و يبالغ في تحصيله ، و **بالموضوع** يمتاز ذلك العلم عن غيره لأنّ العلوم كلّها جنس ، و إنّما بالموضوع يفترق ، و موضوع كلّ علم مايبحث فيه عــن عوارضــه الذّاتية كما يقال: موضوع علم الفقــه أفعــال المكلّفين باعتبار مايعرض لها من الأحكام الخمسة ، و موضوع علم المنطق التّصوّرات و التّصديقات ، و موضوع علم الحديث ذات النبيّ – **صلى الله عليه و سلم** – و بلغ بعضهم المبادئ ثمانية و بعضهم عشرة

فأولها : حدّه و سيأتي تعريف كلّ علم في أول الكــلام عليه إن شــاء الله تعالى

ثانيها : موضوعه هو الكلمات العربية ، ففي المعــــــانى من حيث الاحتــراز عن الخطــأ في تــأدية المعنى المراد ، و في البيــان من حيث الاحتراز عن الخطأ في التعقيد المعنوي ، و في البديع من حيث اشتماله على المحسنّــات

ثالثها : واضعه الذي ابتدع قواعده و اخترع تدوينه ، لأنّ النّفس تطمئن بمعرفه مؤلّف العلم ، و كــذلك مؤلــف الكتاب لاختلاف سكون القلب لاختلاف المؤلفين ، فأول من صف في علم البلاغة الشيخ **عبد القاهر الجرجاني** [2] كتابين ، أسرار البلاغة ، ودلائل الإعجــاز، و أول من أرجــع [3] قواعــدها **الإمام المــــرزوقي** [4] في أشــعار العرب ، و صــاحب الكشاف في تفســير القــــرآن كمــا قيــل ، و أمّــا التعريف بالنــّاظم فقــد تقـــدم

رابعها : اسمه و قد اشتهر الآن بين الناس بالبيان و إلاّ ففيه اصطلاحات و سنبينها في آخر المقدمة إن شاء الله تعالى ، و سمّي بيانا / لأنّه يعين على بيان المعنى و يسمونه بعلم البلاغة أيضا.

---

[1] في ب (التصانيف)

[2] هو عبد القادر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني ، واضع أصول البلاغة (– 471 هــ) من أهم مصنفاته : دلائل الإعجاز ، أسرار البلاغة ، العمدة في تصريف الأفعال ، انظر ترجمته : طبقات الشافعية : 242/3 ، الأعلام : 174/4 .

[3] في ب (اخترع)

[4] هو أحمد بن محمد بن حسن المرزوقي من أهل أصبهان (- 421 هــ) من مؤلفاته : شرح الحماسة، شرح المفضليات ، شرح أشعار هذيل ، انظر ترجمته : تهذيب سير أعلام النبلاء : 312/2 ، بغية الوعاة : 365/1 .

خامسها : استمداده ، أي من أي شيء تألّف ، لأنّ مادة الشيء هو ما تركب منه ذلك الشيء ، فمادة هذا العلـــم أسرار العربية و دقائقها كما أنّ مادة الكلمة حروفها و أصواتها ، و مادة الجسم الجواهر و الأعراض .

سادسها : حكم الله فيه إذ لا يجوز للإنسان أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه ليكون على بصيرة من ذلك ، و ظاهره الوجوب على من فيه أهلية لطلب العلم ، لأنّ النحو قيل بوجوبه و هذا سرّه و لبّه .

سابعها : تصور مسائله ، ففي المعاني مبحث الإسناد الخبري و المسند إليه و متعلقات الفعل و القصـــر و الإنشـــاء و الفصل و الوصل و الإيجاز و الإطناب و المساواة ، و في البيان مبحث التشبيه و المجاز و الكناية ، و في البديع مبحث المحسّنات اللفظية و المعنوية و السّرقة الشعرية ، و أمّا أحوال هذه المسائل و تفاصيلها التي هي مادة هذا العلـــم فقـــد أثمرت بها غصون الأبواب .

ثامنها:فضيلته ، أي شرفه و مرتبة بين العلوم ، فهو أشرفها لأنّ معجزة القـــرآن تدرك به و هـــذه و سيلـــــة إلى تصديق النبيّ – صلى الله عليه و سلم – في جميع ما جاء به ليقتفي أثره ، فيكون من أجلّ العلوم لكون معلومـــه مـــن أجلّ المعلومـــات، شرف العلم بشرف معلومه .

تاسعها : نسبته و هي كما قال النّاظم – رحمه الله تعالى – كالروح للإعراب ، البيت .

عاشرها : فائدته ، أي غايته و الغرض منه و بيان الحاجة إليه ،و هذا للاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المـــــــــــراد و الاحتراز عن التعقيد المعنوي ، و معرفة وجوه التّحسين ، و الفرق بين الغرض و الغاية ، أنّ الفائدة الحاصلة من شيء هي حيث إنّها حاصلة من ذلك الشيء تسمّى غاية ، و من حيث إنّها مطلوبه تسمّى غرضا ، قال في شرح المقاصد ، ثمّ إن كان يتشوق [1] الكل طبعا تسمّى منفعة ، فهذا فرق جيد بين

و جمعت الفوائد لتعمّ الغاية و الغرض و المنفعة ، و الكلام على هذه المبادئ طويل الذبل ، و تتبعتها بذكر ما عليـــه التعويل ، و حبست عنان القلم عن ميدانها خشية التطويل ، و في الأبيات الاقتضاب و الاستعارة و الإيجـــاز و التعديد و التجنيس و الالتزام و (الموازنة) [2] و التعليل و الفصل و الوصل و لّمـــا فرغ من المبادئ شرع في بيـــان تأليفه لهـــذا النظم فقال :

- 18 - و قد دعا بعض من الطلاب/ ۞ لرجز يهدي إلى الصّـــواب **/37**

- 19 – فجئتـــه برحـــر مفيـــــــد ۞ مهـــذب منقّح سديـــــد

- 20 - ملتقطـــا من درر التخلـــيص ۞ جـــواهر بديعة التخليـــص

- 21 –سلكت ما بـــدا مـــن التّرتيب ۞ و ماألوت الجهد في التّهذيب

---

[1] في ب (ممّا يتشوقه)
[2] ساقط من ب

يعني قد سأله و طلبه بعض الطلاب جمع طالب ، و هو مريد العلم ، لرجز أي لنظم رجز ، و الرجز في اللغة داء يصيب الإبل في فخذيها فتضرب قوائمها عند المشي ، و في الاصطلاح هو سابع الأبحر الشعرية ينفك عن دائرة المشتبه مبني من مستفعل ست مرات ، و له أربع [(1)] أعاريض و خمسة أضرب ، و يدخله من الزّحـاف الخـبن و الطي و الخبل ، و يستعمل تاما و وافيا و مجزوءا و مشطورا و منهوكا ، و أمثله ذلك تطلب في محلها ، و سمّي رجزا لاضطرابه و كثرة زحـافه ، قيل **للخليل** : لم سميته رجزا ؟ قال لاضطرابه كاضطراب قوائم النـاقة عند القيـام و جمعه أرجاز وأ راجز ، قيل إن أراجز جمع أرجوزة و أرجاز جمع رجز ، **قوله** يهدي إلى الصواب ، الهداية ضد الضلال و المراد به هنا الإرشاد ، أي يرشد المقصود ، و الجملة إمّا صفة لرجز أو حال إن قلنا بعلميته ، و نسبة الهداية إلى الرجز مجاز عقلي ، أي يهدي إليه قارئه بسبب قراءته إلى الصواب ، إذ كل مجاز يرجع إلى الحقيقة بضرب من التأويل .

تنبيه :هذه المنظومة و ماشاكلها هو من مشطور الرجز ، و قد تشعّب الخلاف بين العروضين في المشطور و هل هو ضرب أو عروض ؟ على أقوال ستة : **قيل** بامتزاج العروض و الضرب فيقال له في الجزء الأخير منه عروض و ضرب، لأنّه لم يأت لا نفكاكها في شعر ، و **قيل** عروض لا ضرب لها ، لأنّ حذف الأواخر أكثر من حذف الأوائل و **قيل** عكسه ، أي ضرب لا عروض لها ، لأنّ الضرب محل القافية و الرّوي ، فهو ممّا يدعوا الحـاجة إليـه و **قيل** كالمنهوك ، أي الجزء الأوّل عروض و الثـاني ضرب و الثـالث كالإذالة ، لأنّ الزيـادة بعد تمام البيت معهـودة و **قيل** هو ذو عروض مجزوءة و ضرب منهوك ، فالعروض الجزء الثاني و الضرب الجزء الثالث ، و **قيل** عكسـه ، أي عروض منهوك و ضرب مجزوء فالجزء الأوّل خاصة هو العروض و الجزءان بعده هما الضرب ، و هذه الأقاويل إنّما تتمشى على القـول بإثبات المشطور ، و من العروضيين من ذهب إلى نفيـه و إنكاره ، فجلّه يكون واسطة بين السجع و الشعر ، و لا يصح في هذه القصيدة أرجوزة و ماشاكلها قصيدة و إن كانت من أبيات ، لأنّ القصيدة تلتزم علل أعاريضها و أضر بها تكون [(2)] على رأي واحد **قوله** فجئته برجز ، أي فأجبت ماسألـه بنظـم رجـز [(3)] المسؤول عنه و التعبير بالماضي يحتمل أن يكون نظم الكتـاب قبـل الخطبـة ، فهو على حقيقتـه و يحتمل أن يكون نظم الخطبة أو لا إمّا للتفاؤل أو لقوة رجـائه / بتمام مقصودة أو لتحقق وقوعه على حد قوله تعالى / **38**

﴿ **أتى أمر الله فلا تستعجلوه** ﴾ [(4)] و إنّما اختار بحر الرجز دون غيره لخفته و قلة أجزائه ، و إنّما اختار النظم على النثر ، لميل القلوب إليه و نشاط النّفوس إلى سماعه. **قوله** مفيد من الإفادة ، و هي مصدر أفاد بمعنى بيّن دلالة مطلقة ، و المفيد الدّال على معنى مطلق ، و مهّـذب بالذال المعجمـة أي محـرر و منقح ، يقال نقحت الكـلام فتشته .

[(1)] في ب (أربعة)
[(2)] في ب (فتكون)
[(3)] في ب (الرجز)
[(3)] النحل : 01

قال **الغزيّ** : التهذيب و التنقيح متقاربان **الجوهـــري** : تنقيـــح الشعر تهذيبـــه و تنقيح العظم استخراج مـــه [1] .

قال **ابن جماعة** [2] : التنقيح إحدى (5) الاستعمالات [3] الثلاث [4] في هذه الأماكن لإفاة الرونق في الصـــــــــــواب و الصرف في المعنى ، و هو التنقيح و التحقيق و التحريـــر [5] و يبقى النظر في التنقيح و التهذيب باعتبـــار ما بينهما من النسب الأربعة . و ذكر بعضهم أنّ التّهذيب في الألفـــاظ و التنقيح في المعاني ، و مقتضى ما ذكره **التفتزاني** من أوائـــل شرحـــه على التلخيص [6] أنّ بينهما ترادف ، و أنّ أحدهما عين الآخر بدليل تفسيره التّهذيب بالتنقيـــــح ، و حملهما على الافتراق هنا أولى و لو بوجه ما و إلاّ فيكـــون من التطـــويل و هو عبب من عيوب البلاغة و سيأتي الكلام عليـــه في بـــاب الإطناب إن شـــاء الله تعالى فليتأمل. **قوله** سديد، أي صواب ، القاموس [7] ســـدد قومـــه تسديدا و وفقة الله للتسديد أي الصـــواب من القول و العمل ، و التنكير في هذه الأوصاف و موصوفها للتعظيم أي برجز عظيم موصوف بهذه الأوصاف **قوله** ملتقطا بكسر القاف حال من فاعل جئته ، و درر جمع درة بضم الدّال . المهملة **الجوهري** : الدرّة اللؤلؤة و الجمع درر و دررة ودرا [8] و التلخيص هو الكتاب لخصه الدمشقي **جمال الدين القزريني** [9] –رحمه الله – من القسم الثالث من مفتاح العلوم للشيخ **أبي يعقوب يوسف السكاكي** – رحمـــه الله – **قوله** جواهر مفعول ملتقطا ، و الجواهر جمع جوهرة و هو عبـــارة عن الشيء النّفيس و العزيـــز ، و في اصـــطلاح المتكلّمين عبـــارة عن شيء لا ينقسم و يكون متحيزا ، و التخليص الثـــاني بتقديم الخاء على اللام هـــو تلخـــيص التلخيص بتقديم اللام على الخاء ، و في بعض النّسخ التلخيص فيها معا ، و عليـــه شـــرح **الغـــزيّ** ، و الأوّل أولى لسلامته من الإيطاء على الأرجح ، و الإيطـــاء هو تكريـــــر القافية لفظا و معنى اتفـــاقا ، أو لفظا ففـــط علـــى الأرجح ، و القـــافية هي الكلمة الأخيرة من البيت أو ما قبـــل الســـاكنين إلى انتهـــاء البيت. **قولــه** : سلكت ما أبدأ من الترتيب قال في الصّحاح (سلكت الشيء في الشيء سلكا بالفتح فانسلك ، أي/ أدخلته فيه فـــدخل /**39** أدخله فيه فدخل، و فيه لغـــة أسلكته فيه) [10] ، فاعتمد النّاظم على اللغة الأولى المشهورة و عبّر بالماضي لمـــا تقدم

---

[1] الصحاح :

[2] هو محمد بدر الدين بن جماعة من أسرة حموية و من فقهاء الشافعية (–733 هـــ / 1333 م) قاضي قضاة دمشق ثمّ مصر.

[3] في ب (أحد)

[4] في ب (المستعملات)

[5] في ب (الثلاثة)

[6] في ب (التخريج)

[7] القاموس :

[8] الصحاح

[9] هو محمد بن عبد الرحمان بن عمر جلال الدين القزويني ، أديب فقير ولد بالموصل (666 هـــ - 739 هـــ) له : تلخـــيص المفتـــاح ، الإيضاح في شرح التلخيص ، انظر ترجمته : بغية الوعاة : 56/1 ، الأعلام : 66/7 .

[10] الصحاح

و الترتيب في اللغة جعل كل شيء بمرتبته [1] ، و في الاصطلاح جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليــه اسم الواحد، و تكون لها نسبة في التقديم و التأخر. **وقوله**: و ما ألوت الجهد في التّهذيب ، الألو التقصير يقـــال ألا يلو [2] إذا قصر ، و فعله ثلاثي على وزن فعل بفتح الثلاثة ، و لامه واو كغزا يغزو ، و الجهـــد بالضم و الفتـــح الاجتهاد ، و عن **الفـــراء** [3] الجهـــد بالضــم الطاقة و بالفتح المشقـــة و قد يستعمـــل الأول في قوله لا ألوك جهدا متعد لمفعولين ، و المعنى لا أمنعك جهدا و حذف منه المفعول الأول لأنّه غير مقصود . **قوله** في التّهذيب ، الألف و اللام فيه عـــوض عن الضمير ، أي تهذيبه ، و تهذيب الكلام هو تحرير عباراته ليسهل مأخذه ، و المعنى أدخل في نظمه ما أبـــداه ، أي أظهره صاحب التلخيص من الترتيب فجعل أبواب النظم محاذية لأبواب التلخيص ، ثمّ إنّه لم يقصر جهده في التّهذيب لبعض المسائل كما ستقف عليه إن شـــاء **الله** تعالى في فصل الاستعارة و نحوه ، فإنه قدّم و أخّر في بعض الأمـــاكن بحسب ماظهر له من التناسب ، **فلله** دره قد تحفنا بتأليفه و أفاد و أحكم بديع نظمه و أجاد فلخص نفيس الجواهر، و أحقّ ما يستشهد عليه بقول الشاعر:

ففي كـــل لفظ منـــه روض من المنـــا ۞ و في كل سطر منـــه عقـــد من الدّر [4]

قال **التفتزاني** في المطول <<و إن شئت أن تعرف صدق هذه المقالة فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كأنها عقـــد انفض فتناثرث لآليه >> [5] و في البيت الإيجار و الموازنة و التعديـــد و الاستعـــــــارة و الالتزام و التجنيس و الوصل و حسن البيان ، و لما فزع من بيان سبب التأليف ، شرع في بيان تسميته و الدعاء لقارئه فقال:

22 - سمّيتـه بالجـوهر المكنـون ۞ في صـدف الثلاثـة الفنـون
23 - و الله أرجـوأن يكون نـافعا ۞ لكـل من يقـرأه و رافعـا
24 - و أن يكـون فاتحـا للبــــاب ۞ لجملـة الأخوان و الطـلاب

يعني أنه سمّى ذللك الرجز المسؤول عنه من بعض الطلبة << بالجوهر المكنون في صدف الثـــلاثة الفنـــون>> مبالغـــة في مدحه للترغيب فيه ، و مدح الإنسان كتابه خارج مخرج التحدث بالنعمة أو النصح لمن يتعاطاه ، علـــى أنّ مـــدح الإنسان لنفسه جائز في عدة مواضع كما هو معلوم ، و الجوهر في متن اللغة موضوع للنّفيس من كل شيء ، و المراد به هنا اللؤلؤ بدليل ذكر الصدف معه و هو حبّ صلب أبيض صقيل يتكون من مطر النيسان في جوف حيـــوان بين محارتيـــن يـــوجد في بحر الهنـــد ، و تلك المحارتان همـــا الصدف ، الجوهري ، (صدف الـــدرة غشـــاؤهـــا، الواحدة الصدفة) [1] / و المكنون من كنه إذا غطـــاه و ستـــره ، قال تعـــــالى ﴿ في كتاب مكنون ﴾ [2] /

---

[1] في ب (في مرتبته)
[2] قوله يلو أصله يألوا ، كيغزوا و حذفت الألف
[3] هو يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي المعروف بالفراء (144 هـــ - 207 هـــ) له : المقصور و الممدود ، معاني القرآن . انظر ترجمته : الأعلام : 178/9 ، شذرات الذهب : 19/2 ، كشف الظنون :
[4] أورده صاحب المطول بلا نسبة :
[5] المطول :
[6] الصحاح :
[6] الواقعة : 78

أي مصون ، و في كلام النّاظم إشــارة إلى أن كتابه جوهر ، و الثلاثة الفنون صدف باعتبار أنّ ما انتقاه من الفنون الثلاثة من المسائل الدقيقــة كأنّــه القلب و الجوهر ، و ماتركه كأنّه الصدف ، و قد أصاب في هذه التسمية و طابق الاسم مسمّاه و أحق ما، يستشهد عليه بقول الشاعر :

هــذا كتاب لو يباع بمثلـــه [1] ۞ ذهبــا لكــان البــائع المغبــونا

و من العجــائب أن تراني آخذا ۞ ذهبــا و أعطــي الجوهر المكنونا [2]

قولـــه: و **الله** منصوب على التعظيم قدّم على عامله لإفادة الاختصاص ، أي **الله** لا غيره أرجو أن يكــون نافعــا ، و فيــه تنبيه على أنّه لم يترقب عليه منفعة من مخلوق ، و لا قصد بتأليفه التوسّل إلى القرب منه كعادة كــثير مـــن المنصنّفين ، و لا جرم أنّ **الله** تعالى بلّغه مراده بحسن نيته ، و الرجاء لغة الأمل و عرفا تعلّق القلب بشيء مع في سببه ، و ضده الطمع و الأوّل محمود و الثاني مذموم ، و قد يطلق الرجاء و يراد به الخوف، منه قــوله تعــالى: ﴿**و ما لكم لا ترجون لله و قارا** ﴾ [3] الآية و هذا لا يناسب هنا ، لأنّ المقام يأباه ، و نافعا أي منتفعا به ، و النفع ضد الضرر و هو حصول المصلحة ، يقال نفعه بكذا فانتفع به ، و اللاّم في قوله لكل من يقرأه لتقوية اسم الفاعـــل المتعدي على العمل . **قوله** و رافعا اسم فاعل من الرّفعة و هو علو المنزلة ، و يكون حسّيا و معنويا ، أي و يكـــون رافعا لكل من يقرأه و كفى إجــابة بدعاء النّاظم – رحمه **الله** – إذ الناس يقصدونه بعد موته ، و يدعون **الله** عند قبره و يستجاب لهم خصوصا من قصده هو في حياته بالدعاء . **قوله** ، و أن يكون فاتحا للباب ، الّلام في قولــه للبـــاب للتقوية أيضا ، أي لباب الدخول على عرائس هذا الفن و كشف مخدراته . **قوله** ، لجملة الإخوان و الأصحاب ، أي لجميعهم و المراد بالإخوان سائر المؤمنين إلى يوم القيامة لقوله تعالى ﴿ **إنّما المؤمنون إخوة** ﴾ [4] و المراد بالأصحاب تلامذته و من اجتمع معه مؤمنا من أهل زمانه فيكون من عطف خاص على عام ، و يحتمل أن يكون المراد بالإخوان أقاربه من النسب ، و المراد بالأصحاب من اجتمع معه من المؤمنين فيكون من عطف عام على خاص ، و الاحتمـــال الأول أولى لعموم الدعاء .

تكميـــل :عطف الخاص على العام و ارد في فصيح الكلام و كذا عكسه خلافا لمن أنكره و قال أنّه من قبيل التكرار، و فائدة إفراد الخاص بالذكر الاهتمام بشأنه حتى كأنّه ليس من جنس العام ، و منه قوله تعالى : ﴿**حــافظوا علـــى الصلوات و الصلاة الوسطى**﴾ [5] و قوله تعــالى ﴿**و لقد آتيناك سبعا من المثاني و القــرآن العظـــيم** ﴾ [6] و في البيت المــوازنــة و الإيجــاز و التجنيـــس / و الالتزام و الوصل و الفصل و المجاز العقلي وحسن التخلص / **41**

، و لما فرغ من الديباجة شرع في المقصــــــود بالذات فقال :

---

[1] في ب (بوزنه)
[2] لم أقف على القائل.
[3] نوح : 03
[4] الحجرات : 10
[5] البقرة : 238
[6] الحجر : 87

القسم الأول

علم المعاني : إنّما قدّمه على البيان لأنّ البيان إنّما يعتبر بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، فنسبته إليه كنسبة المفــرد إلى المركب، و المفرد متقدم على المركب طبعا و وضعا فقدم عليه، و معناه وضعا و الفن و النوع ، العلم يطلــق علــى معان، و يمكن أن يراد هنا نفس المعلومات ، و هي القواعد الفنية ، و الإضافة إلى المعاني ، من إضــافة الاســم إلى المسمّى ، كشهر رمضان و يوم الخميس ثم / إنّه أشار إلى تعريفه قبل الشروع في مقاصده فقال: /54

– 32 – علم به لمقتضى الحال ❋ يـــرا لفـــظا مطابقا ....[1]

يعني أنّ علم المعاني هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال ، فقوله علم جنــس في الحد و يعرف به أحوال اللفظ فصل احترز به من العلوم التي لا يعرف بها أحوال اللفظ و الميزان و الطلب و نحو ذلك ، فإنّ الفقه يعرف به أحوال أفعال المكلفين من جهة الصحة و الفساد و الوجوب و الجواز و نحو ذلك ، و أمّــا الميــزان فأحوال المعلومات التصورية و التصديقية من حيث إيصالها إلى معلوم تصوري أو تصديقي ، و أما الطــب فــأحوال أبدان الانسان من حيث الصحة و المرض و **قوله** التي بها يطابق مقتضى الحال احترازا من العلوم التي يعرف بها أحوال اللفظ التي ليس لها مدخل في مطابقته لمقتضى الحال كالنحو و التصريف و غيرهما ، فإنّ النحو يعرف به أحوال أواخر الكلم من الإعراب و النباء والإدغامّ ، و أمّا التصريف فيعرف به أحوال المفردات من حيث الإعلال و القلب و نحــو ذلك ، قال **التفتزاني** " و تخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح فان الصناعة انما وضعت لذلك "[2] و المراد بــالعلم الملكـــة و يجوز أن يراد نفس الأصول و القواعد ، و المراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقــديم و التأخير و الإثبــات و الحذف و غير ذلك . **قوله** علم ، خبر مبتدأ محذوف ، أي هو علم ، و به متعلــق بيرا ، و يرا بضم الياء المثناة التحتية مبنية للمجهول ، و لفظ بالرفع نائب الفاعل، و مطابقا مفعــوله الثاني و لمقتضى .بمطابق ، و تقدير البيت فن المعاني علم يرى، أي يعلم به للفظ العربي مطابقا لمقتضى الحال ، و عند **الغزيّ** بفتح التاء المثناة فوق مــبني للفاعل و لفظا بالنصب مفعوله الأوّل و مطابقا مفعوله الثاني و الكل صوري، و ترى هنا من رؤية القلب ، و أصــله تارى دخله الثقل و الحذف و القلب ثم أشار إلى ضبط أبوابه إجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة لتحصيل مســائله في خزانة الحفظ فقال:

.... ❋ .... وفيه ذكر

– 33 – و فيه ذكر اسناد و مسند إليه ❋ مسند و متعلقات فعل تورد

– 34 – قصر و إنشاء و فصل و وصل ❋ ايجاز اطناب مســاوات راو

يسير بذلك إلى المقصود من علم المعاني محصور في ثمانية أبواب انحصار لكل في أجزائه لا الكلي في جزئياتــه ، إذ لا يصدق علم المعاني على كل باب منها، و برهان الانحصار أنّ الكلام لابدّ فيه من مسند إليه و مسند، و قد تكون لــه متعلّقــات إذا كان فعلا أو ما في معنــاه ، و كلّ إسنــــاد و تعلق إمّا بقصر أو بغير قصر ، و حيث تعددت /55

[1] تمام البيت مذكور لاحقا، و هي طريقة إعتمدها النّاظم بنــاءا على نهـاية المعنى المقصود في البيت، و هي في أكثر من موضع، و رد هكذا بالأصل

الجمل إمّا أن تكون متعاطفة بالواو أو لا ، و كلّ كلام بليغ إمّا أن يكون مساويا لأصل المعنى المراد ، أو أقـــــــل أو أكثر ، فهذه أربعة أخر ، المجموع ثمانية أبواب

أولها : الإسناد الخبري

ثانيها : المسند إليه

ثالثها : المسند

رابعها : متعلقات الفعل

خامسها : القصر

سادسها : الإنشاء

سابعها : الفصل

ثامنها : الايجاز و الاطناب و المساواة .

تنبيـــــــه : قال المصنّف في شرحه : "و برهان انحصاره فيها أن الكلام إمّا خبر و هو ماله نسبة في الواقع يمكـــن أن يطابقها أو لا يطابقها، أو إنشاء و هو بخلافه كالطلب و صيغ العقود و القسم ، و كل خبر لا بدّ له من إسناد ومسند إليه و مسند ، ثمّ المسند قد يكون فعلا أو شبيهه و حينئذ قد تكون له متعلقـــات " . تابعا لصـــاحب التّخلـــيص ، وردّه **التفتزاني** بما نصه . " هذا لا جهة لتخصيصه بالخبر ، لأنّ الإنشاء لا بدّ له أيضا من مسند إليه و مسند و إسناد ، و قد يكون أيضا لمسنده متعلقات فلا يصح التقسيم ". و قال المصنّف أيضا : " و كل كلام بليغ فإمّـــا أن يكـــون مساويا لأصل المعنى المراد أو أقل أو أكثر لنكتة " . و لا حاجة لقوله لنكتة بعد وصف الكلام بالبليغ، إذ الزائـــد لا لفائدة لا يكون بليغا فليتأمل .

أجيب عن الأوّل بأنّ الخبر أكثر من الإنشاء في التركيب وقوعا و فائدة لا سيّما لقصر التعريفـــــــــات و القياسات و الحكايات ، فيكون هدا من باب إجراء الكلام على الأعمّ الأغلب .

أجيب عن الثاني بأنّ الغرض التنبيه على أن هذا القيد معتبر في مفهوم الإطناب ، و لو لم تعتبرالزيادة لكونها لفائـــدة لم يفهم اعتبـــاره في مفهومه و إن كان كذلك في نفس الأمر . **قوله** و فيه ، متعلق بذكرا بالبناء للمفعول ، و ألفـــه للإطلاق . و **قوله** إسناد ، مرفوع على النيابة و هو غير منوّن للوزن ، و مسند بالرفع معطوف على إسناد بحـــذف حرف العطف . **قوله** و متعلقات ، بفتح اللاّم و كسرها و الثاني أنسب ، اسم فاعل، أي الأشياء التي تتعلّق بالفعـــل من مفعول و مجرور و ظرف و حال و غير ذلك . و **قوله** رأوا تتميم للبيت و هو حشـــو ، و في البيتين الإيجـــــاز و الإطناب و الفصل و الوصل و التعديد و التجنيس و المطابقة و الالتزام و حسن البيان والترتيب ، و لماحصر علـــم المعاني في الأبواب الثمانية المذكورة أشار إلى الأوّل منها بقوله :

الباب الأول :**الإسناد الخبري** : أي في أحوال الإسناد الخبري و يرسم بأنّه ضم كلمة أو ما يجـــري مجراهـــا إلى أخرى ، بحيث يفيد الحكم بأنّ مفهوم إحديهما ثابت لمفهوم الأخرى و منفي عنه ، فيخرج الإنشاء ، و المـــراد بالمفهوم في هذا المقام ما يفهم من اللّفظ لا ما يقابل الذات ، فحينئذ لا يكون بين هذا و بين ما يقولـــه أربـــاب المعقول بأن المراد من طرف الموضــــــوع الذات لا مفهوم /المخالفة ، لأنّ الذات ممّـــا يفهم مـــن اللفظ /56، و تعريف الإسناد بالضم الذي ذكرناه أولى من تعريفه بأنّه الحكم بمفهوم لمفهوم بأنّه ثابت له أو منفي عنه كمــا في المفتـــاح [1] ، و هو ظاهر كلام النّاظم للقطع بأنّ المسند إليه و المسند من أوصاف اللفظ في عرفهم ، و إنّمـــا قـــدّم الخبر على الإنشاء لكونه أعظم شأنا و أعظم فائدة ، إذ به تقع الصور الكثـــــيرة و الصنائع العجيبة ، و لكونه أصلا

[1] المفتاح: 258

في الكلام ، و لأنّ الإنشاء إنّما يحصل منه إمّا باشتقاق أو نقل أو زيادة، و إنّما قدّم أحوال الإسناد الخـــبري علـــى أحـــوال المسنـــــد إليه و المسند، مع أنّ النّسبة متأخّرة من الطرفين ، لأنّ البحث في علم المعاني إنّما هو على أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا إليه و مسندا ، و هذا الوصف إنّما يتحقق بعد تحقق الإسناد، لأنّه لو لم يســـند أحـــد الطرفين إلى الآخر لم يصر أحدهما مسندا إليه و الآخر مسندا ، و المقدّم على النسبة إنّما هو ذات الطرفين ، و لا بحث لنا عنه، و إعراب الباب بالرفع خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ حذف خبره ، و جوّز فيه النصب بفعل مقـــدر: كـــاقرأ وافهم و اعرف ، و الرّفع أرجح لبقاء أحد ركني الإسناد ، و الباب لغة ما يتوصل به من داخل إلى خارج و عكســـه حقيقة في الاجرام مجاز في المعاني ، و اصطلاحا ألفاظ مخصوصة دالّة على معان مخصوصة ، و قيل هو اسم لطائفة من المسائل مشتركة في الحكم ، و قد يعبّر عنه بالكتاب و بالفصل ، و قد يجمع بين الثلاثة فيقدّم الكتـــاب ثم البـــاب ثم الفصل، فيزاد في تعريف الكتاب ذات أبواب ، و في تعريف الباب ذات فصول ، و قـــد يجمع بين اثـــنين منـــهما بحسب الاصطلاح ، فالكتاب يفصل بالأبواب أو بالفصول ، و الباب بالفصـــول ، و لم يستعملوا تفصيـــل البـــاب بالكتب و الفصل بالأبواب ، و المصنّف – **رحمه الله** – جعل الفنّ مكان الكتاب و فصله بالأبـــــواب و فصـــلها بالفصول ،

و الحكمة في تفصيل المصنّفات بالكتب و الأبواب و الفصول تنشيط النّفس و بعثها على الحفظ و التحصيل . قـــال **الزمخشيري** [1] : " و بوبت الكتب لأنّ القارئ إذا ختم بابا و شرع في آخر كان أنشط أو أبعث له كالمسافر إذا قطع مسافة و شرع في أخرى و لذا كان القرآن سورا و قيل تسهيل المراجعة و الكشف عن المسائل " و أشار الى تعريفـــه فقال :

– 35 – الحكم بالسلب أو الإيجاب ❃ إشادهم ....

إسنادهم يعني أنّ الحكم عن الشئ بالسّلب و هو الإخبار بالنّهي ، وبالإيجاب و هو الاخبار الإثبات يسمّى خـــــبرا و إسنادا خبريا إذ الحكم / هو إثبات أمر أو نفيه . **قوله** إسنـــــادهم أي الخبري فحـــذف النعّت للعلم به / **57** من الترجمة احترازا من الإنشاء ، و الفرق بين الإنشاء و الإخبار، فالإسناد هو نفس الضّم كما تقدّم ، أعـــني ضـــمّ الكلمة إلى الكلمة على الوجه المتقدّم ، و (الإخبار) [2] هو إفادة السّامع ، و الخبر هو الكـــــلام المخبر به ، فالإسناد و الإخبار مصدران ، و هما من صفات المتكلّم ، أحدهما باعتبار نفس اللفظ و ضم بعضه إلى بعض مع قطع النّظر عن السّامع ، و الإخبار باعتبار توجيهه إلى السّامع ، و الخبر اسم لنفس الكـــــــلام المخبر به مع قطع النظر عن المتكلّم و السّامع ، لأنّ الخبر هو الكلام الذي يحتمل الصّدق و الكذب لذاته ، فإنّ قلت : يلزمكم الدّور في قولكم الحكـــم بالسّلب و الإيجاب في تعريف الخبر ، لأنّ الإثبات هو الإخبار بالوجود ، و النّفي هو الإخبار بالعدم ، فإذا عرفـــت الخبر بهما توقفت معرفة الخبر عليهما ، و معرفتهما متوقّفة على معرفة الخبر ، فيدور الأمـــر .

و أجيب بأنّ المراد تعريف الخبر (الاصطلاحي) [3] بالإثبات و النّفي اللغويين ، و معرفتهما غير متوقّفة على معرفة الخبر الاصطلاحي فلا دور .

تنبيهان :

---

[1] لكشاف:

[2] ساقط من ب

[3] في ب (في الاصطلاح)

① **الأوّل** : صدق الخبر مطابقته للواقع ، و كذبه عدم المطابقة هي رأي الجمهور ، و ذهب النّظام إلى أنّ صـــدقه مطابقته لاعتقاد المخبر و إن خالف الواقع ، و كذبه مخالفته لاعتقاده و إن طابق الواقع محتجا بقولـــه تعـــالى: ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ [1] بعد حكايته عنهم ﴿ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ [2] وردّ بأنّ التكذيب راجع إلى زعمهم أنّه من صميم القلب ، لا إلى نفس الخبر ، أو أنّهم كاذبون في تسميتها شهـــادة ، لاشتراط موافقة الاعتقاد للمخـــبر فيها ، و ذهب **الجاحظ** بينهما واسطة فقال : " صدقه مطابقة الواقع و الاعتقاد معا ، و كذبه عدم مطابقتـــه لهمـــا معـــــا ، و ما بينهما ليس بصدق و لا كذب ، و احتجّ بمقابلة الكذب بالجنّة في قوله تعالى : ﴿ أَفْتَرَى عَلَى اللَّـــهِ كَذِباً أَم بِهِ جِنَّةٌ ﴾ [3] فليس المراد بالثاني الكذب ، لأنّ قسيم الشيء غيره ، و لا الصّدق لأنّهم كذّبوه قطعـــا ، و ردّ بأنّه تقسيم للكذب إلى الافتراء و هو العمد [4] و إلى غيره كالجنة لا تقسيم للخبر ".

② **الثاني** : اعلم أنّه كثيرا ما يلتبس على المتعلمين الفرق بين الواقع و الخارج و نفس الأمر ، و هـــي ألفـــاظ متســـاوية لا مترادفة ، و الفرق بين المترادفين و المتســـاويين فالمترادفان لفظان على مفهوم واحد كالقبح و البرّ ، و المتساويان مفهومان على مصدوق واحد كالإنس و المتعجب و الناطق و الكاتب و نحو ذلك ، فالمترادفان متّحدا المفهوم ، و المتساويان مختلفا المفهوم متّحدا المصدوق / و الفرق بين المفهـــــوم و المصدوق ، أنّ المفهـــوم / 58 مراد الواضع و هو مساو و للمسمّى ، و المصدوق مراد النّاطق و هو مساو و للمعنى المراد، و مثال ذلك إذا قلت : " رأيت إنسانا " . مفهومه الحيوان النّاطق و هو مسمّاه ، و مصدقوه الشخص الذي أراده المتكلّم و هو معناه ، و إنّما قلنا إنّ هذه الأمور متساوية ، لأنّ الواقع اعتبر فيه الوقوع في نفس الأمر و الخارج اعتبر فيه الخروج عن القـــــــوة المدركة ، و نفس الأمر اعتبر فيه نفس الشيء و ما ذكرناه من التساوي هو الجاري على رأي كثير من (المتكلمين) [5]، و لما ذكر تعريف الإسناد شرع في بيان أحوله فقال:

.... ❋ ....و قصد ذي الخطـــاب

– 36 – إفادة السّامع نفـــس تاحكم ❋ أو كـــون مخبر به ذا علم

– 37 – فأوّل فائـــــدة و الثـــاني ❋ لازمها عند ذوي الأفهـــام

لازمها عند أولى الأذهان يعني أنّ قصد المخبر من حيث هو مخبرمنحصر في قسمين :

– **أحدهما** : إفادة المخاطب الحكم كقولك : " زيد قائم " . لمن لا يعرف ذلك

– **الثـــاني** : إفادة كون المتكلم عالما بالخبر، كقولك : " حفظت التورية لمن حفظها " و إنّما قيّدنا الخبر بالحيثية ، لأنّ المراد بالمخبر من يكون بصدد الإخبار و الإعلام ، لا كل من يتلفظ بالخبر ، إذ هو أعم لوروده لأغراض أخرى سوى إفادة الحكم أو لازمه ، كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى ﴾ [6] إظهارا للتّحسر علـــى خيبة رجائها و عكس تقديرها ، لأنّها كانت تقدّر أن تلد ذكرا ، أو كقوله تعالى حكاية عن زكرياء: ﴿ إِنِّي وَهَـــنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ [7] إظهارا للضعف و التجشع ، و أمثال هذا أكثر من أن تحصى ، و المـــــراد بالحكم وقـــوع النسبـــة

---

[1] المنافقون : 1
[2] المنافقون : 1
[3] سبأ : 08
[4] في ب (والعمد)
[5] في ب (المحققين)
[6] آل عمران/36
[7] مريم/04

النسبـــة لإيقاعها ، و إلاّ لما صحّ إنكار و لا حسن توكيد . و القسم الأوّل من قصد المخبر و هو إفادة السّامع نفس الحكم ، يسمّى فائدة الخبر الثاني هو كونه عالما به يسمّى لازم فائدة الخبر لا يستلزم إفادة الحكم إفادة العلـــم بـــه ، فالثـــاني أعمّ كما هو شأن اللازم الأعم ، أو المســـاواة مع ملزومه ، و حيث أورد على خلاف خبر الظان و الشاك أجيب بأنّ المراد بالعلم هنا حصول صورة ذلك الحكم في نفس المخبر . و **قوله** و قصد ذي الخطاب، المصدر فيه بمعنى المفعول ، و قصد مبتدأ ، و في الخطاب مضاف إليه، و المراد بذي الخطاب المخبر لا كل متكلم ، لأنّ الباب معقـــود للإسناد الخبري / و الخطاب هو الكلام الذى يقصد به من هو (أهل) [1] للفهم ، أو متزّل متزلته ، وهل يشـــترط في /59 التّسمية به وجود المخاطب ؟ لا خلاف بين الأصوليين ، و ذوهنا هي الصّاحبة، أي و مقصود صاحب الخطاب و هو المتكلم، وذ و من الأسماء اللاّزمة للإضافة ، و لا تكون إلاّ مضافة و لا تضاف لغير أسماء الأجناس **الجوهري** و [2] فإنّ وصفت بها نكرة أضفتها إلى نكرة ، و إن وصف بها معرفة أضفتها الى الألف و اللام ، و لا يجوز أن تضـــاف الى مضمر و لا إلى زيد **قوله** ، إفادة السّامع ، خبر و هومصدر مضاف إلى مفعوله الأوّل ، و مفعوله الثـــاني نفـــس الحكم ، و لها الفائدة إعطاء الفائدة و فادت له فائدة ، أي حصلت ، و فاد خيرا أو استفاده ، و فاده الله خـــيرا ، و أصله من فاد في مشيه يفيد بتبختر ، لأنّ من حصلت له فائدة بخترته أو من الجمع ، و منه الفائدة التي تلقّ ما أكل ، و العين في المادة كلّها ياء . **قوله** نفس الحكم النفس لغة تطلق على حقيقة الشيئ و ذاته ، كما تستعمل في التوكيد، و تطلق على الرّوح أيضا ، و بعضهم يفرق بينهما ، و أمّا النّفس في اصطلاح الصّوفية فهي عندهم عبارة عن أوصاف العبـــد الذميمـــة و أفعاله اللئيمة ، و المراد هنا الأوّل و الحكم بضم الحاء و سكون الكاف هو القضاء و الفصـــل . **قوله** أو كون ، منصوب عطفا على نفس الحكم ، فهو على حذف مضاف تقديره أو إفادة، كون مخبر بكسر البـــاء مضاف إليـــــه ، و به متعلق به ، و كون مصدر كان مضاف إلى اسمه و هومخبر ، و ذا علم خبره . **قوله** فـــأوّل ، مبتدأ سوّغ الابتداء به التفصيل ، والمراد بالأول ، هو قوله إفادة السّامع نفس الحكم . **قوله** عند أولى الأذهان تتمـــيم للبيت ، و عند ظرف معناه التقريب ، و أصله من العند، و هو الجانب ، فعندي أي في جـــانبي قالـــه **المركشـــي** و الأذهان جمع ذهن ، و هو عبارة عن قوّة النّفس المستعدّة لاكتساب الحدود ، و الأوّل عند ذي العقول الكاملة ، و في البيت الإيجاز و الوصـــل و التقسيم و حسن البيان و الإطناب و المطابقة في صدر البيت الأول ، ولما ذكر أنّ الخـــبر محصور في الفائدة ، أشار إلى ما يخرج عن مقتضى الظاهر و ينخرط في سلك الفائدتين فقال :

– 38 – و ربما أجرى مجرى الجاهل ❋ مخاطب إنّ كان غير عـــامل

– 39 – كقولنـــا لعالم في غفلتـــه ❋ الذكر مفتاح لبـــاب الحضرة

يعني أنّه قد يترل المخاطب العالم بفائدة الخبر و لازمها مترلة الجاهل لاعتبارات خطابية ، فيلقي إليه الخبر و إن كـــان عالما بالفائدة تبين لعدم جريه على موجب العلم ، فإنّ من لا يجري على مقتضى علمه هو و الجاهل ســـواء ، كمـــا يقال لتارك الصلاة العالم بوجوبها ، الصّلاة واجبة ، و كما يقال للعالم الغافل عن ذكر الله ، الذكر مفتـــــاح /60. لباب الحضرة ، فإنّه لا يخفى على العالم أنّ ذكر الله تعالى وسيلة إلى التّرقي في معراج الكمال إلى حضرة المشـــــاهد و مقام القدس ، و المراد بالحضرة عند السّادة الصّوفية – **رضي الله تعالى عنهمّ** – تقدّم الكلام عليها في الخطبـــــة ،

---

[1] ساقط من ب

[2] الصحاح

و الغرض من المثال المذكور في البيت ترغيب طالب العلم إلى الدخول في حضرة المنقطعين الى **الله** ، الذين تلـــذذوا بعبادة ربّهم فهم في الدّنيا متنعّمون بما يرد على قلوبهم من المعارف ، و ما يتجلّى لهم من صفات الجلال و الجمـــال ، و في الآخرة أسعد و أفضل و تحذيره من الغفلة التي قطعت ظهر كثير من طلبة العلم فإنّ **الله** و إنّا إليه راجعون ، و لا جرم أنّ ذكر **الله** تعالى هو مفتاح لباب الحضرة الرّبانية لا يدخلها أحد إلا بالاجتهاد في الدكر في كلّ وقت بشروطها المعلومة في كتب القوم ، و **الله** الموفق . **قوله** : وربما ، ربّ تكون للتقليل و تكون للتكير، و الظّاهر أنّها هنا للتقليـــل بدليل قول **القزويني** [1] " يترل العالم مترلة الجاهل ، و في ربّ ست عشرة لغة . ضم الرّاء و فتحها و كلاهما مـــع تشديد الباء . و تخفيفها ، فهذه أربع ، و كلّ واحد مع تاء التأنيث السّاكنة ، و مع تاء التأنيت متحركـــة ، و مـــع التحريك أربع في ثلاث باثني عشر ، و الضم و الفتح مع إسكان الباء و ضم الحرفين مع التشديد و مع التحقيق فهي ستة عشر **قوله** أجري بضم الهمزة مبني للمجهول ، و مجرى بضم الميم ، لأنّ الفعل من غير الثلاثي يصاغ على زنـــة اسم مفعـــول و **قوله** ، مخاطب ، بالرّفع نائب فاعل أجري ، و يضبط بفتح الطاء المهملة اسم مفعول من خاطـــب. **قوله** إن كان غير عامل ، هذا شرط فيه ، و غير خبر كان ، و الجـــــاهل هنا هو الذي تجـــرّد عن حفظ المســـائل و تحصيلها ، و العالم هو الذي حصّل نصوص المسائل و عرف المقصود منها ، و روى أبو الدرداء عن رسول **الله** أنّه قال : " وبل من [2] يعلم و لا يعمل مرة و ويل لمن يعلم و لا يعلم سبع مرات " [3] .

تنبيه : قول النّاظم ذي غفلة وكذا لفظ الحضرة في قافية البيت، يقرآن بكسر التاء لتصحيح رويّ القافية ، و لا يجوز الوقف عليها بالسكون هنا ، و إن كان هو الأصل ، لأنّ تاء التأنيث لا يصحّ أن تكون رويا في قافية ، و إنّما يكون وصلا ، و الرّوي ما قبلها ، و قد اختلف الحرف هنا بين اللاّم و الرّاء ، فيلزم عليه العيب المسمّى في علم القـــوافي بالإكفاء ، و هو اقتران الرّوي بحرف يقارنه في المخرج ، فحينئذ يتعيّن الوقف بكسر التاء و إشباع حركتها لضرورة النظم ، و لكون التاء هي الرّوي في القافية ، و في البيتين الإيجاز و المساواة و المطابقة و الوصـــل و الفصل و الملحق بالجناس و الالتزام ثم قال : /

61/

40 – فينبغي اقتصار دي الاخبـــار ❋ على المفيـــد خشيـــــــة الإكثـــار

41 – فيخبر الخـــــالي بلا توكيد ❋ مالم يكن في الحكم ذا ترديـــــــــــد

42 – فحسن و منكر لأخبـــــار ❋ ختم لـــــه بحسب الانكــــــــــــار

43 – كقوله انا اليكم مرسلـــون ❋ فزاد بعدما اقتضـــــــاه المنكورون

يعني إذا كان قصد المخبر بخبره إنّما هو إفادة السّامع بما ذكر ، فينبغي أن يقتصر بالخبر من التركيب على قدر الحاجة ، لأنّ الزائد (عليه) [4] عبث و الناقص عنه تقصير ، و إنّما يلقى إليه بحسب حالة بإعنبار الخبر إذ لا يخلوا مـــن ثلاثـــة أحوال : إمّا أن يكون خالي الذهن أو مترددا أو منكرا . فإنّ كان خالي الذهن من الحكم و التردد فيه، بأن لا يكون عالما بوقوع النّسبة أو لا وقوعها و لا مترددا فيها، هل هي واقعة أم لا ؟ استغني عن مؤكدات الحكم لتمكن الحكـــم في الذهن ، حيث وجده خاليا. و منه قول الشاعر :

---

[1]

[2] لعله (لمن لم يعلم) هكذا في الأصل

[3]

[4] ساقط من ب

أتاني هواهما قبل أن نعرف الهوي ❃ فصادف قلبا خاليا فتمكن [1]

فيقال في إخباره بقيام زيد : " **قام زيد** " و " **زيد قائم** " لأنّ التوكيد بالجملة الاسميه لا يوجب لغوا في الكلام ، و إن كان المخاطب مترددا في الحكم طالبا له بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم ، و تحيّر في أنّ الحكم وقوع النسبة بينهما أولا وقوعها حسن تقوية الحكم بمؤكد ليزيل ذلك المؤكد ترديده ، و يتمكّن منع الحكم ، لكن المذكـــــور في دلائـــل الإعجاز [2] إنّما يحسن التأكيد إذا كان المخاطب ظن خلاف حكمك و إن كان منكرا للحكم وجب التأكيد بقـــدر الإنكار قوة و ضعفا إزالة له ، فكلّما ازداد في الإنكار ازداد في التأكيد ، كما قال تعالى حكاية عن رسوله **عيسى** إذ كذبوا في المرّة الأولى ﴿ إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴾ [3] فزاد فى التوكيد زيادة ليست فى المرة الأولى ، لاقتضاء حال المنكرين ذلك ، و تلك الزيادة اللاّم و التصدير بقوله ﴿ إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴾ [4] فى معنى القسم كقول القـــائل: " شهد **الله** وعلم **الله** " . و ذلك بعدما بالغ الكافر فى الإنكار فى المقالة الثانية و هى قولهم ﴿ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَــا وَمَــا أَنــزَلَ الرَّحْمن مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ ﴾ [5] بأنّهم استدلوا على بطلان رسالة الرسل بإثبات بشرهم بنـــــــاء علـــى اعتقادهم الفاسد أنّ البشرية في الرسالة، و حصروا أقوال الرّسول حيث قالوا ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ ﴾ [6] و اعلم أن في الآية ثلاثة إنكارات:

أحدهما بطريق الكناية و هو قولهم ﴿ قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ [7] و **الثاني** بطريق العموم و هو قولهم ﴿ وَمَـــا أَنزَلَ الرَّحْمن مِن شَيْءٍ ﴾ [8]

الثالث بطريق التصريح و هو قوله ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ ﴾ [9] و لا يخفي على ذلك من قوة الإنكار . **قوله** اقتصـــار فاعل ينبغي ، و الفاء فاء النتيجة ، لأنّه مرتّب على ما قبله ، و لفظ ينبعي في الإثبات الاستحســـان كقولهم . /62

ينبغي لذي المرؤة ألاّ يرفع صوته لغير ضرورة ، و ربّما يستعمل للوجوب ، كقولك ، ينبغي للمؤمـــــن ألاّ يعصي **الله** تعالى ، و **قوله** المفيد ، أي ما يفيد أصل المعنى المراد حذرا من اللغو و العبث ، و هو المشار إليه بقولـــه خشـــية الإكثار و خشية مفعول له .

تنبيه : قول النّاظم ، فيخبر بكسر الباء ، و فاعله ضمير يعود على المتكلم ، و الخالي مفعول به ، و تسكين الباء منـــه لضرورة النظم ، كذا ما يؤخد من شرح المصّنف و فيه نظر ، إذ السلامة من الضرورة أولى من ارتكابها إذ لا مانع من أن يقال فيخبر بفتح الباء مبني للمفعول ، و الخالي نائب الفاعل ، و لا ضرورة في البيت ، و يمكن أن يجـــاب بـــأنّ المصّنف ذهب إلى رأي من يقدّر الحركات الثلاث في ياء المنقوص ، و هو لغة أجازها أبوحـــاتم السجســـتاني [10] في

[1] البيت من بحر الطويل، و هو لمجنون بني عامر قيس بن الملوح، أورده الجاحظ في البيان و التبيين:41/1، برواية (قلبا خاليا) و هو ما أورده الشارح، وفي المفتاح:258.
[2] دلائل الإعجاز
[3] يس/14
[4] يس/ 13
[5] يس/ 13
[6] يس/16
[7] يس/ 15
[8] يس/ 15
[9] يس/ 15
[10]

الاختيار نقلها عنه في الجامع ، قال : و قال إنّه لغة فصيحة وقع عليها قراءة قوله : ﴿ من أوســط مــا تطعمــون أهليكم﴾[1] بسكون الياء ، و من أبيات الحماسة ما أنشده صاحب إسفار الصّباح عن ضوء المصباح [2]

مهلا بني عمنا مهلا مواليـنـــا ❃ لا تلبسوا أبيها ما كان مدفونا

قال أبو **العباس** : " من أحسن الضروريات لأنّهم شبّهوا الياء بالألف ، يريد أنّهم إذا ســكّنوا في النصــب جــرى المنقوص مجرى المقصور في الإعراب بالتقدير في جميع الأحوال ، فكانت الياء كالألف في ذلك "

فان قلت : إذا ثبتت لغة فيجوز تقدير الحركات الثلاث في ياء المنقوص نظما و نثرا ، خصوصا في الذكر الحكــيم ، فكيف يقول النّاظم و تسكين ياء الخالي ضرورة ، و قد قال صاحب إسفار الصّباح [3] " يجوز للشــاعر المولــد أن يسكّن ياء المنقوص في حالة النّصب حملا على الرفع و الجر ، ورد الياء لأصلها كأن الحركة عارضة ، و لأنّــه غــير مستثقل و إذا جاز ذلك في سعة الكلام مثل : أعطي القوس باريها " فهو في الضّرورة أجوز ، و الجواب إنّما عدو له عن اللغة المشهورة التي عينها الجمهور الى اللغة الشاذة ، أن قيل بفصاحتها هو عين الضرورة ، أي إزيكــاب اللغــة المشاذة لضرورة ، الشاذة إن قيل بفصاحتها هو عين لضرورة، أي إريكاب اللغة المشاذة لضرورة النظم و أما على رأي من منع ارتكابها في النر فلا إشكال و الله اعلم . قوله ما لم يكن في الحكم ، يشبه إستثناء منقطعا . قوله ترديــد مصدر ردّ و إن كان الأولى بهذا المحل ذكر التردد مصدر تردد لأن النظم إليه مع تقاريهما فإنّ التردد في شيئ فقد رد فكره ، و التردد هو الرجوع من طرف إلى طرف قوله فحسن خبر مبتدأ محذوف تقديره فهم حسن ، أي التــأكيد ، و هو مرتب على المفهوم قوله . ما لم يكن في الحكم أي فإن كان فحسن قوله حتم خبر لمبتدأ محذوف أيضا و الجملة خبر عن منكر ، و الحسب القدر و فتح سينه حيث دخل عليه حرف الجر ، و قيل الحسب بالسكون / القــدر /63 و الحسب بالتحريك الشيء المعدوم على القياس ، و الإنكار الكتم و الجحد ، و هو ضّــد الإقـــرار . **قوله** كقوله الضمير ، يعود على قائل القول ، و هو الله تعالى ، و الكاف بمعنى امثل [4] مثل قوله تعـــالى على أن الجملة فعلية ، و على أنّها اسمية ، أي أمثل مثل قوله تعالى ، و ما بعد القول يحكى به . و **قوله** ما اقتضاه المنكــرون ، على حذف مضاف ، أي حال المنكرين فأقيم مقامه في إعرابه ، و في البيت الإيجاز و الفصل و الوصــل و الالتزام و المطــابقة و حسن البيان و لما ذكر أحوال المخاطب ، و هي الأساليب الثلاثة ، أشار إلى ما يسمّى به كل واحد في اصــطلاح البلغاء فقال :

– 44 – للفظ لابتـــــداء ثم ❃ تمت لأنكار الثلاثة انسب

يعني بذلك أنّ

– **الأول** منها يسمّى ابتدائيا ، و هو خبر خالي الذهن

– **الثـــاني** طليا وهو خبر المتردد

– **الثالث** إنكاريـــا ، و هوخطاب[5] المنكر ووجه لتسميته بالابتداء ، لأنّه غير مسبوق بطلب من جانب المخاطـــب ، بل حاله منته عن ابتداء صرف ، و الثاني بالطلبي لأنّ المتردد بطلب الجزم ، فكأنّه طالب من المخبر أن يخبره ، و الثالث

---

[1]

[2] إسفار الصباح :

[3] إسفار الصباح :

[4] لعله مقبل له أمثل

[5] في ب (خبر)

بالإنكاري فلأنّه مسبوق بانكار المخاطب ، و من النّاس من يجعل الإنكار على قسمين ، و هو ما فيه إنكار غير قويّ إنكاريـــا و ما فيه إنكارا قويا إصراريا ، لأنّ المخاطب مصرّ على إنكاره . **قوله** للفظ الابتداء ، متعلق بقوله نسب ، و الثلاثة مفعول به . و تقديره انسب الثلاثة للفظ الابتداء . **قوله** ثمّ الطلب ثمت الإنكار ، معطـــوفان على الابتـــداء و التاء في ثمت لتأنيث اللّفظ ، و تسكن و تحرّك . و **قوله** انسب ، فعل أمر مبني على ما يجزم مضارعه، و السّاكن إذا حرّك حرّك بالكســـرة و في البيت الإيجاز و اللّف و النّشر ، و اعلم أن إخراج الكلام على الوجوه المذكورة ، و هي الخلوّ عن التأكيد في الأوّل ، و استحسانه في الثاني ، ووجوبه في الثالث ، يسمّى إخراجا على مقتضى الظاهر ، و هو أخصّ مطلقا عن مقتضى الحال ، لأنّ معناه مقتضى ظاهر الحال ، فكل مقتضى للظّاهر مقتضى الحال ، من غير عكس كما في صور الإخراج الآتية ، فإنّها جارية على مقتضى الحال ، و ليست على مقتضى الظّاهر ، و كثيرا ما يخـــرج الكلام خلاف مقتضى الظاهر ، و أشار إلى بيان ذلك فقال :

– 45 – و استحسن التوكيد ان لوحت له   ❋   يخبر كسايل في المنزلة

يعني أنّ من صور الخروج على مقتضى الظاهر ، جعل غير السائل كالسائل ، إذا قدّم إليه ما يلوح بـــالخبر فســـيح ، فيستحسن له التأكيد كما يستحسن لسائل المتردد كقوله تعالى :﴿ وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴾ [1] أي لا تدعني يا نوح في شأن قومك ، استداع العذاب عنهم بشفاعتك ، فهـــذا الكلام يلوح بالجبر تلويـــا / **64** أو يشعر بأنّهم قد حقّ عليهم العذاب، فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنّهم مغرقون محكوما عليهم بالإغراق أم لا ، فإنّ النّهي مشوق للنّفس عادة إلى طلب السبب ، فقيل إنّهم مغرقون مؤكد ، أي محكوم عليهم بـــالإغراق ، و كثيرا ما وقع هذا النوع في الكتاب العزيز ولاسيّما بعد الأوامر و النواهي ، و منه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُـــوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ [2] و من ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ [3] . **قوله** و استحســـن يقرأ بضم التاء بالبناء للمجهول ، و التأكيد بالرفع نائب عن فاعل ، و يضم و يفتح التاء على أنّه فعل أمر ، و التأكيد بالنصب، مفعول به . **قوله** له بخبر ، متعلقا بلوّحت ، و التلويح الإشارة . و **قوله** كسائل على تقدير محـــذوف ، أي كسائل في المنزلة ، و السؤال الطلب ، و التقدير استحسن تأكيد الخبر إن لوحت للمخاطب غير السائل بخبر ماجعل حكمه كحكم سائل متردد ، و منزلة منزلته ، قال في المنزلة عوض عن المضاف إليه أي منزلته إن قدّر ضمير ما أجازه الكوفيون [4] و الأخفش من البصريين ، أو منزلة السّائل المتردد إن قدر ظاهرا ، على رأي صاحب الكشـــاف [5] و في البيت الإيجاز و حسن البيان و الوصل ثم قال :

– 46 – و الحقو امارة الانكارية   ❋   لنكته كعكسه لم يشبه

يعني أنّ غير المنكر قد يلحق بالمنكر ، إذا ظهر عليه شيء من علامات الإنكار ، فأوجبوا له التأكيد كمـــا أوجبـــوه للمنكر ، و منه قول حجل بن نضله :

جاء شقيق عارضا رمحه   ❋   إن بني عمك فيهم رماح [6]

[1] هود /37
[2] الحج : 01
[3] يوسف : 53
[4] الانصاف في مسائل الخلاف :
[5] الكشاف :
[6] ذكره صاحب المفتاح: 174، و صاحب الإيضاح: 75، و أبوالقالي في الأمالي 97/2 ، و في التلخيص : 39 و في شرح التلخيص : 54

شقيق اسم رجل ، عارضا رمحه ، أي واضعا له على العرض ، من عرض الوتد على الإناء ، و السّيف على الفخـــذ، فهو لا ينكر أنّ في بني عمّه رامحا ، لكن مجيئه واضعا الرّمح على العرض من غير التفات تهيئ أمارة أنّه يعتقد الإرماح فيهم ، بل كلّهم عزّل لا سلاح معهم ، فلم يعتبرهم ، فنزل منزلة المنكر و هو خوطب خطاب إلتفات بقوله إنّ بـــني عمك فيهم رماح ، و أما قوله كعكسه فيشير إلى أنّه كما يجعـــل غير المنكر كالمنكر ، كذلك يجعـــل المنكر كغيره ، و إن كان معه من الدلائل و الشواهد ما إن تأمله ارتدع عن إنكاره ، و معنى كونه مع المنكر أن يكون معلوما لـــه مشاهدا عنده كما تقول الإسلام حق ، من غير تأكيد ، لأنّ مع ذلك المنكر دليل دله على حقيقة الإسلام لو تأملـــها لارتدع عن إنكاره، فلذا أنزل منزلة خالي الذهن . **قوله** و ألحقو أمارة الإنكارية ، أي حكموا لأمارة الإنكار بحكم الإنكار من وجوب التأكيد، و ليس المراد أنّ المخبر فهم عن المخاطب الإنكار بسبب تلك الأمارة ، و لكن المراد أن المخاطب قدم به معنى لا يكون غالبا في المنكر ، كما إذاا قلت لمن جهل عليك /و هو يعرفك أنّي فـــــلان بن/**65** فلان ، و **قوله** لنكتة متعلق بقوله ألحقوا ، و هو راجع للمسألتين، يعني الأوّل ظهور شيء من علامات الإنكــــــار ، و في الثانية كون المنكر معه ما إنّ نأمله ارتدع عن إنكاره ، إذ الخروج عن مقتضـــى الظـــــاهر لا يكـــــــون إلاّ لعـــبرة و حكمة ، و النكتة الأثر من نكت في الأرض ، إذا أثر فيها بقضيب أو غيره . **قوله** لم تشتبه ، أي لم تلتبس ، و لها اشتباه الإلتباس و الخفاء ، و في البيت الإطناب و الإحالة و التّعليل و حسن البيان ، و لما كان الخبر قد يعرض له ما يوجب تأكيده و ما يستحسن فيه أشار إلى أدوات تأكيده فقال :

47 – بقسم قد ان لام الابتداء ❃ و نوني التوكيد و اسم أكدا

يعني أنّ مؤكدات المشبّه ، القسم و قد إن و لام الابتـــداء و نوني التـــوكيد الخفيفة و الثقيلـــة و اسميـــة الجملـــة، كقولك: " و الله إنّ زيدا لايقومنّ . و إن زيدا " . لقد قام و نحو ذلك ، و ممّا يؤكّد به أيضـــا ، توكيـــد الجملـــة و حرف التنبيه و حروف العلّة **قوله** بقسم لمتعلق بأكّدا و يقرأ ، أكد بضم الهمزة المبني للمجهول ، و نائب فاعلـــه ضمير يعود على الخبر ، أي أكد الخبر بقسم و ألفه للإطلاق ، و يصحّ فتح الهمزة على أنّه فعل أمر و ألفه بدل مـــن نون التأكيد الخفيفة ، لأنّها تبدل في الوقف ألفا ، أي أكّد ، و الخبر المثبت بقسم و بقد . **قوله** قد ، إن ، لام الابتداء معطوفات على قسم ، بحذف حرف العطف ، و هو الواو فإنّه يجوز حذفها و إبقـــــاء المعطـــوف بها على الأصح ، و حكي : " أكلت خبزا تمرا " . و منع من ذلك **ابن جني** و السهيلي و ابن الصائغ ، و أوّلوا المسموع من ذلك على البدل ، و قالوا لأنّ هذه الحروف دالّة على معان في نفس المتكلم ، و إضمارها لا يفيد معناها ، و قياسا على حروف النّفي و التوكيد و التّمني و التّرجي و غيرها ، **قوله** اسم ، أي كون الجملة اسمية ، و القسم بفتح السين المهملة اليمين، و في البيت الإيجاز و الالتزام و حسن البيان و الفصل و لّما فرغ من أحوال الإثبات شرع يتكلّم على أحوال النّفـــي فقال :

48 – و النفي كالاثبات ذا الباب ❃ تجري على الثلاث الألقاب

يعني أنّ اعتبارات النّفي مثل اعتبارات الإثبات من فائدة و لازمها و التجريد على المؤكدات في الابتداء و تقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ، و وجوب التأكيد بحسب الإنكار ، في الانكار تقول لخالي الذهن " مازيد قائما " "و ماقام أحد " للطالب " المتردد مازيد بقائم " و للمنكر " و الله ما زيد بقائم " على هذا القياس ، و كذا في الخروج عن مقتضى

الظاهر كما تقدم في الإثبات مبينا ، و الحاصل أنّ جملة أحوال الإسناد الخبري ستة و عشرون [1] حالـــة و بيانهـــا لأنّ الخبر إمّا فائدة أو لازمها ، و المخاطب إمّا خالي الذهن أو متردد في الحكم أو منكر له ، من هذه ثلاثة في اثنين ستة، ثمّ هذه الستة إمّا أن تكون جارية على مقتضى الظاهر أو لا /صـــارت اثنى [2] عشر حالـــة ، وتتريـــل العـــالم /66 مترلة الجاهل ثلاثة عشر، وفى النفي ذلك [3] ، فالمجموع ستة [4] وعشرون حالة كلها مأخودة مـــن الـــنظم فتأملـــها تجدهامبنية . **قوله** والنّفي كالإثبات ، معطوف على مقدّر مبنى عنه السياق ، وكأنه قيل له هذا الذى ذكرت اعتبارات فى صورة الإثبات ، وهل اعتبارات النفي ، كذلك فى صورة النفي فأجاب بقوله : والنفي كالإثبات ، و النفي مبتدأ وكالإثبات خبره ، وفى ذا الباب ، متعلق بالمبتدأ ، أي فى باب الإسناد الخبري ، و جملة يجرى حال لأنّها مضـــارعيّة مثبتة محتوية على ضمير ، وعارية من الواو . و **قوله** الثلاثّة الألقاب ، من تقديم الصفة على الموصوف و إضافتها إليه أي الألقاب الثلاثة ، و المراد بها الابتدائي و الطلبي و الإنكاري ، أي يجري على أحكامها ، و الألقاب جمع لقب و هو لغة العلم المشعر بمدح أو ذم ، و تجوز به العلماء في استعماله لأجناس العلـــوم و أنواعهـــــا و مســـائلها ، و في البيت المطابقة و الفصل و الوصل و الإيجاز و الإحالة و الجناس اللاّحق ، ثمّ أشار إلى مؤكّدات النّفي فقال :

– 49 – بأنّ و كان لام أو باء يمين ✵ كا(ما) جليس الفاسقين بالامين

يعني أنّ مؤكدات النّفي ، أن الزائدة و كان و لام الجحود و الباء الزائدة و اليمين ، تقول : " ما إن زيد قـــــائم " ، و " ما كان زيد ليقوم " ، و " الله ما زيد بقائم " و نحو ذلك ، و هذه ثابتة في نظـــم المصـــنّف و شـــرحها ، و لم يشرحها **الغزيّ** . **قوله** بأن متعلق بمقدر يدل عليه أكد في البيت السابق ، أكد و الخبران و كان إلى آخره ، **قولـــه** كما جليس الفاسقين بالأمين ، مثال التأكيد النّفي و فيه حكمة أدبية و نهي لطالب العلم عن مخالطة الفاسقين ، مـــن هذا المعنى قول **عدي بن زيد** :

عن المرء لا تســـــــأل و سل عن قرينة ✵ فكـــل قريـــن بالمقـــــارن يهتـــدي
و صـــــــاحب أولى التقى تنل من تفاهم ✵ و لا تصحب الأردى فتردى مع الردي [5]

و قد قال الرسول – صلى الله عليه و سلم – " المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل " [6] ، و في البيت الإيجاز الإيجاز و الجنـــاس اللاّحق و الالتزام و حسن الاختصار ، و لما كان الإسناد منه حقيقة عقلية ، و مجازا عقليا عقـــد لهما فصلا في بابه فقال :

فصـــل في الإسناد العقلي : الفصل مصدر فصل بالفتح ، و معناه لغة القطع ، و في الاصطلاح هو علـــى انقطـــاع سابق و استئناف لاحق ، و قد تقدّم أنّ العلماء جرت عادتهم لاستعمـــال الأبواب لأنواع ، مباحث الفن و الفصـــل و الأنـــواع و ربّما استعملوا كتابا و أبوابا و فصولا و مسائل ، بحسب اصطلاحاتهم ، و أتى النّاظم بهذا الفصـــل لا نسياق الكلام إليه في أحكام الإسناد تابعا للقزويني ، و إلا فالأليق به مبحث الحقيقة و المجاز في البيان و لم يقيد هـــذا المبحث بالإسناد لغيره ، لأنّ الحقيقة والمجاز يوجدان في الإتشاء ، كما يوجدان فى الخبر ثم قال : / / 67

[1] و الصواب (ست و عشرون حالة) ، للقاعدة المعروفة
[2] و الصواب (اثنتي عشرة حالة)
[3] أي ثلاثة عشر
[4] و الصواب (ست عشرون حالة)
[5] انظر ديوانه : 45 ، و الإيضاح : 250/1 ، التنصيص : 92
[6]

– 50 – وللحقيقـــــة مجـــاز وردا ❃ للعقل متسوبين أمّا المبتـــدا

– 51 – إسناد فعل او مضاهيـــة إلى ❃ صاحبه كفـــــاز من تبتـــلا

يعني أنّ الإسناد ينقسم إلى حقيقة عقلية و إلى مجاز عقلي ، فالحقيقة العقلية هي إسناد الفعل و ما يضاهيه إلى ماهو له عند المتكلّم في الظاهر ، و المراد بمضاهي الفعل المصدر و اسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة و اسم التفضيل و الظرف ، و معنى إلى ماهو إلى شئ هو، أي الفعل أو مضاهيـــــه له ، أي إلى ذلك الشيء كالفـــاعل فيما بني له نحو : " ضرب [1] عمرا " فإنّ الضاربية تنسب لزيد و المضرورية تنسب لعمرو ، و عند المتكلّم في الظاهر كلام المتكلّم، و هو ألاّ يزيد بكلامه مايدل على أنّ ذلك الفعل أو معناه لغير ذلك الشيء عنده ، بل يظهر من اعتقاده أنّ الفعـــل أو معناه له و معنى كونه له أن يكون معناه قائمـــــا له في الظاهر وصفة له و حقه أن يسند إليه سواء صدر باختياره : " كضرب و خرج " أو لا " كمرض و مـــات " و سواء كان مسندا إلى الله " كأنبت الله البقل " أو مسنـــــــــدا لغيره "كضرب زيد عمرا " فإنّ قلت جعلكم ضرب زيد عمرا و نحوه ، من أفعال العباد حقيقة عقلية . غير جار على مذهب أهـــل الحق ، من أن أفعـــال العباد كلها مخلوقة لله تعالى ، فهلا كان هذا من المجاز العقلي لا الحقيقة العقلية . و **الجواب** أنّ نسبة الضاربية لصاحبها حقيقة بحسب الكسب والاكتساب ، لا بحسب الخلق والاختراع ، فقولنا قام زيد من زيد ، فزيد غير مؤثر القيام ، بل هو واقع بخلق الله تعـــالى ، و لكن نسبة القيـــام إليه حقيقـــة ، بمعـــنى أنّ العـــرب و ضعت قام لفعل العبد الواقع بخلق الله تعالى ، و لم يلاحظ في قام زيد ، غير نسبة القيام إليه و إن كان الله تعالى خالقها ، انظر تمامه في عروش الأفراح إذ الفاعل يحصل له اكتساب ما ، و عليه يعاقب أو يثاب ، و أمّا قولنا : خلق الله العالم فحقيقة بلا إشكال . **قوله** و لحقيقة متعلـــق بوردا ، و مجاز معطـــوف عليـــــه إســـقاط العـــاطف للضرورة ، و الفاعل بوردا ضمير يعود على الإســـناد ، و ألف وردا للإطـــلاق ، و تقديم المعمول و هو قوله حقيقة لحقيقة و مجاز على ورد ، يفيد نفي الواسطة كما لا يخفى ، و متبوعه أثبتها ، و الناظم يحتمل أن يقول بعدم الواسطة تبعا **للسكاكي** و الشيخ **عبد القادر** ، و يحتمل أن يقول بها ، و تقديم المعمول ليس للاختصاص ، بل لمجرد الاهتمام أو الوزن و نحو ذلك ، و يكون النّاظم قائلا بالواسطة كمتبوعه . و **قوله** منسوبين نعتا لحقيقة و مجاز ، و للعقل يتعلـــق به ، و التقدير ورد الإسناد إلى حقيقة و إلى مجاز منسوبين للعقل ، و إنّما نسبوهما للعقل لأنّ الحاكم يكون الإسناد في محلّه ، أو في غيرمحلّه هو العقل ، إذ الإسناد الذي هو ضم كلمة إلى أخرى ممّا يحصل بقصـــد المـــتكلّم / دون/**68** الواضع و قوله أما المبتدأ به أي المبتدأ في الذكر ، هو الحقيقة العقلية . و **قوله** إسناد فعل ، فيه حذف الفاء من جواب أمّـــا ، و هو في النظم كثيير و في النثر قليل ما لم يحذف معها قول ، و المضاهي المشابه قال تعالى ﴿ يُضَاهِؤُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [2] أي يشابهون ، و إنّما قيّدنا إسناد الحقيقة بالفعل و شبهه احترازا من قـــولهم الحيـــوان جســــــم و الإنسان حيوان . **قوله** ، إلى صاحبه أي إلى ماهو له عند المتكلّم في الظاهر أظهر لعدم الاطلاع على السرائر . **قولـــه** كفاز من تبتلا ، تمثيل للحقيقة العقلية فإنّ الفوز مسند إلى من هو له ، و كذلك التبتّل ، و معنى فاز سعـــد و أفلـــح الجوهري [3] " الفوز النجاة و الظفر بالخيرات " قال الشاعر :

إنّ الشّقي الذي في النّار مترلة ❃ و الفوز فوز الذي ينجو من النّار [4]

---

[1] زيد، لعلها سقطت سهوا
[2] التوبة : 30
[3] لصحاح
[4]

و معنى تبتل انقطع إلى الله تعالى بقلبه ، قال تعالى ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ [1] أي انقطع إليه من كلّ شئ انقطاعـــــا، و إنّما مثل النّاظم بهذا المثال إرجاع التفات الطالب إلى التعلق بالأسباب الموصلة الى حضرة المعرفة التي من رآها مـــن على صدق التوجه إلى الله سبحانه ، و الانقطاع إليه من كلّ شيئ ، و هو التبتل الذي هو أساس المجاهدة ، و التبتـــل قسمان :

- **تبتل البداية** : فلا بدّ فيه من انقطاع المريد على الخلق بقلبه و جسمه ، و ذلك بالعزلة على الخلق و الـــذهاب إلى الحـــق .
- **تبتّل النّهاية** : هو الانقطاع بالقلب و دوام مراقبة الرّب ، و هو صفة العارفين لأنّهم مع الخلق بأجسادهم ، و مع الحق بقلوبهم ، فيُرى أحدهم ساكنا بين الجلساء ، و قلبه جوال في الملكوت و غواص في بحر الجـــبروت ﴿ وَتَـــرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ [2] و التوفيق بالله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ، و في البيتين الإيجاز و اللّف و النشّر و المطابقة و الالتزام و الفصل ، ثم أشار إلى تقسيم الحقيقة العقلية فقال :

– 52 – أقسامها من حيث الاعتقاد ✵ و واقع اربعـــــة تفـــــاد

يعني أنّ الحقيقة العقلية تنقسم باعتبار مطابقة الواقع و الاعتقاد و مخالفته إلى أربعة أقسام: إما أن تطابقهما أو تخالفهما، أو تطابق الاعتقاد فقط ، أو الواقع فقط ، لأنّ الخبر إمّا مطابق لما في نفس الأمر أولا ، و كل منهما إمّا مطابق لاعتقاد المخبر أو لا ، فالمجموع أربعة أقسام ، مثال مطابقتهما قول المؤمن ، أنبت الله البقل . و مثال مطابقة الاعتقاد فقـــط قول الجاهل : أنبت الربيع البقل . و مثال مطابقة الواقع فقط المعتزلي من لا يعرف حاله و هو يخفيها خلق الله الأفعال كلّها . و مثال مخالفتهما : جاء زيد و أنت تعلم أنه لم يجئ . فهذا إسناد لما هو له عنـــد المـــتكلّم في الظـــاهر ، لأنّ الكاذب لا ينصب قرينة / على خـــلاف إرادته . **قولـــه** أقســـامها ، مبتدأ و الضمير عائد علـــى الحقيقـــة /**69** العقلية ، و تسمّى الحكمية و الإثباتية ، و أيضا **قوله** من حيث الاعتقاد بتثليث التاء ، و يجوز إبدال عينها واوا ، و هي ظرف مكان مبني ملازم الإضافة إلى الجمـــل و الاعتقاد على حذف مضاف ، أي من حيث مطابقة الاعتقاد ، و هو مبتدأ حذف خبره للعلم به ، أي موجـــود ، و واقع معطوف عليه و الجملة في محلّ خفض بإضافتها إلى حيث ، و أمّا قوله : ألا ترى حيث سهيل طالع ، بخفص سهيل في إحدي الروايتين فشاذ و **قوله** تفاد تميم للبيت ، و هو دعاء مـــن النّاظم لطالب العلم ، أي أفادك الله ، و في البيت الإيجاز و الموافقة و الفصل و الإطناب و حسن التخليص ، و لما فرغ من الكلام على مبحث الحقيقة العقلية . أشار إلى تعريف القسم الثاني و هو المجاز العقلي فقال :

– 53 – و الثاني ان يستبد للملابس ✵ ليس لـــه يبنى كثـــوب لابـــس

يعني أنّ المجاز العقلي هو إسناد الفعل أو ما يضاهيه لما ليس هو له من ملابسه بتأول ، و له ملابسة كثيرة ، يلابـــس الفاعل و المفعول به و المصدر و الظرف و المفعول له ، و السبب ، بخلاف المفعول معه و الحال و نحوهما ، فإنّ الفعل لا يسند إليهما ، فإسناد الفعل أو ما في معناه إلى الفاعل إذا كان مبنيا له حقيقة، كما تقدم ، و إسناده لغيرهما لمشاهته من هو له في الملابسة مجاز عقلي ، أي لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل ، ســـواء كـــان مبنيـــا للفـــــاعل أو للمفعول ، كمثال مابني للفاعل و أسند للمفعول: " عيشة راضية و ثوب لابس " و الأصل مرضية

---

[1] المزمل : 08
[2] النمل : 88

و ملبوس ، ومثال عكسه ، أي ما بني للمفعول و أسند للفاعل : " سيل مفعم " . لأنّ السّيل هو الذي يفعـــم ، أي يملئ ، و مفعم اسم مفعول من أفعمت الإناء ملأته ، و مثال ما أسند للمصدر كجد جده ، لقول الشاعر :

سيذكرني قومي إذا جـــدّ جدّهم ❃ و في الليلة الظلماء يفتقد البدر [1]

و مثال ما أسند لظرف " نهارة صائم في الزمان " " و نهره جار في المكان " . لأنّ الشخص صائم في النهار و المـــاء جار في النهر ، على أنّ النهر إسم للشق ، و مثال المفعول له ﴿ **يوم يقوم الحساب** ﴾ [2] أي يقوم أهـــل الحســـاب لأجله، و مثال السبب ، " بنى الأمير المدينة " و إنّما قيدوا تعريف المجاز بالتأويل لتخرج الأقوال الكاذبة ، و يخـــرج أيضا ما مرّ من قول الجاهل . " أنبت الربيع البقل " . هذا الإسناد و إن كان لغير من هو له في الواقع ، لكن لا تأويل فيه لأنّه مراد الجاهل و معتقده ، و كذا " شفى الطبيب المريض " و نحو ذلك لم يحتمل قول الشاعر :

أشاب الصغير وأفنى الكبير ❃ كرّ الغداة و مرّ العيشيّ [3]

على أنّ إسناد أشاب و أفنى إلى كرّ الغداة مرّ العشيّ مجاز ، ما لم يعلم أو يظن أنّ قائل ذلك القول لم يعتقـــد ظـــاهر الإسناد لانتفاء/ التأويل حينئذ ، لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر ، فيكون من قبيل قول الجاهل . " أنبت /**70** الربيع البقل " . كما يستدل بالقرينه على المجاز كما سيأتي في قول **أبي النجم** :

تنبيهان :

الأوّل: قد تقدّم أنّ الإسناد المجازي غير مختص بالخبر ، بل يجري في الإنشاء ، و منه قوله تعالى: ﴿**يا هامان ابـــن لي صرحا** ﴾ [4] فإنّ البناء فعل العملة ، و هامان سبب آمر ، و كذلك قولك : لينبت الربيع ما شاء ليصبح نهارك . و ما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر و النهي الى ما لبس صدور الفعل و الترك عنه كذلك قولك ليت النهر جـــار و قولـــه تعالى : ﴿**اصلوانك تامرك** ﴾ [5] و نحو ذلك

الثاني : ينبغي أنّ يعلم أن الإسناد العقلي يجري في النسبة غير الإسنادية أيضا من الاضافية و الإيقاعية ، نحو : أعجبني إنبات الربيع البقل . و جرى الأنهار : قال تعالى : ﴿**شقاق بينهما** ﴾ [6] و ﴿**مكر الليل و النهار** ﴾ [7] و نحو : نومت اللّيل و أجريت النّهر قال تعالى : ﴿**و لا تطيعوا أمر المسرفين** ﴾ [8] و التعريف المذكور إنّما هو للإسناد ، اللّهم إلّا أن يقال المراد بالإسناد هنا مطلق النسبة . قوله الثاني مبتدأ ، و أصله و الثاني ، و حذفت الياء و اكتفى عنها بالكسرة ، و أن يسند لغيره أي إسناد الفعل أو شبهه للملابس ، و المراد بالملابس أعم من أن يكون بواسطة حرف أم بدونـــه ، فيدخل الكتاب الحكيم و الأسلوب الحكيم و الضلال البعيد و العذاب الأليم إذ الاصل ، هو حكيم في أسلوبـــــــه و كتابه ، و بعيد و أليم في عذابه و ضلاله ، فيكون مما يبني للفاعل و أسند للمفعول بواسطة قوله للملابس ، هـــو بفتح الباء و كسرها و الكسر ، هنا أولى للإلتزام و السلامة من العيب المسمّى في علم القوافي بسناد الإشباع ، و هو إختلاف حركة الدّخيل خصوصا بالفتح و الكسر ، و الدخيل هو الحرف المتوسط و ألف التأسيـــس ، و سمّي دخيلا لدخوله بينهما . قوله : ليس له يبني أي عند المتكلم في الظاهر ، فيخرج قول الجـــــاهل و الأقوال الكاذبـــة، فـــلا

1
2
3
[4] غافر : 36
[5] هود : 87
[6] النساء : 35
[7] السبأ : 33
[8] الشعراء : 151

حاجة إلى ذكر التأويل تأمل و جعلت [1] ليس له يبني ، حال لوقوعها بعد معرفة ، و يبنى منصوب بأن مقدرة، أي أن بني ، و في البيت الإيجاز و الفصل و الوصل و الجناس الناقص و التسهيل و الإلتزام ، ثم أشار الى تقسيم المجاز العقلي بقوله :

– 54 – أقسامه بحسب النّوعين في ✵ جز أيه أربع بلا تكلّف

يعني أنّ المجاز العقلي باعتبار الحقيقة و المجاز في طرفيه أربعة أقسام : ووجه انحصارها ظاهر ، لأنّه اشترط في المسند أن يكون فعلا و ما في معناه ، فيكون مفردا ، و كل مفرد يستعمل إما حقيقة أو مجاز

أولها : ما طرفاه حقيقيان نحو : أنبت الرّبيع البقل .

ثانيها : ما طرفاه مجازيان : أحيى الأرض شباب الزمان.

ثالثها : ما مسنده حقيقي فقط، نحو أنبت الرّبع البقل.

رابعها : عكسه نحو : أحيا الأرض الرّبيع فالإسناد في هذه الأقسام مجازي ، و إن [2] اختلفت أحوال طرفيه ، و المراد بأحيا الأرض هيج القوة النابعة فيها وإحداث نظارتها بأنواع النّبات ، و الإحياء في الحقيقة إعطـــاء الحيـــواة و هـــي صفة/تقتضى الحسّ والحركة . المراد بشباب الزمان ، أزياء أقوال النامية ، وفي الحقيقة عبارة عن كون الحيـــوان/**71** في زمان تكون حرارته الغزيرة مشبوبة ، أى قوية مشتعلة ، ووقع المجاز العقلي في القرآن كثيرا ، منه قوله تعـــــالى : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً ﴾ [3] ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَاءهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءهُمْ ﴾ [4] ﴿ يَوْماً يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيباً ﴾ [5] ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [6] إلى غير ذلك . **قوله** أقسامه ، مبتدأ والضمير عائد على المجاز العقلي ، ويسمّى مجازا مجازا حكميا ومجازا في الإثبات ، وإسنادا مجازيا . **قوله** بحسب النّوعين ، أي الحقيقة والمجـــــاز ، والمراد بجزأيه المسند إليه و المستد . **قوله** أربع ، خبر مبتدأ وحذف التاء من أربعة لضرورة الوزن . **قوله** بلا تكلّف وصعوبة في معرفتهما ، و في البيت الفصل والمساواة والموازنة والتكميل وحسن البيان ، و لّما كان المجاز العقلي نوعا من المجاز ، و كلّ مجاز لا بدّ له من قرينة ، أشار إلى بيان ذلك فقال :

– 55 – و وخبت قرينه لفظيه ✵ أو معنوية وإن عاديه

يعنى أنّ المجاز العقلي لا بدّ له من قرينة صارفة عن إرادة ظاهره ، لأنّ المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة ، ثمّ القرينة إمّا لفظية كما في قول **أبي النجم** : [7]

لما رأت رأسي كرأس الأصلـــع ✵ ميز عنه قترعـــــا عن قترع

جذب الليالى أبطئي أو أســـرعى ✵ افنه قيل الله للشمس اطلعى

ضمير رأت يعود على أمّ الخيار في البيت قبله ، وضمير عنه يعود على الرأس ، و القترع الشعر المجتمـــع في نـــواحي الرأس. جذب الليالي مضيّها واختلافها ، أبطيء أو أسرعي ، حال من اللّيالي على تقدير القول : أكون الأمر ، بمعنى الخبر أي تبطئين أو تسرعين ، أي أبو النّجم شعر رأسه ، قيل الله ، أي أمره و إرادته ، فإنّه بدلّ على أنّه فعل الله ، إذ

1

2

[3] الأنفال : 02

[4] القصص: 04

[5] المزمل : 17

[6] الزلزلة : 02

[7] الرجز، في الإيضاح ص 28 التلخيص:13، شرح التلخيص: 60

هو المبدوء و المعيد و المنشئ و المنفي ، الإسناد إلى جذب اللّيالي سؤال زمان أو سبب و قيل القول ، كما صرّح به في تفسير قوله تعالى : ﴿ **وقيله يارب**﴾ [1] في سورة الزخرف ، و معنوية كاستحالة قيام المسند بالمسند إليه من جهة العقل ، كقوله " محبتك جاءت بي إليك". لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبّة عقلا، و كقولك: " الصالح صلاحك" ، قرينة إليك و " للفاسق فسقك " أبعدني عنك . أو عادية أي من جهة العادة نحو: " هزم الأمير الجيش " . لاستحالة القيام هزم الجند بالأمير وحده و عادة ، و إن كان ممكنا عقلا ، ثمّ صدور الكلام عند الموجد : كأنبت الربيع البقل، و كقول الشاعر :

أشاب الصغير و أفنى الكبير ❃ كر الغداة و مر العشي

الإسناد مجازي ، لأنّ الموجد لا يعرف بظاهره فلا يحتاج معه إلى قرينة لفظية ، بل يكتفي بالمعنوي ، و هي استحالة صدور الفعل من المذكور و أمّا صدوره بين الجاهل فلا بد من قرينة لفظية و بها يحمل على الحقيقة لأنّ ذلك معتقده . **تنبيه** : للفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل و مفعول به ، إذا أسند إليه ، يكون حقيقة خلافا للشيخ **عبد القاهر الجرجاني**. / في زعمه عدم وجود ذلك ، فمعرفة فاعله أو مفعوله الذي أسند إليه يكون حقيقة ، / **72** إمّا ظاهرة كما في قوله تعالى : ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾ [2] أي فما ربحوا في تجارتهم ، و إمّا حقيقة لا تظهر إلاّ بعد نظر و تأمل ، كما في قوله " سرتني رؤيتك " " أي يسرّني الله " عند رؤيتك و كقول **أبي المعدل** :

يزيدك وجهه حسنا ❃ إذا ما زدته نظرا [3]

أي يزيدك الله حسنا في وجهه لما أودعه من دقائق الحسن و الجمال ، يظهر بعد التأمل و الإمعان . **قوله** و وجيت قرينة إلى آخره ، أي ، و جبت على المتلفظ بالمجاز قرينة ، أي وجوب قرينة في كلامه صارفة له عن المعن الحقيقي ، لأنّ اللّفظ إذا أطلق ، فالأصل حمله على الحقيقة ، و لا يوصف بالمجاز إلا بقرينة . **قوله** و إن عادية فيه حذف كان مع اسمها ، أي و إن كانت تلك القرينة عادية و إنّما جعل العادية غاية للمعنوية و لم يذكر العقلية لسرعة تبادر العقلية إلى الذهن من لفظ المعنوية ، بخلاف العادية و ليس في قافية هدا البيت إسناد التأسيس الذي هو عيب ، لأنّ الياء المشدّدة من حرفين فحرفين الرّوي و الألف ، حرفان ليس من التأسيس في شيء ، لأنّ التأسيس ألف بينه و بين الرّوي حرف واحد فقط، ، و في البيت الإيجاز و الوصل و المطابقة و الموازنة و الالتزام ، و لّما فرع من بحث الإسناد و هو الباب الأوّل شرع في الباب الثاني فقال .

الباب الثاني: في المسند إليه :

أحوال المسند إليه و هو كل اسم صحّ جعله مبتدأ ، و قدّمه على المسند ، لأنّه الرّكن الأعظم من الكلام ، و جيء بالمسند لأجله ، ولأنّ المسند في الأغلب معنى قائم بالمسند إليه ، و القائم بالغير محتاج إلى ذلك الغير و المحتاج فرع المحتاج إليه ، قال في العروس : " المسند إليه كالموصوف و المسند كالصفة و الموصوف أجدر بالتقديم لأنّه موضوع و الصفة من المحصول و الأحوال العارضة له كونه محذوفا أو مذكورا معرفا بأحد أنواع المعارف الستة ، أو منكر مصحوبا تابعا لأحد التوابع الخمسة أم لا ، مقرونا بفصل أو لا ، مقدما أو مؤخرا" [4] فهذه ست عشرة حالة كلّها

---

[1] الزخرف :

[2] البقرة : 16

[3] الآتي نواس، ديوان:253، دلائل الإعجاز:198، التلخيص:08 شرح التلخيص: 64

[4] تاج العروس

من النظم و ستذكر واحدا بعد واحد ، و قدّم حذفه على سائر الأحوال باعتباره عن عدم الإتيان به و عدم الحـــدث يطابق على وجوده فيها به المثال ثم قال :

– 40 –

– 56 – يحذف للعلم و الإختيـــار ❋ مستمع و صحة الإنكـــار

– 57 – ستر و ضيق فرصة اجلال/ ❋ و عكسه و نظم استعمال /73

– 58 – كحذا طريقة الصوفيـــة ❋ تهدي الى المرتبة العليـــة

يعني أنّ حذف المسند إليه يكون لأغراض :

◊ **منها** : كونه معلوما لدلالة القرينة عليه ، كقولك بخير في جواب كيف زيد ؟ لأنّ إثباته مع معلومتيه عبث لا فائدة فيه .

◊ **منها** : اختبار تنبيه [1] السامع عند تلك القرينة ، هل يتنبه أم لا ، و إنّما قلنا عند القرينة لأنّ الفهم عند عدم القرينة لا سبيل إليه ، ولا يجوز الحذف أو مقدار تنبهه هل يتفطن للقرائن الخفية أم لا ؟ أي امتحانه .

◊ **منها** : صحة الإنكار ، أي تسييره لذي الحاجة نحو : " فاسق فاجر " . عند قيام القرينة أنّ المراد زيد ، ليتأتى لك أن تقول ما أردت زيدا بل غيره .

◊ **منها** : ستره و إخفاؤه من غير المخاطب من الحاضرين ، كما إذا قلت : " جاء " وحذفت زيدا والمخاطب عـــالم بمرادك .

◊ **منها** : ضيق المقام عن إطالة الكلام لسبب ضجر أو سامه ، كقول القائل : " مريض " أي أنا . و مثل قول المحب: " مهجوري جانب ما شأنك " .

◊ **منها** : فوات فرصة ، و هي المبادرة إلى الأمر ، كقول الصّياد : " غزال " فإنّ المقام لا يسمح أن يقول هذا غـــزال فاصطادوه .

◊ **منها** : الإجلال ، أي إبهام صوته عن لسانه تعظيما له وتفخيما له ، و في هذا المعنى قوله الشاعر :

و إيـــــاك و اسم العـــــامرية الـــتي ❋ اغار عليها من فم المتكلم [2]

◊ **منها** : عكسه و هي التحقير صيانة للمجلس عن ذكره ، كاستهجانه و استقذاره ، و في هذا المعنى قول الشاعر :

و إذا ذكـــر هـــن غسلــــت فـــم ❋ ولقد علمك بأنه نجـــــس [3]

قال صاحب إسفار الصباح : و ربّما كان طيّ المسند إليه في مثل ذلك ، مشوبا بالتجاهل عن معرفة اسم منطوي عن ذكره كأنّه بلغ من الحقارة مبلغا يفضي له بأن يكون منسيا كقول زياد الأصم:

و من أنتـــم إنّا نسينـــــا من أنتـــم ❋ و ريحكم من أي ريح الأعاصير [4]

◊ **منها** : المحافظة على النّظم ، إمّا من جهة الوزن أو القافية ، و في معناه ضرورة السّجع .

◊ **منها** : إتباع استعمال العرب في مثل : "رمية من غير رام " و كثير من الأمثال و المواضع الأربعة التي يجب فيها حذف المبتدأ و جمعها بعضهم في بيتن فقال :

---

[1] في د (تنبه)

[2]

[3]

[4]

و المبتدأ احذف حتما إن كان الخبر ❃ مخصوص نعم نحو حبـــــذا أعمر

أو قسما صريحـــــا أو نعتـــا قطع ❃ أو مصدرا موضع فعلـــه وضع [1]

تنكيت : ما ذكر من اتباع الاستعمال ليس من حذفه البياني ، لأنّه يتكلّم على ما يجوز حذفه و ذكره ، فإنّ أتى بكل مقام ما يناسبه فالكلام يبلغ [2] ، و إن عكس فغير بليغ ، و ليس بلحن ، و أمّا ما يجب حذفه فيستوي فيه البليغ و غيره ، فلا بد من البيان به كذلك ، و لا يجوز العدول عنه ، و إن تتفاوت فيه طبقات البلاغة ، كالمواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ ، فلو ذكر فيها لكان ذكره لحنا باتفاق ، فلا دخل له هنا فليتأل . إلاّ أن يكون الإتيان بالشيء/74 على أصله هو البلاغة، أو يكون ذكره هنا جمعا للنظائر و الله أعلم . **قوله** يحذف فيه ، حذف المسند إليه للعلم به من الترجمة ، و هو النائب عن الفاعل . و **قوله** و لاختيار ، جار و مجرور و مضاف ، و مستمع مضاف إليــه ، أي لا ختبار مستمع . **قوله** سترا بفتح السين المهملة ، مصدر ستر ، و بالكسر فهو اسم للساتر كقوله تعالى: ﴿ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْراً ﴾ [3] **قوله** ضيق ، بفتح الضاد المعجمة ، و يقرأ بالتنوين ، و فرصة معطوف عليه بإسقاط العاطف ، و يكون كل منهما صورة على حده ، و ظاهر شرح المصنّف أنّها صورة واحدة يقرأ بالإضافة و الأول أولى فليتأمل . و نظم بالظاء المعجمة المشالة ، و هو في اللّغة الجمع ، و في الاصطلاح هو الكلام الموزون الذي قصد وزنه و ارتبط لمعنى و قافيـــة ، و هل هو مساو للشعر أو بينهما العموم بالإطلاق ؟ قولان. **قوله** كحبّذا طريقة الصوفية ، مثال الإتبـــاع الاستعمال ، لأنّ مخصوص حبذا لفظ طريقة ، و هو خبر مبتدأ واجب الحذف على أحد القولين ، في كونه خـــبرا أو مبتدأ . و **قوله** تهدي إلى المرتبة العليا ، مثال لما حذف فيه المسند إليه للعلم به لوجود القرينة ، أي هـــي تهـــدي ، و يحتمل أن يكون لضيق النظم و يكون في كلامه لفّ و نشر معكوس ، و المعنى أنّ طريقة التّصوف ترشد من تعلق بها إلى الدرجة الكاملة ، وهي طريقة الإحسان الذي هو أن تعبد الله كأنّك تراه ، و اختلف في تفسير التصـــوف و قـــد عرفوه بوجوه تبلغ نحو ألفي بين حد و رسم و تفسير ترجع كلّها لصدق التوجه إلى الله سبحانه من حيث ترضى ، بما يرضى قال بعضهم أحسنها ما قال أبو حامد " تجريد القلب الله و احتقار ما سواه " [4] و اختلفوا أيضا في اشتقاقه على أقوال كثيرة أرجحها أنّه منقول من الصّفة ، لأنّ صاحبه تابع لأمل الصفة – **رضي** الله **عـنهم** – فيما ثبت لهم مـــن الوصف حيث قال الله تعالى ﴿ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ [5] وقصد المصنّف من المثال حيث الطلبة علـــى الـــدخول في طريقة التّصوف التي هي طريقة أصفياء الله تعالى و أكابر أوليائه من الأقطاب و الإبدال و الرجال الســـالكين إلى الله سبحانه و تعالى ، و غاية معرفة الله جل جلاله و الوصول إليه . و إن لم تحصل للطالب غايتها العظمى ، فلا أقل من الدخول في دائرة الورع، ورقة القلب و التّحلق بالأخلاق المحمودة ، لكن لا تصوف إلاّ بفقه كما لا فقه إلاّ بتصوف، و هذا تعرف به الأحكام ، و هذا تعرف به الأحوال، فيحفظ الجواهر الظاهرة و الباطنة من المخالفة فيه ، يعني لطالب العلم أن يجمع بينهما من بدايته، لتحصل له بركة العلم و العمل ، قال إمام دار الهجرة **مالك** – رحمه الله تعـــــالى – " من تصوّف و لم يتفقّه فقد تزندق ، و من تفقّه و لم يتصـــــوّف فقط تفسّق و من جمع بينهما فقد تحقّق "/75

---

[1] تعرض لها ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك:254/1، و الأشمو في شرحه على ألفية: 323/1 و حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على ألفية بن مالك:90/1

[2] في ب (بليغ)

[3] الكهف/90، و تمام الآية: حتى إذا بلغ مطلع الشمس وجدها تطلع على قوم لم نجعل لهم من دنيا سترا

[4] انظر الاحياء : 258/1

[5] الأنغام: 52

و في البيت الإيجاز و الفصل و المطابقة و التسهيم و الالتفات و التقليل و التعديد وحسن البيان ، و لما فرغ من الحالة التي تقتضي حذف المسند إليه ، شرع يتكلّم فيما يقتضي ذكره فقال :

59 – و اذكره للأصل و الاحتياط ❃ غبـــاوة ايضـــــاح أنبساط

60 – تلـــذذ تبرئ اعظـــــــام ❃ اهــــــانة تشـــوق نظـــــام

61 – تعبّد تعجـــــب هـــويل ❃ تقرير او إشهـــــاء او تسجيـــل

يعني أنّ ذكر المسند إليه يكون لأغراض :

* **منها** : كونه يذكر للأصل و لا مقتضى للعدول عنه ، و إنّما كان ذكره هو الأصل ، لأنّك تستدل على المقصود بالملفوظ .

منها الاحتياط لضعف التعويل على القرينة كقول **أبي ذبيان** :

النّفـــس راغبـــة إذا رغّبتهـــــا ❃ و إذا تـــردّ إلى قليـــل تقنـــع [1]

فلو حذف المسند إليه لكان تعميمه للمخاطب ، لأنّ راغبة لا تفيد تعيين النّفس يقرينة .

منها التنبيــــه على غباوة السّامع ، لكونه ممّن لايكتفي بالقرائن لبلادته ، كقولك لعابد صنم " الصّنم لا يضـــر و لا ينفع " .

منها إيضاحه و تقريره في ذهن السّامع لعدم التيقّن بدلالة القرينة ، لأنّها قد تفوت على تقدير الغفلة، كقولك: " زيد عندي " لمن قال : أين زيد ؟ و الفرق بين الإيضاح و التقرير ، أنّ الإيضاح باعتبار فهم السّامع المطلوب ، و التقرير باعتبار تمكّنه في ذهنه ، كذا في شرح الإيضاح .

منها بسط الكلام ، حيث يكون السّامع مغلوبا للمتكلّم لفضل السّامع عنـــده و شرفه ، كقوله تعالى حكاية عـــن موسى: " هي عصاي أتوكأ عليها " [2] و لذا يطال الكلام مع الأحبّة ، و كان الجواب يتم بقوله : عصاي ، فـــذكر المسند إليه و ياء المتكلم بعد الجواب لاقتضاء المقام ذلك .

منها التلذّذ بذكره لشدّة المحبّة و منه قول الشاعر :

ألا فاسقني خمرا و قل لي هي الخمر ❃ و لا تسقني سرا إذا أمكن الجهر [3]

منها التبرّك باسمه كأسماء الله تعالى ، و أسماء أنبيائه و أوليائه ، و كقول الراقي " الله الشافي الله الكافي الله العافي "

منها تعظيمه لكون اسمه ممّا يدلّ على التعظيم ، كقولك : " أمير المؤنين حاضر " و كقوله تعالى ﴿الله ربنـــــــا و ربكم﴾ [4]

منها إظهار إهانته و تحقيره كما في بعض الأسماء الدّالة على ذلك ، نقول " أنف الناقة حاضر " و " السّارق اللّئـــيم حاضر " . تصريح باسمه لقصد ذّمه .

منها شدّة ، التشّوق إلى مسمّاه و أمثلة الاستلذاذ صالحة له و منه قول الشيخ [5] رحمه الله

---

[1] البيت من بحر المكامل، و هو لخويلد بن خال المعروف بأبي ذؤيب المعلي ، أورده صاحب همح الهوامع :1/ 206 بدون تشبه ، المفتاح: 268:

[2] طه :18

[3] البيت للشاعر العباسي المشهور أبي نواس، انظره في الديوان:39/1، و ذكره ابن رشيق في العمدة :717/2

[4]

[5] يقصد بالشيخ صاحب النظم الاخضري رحمه الله

محمّد أجلّ مـــن أهــــــــواه ❃ محمّد شغفـــت من ذكـــراه
محمّـــد يفـــوز مـــــــن رآه ❃ محمّد يفـــــــوز مـــن أتاه
محمـــد بالنبي ألقـــــــــــــاه ❃ محمّـــــــد محبّــــــــه بشراه
محمـــد سعـــد من ســـــواه ❃ محمّد صلّى عليــــــــه الله

منها ضرورة الوزن أو القافية ، و كذلك ضرورة السجع .

منها التعبّد بذكره كالتكبير و نحوه في الصلواة و الأذان و غيرهما ، و كذلك / التلفظ بكلمتي الشهـــادة ، / **76** إذ لا يصحّ الدخول في الإسلام إلاّ بها .

منها إظهار التعجّب ،كقولك " ما أحسن زيدا " و " عمرو ذو رأي سديد " بعد قرينة تدلّ عليه .

منها التهويل و التخويف ، كما تقول لمن تفضه بأمر أو نهي ، الله رّبنا أمر بهذا أو نهى عنه .

منها التقرير ، و هو التثبيت و التمكين من نفس السّامع ، قيل و منه قوله تعالى ﴿ أُوْلَـــئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِـــمْ وَأُوْلَـــئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [1] خصّهم بالهدى في الدّنيا ، و خصهم بالفلاح في الآخرة .

منها الإشهاد عليه في قضية نحو: " زيد استقرضني "و كقول السيد "أعتقت عبدي لله "و الإشهاد بمعانيه و أصـــله ، الحضور .

منها التسجيل عليه في وثيقة حتى لا يكون عليه سبيـــل إلى الانكار ، كقول الموثقين : " باع فلان "و "تزوج فلان " و نحو ذلك ، و الفرق بين هذه الصورة و التي قبلها ، أنّ الأولى الإشهاد من غير كتب ، بخلاف الثانيـــة ، و هـــذا مضمون الأبيات .

تكميل : الفرق بين الانبساط و التلذذ، أنّ الإنبساط من قبل السّامع، و التلذذ من قبل المتكلم . و بين التلذذ و التبّرك، العموم بإطلاق يجتمعان في ذكر النبي – **صلى الله عليه و سلم** – و ينفرد التلذذ بذكر المحبوب . و بـــين التعظـــيم و التبرك بإطلاق ، يجتمعان في المعظم شرعا ، و ينفرد التعظيم و بالمعظم عادة . و بين التلذذ التعظيم العموم من وجـــه، يجتمعان في ذكر النبي – **صلى الله عليه و سلم** – و ينفرد التلذذ بذكر المحبوب ، و ينفرد التعظيم بذكر بعض الأمور، و التّشوق زيادة على التلذذ .و بينه و بين التبرك العموم من وجه، يجنمعان في ذكر الأنبياء – **عليهم الصّلاة و السلام** – و ينفرد التشوق بذكر المحبوب ، و ينفرد التبرك بذكر بعض الأولياء ، و بينه و بين التعظيم العموم المطلق ، يجتمعـــان فيما ذكر ، و ينفرد التعظيم بذكر المعظم عادة، و الله اعلم . و هذا التفريق بحسب ما ظهر لي فليتأمل . **قوله** و اذكره أي اذكر المسند إليه لأجل أنّ الأصل ذكره ، حيث لا موجب لحذفه ، و الذكر يكون باللّسان و بالقلب ، و المـــراد هنا اللّسان. **قوله** و لاحتياط، أي لأجل الاحتياط و هو بذل المجهود في نيل المقصود ، و الأخذ بأوثق الوجوه . **قوله** غباوة ، أي لأجل الغباوة و هذا لأنّ المعطوف يعطي حكم المعطوف عليه . **قوله** نظام ، الجواهري في نظمت اللؤلؤ، جمعته في السّلك و استنظم مثله ، و النظام الخيط الذي فيه اللؤلؤ ، و المراد به هنا النظم ، و قد تقدّم الكـــلام علـــى معناه لغة و اصطلاحا . **قوله** تهويل ، مصدر هول المضعّف، من الهول ، و هو كل أمر مخوف ، يقال هالني الأمر إذا أدركته و منه خوف و مشقة . و في الأبيات الوصل و الإيجاز و التقليل و المطابقة و التعديد و الجناس النــــــــاقص

---

[1] البقرة : 05

و الموازنة و الالتزام ، و لما فرغ من الحالة التي تقتضي حذف المسند إليه ، و الحالة التي تقتضي ذكـــره ، شـــرع في الأحوال التي تقتضي تعربفه بأنواع المعارف و بدأ بالضمير فقال

– 62 – و كـــــونه معرفـــــا بمضمر ❃ بحسب المقــــام في النّحو دري

و بهذا شروع منه في بيان مقتضيات تعريف المسند إليه بأنواع المعارف، و المعرفة هو ما وضع ليستعمـــــل في شيء بعينه / ، و المرتضى إدخال ضمير الغائب الراجع إلى نكرة ، لأنّ معنى التعريف الإشـــــارة إلى معلوم حاضـــر/**77** في ذهن السّامع من حيث هو معلوم ، و إن كان فيه مافي نفس الأمر ، و هذا المعنى موجود في الضمير المذكور ، فلا وجه للحكم بكونه نكرة و إخراجه من التعريف ، و قدم في باب المسند إليه التعريف على التنكير ، لأنّ الأصـــل في المسند إليه التعريف ، و في المسند بالعكس ، و التعريف يكون بالإضمار و العلمية و الموصولية و الإشارة و الـــلام و الإضافة كما علم في النجو ، و لمّا كانت وجوه التعريفات متفاوتة تتعلق بها أغراض مختلفة ، أشار إلى تفصيلها **فقال**: بمضمـــر، أي و كون المسند إليه معرفا بطريق كونه ضميرا ، فيكون المقام للمتكلّم في الحكاية عن نفس المتكلـــــم نحو: " أنا ضربت " أو الخطاب نحو: " أنت ضربت " أو الغيبة نحو " هو ضرب " لتقدم ذكره ، إمّا لفظا تحقيقا أو تقديرا ، و إمّا معنى دلالة اللفظ عليه ، أو قرينة حال عليه، و إمّا حكما ، و قدّم الضمير على المعارف ، لأنّه أعرفها فإن قلت : كيف يكون الضمير أعرف المعارف ، و قد اختلف فيها هل هو موضوع لكلـــي أو جزئـــي و العلـــم موضوع لجزئى ؟ فاتفاق بالقياس أعرفيته على الضمير. قلت : أجيب بأنّ الأعرفية ليست من جهة الوضع ، و إنّما هي من جهة فهم المخاطب، فإنّ لفظة : أنا ، إذا تكلم بها مثلا، لا يقع فى ذهن السّامع فيه التباس بخلاف زيد ، فإنّه ربما التبس بغيره فلذا احتاج إلى الوصف .

تنبيـــــه : يتعرض النّاظم في النظم لبيان فائدة التعريف من حيث الجملة ، و هي إتمام الفائدة للمخاطـــب بحســـب تفاوت الحكم في بعد تحقيقه و قربه ، لأنّ الاحتمالات كلّما بعدت قربت الفائدة ، و كلما قربت بعدت الفـــــائدة، و يظهر أثر ذلك في مثل قولك "شئ ما موجود ، " جوهر ما موجوده " ، " جسم ما موجود " "حي ما موجود " " إنسان ما موجود " ، " رجل ما موجود " " زيد ما موجود " "زيد العاقل قائم " " زيد العاقل هـــو القـــائم "فاعتبر مابين هذه التراكيب من التخصيص ، فكلّما ازداد الجزءان تخصيصا ازداد الحكم تحقيقا ، و بعدا عن الاحتمال ، فالغرض الدّاعي إلى التعريف و حصول تلك الفائدة على أحصر وجه ، يناسب المقام و إنّ كان خصّ لهـــا تمكـــين بالنكرة المخصوصة بالوصف تخصيصا رافعا لاحتمال المشاركة ، لأنّ حصولها بالتعريف أتم ، لأن تخصيصها وضعي ، **قوله** : و كونه مبتدأ ، و الضمير عائد على المسند إليه ، و معرّفا خبر كان ، و بمضمر متعلق بقوله معرفـــا. **قولـــه** بحسب المقام خبر المبتدأ ، و جملة في النحو حال ، أي بحسب مقام الإضمار المعلوم في علم النّحو ، و يحتمل أن يكون جملة في النحو دري خبرا و كونه . **قوله** بحسب المقام ، نعت لمضمر ، أي تقاسيم المضمر و تفاصيله معلومة في علم النحو، و في البيت الإيجاز و الفصل و الوصل و المساواة و الموازنة ثم قال :

– 63 – و الأصل في المخاطب التعيين ❃ و الترك للشمـــــول مستبين

أنّ الأصل في الخطاب ، أن يكون لمعنى واحد كان أو متعمدا ، لأنّ وضع المعارف على أن يســـتعمل لمعـــنى، فـــإنّ الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر ، فيكون معيّنا و قد يترك تعيينه ، أي قد يعدل عنه إلى غير معين ليفيد العمـــوم و الشمول ، أي ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنـــدَ

رَبِّهِمْ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [1] لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا إلى تفضيع حالهم تناهت حالهم في الفضاعة و الظهور ، و بلغت النهاية في الانكشاف لأهل المحشر إلى حيث يمتنع خفاؤها ، فلا تختص بها رؤية راء دون راء ، و لا مخاطب ، بل كل من تتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطـــاب ، و كذا إذا قلـــت " فلان لئيم ، إن أحسنت إليه أساء إليك و إنّ أكرمته أهانك " لا تريد به مخاطبا معينا، بل المعنى إنّ أحسن إليه أحد أساء إليه ، و إن أكرمه أحد أهانه فأخرج في صورة الخطاب ليفيد العموم ، و إلاّ فلا تحقق لنا منه بإساءته إلى شخص معين ، و مثل هذا في القرآن كثير ، و على ألسنة الناس كذلك . **قوله** : و الأصل مبتدأ ، و في المخاطب متعلق به ، و التعيين خبره . **قوله** و الترك للشمول مستبين ، الترك مبتدأ خبره مستبين ، أي و ترك ، تعيين المخاطـــب ليفيـــد العموم و الشمول مستبين ، أي ظاهر مقبول . **قوله** : للشمول تعليل للترك ، و المستبين من استبان الشيء إذا ظهر ، و في البيت الإيجاز و الوصل و حسن البيان و المطابقة و التعليل و الرّصد و الالتزام ، و لما فرغ من الحالة التي تقتضي تعريف المسند إليه بالضمير أشار إلى النّوع الثاني من أنواع المعارف فقال :

– 64 – و كونه يعلم ليحصـــــلا ٭ بذهن سامع بشخص اولا

– 65 – تبرك تلــــذذ عنـــاية ٭ إجــلال أو إهانـــة كناية

يعني أن تعريف المسند إليه بطريق كونه علما ، و هو ما وضع لشئ مع جميع مشخّصاته ، فيرد لأغراض :

◊ **منها** : إحضاره بشخصه ، بحيث يكون متميزا عن جميع ماعداه في ذهن السامع ابتداءا باسم مختص به ، بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره احترازا من استحضاره ثانيا بضمير الغيبة نحو : " جاء زيد و هو ضاحك " فإنّ العلم لما كان مختصا بالمسند إليه كان إيراده محضر الشخص في ذهن السامع ابتداءا ، فلا يحتاج معه غالبـــا إلى إعادة و لا زيادة شيء يشخصه للسامع و العلم و إن ساواه مثل ضمير المتكلم و الخطاب و الإشارة و الموصـــول و التعريف باللاّم العهدية و الإضافة في إمكان إحضاره ابتداء لكن ليس شئ منها مختصا بالمسند إليه معينا كالعلم، و قد اختلف في إيضاح الضمائر و الإشارات هل وضعت وضعا كليا أو جزئيا ، و من هذه المسألة قوله تعـــــالى ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [2] .

◊ **منها** : أن يعرّف بالعلميّة لظز للتبرك باسمه ، فإعلام الأنبياء و الأولياء كما تقدّم في أسباب ذكره .

منها : تلذذك به كعلم المعشوق و من التّلذذ قول الشاعر :

بالله باطنبيات القا ع فلن لنـــــا ٭ ليلاي منكن أم لياى من البشر [3]

◊ **منها** : الاعتناء بشأنه إمّا لترغيب السّامع أو لتحذيره منه ، أو للتشبيه عليه، قيل لأعرابي ، لم تسمّون أبناءكم بشرّ الأسماء، نحو كلب وذئب ، و عبيدكم بأحسن الأسماء ، كرزق و رباح ؟ قال إنّا نسمّي أبناءنا لأعدائنا ، وعبيـــدنا لأنفسنا .

◊ **منها** : تعظيمه ، و هو المراد بالإجـــلال في قول النـــّاظم في الألقاب الصالحة لذلك ، نحو أبو المعالي و أبو الكمال و منه قوله تعالى ﴿ مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾ [4] إلى غير ذلك ، والفرق بين التّبرك والتلذذ . قد تقدّم في أسباب الذكر، ◊

---

[1] السجدة : 12

[2] الاخلاص : 01

[3] البيت من بحر البسيط، لم يتفق على نسبته، فالطيبي في التبيان نسبه لقيس بن الملوح، و نسبه صاحب العمدة للعرج، و القزويني للحسين بن عبد الله الغزي. انظره في التلخيص:32 ، و في الإيضاح:89/06، و في التبيان: 233

[4] آل عمران: 144

منها : تحقيره و إهافته لاستهجانه و استقباحه نحو: قولك " **حنضلة فعل ذلك** " كما تقدّم ، وكل لقب يدل على تحقير صاحبه يصلح أن يشابه هنا .

◊ **منها** : الكناية عن معنى يصلح العلم له ، نحو : " أبو لهب فعل كذا " قال تعالى﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ [1] أي يدا جهنّمي ، لأنّ انتسابه إلى لهب النّار بدل على ملابسته إيّاها ، كما يقال : أبو الخير ، و أبو الشر ، و أخو الكرم ، و أخو الحرب لمن يلابس ذلك، و اللّهب الحقيقي لهب جهّنم ، فالانتقال من أبي لهب إلى جهنّمي انتقال من اللاّزم إلى الملزوم ، أو العكس عل القولين في الكناية

تنبيهــــــان :

الأول : لا يعتبر كونه أبا لهب ، إنّما كنيّ بهذا لجمال وجهه ، قال **التفتراني**: " إلاّ أنّ هذا اللزوم و إنما هو بحسب الوضع الأوّل . يعني الإضافي دون الثاني ، أعني العلمي و هم يعتبرون في الكنّي المعاني الأصلية ، و ممّا يدّل على أنّ الكناية بهذا الاعتبار لا باعتبار أنّ ذلك الشخص لزومه أنّه جهنمي ، سواء كان اسمه أبا لهب أو زيد ، أو عمرا ، أو غير ذلك ، لأنّك لو قلت أنّ هذا الرّجل فعل كذا مشيرا إلى أبي لهب لا يكون من الكناية في شئ ، فيجب أنّ تعلم أنّ أبا لهب ، إنّما استعمل هنا في الشخص المسمّى به ، لينتقل منه إلى جهنّمي ، كما أنّ طول النجاد يستعمل في معناه الموضوع له ، لينتقل منه إلى طول القامة ، و لو قلت : رأيت اليوم أبا لهب ، و أردت كافرا ، تهيأ لاشتهار أبي لهب بهذا الوصف ، تكون استعارة نحو : رأيت حاتما و يراد لازمه ، أي جواد ، و لا يكون في الكناية من شيء فليتأمل . فإنّ هذا المقام من مزال الإقدام " [2] . انتهى كلامه . و هو عجيب

الثاني : قال **الغزي** : " و التعظيم و الإشهار كما في الألقاب الصالحة لذلك ، مثل : ركب علي و هرب معاوية و كقولك على الحق " و سبقه لهذين المثالين غير واحد ، و مرادهما أنّ علي مشتق هو أن عليا مشتق من العلو و فيه تعظيم ، و معاوية مشتق من العوي و هو صوت الكلاب ، ففبه تحقير كذا بيّنه صاحب الحاشية ، و قول **الغزي**: علي علي الحق / يوهم مفهومه أنّ غيره على الباطل . و في النّفس منه شيء ، أمّا التعظيم في علي فمسلّم /79 و أمّا التحقير في اسم معاوية فلا ينبغي ، إذ هو صاحب كاتب وحي الرسول – **صلى الله عليه و سلم** - و في الحديث : " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " [3] و إن كانوا لم يقصدوا نقصا في جانب معاوية – معاذ الله – أن يعتقد في حقهم ذلك ، و إنّما مرادهم استفادة التحقير من اشتقاق الاسم ، فالإمساك عن مثل هذا أولى و يمكن أن يقال: إنّ المراد بهما شخصين آخرين ، فهو ممّا تفرّ منه النّفوس . **قوله** : و كونه مبتدأ و خبره ليحصلا و ألفه أي ليحصل و ألفه للإطلاق و خبر الكون بعلم ، **قوله** : بذهن سامع ، ظرف للحصول ، و الباء ظرفية ، و بشخص و أوّلا يتعلقان يحصلا ، أي : و كون المسند إليه معرّفا بعلم ، فالسّر فيه أنّ يحصل في ذهن السّامع بشخصه من أوّل مرّة من غير احتياج إلى ضميمة و الشخص هو ذات الشيء . **قوله** بترك إلى آخره ، على العطف مخفوض عطفا على مجرور لام كي المقدّر في ليحصلا ، و العناية في اللّغة مصدر عناه الأمر يعنيه فاعتنى به إذا اهتم به و انشغل و صرف همّه إليه حتى يشغله عن غيره ، وفى البيتين الإيجاز و المطابقة والتعليل والتجنيس و التعديد و الموازنة و الالتزام و لّما فرع من الحالة التي تقتضى تعريف المسند إليه بالعلميّة أشار إلى النّوع الثالث من أنواع المعارف فقال :

---

[1] المسد : 01

[2]

[3] حديث موضوع الأصل له

– 66 – وكونــه بالوصل للتفخيم ✵ تقريــرا وهجنـــة او تـــوهيم

– 67 – ايماء او توجه السامع لـــه ✵ او فقد علم سامع غير الضلــه

يعني أنّ تعريف المسند إليه بطريق كونه موصولا ، فلما ذكر و كان الأنسب أن يتقدّم عليه اسم الإشارة لكونه أعرف منه ، بدليل أنّ السّامع يعرف مدلوله بالقلب و البصر ، بخلا ف الموصول ، لكنّه تبع في ذلك تركيب القزويني قـــال **التفتزاني** : "و أما الموصول و ذو اللام فسواء في الرتبة ، و لهذا صحّ جعل الذي يوسوس صفة للخنّاس ، و تعريـــف المضاف كتعريف المضاف إليه ، قال و ما ذكرناه من الأعرفية هو المنقول عن سيبوية و عليه الجمهور و فيه مـــذاهب أخرى " [1] و ما ذكرناه من مساواة المضاف المضاف إليه ، قيّدوه بما إذا لم يكن مضافا إلى مضمر ، فإنّه في رتبـــــة العلم و عن الشيخ **أبي حيان** ما من معرفة إلا و قيل هي أعرف المعارف حتى المعرّف باللاّم ، و اعلم أنّ المقام الصالح للموصلية هو أن يصلح إحضار الشيء بواسطة جملة معلومة الإسناد إلى المشار إليه بحســـب الـــذّهن ، لأنّ وضـــع الموصول على ما يطلقه المتكلّم على ما يعتقد أنّ المخاطب يعرفه لكونه محكوما عليه بحكم تجاهل له ، فلهذا كانـــت الموصولات معارف بخلاف النكـــرات الموصوفة المختصة بواحد ، فإنّ تخصيصها ليـــس بحسب الوضع فقولك **/80**
" لقيت من ضربته " إذا كانت من موصولة ، معناه لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبا لك واق جعلتـــها نكـــرة موصوفة فكأنّك قلت : " لقيت إنسانا مضروبا لك " و إن تخصص بكونه مضروبا لك ، لكنّه ليس بحسب الوضـــع، لأنّ موضوع الإنسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصلية ، فإنّ و ضعها على أنّ تخصّص بمضمون الصّلة ، و تكون معرفة بها على الصّحيح ، و هذا هو المقام الصالح للموصولة ثم إنّ الناظم – **رحمه الله تعالى** – أشار إلى تفصيل ذلك فقال: للتفخيم، أي التّهويل و التّعظيم نحو قوله تعالى ﴿ فَغَشَّاهَا مَا غشي﴾ [2] أي غطّاهم و سترهم موج عظـــيم لا يمكـــن وصفه، و منه قول الشاعر :

و يمضي بها ما مضى من عقل ساريها ✵ و في الزجاجة باق يطلب البـــاقي [3]

الضمير في بها للحمرة و الباء للشببية ، و من عقل شارها بيان لما مضى ، و إسكان الياء في قوله الباقي للوقف ، على أنّ تقدير الحركات الثلاث لغة في المنقوص ، و منها تقرير الغرض المسبوق له الكلام و تقويته ، و قيل تقرير المسند إليه نحو قوله تعالى ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ﴾ [4] فالغرض الذّي سبق له الكلام براءة يوسف و طهارة ذيله، و المذكور أدلّ على نزاهته من امرأة العزيز أو زوليخا ، لأنّ كونه في بيتها و مولى لها يدل على شدّة المخالطة و تيسّر الخلوة ، و يوجب قوة تمكنها من المراودة ، و قيل المراد بإعراضه عنها و عدم انقياده لها مع كونه منها ، فهذه المثابـــة تكون غاية في التزاهة عن الفحشاء ، و المشهور أنّ الآية مثال لزيادة التقرير فقط ، و المفهوم عن المفتاح أنّها و مثال الاستهجـــان التصريح بالاسم . و منها استهجـــان التصريح باسمه ، و استقباحه ، و المهجنة الكلام المعيب المستفبح، و مثاله: " جاء الذي لقيته أمس " . تريد رجلا اسمه الكلب، و كقول الفقهاء ما خرج من أحد السبيلين على سبيل الصّحة و الاعتياد ينقض الوضوء ، بدل التصريح باسم الخارج منها كالغائط و البول مثلا ، لأنّ فيه استهجانا و قبحا،

---

[1] انظر شرح التلخيص: 75

[2] النجم : 53

[3]

[4] يوسف : 23

و منها توهيم المخاطب ، أي تنبيهه على وهمه و خطئه نحو قوله تعـــالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّـــهِ عِبَـــادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [1] و منه قول ابن الخطيب في قصيدة يقص فيها بينه

إنّ الذّين تروهُم إخوانكم ❊ يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا [2]

أي تهلكـــوا و تصابـــوا بالحوادث ، ففيه من التنبيه عن خطأهم ما ليـــس في قولك : إنّ القـــــوم الفلانيين فلـــهم كذا ، و منها ما يشعـــــــر به فيكون جعـــــل المسند إليه موصـــــولا إيمـــاء ، أي إشـــارة إلى طريق بناء الخـــبر عليه من أيّ وجه ، و أيّ طريق من ثواب أو عقاب أو مدح أو ذم أو نحو ذلك ، و منـــه / قـــوله تعـــــالى /81

﴿ **و إنّ الّذين ءآمنوا وعملوا الصّالحات كانت لهم جنّات الفردوس نزلا** ﴾ [3] ففي وصله بآمنوا إلى آخـــره مـــا يقتضى جعل جنات الفردوس نزلا لهم ، وفى عكسه قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَـــيَدْخُلُونَ جَهَـــنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [4] ففي جعله موصولا بتكبرهم إيماء إلى أنّ الخبر المبني عليه من جنس العقاب و الإذلال ، بخلاف ما لـــو قيل: إنّ فلانا لا يعلم منه وجه بناء الخبر ، وربّما جعل الإيماء وسيلة إلى التعريض بالتعظيم بشأن الخبر ، نحـــو قـــول الفرزدق :

إنّ الذي سمك السّماء بني لنا ❊ بيتا دعائمه أعزّ و أطول [5]

ففي قولك : إنّ الذى سمك السّماء ، إيماء إلى أنّ الخبر المبنى علبه من جنس الرّفعة والبناء ، بخلاف ما لو قال: إنّ الله أو الرّحمن . أو نحو ذلك ثمّ فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السّماء الذي لا بناء أرفع منها و أعظـــم، وأراد بالبيت الكعبة ، و ربما يجعل ذريعة إلى إهانة شأن الخبر نحو : " إنّ الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنّف فيه" ، وقد يجعل ذريعة إلى تعظيم غير الخبر أو إهانته ، وذلك مثل التعريض بتعظيم شأن المذكور في الصّلة أو إهانته ، كمـــا تقول: " الذي يرافقه يرافقك يستحق الإجلال ، والذي يرافقك يستحق الإذلال " ثمّ تطلب الخبر في الصورتين فيفيد بذلك تعظيم شأن المخاطب المدلول عليه بضمير المفعول المذكور في الصّلة ، و إهانته ، ومنها توجه ذهن السامع لمـــا سيورد من الحكم على الموصول ليبقى منتظر الورود عليه ، فيؤخذ منه مكانه إذا ورد عليه لكون الصّلة أمرا هـــائلا بديعا بجعل النّفس له متوجهة شوقا للمسند إليه كما في قول **أبي العلاء**

و الذي حارت البرية فيـــه ❊ حيوان مستحدث من جماد [6]

قال الشيخ شرف الدين الطيبي – **رحمه الله** – : " و الاستشهاد به هنا أو قع منه في باب المسند ، لمـــا أنّ التّشـــويق المستحسن إحدى خواص الإخبار بالذي لما فيه من الإبهام الذي هو سبب التشويق ، وتطويله جاءِ لعلّة هـــو ســـبب استحسانه على أنّه مستلزم للتقديم ، والبيت مشتمل على ما ذكر ما يتوفى به ذلك الحسن إلى أعلى درجاته من الإيماء إلى أنّ الخبر قد عم التعجب في شأنه ، ولأنّ تمّت لمجرد التقديم ، وذلك ليس بكاف في تشويق المخبر كما إذا قلـــت: زيد صدوق بلفظه " . و منها عدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة ، فتعرفه له بها كقولك :" الذي

---

[1] الإعراف : 194

[2] البيت لعبده بن الطيب، و اسمه يزيد بن عمرو، من الشعراء المخضرمين، ورد البيت في المفتاح: 182، و في التلخيص: 32، و في الإيضاح: 15/2

[3]

[4] غافر : 60

[5] البيت من بحر الكامل ، ديوانه : 155/2 ، الاشباه و النظائر : 50/6 ، التلخيص : 32 ، شرح التلخيص : 77

[6] من بحر الخفيف ، أورده صاحب المفتاح : 98 ، و في التلخيص : 42 ، و في شرح التلخيص : 98

كان معنا أمس جاء عالم " في معناه ألاّ يكون للمتكلّم أو هما معا علم بغير الصّلة ، كقولك : الّذي حولنا من الجنّ لا تعرفهم أو لا أعرفهم إذا انفردت نفسه.

تنبيـــــــهان :

الأول قد يقصد بالموصول البحث عن التعظيم أو التحقير أو الترحم أو نحو ذلك، نحو: جاء الّذي أكرمك جاء "/82 أو أهانك الذي يسبي أولاده ، و قد يكون للتهكم نحو ﴿ **يا أيهـــا الذي نـــزل عليه الذكر إنك لمجنـــــون** ﴾ [1]

الثاني: قال الغزيّ بعدما شرح قول النّاظم أو توجه السامع ، له ما نصه: "و يحتمل أن يشير إلى ما ذكره أصـــله ، وهو أنّه ربما يجعل الإيماء وسيلة إلى التعريض بشأن الخبر، مثاله : بقول الفرزدق :

إنّ الّذي سمك السّماء ... ❋ ....

ثم قال بعد ذلك مشيرا إلى النّاظم ما نصّبه : فقوله أو توجه السّامع له ، أي لخبره على حـــــذف مضاف و فيه نظرا انتهى كلامه " و فيه بحث من وجهين:

أولهما : أنّ هذه المسئلة مفرعة على الإيماء المذكور، فالأليق ذكرها معه وهي الصورة التي قبل هذه كما تقـــــرّر، و كما فعل صاحب التخليص [2] إذ لا مناسبه لذكرها في التشويق

ثانيهما : قوله وفيه نظر ، إن كان المراد به في تطرف الاحتمال فلا يتّجه الاعتراض على النّاظم لأنّه لم يشر إليــه، و إن كان المراد بالتظر في كون التعظيم لا يختص بالخبر، من أنّه قد يجعل ذريعة إلى تعظيم غير الخبر كما ســبق تقريره ، فلا يتجه الاعتراض على الناظم أيضا ، لأنّ الاحتمال المذكور موضوع في غير محلّه فليتأمل. **قولـــــه** : وكونه بالوصل للتفخيم ، أي و كون المسند إليه معرّفا بالموصـــولية ، فلأجل استفـــادة التعظيم من تعريفــه ، و التفخيم مصدر فخّم بالتشديد. **قوله** تقريرا معطوف على التفخيم بحذف حرف العطف، وفي التلخيــــــص [3] لزيادة التقرير . **قوله** أو توهيم ، المراد به تنبيه المخاطب على وهمه و إزالته كما سبق تقريره . و ليس هو كمـــا يعطيه ظاهر النظم من أنّ مقتضى التوهيم إدخال الوهم على السّامع و توهيما له ، لأنّ التفعيل ليس بمقصور على معنى إدخال الشيء أو تحصيله ، بل يرد لمعان كثيرة .

◊ **منها** ما ذكر نحوه : خوّفته و فرّحته و أمّنته ، أي أدخل عليه الخوف و الفرج ، و الأمن و صيرتة فيه ،

◊ **منها** إزالة الفعل كمرّضته و فزّعته ، أي أزال عنه المرض و الفزع ، قال تعالى﴿ حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ [4] أي أزيل الفزع عنها

◊ **منها** الحكم عليه بالشيئ و نسبته إليه و توقيفه عليه ، كما يقول: " جهّلت فلانا و وهّمته ، أي عرّفته بجهله أو وهمه و وفّقته إليه ، و حكمت به عليــه ، و التّوهم هنا يصحّ أن يكـــــون بمعنى الإزالة ، أو بمعنى الحكم بالوهم و التوفيق عليه . **قوله**: إيماء أو توجه السامع له ، أي و لتحصيل توجه ذهن السامع له أي للمسند إليه ، فيتشوّق لخبره و الإيماء الإشارة و وأمأ برأسه و يديه ، و ومأ أشار، و **قوله** : أو فقد علم سامع غير الصلة بعقد مصـــدر مضاف إلى فاعله المضاف إلى فاعله أيضا ، و مفعول فقد غير الصلـــة ، أي و يعرف المسند إليه (بالموصولية) [5] أيضا

---

[1]

[2] أي القزويني في كتابه >> شرح تلخيص المفتاح، انظر من ص 79 :

[3] أي القزويني في كتابه >> شرح تلخيص المفتاح، انظر من ص 79 :

[4] سبأ : 23

[5] ساقط من ب

أيضا لعدم علم السّامع / بغير الصلة ، و في البيتين التعديد و الإيجاز و التعليل و الالتزام و الوصــل و الموازنــة و حسن/83 البيان، و لما فرغ من الحالة التي تقتضي كون المسند إليه معرّفا بالموصولية أشار إلى النّوع الرابع مــن أنواع المعارف فقال:

– 68 – و بالإشارة لكشف الحال ❋ من قرب أو بعد أو استجهال

– 69 – أو غاية التمييز و التعظيم ❋ و الحـــط و التنبيـــه التفخيم

يعني أنّ تعريف المسند إليه (بإيراده)[1] اسم إشارة ، حيث صلح المقام له و اتصل به الباعث و المقام الصــالح له ، و هو أن يصلح إحضاره في ذهن السّامع بواسطة الإشارة إليه حسّا ، فإنّ أصل الإشارة أن يشار فيها إلى مشاهد محسوس أو بعيدا ، فإنّ أشير جها إلى محسوس غير مشاهد أو إلى ما استحيل إحساسه و مشاهدته فلتصبيره قريب كالمشاهد ، و تنزيل الإشارة العقلية منزلة الحسّية ، و ذكر النّاظم – **رحمه الله** – أنّ تعريف المسند إليــه باســم الإشارة يكون لأغراض :

◊ **منها** بيان حالته في القرب و البعد و التّوسط على القول به ، كقولك هذا أو ذاك أو ذلك فعل كذا ، و أمثال هذه المباحث تنظر في اللغة ، بحيث (إنّه) [2] يتبين فيها أنّ هذا مثال للقريب و ذاك للمتوسط و ذلك للبعيد ، و علم المعاني من حيث إنّه إذا أريد (به) [3] بيان قرب المسند إليه ، يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور (المعبّر)[4] عنه بشيء يوجب تصوره على أي وجه كان ، فإنّ تعريفه بغير اسم الإشارة لا يفيد ذلك *

◊ **منها** استجهال المتكلّم المخاطب ، أي تجهيله و التعريض بغباوته ، حتى كأنّه لا يدرك غير المحسوسات كقــول **الفرزدق:**

أولئك ابائي فجئني بمثلهم ❋ إذا جمعتنا يا جرير المجامع [5]

الأمر فيه للتعجيز نحو قوله تعالى ﴿ **فاتوا بسورة مثله** ﴾[6]

◊ **منها** قصد كمال تمييز المسند إليه أكمل تمييز لغرض من الأغراض المقتضية لذلك ، لأنّه بمترله وضع اليد علــى المشار إليه كقول **ابن الرومي** :

هذا أبو الصقر فردا في محاسنة ❋ من نسل شيبان بين الضال و السلم[7]

فأراد بهذا تمييز الممدوح أكمل تمييز كما هو مقتضى المدح ، و فردا (منصوب)[1] على المدح أو الحال ، و العامــل فيها إمّا في الإشارة من معنى الفعل كقوله تعالى ﴿ **هذا بعلي شيخا** ﴾[2] و الضال و الســلم شــجرتان تنبتــان بالبادية، يريدان هذا للمدح مقيم بالبادية لأن فقد العزّ في الحضر

---

[1] في ب (فإراده)
[2] ساقط من ب
[3] ساقط من ب
[4] في ب (المبين)
[5] أنظر الديوان 418/1، وورد في المفتاح:184، و في التلخيص:33،و بالإيضاح: 12/2، لكن بدون نسبة

[6] البقرة :
[7] هو أبو الحسن على بن العباس من موالي بني العباس (221 هـ – 283 هـ) ذكر هذا البيت في المفتاح بدون، و في الإيضاح: 18/2 و في التلخيص: 33

◊ **منها** تعظيم المسند إليه سواء كان بالبعد كقوله تعالى ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾[3] تنزيلا لبعد درجته و رفعة قدره منزلة بعد المسافة و مثله ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ ﴾[4] إلى غير ذلك كقوله تعالى: "إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة التي حرمها " [5] أشار إلى مكة إشارة تعظيم و إجلال ، و في الحديث " خذوا شطر دينكم من هذه الحميراء " [6] مشيرا الى **عائشـــة أم المؤمنين – رضي الله عنها** – نجل فاطمة بنت الرّسول ، الّذي تجلى به الظلم إلى آخر القصيدة المذكورة في الواقعة المشهورة ،

منها تحقير المسند إليه سواء كان بالقرب نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ ﴾[7] لنزل دناءتهـــا و (خستّها)[8] و انحاطاط رتبتها منزلة قرب المسافة أو بالبعد كما يقال : " ذلك اللعين فعل كذا " . تنزيلا لعبـــده و سفالة محله عن ساحة الحضور و الخطاب منزلة بعد المسافة .

منها التنبيـــه عقب ذكر أوصاف بعد المشار إليه على أنّه حقيقي بما يرد بعد اسم الإشارة بسبب تلك الأوصاف نحو قوله تعالى ﴿ **الذّين يؤمنون بالغيب و يقيمون الصّلاة** – إلى قوله – ﴿ أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[9] ذكر بعد المشار إليه ، و هو الذين يؤمنون أوصافا و هي الإيمان بالغيب و إقامة الصلاة و ما بعدها ، ثّم عرّف المسند إليه بالإشارة تنبيها على أنّ المشـــار إليهم حقا بما يذكر بعد اسم الإشارة، من كونهم على الهدى عاجلا و الفوز بالفلاح آجلا ، من أجل اتّصافهم بالأوصاف المذكورة .

منها التفخيم و هو قريب من التعظيم ، غير أنّ فيه زيادة التهويل ، كقولك للجاني: " أين تفر هـــذا السّيف يضرب عنقك ". فالنسبة بينه و بين التعظيم، العموم ، و الإطلاق ، و هذا ما تضمه البيتان و يرد لأغراض كثيرة غير ذلك .

تنبيهـــــات :

الأول : قال **التفتزاني – رحمه الله تعالى**- : " لفظ ذلك صالح للإشارة إلى كل غائب عينا كان أو معنى ، بأن يحكي عنه أولا ، ثّم يشار إليه نحو: جاءني رجل فقال : ذلك الرجل ، و ضربني زيد ، فهالني ذلك الضرب ، لأنّ المحكي عنه غائب ، و يجوز على قلّة لفظ الحاضر و هو هذا ، نحو: فقال هذا الرجل ، و هالني هذا الضرب ،أي هذا المذكور عن قريب فكأنّه حاضر و مّما يذكر فيه المعنى الحاضر المتقدّم بلفظ البعد نحو : بالله ، و ذلك قسم عظيم لأفعلنّ الآن المعنى غير مدرك بالحس ، فكأنّه بعيد " [10].

الثاني : قال المصنف في شرحه : " أنّ المسند إليه يعرّف باسم الإشارة لأغراض "

---

[1] في ب (نصب)
[2]
[3] البقرة : 02
[4] الشعراء : 02
[5]
[6]
[7] العنكبوت : 64
[8] ساقط من ب
[9] البقرة :4-5 << الذين يؤمنون بالغيب و يقيمون الصلاة و مما رزقناهم ينفقون >>
[10] أنظر شرح التلخيص : 317

منها بيان حاله في القرب و البعد ، و التوسّط على القول به على مذهب ابن مالك " [1] (هكذا في النسخ التي بين أيدينا) [2] و هو سبق فلم ، و جوابه لا على مذهب **ابن مالك** ، لأنّ **ابن مالك** لا يقول بالتوسّط ، و سيأتي زيادة بيان إن شاء الله

الثالث: قيّد الغزي التعظيم في كلام النّاظم بالبعد في اصلاح البيت ، و شرح عليه و ظاهر النظم الإطلاق ، و لكن المصنّف في شرحه لم يذكر إلاّ التعظيم البعد ، و سكت عن القرب ، و الصّواب ما سبق تقريره من أنّه قد جعل القرب ذريعة كما ذكره صاحب الكشاف [3] في آخر سورة النمل عند قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَـٰذِهِ الْبَلْدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا ﴾ [4] أشار إلى مكة /// إشارة تعظيم و إجلال ، و لم يذكر هذا القسم صاحب المفتاح [5] و صاحب التلخيص [6] و قال بهاء الدين السّبكي في كتابه المسمّى عروس الأفراح من تلخيص المفتاح بعد كلام له ما نصه : " و من هنا يعلم أنه قد ينقصه التعظيم المشار إليه بالقرب ، منه و قوله تعالى ﴿ هَـٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ [7] و أمثاله في القران كثير و كان ينبغي للمصنّف أن يذكر التعظيم بالقرب كما ذكر التعظيم و التحقير التحقير في البعد " [8] قوله بالإشارة ، أي وكون المسند إليه معرّفا باسم الإشارة فلبيان حاله في القرب و البعد . و **قوله** **قوله** : من قرب من لبيان الجنس و هو الحال ، و سكت النّاظم عن المتوسّط ، و قد ذكره صاحب التلخيص و الحاصل أنّ للنّحاة في ذلك طريقتين :

الأولى : أنّ للإشارة ثلاث مراتب قريبة ، و هي بغير لام وكاف ، نحو : ذا و متوسطة بالكاف وحدها : نحو : ذاك و بعيدة باللام و الكاف معا نحو : ذلك و الثانية : أنّ لها نرتين : قرينة وهي بدون اللام و الكاف ، و بعيدة و هي بالكاف دون اللام ... أو مع اللام ، و الناظم مشى على الطريقة

الثانية : تبعا لابن مالك –**رحمه الله**– و أصله مشى على الأول تبعا لابن الحاجب. **قوله** : و لاستجهال ، معطوف على كشف الحال ، لا على قوله من قرب أو من بعد ، أي و يعرف المسند إليه بالإشارة لأجل استجهال المخاطب، أي تجهيله ، **قوله** : و التعظيم معطوف على ما عطف عليه غاية ، لا على التمييز ، و أصل التمييز من ميزت الشيء بعضه من بعض ، و ميزته تمييزا فانماز و امتاز . **قوله** : و الحطّ ، بالمهملتين من حظه حطا إذا وضعه و حقره ، و على هذه النسخة شرح المصنّف، و عند **الغزيّ** خلاف ذلك ، و المعتبر ما عند المصنّف ، و في البيتين الإيجاز و المطابقة و الوصل و التعليل و الموازنة و الالتزام و حسن البيان و الإيضاح ، و لما فرغ من الحالة التي تقتضي كون المسند إليه معرّفا باسم الإشارة، أشار إلى النّوع الخامس من أنواع المعارف فقال:

– 70– وكونه باللام في النحو علم ❃ لكن الاستغراق فيه ينقسم

– 71 – الى حقيقــي و عــــرفي ❃ فــرد من الجمع اعم فاقتفي

---

[1] انظر شرح المصنف الشيخ الحضري : 125

[2] في ب (خسة قدرها)

[3] الكشاف :

[4] النمل : 91 <<و تمام الآيى:........ و له كل شيئ و أمرت أن أكون من المسلمين>>

[5] السكاكي

[6] القزويني

[7] الإسراء : 09

[8] عروس الأفراح من تخليص المفتاح :

يعني أنّ تعريف المسند إليه باللاّم يكون لأغراض (مستفاد) [1] منها ، و أحكام ذلك معلوم في علم النّحـــــو، و إنّمـــا أحال الناظم مباحثها على ما تقرّر في علم النحو ، لأنّ النحاة بسطوا الكلام عليها ، و هذا الفن لابدّ له من الدخول في النحو قبله ، و اعلم أنّهم اختلفوا في الاسم على أربعة مذاهب :

أحدها : أنّ المعرّف " بأل " و الألف أصلية همزة قطع، وصلت لكثرة الإستعمال ، يعبرّ عنها بأل ، و لا يقـــال الألف و اللام ، و هو مذهب الخليل و اختاره ابن مالك .

الثاني : أنّ المعرّف " بأل " و الألف زائدة معتد بها في الوضع ، فحرف التعريف عنده ثنائي ، وهو مذهب ســيبويه نقله عنه في التسهيل و شرحه و هو ظاهر كلام سيويه .

الثالث أنّ المعرّف باللام وحدها زيدت الألف للتوصل للنطق بالساكن ، و هو مذهب سيبويه نقله عنه **ابن مالك** في شرح الكافية ، و اختاره المتأخرون و عليه السابقون و لذا قال الناظم – **رحمه الله** – و كونه باللام

الرابع : أنّ المعرّف بالهمزة و حدها /// و اللام زائدة للفرق بينها و بين همزة الاستفهام ، و هو مذهب المبّـــرد، ذكره **الأزهري** في شرح المحاذي [2]، و لكل قول منها حجة تعضده يطول جلبها لضيق المقام ، ثمّ أداة التعريـــف قسمان : جنسية و عهدية ، و كل منها ثلاثة أنواع: لأنّ العهدية إمّا أن يكون مصحـــوبها معهودا ذكرا ، نحـــو: " جاءني رجل، فأكرمت الرجل ". و لا يجوز وصفه ، أو ذهنيا و يسمّى علما قال تعـــالى ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ [3] [3] ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ [4] أو حضوريا نحو: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [5] إلى اليوم الحاضر وهو يوم يوم عرفه ، وكالواقعة بعد اسم الإشارة فى النّداء . و أمّا الجنسية فإن خلقتها كل حقيقة ، فهى لاستغراق أفـــراد الجنس نحو قوله تعالى ﴿ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً ﴾ [6] و إنّ خلقتها مجازا ، فهي لشمول خصائص أفـــراد الجـــنس مبالغة نحو : " أنت الرجل علما "، و إن لم تخلف فهي لبيان الحقيقة و الماهية من حيث هي، نحو قوله تعـــالى ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ [7] و نحو: " و الله لا أتزوج النّساء و لا ألبس الثوب ". و لذا يحنث بواحدة منها منها ، و الفرق بين المعرّف" بأل " التي هي للحقيقة ، نحو: " اشتريت اللحم " و بين اسم الجنس النكرة ، هو أنّ المعرّف باللاّم يـــدلّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن ، بخلاف الآخر ، و أوضح **التفتزاني** الفرق بما نصه: " و الفرق بينه و بين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو : لقيت أسامة ، و لقيـــت أسدا، فأسد موضوع لواحد من آحاد جنسه ، فإطلاقه على الواحد إطلاق على أصل وضعه ، و أســـامة موضــــوع للحقيقة المتّحدة في الذهن و إن أطلقتها على الواحد فإنّما أردت الحقيقة ، و لزم من إطلاقه على الحقيقة ، باعتبـــار الوجود المتعدد ضمنا ، فكذا النكرة تفيد أنّ ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو: " أدخل سوقا "بخلاف المعرفـــة نحو: " أدخل سوق " فإنّ المراد به نفس الحقيقة ، و البعضية مستفادة من القرينة ، كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينه ، فالمجرد و ذو و اللام إذا بالنظر إلى القرينة سواء بالنظر إلى أنفسهما مختلفان " [8] فإذا تقرر هذا ، علمـــت أنّ

---

[1] في ب (تستفاد)
[2]
[3] التوبة : 40
[4] الفتح : 18
[5] المائدة : 03
[6] النساء : 28
[7] الأنبياء : 30
[8] شرح التفتزاني: 326/1

إيراد المسند إليه معرّفا باللام لتحصيل غرض ممّا ذكر . و قول النّاظم لكن لاستغراق إلى آخره مخرج ممّا أحاله علـــى علم النحو ، لأنّهم لا يبحثون عنه غالبا ، و معناه أنّ الإستغراق المستفاد من " ل " الاستغراقيـــة علـــى ضـــربين : حقيقي و عرفي، فالحقيقي هو أن يراد كل فرد ممّا يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو قوله تعالى ﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾[1] أي كل غيب و شهادة ، و العرفي هو أن يراد كل فرد ممّا يتناوله اللفظ بحسب تفاهم العرف، نحو: "جمع الأمير الصاغة " أي صاغة بلده أو مملكته ، إذ هو المفهوم عرفا، لا صاغة الدنيا ، فإن قلت الصـــاغة جمع صائغ و اللاّم في اسم الفاعل و إسم المفعول موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مذهبه // فالجواب ، أنّ الخـــلاف إنّما هو في اسم الفاعل و اسم المفعول بمعنى الحدوث ، لأنّهم يقولون إنّه فعل في صورة الاسم و و لهذا يعمل ، و إن كان بمعنى الماضي ، و أمّا ما ليس بمعنى الحدوث من نحو : المؤمن و الكافر و الصائع و الحائك ، فهي كالصفة المشبهة ، و اللام فيها حرف تعريف اتفاقا ، و كلام الكّشاف و المفتاح يفصح عـــن ذلك في غير ما موضع ، و لو ســـلم فالمراد تقسيم مطلق الإستغراق ، و سواء كان بحرف التعريف أو غيره ، و الموصـــول ايضا يأتي للإستغراق، نحو: " أكرم الّذين يأتوك إلاّ زيدا " و اضرب القائمين إلاّ عمرا و هو ظاهر ، و قول النّاظم في مفرد من الجمع، يعني به أنّ الاستغراق في المفرد سواء كان بحرف التعريف أو بغيره أشمل و أعم مـــن الاستغـــراق في الجمع و المثـــنى ، و إنّمـــا كان المفرد أشمل لأنّه يتناول كل واحد من الأفراد ، و الإستغراق ، في المثنى إنّما يتنـــاول كل اثنين اثنين ، و لا ينا في خروج الواحد و استغراق الجمع إنّما يتناول كل جماعة و لا ينافي خروج الواحد و الاثنين ، و الدّليل على ذلك صحة " لا رجال في الدار " إن كان فيها رجل أو رجلان دون لا رجـــل . كما لا يخفي . و إنّما استدلّوا بلا التي لنفـــي الجنس لأنّها نص في الاستغراق ، و بيان ذلك أنّ النكرة في سياق النفي و النّهي و الاستفهام ظاهرة في الاستغراق ، و يحصل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا لا عند قرينة نحو: " جاءني رجل بل رجلان". فإنّه يتحقّق عدم الاستغراق ، وفى الإيجاب ظاهره من عدم الاستغراق ، وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا فى المبتدأ نحو: " تمرة خير من جرادة " ، وقلبلا فى غيره نحو ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ ﴾[2] و فى المقامات << يا أهل هذا المغنى وفيتم شرا " و أمّا إذا كانت النكرة مع من ظاهره نحو: << " ما جاءنى رجل " أو مقدره نحو: "لا رجل فى الدار" فهو نص في الاستغراق ، حتى لايجوز : ما من رجل ولا رجل فى الدار بل رجلان و إلى هذا أشار صـــاحب الكشـــاف[3]حيث قال : "إنّ قـــــراءة ﴿ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾[4] بالفتح توجب الاستغراق وبالرّفع تجوّزه " و أثبتوا ذلك بما ذكر حكم المحلّى باللاّم ، و للقوم فى هـــذا المحلّ مباحث ومناقشات و أنظار متّسعة انظرها في كتب الأصول .

تنبيـــــه : لا تنافي بين الاستغراق و إفراد الاسم ، من أنّ إفراد الاسم يدلّ على وحدة معناه ، و استغراقه يدلّ على تعدّده ، و هما متنافيان ، لأنّهم قالوا : إنّ الحرف الدّال على الاستغراق بحرف النفي و لام التعريف ، إنّما يدخل على الاسم المفرد مجرّدا من الدلالة ، على معنى الوحدة ، كما أنّه مجرّد عن الدلالة على التعدد ، و إنّما امتنع اتباعه بنعـــت الجمع نحوا الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي و لأنّ المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ، و لذا امتنع وصفه بنعت //

[1] المؤمنون : 92
[2] الإنفطار: 05 (عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ و أخرت)
[3] الكشاف :
[4] البقرة: 02

الجمع عند الجمهور و إن حكاه الأخفش في نحو الدينار الصفر و الدرهم البيض (مشذوذ)[1] و أمّا قولهم : ثـــــوب أشمال و نطفة أمشاج . فلأنّ الثوب مؤلف من قطع كلّها شمل ، أي خلق ، و النّطفة مركبة من أشياء كـــل منـــها مشيج، أي مختلط صحّ وصف المؤلف بوصف مجموع الأجزاء ، لأنّه هو بعينه . **قوله** : و كونه باللاّم ، أي و الغرض المقتضي لكون المسند إليه معرّفا باللاّم معلوم من النحو ، **قوله** : أعمّ ، معطوف على ينقسم ، و من الجمـــع متعلـــق بأعمّ و ليس تقديمه للاختصاص ، حتى لا يكون أعمّ من المتنى ، بل تقديمه للوزن فقط ، و تقـــدير ذلـــك ، لكـــن الاستغراق في اللاّم ينقسم إلى حقيقي و عرفي ، (و أعمّ في المفرد منه في الجمع ، و يجوز جعل المسند المحذوف أعـــمّ خبر المحذوف ، تقديره و هو في المفرد)[2] أعمّ منه في الجمع ، و المجروران حالان كل من صاحبه . **قوله** : فاقتفي ، أي اتّبع ، و يصحّ في المفرد أعمّ من الاستغراق ضبطه بضم التاء بالبناء للمجهول ، و نائبه ضمير يعود على ما ذكر قبلـــه أي اقتفي هذا الحكم عند البلغاء من الاستغراق في الجمع، و إن بحث فيه فالبحث فيه لا يرفع الحكم ، و يحتمل ضبطه بفتح التاء على أنّه فعل أمر ، أي اتبع القواعد المستنبطة من استقراء كلام العرب ، و يمكن أنّ النّاظم أشـــار فيـــه إلى نكتة صوفية كعادته ، أي اتبع القوم في سلوكهم الى الطريق الربانية و لا تلتفت لأهل البدعة و قد قال – **صـــلى الله عليه و ســـلم** – " الخير كله في الاتباع و الشرّ كلّه في الابتداع "[3] و في البيتين الايجاز و الفصل و الوصل والمطابقـــة وحسن البيان والإحالة والموازنة و الالتزام ، ولمافرغ من الحالـــة التي تقتضى كون المسند إليه معرّفا باللاّم ، أشار إلى النّوع السادس من أنواع المعارف فقال :

– 72 – وبالاضافة لحصرر واختصار ✵ تشريف اول و ثان واحتقار

– 73 – تكافوء سآمـــــة إخفـــاء ✵ و حث أو مجـــاز استهـــزاء

يعنى أنّ تعريف المسند إليه بإضافته إلى شيء من المعارف يكون لأغراض :

منها الحصر حيث لا تنضبط أشخاص المسند إليه الاّ بالإضافة نحو ﴿ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[4] إذ لو عدد أشخاص الحاضرين لخرج من سيوجد ، و نحو : اتفق أهل الحق على كذا ، أهل المدينة فعلوا كذا و نحو ذلك.

منها الاختصار أي لأنّه أخصر طريق إلى إحضار المسند إليه في ذهن السّامع ، نحو قول **جعفر بن علية الحارثى** :

هواي مع الرّكب اليمانين مصعد ✵ جنيب و جثمـــاني بمكة موثق[5]

و الشاهد فيه لأنّه أخصر من الذي أهواه ، أو الذي يميل إليه قلبي ، و الاختصار مطلوب لضيق المقـــام و فرط السقامة // لكونه في السجن ، و الحبيب على الرحيل و الركب أصحاب الإبل دون الدواب ، وهم العشرة فما فوقها، كما في الصحاح [6] و اليمانين جمع يماني فنسب إلى اليمن ، و الأصل يمني حذفت منه ياء النسبة و عوض عنها الألف على غير قياس ، و مصعداً و مبعد ذاهب في الأرض ، و الجنيب بمعنى المحبوب ، و هو المستنع ، و الجثمان الشخص الموثق المقيد ، و لفظ البيت خبره و معناه التحسر و التحزن على بعد المحبوب .

منها تشريف المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما ، كقولك في تعظيم المضاف إليه : " عبدي حضر " . تعظيما لك بأن لك عبدا ، أوفي تعظيم المضاف : " عبد الخليفة ركب " تعظيما بأنّه عبد للخليفة ، و في تعظيم غير المضـــاف إليـــه

---

[1] ساقط من ب
[2] ساقط من ب
[3]
[4] الأعراف: 105
[5] البيت من بحر الطويل، و هو في المفتاح:99، و فغي الإيضاح:32، و في التلخيص: 10، و في شرح التلخيص:85
[6] الصحاح :

و المضاف " عبد السلطان عنده " تعظيما للمتكلّم بأنّ عبد السلطان عنده ، و هو غير المسند إليه و غير ما أضيف إليه المسند إليه.

منها احتقار المضاف إليه أو المضـــاف أو غيرهما : كقولك في احتقار المضاف إليه "ضارب زيد حاضر" و في احتقار المضاف : "ولد الحجّاج حاضر" و في تحقير غير المضاف إليه والمضـــاف نحو : " ولد الحجـــاج يجالس زيدا و يتادمه

منها تكافــؤ المسند إليه و تماثلهم في الرتبة ، بحيث لا مرجّح للبداية بأحدهم ، فيؤتى بلفظ مضاف يعمهم ، نحو قولك : "علماء البلد حضروا " لكون تقديم بعضهم على بعض ترجيحا من غير مرجّح .

منها سآمة المتكلّم أو السّامع من ذكر المسند إليه لكثرة إيراده نحو : "حضر أهل السوق" ، بأنّ السّامع يمل بطول تعديدهم إن لم يتعذر ، فيكون الأولى تركه ، و الاستغناء بالإضافة عنه

ومنها ستر المسند إليه و إخفاؤه عن غير المخاطب من الحاضرين نحو " صاحبك أو حبيبك فعل كذا " . صيانة عن ذكره .

منها حثّ السّامع و تحريضه على إكرام أو إذلال أو ترحم نحو: "صديقك أو عدوك أو مسكينك بالباب و منه قوله ﴿ **لا تضار والدة بولدها و لا مولود له بولده** ﴾[1] فلما نبئت المرأة عن المضارة أضيف الولد إليها استعطافا لها عليه ، و كذا الوالد .

منها أن تتضمن الإضافة اعتبارا لطيفا مجازيا كقوله تعالى ﴿ **و لنعم دار المتّقين** ﴾[2]نسبها للمتّقين لاختصاصهم بنعيم الآخرة مع أنّها دار الجميع و نحو قول الشاعر :

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة ❋ سهيل أذاعت غزلها في الغرائب[3]

كوكب الخرقاء سهيل ، تجوز في إضافته إليها لأنها الخرقاء لا تقرر طول صيفها ، فإذا رأت سهيـــلا طالعا بالغـــداة ، و ذلك قبل البرد، أيقنت بمجيء الشتاء ، و قد ضاق عليها وقت العمل فاستغزلت قرابتها .

منها أنّ تتضمن الإضافة استهزاء و تهكما نحو قوله تعالى﴿ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴾[4]و كقولك لمن يعتقد صلاح ذي بدعة صالح : صالحك تارك الصلاة .

تنكيت : قول النّاظم تشريف أول و ثان إلى آخره ، الظاهر أنّه لا يصدق إلاّ على صورتين و هما: تشريف المضاف إليه و المضاف و تبقى عليه صورة ثالثة و هي تشريف غيرها ، و كذلك في الاحتقار تبقى عليه صورة ثالثة أيضا، قال صاحب التلخيص ما نصه " أو ليتضمنها تعظيما لشأن المضاف إليه و المضاف أو غيرهما و كذا قال في الاحتقـــار "[5] [5]"

و قد استوفينا تقريره فيما تقدّم محرّرا ، و العذر للنّـــــاظم إنما ألجأه إلى ذلك شـــر الاختصـــار و الله أعلم . **قوله** : و بالإضافة ، أي وكون المسند إليه معرّفا بالإضافة في المقام الذي ينتفي فيه أن يكون له معرّف سواها فاللأغراض المذكورة. **قوله** : تشريف أوّل و ثان ، تقديره و لتشريف أوّل ، فحذف العاطف للضرورة . **قوله** : و احتقار أي أوّل و ثان ، ففي كلام النّاظم الحذف من الأواخر لدلاته الأوائل كما في قوله تعــــــالى ﴿ **و الذاكرون الله كثيرا**

1

2 النمل: 30

3 البيت من بحر الطويل، لا يعرف قائله، و هو بلا نسبة، في المفتاح:22، 281: و في الاشباه و النظائر 194/3: و في خزانة الأدب:112/3

4 الشعراء: 27

5

و الذاكرات﴾ [1] أي كثيرا دل عليه ماقبله و الله أعلم . **قوله** : تكافؤ سآمة إخفاء ، معطوفات بإسقاط ، و النكافؤ التماثل ، و السّآمة الملل و منه قوله تعالى ﴿ لا يسئم الانسان من دعاء الخير ﴾ [2] أي لا يمل . **قوله** : و حث، الحثّ ، هو الإسراع و الاسم الحثيثي ، يقال حث يحث حثا وحثيثا ، و منه قوله تعالى : ﴿ يغشى الليل النهار يطلبه حثيثا ﴾ [3] و أصل حث حثث فنقلت حركة الثاء إلى الحاء فبقيت التاء ساكنة فاجتمع مثلان الأوّل منهما ساكن فأدغم فى الثانىوهذا البيت الأخير موجودة فى نظم المصنّف وشرحه ، و لم يشرحها الشيخ **الغزىّ** ، وإنّما ذكر حكمها فى تتمة والمعتبر ماعند المصنّف ، و في البيتين المطابقة والإيجاز والتعليل والموازنة والالتزام والتعديد والوصل والاكتفاء . ولما فرغ من الأحوال المقتضية تعريف المسند إليه بأنواع المعارف الستّة ، شرع فى بيان تنكيره فقال :

– 74 – ونكّروا افـــراد او تكثيرا ❃ تنويعا أو تعظيما أو تحقيرا

– 75 – كجهال أو تجاهـــــل تهويل ❃ تهوين أو تلبيس او تغليـــل

يعنى أنّ الحالة التى تقتضى تنكير المسند إليه تكون لأغراض :

منها الإفراد ، أي القصد إلى (من فرد أشخاص الرجال) [4] مّما يصدق عليه اسم الجنس نحو قوله تعالى : ﴿ وجاء رجل من اقصا المدينة يسعى ﴾ [5] و كقولك جاءني رجـــل ، أي فرد من أشخاص الرّجال.

منها التكثير كفولهم : إنّ له لإبلا ، و إنّ له لغنمافد يقال المعرّف بلام الاستغراق يدلّ على التكثير بذلك ، وقد يقال التنكير أنسب بذلك لأنّه لا تعيين فيه والإبهام أقرب إلى إضمار الكثرة ، و يمكـــن أن يقال أيضا لـــيس فى عبارتـــه مايقتضى تخصيص ذلك بالنّكرة .

منها التنويع ، أي القصد إلى النوع ومنه قوله تعالى : ﴿ وعلى أبصارهم غشاوة ﴾ [6] أي نوع الأغطية غير المتعارف وهو غطاء التعامى عن آيات الله ، و في المفتاح أنّه للتعظيم ، أي غشاوة عظيمة تحجب أبصارهم بالكلية و تحول بينها وبين الإدراك قيل و هو الأرجح ، والفول الأوّل للزمخشرى [7] و بعضهم رجحه أيضا ، قال **ابن القاسم** : "لا تنـــافى بينهما لأن الغشاوة العظيمة نوع من الغشاوة " . و من التنكير المستفاد منه النوعية أيضا قول **ابن مالك** في ألفيته وقد يبيح الغيب فيه وصلا أي نوعا من الوصل .

منها التعظيم أو التحقير ، أي بلغ في ارتفاع شأنه أو انحطاطه مبلغا لا يمكن أن يعرف كقول **ابن أبي السمط**:

له حاجب عن كل أمر يشينه ❃ و ليس له عن طالب العرف حاجب [8]

أراد بشكير حاجب المثبت التعظيم أي مانع عظيم ، و بالمنفي التحقير أي مانع حقير فكيف بالتعظيم ، و يشينه يعيبة و العرف الإحسان و من التعظيم قوله تعالي ﴿ جاءهم رسول كريم و رسل مبين ﴾ و من التحقير قوله تعالى ﴿ إن

1
2
3
4 ساقط من ب
5
6
7
8

تظن إلاّ ظنا ﴾ [1] أي ظنا حقيرا و ضعيفا ، فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتأكيد وهذا يحتمل التنكير على ما بفيـــد التنويع كالبعض و الكل ، والتحقير مفاد في كل ما وقع بعد إلاّ من المفعول المطلـــــق و به يصح .

منها الجهل أعني جهل المنكلم بتعريف المسند إليه ، بحيث و إنّما لايعرف إلاّ بالمسند كقولك : "في الـــدار رجـــل لا أعرفه " لأنّك لم تعرف منه حقيقة إلاّ هذا القدر ، وهو كونه رجلا .

منها التجاهل ويشترك فيه علم المتكلّم بالشيء و يتجاهل عنه فيظهر أنّه لا يعرف إلاّ جنسه ، كقولك عن رجل تعرفه باسمه : قال ذلك حيوان . وعليه قوله تعالى ﴿ **هل ندلّكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلــق جديد** ﴾ [2] حتى كأنكم لم تكونوا تعرفون إلاّ كونه رجلا.

منها التهويل والتخويف كقولك لمن تريد تهويله : " وراءك حساب وخلفك سؤال "، ومنه قوله تعالى : ﴿ **فاذنوا بحرب من الله و رسوله** ﴾ [3] قال صاحب إسفار الصباح عن ضوء المصباح ما نصه : "<< و من تنكير المســند إليــه للتعظيم و التهويل قولهم : شرّ أهرّ ذا ناب "

منها التهوين و هو ضد التهويل نحو : جند ما هنالك مهزوم من الأحزاب . كذا في شرح المصنّف ومثل هنا الشـــيخ الغزى بقوله تعالى: ﴿ **إن نظن الا ظنا** ﴾ [4] و في التلخيص ذكر أن هذه الآية من التحقير ، و بهذا يظهر لك أن تمثيل تمثيل **الغزى** بالآية للتهوين فيه نظر ، و إنّ كان من باب الاعتراض على التنال .

منها تلبيس المسند إليه على السّامع و إخفاؤه عنه ، كقولك أتاني ءات وقال لي قائل . و منه ﴿ **وفيكم سمـــــاعون لهم** ﴾ [5] كما إذا منع من تعينه مانع و قولك على حسب الحوادث و اختلاف الموانع ، فمن صوره أن تقول حاكيـــا عمرو شا إليك بمن يتوقع انتقامه قال رجل كذا منعك من تعيينه خوف وحول الانتقام إليه

منها التقليل كقولك ....هذا شيء من الطعام ومثل الشيخ الغزى هنا بقوله : ﴿ **ورضوان من الله أكبر** ﴾ [6] تابعــا لصاحب التلخيص و اعترضه ابن قاسم في حاشيته [7] بما نصه قيل الأول أن يكون للتعظيم ورضوان مبتدأ و أكبر نعت نعت له والخبر محذوف أى لهم ورضوان إلى آخره انظر بقية كلامه تكميل قوله جاء التــنكير للتكــثير والتعظــيم نحـــــــو : ﴿ **و إن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك** ﴾ [8] أي ذو عدد كثير و آيات عظام و يجيء للتقليل و التحقير نحو : " أعطاني شيئا ". أي حقيرا قليلا فالتكثير والتعظيم يجتمعان و قد يعترقان و كذا التحقير و التقليـــل و الفرق بين التكثير و التعظيم أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكميات أو المقادير تحقيقا أو تقديرا كما في المعدودات و الموزونات و نحوها وكذا بين التحقير و التقليل على هذا المنوال فالتحقير بحسب سفالة الشأن و دنو المرتبة و التقليل بحسب اعتبار الكمية و أمّا الفرق بين التعظيم و التهويل فالتعظبم لا يخلو من مدح بخلاف التهويل كذا قيل. قــوله و نكروا ونكروا المسند إليه لأجل أن يستفيد السّامع من ذلك التــنكير الافــراد وحذف المفعول للعلم به و قوله افراد مفعول له و ما بعده مفعول عليه. و في البيتين الإيجــاز و المطابقة و الموازنــــة

1

2

3 القصص : 20

4 البقرة : 07

5

6

7

8

و التعليل و الجناس اللاّحق و الالتزام و التعديد و الفصل و الوصل ، و لما فرغ من أحوال التعريف و التنكير شرع في بيان ما يقتضي كون المسند اليه مصحوبا بتابع من التوابع الخمسة و أشار إلى النّوع الأول منها بقوله

- 76 – و وصفه لكشف او تخصيص ❃ ذم ثنا توكيد أو تنصيص

واعلم أنّ المّناسب مافعله النّاظم – **رحمه الله** – و هو تأخير ذكر التوابع ، و إنّما قدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة و قوعه و اعتباراته ، و أيضا إذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالنعت ، فناسب أن يبدأ به ثم ذكر مقتضيات الوصف فقال: لكشف إلى آخره يعني أن بكون المسند إليه متبوعا بوصف فلأغراض و اعتبارات ، منهاكشف معناه و تفسيره سواء كان حدا له أو رسما نحو : الجسم الطويل العريض يحتاج إلى فراغ يشغله فإنّ هذه الأوصاف ممّا يتوضح الجسم و تعدّ تعريفا له كقولك المتلقي الذي يصلّي و يزكّي : "على هدى من ربه " ، قال صاحب المفتاح " فبينت بالوصف على الصف و جبر لأن المتقي هو الذي يفعل الواجبات بأسرها و يجتنب الفواحش و المنكرات عن داخرها وكشفته كشفا كأنك حددت له انتهى " /// فكل ذلك لتحقيق أنّ القصد بالوصف إلى الكشف عن حقيقة الموصوف لا مجرد إزالة الاشتراك العارض

منها التخصيص ، و المراد به ما يفهم بتقليل الاشتراك ، أو رفع الاحتمال نحو " زيد التاجر عندنا " فإنّ كان في المكان تاجرا سواه ، فهو لتقليل الاشنراك ، و إلاّ فرفع الاحتمال ، و في عرف النّحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النّكرات نحو : "رجل عالم " فإنّه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من أفراد الرجال ، فلمّا وصفته قللت ذلك الاشتراك و الاحتمال و خصّصته بعرف من الأفراد المتّصفة بالعلم ، و التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف نحو : زيد التاجر أو الرجل التاجر عندنا فإنّه كان محتملا التاجر وغيره ، فلمّا وصفته به رفعت الإحتمال

منها المدح أو الذم أو الترحم نحو : " زيد العالم أو الجاهل أو الفقير " حيث يتعيّن الموصوف ، أعني زيد ا قبل ذكر الوصف ، و التّعيين إما بأن لا يكون له شريك في ذلك إلاّ وهم ، أو بأن يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف ، و إنّما اشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا

منها التوكيد إذا تضمّن الموصوف معنى الوصف نحو : " أمس الدابر كان يوما عظيما " فإنّ لفظ أمس ممّا يدل على الدبور ، و ليس المراد التأكيد الاصطلاحي و لا اللفظى ولا المعنوى ، بل المراد المقرر قاله **الصّفوي**

منها التمييع في مقام البسط والبيان ، لأنّ دلالة المنطوق أقوى ، نحو قوله تعالى : ﴿ لاَ تَتَّخِذُواْ إِلـهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلهٌ وَاحِدٌ ﴾ [1] و نظيره ﴿ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاء ﴾ [2] و كقولك " جاءني رجل واحد "

تنبيه : جرت عادة البيانيين بالتسامح في المثال بأتون بشاهد من باب المسألة من باب آخر ، كما يأتون بشاهد من باب المسند أو من متعلقات الفعل في باب المسنداليه ، و منه استشهادنا الآن لوصف المسند إليه للتنصيص بالآية و نحو ، هذا كثير ما يرتكبونه ، ووجه ذلك أنّه لا فرق بين التركيبين ، فإذا جاز في ذلك الباب للغرض المذكور، جاز في هذا لذلك الغرض أيضا من غير مشاحة ، قال **السّعدي** فى شرح المفتاح[3] " و ممّا يجب التنبيه عليه أنّ ما يورد في مثل هذه المقامات من الآيات و الأبيات أمثلة لا شواهد ، و أنّه لا امتناع فى جمع مثال واحد بين كثير من اللطائف و الأغراض " **قوله** : و وصفه ، أي و وصف المسند إليه فلأجل أن يستفاد منه الأغراض المذكورة،

---

[1] النحل : 51
[2] النحل : 21
[3] شرح المفتاح:

و ظاهر كلام النّاظم العموم سواء كان نكرة أو معرّفة ، و اشترط صاحب المفتاح [1] التعريف ، و الفرق بين الصفة والوصف، قال: " الوصف ما يجوز انتقاله كحمرة الخجل وصفرة الوجــــــــل ، و الصفة لا تتغير كـــالطول و القصر و السّواد للزنجي والبياض للصقلي " **قوله** : ذم إلى آخره ، معطوفات بإسقاط العاطف للضرورة ، و الــذم هو القول القبيح ، تقول ذممت الرجل ذما إذا ذكرته بقبيح القول ، و الثناء //// المدح و قصــره الــوزن ، و في البيت الإيجاز والوصل و المطابقة و الموازنة و التعليل و الجناس اللاّحق و الالتزام و لما فرغ من الحالة التي تقتضي كون المسند إليه متبوعا بنعت ، أشار إلى النّوع الثاني من التوابع فقال :

– 77 – وأكدوا تقريرا او قصد الخلوص ❋ من ظن سهو أو مجاز او خصوص

يعني أنّ الحالة التي تقتضي كون المسند إليه متبوعا بتأكيد فلأغراض و اعتبارات

منها تقريره ، أي ، تحقيق مفهومه و مدلوله و جعله مستقرا محققا ثابتا في ذهن السّـــامع ، بحيث لا يظن به غيره نحو " جاءِ زيد زيد " إذا ظن المتكلّم غفلة السّامع عما يلقى إليه

منها قصد الخلوص من ظن السّهو ، أي دفع توهّم السّهو نحو "جاءِ زيد زيد ليلاً" يتوهم أنّ الجائي عمرو إذا خـــاف المتكلم أن يظنّ السّامع به أنّه سهل ، فأسند الحكم لغير من هـــو له ، فيدفع ذلك الظن بالتأكيد ، و هذان الغرضان يشتركان في التأكيد اللّفظي، و الفرق بين الأوّل و الثاني ، أن الأوّل يقصد به رفع سهو المخاطب ، و الثاني يقصـــد رفع ظن المخاطب سهو المتكلم .

منها قصد الخلوص من ظـــن المجاز ، أي رفع توهم المجاز نحو : "قطع الأمير نفسه أو عينه اللّص " أو نحو ذلك لـــئلا يتوهّم أنّ إسناد القطع إلى الأمير مجاز ، و أنّ مباشر القطع بعض غلمانه ، و الفرق بين هذه الصورة و الّتي قبلـــها أنّ دفع توهم السهو يكون باللفظي و لا يندفع بالتأكيد المعنوي ، لأنّه إذا قال : "جاءني زيد نفسه" احتمل أنّـــه أراد أن يقول " جـــاءني عمرو نفسه " فسها و تلفظ بزيد فكان عمرو و تبنى [2] التوكيد على سهوه بخلاف توهّم التجــــوّز

منها قصد الخلوص من ظن الخصوص ، أي دفع توهم إرادة الخصوص و عدم الشمول نحو : "جـــاءِ القوم كلهم أو أجمعون " تدفع بذلك توهّم السّامع أنّك أردت بالقـــوم جلّهم أو أكثرهم و أنّ بعضهم لم يجيء إلاّ أنّك تعتدّ به إمّا لحقارته أو نحوذلك ، أو أنّك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بنـــاء على أنّهم في حكـــم شـــخص واحد و أحد كما يقـــال " بنو فلان قتلـــــوا زيدا " و إنّما قتله واحد منهم ، و قد يقتضي المقـــام الجمـــع بين كل و أجمعين كقوله تعالى﴿ فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [3] و النكتة أنّ الملائكة لكثرتهم و تفرقهم و اشتغال كلّ منهم بشأن ، قد يستبعد سجود جميعهم فبولغ في التأكيد لذلك ، و بهذا يزداد التعبير و التقريع و التشميت بـــإبليس لعنه الله ، و لا دلالة لأجمعين على كون سجودهم في زمن واحد بدليل أنّ جهنّم لموعدهم أجمعين و أزمنتهم متفرقة و أمّا اتّحاد زمان سجود الملائكة لآدم فلا يؤخذ من الآية المذكورة و إنّما يؤخذ من نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُ سَاجِدِينَ ﴾ [4] //// لدلالة الفاء على التعقيب .

تنبيهان :

[1] المفتاح:
[2] لعله (و تبنى مكان عمرو و بنى التوكيد) هكذا في الأصل
[3] الحجر: 30
[4] الحجر: 29

الأول قال الغزيّ [1] " و اعترض الخلوص من ظن الخصوص ، بأنّه تكرار لا حاجة إليه ، لأنّه داخل في دفع توهّم التجوّز ، ثم قال : و أجيب بأنّ المراد بدفع توهّم التجوز في أهل النسبة ، و أمّا نحو قولك : جاءني القوم كلهم، فالتجوّز ليس في أهل النسبة كذا قيل ، ثمّ قال أيضا : و يمكن أن يقال في الثاني زيادة توضيح و بيان و تفصيل ، و يكفي ذلك في المغايرة " انتهى كلامه و سبقه في الاعتراض **التفتزاني** قال **ابن قاسم** [2] " يجاب عنه بأنّ كونه مجازا مختلف فيه بأنّ بعضهم يجعله حقيقة و يسمّيه حقيقة قاصرة فلعلّ المصنّف منهم "

الثاني : قال **التفتزاني** [3] و أما نحو: "جاءني الرجلان كلاهما " ففي كونه لدفع توهّم عدم الشمول ، نظرا لأنّ المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا ، فلا يتوهّم فيه عدم الشمول بل الأولى أنّه لدفع توهّم أن يكون الجائي واحدا منهما ، و الإسناد إليهما إنّما وقع سهوا ، و إمّا إذا توهم السّامع أنّ الجائي رسولان لهما أو نفس أحدهما رسول الآخر ، فلا يقال لرفعه : جاءني الرجلان كلاهما ، بل أنفسهما أو أعينهما ، و كذا إذا توهّم أن الجائي أحدهما و الآخر محرض و باعث و نحو ذلك ، فإنّما يدفع ذلك بتأكيد المسند ، لأنّ توهّم التجوّز إنّما وقع فيه قال **الغزي**: " و انظره مع مانص عليه الإمام ابن مالك من أنّ كلا و كلتا يؤكد بهما لدفع توهم عدم الشمول حيث قال

و كلا اذكر في الشمول ❋ و كلتا جميعا بالضمير موصلا

و وجهه جواز أن يكون الأصل جاءني أحد الرجلين كما قال تعالى: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾[4] و بتقدير يخرج من أحدهما ، و هو الملح فيؤكد بكلا و كلتا لدفع ذلك" . كلامه و يمكن أن يقال كلام **التفتزاني** بالنظر إلى بلاغة الكلام ، و كلام النحاة بالنظر إلى فصاحته ، لأنّ النحو ينظر في إعراب الكلام مطلقا ، و هذا بحسب ما ظهر لي فليتأمل و ما ذكره الشيخ **الغزيّ** من جواز ذلك و استدلّ له بقوله تعالى ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾[5] بتقدير يخرج من أحدهما و هو الملح ، فيؤكّد من كلا و كلتا لدفع ذلك ، فإنّ الآية من باب اللّف و النّشر المجمل كما سيأتي إن شاء الله تعالى في علم البديع . **قوله** : و أكّدوا إلى آخره ، أي أكدوا المسند إليه لأجل تقديره و تثبيته للسّامع ، و الضمير فاعل بأكّدوا يعود على العرب ، أو على البلغاء . و **قوله** : تقريرا مفعول من أجله ، و قصد معطوف عليه أي قصد الخلوص و النجاة من ظن ///

السامع بالمتكلم أنه تلفظ بالسهو أو بالمجاز أو بالخصوص، و السّهو عرّفه الحكماء بأنه إزالة الصورة من القوة المدركة مع بقاء أثرها . و الظن هو عدم الجزم بالأمر ، و في البيت الايجاز و التعليل و التقسيم و الجناس و الموازنة ، و لما فرغ من الحالة التي تقتضي كون المسند إليه متبوعا بتأكيد أشار الى النوع الثالث من التوابع فقال :

– 78 – و عطفوا عليه باليان ❋ و باسم به يختص للبيان

يعني أنّ الحالة التي تقتضي تعقيب المسند إليه بعطف البيان ، فالغرض منها بيان حقيقته و إيضاح معناه باسم يختص به، و هو المراد بقول النّاظم باسم يختص به للبيان ، أي لبيان حقيقة المعطوف عليه نحو "قدم صديقك زيد و جاء أخوك عمرو " و لا يشترط أن يكون أوضح من الأوّل لجواز حصول الايضاح من اجتماعهما ، و فائدة عطف البيان لا

1
2
3
4 الرحمن: 22
5 الرحمن: 22

تنحصر في الايضاح و قد ذكر في الكشاف[1] أن البيت الحرام في قوله تعالى: ﴿ **جعل الله الكعبة البيت الحرام** ﴾[2] عطف بيان جيئ به للمدح لا للإيضاح ، كما تجيئ الصّفة لذلك قـال ابن قاسـم :[3]
" و على هذا يشكل اعتبارهم في تعريف عطف البيان للإيضاح إلا أن يقال إنّه أغلبي "و لا يلزم أيضا أن يكون أسما مختصا بمتبوعه لما ذكر فى قول الشاعر :

والمؤمن العائذات الطير بمسحها ❃ وكيان مكة بين الغيـل والسند

الواو للتقسييم و المراد بالمؤمن الله لأنه هو الذي يؤمن به الطبر وغيره ، والعائذات مفعول بالمؤمن و هو جمع عائـذة من العوذ ، وهو الإلتجاء والصبر ، عاض بيان للعائذات مع أنه ليس اسما يختص بها ، وهذا يشكـل على التعريـف أيضا إلاّ أن يحمل كلام النّاظم على ما إذا كان جاريا على المسند إليه لأن الباب معقود له فقال صـاحب إسفـار الصباح عن ضوء المصباح[4] : " فاذا جرى على المسند إليه افاد إيضاحه بما يخصه من الاسم كقولك صديقك خالد قدم " فلبتامل

فائـدة : الفرق بين البيان والنعت ، و أنّ النعت يدل على معنى فى متبوعه ، وهذا بكشف حقيقة متبوعه و بينـه و بين البدل ، أنّ البدل تابع مقصود بالحكم دون واسعه ، وهذا تابع كاشف لحقيقة متبوعه ، فلذلك كان البدل علـى نية تكرار العامل ، لأنّه المقصود به ، فهو مفعوله في الحقيقة بخلاف البيان هذا من جهة الحقيقة ، و أمّـا الأحكام فقد أشار إليها صاحب التصريح بمانصه : و يفترق البيان من البدل بوجوه منها ، أن البيان من البدل لا يقع ضـميرا ولا تابعا لضمير . ومنها أنه لا يفارق متبوعه في التعريف والتنكير ومنها أنه ليس في نية إحلاله محل الأوّل ، وليس مـن جملة الفرق وليس متبوعه في حكم تايعه بخلاف البدل في الجميع . قوله عطف و ضمير فاعله يعود على العرب ، أي وعطفو على المسند إليه بعده باسم يختص بيان حقيقة و كشف معناه وقوله بالبيان....

----

[1] الكشاف
[2] المائدة/97
(1)البيت البسيط،للشاهر الجاهلي المشهور،التابعة في البياني، و في ديوانه:25 برواية(السعد) بدل(السند)،وفي خرافة الأدب بلا نسبة:386/9، و في شر
(2) ح التلخيص:92
[4] إسفار الصباح عن ضوء المصباح

متعلق بعطفوا واللام فى قوله للبيان لام تعليل متعلق بعطفو ايضا وقوله باسم بدل من قوله بالبيان، والضمير فى عليـه وبه للمسند إليه، و عليه متعلق بعطفوا، وبه متعلق بيختص، و لفظ البيان الأول إسم لهذا النـوع، من التوابع والثاني إسم مصدر من يبين و فى البيت الإيجاز و الموازنة والتعليل والجناس التام و الإلتزام، ولما فرغ من الحالة التي تقتضـي كون المسند إليه مردوفا بعطف البيان، أشار إلى النّوع الرابع من التوابع فقال :

– 78– **وابدلو تقريرا أوتحصيلا** ❃ ....

يعنى أن الحالة التى تقتضي الإبدال من المسند إليه فلقصد تقرير الحكم بتقديم التوطئة لذكره، وبهذا يظهر الفرق بـين البيان والبدل فى نحو " قام اخوك زيد " فإنّ المقصود بالحكم فى البيـان أخوك وزيد تبيين، وفى البـدل زيد و أخوك توطئة له، ولذلك كان فى البدل مطابق وبعض مشتمل عليه بخلاف البيان، إذ لا يخـالف متبوعه كما ل ايوافـق[1]

لفظه مثال بدل الكل، وهوالدى تكون ذاته عين ذات المبـــدل منه، و إن كانا مفهومين متغايرين نحو "جاءني اخوك زيد و الأولى تسميته بالبدل المطابق كما قال الإمام ابن مالك –رحمه الله – لوقوعه فى أسماء الله تعالى، فإنّ المتبادر من الكل التبعيض والتجربى، وذلك ممتنع هاهنا، فلا يليق هذا الإطلاق بحسب الأدب و إن حمل هنا على معنى آخـــر، و مثالــــــل بدل البعض وهو الدي تكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه و إن لم يكن مفهومه بعضا من مفهـــومه نحو : " اكلت الرغيف ثلثه أو نصفه او ثلثيه " " و جاء القوم اكثرهم "

و مثال بدل الإشتمال، و هو الذي لا يكون عين المبدل منه و لا بعضه، و يكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف، على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه إجمالا و مقتضيا له بوجه ما، بحيث تبقى النّفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له، فيجيئ هو مبينا ملخصا لما أجمل أولا نحو: سلب زيد ثوبـــــه و بدل. [2] التقرير في بدل الكل ظـــاهر بما فيه من التكرير فان الأخ عبارة عن زيد فقد كرره بمعناه و في بدل البعض و الاشتمال باعتبـــار أن المتبوع مشتمل على التابع إجمالا حتى كأنه مذكور أولا إما في البعض فظاهر و إما في الاشتمال فلأن المتبوع فيه يجب أن يكون بحيث يطلق و يراد به التابع نحو أعجبني زيد إذا أعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا إذا ضربت حجارة و لهذا صرحوا بأن نحو جاء زيد غلامه أو أخوه أو جاره بدل غلط لا بدل اشتمال كما يشعر به كلام بعض النحاة **فـــائــــــدة** : اعلم أن بدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام و إن ناقش بعضهم بأنه يدارك الغلـــط فانـــه لا ينـــافي الفصاحة بالمعنى السابق كمـــا في قولك "جاء زيد بل عمرو " لغط لا يقع في كلام لا لأنه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه و فرق بين امكان اتصافه بالفصاحة و عدم وقوعه في الكلام و المنفي

---

[1] لعله لا يخالف

[2] و بيان

هو الثاني فقد نقل المرادي [1] و غيره عن المبرد و غيره أنه لا يوجد في كلام العرب لا نظما و لا نثرا و إنّما يقع في لفظ الغلاط و قيل إنه وجد فس شعر العرب و قول النّاظم – **رحمه الله** – أو تحصيلا هذا مما زاده على أصله تابعا لصاحب العدل المفتاح وقد اقتصر صاحب التلخيص على زيادة التقرير فقال : فقال **التفتزاني** [2] في المطول ما نصــه و كـــان الاحسن أن يقول الزيادة التقرير و الإيضاح كما وقع في المفتاح و مراد النّاظم و الله اعلم بالتحصـــيل الإيضـــاح أي الغرض المقتضي بعد نكتة التقرير إيضاح المسند إليه بأنّ بدل البعض و الاشتمال لا يخلوا عن إيضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال و التفسير بعد الابهام و قد يكون في بـــدل الكل إيضـــاح و تفسير كما مر قال صاحب اسفار الصباح عن وضوء المصباح [3] ما نصه ، يريـــد أنّه قد اجتمع في البـــدل و قد افترق في الصفة و التأكيـــد لأنّ فيـــه إيضاحا للمتبوع كما هو في الصفة ورفعا لتوهم التجوز فيه كما في التوكيد يقول جاءني أخوك زيد فزيـــد أوضـــح المبدل منه و أبطل التوسع الذي كان يحتمله الكلام . يجواز أنّ يريد المتكلّم بقوله جاءني كتابه أو رسوله .

تنكيـــت : قال المصنّف في شرحه : "و يبدل من المسند إليه أيضا تحصيلا لحقيقته وذلك في بدل البعض و الاشتمال، إذ لولاه لم يعلم المسند إليه على الحقيقة بخلاف المطابق فإنّه ليس فيه إلاّ التقرير ، إذ لو اقتصر على الأوّل تعيّن المسند إليه و في تخصيصه البدل المطابق بالتقرير نظر ، قـــال **التفتزاني** [4] " ثمّ بدل البعض و الاشتمال بدل الكل أيضا لا يخلو عن إيضاح و تفسير " **قوله** : و أبدلوا ، محتمل أن يريد جعلها المسند اليه مبدلا منه كما يشعر به لفظ التلخـــــيص و الإيضاح ، و هو بالنظر إلى الظـــــاهر حيث يجعلون الفاعل في "جاءني احوك زيد هو احوك " و يحتمل أن يريد أي جعلوا المسند إليه بدلا لأنّه المسند إليه بالتحقيق [5] إذ هو المقصود بالحكم ، و في المفتاح إيماء إلى هذا مراد النّاظم الأول بدليل شرحه عليه . و **قوله** : تقريرا مغعول من أجله و ما بعده معطوف عليه ، و لمّا فرغ من الحالة التي تقتضي كون المسند إليه مبدلا منه ، أشار إلى النّوع الخامس من التوابع وهو آخرها فقال:

– 79 – .... ❃ و عطفوا بنسق أو تفصيـــــــلا

– 80 – لأحـــــد الجـــزأين أو رد إلى ❃ حق و صرف الحكم للذي تـــلا

– 81 – و الشك و التشكيك و الإبهام ❃ و غير ذلك من الأحـــــــلام

يعني أنّ الحالة التي تقتضي جعل الشيء معطوفا على المسند إليه بعطف النّسق فللأغراض الحاملة على ذلك ، و هـــي كثيرة :

منها تفصيل المسند إليه مع اختصار نحو : " جاءني زيد وعمرو " فإنّ فيه لفت بدلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل ، إذ الواو إنّما هي للجمع المطلق بثبوت الحكم للتابع و المتبوع من غير تعريض لتقدّم أو تأخّر أو معيّة واحترزنا بقولنا مع اختصار عن نحو: "جاءني زيد و جاءني عمرو " فإنّ فيه تفصيلا للفاعل مع أنّه ليس من عطف المسنـــد إليه و بيان التفصيل في ذلك فلأنّه لو قيل في موضعه "جاءني رجال" كان مثله في تأدية مضمون /// الجملة دون تفصيل المسند إليه لإجمال لفظ رجال ، فإذا قيل : زيد و عمرو فقد فصل بالعطف من المسند إليه ماكان مجملا ، و أمّا إفادة

1

2

3

4

[5] في ب (في الحقيقة)

الاختصار فلأنّ أصله : "جاءني زيد ، و جاءني عمرو " فحذف الفعل (المكرّر)[1] ثانيا و أدّى معنى الجملتين في جملة واحدة

منها تفصيل المسند إليه بأنّه قد حصل من أحد المذكورين أولا و من الآخر بعده مع مهملة ، فقيّد بالاختصار أيضا احترازا عن نحو : "جاءني زيد و عمر و " بعده بيوم أو سنة أو نحو ذلك ، مثاله " جاءني زيد فعمرو أو ثم عمر" و " جاءني القوم حتى خالد " فهذه الثلاثة تشترك في تحصيل المسند ، و تختلف من جهة أنّ الفاء تدلّ على التعقيب من غير تراخ ، و ثمّ على التراخي ، و حتى على أنّ أجزاء ما قبلها مترتّبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى و بالعكس ، فمعنى تفصيل المسند فيها أنّ يعتبر تعلّقه بالمتبوع أولا و بالتابع ثانيا من جهة أنّه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ، و لا يشترط فيها الترتيب الخارجي ، فإنّ قلت المعطوف على المسند إليه بالفاء و ثمّ و حتى يشتمل على تفصيل المسند إليه أيضا فكيف خصصتموه بتفصيل المسند ؟ فالجواب ماذكر الشيخ في دلائل الاعجاز[2] من أنّ النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه إلى ذلك التقييد ، و كذلك الإثبات وجملة الأمر أنّه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرّد إثبات الشيء للشيء أو نفيه إلاّ و هو الغرض الخاص و المقصود من الكلام ، و هذا ممّا لا سبيل إلى الشك فيه كلامه .ففي نحو : " جاءني زيد و فعمر و " يكون الغرض إثبات (المجيئ لعمرو) بعدم[3] مجيىء زيد بلا مهلة حتى كأنّه معلوم أنّ الجاءي زيد و عمرو ، و الشّك إنّما وقع في الترتيب و التعقيب ، فيكون العطف لإفادة تفصيل المسند لا غير ، و إذا قلت : " ما جاءني زيد فعمرو " و كان نفيا لمجيئه عقب مجيئ زيد و يحتمل أنّهما جاءك معا ، أو جاء عمرو قبل مجيئ زيد أو بعده بمدة متراخية .

منها قصد رد المخاطب عن الخطأ في الحكم إلى الصواب ، و سيجيء تحقيقه في بحث القصر إن شاء الله نحو: " جاءني زيد لا عمر و "لمن اعتقد أنّ عمرا جاءك دون زيد ، أو انّهما جاءاك معا و ما جاءني زيد ، لكن عمرو لمن اعتقد أنّ زيدا جاءك دون عمرو و كذا في المفتاح و الإيضاح ، إلاّ أن لا تكون لنفي الحكم عن تابع بعد إيجابه للمتبوع، و لكن لإيجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع ، و المذكور في كلام النحاة أنّ لكن فيما جاءني زيد لكن عمرو . لرفع وهم المخاطب أنّ عمرا أيضا لم يجيء كزيد بناء على ملابسة بينهما و ملاءمة ، لا لأنّه للاستدراك و هو رفع توهّم يتولّد من الكلام المتقدّم رفعا شبيها بالاستثناء ، و هذا صريح في أنّه إنّما يقال فيما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد أنّ المجيء منتف عنهما جميعا لمن اعتقد أنّ زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح و أمّا أنّه يقال من اعتقد أنّهما جاءاك معا على أنّه يكون قصر إفراد فلم يقل به أحد///

منها صرف الحكم عن المحكوم إلى المعطوف نحو: " جاءني زيد بل عمر و " و ما "جاءني زيد بل عمر و" فإنّ بل للإضراب عن المتبوع و صرف الحكم إلى التابع ، و معنى الإضراب أن يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يلابس الحكم و أن لا يلابسه لا أن ينفي عنه الحكم مطلقا ، خلافا لابن الحاجب ، و معنى صرف الحكم في المثبت ظاهر و كذا في المنفي إنّ جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع و المتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى ما " جاءني زيد بل عمر و" أنّ عمرا لم يجيء و عدم مجيء زيد و مجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق، كما هو مذهب المبّرد[4] و إن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى " ما جاءني زيد بل عمرو" و أنّ عمرا

---

[1] في ب (المتكرر)
[2]
[3] في ب (مجيء عمر)
[4]

جاء كما هو مذهب الجمهور ، ففيه إشكال إذ ليس فيه صرف الحكم كذا قرّره **الغزيّ** تابعا **للتفتزاني** ، قال المصنّف في شرحه بعد نقله كلام **التفتزاني** مانصه "و ما نسبه للجمهور مخالف لما صرّح به المرادي من أنّ بل بعد النّفي تفيـــد تقرير حكم ما قبلها و جعل ضده لما بعدها ثمّ قال : و وافق المبّرد على الحكم و أجاز مع ذلك كون بل ناقلة لحكم النّفي و النّهي لما بعدها ، و وافقه على ذلك أبو الحسن عبد الوارث ، قال **ابن مالك** و ما جوزاه مخالف لاســـتعمال العرب " [1] فظاهره أنّ مذهب الجمهور هو الأوّل و هو قريب من التصريح و الله اعلم .

منها الشّك ، أي شك المتكلّم في المسند إليه ، نحو : " قام زيد أو عمرو " و إذا علم أنّ القائم أحدهما لا لعنيه ، و من شك المتكلّم أيضا ما حكى عنه في قوله تعالى ﴿ لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [2] و الشّك هو التردد بين إثبات أمر أو نفيه على حد السواء ، فإنّ غلبه جانب الإثبات فهو الظّن و إن غلبه جانب النفي فهو الوهم و إن تمحّص أحدهما فهـــو اليقين .و المراد هنا التردد فى الجاءي هل هو زيد أو عمرو ؟

منها التشكيك أي إيقاع المتكلم السامع في الشك كقولك : "جاء زيد أو عمرو " و الفرق بين الشك و التشكيك أنّ المتكلّم في الشّك يشترط عدم علمه بقطع النظر عن السّامع كان عالما أم لا ، و في التشكيـــك يشترط علمهمـــا معا و أراد المتكلم إدخال الشك على السّامع ، و هذا الفرق بحسب ماظهر لي فليتأمل .

منها الإبهام نحو: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ [3] قيل الشاهد فى أو الثـــانية و أمّا الأولى فللتنويع ، و قيل فيهما ، قال بعصهم المراد من الإيهام ترك التعيين لداع يدعو إليه ، و هو فى هذه الآية أنّ لا يصـــرّح بنســـبة الضلال إلى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم ، و ليس المراد إيقاع السّامع فى الشك في أصل الحكم و هذا واضح والفرق بين الشك والإيهام أنّ الشك من المتكلّم و الإيهام على السّامع ، و الفرق بين التشكيك و الإيهـــام أنّ المقصـــود في الأوّل إيقاع الشبهة فى قلب السّامع و في الثانى الإخفاء عنه و عدم مواجهته بالتصريح و التعيين لمصـــلحة اقتضـــت ذلك، لا إيقاعه فى الشك و إن لزم ذلك ، و فرق بين ما يقصد وما يحصل تبعا بلا قصد ولما كانت مقاصد

----

(2)

(1)

(3) الكهف: 19

(4) سبأ/ 24

.../...

العطف كثيرة يطول تتبعها قال وغير ذلك من الأحكام أي و يلقي العطف بغير ماذكر من الأحكام من معاني حروف العطف كالتخيير نحو " تزوج هندا " " أو أختها و الإباحة كجالس العلماء أو الزهاد " و الفـــرق بينـــهما جـــواز الجمع بين الشيئين في الإباحة بخلاف التخيير و يأتي بغير ذلك مما هو مبين في علم النحو

تنبيـــــه : قول الناظم و عطفوا بنسق تفصيلا لأحد الجزءين قد أغفل تقييده بالإختصار فيهما و كأنه جـــنح إليـــه التفتزاني في شرح المفتاح من أنه لو لم يقيد في الصورتين بالاختصار كان صحيحا مستقيما الخ قال المصنف في شرحه فإن قلت قيده القزويني بقوله مع الاختصار ليخرج جاءني زيد و جاءني عمر و ثم قال قلت فايدة إخراج ما دخل في المقيد لو لا القيد و هذه المسئلة من عطف الجمل و الكلام في العطف على المسند إليه اهـــ و الجواب أن هذا لا يخفى

---

[1] شرح الأخضري :

[2] الكهف: 19

[3] سبأ : 24

فإنه ليس من عطف المسند إليه الذي الكلام فيه فليس المراد بالاحتراز هنا أنه لولا هذا القيد لدخل ذلك لأنه لا يمد و عليه عطف المسند إليه بل المراد أنه بهذا القيد حصل الاحتراز و هذا لايستلزم أنه لو لم يذكر القيد لم يخرج ذلك لجواز أن يخرجه قيد آخر ككونه ليس من عطف المسند إليه و أيضا هذه النكتة و هي التفصيل مع الإختصار و قد علمت من المنقول سابقا عن شرح المفتاح أن الاحتراز غير واجب لجواز وجود النكتة في طرق متعددة لكن التقييد أقوم و أبعد عن الاشتباه فكان ينبغي له التقييد كما فعله أصله قوله و عطفوا الخ أي و عطفوا على المسند إليه بعطف النسق لأعراض منها قصد تفصيل أحد الجزءين أي المسند إليه و المسند و قوله أورد أن نصبت و ذلك إن عطفا على تفصيلا و إن خفضته فإما على توهم العطف أو يلام محذوفة و كذا صرف الحكم قوله أو تشكيك و أبهام الخ كلها مخفوضة عطف على شك و في الأبيات الإيجاز و الوصل و التعليل و الجناس الناقص و التجنيس الملحق و المرصد و حسن البيان و الموازنة و الإحاله و الإلتزام و لما فرغ من الأحوال المقتضية كون المسند إليه مصحوبا بتابع من التوابع الخمسة شرع فيما إذ كان مفصولا بضمير الفصل فقال :

– 82 – و فصله يفيد قصد المسند ❋ عليه فالصوفي هو المهتدي

يعني أن الحالة التي تقتضي تعقيب المسند إليه بضمير الفصل، فلقصر المسند على المسند إليه و تخصيص المسند إليه بالمسند، لأن معنى قولك: زيد هو العالم أن العلم. مقصور على زيد لا يجاوزه إلى عمرو، و لذا يقال في تأكيد ذلك لا لا عمرو و يمتنع زيد هو العالم و غير فإن قلت

– 55 –

الذي يسبق إلى الفهم من تخصيص المسند إليه بالمسند، هو قصره على المسند، لأنّ معناه جعل المسند إليه حيث يخص المسند و لا يعمه و غيره، و الجواب أنّ غالب إستعماله في الإصطلاح على أن يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر إذا ذكرته دون غيره و جعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكر، فكان المعنى جعل المسند إليه من بين ما يصح إتضافه بكونه مسندا إليه، مختصا بأن يثبت له المسند كما يقال في ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ معناه نخصك بالعبودية و لا نعبد غيرك، و هذا معنى فصر المسند إليه [1] و يسمى الضمير فضلا لأنّه فصل بين الخبر و التابع أي فرق بينهما، و هو الإعلام من أول الأمر بأنّ ما بعده خبر لا تابع، و يسمى أيضا عماد لإعتماد معنى الكلام عليه، و يشترط فيه كونه بلفظ المرفوع كونه مطاقا لما قبله، و يشترط فيهما بعده كونه خبر مبتدأ في الحال أو في الأصل، و كونه معرفة أو كالمعرفة في عدم قبوله " لأل " كقوله تعالى ﴿ إِن تُرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً ﴾ [2] ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً ﴾ [3] و إنما جعل الفصل من مباحث المسند إليه لا المسند مع أنّ القصد نسبة بينهما، لأنّه يفرق به أولا و لأنه في المعنى عبارة عنه و في اللفظ مطابق له، فإن قلت تعريف الطرفين يفيد الحصر من غير فصل كما يأتي في باب المسند، فحينئذ يلزم على الإتيان بضمير الفصل إجتماع أداتي حصر واحد و تحصيل ما كان حاصلا قبل دخول الفصل، فالجواب أن ضمير الفصل في مثل ما ذكر يفيد توكيد ذلك الحصر فقولنا "زيد هو الفاصل" . أناد الفصل توكيد إختصاص توكيد اختصاص المسند، إليه بالمسند ذكره صاحب إسفار الصباح من ضوء المصباح [4] و ذكروا أيضا أن الفصل يفيد التوكيد، قالوا: فلا يجتمع مع لفظ التوكيد، فلا يقال: " زيد نفسه هو الفاضل" اعلم أنّ للتحقيق أن الفصل قد يكون للتخصيص، أي قصر المسند على المسند إليه، نحو: "زيدا هو أفضل من عمرو و زيد هو يقاوم الأسد" و ذكر صاحب الكشاف[5] في قوله تعالى﴿ **ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده** ﴾ [6] هو للتخصيص و التوكيد، و قد يكونلمجرد التوكيد إذا كان التخصيص حاصلا بدونه بأن يكون في الكلام ما يفيد قصر

المسند على المسند إليه كقوله ﴿ **إنّ الله هو الرزاق** ﴾ [7] أي لا يرزق إلاّ هو، و قصر المسند إليه على المسنــد نحو: " الكريم هو التقي " "و الحسب هو المال " أي لا كريم إلا التّقي، و لا حسب إلا المال قوله و فصله، البيــت، أي وفصل المسند إليه عن مسنده بضمير الفصل يفيد قصر المسند و حسبه على المسند إليه قوله كالصوفي هــو المهتــدي الكافي جاره لقول محذوف، و الصوفي بالرفع على الإبتداء

----

(1)

(2) الكهف/39

(3) المزمل/20 ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً ﴾

(4)

(5)

(6)

(7)

و المهتدي خبره و هو على مفرد على أن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب أو يكون الضمير مبتدأ و ما بعده خبره و الجملة خبر للمبتدأ الأول على ضمير الفصل له محل من الإعراب، و المعني أن المنسوب للتصوف هــو المهتــدي لا غيره، قال سهل بن عبد الله ﷺ " الصوفي من صفا من الكدر و امتلأ قلبه من الكفر و أنقطع لله دون البشر و استوى عنده المال و المدر " هو يضبط هنا بتشديد الواو الضرورة الوزن، كما في قول الشاعر:

و إنّ لساني شاهدة يشتفي بها ۞ و هو على من صفة الله علقم [1]

فايــــدة : اختلف العلماء هل ضمير الفصل إسم أو حرف، **قولان**، و على أنّه إسم، هل له محل من الإعراب أولا محل له؟ **قولان**، و على أنّ له محلا من الإعراب، هل هو محل ما قبله أو ما بعده ؟ **قولان** فمحله بين المبتدأ أو الخــبر رفع بين معمولي ظن نصب على القولين، و تظهر ثمرة الخلاف بين معمولي كان فمحله، رفع عندالقراء و نصب عند الكساتي، و معمولي أن العكس، و ذكر ابن قاسم أن القول بأن ضمير الفصل ضمير حقيقة، له مرجع، قول مرجوح، ثم قال لكن الصحيح أنه صفة ضمير لا مرجع له و ليس بضمير [2] و في البيت الإيجاز و حسن البيان و الإيضــاح و الوصل و الفصل و الموازنة و الإلتزام و لما فرغ من الحالة التي تقتضي كون المسند إليه مفصولا بضمير الفصل شرع في بيان أسباب تقديمه فقال :

– 83 – و قدمــوا وضـــع أو تشــويــق ✵ لخـــبر تلــذذ تشــــويـــق

– 84 – و حــط اهتمـــام أو تنظيـــــم ✵ تفــاؤل تخصيــص أو تعظـيم

– 85 – إن صحب المسنــد حرف السّلـــب ✵ إذ ذاك لم يقتضي عمــوم السلب

يعني أن الحالة التي يقتضي تقديم المسند إليه على المسند فلمعان يجمعها كلها الإهتمام بذكره، ثم إنّ الإهتمام بــذكره يقع بإعتبارات مختلفة. منها وضع العرب كما إذا كان له صدر الكلام مثلا كأسماء الإستفهام و الشــرط و ضــمير الحديث : من أبوك ؟ ومن يخرج اخرج معه. و هو زيد منطلق. فإن قلت كيف يطلق التقديم على المسند إليه و قــد

صرح صاحب الكشاف [3] بأنّه إنما يقال مقدم و مؤخر للمزال لا للقار في محله، فالجواب أنّ التقديم ضربان تقديم على نّية التأخير، كتقديم الخبر على المبتدأ أو المفعول على فعل و نحو ذلك، و تقديم لا على نّية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر و الفعل على الفاعل أو تقديم المسند إليه من الضرب الثاني، و مراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الأول و كلامه أيضا بإضافة التقديم على الضرب الثاني، و منها تشوق السامع للخبر و تشوقه إليه ليتمكن من نفسه بعد ذكره و لهذا كان من الكلام تطويل المسند إليه في هذا المقام إذ من المعلوم أن حصول الشئ بعد التشوق له و التعشق ألذ و أوقع في النفس منه قوله تعالى ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ ﴾

---

(1)

(2)

(3)

(4) الفتح/29

و كقول أبي العلاء المعرى

و الذي حارب البرية فيــه ❋ حيوان مستدث من جاد

يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني و النشور الذي ليس بنفساني و في أن أبران الأموات كيف تحيا من الرفات كذا في ضرام السقط تؤيده البيت قبله بأن أمر الاله و إختلف الناس فداع إلى ضلال أو هادي بعضهم يقول بالمعاد و بعضهم لا يقول به قال التفتزاني بهذا تبين أن ليس المراد بالحيوان المستحدث من الحماد آدم عليه السلام و لا ناقة صالح و لا ثعبان عصى موسى و لا الفقعنس على ما وقع في الشروح لأنه لا يناسب السياق اهـ و منها التلذذ بتعجيل ذكره فيقدم لذلك نحو محمد حبيبنا و أشد عليه صاحب اسفار الصباح قول الشاعر

بيضاء آسنه الحديث كأنها قمر توسط جنح ليل مبرد موسومة بالحسن ذات حواسد إن الحسان مظنة للحاسد

أراد هي بيضاء هى موسومة هي ذات حواسد فقدره معه متقدما و كرره دلالة على ذلك و منها تشريفة و إظهار تعظيمه كقولك رجل فاضل عندنا و عليه قو له تعالى ﴿ **و أجل مسمى عنده** ﴾ بناء على أن التقديم في الذكر اللساني يشعر بالتقديم في الشرف و الرتبة العقلية ثم أن الوصف إنما يشتمل على التعظيم بنفسه أو بسبب و صفة فإذا قدم لينبي يدل تقديمة بحسب المقام على أن القصد للتعظيم تستفاد زيادة تعظيمه و رجل فاضل من هذا القبيل و ربما لا يشتمل عليه بل يستفاد أصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة فلا يراد أن التعظيم في قو لم رجل فاضل في الدار مستفادمن الوصف لا من التقديم و منها الحظ بلمهملتين أي الوضع و التحقير نحو رجل جاهل في الدار فإن قلت لا نسلم أن التحقير في قولك رجل جاهل في الدار مستفاد من التقديم بل من الوصف لأن التقديم ليس من مقتضيات التحقير من مقتضيات التعظيم حتى لو أخر المسند إليه ليحصل التحقير أيضا و لو حذف ذلك الوصف لم يستفد التحقير أصلا و الجواب أنه يمكن أن يقال أن أصل التحقير مستفاد من الوصف لكن تقديم مثل هذا المسند إليه في مقام الاهانه يفيد زيادة تحقير له ففي تقديمه تعجيل باظهار تحقيره و منها الاهتمام به كالشفقة عليه و نحو ذلك نحو

السائل بالباب و صديقك جائع و اللص أمامك و السارق خلفك و الضعيف وراءت و أنا أكفيك هذا الأمر و زيد ضامن لي قال المصدفي شرحه و سيأتي التنبيه عليه و منها التنظيم أي يقدم المسند إليه لضرورة النظم إذ الظاهر الشاهد لذلك و كذا ضرورة الشجع و هذا فيما التأخير في غير الضرورة و الله أعلم و منها التفاؤل بتقديمه إما التعجيل المسرة لدلالة أسمه على معنى حسن نحو سعيد بن سعيد في دار زيد أو التعجيل

.../...

المساءة لدلالته على التطهير و التشاؤم نحو سافك ابن جراح في دار عمرو و قد كان النبي ﷺ يحب الفأل الحسن و يكره سيئ الأسماء و منها تخصيصه بالخبر الفعلي أي جعل الخبر الفعلي مقصورا على المسند إليه إن تقدم المسند إليه حرف السلب نحو ما أنا قلت هذا مع أنه مقول للغير فالتقديم أفا قصر السلب على المسند إليه و لا يقال ذلك إلا في ايشيئ ثبت في الجملة لغير المسند إليه و لا يؤخذ منه عمومه فيما سواه بل المقصود رفع تهمة شاركة المسند إليه فيه و إنفراده به و للتخصيص المذكور امتنع م أنا قلته و لا غيري لتناقض المفهوم و المنطوق و لا أنا رأيت كل واحد لا قتضائه أن غيرك راى كل أحد لقصر سلب الرؤية على المسند إليه على وجه العموم و هو يقتضي ثبوتها للغير على وجه العموم و لا ما اناضربت إلا زيدا لا قتضائه أن احد غيرك ضرب كل من سوى زيد فهذه ثلاث تركيبات لمنع للنكته المذكورة هذا إذا كان الكلام منفيا و ولي المسند إليه حرف النفي و تقديم المسند إليه عليهما نحو : أنا ما قمت فقد يفيد التخصيص ردا على من زعم انفراد غير المسند إليه المذكور بالخبر الفعلي أو عللا من زعم مشاركة الغير فيه نحو أنت ما سعيت في حاجتي قصد إلى تخصيصه بعدم السعي و قد يأتي للتقوى نحو أنت لا تكذب فإنه أشد لنفي الكذب من لا يكذب أنت مع أن فيه تأكيد فإنه لتأكيد المحكوم عليه لا حكم و أما إذا لم يكن في الكلام نفي أصلا و تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى فقد يفيد التخصيص أيضا نحو: أنا سعيت في حاجتك و قد يأتي لتقوية الحكم و تقريره دون التخصيص نحو يعطي الجزيل قصد إلى أنه تقرر في ذهن السامع تحقيق أنه يفعل إعطاء الجزيل لا في أن غيره لم يفعل ذلك و السبب في تقوية الحكم تكرار الاسناد اهـ و أما إذا ولي المسند إليه حرف السلب و كان الخبر صفة لا فعلا فالسكاكس قائل بالحصر فيما إذا كان الخبر من المشتقات و قد صرح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى ﴿ **و ما أنت علينا بعزيز** ﴾ ﴿ **و ما أنت عليهم بوكيل** ﴾ ﴿ **و ما أنا بطارد الذين ءامنوا** ﴾ و نحو ذلك و هذا الحصر مخالف لما يفهم من كلام الشيخ عبد القاهر و إن لم يصرح به و أعلم أن ما ذكر من التفصيل إذا بني الفعل على معرف و أما إذا بني الفعل على منكر أفاد التقديم تخصيص الجنس و رجل جاءني لا رجلان في تخصيص الواحد و ذلك أن اسم الجنس حامل معنيين الجنسية و العدد المعين أعنى الواحد إن كان العدد معرفا و الإثنين إن كان العدد مثنى و الآخرين عليه إن كان جمعا و أصل النكرة المفردة أن تكون الواحد من المبين و قد يقصد به الجنس فقط و يقصد

و به واحد فقط و الذي يشعر به كلام الشيخ في دلايل الاعجاز لا فرق بين المعرفة و النكرة في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص و قد يكون للتقوى [1] و منها التعميم أي إفادة عموم السلب إذا كان لفظ كل مضافا للمسند إليه واقترن بالمسند حرف السلب نحو كل إنسان لم يقم بخلاف ملو أخر و قيل كل إنسان فإنه يفيد سلب العموم لا

عموم السلب و أما إذا أضيف كل إلى المسند إليه و لم يكن في الكلام نفي أصلا فإنه يفيد العموم تقدم على المسند أو تأخر مثل : كل القوم ضربوا و ضرب كل قوم و لذا قيده بقوله إن صحب المسند حرف السلب البيت و حاصله أن كلا من ألفاظ العموم و هو قيد في الكلام و القاعدة أن النفي إذا دخل على الكلام مقيد فإنه ينصب إلأى القيد لا إلى أصل الكلام فيتسلط النفي عليها و ينتفي عمومها و أما إذا كان في خبرها فلا يتسلط عليها و إنما يتسلط على خبرها فعند دخولها يتقرر ذلك النفي السابق و يكتسب بدخولها العموم و هذا المعنى عندهم مطرد في هذا البـــاب و غـــيره فكلما كانت كل داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداته نحو قول الطيب

ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه ❋ تجري الرياح بما لا تشتهي السّفن (2)

أو كانت معمولة للفعل المنفي توجه النفي إلى الشمول خاصة و أفاد الكلام سلب العموم نحو: ما جاء القوم كلهم أو ما جاء كل قوم أو لم اخد الآخير و كلما كان النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد كقوله ﷺ لذي البدين ﴿ **كلّ ذلك لم يقع** ﴾ (3) لما قال له أقصرت الصلاة أم نسيت يارسول الله و المعنى لم يقع واحد من القصر و النســيان على شمول النفي و عمومه و ذلك لوجهين أحدهما أن جواب أم بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا تخطئه للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لأنه عارف بأن الكائن أحدهما و الثاني ماروى أنه لما قال النبي ﷺ ﴿ **كلّ ذلك لم يقــع** ﴾ (4) قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان و معلوم أن الثبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجمـــوع و عليه قول أبي النجم:

قد أصبحت أمّ الخيار تّدعى ❋ عليّ ذنبا كلّه لم أصنع (5)

برفع كل على معنى لم أصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب و لإفادته هذا المعنى عدل عن النصـــب المســتغني عـــن الأضمار إلى الرفع المفتقر إليه أي لم أصنعه إذ لا بد في الجملة الخبرية من ضمير يرجع إلى المبتدأ و أورد ابن هشام على هذه القاعدة قول الله تعالى ﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ (6) و أجاب بأن دلالة المفهوم لا يقول عليها إلا عند عدم المعارض، و هو هنا موجود إذ دل الدليل على تحريم الإختيال و الفخر مطلقا، و حاصل ما ثبت مّما ذكـــر، أنّ لفظة كل تاتي للنفي و أخرى لنفي الشمول، و هو مندرج عليه الشيخ عبد القاهر و هو المرتضي، و ذكر صـــاحب المفتاح لا ثباته طريقة

----

(1)
(2)
(3) الجديث رواه أبو هريرة في حيح البخاري، و صحيح مسلم – كتاب الصلاة –
(4)
(5) ورد البيت في أسرار البلاغة:338، و في دلائل الإعجاز:215، و في التلخيص:45، و في الإيضاح:78/2
(6) الحديد/23

.../...

أخرى، فقال: >> إذا قلت كل إنسان لم يقم، أبدت نفي الحكم الذي هو المقيام عن كل واحد من النـــاس الـــذي مقصد مقتضاه العموم لا في نفيه عن المجموع من حيث هو مجموع الذي مقتضاه ثبوت الحكم للبعض قال لأن الموحية المجموعة المعدولة المهملة في قوة السالبة الجزئية المستلزمة سلب الحكم عن المجموع دون كل واحد، فإذا صورت فكل كانت لسلبه عن كل واحد دون المجموع، و إن لم تقدم فقلت: لم يقم كل إنسان كان نفيا للحكم عن المجموع دون كل واحدة قال: لأنّ السالبة المهملة لورود موضوعها كليا في سياق النفي في قوة السالبة الكلية المقتضية سلب الحكم

عن كل واحد دون المجموع، فإنّما صورت بكل كانت تسلبه عن المجموع دون كل واحد و الّإلزم ترجيح التأكيـــد على التأسيس فيها فمراده بالتأكيد هو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله معنى لو لم يكن التقـــديم مفيـــدا العموم النفي و التأخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس و اللازم باطل لأن التأسيس خـــير مـــن التأكيد، و حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة، فالملزوم مثله و على هذا المذهب ذهب بدر الدين ابن مالك في المصباح، قال صاحب التلخيص و فيه نظر لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى، و عن كل واحد فرد في الصورة الثانية: إنّما إفادة الإسناد إلى ما أضيف إليه كل،وقد زال ذلك في الإسناد إليها فيكون تأسيسا لا تأكيدا، أو لأنّ الثانية إذا إفادة النفي عن كل فرد فقد أفاد لم النفي عن الجملة، فإذا حملت على الثاني فلا تكون تأسيسا، و لأنّ النكرة المنفية إذا عمت كانت قولنا: لم يقم إنســـان سالبة كلية لا مهملة قال شيخ الإسلام: المفيد و المقصود أن مـــا ذكره صاحب هذا القول حد لكن دليلة باطل و قد يجاب عنه بأن السكاكي ليس غرضه الإستدلال، بل بيان المناسبة التي لأجلها فعلوا ذلك و الله أعلم .

تنبيهـــــان :

الأول : ذكر النـــــــاظم في الأبيات أن تقديم المسند إليه يكون للوضع و ما ذكر معه، و في التلخيص و الإيضاح و غيرهما لكون ذكره، أهم ثم فصلوا الأهمية بقولهمّ إمّا لأنه الأصل و ما ذكر معه قال الشيخ في دلائل الإعجـــــاز >> إنا لم نجدهم اعتمدوا على التقديم شيئا يجري الأصل غير العناية و الإهتمام لكن ينبغي ألا يفسر و جه العناية بشـــئ يعرف فيه معنى و قد ظن كثير من الناس أنه يكلفي أن يقال أنه قدم للعناية

من غير أن بذكر من أين كانت تلك العناية و لم كان أهم هذا كلامه، و ذكر بعض شروح الإيضاح عن الشيخ أنه لا سبب للتقديم أهمية، ثم إنّ لها و حوها و هي: إما لكونه الأصل و نحو ذلك مما ذكر و لا يكفي أن يقال قدم العناية من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية و بم كان أهم >> [1] و بهذا يطهر أن الإهتمام يعم جميـــع أنـــواع التقـــديم بخلاف ما فعل الناظم بأن جعله فردا، من أفرادها و أورد سؤالا قال: فإن قلت ما الفرق بين التعظيم و الإهتمام ؟ ثم

قال: قلت التعظيم أخص إذ قد يكون المفصول أهم بالذكر لنكتة فيستحق التقـــديم، ثم قال أيضا: و منهم من جعل الإهتمام جسنايهم أغراض التقديم كلها و هي طريقة القزويني تابعا للأصل بل جميع المتون المعتبرة كلها على هذا

الثاني : قول المصنف في شرحه لعموم المسند إليه و كلما كان النفي في حيزك لا قتضى السلب عن كل فرد كقولـــه ﷺ لذي اليدين: << كل ذلك لم يكن >> لما قال له: << أقصرت الصـــــلاة أم نسيت يارســـــول الله>> [1] و هذا مناقض لما ذكره في نظمه المرسوم بالسلن المرونق في علم المنطلق فإنه في باب الكل و الكليـــة و الجـــزء و الجزئية و الكل حكمنا على المجموع ككل ذاك ليس ذا وقوع الثالث قال الغزي في تقريره لقول الناظم تخصـــيص أو تعميم ما نصه يعني أن تقديم المسند إليه يكون للتخصيص إذا صحب المسند حـــرف السلب [2] و صحبته صادقة بأن يلي المسند إليه حرف أويليه المسند و يتقدم المسند إليه عليهما ثم قال بعد كلام له و في قول الناظم المســـند حـــرف السلب بالنسبةللتخصيص نظر لأنه يشمل المصورين السابقتين و دخول الثانية غير ظاهر و لو عبر كامله لأجاد وسلم من هذا الإيراد ثم قال و يمكن أن يكون الشرط راجعا للتعميم فقط و لم ينبه على التفصيل الذي في التخصيص و قد ذكرناه و فيما قاله نظر،لأن الشرط يتعين [3] .... للتخصيص لأمرين أحدهما أن التخصيص تارة يوجـــد مع النفي و تارة بدونه نحو أنا سعيت في حاجتك كما تقدم تفصيله مبينا ثانيها أن الأنواع المذكورة قيل الشـــرط في البيتن عشرة و حينئذ الشرط لا يخلوا إما يرجع للتعميم فقط إذ هو أقرب .... *

----

[1] في ي (كل ذلك لم يقع): الحديث سبق تخريجه.

[2] في ب (النفي).

[3] في النسخة – **2017** – : << رجوعه للتعميم فقط و لا يصح رجوعه للتخصيص >>

***** مذكورا و يرجع إلى الجميع فرجوعه لما قبل للتعميم دون ما نفي من الأنواع تحكم وقول الغزي أيضا و دخول الثانية غير ظاهر صوابه و دخول الأولى لأن صورة التعميم هي الثانية بالنسبة لصورة التخصيص آللهم إلا أن يقـــال المراد بالثانية إذا جعل الكلام من باب الترقي ....

.../...

الترقي و فيه تعسف فليتأمل. قوله و قدمو الوضع في البيت، اللام هنا للتعليل،أي لأجل أي الوضع العربي الذي لا محيد عنه كما إذا كان صدريا و قوله تخير متعلق بالتشويق بالفاء في آخره، أي عبارة التخليص تشويـــق إليه بالقـــاف، و الظاهر أنّ عبارة الناظم أعم، إذ كل ما يتشوق إليه يتشوق له من دون عكس و قوله تلذذ تشـــويق علـــى إســـقاط العاطف للوزن، و عبر الناظم بالتشويق، و قال التفتزاني و لإظهار تعظيمه و الظاهر أن عبارة الناظم أخص كأن كل مشتوق معظم و لا عكس و قوله و حط اهتمام أو تنظيم البيت هكذا في النسخة الصحيحة

التي عليها [1] شرح المصنف لأن نسخة الغربي مرجوع عنها قوله إن صحب المسند حرف التسلب البيت صـــحب بكسر الحاء من فعل بكسر العين و المسند مفعول به بيقتضي انتهي، و ذكر رحمه الله في هذه الأبيات تقديم المســـند

إليه، و أما تأخيره فلاقتضاء المقام و تقديم المسند و سيأتي إن شاء الله تعالى، و في الأبيات الإيجاز و التعليل و الفصل و الوصل و التعديد و الجناس التام و الجناس اللاحق و المطابقة و الموازنة و الإلتزام، و اعلم أن ما ذكر من أحوال المسند إليه من جذب و ذكر و تعريف و تنكير و نحو ذلك، كله جـــار على مقتضى الظاهر من الحال، و لما كان المسند إليه قد يخرج على مقتضى الظاهر لمعان يقصدها المتكلم مطابقة لمقتضى الحـــال عقد لها فصلا في بابه و تعرض لبيانهاءا و بيان بسببهما لخصوصة الوضع فقال: >>فصل في الخروج عن مقتضى الظاهر<< : أي في بيان إخراج الكـــلام علــى مقتضى الظاهر، و إعرب فصل خبر مبتدأ محذوف و تقديره هذا فصل، و قد تقدم الكلام على معناه لغة و اصطلاحا، و قد تقدم أيضا أن مقتضى الظاهر أخص مطلقا من مقتضى الحال، ثم إن الخروج عن مقتضى الظاهر إنّما يكون لنكته و أعراض أشار إلى بيان ذلك فقال

- 86 - و خرجـــــوا عن مقتضى الظّواهر ✻ كوضع مضمر مكان الظّاهر
- 87 - لنكتـــه كبعــث أو كمـــــــــــــال ✻ تمييز أو سخرية إجهـــال
- 88 - أو عكس أو دعوى الظّهور و المدد ✻ لنكّتــه لاتمكيـن كالله الصـّمـد
- 89 - و قصـــــد الاستعطاف و الإرهاب ✻ نحـو الأميـر وافق بالبـــاب

يعني أن الكلام قد يخرج على خلاق مقتضى الظاهر، لاقتضاء الحال إياه، لعدم حصول الغرض من مقتضى الظـــاهر فيكون بالعدول عنه مطابقا لمقتضى الحال الذي هو الغرض المسوق له الكلام، و ذكر الناظم أن من صور الخروج عن مقتضى الظاهر و ضع المضمر في موضع الظاهر لقوله تعالى ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [2] و قوله ﴿ إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ ﴾ [3]

---

[1] شرح المصنف و عند الغزي بتديل وتغيير في شرط الاول و المعتبر مـــا عليـــه شـــرح المصـــنف لأن النســـخة .... أنظر النسخة الثانية (**2017**) – ص **58** س /**12** -

[2] الرحمن/26

[3] القيامة/26 >> كَلَّا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ <<

وقوله تعالى ﴿**حتى تورات بالحجاب** ﴾ [1] أي الشمس، وقوله ﴿ **فأثرن به نقعا فوسطن به جمع** ﴾ [2] أي الوادي أو الموضع أو المكان و أمثلته أكثر من أن تحصى و ذلك أن السامع إذا لم يفهم من الضمير معنى يقين منتظر العقى الكلام مفرغا منه للمقول بعده فتمكن في المسموع ذهنة فضل تمكن بسبب ذلك لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المساق بلا تعب و قول الناظم كوضع مضمر مكان الظاهر و كذلك عكسه لأن دخول الكاف لايوذن بالحصر غـــير أن قولـــه لنكتة ليس هو راجعا إلى وضع المضمر مكان الظاهريل إلى قوله و خرجوا فهو تعليل للخروج المذكـــــور لا خاص بالمثال المذكور فلهذا كانت الأغراض المسرودة في النظم لبيان النكتة و هو قوله كبعث و ليست بخاصـــية للصـــورة المذكورة بل هي نكتة للخروج عن مقتضى الظاهر على الإطلاق سواء كان بهذه الصورة أو بغيرهـــا ثم الأغـــراض الحاصلة على ذلك كثيرة منها بعث السامع و تقوية داعية المأمورة إلى الإمتثال و الأصغـــــاء كقوله تعـــالى﴿ **فـــإذا غرمت فتوكل على الله** ﴾ فمقتضى الظاهر الإضمار فأوقع الظاهر مكانه و لم يقل على وحين قال على الله لم يقل أنه

يحب أو أحب تقوية لداعية المأمور بالتوكل بالتصريح باســم المتوكل عليه و كقولك << **افعل الخير إن الخير لنــا** >> قع و مقتضى الظاهر أنه لنافع فعدل عنه للنكتة المذكورة كقولهم هي أو هي زيد عالم و مقتضى الظاهر الشأن أو القصة زيد عالم فأضمر ليكون باعثا إلى توجه نفس السامع و إصغائها للخير ليتمكن من ذهنة مايلقيــه إليــه لأن مواجهته بالاضمار توجب له حيرة تحمله على استجماع فكره و منه قوله تعالى ﴿**قل هو الله أحد**﴾ [3] على رأي واعلم أن ضمير الشأن أو القصة يخالف ساير الضماير بلزوم تصويره [4] و لزوم عوده على جملة بعده و لزوم إفراده و لزوم رفعه بالابتداء و امتناع تعقيبه بتابع و إنما يكون بلفظ المذكور في المذكر و المؤنث في المؤنث قصدا للمطابقة لا كونه عايدا إلى ذلك المفرد إذ لا تفسره الاجملة اهـــ قال التفتزاني <<**و لم نسمع هي زيد عالم و إن كان القيــاس يقتضيه** >> [5] و منها كمال العناية بالمسند لاختصاصه بحكم كقول ابن الراوندي :

كم عاقــل عاقــل أعيت مذاهبة ❋ و جاهل جاهل تلقاه مرزوقـــا [6]

هــذا الذي ترك الأوهــام حابره ❋ وصير العــــــالم التحرير زنديقا

فعاقل وصف للأول بمعنى كامل العقل متناه فيه و المراد بالعاقل العالم بدليل مقابلته بالجاهل و كم مبتدأ خبره أعيــت أي أعيته بمعنى أعجزته و أعيت عليه صعبت و مذاهبة طرف معايشه و التحرير المتقن من أتقن الأمور علما أي أتقتها و زنديقا أي كافرا نافيا

(1)

(2)

(3)

(4) لعله تصديره

(5)

(6)

…/…

للصانع قايلا لو كان له وجود لما كان الأمر كذلك و موضع الاستشهاد قوله هذا أشــار إلى حكــم ســابق غــير محسوس[1] و هو كون العاقل محروما و الجاهل مرزوقا فعبر باسم الاشارة مع أن المقام مقام أضمار و لا ختصـــاص المشار إليه بحكم بديع عجيب الشأن و هو جعل الأوهام حايرة و العالم الذكي زنذ يقاكملت عناية المــتكلم بتميــز فأبرزة في صورة المحسوس كأنه يرى السامع أن هذا الشئ المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة و الحكمة التي أثبتت للمسند إليه المعبر عنه باسم الاشارة و أنشد بعضهم مشيرا إلى ابن الراوندي

كم عاقل لازال في عســـــر ❋ وجــاهــل جاهــل لازال في يسر [2]

تحير النـــاس في ذا الامر قلت لهم ❋ هذا الذي أوجب الايمان بالقـــــدر

و منها قصد النهكم بالسامع و السخرية منه عندما يكون فاقد البصر أو عند عدم مشار إليه كقولك للأعمى بعد قوله سمعت جرسا هذا إنسان في موضع فإذا هو إنسان و لغير الأعمى بعد قوله أمررت بزيد وزيد غايب مررت بذلك في

موضع مررت به تهكما بالأعمى في أنه يدرك المشار إليه و بالبصير في أن المشار إليه حاضر قاله صاحب اسفار الصباح و منها إجهال السامع أي نسبة الجهل إليه و لبلاده حتى كأنه لا يدرك المحسوس لغياته و منه قول الفرزدق:

أولائك آبائي فجئني بمثلهم ❋ إذا جمعتنـــــا ياجرير المجامع (3)

و مقتضى الظاهر هم إباءي فوضع اسم الأشارة موضع المضمر تعريضا بأن السامع لا يميز بين المدرك بالبصر و بـين غيره واستواء الأمرين عنده كما إذا قال لك أحد يا ابن اللئيم فقلت له زيد فهذا فقيه هذا البلد و كريمـه ذلـك أي مقتضى الظاهر هو أبي و منها عكسه أي التعريض لفطانة السامع و بعد غور ادراكه بأن غير المحسوس بالبصر عنـده كالمحسوس به عند غيره كقولك في جواب من يقول من الراكب هذا زيد في موضع هو زيد و كقولك و قد حكيت عن رجل قولا هذا قوله كذا لصاحب اسفار الصباح و منها إدعاء أن الشئ قد ظهورالمحسوس بالبصر كقول ابن ذمينة

فعاللت كي أشجى و مابك علـــة ❋ تربد بن قتلي قد ظفرت بذلك (4)

أي أظهرت العلة و المرض كي أشجى أي أحترق من شجى بالكسر أي صار حزينا قد ظفرت بذلك أي يقـتلني و مقتضى الظاهر أن يقول به لأنه غير محسوس فعدل عن الضمير مدعيا أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الـذي يشار إليه و هذه الأغراض كلها قرروها في إسم الاشارة ماعدا الأول و هو البعث و منها زيادة تمكين المسند إليـه و تقريره في نفس السامع ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ (5) أي الذي

---

(1) القياس محس

(2)

(3)

(4)

(5)

يصمد و يقصد في الجوائج فأظهر إسم الجلالة بعد قوله هو الله أحد و لم يقل هو الصمد لزيادة التمكين و نظيره وقوله تعالى ﴿و بالحّق أنزلنـــــاه و بالحق نزل ﴾ [1] حيث لم يقل به نزل أي ما أنزلنــا القرآن إلا بالحكمة المقتضـــية لا نزاله و ما نزل إلا بالحكمة لا شتماله على الهداية إلى كل خبر و منها قصد الاستعطان أي طلب العطف و الرحمـــة و الشفقة كما يقول الداعي عبدك العاصي يتضرع إليك دون أنا أتضرع إليك لأنه أدخل في الإستعطاف لما فيـــه مـــن التصريح بالعبودية و عليه قول معاوية ﷺ << **اللهم أرحم العبد العاصي ذا القلب القاسي و مقتضـــاه ارحمـــني بالضمير** >> و منه قول الشاعر:

ألهي عبدك العــــــــاصي أتــــاك ✻ مقـــــرا بالذنوب و قد دعـــاك [2]

فإن تغفـــــــــر فأنت لذاك أهــــل ✻ و إن تطرد فمـــن يرحـــم سواك

قوله فمن يرحم هو مجزوم مع إن من هنا استفهامية اجراء للوصل مجرى الوقف كذا في شرح المفتاح و الشاهد حيث لم يقل أنا العاصي أتيتـــك لأن في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة و ترقب الشفقة ما ليس في لفـــــــظ أنا و فيه أيضا تمكن من وصفه بالعاصي و منها الارهاب أي ادخال الروع في قلب الســــــــامع و تريية المهابه و لتقوية داعية المأمور مثاله قول الخليفة أمير المؤمنين [3] يامرك بكذا مكان أنا آمرك و منه قوله تعـــالى ﴿ **إن الله يـــامر بالعـــدل و الإحسان** ﴾ [4] و لقوله تعالى ﴿ **إن يأمركم أن تودوا الأمانات إلى أهلها** ﴾ [5] و لم يقل أنا ءامركم أو إنا تـــامركم بصيغة العظمة لأن في إظهار الاسم تهييبا و ترهيبا و مثل الناظم الارهاب بقوله نحو: الأمر واقف بالباب أي كقـــول الأمير أن أوقف بباب رجل ينتظره فأبطأ عنه الأمير واقف بالباب أي و أنت تتراخى عنه مكان أنا واقف بالباب ترهيبا له باظهار لفظ الأمير هذا مضمون الابيات قوله و خرجوا الخ يصح ضبطه بالتشديد من الرباعي المضـــعف المتعـــدي الذي مصدره تخريج أي و خرجوا الكلام الخ و قوله لنكتة متعلق بخرجوا و النكتة في اللغة الأثر في الشئ من قـــولهم لكن فلان بالأرض أثر فيها و قولهم في عين فلان نكتة قوله كبعث البيتـــين كل ذلك تفصيل للنكتـــة المـــذكورة أو كمال معطوف على ماقبله و هو مضاف و تمييز مضاف إليه و على هذه النسخة شرح المصنف و عند الغزي تبديل و تغيير واخلال ببعض الأنواع المذكورة و ذلك مرجوح عنه و المتعبر ما عليه شرح المصنف و قوله و المدد أي الزيارة و المراد مدد السامع بتلك التكتة و المدد عند الصوفيه مايراد على قلوب العارفين من زيادة المعرفة و الاشـــراق بـــأنوار التجليات و انبساط ضباب المشاهدة قوله كالله الصمد الكاف

---

(1)

(2)

(3)

(4)

(5)

.../...

جارة لقول محذوف أي كقوله تعالى الله الصمد بعد قوله ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [1]و الصمد من صمد إليه إذا قصده لأنه يصمد إليه في الحوايج الحاجات أي يقصد بها إليه و هو اسماء الحسنى و له بركة عظيمة و أسرار بديعة مذكورة في علم التوفيق و في الأبيات الايجاز و المطابقة و الجناس الناقص و الموازنة و الإلتزام و لما أنجر له الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه و إن لم تكن من مباحث المسند إليه فقال:

- 90 - ومن خلاف المقتضى صرف مراد ✵ ذي نطق أوسؤل الغير ما أراد [2]

- 91 - لكـونه أولى به و أجـــــــــــدار ✵ كقصه الحجـــــاج و القبعــــثرا

يعني أن من خلاف مقتضىالظاهر تلقي المتكلم بغيرما يترقب لحمل كلامه على خلاف مراده نبيها على أنه هو الأولى بقصده الحجاج الثقفي مع القبعثرا و ذلك أن الحجاج قال له متوعدا لأحملنك على الأدهم يعني القيد فقال القبعثـــرا أمثل الأمير يحمل على الأدهم و الأشهب فابرزو عين ذالحجاج في معرض الوعد و تلقاه بغير ما يترقب بـــأن حمـــل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم أي الذي غلب سواه حتى ذهب البياض الذي فيه و ضم إليه الأشهب أي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد و مراد الحجاج إنما هو القيد فنبه القبعثرا على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأميرأي من كان مثل الأمير في السلطان و بسطه اليد فجدير أن يعطي المال و يهب لا أن يقيد و بوثق و قال له الحجاج ثانيا أنه أي الأدهم حديد قال القبعثرا لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليـــدا فحمـــل الحديد أيضا على الفرس الحديد الذي يشتد سيره أي الفرس الحديد خير من الفرس البليد و هذا خلاف مراد الحجاج لكنه أولى به و أجدر و مما يحكى أن الحجاج لما سحره القبعثرا بهذا الأسلوب تجاوز عن جريمته و أحسن إليه و مـــن خلاف المقتضى أيضا أجابه السايل بغير ما سأل بتنزيل سؤاله منزلة غيره تبينها على أن ذلك الغير هو الأولى أو المهم له كقوله تعالى ﴿ **يسئلونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس و الحج** ﴾ [3] و لقولـــــه تعالى ﴿ **يســـئلونك مـــاذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللو الدين و الأقربين و اليتامى و المساكين و ابن السبيل** ﴾ [4] فيسألوا في الأولى عن سر تشكلات القمر في زيادة النور و نقصانه قالوا ما بال الهلال بدو رقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا حـــتى يمتلـــئ و يستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ لا يكون على حالة واحدة فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف و هو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع و المتاجر و محال الديون و الصوم

---

(1)

(2)

(3)

(4)

و غير ذلك و معالم الحج يعرف بها وقته و ذلك للتنبيه على أن الأولى و الأليق بحالهم أن يسألوا عـــن ذلـــك لأنهـــم ليسواممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة و لا يتعلق لهم به غرض و سألوا في الثانية عن بيان قدر ما ينفقـــون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن الأهم هو السؤال عنها لأن النفقة لايعتد بها إلا أن تقع موقعها و كل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمين دون القصد و قوله و من خلاف المقتضى البيتين أي و من خلاف

مقتضى الظاهر أن يصرف المتكلم مراد ذي نطق أو سؤال أو حاجة لغير ما أراد بنطقه و سؤاله لكون غير المراد أولى به و أجدر و قوله ذي نطق أو سؤال النطق هو إفصاح العاقل بما يقوم في ذهنه من المعاني لفظا أو إشارة اهــ وسؤل بالسكون لغة في السؤال كالخير بضم الموحدة لغة في الخبر قال تعالى ﴿ قد أوتيت سؤلك يا موسى ﴾ [1] و أجدر أي أولى و أحق قال تعالى ﴿ و أجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله ﴾ [2] و قوله صرف مراد ذي نطق أو سؤل فصــرف مضاف و مراد مضاف إليه و مضاف أيضا و ذي مضاف إليه و مضاف أيضا و نطق مضاف إليه ففيه تتابع الاضافات و قد تقدم أنه مخل بالفصاحة على قول البعض و المشهور أنه فصيح قوله لكونه الضمير فيه راجع إلى الغير المــذكور آخرا فليتأمل قوله كقصد الحجاج راجع إلى المسألة الأولى و هي تحريف مراد الناطق لا الثانية التي هي مراد الســايل فيكون من باب صرف الكلام لما يليق به و القصة تضبط بكسر لقاف الجواهري القصه الحص لغة حجازية و بالكسر هي التي تكتب و بضم شعر الناطية و في البيتين الإيجاز و الملحق بالجناس و الفصل و الوصل و الإيضاح و التعديد و جسن البيان و الإلتزام ثم أشار إلى بيان النوع المسمى بالالتفات في هذا الوضع مختصا بالمسند إليه أيضا فقال:

- 92 -و الالتفات و هو الانتقال من ❊ بعض الاساليب إلى بعض فمن

يعني أن من خلاف مقتضى الظاهر أيضا الالتفات و هو الانتقال من أسلوب من الأساليب الثلاثة التي هي الــتكلم و الخطاب و الغيبة إلى أسلوب آخر منها غير ما يترقبه المخاطب و أقسامه ستة من ضرب ثلاثة في اثنتين لأن كل قسم من الثلاثة ينقل إلى قسميه فينتقل التكلم إلى الخطاب و الغيبة و الخطاب إلى التكلم و العيبة و الغيبــة إلى الــتكلم و الخطاب فهذه ستة أقسام مثال الأول أي الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى ﴿ **و مالي لا أعبد الذي فطرني و إليه ترجعون** ﴾ [3] و لم يقل و إليه أرجع و مثال الثاني أي الالتفــــات من التكلم إلى الغيبة قوله تعــالى ﴿ **و مــا خلقت الجن و الإنس إلا ليعبدوني** ﴾ [4] إلى قوله ﴿ **إن الله هو الرزاق ذو القوة** ﴾ [5] و لم يقل إني و مثال الثالــث أي الالتفات من الخطاب إلى التكلم قول علقمة :

---

(1)
(2)
(3)
(4)

.../...

صحابك قلب في الحساب ضروب ❊ بعيد الشباب عصر حان المشيب [1]

يكلفني ليلى و قد شط و ليها ❊ و عادت عواد بيننا و خطــوب

صحابك أي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بظروف أي له طرف في طلب الحسان و نشاط في مراودتهــا بعيــد الشباب تصغير بعد أي ولى الشباب و كاد ينصرم عصر حان أي زمان قرب مشيب يكلفني ليلى فاعل يكلفني الشباب تصغير بعد أي ولى الشباب و كاد ينصرم عصر حان أي زمان قرب مشيب يكلفني ليلى فاعل يكلفني ضمير القلب و ليلى مفعول الثاني أي يطالبني القلب بوصل ليلى و روي تكلفني بالتاء الفوقانية على أنه مسند إلى ليلــى و المفعــول محذوف أي شديد فرلقها و على أنه خطاب للقلب يكون التفاتا آخر وقد شط أي بعد و ليها أي قربها و عادت عواد بيننا و خطوب جمع خطب و هو الأمر العطيم قال المرزوقي [2] في عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعاد المكــان الصوارف و الخطوب صارت تعاديه و يجوز أن يكون من عاد يعود أي عادت عوايد و عوايق كانت تحول بيننا إلى ما

كانت عليه قبل الشاهد فيه حيث قال تكلفني و لم يقل تكلفك و مثال الرابع أي الالتفات من الخطاب إلى الغيبة قوله ﴿حتى إذا كنتم في الفلك و جرين بهم﴾ [3] و لم يقل بكم و مثال الخامس أي الالتفات من الغيبة إلى التكلم قوله تعالى ﴿الله الذي يرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه﴾ و لم يقل فساقه و مثال السادس أي الالتفات من الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى قوله ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ و لم يقل إياه نعبد فهذه ستة أقسام

تنبيهان : الأول قال صاحب التلخيص [4] و المشهور أن الإلتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بأخر منها اهـ و قال التفتزاني [5] في المختصر بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر و يترقبة السامع و لابد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا أنا زيد و أنت عمرو و نحن اللذون صحوا الصباح و قوله ﴿ اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ ﴾ [6] ﴿ و أَنعَمتَ﴾ [7] فإن الالتفات إنما هو في إياك نعبد و الثاني جاء على أسلوبه و من زعم أن في مثل قوله ﴿ يأيها الذين امنوا﴾ [8] التفاتا و القياس آمنتم فقد سها على ما تشهد به كتب النحو اهـ و تبعه المصنف في شرحه و تبعه الشيخ الغزي أيضا إلا أن المصنف في شرحه استطراد مسايل كثيرة ذكرها التفتزاني في المطبول و أنها تدخل في حد الالتفات إن لم يقيده بالشرط المذكور و يجاب عنه بأن القيد يوجد من السياق لأن الفصل معقود لإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فج ترك للقيد لا يضر لفهمه من المقام الثاني قال السكاكي [9] هذا أي نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة تختص بالمسند

----

(1)

إليه و لا بهذا القدر بل كل من التكلم و الخطاب و الغيبة مطلقا ينقل إلى الآخر و يسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا كقول امرئ القيس << **تطاول ليلك بالاثمدي** >> [1] و مقتضى الظاهر ليلى قال صاحب التلخيص [2] و المشهور أن الا لتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثـــــة بعد التعبير عنه بأخر منهما و هذا أمحضر اهـــ أي و الالتفات بتفسير الجمهور أخص من الالتفات بتفسير السكاكي لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنـــه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه فتركه و عدل إلى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد عنده و عند الجمهور مختص بالأول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في تطاول ليلك اهـــ و ظاهر كلام المصنف العموم لأنه غير مقيد بالبعدية كما قيـــده صـــاحب التلخيص فإن الانتقال من بعض الأساليب إلى بعض يصدق على قول السكاكي و هو خلاف ما عليه الجمهور و هذا بحسب ما ظهر لي فليتأمل قوله و الالتفات عطف على صرف مراد أي و من خلاف المقتضى أيضا الالتفات و هـــو مأخوذ من التفات الانسان يمينه و يساره مقبلا بوجهه تارة كذا أو تارة كذا شبه به هذا النوع لما فيه من الانتقال من خطاب حاضر إلى غايب و بالعكس كما مرو قوله الأساليب جمع أسلـــوب و هي الطريق فمن أي حقيق بأن ينتقل إليه لأجل النكتة كذا في شرح المصنف و قال الشيخ الغزي [3] معنى فمن أي حقيق بإسم الالتفات اهـــ فليتأمـــل و إعرابه إما بالنصب على الحال أو وقف عليه بالسكون على لغة ربيعه أو بالخفض بمعنى أنه صفة لبعض و في البيـــت الإيجاز و الاطناب و الوصل و الجناس الناقص و الالتزام و لما كان الالتفات نوعا من خلاف المقتضى و كل ما كان كذلك فلا بد له من نكتة تبين وجه حسنة أشار إلى بيانها فقـــــال

- 93 - و الوجه الاستجلاب بالخطاب ❋ و نكتة تخص بعض البـاب

يعني أن وجه حسن الالتفات و بلاغته هو استجلاب نفس السامع الاصغاء إلى الخطاب و ذلك أن النفس مجبولة على التجرد فإذا نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب كان أحسن تطرية لنشاط السامع و أكثر أيضا للاصغاء إليه النكتـــة عامة في جميـــع أقسام الالتفات و قد يكون لكل نوع وجه يخصه يختلف بإختلاف محاله و مواقع الكلام فيـــه علـــى حسب مايقصده المتكلم به منها التنبيه على حق الكلام أن يكون واردا عليه كقوله تعـــــــالى

---

(1)

(2)

(3)

وقوله تعالى ﴿وما لي لا أعبد الذي فطرني ﴾ [1] الآية مقتضاه أن يقول مالكم لا تعبدون الذي فطركم فـابرزه في معرض المناصحة لنفسه و هو يريد المخاطبين تلطفابهم بحيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه ثم التفـت و قـال إليـه ترجعون تنبيها على ما كان أصلا للكلام و مقتضى له ثم ساقه هذا المساق إلى أن قال ﴿امنت بربكم فـاسمعون ﴾ و منها التتميم لمعنى مقصود للمتكلم فيأتي به محافظة على تتميم ما قصد إليه من المعنى المطلوب كقوله تعالى ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم ﴾ إلى قوله ﴿السميع العليم ﴾ أصل الكلام رحمة منا فأتى بالظاهر للإيذان بأن الربوبية تقتضي الرحمة للمربوبين للقدرة عليهم تم التقت باعادة الضمير إلى الرب الموضوع موضع الظاهر[2]ليتم المعنى و يجعل آخر الكـلام معقودا به لما كان مقصودا و منها قصد المبالغة كقوله تعالى ﴿حتى إذا كنتم في الفلك و جرين بهم ﴾ [3]كأنه يذكر لغيرهم ليعجبه منها و يسستدعى منه الأنكار لها إشارة منه على سبيل المبالغة إلى أن ما يعتدونه من البغـي في الأرض بغير الحق مما ينكر و يقبح و منها الدلالة على الإختصاص كقوله تعالى ﴿ الله الذي أرسل الرياح فتـثير سـحابا ﴾ [4]إلى قوله﴿ كذلك النشور ﴾ [5] فإنه لما كان سوق السحاب إلى البلد الميت و إحياء الأرض بعد موتها فـالمطر دال على القدرة الباهرة التي لا يقدر عليها غيره عدل عن لفظ الغيبة إلى التكلم لأنه أدخل في الاختصاص و أدل عليه فقال سقناه و أحيينا و منها قصداالاهتمام كقوله تعالى ﴿ ثم إستوى إلى السماء و هي دخان ﴾ إلى قوله ﴿ ذلك تقـدير العزيز العليم ﴾ فعدل عن الغيبة في قضا هن و أوحى إلى التكلم زينا في الزينا للاهتمام بالاختبار[6] عن نفسـه بأنـه تعالى جعل الكواكب في سماء الدنيا للزينة و الحفظ و ذلك من مهمات[7] الاعتقاد تكذيبا للفرقة المعتقدة أن النجوم ليست في سماء الدنيا و ليست حفظا و لا رجوما منها قصد التوبيخ كقوله تعالى ﴿ و قالوا اتخذ الرحمن ولـدا لقـد جيئتم شيئا إذا ﴾ عدل عن الغيبة إلى الخطاب للدلالة على أن قائلا مثل قولهم ينبغي أن يكون مونخا و منكرا عليه قوله كأنه مخاطب قوما حاضرين بين بديه مونخا لهم و منكرا عليهم و منها قصد تعظيم شأن المخاطب كقولـه تعـالى﴿ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ على الغيبة تم ذكر تلك الصفات العظام إلى أن قال ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ و لم يقل إياه تعبد ليعيد تعظيم شأن المخاطب بذلك لأنه لما ذكر الحقيق

---

(1)
(2)
(3)
(4)
(5)

...../....

بالحمد و أجرى عليه الصفات العظام من كونه ربا للعالمين و رحمانا و رحيما تعلق العلم بمعلوم عظيم حقيـق بـأن يكون معبودا دون غيره مستعانا به فخوطب بذلك لتمييزه بالصفات المذكورة معظما لشأنه حتى كأنه قيل إياك يا من هذه صفاته تخص بالعبادة و الاستعانة لا غيرك اهـ باختصار كتاب اسفار الصباح قوله و الوجه أي العام فحـذف

النعت هنا للعلم به لأنه يفهم بالمقابلة من النكتة الخاصة و الوجه مبتدأ و الاستجلاب خبره قوله و نكتة مبتدأ سوغ الابتداءبه التنويع و جملة تخص خبره و بعض بالنصب على المفعولية و المراد نكتة أيا كانت تخص بعضا من الباب أيا كان أن معنى البيت و الوجه العام تحصيل الاستجلاب للخطاب و الخاص تحصيل نكتة تخص الباب أي تخصه بالحسن و في البيت الايجاز و الوصل و حسن البيان ثم ختم الباب بمسئلتين من خلاف المقتضى فقال :

- 94-وصفة الماضي لآت أوردو ❋ قالبوا أما لنكتة نشـدوا

- 95 - و مهمـة مغبرة أرجـاؤه ❋ كان لون أرضـه سمـاؤه

يعني أن من خلاف مقتضى الظاهر نوعين أولهما التعبير على المعنى المستقبل بلفظ الماضي و النكته فيه الأشعار بتحقيق و قوعه كانه وقع و شوهد و منه قوله تعالى ﴿ **يوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات** ﴾ [1] الآية بمعنى يفزع و هذا في الكلام كثير لا سيما في القرآن العظيم و مثله التعبير عن الفعل بلفظ اسم الفعل أو اسم المفعول كقوله تعالى ﴿ **و إن الذين لواقع** ﴾ [2] و كقوله تعالى ﴿ **ذلك يوم مجموع له الناس** ﴾ [3] مكان يجمع لأن كلا من الوصفين المذكورين حقيقة في الحال مجاز فيما سواه .

تنبيه قال الغزي[4] ﴿ **و يوم ينفخ في الصور فصعف** ﴾ [5] سبق قلم صوابه ففزع لأن المتلوفي سورة النمل ﴿ **و يوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات و من في الأرض إلا من شاء الله و كل أتوه داخرين** ﴾ [6] و قول المصنف في شرحه ﴿ **و نفخ في الصور ففزع** ﴾ سبق قلم صوابه فصعق لأن المتلوا في آخر سورة تنزيل ﴿ **و نفخ في الصور فصعق من في السموات و من في الأرض إلا من شاء الله** ﴾ فالله يعصم قلبنا من الزلل و يثبتنا في القول و العمل و الثاني القلب و هو جعل بعض أجزاء الكلام في محل جزء آخر و الآخر في محله و هو ضربان أحدهما أن يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بأن يتوقف صحة اللفظ عليه و يكون المعنى تابعا كما إذا وقع ما هو في موضع المبتدأ نكرة و ما هو في موضع الخبر معرفة كقول الشاعر:

قفي قبل التفرق ياضياعـا ❋ و لايك موقف منك الوداعا

أي و لا يكن موقف الوداع موقفا منك و هذا المثال صحيح للضرب الأول و إن كان من القلب المردود و الثاني أن يكون الداعي إليه من جهة المعنى ليتوقف

.../...

صحته عليه و يكون اللفظ تابعا كقولهم عرضت الناقة على الحوض و مقتضى الظاهر عرضت الحوض على الناقة أظهرته للشرب لأن المعروض عليه ههنا ما يكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغب عنه و من هذا القبيل قولهم أدخلت القلنسوة في رأسي و الثوب في عنقي و الخاتم في أصبعي و الخف في رجلي لأن القلنسوة و الخاتم و الخف ظروف و الرأس و الأصبع و الرجل مظروفة و النكتة في هذه الأمثلة أن الأصل في العروض أو المظروف أن المظروف أن يحرك و يؤتي به للمعروض عليه أو الظروف و هاهنا الأمر بالعكس فحسن القلب لذلك ثم أن القلب قبله السكاكسي مطلقا ورده غيره مطلقا قال القزويني [1] و الحق أن تضمن اعتبارا لطيفا قبل و الأرد فمن المقبول قول

روبت و مهمة مغبرة ارجاؤ ع مكان لون أرضه سماؤه المهمة المفازة و المعبرة المتلونة بالغيرة أرجاؤه أي أطرافه و نواحيه جمع رجى مقصور كرحى و سماؤه على حذف مضاف أي لون سمائه لغبرتها لون أرضه و النكتة في هذا القلب المبالغة في التشبيه أشعاره بأن لون السماء قد بلغ مرشدة الغيرة حتى صار يشبه به لون الأرض في ذلك مع أن الأرض أصل فيه و سيجئ لهذا نظير في التشبيه المقلوب إن شاء الله تعالى و إن لم يتضمن القلب اعتبارا لطيفا رد كما تقدم في قول الشاعر و لا يك موقف منك الوداعا كما صرح به في الايضاح قوله و صغة الماضي منصوب على أنه مفعول مقدم بأوردوا صفة لآت و قوله لنكته راجع للمسئلتين فهو من باب التنازع و على مذهب البصريين يتعلق بالفعل الثاني و متعلق الأول محذوف أي لوردوا لها و عند الكوفيين بالعكس و فاعل أوردوا و قلبواا و أنشدوا العرب قوله مهمة مجرور رب و أرجاؤه فاعل بمغبرة و ارجاؤه و سماؤه بوقف عليها بالتحريك للضرورة و في البيتين الإيجار و الفصل و الوصل و الإستشهاد و الإحالة و الإلتزام و حسن البيان و الإستقلال و الإرصاد و لما فرغ من أحوال المسند إليه شرع في الباب الثالث فقال:

البـــــاب الثالث المسند : أي في بيان أحوال المسند و إعراب الباب و معناه لغة و اصطلاحا تقدم و المسند هو كل منسوب صح و ضعه خبرا فيعم الإسم و الفعل و الوصف و إنما قدم الوصف أحوال المسند على ما بعده لكونه عمدة في الكلام و به تتم الجملة و الأحوال العارضة له ككونه محذوفا أو ثابتا إما أن يكون مقدما أو مؤخرا و المقدم إما أن يكون مفردا أو جملة

(1)

و المفرد ما أن يكون إسما أو فعلا و الإسم إما أن يكون معرفا أو منكرا و الفعل إما أن يكون مقيدا أو مطلقا و الجملة إما أن تكون إسمية أو فعلية أو شرطية و المؤخر كذلك يجب الكلام على المسند باعتبار هذه الكيفيات ليعرف ما يستحقه مقتضى الحال منها في مقام أشار إلى حذفه فقال :

- 96 -و حذف مسند لما تقدما ❋ و التزموا قرينة فيعلما

يعني أن الحالة التي تقتضي حذف المسند أيضا فالأغراض المقتضية حذف المسند إليه و لذلك أحاله على ما تقدم لأن تلك الأغراض المقتضية حذف المسند إليه كلها حارية في حذف المسند منها العلم نحو قولك زيد في جواب من قام و قد أشار ابن مالك لهذا المعنى حيث قال:

و حذف ما يعلم جايز كما ❋ نقول زبد بعد من عند كما [1]

و منها اختيار فهم السامع هل ينتبه لقراين الأحوال إذا لم يعرف منه ذلك أو مقدار تنبيهه إذا عرف منه ذلك في المقام الذي يقتضيه قال المراكشي [2] و يحذف لا متحان فهم السامع و تنبيهه للقراين و منه قوله تعالى ﴿**أفمن زين له سوء فراد حسنا**﴾ [3] حذف منه ذهبت نفسك عليهم حسرات اهـ و منها صحة الأنكار كما إذا قيل في جماعة مثلا زيد فاسق إلا أنه كريم فقلت و عمرو حذفت المسند ليتأتي لك الأنكار إذا خفت من بعض الحاضرين بأن تقول أردت

وعمرو مثله في الكرم فقط لا في الفسق و منها ستره كقولك زيد مخاطبا رجلا بين الناس و أشرت به إلى فعل ينكرونه أي زيد فعله فحذفت المسند أخفاء عن الحاضرين و منها ضيق المقام و إنتهاز الفرصة كقول الضافي بن الحارث :

و من يك أمسى بالمدينة رحله ❋ فإني و قيار بها لغريب [4]

الرجل هو المترل و المأوى و من شرطية حذف جزاؤها و أقيم خبره مقامه يعني من يمسني بالمدينة رحله فليمس بأني لا أمسي بها لأني غريب بها الغريب يكون عازما على الارتحال و قيار اسم رحم للشاعر أو اسم فرسه أو اسم غلامه و هو مبتدأ و خبره محذوف أي وقيا و كذلك و لايجوز أن يقال الغريب خبر لقيار لأن اللام تدخل على خبر المبتدأ و لفظ البيت خبر و معناه التحسر و التوجع فالمسند إلى قيار محذوف إما لقصد للإختصار أو الإحتراز عن العبث أو لضيف المقام بحسب التحسر أو للمحافظة على الوزن أو لغة زمان التكلم و إنتهاز الفرصة للمتكلم لأنه عازم على السفر و منها الأجلال أي تعظيمه و منه ﴿**وقل الله ثم ذرهم خوضمعم يلعبون** ﴾ [5]بعد قوله ﴿**من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا**﴾ و إن كان المصنف في شرحه ذكر المسند في هذه الآية حذف للعلم به فلا مانع من أن تنظم إليه نكته أخرى تناسب المقام و منها عكسه و المراد به

(1)

(2)

(3)

(4)

(5)

.../...

التحقير و الإهانة كما إذا قيل مثلا من فعل هذا الفعل الردي فتقول أنف الناقة و لا تذكر فعله بلسانك تحقيرا له و منها المحافظة على النظم كقول الشاعر

نحن بما عندنا و أنت بما ❋ عندك راض و الرأي مختلف [1]

نحن مبتدأ و لا يجوز أن يكون خبره راض لأنه مفرد فخبره محذوف أي نحن بما عندنا راضون و راض خبر أنت و حذف المسند في البيت للوزن و نحو ذلك و منها اتباع استعمال العرب كما في المواضع التي يجب فيها حذف الخبر و قد أشار مالك إليها ابن في الألفية حيث قال:

و بعد لولا غالبا حذف الخبر ❋ حتم و في نص يمين ذا استقر [2]

و أمثلة الحذف كثيرة يطول شرحها و لابد للمحذوف من وجود قرينة مقالية أو حالية و لذلك قال و التزموا قرينة ليعلما أي اللفظ المحذوف كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ﴿**و لين سألتهم من خلق السموات ليقولن الله** ﴾ [3] فحذف المسند إليه لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط و الجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق و الدليل على أن المرفوع فاعل و المحذوف فعله أنه جاء عندهم الحذف كذلك قوله تعالى ﴿**و لين سألتهم من خلق السموات و الأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم** ﴾ [4] أو كوقوع الكلام جوابا لسؤال مقدر نحو قراءة من قرأ ﴿يسبح له فيها بالغدو و الاصال رحال﴾ [5] على صفة المجهول كأنه قيل من يسحبه فقال رجال و فضل هذا المجهول التركيب أعني بناء الفعل [6] ثم ذكر الفاعل و اضمار فعله على بناء الفعل للفاعل إبتداء في هذه الآية

من وجهين الأول أنه بفيد اسناء الفعل مرتين إجمالا ثم تفصيلا و لا شك أنه أوقع في النفس علم واحد و الثاني أن أوله غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل عند وروده فيكون كمن تيسرت له غنيمة من حيث لا يحسب و لا شك أن ورود نعمة من جهة غير مرصودة واوقع في النفس اهـــ قوله يحف مسند لما تقدم ما يحذف [7] للمجهول و مسند للبنـــاء نايب فاعله و اللام للتعليل أي لأجل ماتقدم في أحوال المسند إليه و هو قوله يحذف للعلم و لاختبار مستمع البيتين

تنبيــــــه : قال صاحب التلخيص [8] أما تركه فلما مر قال التفزاني في المطول [9] و إنما في المسند إليه حذفه و في المسند تركه و غاية لطيفة و هو أن المسند إليه أقوى و ركن في الكلام و أعظمه و الاحتياج إليه فوق الاحتيـــاج إلى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكأنه أوتى به لفرط الاحتياج إليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المثابة في الإختيار يجوز أن يترك و لا يوتى به لغرض اهـــ و عدل الناظم عن التغيير بالترك مع أن الوزن يساعده و عبر بالحذف و لم يراع هذه اللطيفة مع اطلاعه عليها في متبوعه و قد قال في خطبيه ملتقطا من درر التلخيص البيت و قد يجاب

(1)

(2)

.../...

عنه بأن عدو له عن الترك و تعبيره بالحذف هنا أنسب لتصح احالته على ما تقدم لأنه عبر في المسنـــد إليه بالحذف و لو عبر هنا بالترك و أحاله على الحذف المتقدم لكان تكلفا في الاحالة لأن معنى الترك خلاف معنى على مامر فيكـــون من إحالة الشئ على مخالفه و هذا بحسب ما ظهر لي فليتأمل قوله و التزموا قرينة ليعلما اللام في ليعلما لام تعليل أيضا و الفعل منصوب بأن مضمرة بعده و الالف في تقدما و ليعلما لاطلاق القافية أي و لابد من قرينة تدل على ذلـــك المحذوف سواء كانت لفظية أو غيرها ليعلم المحذوف أي بالامكان الذي اعلما من الفعل حصولا صدقا و في البيـــت الايجاز و الفصل و الوصل و الاحالة و التعليل و حسن البيان و الرصد و الإلتزام و لما فرغ من الحالة الأولى المقتضية حذف المسند و أشار إلى الثالثة فقال :

- 97 - و ذكره لما مضى أو ليـرى ۞ فعلا واسمـا فيفيد المخبرا [1]

يعني أن الحالة التي تقتضي ذكر المسند فلما مضى في باب المسند إليه من مقتضيات ذكره هي أسباب ذكر المسند إليه و لذلك أحاله عليه و قد تقدم أن ذكره يكون لأغراض منها كونه الأصل و لا مقتضى للعدول عنه نحو زيـــد قـــايم فالأصل فيه أن يكون مذكرا و منها الإحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ﴿ **و لين سألتهم من خلق السموات و الأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم** ﴾ [2] و منها التعريض بغباوة السامع نحو محمد بنينا جوابا لمن قال من نبـــيكم و منه قوله تعالى بل فعله كبيرهم ﴿ **أنت فعلت هذا ئالهتنا يا ابراهيم** ﴾ [3] و منها الايضاح كقولك زيد جاء عندنا في جواب من جاء و منها بسط الكلام في المقام الذي يقتضي البسط كقوله تعالى ﴿ **قل لله ينجيكم منهـــا و من كل كرب** ﴾ [4] بعد قوله ﴿ **قل من ينجيكم من ظلمات البر و البحر** ﴾ **إلى قوله** ﴿ **من الشاكرين** ﴾ و لو لا قصد بسط

الكلام لتشاكل ما تقدم و لكفى فيه أن يقول قل الله و منها التلذذ بذكره و الترك به كما تقدم في أسباب ذكر المسند إليه و من هذا المعنى قول ابن الفارض [5]

إدر ذكر من أهوى و لو بمـــــلال ✵ فإن أحاديث الحبيب مـــدام

ليشهد سمعـــــي من أحب و أنت ✵ بطيـــق ملام بطيف منــــام

و منها التعظيم كما في قوله تعالى ﴿ **قل ينحييها الذي أنشأها أول مرة** ﴾ [6] جوابا لقوله تعالى ﴿ **قال مــن يحــي العظام وهي رميم** ﴾ فاثبت المسند مع قيام الخصوصية و القرينة المقالية للأمرين من زيادة تقرير النسب تعظيـــــم و المسند إليه و منها الاهانة نحو قوله تعالى ﴿ **إنهم رحس و مأوهم جهنم** ﴾ [7] و قوله ﴿ **و إنما المشـــــــركون نجس** ﴾ [8] ومنها الشوق و فيه زياردة على التلذذ و منه قول ابن الفارض [9]

و إن حدثوا عنها فكلي مسامع ✵ و كلي إذا حدثتهم السن تتلوا

____

(1)

(2)

.../...

ضرورة النظم من وزن وقافية و في معناه ضرورة السجع و منها التعبد بذكره كما تقدم في باب ذكر المسند إليه أيضاو منها التعجب من المسند إليه بذكره نحو زيد يقاوم الأسد مع دلائل قرائن الأحوال و منها التهويل و فيه زيادة على التعظيم و كذا تقريره و تثبيته في ذهن السامع و أمثلة ما تقدم تصلح أن يمثل بها هنا بإعتبار ذكر المسند و منها الاشهاد عليه في قضية أو تسجيل عليه في وثيقة حتى لا يكون له سبيل الانكار كما إذا قيد الشاهد شهادة السامع للمقر بدينار مثلا يسايله له زيد فيسجل الشاهد على إسم الشاهد السامع اهـ هذا ما يتعلق بقول الناظم و ذكره لما مضى البيت لكن يزيد المسند على المسند إليه بنكته أخرى يذكر لأجلها إذا تعلق الغرض بها و هو إظهار حاله من اسمية أو فعلية ليستفيد السامع منه فايدة أخرى و هو التجرد و الزمان و إن كان فعلا و الثبوت و الدوام و إن كان إسما كما سيأتي إن شاء الله تعالى قوله و ذكر لما مضى أي لما تقدم في أحوال المسند إليه و هو قوله أذكره للأصل و الإحتياط الأبيات الثلاثة قوله أو ليرى بالبناء للمفعول و هو معطوف على الماضي أولا ما يرى أي يتعين و يعلم كونه إسما للسامع أو فعلا قوله فيفيد منصوب عطف على يرى المخبر يفتح الباء الموحدة إسم مفعول و هو بالنصب مفعول و مفعوله الثاني محذوف أي الثبوت و الدوام في الإسم و التحدد و الحدوث في الفعل **تنكيت** قال الغزي فيفيد المخبر بكسر الباء اهـ و فيه نظر من وجهين أحدهما ان كان مراده المخبر بفتح الباء فلا يصح بكسر لما يلزم عليه من الاسراف الذي هو الفاعل يفيد و مفعوله محذوف أي المخبر بفتح الباء فلا يصح لما يلزم عليه من الاسراف الذي هو عيب من عيوب القوافي و هو اقتران المخبر بما يباعدها ثانيهما ان أراد الفاعل ضمير يعود على الذكر و المخبر مفعول به أي يفيد ذكر المسند المخبر بكسر الباء فلا يصح أيضا لأن الإفادة تحصل للسامع لا للمتكلم فهو في أبعد ما يكون و الصحيح الضبط الأول و عليه شرح المصنف و في البيت الإيجاز و الوصل و المطابقة و الموازنة و الإحالة و التعليل و المذهب الكلامي و لما فرغ من حالتي الذكر و الحذف شرع في بيان الحالة الثالثة فقال: [1]

- 98 -و أفردوه لا نعدام التقوية ❃ و سبب كالزهد رأس التزكية

يعني أن الحالة التي تقتضي كون المسند مفردا أي جعله غير جملة يكون لا نعدام افادة التقوية و السببية إذ لو كان سببيا نحو زيد قام أبوه أو مفيد للتقوية نحو زيد قام فهو جملة قطعا و لما كان موجب كونه جملة أحد أمرين أحدهما كونه سببيا كليا كما في قولك زيد قام أبوه منطلق

____

(1)

و الثاني كونه مقيد للتقوي كما في قولك زيد هو يعطي الجزيل جعل سبب إفراده إنتقاء الأمرين معا و المراد بالتقوى ما يحصل من نفس التركيب ليخرج ما يفيده التكرير نحو قمت قمت و ما يفيده حرف التأكيد نحو: ان زيدا قـــائم أبوه لأن الخبر ههنا مفرد و فسر التفتزاني هذا السببي بأنه جملة علقت على مبتدأ بعائد بشرط ألا يكون ذلك العايـــد مسندا إليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق أبوه لكونه مفردا و نحو هو زيد قايم لخلوها عن العـــايد و زيد هو قايم لأن العايد مسندا إليه فيها و دخل نحو زيد أبوه قايم و زيد قام أبوه و زيد مررت به و زيد ضربه عمرا في داره و زيد ضربته و نحو قوله ﴿ **إن الذين أمنوا و عملوا الصلحات إنا لا نضع أجر من أحسن عمـــلا** ﴾ [(1)] لأن المـــراد بللمبتدأ ما كان مبتدأ في الحال أو في التقوية على هذا مجموع الجملة التي و قعت خبر المبتدا

تنبيـــــه : قال الناظم لا نعدام التقوية معناه لانعدام إفادة نفس التركيب تقوي الحكم و قال في الشـــــرح و قولنا و أفردوه الخ أي أفردوا المسند لعدم قصد تقوية الحكم عدم سببيته اهـــ و فيه نظر إذ لا يلزم من عدم قصد الشئ عـــدم وجود ذلك الشئ لأنه قد يكون موجودا أولا يقصد و المراد هنا عدم وجوده به فليتأمل قال الشيخ الغزي و إنما قلنا لا نعدام إقادة التقوية و لم نقل لا نعدام قصد التقوية لئلا يرد نحو أنا سعيت في حاجتك عند إرادة التخصيص إذ لـــيس المسند فيه سببيا و لم يقصد فيه التقوى مع أنه ليس بمفرد لأنه و إن لم يقصد فيه التقوي فهو مفيد له لأن سببه تكرار الاسناد و هو متحقق فيه فإن قلت الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن نحو ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [(2)]

و الجملة التي مبتداها ضمير مبتدا سابق نحو زيد هو عالم على رأي من يجعل هو ضميرا يصدق على كل واحد منهما أنها ليست بسببية و لا مفيدة تقوي الحكم مع أنها جملة و الجواب إما عن الأول فهي جملة صورة مفرد في المعنى لأنها عين المبتدأ و لذلك إستغنت عن الضمير و أما الثانية فلا نسلم أنها لا تفيد تقوي الحكم لأن الاسناد فيها متكرر فهي كالمسند في أنا عرفت تامل اهـــ قوله كالزهد رأس التزكية مثال للمفرد و الكاف جارة لقول محذوف و الزهد بالرفع مبتدا و هو مسند إليه و رأس التزكية خبره و هو مسند مفرد لأنه غير جملة و الزاهد في الدنيا قال بعض السلف هـــو ترك الأمل و تقريب الأجل اهـــ و التزكية قال الجوهري زكى نفسه تزكية مدحها و مراد الناظم بالمثـــال ترغيـــب طالب العلم للدخول في حضرة

(1)

(2)

.../...

الزاهدين ليخلص عمله و كان بعض السلف يقول لا يخلص لأحد و لا تستقيم له عبادة من حب الدنيا و قال رجل للنبي ﷺ دلني على عمل إذا عملته أحبني الله و أحبني الناس قال << **أزهد في الدنيا يحبك الله و أزهد فيما أيـــدي الناس يحبك الناس** >> [1] اهــ و في العتبية من سماع ابن القاسم قال سمعت مالكا يقول ما زهد عبد و اتقـــى الله إلا أنطقه بالحكمة هــ [2] و في البيت الفصل و الوصل و التعليل و الموازنة و لما فرغ من بيان حالة الإفراد للمسند و المفرد تارة يكون فعلا و تارة يكون اسما أشار إلى بيان فعليته و هي الحالة الرابعة فقال:

ـ 99 ـ و كونه فعلا فللتقييد ✵ بالوقت مع إفادة التجريد [3]

يعني أن الحالة التي تقتضي كون المسند فعلا فللتقييد أي تقييده بأحد الأزمته الثلاثة الماضي و هو الزمان الــذي قبــل الزمان الذي قبل زمانك الذي أنت فيه و المستقبل و هو الزمان الذي يترقب و جوده بعد هذا الزمان الذي بعد هــذا الزمان و الحال و هو أجزاء من أواخر الماضي و أوائل المستقبل متعا قبة من غير مهلة و تراح و هذا أمر عرفي و ذلك أن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة بأحضر وجه من غير احتياج إلى قرينة تدل على ذلك بخلاف الإسم فإنه إنما يدل عليه بقرينة خارجية يطول بها الكلام كقولنا زيد قائم الآن أو أمس أوغدا و لما كان التجرد لازمــا للزمـــان لكونه كما غير قار الذات أي لا تجمع أجزاؤه في الوجود الزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع إفادة التقييــد لأحد الازمنة الثلاثة مفيد للتجدد و إلى هذا أشار الناظم رحمه الله بقوله مع إفادة التجديد مثال ذلك: زيد يحسن إلي فأكرمته أي تحدد إحسانه إلى شيئا فشيئا و منه قول طرفه بن تميم :

أو كلما وردت عكاظ قبيلـــــة ✵ بعثوا إلى عريفهم يتوسم [4]

همزة الإستفهام للتقرير و الواو للعطف على مقدر و عكاظ سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتنا شدون و يتفاخرون و كانت فيه و قائع و عريف القوم هو القيم بأمرهم الذي شهد بذلك و يتوسم هو موضع الاستشهاد أي يصـــــدر منه تفرس الوجوه و تأملها شيئا فشيئا فلحظه يغني أن لي على قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بـــأمرهم قوله فللتقييد جواب أما المحذوف لدلالة التفصيل عليها كما حذفت في الخطب قبل لفظة و بعد و تقريره و أما كونه فعلا فللتقييد و الوقت الزمان و قوله مع افادة التجريد مع بسكون العين لغة و إفادة مصدر أفاد إذا دل على معنى و في البيت الإيجاز و الوصل و التعليل و الموازنة و الإلتزام و لما فرغ من الحالة المقتضية كون المسند فعلا أشار إلى الحالة

----

(1)

(2)

(3)

(4)

الخامسة فقال :

– 100 - وكونه اسما للثبوت و الدوام ❋ ....

يعني أن الحالة التي تقتضي كون المسند اسما فلا فادة الثبوت و الدوام و الاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المـــدح و الذم و ما أشبه ذلك مما يناسب الدوام الثبوت كقـــول الشاعر:

لا يالق الدرهم المضروب صرتنــــا ❋ لكن يمر عليها و هو منطلق [1]

الصرة هي ما يجمع فيه الدراهم و منطلق موضع الاستشهاد يعني أن الانطلاق من الصرة ثابت للدراهم دائم من غـــير اعتبار تجدد و في البيت الوصل و المساوات و التعليل و الموافقة و لما فرغ من الحالة المقتضية كون المسند اسما او فعلا شرع في بيان الحالة السادسة فقال << **وقيدوا كالفعل رعيا للتمام** >> يعني أن المسند إذا كان فعلا أو ما يشبهه من اسم الفاعل و المفعول و غيرهما قد يقيد بمفعول مطلق به أو فيه أوله أو معه أو يشبه المفعـــول مـــــن الحـــال و التمييز و الاستثناء فلتر بيه الفائدة و تقويتها أي ذلك القيد اتمام للفايدة لان الحكم كلما ازداد قيدا ازداد خصوصا و كلما ازداد خصوصا بعد عن الاحتمال و كلما بعد عن الاحتمال قربت الفايدة و ســـبب ذلـــك القيـــد الموجـــب للتخصيص لان قولك ضربت زيدا أخص من ضربت و أقوى فايدة و كذلك ضربت ضربا شديدا أخص من الفعـــل وحده لافادته نوعا من الضرب و كذا سافرت يوم الجمعة أتم فايدة من الفعل وحــــــده و كذا تعيين الســــــــبب و المصاحب اتم فايدة من عدمهما و كذا جاء زيد راكبا أخص من جاء زيد ايضا و كل أقام القوم إلا زيد أتم فايـــدة من عدم الاستثناء و قس على ذلك ما اشبه الفعل

تنبيهان : الخبر في كان و أخواتها مما هو نحو المفعول فتقيس ما به ليس لتربية الفائدة أو لافائدة في نحو كان زيد بدون الخبر فيكون الخبر لتربية الفائدة فالمقيد في كان زيد منطلقا هو منطلق لا كان لان منطلقا هو نفس المسند و كان قيدا له للدلالة على زمان النسبة كما إذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي و أيضا وضع الباب لتقرر الفعل الفاعل علـــى صفة غير مصدر ذلك الفعل و هو مفهوم الخبر ان تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قايمـــا أنـــه اتصف بالقيام المتصف بالكون أي الحصول و الوجود في الماضي و معنى صار غنيا أنـــه متصـــف بـــالغني المتصـــف بالصيرورة أي الحصول بعد أن لم يكن في الماضي و هو معنى قولهم أنها لاعطاء الخبر حكم معناها فان المعني في هـــذا الثاني حكم الانتقال لأنه الحالة التي انتقل إليها قال التفتزاني و هذا نوع إخر في تحقيق كون هذه الأخبار بهذه الأفعال الثاني ليس المفعول المطلق خاصا بالمصدر بل هو عام في كل ماليس الفعل فيه زايد على ما تعلق به فنحـــو خلـــق الله السموات و الأرض مفعول مطلق لا مفعول به إذ معني المفعول

---

(1)

.../...

به الشئ الذي يقع به الفعل فالمفعول غيره و هذا أنفس المفعول بخلاف ضربت زيدا فإن زيدا ليس نفس المفعول بل المفعول الضرب و زيد فعل به ذلك الفعل فلو قلت السموات مفعولة كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا و إن قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح و أيضا يشترط في المفعول به أن يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعله و المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده كقولك انشأت كتابا و عمل فلان خيرا و امنوا و عملوا الصالحات فلم يكن المفعول في هذه الأمثلة موجودا قبل الفعل بخلاف ضربت زيدا و نحوه فإن زيدا كان قبل الضرب قوله و قيدوا الخ ضمير فاعله يعود على العرب أي و قيدوا الفعل و شبهه رعيا التمام الفائدة و تقويتها قوله من كالفعل تقديره الفعل و ما كالفعل كما تقدم لأن شبيه الفعل انما يفيد تابعا للفعل لمشابته اياه فيدل على الفعل من باب أخرى أو تقول هذا من باب قولك اكرم مثل زيد و لا تريد به غيره فقط بل زيدا و مثله و حذف الناظم المتعلق في البيت و هو ما يقيد به الفعل اتلكا لا على شهرته في علم العربية و ايثارا للايجيز وقوة الاختصار و الكاف في قوله كالفعل اسم مفعول به بمعنى مثل و هل يجوز ورودها اسما مطلقا أو هو مخصوص بالضرورة قولان قوله رعيا للتمام مفعول له و عند تمام هذا البيت تمت مائة بيت من النظم ففي لفظ التمام حصل تمام المائة و في البيتا لا يجاز و الوصل و التعليل و حسن التخلص و الاختصام و لما فرغ من الحالة المقتضية تقييد المسند شرع في بيان الحالة السابعة فقال:

- 101 - و تركوا تقييده لنكتة ❃ كسترة اوأنتهاز فرصة [1]

يعني أن الحالة التي تقتضي ترك التقييد في الفعل و شبهه فلما نع من تربية الفائدة و هو المراد بالنكتة في كلام الناظم كستر القيد من زمان الفعل و مكانه أو سببه و نحو ذلك عن المخاطب أو غيره من الحاضرين أو لخوف انقضاء فرصة أي المسارعة لانتهاز الفرصة أو لعدم العلم بالمقيدات أو لعدم الحاجة اليها أو لخوف أن يتصور المخاطب أن المتكلم مكثارا وقادر على التكلم فيتولد منه عداوة و ما أشبه ذلك قوله و تركوا تقييده ضمير فاعل الفعل يرجع للعرب و الضمير الثاني يرجع للمسند قوله لنكته تعليل للترك و النكتة هنا الدقيقة التي تتأثر يها النفوس من النكت و هو أن يضرب في الأرض بقضيب فيؤثر فيها قوله كسترة

____

(1)

الخ لا خصوصية لما ذكر بل المراد ما ذكر و نحوه و لأن مدخول الكاف لا يؤذن بالحصر قوله لنكته و كذا فرصة في قافية البيت يقرءان بكسر تاء الثانية لتصحيح روي القافية و لا يجوز الوقف عليها بالسكون هنا للضرورة و إن كـــان هو الأصل لما يلزم عليه من الإيجاز و هو عيب من عيوب القوافي و قد تقدم الكلام عليه و في البيت الفصل و الوصل المواساة و التعليل و الإلتزام و لما فرغ من الحالة المقتضية ترك تقييد المسند بالمفاعيل الخمسة و شبهها شرع في بيـــان تخصسصه و تركه و هي الحالة الثامنة فقال :

- 102 - و خصصوا بالوصف و الإضـافة ✵ و تركـوا المقتـض خلافـه (1)

يعني أن الحالة التي تقتضي تخصيص المسند بالوصف أو بالإضافة لتكون الفائدة أتم لما مر مـــن أن زيـــادة الخصـــوص توجب أتمية الفائدة لأن الوصف قيد في الموصوف و لإضافة قيد في المضاف نحو أخوك رجل صالح و أخوك غلام زيد و قد يتركون التخصيص بها لغرض اقتضى خلاف التخصيص و هو ظامر مما سبق كستره أو خوف فوات فرصة أو نحو ذلك مما تقدم في ترك تقييد الفعل و شبهه بالقيود المتقدمة من المفاعيل و شبهها هذا مضمون البيت و الفرق تقييد المسند و تخصيصه أن معمولات المسند كالحال و نحوه من المقيدات و الإضافة و الوصف من المخصصات و هو مجرد اصطلاح

تنكيـــت : قال الغزي بعد تقرير البيت و في فهم كون التخصيص بالوصف و الإفادة لتكون الفائدة أتم من كلامـــه نظر اهـــ و الجواب عنه أن يفهم من السياق لأن الناظم رحمه الله تعالى قدم الكلام على تقديم المسند في قوله و قيدوا كالفعل رعيا للتمام التكام و تكلم على ترك تقييده في قوله و تركوا تقييد البيت فعقب ذلك بالكلام على تخصيصـــه لينسحب إليه حكم ماقبله و لذلك قدم الناظم مسئلة التخصيص على التعليق بالشرط بخلاف مافعل متبوعه فإن أخرها عليه و نص على أتمية الفائدة و الشيخ الغزي تبعه و لذلك نظر فيه قوله و تركوا الخ أي و ربما تركوا ذلك لســـبب اقتضى خلاف ذلك التخصيص فخلافه مفعول لمقتضى و في البيت الوصل و الإيجاز التعليل و الموازنة و الإلتزام و لما فرغ من الحلة المقتضية لتخصيص المسند شرع في بيان الحالة التاسعة فقال :

- 103 - و كونه معلقـا بالشرط ✵ فلمعاني أدوات الشرط (2)

يعني أن الحالة التي تقتضي تقييد المسند الفعلي بالشرط فلاعتبار أغراض و حالات تختلف بـــإختلاف معـــاني أدوات الشرط و لا يعرف ذلك إلا بمعرفة ما تبين ذلك تلك الأدوات

---

(1)

(2)

.../...

من التفصيل لأن معانيها مختلفة فإذا صحب المسند معنى منها في ذهن المتكلم وورد مقيدا بأداة ذلك المعنى و قد بـــين تفصيلها في علم النحو فيرجع إليه ثم إن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعـــول أو نحو فقولك أن جئتين أكرمتك بمترلة قولك أكرمك وقت مجيئك اياي فهو مما يقيد به الفعل و شبهه كالقيود المتقدمة من المفاعيل و شبهها و لا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الجهوية و الإنشائية بل إن كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو إن جئتني اكرمك بمعنى أكرمك وقت مجيئك و إن كان إنشاء فالجملة إنشائية نحو إن جاءك زيد فأكرمه أي اكرمه وقت مجيئه و أما تفسير الشرط فقد أخرجته الأداة عن الخبرية و إحتمال الصدق و الكذب و ما يقال مـــن أن كلا من الشرط و الجزاء خارج عن الخبرية و إحتمال الصدق و الكذب و إنما الخبر هو مجموع الشـــرط و الجـــزاء للمحكوم عليه بلزوم الثاني الأول فإنما هو إعبار المنطقيين فمفهوم قولنا إن كانت الشمس طالعة بالنهار موجود أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس و المحكوم عليه هو النهار و المحكوم به هو وجود النهار و بإعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوه الشمس و المحكوم به وجـــود النهار فكم فرق بين الإعتبارين

تنبيـــــه : جرت عادة البيانيين بالبحث عن معاني بعض أدوات الشرط و إن كان من مباحث النجاة فلا بد من النظر هنا في إن و إذا و لو لأن هذه الثلاثة أكثر دوراناني الكلام و لها مباحث نفسية لم يتعرض لها في علم النحو فأما إن و إذا فهما للشرط في الإستقبال لكن الأصل في أن عدم الجزم لوقوع الشرط في إعتقاد المتكلم فذلك لم يقع في كتـــاب الله و إلا على سبيل الحكاية أو على ما ضرب من التاويل و الأصل في إذا جزم المتكلم بوقوعه في إعتقاده في المستقبل فإذا قلت إن قام زيد قام عمرو فإنك لم تجزم بقيام زيد كأنك تقول أنا متردد في قيام زيد فإذا حصل منحصل مـــن عمر و أيضا بخلاف إذا قام زيد قام عمرو فإن معناه أنا قاطع بأن زيدا سيقوم فوقت قيامه يقوم عمـــرو فـــإن و إذا يشتركان في الإستقبال بخلاف لو ويفترقان في الجزم بالوقوع و عدم الجزم به وقد الغزبعضهم في هـــذا المعنى فقال:

سلم على شيخ النجـــاة و قل له ❋ عند ســـؤال من يجيبه يعظم [1]

أما إن شككت وجد تموني جازما ❋ و إذا جزمت فإني لا أجـــــزم

____

(1)

هذا هو الأصل فقد تستعمل إن في مقام الجزم بوقوع الشرط لنكته كالتجاهل للاستدعاء المقام إياه كما إذا ســألك إنسان هل أبوك في الدار فقلت له : إن كان فيها أجاوبك و أنت تعلم أنه فيها متجاهلا خوفا من أبيك أو سترا عليه أو نحو ذلك أو لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجري الكلام على ستر إعتقاده كقولك لمن يكذبك إذا صدقت فماذا تفعل مع علمك و جزمك بأنك صادق لكن المخاطب غير جازم و لتــنــزيل العالم مترلة الجاهــل لمخالفتــه مقتضى العلم كقولك لمن نهى أباه إن كان أباك فلا تقصه أو لتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف كما إذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة لبعض غير قطعي بالنسبة لبعض آخر للجميع إن قمتم أكرمتكم تغليبا لمن لا يقطع بأنهم يقومون أولا على ما يحصل له القيام قطعا و قد تستعمل لغيرك ذلك و الأصل في جملتي ان و جملتي إذا أن تكون فعلية استقبالية تطبيقا للفظ بالمعنى و لا يخالف ذلك إلا لنكتة أما الشرط فلأنه مفروض الحصول في الإستقبال فيمتنع ثبوته و مضيه و أما الجزاء فلأن حصوله معلق على حصول الشرط في الإستقبال و يمتنع تعليق حصــول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل و قد تكون كلتا هما أو إحداهما فعلية ماضوية أو إسميــة لنكتــة و بقي المعــنى علــى الإستقبال حتى ان قولنا إن أكرمتني الآن أكرمتك الأمس معناه أن تعتد باكرامك إياي الآن فاعتد باكرامي إياك أمس و قوله تعالى ﴿ **و إن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك** ﴾ [1] معناه لا تحزن و اصبر فقد كذبت رسل من قبلك و قوله تعالى ﴿ **إلا تنصوره فقد نصره الله** ﴾ [2] أي ينصره من نصره حين أخرجه الذين كفروا و قد تســتعمل إن في غير الإستقبال قياسا مطردا إذا كان الشرط لفظ كان نحو و إن كنتم في ريب و إن كنتم في شك كما مــر إلى غــير ذلك و قد تستعمل إذا للماضي الآية كقوله تعالى ﴿ **و إذا لقـــوا الذين آمنوا قالوا آمنــا** ﴾ و نحو ذلك و أما لو فهي للشرط في الماضي أي لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط فرضا في الماضى مع القطــع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني أكرمتك معلق للأكرام بالمجئ و مع القطع بانتفائه فيلزم انتفــاء الاكرام و إذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت و المضي فلا في جملتيها ليوافق الغرض إذا لثبــوت ينــافي التعليق و الإستقبال ينافي المضي فلا يعدل جملتيها عن الفعلية الماضوية إلا لنكتة و أما عبارة المفتاح و هي أن لو لتعليق إمتناع

---

(1)

(2)

…/…

بإمتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لأكرمتك معلقا لامتناع لكرامه بما امتنع من مجيئي مخاطبك فعنده هي لتعلبق الامتناع بالامتناع القطعي و على ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء و الحال واحد ففي الجملة هي الإمتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الأول و أعني الشرط سواء كان الشرط و الجزاء اثباتا أو نفيا أو أحدهما اثباتا و الآخر نفيا فا متناع النفي اثبات و بالعكس فهو في نحو لو لم تأتني لم أكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتنـــاع عـــدم الاتيان أعني ثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور و اعترض عليهم بن الحاجب بأن الأول ســبب و الثـــاني مسبب و السبب قد يكون أعم من المسبب لجواز أن يكون للشئ أسباب مختلفة كالنار و الشمس للاشراق فانتفـــاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف العكس ألا ترى أن قوله تعالى﴿ **لــــو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا** ﴾[1] إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس إذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفســاد لجواز أن يفعله تعالى بسبب آخر فالحق أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني و استحسن المتأخرون رأي بن الحاجب حتى كادوا يجمعون عليه إما لما ذكره و إما لأن الأول ملزوم و الثاني لازم و انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم مـــن غـــير عكس جواز أن يكون اللازم أعم قال التفتزاني منشأ هذا الإعتراض قلة التأمل لأنه ليس معنى قولهم لو لا متناع الثاني لا متناع الأول أنه يستدل بامتناع الأول على إمتناع الثاني حتى يرد عليه أن إمتناع السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم بل معناه أنها للدلالة على انتفاء الثاني في الخارج إنما هو سبب انتفاء الأول فمعنى ﴿ **لـــو شـــاء الله هديكم** ﴾ [2] أن إنتفاء الهداية إنما هو بإنتفاء سبب المشيئة يعني أنها تستعمل للدلالة على أن علة إنتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ألا ترى أن قولهم لو لا لامتنـــاع الثاني لوجود الأول نحو لو لا علي لهلك عمرو فمعناه أن وجود علي سبب لهلاك عمرو لا أن وجوده دليل علـــى أن عمرا لم يهلك و لذا صح مثل قولنا لو جئتني أكرمتك لاكتك لم تجئ أعني عدم الاكرام بسبب عـــدم المجيـــئ قـــال الحماسي

و لو طــــار ذو حافـــــر قبلهـــا ❋ لطـــارت و لكنـــه لم يطـــــرد [3]

يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لا يطير ذو حافر قبلها و قال المعري :

و لو دانت الدولات كانوا كغيرهم ❋ راعايـــــا و لكن ماهلـــــن دوام [4]

أي الدولات الماضية كانوا أي أهل دولة زمانا كغيرهم من الرعية و لكن ما لهن أي الدولات دوام ألا ترى أن استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا لجواز أن يكون اللازم أعم فلا يلزم من رفع المقدم و رفع التالي كما هو معلوم و أما أرباب العقول فقد جعلوا إن و لو و إذا و نحوهما أداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غيرهـــا قصـــد إلى القطـــع بانتفائهما و لهذا صح عندهم إستثناء المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشــــمس طالعـــةفهم يستعلمونها للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة

(1)

(2)

(3)

(4)

للعلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات إلى علة الجزاء في الجارح ما هي لأنهم إنما يستعلونها في القياسات لإكتساب العلوم و التصديقات لا شك أن انتفاء العلم بالملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الأمر بالعكس و إذا تصفحنا و جدنا إستعمالها على قاعدة اللغة أكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى ﴿ **لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا** ﴾ [1] لظهور الغرض منها التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان انتفاء الفساد قال في المطول فعلم أن اعتراض الشيخ المحقق و أشياعه إنما هو على مافهموه و قد غلطوا غلطا صريحا اهـ

تكميل : للو إستعمالات ءاخران الأول أنها قد تستعمل للدلالة على أن الجزاء لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم و ذلك إن كان الشرط يستبعد مما يستعمل استلزامه لذلك الجزاء و يكون نقيض ذلك الشرط أنسب و أليق باستلزام ذلك الجزاء فليزم إستمرار و جود ذلك الجزاء على تقدير وجود الشرط و عدمه فيكون دايما سواء كان الشرط و الجزاء مثبتين نحو: لوأهنتني لأثنيت عليك أو منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو مختلفين نحو .... و لو لم تكرمني لأثنيت عليك ففي هذه الأمثلة إذا ادعى لزوم و جود الجزاء لهذا الشرط مع انتفاء لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الأولى فتأمل طريق هذه المعاني و تدبرها فإنها نافعة جدا كثير من كلام الله عز وجل و من كلام رسول الله ﷺ عليها و قد أتقنها التفتزاني في المطول فانظره الثاني ذهب الفرد أنها تستعمل في المستقبل إستعمال إن و هو قلته ثابت نحو ﴿ **أطلبو ا العلم و لو بالصين** ﴾ [2] و ﴿ **إني أبا هي بكم الأمم يوم القيامة و لو بالسقط** ﴾ [3] و قال أبو العلاء ﴿ **و لو وضعت في رجلة الهام لم تبق من الجزع إلا و القلب خوالي** ﴾ [4] يصف أسفله على مفارقته بغداد و سوق ركائبه إلىماء دجلة و المعن إن و ضعت للكنه جاء بلو قصدا إلى أن وضع ركابها الهام ماء دجلة كأنه أمر قد حصل منه اليأس و إنقطاع الرجاء و صار في حكم المقطوع بانتفائه قوله و كونه الخ أي و كون المسند الفعلي معلق بالشرط فلأجل تحصيل معنى من معاني أدواته فيوخذ منه أن المقصود هو الجزاء و إنما الشرط قيد فيه و هو كذلك لأن المراد بالفعل المقيد هو الجزاء تقدم الشرط أو تأخر و قوله فلمعاني جواب إما إذا محذوفة تقديره و إما كونه معلقا بالشرط الخ و أدوات الشرط هي حروفه و أسماؤه المعلومة عند النحاة و في البيت الوصل و الإيجاز و التعيين و الاحالة و التجنيس و الموازنة و الإلتزام و لما فرغ من الحالة المقتضية تعليق المسند إليه بالشرط شرع في بيان الحالة العاشرة فقال:

- 104 - و نكروا اتباعا أو تفخيما ✻ حطا و فقد عهد أو تعميما

يعني أن الحالة التي تقتضي تنكير المسند فلا عتبارات و أغراض منها اتباعه للأول في التنكير فإن كان المسند إليه نكرة و المسند معرفة في الجملة الخبرية ليس في كلام العرب لما يلزم عليه من الحكم على المجهول و أما قوله و لا يك موقف منك الوداعا و قوله يكون مزاحها عسل و ماء

(1)
(2)
(3)
(4)

.../...

و نحو ذلك فحمول على القلب الذي هو شبعة من الإخراج عن مقتضى الظاهر و يحتمل أن يكون مراد الناظم بالإتباع هو قصد حكاية المنكر كما إذا قال لك أحد عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك رجل و إن كنت

تعلم أنه زيد فتنكره تبعا للمحكي و على هذا شرح الغزي و منها التفخيم أي الشبيه على إرتفـــاع الشأن كقوله تعالى ﴿**هدى للمتقين**﴾ [1] على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو خبر ذلك الكتاب و قوله تعالى ﴿ **إن زلزلة الساعة شئ عظيم** ﴾ [2] و منها التحقير و هو المراد بالحط في كلام الناظم نحو: مازيد شيئا و منها فقد العهد بأن يكون عنوان و صف غير معهود أو منها التعميم أي عدم انحصار المسند في المسند إليه و أمثلة فقدان العهد تصلح أن يمثل بها هنا لمــا فيها من عدم الحصر و العهد

تنبيــه : قال صاحب المفتاح أو لكون المسند إليه نكرة نحو: رجل من قبيلة كذا حاضر فإنه يجب حينئذ تنكير المسند لأن كون المسند إليه نكرة و المسند معرفة سواء قلنا لا يمتنع عقلا أو لا يمتنع ليس في كلام العرب الخ كلامــه قــال التفتزاني و هذا على اطلاقه ليس بصحيح لأنهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام و الخبر معرفة نحو من أبــوك و كم مالك و كذا في ماذا منعت على أن يكون المعنى أي شئ الذي منعت و قد صرحوا في جميع ذلــك أن اســم الإستفهام مبتدأ و المعرفة بعده خبر له اهــ و تبعه المصد في شرحه و قيده بهذا أيضا و في هذا القيد نظر لأن كــلام السكاكي محمول على الجمل الخبرية و أما الاستفهام فهو من أقسام الإنشاء و كلام في الاسناد الخبري و الفرق بينه و بين الانشاء لا يحتاج إلى بيان فليتأمل قوله و نكروا اتباعا أي لأجل اتباعه للأول في التنكير قوله حطا بالمهملتين أي تحقيره و انحطاطه و الفقد و الفقدان عدم الشئ و مغيبه عنك قوله أو تعميما أي أواردة تعميم المسنـــــــد بــأن لا يكون خاصا بالمسند إليه و عند الغزي تبديل و تغيير في ألفاظ البيت و المعتبر ما عليه شرح المص و لله در القائــل و صاحب البيت أدرى بالذي فيه و في البيت الوصل و الإيجاز و المطابقة و الموازنة و الإلتزام و لما فــرغ مــن الحالــة المقتضية تنكير المسند شرع في بيان الحالة الحادية عشر فقال

105- و عرفوا إفادة للعلم ❋ بنسبة أو لازم للحكم

يعني أن الحالة التي تقتضي تعريف المسند تكون لقصد إفادة السامع نسبة الخبر للمبتدأ المعلومين لــه باحــدى طــرق التعريف و يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه إذ لا يخبر بالمعرفة على النكرة في الجملة الخبرية و لا يشــترط اتحاد تعريفهما نحو اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق أو اختلفا أو ختلفا نحو زيد هو المنطلق و إنما يشترط تغــاير مفهوميهما ليكون الكلام مفيدا و أما نحو قوله **أنا أبو النجم و شعري شعري** فمتوؤل بخلاف المضاف باعتبار حالين أي شعري الآن مثل شعري الماضي المشهور بالحسن و زيد هو زيد أي هو زيد المعلوم الذي تسمع به و أما نحو قولهم زيد شجاع فمن سمعته يقاوم الأسد فهو هو بأحد الضميرين لمن سمعته و الآخر لزيد فليس منه لأنه مفيد من غير إعتبار تأويل المسند أيضا لا فادة السامع العلم بأن المتكلم عالم بتلك

----

[1] **البقرة الآية**

[2]

النية و هو المراد بقول الناظم لازم للحكم لئلا ذلك و في هذا إشارة إلى كون المبتدأ و الخبر معلومين لا ينافي كـون الكلام مفيدا للسامع فايدة مجمولة لأن ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر إلى المبتدأو كون المتكلم عالما به و العلم بنفس المبتدأ و الخبر لا يوجب بإنتساب أحدهما إلى الآخر فالحاصل أن السامع قد علم أمرين لكنه يجـوز أن يكونا متعددين في الخارج فاستقاد من الكلام أنهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات مثل التعريف المذكور زيد أخوك و عمرو المنطلق و عكسهما و الضابط في التقديم أنه إذا كان للشيئ صفتان من صفات التعريف و عـرف السامع اتصافه باحداهما دون الأخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف النات به و هو كالطالـب فحسـب زعمك أن تحكم عليه بالأخرى يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه و تجعله مبتدأ و أيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به و هو كالطالب أن يحكم بتبوته للذات أو إنتفايه عند وجب أن يؤخر اللفظ الدال عليه و يجعل خبرا فإذا عـرف السامع زيدا بعينه و إسمه و لا يعرف اتصافه بأنه أخوة و أردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك و إذا عرف إحاله و لا يعرفه على التعيين و أردت تعيينه عنده قلت أخوك زيد و لا يصح زيد اخوك و يظهر ذلك في قولنا رأيـت أسـودا غالبها الرماح و لايصح رماحها الغالب قوله و عرفوا الخ أي و عرف المسند ليستفيد السامع العلم بأن ذلك المسـند المعلوم حاصل لذلك المبتدأ المعلوم عنده باحدى طرق التعريف و قوله بنسبة متعلق بما قبله و المراد به الحكم قولـه أو لازم للحكم معطوف على نسبة أي أو لإفادة لازم الحكم على أمر معلوم بإحدى طرق التعريف فاخر مثلـه و قـد تقدم في باب الاسناد الخبري الفرق بين الحكم و لازمه و في البيت الإيجاز و الوصل و التعليل و الموازنة و لما فرغ من الحالة المقتضية تعريف العهد شرع الآن في بيان اعتبار تعريف الجنس و هي الحالة الثانية عشرفقال :

- 106 - و قصروا تحقيقا او مبالغة ❋ يعرف جنسه كهند البالغة [1]

يعني أن الحالة التي تقتضي تعريف المسند بإعتبار تعريف الجنس فإنه يعير قصر الجنس على شئ تحقيقا أي قصرا محققـا مطابقا للواقع كقولك زيد الأمير إذا لم يكن أمير سواه أو مبالغة أي قصرا غير محقق بل مبالغة لكمال ذلك الجنس في ذلك الشئ أو بالعكس كقولك عمرو الشجاع أي كامل في الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعته غيره لقصورها عـن رتبة الكمال و كذا إذا جعل العرف بلام الجنس مبيدأ نحو: الأمير زيد و الشجاع عمرو و لا تفاوت بينهما و بين ما تقدم في إفادة قصر الإمارة على زيد الشجاعة على عمرو و الحاصل أن المعرف بلام الجنس أو غيره أن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخير نحو الكرم التقوى أي لا غيرهما و الأمير الشجاع أي لا الجبان و نحو لك أو كان غير معرف أصلا نحو التوكل على الله و الكرم في العرب و الإمام من قريش و بهذا يظهر أن تعريف الجنس في الحمد لله يفيـد قصـر الحمد على الاتصاف بكونه لله على مامر و إن جعل خبرا فهو ثقة مقصور على المبتدأ نحو زيـد الأمـير و عمـرو الشجاع ثم الجنس المقصور يبقي عن حاله كما مرو قد يفيد بوصف أحال أو ظرف أو مفعول و غير ذلك

---

(1)

.../...

نحو هو الرجل الكريم و هو الساير راكبا و هو الأمير في البلد و هو الواهب ألف قنطار جميع ذلك معرف بالاستقراء و تصفح تراكيب البلغا

تنبيهـــان : الأول ما تقدم أن المعرف بلام الجنس يفيد القصر إنما هو حكم أكثري بدليل قول القزويني قد يفيد قصر الجنس الخ و ظاهر كلام الناظم الاطلاق و ليس كذلك و قال التفتيزاني و قوله قد يفيد بلفظة قد اشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء:

إذا قبح البكـــاء على قتيـــــل ❋ رأيت بكاءك الحسن الجميـــلا (1)

فإنها لم ترد قصر الجنس على بكايه بمعنى أنه لا يتجاوز إلى شئ ءاخرو إلا لم يحسن جعله جوابا لقولها إذا قبح البكـــاء على قتيل لم يحسن إلا بكاءك على ما يخفى على من له أدنى دراية بأساليب الكلام الظهور أن الغرض أن تثبيت لبكايه الحسن و يخرجه من بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود إلا عنك و الجزع مذموم إلا عليك فإن اللام ليست للعهد إنما هي للجنس و باقي المعاني من شعبه و فرعه الثاني قبل في إعراب الأمثلة المتقدمة إن الاسم متعين للابتدا تقدم أو تأخر لدلالته على الذات و الصفة متعينة للخبرية تقدمت أو تأخرت لدلالتها على أمر نسبي فسواء قلنا زيد المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ و المنطق خبره ورد هذا القول بأن المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم يعني أن الصفة تجعل دالة على الذات و مسند إليها و الإسم يجعل دالا على أمر نسبي و مسندا لأن الاحتياج إلى هذا إنما هو من جهة أن السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه و إنما المجهول عنده إتصافه بكون صاحب اسم زيد و سوف هذا الكلام إنما هو لافادة هذا المعني و أما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعا لأن الجزءي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلابد من تأويله بمعنى كلي و إن كان في الواقع منحصرا في شخص قوله مبالغة يضبط بكسر اللام و إسم فاعل فرارا من سناد الاشباع الذي هو معيب قوله هذا البالغة راجع لقصر البالغة كأنه لا اعتداد ببلوغ غيرها لقصوره عن رتبة الكمال و مراد الناظم بهند البالغة أم سلمه زوجة النبي ﷺ واسمها بنت أمية بن المغيرة المخرومية كذا شرحه و هند بغير تنـــوين إما لمنعه من الصرف على الاحق من الوجهين الوزن إن صرفناه و قوله يعرف جنسه أي تعريفه و في البيت الوصل و الفصل و الإيجاز و التجنيس و الإلتزام و لما فرغ من أحوال المسند شرع في بيان ما إذ كان جملة و هي الحالة الثالثـــة عشر فقال:

- 107 - و جملة لسبب أو تقوية ❋ كالذكر يهدي لطريق الصوفية

يعني أن الحالة التي تقتضي كون المسند جملة فلأحد أمرين أولهما إن يكون سببيا نحو قام أبوه و الثـــاني إرادة تقويـــة الحكم نحو زيد قام كما مر من أن افراده يكون لكونه غير سيبي مع عدم افادة تقوية الحكم و الخـــبر السبـــبي بمنزلـــة الوصف الذي يكون لحال ما هو من سبب الوصف إلا أنه لا يكون إلا جملة و قولهم هذا سبي من ذاك أي متعلق به و مرتبط لأن السبب في الأصل هو الحبل و كل ما يتوصل به إلى شئ و سبب التقوية في مثل زيد قام على مـــا ذكـــره صاحب المفتاح هو

(1)

أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شئ فإذا جاء بعده مايصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ إلى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم إذا كان متضمنا لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالي عن الضمير إلى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا لا يختص التقوي بما يكون مسند إلى ضمير المبتـــدأ و يخرج عنه نحو زيد ضربته و ينبغي أن يجعل سببا كما سبقت الإشارة إليه و أما على ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز و هو أن الإسم لا يوتي به معرى عن العوامل لحديث قدنوي اسناده إليه فإذا قلت زيد فقد أشغرت قلب السامع بأنك تريد الاخبار عنه فهذا تطوية له و تقدمة للاعلام به فإذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس و هذا أشد للثبـــوت و أمنع من الشبهة و الشك و بالجملة ليس الاعلام بالشئ بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه و التقدمة بأن ذلك يجري مجرى تأكيد الإعلام في التقوي و الاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته و زيد مررت به ما أشبه ذلك قال الغزي و في الوجه الثاني عندي نظر لأنه يدخل فيه نحو زيد قايم و هو ليس من التقوي في شئ كما لا يخفي بل يدخل جميع صور السببية أيضا تأمل

تنبيــــــــه : قد توهم كثير من النحاة أن الجملة الواقعة خبر المبتدأ لايصح أن تكون إنشائية لأن الخبر هـــو الـــذي يحتمل الصدق و الكذب و لأنه يجب أن يكون ثابتا للمبتدأ و الانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغــــــيره و جوابه أن خبر المبتدأ هو الذي أسند إلى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق و الكذب و الغلط منشا من اشتـــــراك اللفــظ و وجوب ثبوت الخبر للمبتدأ إنما هو في الخبر و القضية لا مطلق خبر المبتدأ لأن الإسناد عندهم أعم من الاخبـــــــــار و الإنشاء ألا ترى أن الظرف في نحو زيد عندك و ليت زيدا عندك خبر مع أنه لا يحتمل الصدق و الكذب و لـــيس يثابت للمبتدأ و كذلك قوله ﴿ **بل أنتم لا مرحبا بكم** ﴾ [(1)] و كقولك أما زيدا فأضربه و زيد كأنه الأسد و نحو نعم الرجل زيد على أحد القولين و لا يخفي أن تقدير القول في جميع ذلك تعسف قال جميعه التفتـــزاني قولـــه و جملـــة بالنصب معطوف على متعلقا بالشرط أي وكونه جملة و قوله لسبب أي لتلبسه بسبب موصول إلى المسند إليه و قوله كما ذكر يهدي الخ مثال للتقوي و الذكر لغة مصدر ذكر الشئ بلسانه إذا تلفظ به و نطـــق و ضـــده الصـــمت و السكوت و ذكره بقلبه إذا استحضره و حفظه و ضده الغفلة و النسيان و كلامهما محتمل هنا و اللسان أقرب لسياق الكلام و الذكر الإصطلاحي راجع لهذين المعنيين قال القشيري الذكر ركن قوي في طريق الحق سبحانه بل هو العمدة في هذا الطريق و لا يصل أحد إلى الله إلا بدوام الذكر و الذكر على ضربين ذكر اللســــــان و ذكر القلب و ذكـــر اللسان به يصل العبد إلى ذكر القلب و التأثير فإذا كان العبد ذاكرا بلسانه و قلبه فهو الكامل في وصـــفه في حـــال سلوكه ثم قال بعد الكلام و قيل ذكر الله بالقلب سيف المريدين يقاتلون أعداءهم به و يدفعون

----

(1)

.../...

الآفات التي تقصدهم و البلاء و إن البلاء إذا أضل العبد فإذا فزع بقلبه إلى الله تحيد عنه في الحال كل ما يكرهه و لهم في الذكر و أحكامه كلام محل بسطه غير هذا المحل إذ المقصود هنا شرح اللفظ بإختصار و في البيت الفصل و الوصل و الإيجاز و التعليل و المطابقة و الإلتزام و لما ذكر أن المسند قد يكون جملة و كانت الجملة مختلف صياغها و تتنوع شرع إلى بيان ذلك فقال :

- 108 - و اسمية الجملة و الفعلية ❋ و شرطها للنكتة الجلية [1]

يعني أن الجملة المخبرها تورد اسمية و فعلية أو مقيدا بشرط يريد أو وقت أو غير ذلك فكون تلك الجملة اسمية للدوام و الثبوت و كونها فعلية للتجرد و الحدوث و الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخص وجه و كونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط و كونها ظرفية لاختصار الفعلية إذا لظرف يقدر بالفعل على أصح قوله و اسمية الجملة الخ أي و كون تلك الجملة المذكورة اسمية أو فعلية الخ و ينبغي أن تقيد الجملة الإسمية هنا بما خبرها اسم كالفعل و الإسم يفيد الدوام و الثبوت بل التجرد كما هو ظاهر فزيد انطلق كانطلق زيد في الدلالة على تجرد الانطلاق و كما صرح به في شرح المفتاح و كذا زيد أبوه فإنه يقيد التجدد و قوله للنكتة الجلية أي الظاهرة مما سبق في إيراد نفس المبتدأ فعلا أو إسما أو معلقا بأدات شرط و قد تقدم بيانه و في البيت الوصل و الإيجاز و المطابقة و التعليل و الإلتزام و لما فرغ من الأحوال المذكورة و كان أقل المسند التأخير أشار إلى بيان تقديمه و هي الحالة الرابعة عشر فقال :

– 109 – و أخروا أصالة و قدموا ❋ لقصر ما به عليه يحكم
– 110– تنبيه أو تفاؤل تشوق ❋ كفاز بالحضرة ذو تصوف [2]

يعني أن المسند يؤخر لكون تأخيره أصلا حيث لا مقتضى للعدول عنه إذ المسند إليه أهم منه و لأجله سيق المسند و أسباب تقديم المسند إليه كلها أسباب لتأخير المسند و قد مر الكلام في أحوال المسند إليه ثم أن الحالة التي تقتضي تقديم المسند على المسند إليه لقصد أمور و أغراض منها إفادة المسند إليه على المسند نحو تميمي هو أي مقصور على التميمية الا يتجاوزها إلى القيسية و كقوله تعالى ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [3] أي لكم شركم و لي توحيدي و قد اختصرا عنه بالشرك و اختص هو لأنهم لم يتبعوه فيه و منها تنبيه السامع من أول الأمر على أن المسند خبر لانعت كقول حسان بن ثابت في مدح النبي ﷺ **له همم لا منتهى لكباره أو همته الصغرى أجل من الدهر** [4] إذ لو قال همم لتوهم أنه نعت لا خبر و عند تقديمه ارتفع اللبس إذ النعت لا يتقدم على المنعوت و منها التفاؤل كقول الشاعر : **سعدت بغرة وجهك الأيام** و كقولك سعد جارك و عمرت دارك و التفاؤل مطلوب شرعا و من هذا قول بعض المريدين لا أحب السواك من أجل أني إذا ذكرت السواك قلت سواك و أحب الأراك من أجل أني إذا ذكرت الأراك قلت أراك و منها تشوق ذهن السامع إلى المسند إليه ليتمكن منه عند سماعه و ذلك بأن يكون بالمسند المتقدم طول يتشوق النفس إلى ذكر المسند إليه فيكون له موقع في النفس و محل في

(1)

(2)

(3)

(4)

القبول لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب كقول محمد بن وهب في المعتصم **بالله** << **ثلاثة تشـــرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى و أبو اسحاق و القمر** >> [1] فثلاثة هو المسند المقدم للتشوق و المسند إليه شمـــس الضحى و ما عطف عليه و تشرق صفة ثلاثة من أشرق .بمعنى صار ضياء فاعله هو الدنيا و العايد على الموصوفأعني و أبو اسحاق كنية الخليفة

تنبيـــــــهان : الأول قول الغزي تتمة و مما يتقضي تقديم المسند تضمنه الإستفهام نحو: كيف زيد لأن الإستفهام له صور الكلام و كونه أهم عند المتكلم نحو قول الشاعر **عليه من الرحمن ما يستحقه** وهذان المسئلتان قد أهملهما مـــا صاحب التخليص و استدركهما عليه التفتزاني ثم أجاب عنهما بما تصه أما الأول فلشهرة أمره و لأن الكلام في الخبر دون الإنشاء و أما الثاني فلأن الإهتمام ليس إعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم و جميع المذكورات تفصيل على ما مر في تقديم المسند إليه اهـــ الثاني اعلم أن كثيرا مما ذكر في هذا الباب و الذي قبلـــه أي باب المسند إليه و المسند غير مختص بهما كالذكر و الحذف و غيرهما من التعريف و التنكير و التقـــديم و التـــأخير و الإطلاق و التقييد و غير ذلك مما سبق غير مختص بالبابين المذكورين و العطف إذا أتقن إعتبار ذلك فيهما لا يختفـــي عليه إعتباره في غير هما من المفاعيل و المضفات إليه و نحو ذلك و إنما قلنا كثيرا مما ذكر لأن بعضها مختص بالبـــابين كضمير الفصل فإنه مختص بباب المسند إليه و المسند كون المفرد فعلا فإنه يختص بالمسند لأن كل فعل مسند دايما فلا يصح أن يكون غير المسند فعلا قوله و أخروا أصالة ضمير فاعله راجع للعرب و أصالة مفعول لأجله أي لاجل أصالة تأخير قوله لقصر ما به عليه البيت أي قدموا المسند ليفيد قصر ما يحكم عليه بذلك المسند على ذلك المسند إليه فمـــا موصوله مصدقها المسند إليه و ضمير به عائد على المسند المفهوم من قوله قدموا و ضمير عليه هو عايد على موصول و متعلق لقصر محذوف للعلم به تقديره عليه أي على المسند لأنه إذا علم أن أحد الجزءين مقصور علـــم أن الآخـــر مقصور عليه إذ لاثالث لهما و في هذا البيت نوع من التعقيد و قد تقدم للكلام عليه في المقدمة قوله تبنيه معطوف على ما قبله باسقاط العاطف و ما بعده كذلك و حذف متعلقه للاختصار قوله تشوف بالفاء و عنه في التلخيص بالتشويق بالقاف و هما متلازمان قوله فاز بالحضرة مسند لأنه فعل و ذو تصوف و هو مسند إليه و قد المسند هاهنا للتشـــويق لأن النفس إذا سمعت أول الكلام تشوقت إلى معرفة هذا الفائز بالحضرة لأن من وصل إلى الحضرة القدسية في كل يوم تلوح عليه المواهب الربانية و قد تقدم الكلام على الحضرة و يمكن أن يراد بها المحاضرة أي حضور القلب باســـتيلاء سلطان الذكر فهو حاضر بقلبه بين يدي ربه قال القشيري فإذا قيل فلان حاضر ربه فمعناه حاضر بقلبه لربه غير غافل عنه و لا ساه مستديم ذكره ثم يكون مكاشفا في حضوره على حسب

----

(1)

.../...

رتبته .بمعان يخصه الحق سبحانه بها اهـــ قوله ذو تصوف ذكر القشيري في حقائق التصوف و الصوفي و المتصـــوف و في اشتقاقه أقوالا كثيرة قال الأستاذ التسمية اليوم غلبت على هذه الطائفة فيقال رجل صوفي و الجمـــــاعة صوفية و

من يتوسل إلى ذلك يقال له متصوف و الجماعة متصوفة و ليس ما يشهد لهذا الإسم من حيث العربية قياســي و لا شتقاق و الأظهر فيه أنه كاللقب ثم دفع ذلك الأقوال بما يطول ذكره فليطالع ثمة و في البيت الفصـــل و الوصـــل و الإيجاز و التعليل و التجنيس و الموازنة و لما فرغ من مبحث أحوال المسند شرع في مبحث فقال :

الباب الرابع : متعلقـــات الفعـــل أي في بيان أحوال متعلقات الفعل و إنما لم يقل المسند مع أنه أشمل لأن الفعل لما ثبتت له الأصالة في العمل و غيره لا يعمل إلا بالفرعية نسبت الترجمة إليه اشعارا بأن غيره في حيز التبع له في جميـــع أحواله و يمكن أن يقال المراد بالفعل للغوي فيعم جميع المتعلقات و المتعلقات بفتح اللام و من كسرها أي المعمولات التي تتعلق بالفعل أي يرتبطها به الجزرى في الحاشية على المطول المحققون على كسر اللام في المتعلق و إن صح الفـــتح أيضا إذ المراد به معمولات الفعل و المتعارف أن المعمول متعلق و العامل متعلق بالفتح و سره أن التعلق هو التشبيه و للتشبيه بالكسر هو المعمول الضعيف و بالفتح هو العامل اللغوي اهـــ المراد بمتعلقات الفعل المفاعيل و شبهها من حال و تمييز واستثناء و المراد من هذا الباب ذكر أحوالها كغيرها من ذكر و حـــــذف و تقديم و تأخير و نحو ذلك و قد سبقت إشارة إجمالية في الثبيه إلا أن كثيرا من الأحوال المذكورة تجري هنا لكن ذكر في هذا الباب تفصيلا في بعـــض من ذلك الإختصاصه بمزيد بحث و مهد لذلك مقدمة فقال : [1]

- 111- و الفعل مع مفعوله كالفعل مع ✵ فاعلـه فيمـاله معـه اجتمـع

- 112 - و الغرض الاشعـار بالتلبـــس ✵ بواحد من صاحبيـه فاينـــس

يعني أن حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه أي مع ذكر كل من الفاعل و المفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما في إفادة تلبس الفعل بكل واحد منما و يفترقان في أن جهة التلـــبس مختلفـــة فتلبسه بالفاعل من جهة و قوعه منه و تلبسه بالمفعول من جهة و قوعه عليه و ليس الغرض من ذكره معه مجرد إفادة و قوع الفعل و ثبوته في نفسه مطلقا من عير إرادة أن يعلم ممن و قع أو على من وقع إذ لو أريد ذلك القيل وقع الضرب أو وجد أو ثبت و نحو ذلك من الألفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل و ذلك من غير ذكر الفـــاعل أو المفعول لأن ذكرهما معه على هذا يمكن أن يكون عبثا و لذلك أريد تلبسه بمن وقع منه الفعل فقط ترك المفعول و لم يقدر معـــه و إذا أريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل و بني للمفعول واسند إليه

تنبيـــه : لا يصاغ الفاعل من لفظ الفعل ألا بمسوغ و قد صرحوا بأنه لا يقال قام قائم و لاضـــرب و لا ضـــربت مضروبا دال فرق بين ذلك و بين

---

[1]

وقوع القيام و نحو و لذا إعترض على الفرضين في قولهم هلك هالك بأنه يلزم من قولهم هلك و جوده هالـــك إذ لا يوجد فعل بدون فعل بدون فاعل و يلزم من قولهم هالك إذ لا يتصف بالهلاك إلا من وقع منه و تصويب العبـــارة أن يقولوا من هلك و ترك كذا أو كذا و حيث ورد مايو هم ذلك أول نحو ﴿ **كما أرسلنا إلى فرعون رســـولا** ﴾ [1] ثم ﴿ **أذن مؤذن** ﴾ [2] و ليس منه ﴿ **إذا وقعت الواقعة** ﴾ [3] و ﴿ **أزفت الأزفة** ﴾ [4] و لا ﴿**قـــال قائـــل منـــهم**﴾[5] لدخول أداة التعريف في فاعل الأولين و وصف الثالث ووجه التاويل في الآي السابقة تقدير صفة تفيد النكـــرة الـــتي تسلط عليها العامل و نص السكاكي [6] << أنه يقال جاء شئ و لا يقال جاء جاءي و إن الجادي أحض من شئ لا يعرف مجيئه لأن معرفة المسند إليه سابقة على معرفة المسند و الشئ قد يعرف أولا يعرف أمجيئه بخلاف الجاءي فإنه لا يعرف إلا بعد معرفة المجئ اهـــ >> قوله و الفعل هكذا بالواو في أول البيت و هو معطوف على مقدر كان سابقا قال له أما حال الفعل مع فاعله فقد عرفناه و هل حال الفعل مع مفعوله كذلك أم لا فأجـــاب النـــــاظم بقوله و الفعل الخ هشام [7] هذا الواو الموجود في أول القصائد و فصول المضعفين الأولى أن تكون للإستئناف اهـــ و ذكـــر بعضهم أنها تسمى بالواو الإبتدائية قوله فيما له معه اجتمع أي في الغرض الذي لأجله أجتمع معه فضمير له عايد على الموصول و اللام للتعليل و ضمير معه عايد إلى الفعل أو فاعل اجتمع يعود إما إلى المفعول أو الفاعل على التقـــديرين أيضا لا يخفى ما فيه من التعقيد قوله و الغرض تفسير لذلك الأمر الذي لأجله اجتمع معه أي و الغرض مـــن ذكـــر الفاعل و المفعول مع الفعل الإشعار أي الإعلام بالتلبس بالفاعل من جهة وقوعه منه و بالمفعول من جهة وقوعه عليه كما تقدم و من هنا يعلم أن المراد بالمفعول المفعول به لأن هذا تمهيد لحذفه و إن كان ساير المتعلقات كـــذلك في أن الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبسه بها من جهات شق مختلفة كما لو وقع فيه و معه و له غير ذلك و إنما خص البحث بحذف المفعول به لقربه من الفاعل في كونه من مفعول الفعل و أيضا يكثر الحذف فيه كثرة متابعـــة و أمـــا أحوال غيره من المفاعيل و ساير المتعلقات فتعلم بالمقايسة قوله بواحد متعلق بالتلبس و صاحبيه أي صاحبي الفعـــل و هما الفاعل و المفعول قوله أي اقتدر و اتبع طريق المصطفى ﷺ في أقواله و أفعاله فإنه حالة الجمع بـــين الشـــريعة و الحقيقة و في البيت الوصل و الفصل و الإحالة و الموازنة و الإرصاد و الترديد و الملحق بالجناس و الإلتزام و لما كـــان المفعول به أقوى المفاعيل الحاجة إليه أمس قدم بجثة فقال :

- 113 - و غير قاصر كقاض يعـد ❋ مهمى يكد المقصود نسبة فقد

يعني أن الفعل ضربان قاصر و متعد فالقاصر يتعين ذكر فاعله معه من غير زيادة و المتعدي إذا لم يذكر معه مفعوله و كان الغرض اثباته لفاعله أونفيه عنه مطلقا أي من غير اعتبار عموم في الفعل بأن يراد جميع أفراده أو خصوص بـــأن يراد بعضهما و من غير اعتيار تعلقه بمن

.../...

وقع عليه فضلا لعله من عمومه و خصوصه فزال الفعل المتعدي حينئذ مترلة القاصر و لم يفد له مفعول لأنه بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في أن السامع يفهم منه أن الغرض الأخبار بوقوع الفعل على الفاعل بإعتبار تعلقه بمن وقع عليه فإن قلنا فلان يعطي الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لكون بيانه أنه معطيا و يكون مع من أثبت إعطاء غير الدنانير لا مع من نفي أن يوجد منه إعطاء و هو أي هذا القسم أنزل مترلة اللازم ضربان لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولا يجعل كذلك الثاني قوله تعالى ﴿ **قل هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون** ﴾ [1] أي من توجد له حقيقة العلم و من لا يوجد له فإن الغرض منه نفي المساواة بين من هو من أهل العلم و بين من ليس هو من أهله من غير إعتبار عموم في إفراده و لا خصوص و من غير إعتبار تعلقه بمفعول عام أو خاص و مع ذلك لم يجعل كناية عن العلم متعلقا بمفعول مخصوص تدل عليه القرينة و هذا القسم كثيرا الوقوع في الكلام و لذا قد مناه اهتماما بحاله و القسم الأول و هو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمعول مخصوص كقول :

معرضا بالمستعين بالله شجو حساده و غيظ مداه ❋ أن يرا مبصر أو يسمع واع [2]

أي أن يكون ذا رؤية و ذا سمع فيدرك بالبصر محاسنه و بالسمع أخباره الظاهرة الدالة على إستحقاقه الامامة دون غيره فلا يجد أعداءه و حساده الذين يتمنون الامامة إلى منازعته سبيلا و الشاهد أنه نزل يسمع و يرى مترلة اللازم أي يصدر منه الرؤية و السماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية و السماع المتعلقين بمفعول مخصوص هما محاسنه و كذا بين مطلق السماع و سماع أخباره الدالة على أن إثارة و أخباره بلغت من كثرة و الإشتهار إلى حيث يمتنع خفاؤها فأبصرها كل من رءا و سمعها كل من وعا بأن لا يبصر الرأي إلا تلك الأثار و لا يسمع الواعي إلا تلك الأخبار فذكر الملزوم و أراد للازم على ما هو طريق الكناية و لياخفي أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره لما في التغافل من ذكره و الأعراض عنه من الايذان بأن فضايله يكفي فيها أن يكون ذو بصر و ذا سمع حتى يعلم أنه المنفرد بالفضايل قوله و غير قاصر البيت أي و الفعل المتعدي و هو القاصر يعد بمترلة القاصر إذا كان المقصود نسبته إلى فاعله فقط من غير نظر إلى من تعلق به فإذا قيل سرق زيد مثلا فالمراد نسبة هذه الرذيلة إليه جوابا لمن نزهه عنها من غير إعتبار لما سرق و يسمى قاصرا لقصوره عن التعدي إلى المفعول به قوله مهمى يك بحذف النون من مضارع كان و المقصود يقرأ برفع إسمها و نسبته بالنصب خبرها و قوله فقط اسم بمعنى حسب أو اسم نقل بمعنى يكفي مثل فقط التفتزاني [3] فقط من أسماء الأفعال بمترلة انته و كثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ و كأنه جزاء و الشرط محذوف اهـ مثاله انق الله فقط و التقدير إذا اتقيت الله فقط فانته

تنكيت : قال الشيخ الغزي [4] و معنى فقط أن النسبة في

---

(1)

(2)

(3)

(4)

كلاميا في فقد أنها بالنسبة إلى المفعول و كان المقصود اتباعه لفاعله فقط اهـ و فيما قاله نظر و ذلك من وجوه أولها إن أراد أن فقد فعل ما من و نسبة مفعول به مقدم عليه أي فقد الفعل نسبة إلى المفعول فهو في أبعد ما يكون الثاني إن فهم أن فقد مصدر و ما قبله مفعول به فلابد من تكسين القام و لا يستقيم به الوزن و لا يخفي ما فيه من تقديم معمول المصدر الثالث أن سلمنا جميع ما كر فيبقي محتمل المعنيين على حد السواء أما فقدان إلي النسبة إلى الفاعل أو إلى المفعول و ترجيح أحد الإحتمالين على الأخير من غير مرجح تحكم و هذا بحسب ما ظهر و في البيت الفصل و الوصل لا يقوله أحد و الإيجاز و المطابقة و الإلتزام و لما كان الفعل المتعدي لازما تارة ينزل منزلة اللازم كما تقدم و تارة لا على بال قوله ينزل منزلته و الثاني تارة يذكر مفعوله و تارة يحذف و يقدر أشار إلى حذفه و تقديره فقال:

- 114 - و يحذف المفعول للتعميم ❃ و هجنة فاصلة تفهيم
- 115 - من بعد ايهام أو لا ختصار ❃ كبلغ المولع بالأذكار

يعني أن المفعول به يحذف عند قيام قرينة دالة على الحذف و يكون ذلك منها التعميم أي لارادة العموم في أفراده يريد مع الاختصار كقولك قد كان منه ما يؤلم أي كل أحد بقرينة أن المقام مقام مبالغة و هذا التعميم و أن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصفة العموم لكنه يفوت الاختصار فإن التعميم بالحذف طريقة لطيفة لأنها توصل بقليل اللفظ إلى كثير المعنى ثم العموم المستفاد من المثال المذكور مبالغة فهو عرفي لا حقيقي لأنه يقال عند وصف المخاطب بالأذا العام في قوم بلده أو صناعته أو خيرانه فيكون بالنسبة إلى ذلك و مثال العموم الحقيقي مع الاختصار قوله تعالى ﴿ **و الله يدعوا إلى دار السلام** ﴾ [1] أي يدعوا العباد كلهم لأن الدعوة إلى الجنة تعم كافة الناس لكن الهداية تخص و لذا قال ﴿ **يهدي من يشاء**﴾ [2] الآية و منها استهجان التصريح بذكره كقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ﴿ **ما رأيت منه و لا رءا مني**﴾ [3] أي ما رأيت من النبي ﷺ العورة و لا رءاها مني فحذفت لفظ العورة لا ستهجانها و هذا شأن كل ذي مروة ألا يحرك لسانه بذكر الخنا و لله در القائل:

عن يعن بالمجد لا ينطلق بماسقه ❃ و لا يحد عن طريق المجد و الكرم [4]

أي لا ينطق بالذي هو سفه و العاقل لا يتكلم حتى يزنها في قلبه بميزان الشرع فإن كانت له قالها و إلا تركها و منها رعاية الفاصلة كقوله تعالى ﴿ **و الضحى و الليل إذا سجي ما ودعك ربك و ما قلى**﴾ [5] أي و ما قلاك فحذف المفعول و هو الكاف لكون فواصل الآي على الألف و لا يمتنع إجتماع أغراض كثيرة مثال واحد و كذا ذكر صاحب الكشاف [6] هذا أنه اختصار لفظي الظهور المحذوف مثل ﴿ **و الذاكرين الله كثيرا و الذكرات**﴾ [7] أي و الذاكراته و منها التفهيم أي البيان من بعد الابهام كما في فعل المشيئه و الإرادة و نحوها إذا و قع شرطا فإن الجواب يدل عليه و يبينه و لكن إنما يجوز حذفه ما لم يكن تعلق فعل المشيئة بالمفعول نحو قوله تعالى ﴿ **و لو شاء لهداكم أجمعين** ﴾ [8]

.../...

و لو شاء هذا يتكم لهداكم فإنه متى قبل لو شاء علم السامع أن هناك شيئا علقت المشيئة عليه و لكنه فهم عنده فإذا جيئ بجواب الشرط صار مبنيا و هذا أوقع في النفس بخلاف ما إذا كان تعلق فعل المشيئة قريبا فإنه لا يحذف كما في قول البحترى من قصيدة يرثي بها ابنه و يصف نفسه بشدة الحزم و الصبر عليه:

و لو شئت أن أبكي دما لبكيته عليه ❊ و لكــن ساحــة الصبر أوسع [1]

فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم فعل غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع و يأنس به مجرد الاختصار من غير أن يعتبر معه فايدة أخرى من التعميم و غيره نحو أصغيت إليه أي أذني و عليه قوله تعـــــالى ﴿ **أيرني أنظر إليك** ﴾ [2] أي ذاتك

تنبيهـــان : الأول قد يحذف المفعول لرفع توهم إرادة غير المراد كقول البحتري :

و كم ددت عني تحامل حادث ❊ و سورة أيام حززن إلى العظم [3]

ددت أي دفعت عني و تحامل فلان على فلان إذا لم يعد و سورة أيام شدهّا و صولتها حززن أي قطعن اللحــم إلى العظم فحذف المفعول أعني اللحم إذ لو ذكره ربما يتوهم قبل ذكر ما بعده أن الحز لم ينته إلى العظم و يحذف أيضــا لإظهار كمال العناية بوقوع الفعل عليه كقول البحتري

قد طلبنا فلمتجدك في ❊ السؤدد و المجد و الكرم مثلا [4]

أي قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا إذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض أعني ايقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل و يجوز أن يكون السبب في حذف مفعول طلبنا ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل قصدا إلى المبالغــة في التأدب حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه فإن العاقل قال لا يطلب إلا ما يجــــــوز وجــوده و يحــذف المفعول أيضا لنكتة أخرى كاخفائه أو التمكين و إنكاره إن مست إليه حاجة أو تعينه حقيقة أو دعاء و نحو ذلك قال الله تعالى ﴿**لينذر بأسا شديدا** ﴾ [5] أي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه الثاني لا يد فحذف المفعول من قرينة حالية كانت كما في قوله تعالى ﴿ **ربأرني أنظر إليك**﴾ [6] لظهور أن المراد أرني ذاتك و قوله تعالى ﴿ **و لما ورد ماء مـــدين وجد عليه أمة من الناس يسقون** ﴾ [7] إلى قوله ﴿ **حتى يصدر الرعاء** ﴾ [8] فيمن قرأ بكسر الدال من يصدر لظهور المعنى المراد يسقون مواشيهم و تذو دان المواشي غنمهما و نسقي عنما حتى يصدر الرعاء مواشيهم أو مقالية كمـــا في قوله تعالى ﴿ **ولو شاء لهديكم** ﴾ [9] أي لو شاء هدايتكم و قوله تعالى ﴿ **و لو شاء الله لجمعهم على الهـــدى** ﴾ [10] أي جمعهم لدلالة الجواب عليه

تكميـــل : ذكر الناظم رحمه الله تعالى حذف المفعول و سكت عن إثباته قال صاحب اسفار الصباح عـــن ضـــوء المصباح و مثبتا مفعوله لعدم القصد إلى جهة من جهات الحذف على ما تقدم بيانه و انضم إلى ذلك غرض مقصـــود مثل أن يقصد باثباته زيادة التقرير كقوله تعالى ﴿ **و يمنعون الماعون** ﴾ [11] تقريرا لمنعهم باثبات ما يتعلق به الفعل مما لا يعقل معناه إلا به أو بسط الكلام في المقام الذي يقتضي البسط كقوله تعالى ﴿ **أم تريدون أن تسئلوا رسولكم كما سئيل موسى من قبل** ﴾ [12] فلو حذف المفعول الذي هو رسولكم لدل عليه قوله كما سئيل موسى

.../...

من قبل لكنه لما أخرج الكلام مخرج الانكار تقبيحا لأن يسئلوا ما سألت اليهود و اقترحه على موسى عليه السلام من الأشياء التي كانت عاقبتها عليهم من قولهم أجعل لنا ألها، أرنا الله جهرة اختير إثباته بسطا للكلام بـــذكر المســـؤول تتميما للتقبيح عليهم أو رعاية الفاصلة كقوله تعالى ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا و ٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ﴾ (1) و لكون المفعـــول عظيما كقول زيد كل يوم يقرأ القرآن لأن ذلك ربما كان المخاطب منكرا له أو كالمنكر فالمتكلم يقصد اثباته عنده و كذلك إذا كان عجيبا لغرابته كما تقدم في قول البحتري ﴿ **و لو شئت أن أبكي دما لبكيته** ﴾ (2)لأن من العجب أن يشأ الإنسان أن يبكي دما فأثبته ليتحقق في نفس السامع أو لأن القرينة لا تعينه عند الحذف فيكون ملبسا كقولك لو أعطيت زيدا فرسا لأعطيته ثوبا اهـــ بلقطه قوله و يحذف المفعول الخ بصحة حاصلة تفهيم الخ و هو تحريـــف في البيت و في شرح المص و هجنة فاصلة الخ و المعتبر ما عليه شرح المد لأنه أدرى بكلامه قوله كبلغ المولع بالأذكـــار يحتمل أن يكون مثالا للاختصار لأنه أقرب ما يذكر أي بلغ المولع بذكر الله أي الدرجة العلية أو مقصوده و يحتمـــل أن يكون مثالا للتعميم لأنه أولها أي بلغ كل خير أو جميع مراده و المراد بالمولع هنا المريدو الأذكار جمع ذكر و قـــد تقدم الكلام عليه و في البيت الفصل و الوصل و الإيجاز و الموازنة و الإلتزام و اعلم أن الأصل في المفعول و نحـــوه أن يكون بعد الفعل و قد يتقدم عليه لنكته أشار إلى بيانها فقال :

- 116 - وجاء للتخصيص قبل فعل ✵ تمم تبرك و فصـــل (3)

يعني أن المفعول و نحوه من الظروف و الحال و نحو ذلك قد يجئ قبل الفعل أي يتقدم عليه و يقصد بـــذلك التقـــديم بذلك التقديم معان و أغراض منها إفادة التخصيص أي إفادة قصر الفعل على المتعلق به و يكون لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انسانا و أنه غير زيد و تقول لتأكيد هذا الرد لا غيره و قد يكون أيضا لرد الخطأ في الإشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيدا و عمرا و غيرهما و تقول لتأكيده زيدا عرفـــت و هذه و لذلك لا يقال زيدا عرفت و غيره و لا مازيدا عرفت و لا غيره و لا ما زيدا ضربت و لكن أكرمته للتنـــاقض أما الأول فلاقتضائه قصر المعرفة على زيد و سلبها عن غيره و العطف ينافي ذلك و أما الثاني فلاقتضائه سلب المعرفة على زيد و هو يقتضى ثبوتها لغيره و العطف ينافيه أيضا و أما الثالث فلان مبنى الكلام ليس على أن خطا المخاطب في الضرب حتى يرده إلى الصواب فإنه الإكرام و إنما الخطا في تعيين المضروب حين إعتقد أنه زيد فرده إلى الصـــواب أن يقال ما زيدا ضربت و لكن عمرا و التخصيص لازم للتقديم غالبا و لهذا يقال في ﴿ **إياك نعبد و إياك نســـتعين** ﴾ (4) معناه نخصك بالعبادة و الإستعانة و منها الإهتمام بشأن المقدم لأن التقديم يفيد في جميع الصور بعد التخصيص إهتماما بالمقدم و لذا يقدر المحـــذوف في ﴿ **بسم الله** ﴾ مؤخرا أي الفعل كذ و أورد أنه لو كان يفيد الإهتمـــام لوجـــب أن يؤخر الفعل في ﴿ **إقرأ باســـم ربك** ﴾ (5) لأن كلام الله

---

(1) سورة الشمس 1 - 2
(2)
(3)

.../...

تعالى أحق برعاتيه و أجيب بأن الأهم فيه القراءة لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم بإعتبار هذا العارض و إن كان ذكر الله أهم في نفسه هذا جواب الكشاف و بأن اسم ربك مثله متعلق باقرأ الثاني و معنى اقرأ الأول أوجد

القراءة من غير إعتبار إلى مقروئه كما في فلان يعطي كذا في المفتاح و منها التبرك و الاستاذاذ و موافقة كلام السامع نحو قولك محمدا أحببت ووجه الحبيب أتمنى و ما أشبه ذلك و منها فصل الفاصلة و مراعات السجع و في معناه ضرورة الشعر قال تعالى ﴿ **ثم الجحيم صلوه** ﴾ [1] إلى قوله ﴿ **فاسلكوه** ﴾ و قوله تعالى ﴿**وثيابك فطهر**﴾ [2]بعد قوله ﴿ **و ربك فكبر** ﴾إلى غير ذلك من المواضع التي يحس فيها إعتبار التخصيص على ما صرح به ابن الأثير في المثل الساير حتى ذكر أن التقديم في ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [3]فمراعات حسن النظم و السجع الذي هو على حرف النون لا لاختصاص على ما قاله الزمخشري و في البيت الوصل و الإيجاز و الاسناد المجازي و التعليل و الموازنة و الجناس الناقص و الإلتزام و لما كانت الأحوال المذكورة في الفعل تجري أحكامها في ساير متعلقات الفعل أشار إلى بيان ذلك فقال :

- 117 - و احكم بمعمولاته بما ذكر ❋ و السر في الترتيب فيها مشتهر [4]

يعني أن ساير معمولات الفعل حكمها كحكم المفعول في جميع ما ذكر من الأحوال تقول مثلا يزيد مررت لمن إعتقد انك مررت بانسان و إنه غير زيد و نحو يوم الجمعة سرت و في المسجد طيبت و تأديبا ضربت و ماشيا حججت إلى غير ذلك ثم المعمولات إذا اجتمعت قدم منها ما كان أصله التقديم و لا مقتضى للعدول عنه كالفاعل في نحو: ضرب زيد عمرا فإن أصله التقديم على المفعول لأنه عمدة يفتقر إليه الكلام و حقه أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه ثم المفعول الأول من باب أعطى على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية و هو عاط أي ءاخذ للعطاء و ليس في هذا الترتيب مشهور بين النحاة و لا يعدل عنه إلا لنكتة و أما ترتيب المفاعيل فقيل تقديم المعول المطلق المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه ثم الزمان ثم المكان ثم المفعول ثم له المفعول معه و الأصل ذكر الحال عقب صاحبها و التابع عقب المتبوع من غير فاصل و أما عند اجتماع التوابع فالأصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل أو البيان ثم النسق و في كلام بعض النحاة ما يخلف ذلك و قد يكون بسبب الترتيب التحرز عن الخلل في تأدية المعني كقوله تعالى ﴿ **وقال رجل مومن من ءال فرعون يكتم إيمانه** ﴾ [5] فإنه لو أخر من ءال فرعون عن قوله يكتم إيمانه لتوهم أنه مفعول يكتم فلم يفهم منه أن ذلك الرجل كان من ءال فرعون و الحال أنه ذكر الرجل ثلاثة أوصاف قدم الأول أعني مومن لأنه أشرفها و قدم الثاني اعني يكتم إيمانه ليلا يتوهم خلاف المقصود و قد يكون سبب الترتيب أيضا الاخلال بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو ﴿**فاوجس في نفسه خيفة موسى**﴾ [6] بتقديم الجار و المجرور و المفعول على الفاعل لأن

.../...

فواصل الآي على الألف إلى غير ذلك قوله و أحكم لمفعول له بما ذكر أي معلومات الفعل من ظرف و جار و مجرور و حال و ما أشبه ذلك بما ذكر من الأحكام كالحذف و الذكر و التقدير و نحو ذلك قوله و السر في الترتيب فيهـا مشتهر أي علة تقديم بعضها على بعض مشهور عند النحويين و في البيت الإيجاز و الوصل و الإحالة و حسن البيان و الالتزام و لما فرغ من أحوال متعلقات الفعل شرع في بيان الباب الخامس فقال :

الباب الخامس : القصـــــر : أي في بيان حكم القصر و هو اللغة الحبس يقال قصرت مجيئ على فلان أي حبســتها عليه لا يجاوزه إلى غيره و في الاصطلاح تخصيص شئ على طريق مخصوص و أشار إلى بيان هذا المعنى فقال:

- 118 - تخصيص أمر مطلقا بأمر ✵ هو الذي يدعونه بالقصر (1)

أي يسمونه بالقصر الإصطلاحي و قدم الحد هنا على المحدود كما ترى و كذا في باب الإنشاء و الإيجاز و الاطناب و المساواة و عكس في باب الفصل و الوصل و التشبيه و نحوها لأن بعض المؤلفين قدموا المحدود و بعضهم الحد و كان الناظم رحمه الله أشارإلى سلوك الطريقين كا بن مالك قدم حد الكلام في الكافية و قدم المحدود في الألفية و وجه تقديم الحد على ما علله شارح اللب و حكاه عنه صاحب النكت بأن معرفة المعرف بالكسر أقدم من معرفة المعرف عقــلا فقدم و ضعا وقدم بن هاشم المحدود في جميع كتبه و وجه تقديمه على الحد فإنه الأصل في الاخبار عنه إذ المحدود مخبر عنه بالحد و من شأن المخبر عنه أن يتقدم على الخبر و عليه الحمهور و أدخل الناظم ضمير الفصل في الحد كما فعــل بعضهم للتأكيد و الحصر و يحذفونه لطول الكلام قوله تخصيص الخ القصر و الحصر و التخصيص بمعني في الإصطلاح لكن مقابل المقصور مقصور عليه و مقابل المحصور محصور فيه

تنبيـــــه : قال المص في شرحه فعلى هذا يشكل قول ابن مالك في باب الإبتداء و الفاعل عن الألفية من المقصـــور عليه بالمحصور في قوله أو قصد استعماله منحصرا و خبر المحصور قدم أبدا و ما بالا او بانما انحصر اهـــ و قد إعتـــذر عن بن مالك بعض تلامذته بأنه أراد بالمنحصر المقرون بأداة الحصر لا المحصور من جهة المعنى فإنه محصـــور فيـــه لا محصور فكأنه أطلق عليه هذا اللفظ من جهة اقتران الأداة به و ملابستها له أو يكون أراد المنحصر فيه بفتح الصـــادر لكنه حذف الجار فاستتر الضمير كما سمى الإمام الفخر كتابه بالمحصول أو المراد المحصول فيه فيكون إيجاز الحـــذف اهـــ تفسير الإطلاق في كلام الناظم أي سواء كان الأمر المذكور ذاتا أو معنى فإن قلت قد أهمل النـــاظم شـــرطا في تعريف القصر و هو قولهم على طريق مخصوص فيكون غير مانع لدخول نحو التخصيصــــــات الفعليـــة و القلبيـــة و التصريحية كتخصيص رجل معين بالعطا و الأكرام أو المحبة دون من سواه كقولك خصصت زيدا بالذكر و القصر من أحوال العبارات و لا يكون إلا بطريق معلومة و هي واحد مما سيأتي و الجواب عنه من وجهين أحدهما قد تقـــدم أن ما بعد الباء قولهم خصصت زيدا بكذا هو

---

(1)

.../...

المقصور و المضاف إليه تخصيص هو المقصور عليه و إن كانت العبارة صالحة للدالة علـى العكـس لكـن جـرى اصطلاحهم على هذا الثاني أن كلامه عام مخصوص بنا يأتي ءاخر الباب و هو قوله و أدوات القصر إلا إنما البيت فهذا يعين أن مراده في الجد أن يكون على طريق مخصص فهو كقوله تعالى في سورة براءة ﴿ **أقتلوا المشـركين حيـث وجدتموهم** ﴾ [1] ثم خصص بقوله تعالى ﴿ **حتى يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون** ﴾ [2] فخرج بهذا الذمة أصل إذ هو تخصيص للعموم السابق و في البيت الفصل و الإيجاز و الترديد و التسهيم و لما فرغ من تعريف القصر شـرع في بيان تقسيمه فقال:

- 119 - يكون في الموصوف و الأوصاف ❃ و هو حقيقي كما إضافي [3]

يعني أن القصر قسمان قصر الصفة على الموصوف و قصر الموصوف على الصفة نحو ما قام إلا زيد و ما زيد إلا قائم و الفرق بينهما واضح فإن الموصوف في الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة لأن هذا الوصف ليس له غير تلك الصفة و يجوز أن تكون حاصلة لموصوف ءاخرو في الثاني تمتنع تلك المشاركة لأن معناه أن تلك الصـفة ليسـت إلا لذلك الموصوف فكيف يصح أن تكون لغيره لكن يجوز لذلك الموصوف صفات أخر و المراد هاهنا الصفة المعنوية التي هي معنى قايم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات و معنى فيها غير الشمول و بينهما عموم من جه لتضادهما على العلم في قولنا أعجبني هذا العلم و حذف الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن و صدقها بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل و كل من قسمي القصر المذكورين إما حقيقي إما إضـافي لأن تخصيص الشئ بالشئ إما إضافي لأن تخصيص الشئ بالشئ إما أن يكون بحسب الحقيقة و نفس الأمر بأن لا يجـاوز المقصور بما قصر عليه إلى غيره أصلا و هو الحقيقي أو بحسب الإضافة و النسبـــة إلى شئ ءاخر في الجملة و هو غير الحقيقي بل إضافي لأن تخصيصه بالمذكور ليس على الإطلاق بل بالإضافة إلى معنى ءاخر كقولك ما زيد إلا قايم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى و إنقسامه إلى الحقيقي بهذا المعـنى لا ينـافي التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات فهذه أربعة أقسام حاصلة من ضرب إثنين و هما الحقيقي و الإضافي في اثـنين و هما قصر الوطوف على الصفة و قصر الصفة على الموصوف فمثل الأول الحقيقي ما زيد إلا كاتب إذا أريـد أنـه لا يتصف بغير الكتابة و هو لا يكاد يوجد صادقا مطابقا للواقع لتعذر الإحاطة بصفة الشئ حتى يمكن إثبات شئ منها و نفي ما عداها بالكلية بل هذا حال لأن الصفة المنفية نقيضا البت و هو من الصفحات التي لا يمكن نفيهـا ضـرورة إمتناع إرتفاع النقيضين مثلا إذا قلنا ما زيد إلا كاتب و أردنا أنه لا يتصف بغيرها لزم أن لا يتصف بالشـاعرية و لا بعدمهما و هو محال و مثال الثاني من الحقيقي و هو كثير نحو ما في الدار إلا زيد على معنى أن الحصول في اراء المعنيه مقصور على زيد و يجب أن يعلم أن الأقسام الثلاثة الآتية من الأفراد و القلب و التعيين لا تجري في الحقيقي و ستأتي

---

(1)

(2)

(3)

الاشارة إليه و قد يقصد الثاني من الحقيقي المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بغير المذكور كمـــا يقصـــد بقولنا ما في الدار إلا زيد أن جميع من في الدار ممن عدا زيد في الحكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصور في القصر الحقيقي نوعان أحدهما الحقيقي تحقيقا و الثاني الحقيقي مبالغة و أما القصـــر غـــير الحقيقي فلا يجعل فيه غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه لـــيس حاصلا لعمرو و إن كان حاصلا لبكر و خالد اهــ و أما القصر الإضافي بقسمية فسنبه عليه إن شاء الله تعالى قولـــه يكون في الوصوف أي يكون القصر تارة في الموصوف بأن يكون مقصورا على الصفة و تارة في الوصف بأن يكـــون مقصورا على الموصوف و لك أت تقرر في بمعنى على و قوله كما إضافي أي القصر الحقيقي تارة كمـــا هو إضـــافي أخرى في خبر لمبتدأ محذوف وليس المراد بالحقيقي هنا ما يقابل المجازي بل الاضافي إذ هو قصر حقيقية اصطـــلاحا و في البيت الفصل و الوصل و الإيجاز و المطابقة و التقسيم و التجنيس و لما كان القصر الإضافي المـــذكور يعتريـــه تقسيم أشار إلى بيان ذلك فقال

- 120 - لقلب أو تعيين أو إفراد ✵ كأنما ترقى بالإستعداد

يعني أن القصر الإضافي ينقسم إلى ثلاثة أقسام قصر قلب و قصر تعيين و قصر إفراد و سواء كان من قصر الصـــفة أو من قصر الموصوف فالأول أعني قصر الإفراد و هو تخصيص أمر دون أخرى أو تخصيص صفة بأمر دون ءاخر جوابـــا لمن يعتقد صفتين أو أكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف و شركه موصوفين أو أكثر في صفة و احدة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب في قولنا مازيد إلا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة و الشعر و بقولنا ما كاتب إلا زيد من يعتقد اشتراك زيد و عمرو في الكتابة و تسمى قصر إفراد لقطع الشركة المذكورة الثاني قصر قلب و هو تخصيص أمر بصفة مكان أخرى أو تخصيص صفة بأمر ءاخر جوابا لمن يعتقد عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد إلا قايم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام و بقولنا ما شاعر عمرو إلا زيد من يعتقد أن الشاعرو دون زيد و يسمى قصر قلب لقصر قلب المخاطب الثاني قصر التعيين و هو من ساوى عنده الأمران أعني اتصـــافه بتلـــك الصفة أو غيرها في قصر الموصوف على الصفة و اتصاف تلك الصفة به و بغيره في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا مازيد إلا قايم من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين و بقولنا ما شاعر إلا زيد من يعتقـــد أن الشاعر إما زيد أو عمرو من غير أن يعلمه على التعيين و يسمى قصر تعيين لتعينه ما هو غير معين عند المخاطب

تنبيهـــــان : الأول ما ذكر المص من قصر التعيين هو جار على رأي القزويني و اقتصر صاحب المفتاح على قصـــر الإفـــــــراد ....

تخصيص شئ بشئ دون ءاخر قصر افراد و تخصيص شئ بشئ مكان ءاخر إن اعتقد المخاطب العكس فقصر قلب

.../...

أو تساويا عنده قصر تعيين قال التفتزاني و فيه نظر لأنا نسلم أن قصر التعيين تخصيص شئ بشئ مكان ءاخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شئ بشئ دون ءاخر فإن قولنا ما زيد إلا قايم لم يردده بين القيام و القعود تخصيص له بالقيـــام دون القعود و إذا جعل السكاكي التخصيص بشئ دون شئ مشتركا بين قصر الافراد و القصر الذي سماه المــص قصـــر تعيين و جعل التخصيص بشئ مكان آخر قصر قلب فقط الثاني يشترك في قصر الموصوف على الصفة افراد عدم تنافي الوصفين كالقيام كالشعر و الكتابة و نحوهما و ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الوصف و أما إذ كـــان وجــد التنافي بين الوصفين كاتمام و القعود و نحوهما فلا يتأتى فيه قصر الافراد لأنه لا يكون إلا جواب من يعتقد صفتين أو أكثر في موصوف واحد كما تقدم بخلاف قصر القلب و قصر التعيين من غير عكس و هو شرط حسن و أما إشتراط القزويني في قصر الموصوف على الصفة قلب تحقق تنافي الوصفين حتى يكون المنافي في قولنا ما زيد الإقايم كونه قاعدا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر و الكتابة و هو ظاهر و قد اعترض التفتزاني على هذا الشرط بما يطول ذكره قوله لقلب الخ المجرور صفة أي القصر الإضافي تجري فيه هذه الأقسام الثلاثة قوله كأنمـــا ترقي بالاستعداد مثال يحتمل الثلاثة باعتبار حال المخاطب و هو من قصر الموصوف على الصفة و لقد ابدع النــــاظم رحمه الله في هذا المثال في كونه يصلح للأقسام الثلاثة و الاشارة به إلى مشرب صوفي كما هو عادته لأنه من علمائهم و لله در القائل :

يبــوح بسر الحق صاحب منطق ❋ و كل إناء بالذي فيـــه يرشـــح

فلسان الشخص يترحم على ما في قلبه و من أحب شيئا أكثر من ذكره و في البيت الإيجاز و التقسيم و التعـــديل و التعليل و التوجيه و حسن البيان و لما فرغ من أحكام القصر و تقاسيه أشار إلى بيان طرفه فقال:

- 121 - و أدوات القصــر إلا إنمــا ❋ عطـف و تقديـم و ما تقدما

يعني أن القصر طرفا و الذي اشتهر ذكرها بينهم هي الأربعة المذكور أولا في هذا البيت و إلا فقد يحصـــل القصـــر بتوسط ضمير الفصل و بتعريف المسند و بنحو قولك زيد مقصور على القيام و مخصوص به و ما أشبه ذلـــك لكـــن جرى اصطلاحهم على كون القصر عبارة عن التخصيص بطريق مخصوصة منها النفي و الاستثناء كقولك في قصـــر الموصوف ما زيد إلا شاعر و في قصر الصفة ما شاعر إلا زيد و الكل يصلح مثالا للافـــراد و القلـــب و التعـــيين و التفاوت إنما هو بإعتبار حال المخاطب و منها إنما تحقق لك في قصر الموصوف إنما زيد كاتب و في قصر الصفة إنمـــا الكاتب زيد الكل يصلح للثلاثة المذكورة أيضا بإعتبار حال المخاطب و منها العطف كقولك في قصر الموصوف زيد شاعر لا كاتب أو ما زيد كاتب بل شاعر و في قصر الصفة زيد شاعر لا عمرو و ما عمرو

شاعر بل زيد و الكل بصلح للثلاثة أيضا و إنما مثلنا هنا بمثالين لأن أحدهما الوصف المثبت هو المعطـــــــــوف عليه و المنفي و هو المعطوف و الثاني بالعكس و فيه اشعار بأن العطف للقصر هو لأوبل دون سائر حروف العطف و أما لكن فظاهر كلام المفتاح و الإيضاح في باب العطف للقصر أيضا و لم يذكره القزويني هنا و قد أشار التفتزاني في باب العطف و منها ما تقديمه أحق تقديم ماحقه التأخير كما تقدم في مباحث السند و متعلقاته كقولك في قصر الموصوف قريشي أنا و في قصر الصفة أناكفيت مهمك افراد المن اعتقد أنك مع الغير كفيته و قلبا لمن اعتقد افراد الغـــير بـــه و تعيينا لمن اعتقد اتصاف أحدهما به و كذلك الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه و هذه الطرق الأربعـــة بعدا اشتراكها في إفادة القصر تتخلف من وجوه أولها أن دلالة التقديم ....أي بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل ذو الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم فيه القصر و إن لم يعرف أنه في إصـــطلاح البلغاء كذلك و دلالة الثلاثة الباقية بالواضع لأن الواضع وضع لاويل و النفي و الإستفهام [1] و إنما لمعان تفيد الحصر ثانيها أن الأصل في طريق العطف النص على المثبت و المنفي كما مر من الأمثلة و لا يترك النص عليهما إلا لكراهـــة الأطناب كما يقال زيد يعلم النحو و التصريف و العروض أو زيد يعلم النحو و بكر و هو فتقول في هاذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير أو ما في معناها أما في الأول فمعناه لا غير زيد أي عمرو و لا بكر حذف المضاف إليه من غير و بني على الضم تنبيها بالغايات لأن لا هذه ليست بعاطفة و إنما هي لنفي الجنس و الأصل في الطرق الثلاثة الباقيـــة النص على المثبت فقط دون المنفي و هو ظاهر ثالثها أن النفي بلا العاطفـــــــة لا يجامع النفيين و الإستفهام [2] فلا يصح ما زيد إلاقايم لا قاعد و ما يقوم إلا زيد لا عمرو و قد يقع مثــــــل ذلك في كلام المصنفين و هو غير فصـــيح لأن شرك المنفى بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح و دلائل الإعجاز أن لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرهـــا من أدوات النفي لأنها موضوعة لأن ينفي بها ما أوجبته للمتبوع لا لأن يقيد بها النفي في شئ قد نفيته و هذا الشـــرط معقود في النفي و الإستثناء لأنك إذا قلت ما زيد إلا قايم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنـــك [3] ليس هو بقاعد و لا مضطجع و نحو ذلك فإذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيئا هو منفي قبلها بما النافيـــة و كذا الكلام في ما يقوم إلا زيد فقد نفيت بكرا و عمرا و غيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرا كان نفيا لما هو منفي و هذا خروج عن و ضعها و أما إنما و التقديم فيجامعها النفي بلا العاطفة فيقال إنما أنا تميمي لا قيبسى و زيدا ضـــربت لاعمرو لأن النفي فيهما غير مصرح به بخلاف النفي و الإستثناء فلا يكون هنا المنفي بلا العاطفة منفيا لغيرهـــا مـــن أدوات النفي

تكميـــل : أعلم أن القصر كما يقع بين المبتدأ و الخبر يقع أيضا بين الفعل و الفاعل نحو ما قام إلا زيد و بين الفاعل و المفعول نحو ما ضرب زيد إلا عمر أو ما ضرب عمر إلا زيدا و المفعولين نحوما أعطيت زيدا إلادرهما وكذا

---

[1] لعله الإستثناء

[2] الإستثناء

[3] قلت

.../...

غيرهما من المتعلقات و معنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول و على هذا قياس الباقي فيرجع في التحقيق إلى قصر الصفة على الموصوف أو العكس و هو أيضا إمـــا حقيقي أو غيره إفرادا و قلبا و تعيينا و لا يخفى اعتبار ذلك قوله و أدوات القصر الخ أي فمن أدواته النفي و الاستثناء بإلا أو غيرها من أخواتها و إنما نسبه اليها لأنها أم باب الاستثناء ففي كالترجمة له أي إلا و ما في معناها قوله إلا بشرط هو أن يتقد مها نفي و سكتة الناظم عن هذا الشرط للعلم به و قدم التعيين و الإستثناء لأنه نص صريح في الحصر ثم أتى بإنما لتضمنها معنى ما و إلا كما هو معلوم ثم أتي بالعطف لأن فيه النفي على المثبت و المنفي ثم ذكر التقديم آخرا لأنه أضعفها و قد تقـدم أنـه يدرك بالفحوى ففي كلام الناظم حسن الترتيب الطبيعي قوله إنما في أدوات القصر إنما لأنها قد تضمنت معنى ما و إلا لقول المفسرين ﴿إنما حرم عليكم الميتة ﴾ [1] بالنصب معنــاه ما حرم عليكم إلا الميتة و هذا المعنى هـو المطـابق لقراءة الرفع و لقول النحاة إنما لا ثبات ما يذكر بعده و نفي ما سواه و لذلك كان المقصور عليه فيهما ما كـان في ءاخر التركيب و المقصور ما يليها كما في ما و إلا إذ المقصور فيهما أيضا ما يلي ما و المقصور عليه مايلي إلا قوله و ما تقدما أشار به إلى الحقاق ضمير الفصل و تعريف المسند بهذه الأدوات في إفادة القصر و قد تقدم ذلـك في بـاب المسند إليه و المسند مستوفيا و في البيت الوصل و الإيجاز و الإحالة و التقديم و حسن البيان و الترتيب و الإلتزام و لما فرغ من بحث أحوال القصر في الباب السدس فقال :

الباب السادس : الإنشاء أي في بيان أحوال الإنشاء و هو مصدر أنشأ مهموز و معناه في النعة الاحداث يقال أنشأت الشئ بمعنى أحدثة و في الاصطلاح قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه و قد يقال على ما هو فعل الأمر [2] أعني الفاء مثل هذا الكلام أن الأخبار كذلك و المراد هنا هو الأول و هو الذي لا يكـون محتملا للصدق و الكذب كما أشار إليه الناظم يقوله

- 122 - مالم يكن محتما للصدق ✵ و الكذب الإنشاء ككن بالحق

هذا تعريف الإنشاء الإصطلاحي و هو أيض من باب تقديم الحد على المحدود كما مر فقـوله كالجنس و مصدقها الكلام و ما بعدها فصل يخرج به الخبر و يدخل تحت الإنشاء أنواع ستأتي إن شاء الله تعالى و قوله ككن بالحق مثال للانشاء المحدود لأنه طلب لا يحتمل الصدق و الكذب و في هذا المثال ترغيب بالتمسك بحبــل الله و التوكـل عليه في جميع الأمور بمعنى كن بالحق أي بجميع أمورك و شؤتك بالله تعالى و أطرح تدبيرك و القى نفسك بين بدية فإنه سبحانه مع من توكل عليه و من كان بالله كان له شئ و الحق من أسماء الله تعالى

فائدة : الحق له معان مختلفة جاء القراءن[3] فمنها الحق هو الله تعالى و منه قوله تعالى ﴿ **و لو إتبع الحق أهواءهم** ﴾ و قوله تعالى ﴿**و تواصوا بالحق** ﴾و منها الحف هو القرءان و منه قوله تعالى ﴿**حتى جاءهم الحق** ﴾ قولـه ﴿**فلما جاءهم الحق** ﴾ و قوله ﴿**بل كذبوا بالحق** ﴾ و منها الحق الإسلام و منه قوله تعالى ﴿**قل جاء الحق وزهق الباطل** ﴾

---

(1)

(2) يعني المتكلم

(3) بها

ليحق﴿ **الحق و يبطل الباطل** ﴾ [1] و قوله ﴿ **و إنك على الحق المبين** ﴾ [2] و منها الحق العدل و منه قوله تعالى﴿**يومئذ يوفيهم الله دينهم الحق** ﴾ [3] قوله ﴿ **فافتح بيننا و بين قومنا بالحق**﴾ [4] و منها الحق التوحيد و منه قوله تعالى ﴿**بل جاءهم بالحق و أكثرهم للحق كارهون**﴾ [5] و منها الحق و المراد به الحقيقة و منه قوله ﷺ ﴿**العين حق و السحر حق**﴾ [6] أي حقيقة و لا يصح أن يكون معناه الحق الذي هو ضد الباطل قال الإمام أبوبكر بن الغزي و هذه المعاني كلها محتملة في كلام الناظم إلا أنه في شرحه فسره بالأول و في البيت الفصل و المطابقة و المساواة و حسن البيان ثم أشار إلى بيان الطلب و أقسامه فقال: [7]

- 123 - و الطلب إستدعاء مالم يحصل ❋ أقســـامه كثيرة ستنجلي
- 124 - أمر و نهي و دعاء و نـــــدا ❋ تمت استفهام أو تيت الهدى

يعني أن الإنشاء ضربان طلب و غير طلب فالطلب هو استدعاء غير الحاصل وقت الخطاب كالاستفهام و الأمر النهي و نحو ذلك و غير الطلب كل شئ ليس فيه استدعاء حصول كأفعال المقارنة و أفعال المدح و الذم و صيغ العقـود و القسم و لعل و رب و كم الخبرية و نحو ذلك و المقصود بالنظر هاهنا هو الطلب لاختصاصه فمزيد أبحاث لم تذكر في بحث الاسناد الخبري بخلاف سائر الإنشاءات غير الطلبية فإن أكثرها في الأصل اخبار نقلت إلى معنى الانشاء فـلا بحث منها لقلة ما يتعلق بها من المباحث و لهذا اقتصر في النظم على الطلب و قال استدعاء الخ فالاستدعاء هو طلب الحصول تقول استدعيت الأمر استحصلته و دعوت إلى إيقاعه و الإنشاء إن كان مدلوله طلبا استدعى مطلوبا غـير حاصل و قت الطلب لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع اجراؤوها على معناهـا الحقيقي و يتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام و أنواع الطلب كثيرة و هي على ما ذكره الناظم ستة أحـدها الامر هو طلب الفعل على جهة الاستعلاء و صيغته فعل و نحوه و المضارع المقترن بلام الامر و تدخل على الميني مطلقا و على المبني للفاعل إلا المخاطب فقليل جدا ثانيها النهي و هو طلب الكف عن الفعل استعلاء و له صيغة واحـدة و هي الفعل المضارع المقترن بلا الجازمه ثالثها الدعاء و هو طلب الفعل على سبيل التضرع و صيغته كالامر و النهي نحو اغفرلنا و لا تعاقبنا رابعها النداء و هو طلب الاقبال بحرف ناب مناب أدعوا لفظا أو تقريبا خامسها التمني و هو طلب محبوب محال أو مستبعد و أدواته بيت نحو لبت الشباب يعود و ليت الحبيب يزوربي إذا كان بعيدا سادسها الاستفهام و هو طلب حصول ما في الخارج ليحصل في الذهن فيشمل التصور و التصديق و سيأتي ذكر أدواته إن شاء الله تعالى هذا مضمون البيتين

<u>تبيـــــه</u> : ذكر الناظم أنواع الطلب ستة وعد الدعاء منها و هو خلاف ما عليه الناس إذ لم أقف عليــه لغـيره لأن الدعاء داخل في الأمر و النهي لكنه في غير معناه فهو من صور الخروج عن مقتضى الظاهر و سيأتي بيانه عند قوله قد يجئ أمر و نهي و نداء في غير معناه الأمر قصدا و على ما ذكره السكاكي و القزويني و غيرهما أن أنواع الطلب خمسة فقط الأمر و النهي و التمني و النداء و الإستفهام قال السكاكي انحصار الطلب في هذه الأقسام

.../...

استقرائي و استدلالي التفتزاني و غيره على حصرها في الخمسة بأن الطلب إما أن يقتضي مطلوبه ممكنـا أم لا الثـاني الشيء و الأول إن كان المطلوب به حصول أمر في ذهن السامع الطالب فهو الاستفهام و إن كان المطلوب به حصول

أمر في الخارج فإن كان ذلك الأمر انتفاء فعل فهو النهي و إن كان ثبوته فإن كان بأحد حروف النداء فهو النـــداء و إلا فهو الأمر اهـــ و لو قال الناظم أمر و نهي و تمن و ندا تمت الإستفهام أوتيت الهدى لكان مرافقا لمتبوعه و متبوع و متبوعه و غيرهم اللهم إلا أن يقال إنما خص هذه المسئلة بالذكر هنا دون غيرها من المسائل الآتية اهتمامـــا بشـــأن التأدب في الدعاء و إن كان محل ذكرها مع أخواتها من المسائل الخروج عن مقتضى الظاهر فيما سيأتي و الله أعلم قوله و الطلب الخ فيه اشعار بأن الانثاء قسمان طلب و غير طلب أحدهما مطلوب و صرح بتصريف الآخر قوله ما لم يحصل مجزوم و اللام بلم و حرك للضرورة على القاعدة المعلومة بأن الساكن إذا حرك يحرك بالكسرة قوله أقسامه أي أنواعه و الضمير يرجع للطلب ستنجلى أي ستظهر قوله أمر خبر مبتدأ محذوف أي هو الخ و تمن مرفوع عطف على ما قبله و علامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة و هو مصدر تمنى المضعف و دخله النقل و الحذف لعله تصريفية قوله أو تيت الهدف تتميم للبيت و دعاء بخير لطالب العلم و أوتي بصيغة الخبر للحرص و التفائل بالقبول نسأل الله تعـــالى أن يفقنا بالثبات و يختم لنا بكلمة التوحيد عند الممات و في البيتين الفصل و الوصل و الإيجاز و الاطناب و المطابقـــة و الموازنة و حسن البيان و لما ذكر ما هو موضوع للتمني حقيقة أشار إلى ما يستعمل في التمني مجازا فقال و

125 - استعملواكليت لو وهل لعل ❃ و حرف حض ....

يعني أن هذه الألفاظ استعملتها العرب في التمني مجازا و أعطتها حكم ليت منها لو نحو لوتا تيني فتحدثني بالنصـــب على تقدير فان تحدثني و منه قوله تعـــالى ﴿ **فلو أن لنا كرة** ﴾ [1] فتكون على تقدير فأن النصب قرينة على أن لـــو ليست على معناها الأصلي إذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار أن و إنما تضمر أن في جواب الأشياء الستة فالمناسب للمقام هنا هو التمني و النكتة فيها هو إظهار شدة الرغبة تقدير غير الواقع واقعا أهما في لو لأنه لفرض ماليس واقعا في الماضي واقعا فيه كما عرفت و أما ليت فلانه لتمني الحال أو الممكن الذي لاطماعية في وقوعه و منها هل نحو هل لي من شفيع في مكان يعلم أن لا شفيع له أصلا لأنه يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء الشفيع فجزم يتولد من الاستفهام التمني لا شتراكهما في طلب حصول ماليس بحاصل و النكتة في التمني بهل و العدول عن ليت هو ابراز التمني لكمال الغاية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتقائه و عليه قوله تعالى حكاية الكفار قوله ﴿ **فهل لنا من شفعاء** ﴾[2] لأن المقام مقام علمهم بانتفاء الشفيع و منها لعل نحو لعلي أسافر فأزور الحبيب بنصب أزور فلبعد المرجو عن الحصول أشبه المحالات و الممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من أنه طلب محال أو ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فإنه ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فمن تم لا يقال لعل الشمس

---

(1)

(2)

تغرب و يدخل في الارتقاب الطمع و الاشفاق فالارتقاب طلب فالطمع ارتقاب المحبوب و الاشـــفاق ارتقـــاب في المكروه و بهذا ظهر أن الترجي ليس بطلب و منها حروف التحضيض و هي لو لا و لوما و هـــــلا و ألا بالشديد و إلا التحقيق فالأصل في هذه الأحرف الدلالة على التحضيض و العرض و الفرق بينهما أن التحضيض طلب بحـــث و

ازعاج و العرض طلب بلين و تأديب و قد ترد للتمني و هو المقصود منها ليتولد من معنى التمني التنديم في الماضي نحو هل لا أكرمت زيدا و لو ما أكرمته على معنى ليتك أكرمته قصد إلى جعله نادما على ترك الاكـــرام و في المضـــارع التحضيض و نحو هل لا يقوم زيد و لو ما يقوم على معنى ليته يقوم قصدا إلى حثه عن القيـــام و المعنى هذا لا يخلـــو من ضرب من التوبيخ و اللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه قوله و استعلموا فاعله يعـــود على العرب و مفعوله الأول لو و ما عطف عليها و المفعول الثاني كليت مقدما على الاول و هو رأي الجمهور قوله و حرف حض قال السكاكي كان حروف التنديم و التحضيض و هي هلا و ألا بقلب الهاء همزة و لـــو لا و لـــو مـــا مأخوذة منهما مركبتين مع لا وما المزيد تين لتضمنهما معنى التمني ليتولد منه في الماضي التنديم نحو: هلا أكرمت زيدا و في المضارع التحصيص نحو هل لا تقوم كذا نقله القزويني و قال التفتزاني في المطول و إنما ذكر هذا الكلام بلقـــط كأن لعدم القطع بذلك لاحتمال أن يكون كلا منهما حرفا موضوعا للتنديم و التحضيض من غير إعتبار التركيب فإن التعريف في الحروف فما بأباه كثير من النحاة اهـــ و في البيت الوصل و الإيجاز و التعديد و حسن البيان و لما كـــان الإستفهام أدوات مخصوصة أشار إلى تعدادها فقال:

.. ✵ .... و للإستفهـــــام هل

- 126 - أي متى أيان أين من و ما ✵ و كيـف أنى كم و همـز علمـا

يعني أن الإستفهام و هو طلب حصول الصورة في الذهن فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الأمرين أولا وقوعها فحصولها هو التصديق و إلا فهو التصور و الإستفهام أدوات كثيرة و المشهورة منها أحد عشر لفظا و هي الهمـــزة و هل و ما و من و أي و كم و كيف و أين و أنى و متى و أيان هكذا رتبها القزويني و عدها الناظم وحمه الله في البيت بحسب ما سمح له الوزن فالهمزة أصل أدوات الإستفهام و جميعها أسماء إلا الهمزة و هل فهما حرفـــان و يمكن أن يقال إنما قدم الناظم هل على ما بعدها لا ختصاصها بطلب التصديق و ثنى بهـــا في الأدوات دون الهمـــزة لاختصاصها بطلب التصور و أخر الهمزة في الذكر لأنها لا تختص بواحد منها و الله أعلم و يشترط أن يكون كل من ما و من هي المفيدة للاستفهام و الموضوعة له كالموصولة له منهما و الموصوفة و لا غير ذلـــك مـــن معناهمـــا ثم أن الاستفهام له صدر الكلام و لذلك لا يجوز أن يتقدم بشيء مما في حيزه عليه فلا تقول ضربت زيدا و إنما لـــزم صـــدر الكلام لتضمنه معنى الانشاء و ما بني من أدواته على الفتح كأين و كيف فللتحقيق و ما بني على السكون فعلى أصله قوله و للاستفهام لك أن تجعله خبرا مقدما و هل و ما عطف عليها مرفوعات بالاتبدا و لك أن تجعل هل معطوفا على معمول استعلموا فيكون معمولا و في البيت الوصل و الإيجاز و

.../...

و الاطناب و التعديد و الملحق بالجناس و لما ذكر أدوات الإستفهام و كان بعضها بطلب مختصا التصـــور و بعضـــها بطلب التصديق و بعضها مشترك بينهما أشار الى بيان ذلك فقال

- 127 - فالهمز للتصديـق و للتصور ✵ و باالذي يليه معناه حري

- 128 - و هل لتصديق بعكس ماغير ✵ ....

يعني أن أدوات الإستفهام بإعتبار مطلوبها ثلاثة أقسام قســــــم يطلب به التصـــور و التصديق هو إدراك وقوع النسبة أولا وقوعها و هي معنى الحكم و الاسناد و ما يجري مجراها و ما ذكرناه هو مذهب الحكماء و اختاره السيد الشريف و السعد و مذهب المناطقه ان التصديق مركب و تحقيق ذلك ووجه الترجيح يطلب في محله مثال طلـــب التصــــديق بالهمزة أقام زيد و أزيد قايم فأنت تعلم أن بينهما نسبة إما بالايجاب و السلب و تطلب التصوير و تكون الهمزة أيضا لطلب و هو إدراك غير وقوع النسبة مثاله في طلب تصور المسند إليه أزيت في الإناء أم عسل فإنك تعلم أن في الإناء شيئا و المطلوب تعيينه في طلب تصور المسند أفي الخابية دبسك أم في الزق فإنك تعلم أن الدبس محكوم عليه بالكينونة في أحدهما و المطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك بوجه إجمالي و يطلب بالإستفهام تفصيله ثم المسؤول عنـــه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في أضربت زيدا و الفاعل في أأنت ضربت زيدا كان الشك في الضـــارب و المفعـــول في أزيدا ضربت إن كان الشك في المضروب و كذا قياس ساير المتعلقات نحو الدار صليت و أيوم الجمعة سرت و أتأديبا ضربته و أراكبا جئت و نحو ذلك و أما هل فلا يطلب بها إلا التصديق و نحو هل قام زيد و هل عمر و قايم و إذا كان المطلوب حصول التصديق امتنع هل زيد قام أم عمرو لأن أم هاهنا متصلة بدليل وقوع المفرد بعدها و هـــي لطلـــب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم فتكون لطلب التصور بعد التصديق بنفس الحكم و هل لا يطلب بها إلا التصديق فيتنافيان بخلاف ما إذا لم تذكر أم عمرو و أما هل زيد قام فإنه يقبح و لا يمتنع و علل بعضهم قبحه بأن هل بمعنى قد في الأصل و تركت الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الإستفهام و أقيمت هل مقام الهمزة و تلطفت عليها في الإستفهام و قد من حواص الأفعال و كذا ما هي بمعناها و إنما لم يقبح دخولها على الجملة التي طرفاها إسمان نحو هل زيد قايم لأنها إذا لم تر للفعل في حيزها ذهلت عنه و تسلت بخلاف ما إذا أداته فإنها تذكرت الصمود و حنـــت إلى الألف المألوف فلم ترضى بتفريق الاسم بينهما ثم هل قسمان بسيطة و هي التي بطلب بها وجود الشئ أولا وجوده له كقولنا هل الحركة موجودة أولا موجودة و مركبة و هي التي يطلب بها وجود شئ لشئ أولا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة أولا دائمة فإن المطلوب وجود الدوام للحركة أولا وجوده لها و قد إعتبر في هذا شيئا من غير الوجود في الأول شئ واحد فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى و هي بسيطة بالنسبة إليها فالوجود في

البسيطة محمول و في المركبة رابطة، و أما باقي أدوات الإستفهام فلا يطلب إلا التصور خاصة، و تختلف من جهة أن المطلوب يكون منها تصور بشئ اخر، أما ما فيطلب بها شرح الإسم و بيان مفهومه و أنه لأي معنى فيجاب بلفظ اشتهر نحو: ما البشر؟ فيقال الإنسان: أو ماهية المسمى أي دقيقية التي هو، بها هو فيجاب بايراد ذاتياها من الجنس و الفصل. نحو: ما الإنسان؟ فيقال الحيوان الناطق و الترتيب الطبيعي في مثل هذا، أن يسأل أولاعن شرح الإسم ثم وجود مفهومه، ثم ما هيتة و حقيقته، فالطرفان يطلبان بما و الوسط جهل البسيطة فأن يمكنه أن في كل مطلوب موجودا كان أو معدوما. و الثالث يختص بالموجود لأن المعدوم لا حقيقة له إذ الماهية ما يكون الشيئ به هو و لا هوية للمعدوم فلا تعريف له إلا بحسب الإسم بثبوت المفهوم له دون الحقيقة بخلاف الموجودات فإن لها مفهومات و حقائق فلها تعريف بحسب الإسم و جد بحسب الحقيقة فإذا قيل: ما الانسان؟ صح الجواب فلان. بالتعريفين نحو: ما القول؟ و ما فيتعين الجواب بشرح الاسم فقط و أما من فيطلب بها الأمر الذي يفرض لذوي العلم تشخصه و تعينه كقولنا: من في الدار؟ فيجاب عنه بزيد و نحوه مما يفيد تشخصه، و أما أي، فيسأل بها عن ما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما نحو<< **أي الفريقين خير مقاما** >>* أي نحن أم أصحاب محمد فإن الكافرين و المؤمنين قد إشتركا في الفريقية فيسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر و الأمر الأعم المشترك فيه هو مضمون ما أضيف إليه أي و أما كم فيسأل بها عن العدد نحو: كم عندك من أوراد؟ وكم تصلي كل ليلة و أما كيف فيطلب بها تصور الحال كقولك: كيف زيد؟ فيقال صحيح. أو سقيم. و نحو ذلك و أما أين فظرف مكان لوقوع الكلام جوابا له وضع للاختصاص لا شتماله على كل إسم من أسماء المكان و أما متى فيسأل بها عن الزمان ماضينا كان أو مستقبلا تقول: متى قام زيد؟ و متى يقوم عمرو؟ و أما أيان فمختصة بالزمان الاستقبالي و تستعمل في مواضيع التفخيم كقوله تعالى ﴿ **يسأل أيان يوم الدين** ﴾ [1] و أما أني فتستعمل تارة بمعنى كيف و يجب أن يكون بعدها فعل نحو ﴿ **فاتوا حرتكم أنى شئتم** ﴾ [2] أي على أي حال و من أي مشق أردتم بعد أن يكون عوالماتى موضع الحرث و لم يجئ أنى زيد بمعنى كيف زيد و تستعمل تارة أخرى بمعنى من أين نحو << **أنى لك هذا** >>[3] أي من أين لك هذا الرزق الآتي كل يوم قوله فالهمز رابطة لجواب شرط سؤال محذوف تقديره إن أردت ما يطلب بالهمزة في الإستفهام فاالهمزة الخ قوله و بالذي بلبه معناه حري أي مايلي الهمزة و هو المسؤول بها معناه حر على أي و معنى الهمزة و هو أكنت الإستفهام و السأل حقيق بالذي يليه و محكوم له به قوله و هل مبتدأ محكي قصد لفظه و لتصديق خبره قوله يعكس ما غير أي يعكس ما بقي من أدوات الإستفهام إذ لا يطلب بها إلا التصور بخلاف هل فإنها لطلب التصديق فقط و غير بالغين المعجمة أي بقي و الغابر الباقي **تنكيت** : قال الغزي يعني أن هل لطلب التصديق فقط بعكس الهمزة فإنها تأتي لهما كما سبق و هذا مراده بقوله عكس ما غبر أي ما مضى اهـ كلامه و فيه نظر من وجهين أولهما أن الهمزة يطلب بها التصور و التصديق معا و إذا كانت هل بعكسها حقيقة

* **مريم**

(1) **القيامة**

(2) **البقرة**

..../.......

فلا يطلب بها شيئا من ذلك و هذا يؤدي إلى فساد المعنى إلا أن يقال مراده بالعكس مطلق التحول لا العكس الحقيقي فلا يصح قطعا ثانيها ان سئلت المراد بالعكس مطلق التحول فباقي أدوات الإستفهام يبقى مسكوت عنها لا يدري هل هي لطلب التصور أو التصديق أو لهما معامع أن حكمها يؤخذ من النظم صريحا ثم عقد تتمة و ذكر فيها حكم مـــا بقي من الأدوات في شرحه و هو في أبعد ما يكون و أظن أن غير في نسخته بالعين المهملة و هو الذي أداه إلى هـــذا التكلف و الله أعلم. و في البيت، الإيجاز و التقسيم و المطابقة و البيان و لما كانت هذه الكلمات الإستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الإستفهام مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن أشار الى بيان ذلك فقال :

.. ❋ و لفظ الإستفهـــام ربما عبرة
- 129 - لأمر استبطـاء أو تقريـــر ❋ تعجـــب تهيكم تحقــــــــير
- 130 - تنبيه استبعـاد أو تــرهيب ❋ إنكار في توبيخ أو تكذيـــب

يعني أن أدوات الإستفهام قد تخرج عن مقامها الأصلي فتستعمل لمعان كثيرة و أغراض على حسب ما يناسب المقـــام منها الأمر كقوله تعــــــــالى ﴿ **آأسلمتم** ﴾ [(1)] ﴿ **ألم يأن للذين ءامنوا** ﴾ [(2)] الآية ﴿ **حتى يقول الرسول** ﴾ [(3)] إلى ﴿**متى نصر الله** ﴾ [(4)] و نحو: كم دعوتك؟ لأن الإستفهام عن عدد دعائه إياه يستلزم الجهل المستلزم للإكثار عـــادة او ادعاء منها التقرير و قد يكون بمعنى التحقيق و التثبيت، و قد يكون بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه و إلجاؤه إليه، و هذا هو المقصود هنا و يجب أن يلي الهمزة ما يقرر به كما مر في حقيقة الإستفهام من ايلاء المســـؤول عنــه الهمزة. تقول: أضربت زيدا في تقريره بالفعل و أنت ضربت في تقريره بالفـــــاعل، و أزيدا ضــــربت؟ في تقريـــره بالمفعول و على هذا القياس و منها التعجب نحو ﴿ **مالي لا أرى الهد هد**﴾ [(5)] لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليـــه السلام إلا بإذنه فلما لم يبصره في مكانه تعجب من حال نفسه في عدم ابصاره إياه و لا يخفى أنه لا معنى لاســـتفهام العاقل على حال نفسه و منها التهكم نحو ﴿ **أصلواتك تامرك أن نترك ما يعبد آباؤنا** ﴾ [(6)] و ذلك أن شعيبا – **عليه السلام** – كان كثير الصلاة و كان قومه إذا رأوه يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصلواتك تامرك الآية التـــهكم و السخرية لا حقيقة الإستفهام و منها التحقير كقولك لمن تحقر شأنه. من هذا؟ أو من أنت؟ مع أنك تعرفـــه و إنمـــا استهزئت عنه استخفا فإنه و إستخفافا به بشأنه و منها التنبيه على الضلال نحو ﴿ **فأين تذهبون**﴾ [(7)] و منها الإستبعاد نحو ﴿ **أنى لهم الذكرى** ﴾ [(8)] فإنه لا يجوز حمله على حقيقة الإستفهام بل المراد إستبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله تعالى ﴿ **و قد جاء هم رسول مبين ثم تولوا عنه** ﴾ [(9)] أي كيف يذكرون يتعظمون بما وعدوه من الإيمان عنـــد كشف العذاب عنهم و قد جاءهم ما هو أعظم و أدخل في وجوب الانكار من كشف الدخان و لما ظهر على يـــد رسول الله ﷺ من الآيات البينات من الكتب و المعجزات و غيره فلم يتذكروا و اعرضوا. و منها الترهيب و المراد به الوعيد و التخويف نحو ﴿ **ألم نهلك الأوليـــن** ﴾ [(10)]

[(1)] **آل عمران**
[(2)] **الحديد**
[(3)] **البقرة**

و كقولك لمن يسيئ أأدب أ لم؟ فلانا؟ إذا علم المخاطب ذلك و هو أنك أدبت فلانا المذكـــــور فيهم معنى الوعيد و التخويف فلا يحمله على السؤال و منها الانكار و هو قسمان: توبيخي و إبطالي و يسمي تكذيبا فالتوبيخي هو الذي يقتضي أن ما بعده واقع و أن فاعله ملوم على ذلك نحو ﴿ **أتعبدون ما تنحتون** ﴾ [1]﴿ **أغـــير الله تـــدعون** ﴾ [2] و الإبطالي هو الذي يقتضي أن ما بعده غير واقع و أن مدعيه كاذب نحو ﴿ **أفأصفا كم ربكم بـــالبنين و اتخــذ مـــن الملائكة إناثا**﴾ [3] أي لم يفعـــل ذلك و نحو ﴿ **الله أذن لكم** ﴾ [4] ﴿ **فاستفتهم ألربك البنات**﴾ [5] و حيث ما كان ما دخلت عليه الهمزة منفيا لزم ثبوته لأن إبطال النفي إثبات و منه ﴿ **أليس الله بكاف عبده** ﴾ [6] أي الله الكاف ﴿ **ألم نشرح لك صدرك** ﴾ [7] أي شرحنا و لذا عطف و وضعنا نحو ﴿ **ألم يجعل كيدكم في تضليل** ﴾ [8] هذا مضـــمون الأبيـــات

تنبيـــه : قال التفتزاني [9] : << و الحاصل أن كلمة الإستفهام إذا امتنع حملها على حقيقة تولد منه بمعرفة القرائن ما يناسب المقام و لا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف و لا ينحصر أيضا بشئ منها في أداة دون أداة و الحاكم في ذلك سلامة الذوق و تتبع التراكيب فلا ينبغي أن يقتصر في ذلك على معنى سمعته أو مثال و جدته من غير أن يتخطاه بل عليك بالتصرف و استعمال الرابه و الله الهادي انتهى بلفظه قوله >> و لفظ الاستفهام ربما عبر أي ربما تجـــاوز معناه الأصلي و عبر هنا بالعين المهملة و العبور التجاوز قال في المطول و تحقيق كيفية هذا المجاز و بيان أنه من أي نوع من أنواعه مما لم يحكم أحد حوله اهـــ قال ابن قاسم [10] يريد أنهم لم يتعرضوا ألتحقيق وجه المجاز و بيان العلاقة و ذلك إما لخلو علاقة المجاز و صعوبتها أو لعدم اهتمامهم بشأنها و قلة التفاقم إليها اهـــ قوله لأمر متعلق بعبر و اللام فيه للتعليل و ما بعده معطوفات عليه باسقاط العاطف للضرورة قوله انكار ذي توبيخ لفظ انكار مصـــدر مضـــاف لفاعله و المعنى أنكار صاحب توبيخ أو تكذيب أي الموبخ للمخاطب و المكذب له لأن التوبيخ صادران من المتكلم و التوبيخ و التكذيب التعبير و اللوم و في الأبيات الوصل و التعليل و الإيجاز الموازنة و الإستلزام و لما كان الأمر و النهي و الندا قد يخرج كل منهما أيضا على معناه الأصلي أشار إلى بيان ذلك فقال :

- 131 - و قد يجئ أمــر و نهي و نــدا ❋ في غيـر معناه لأمر قصدا

يعني أنه قد تستعمل هذه الأنواع الثلاثة من أنواع الطلب في غير معاتيها الأصلية بحسب قـــراين الأحـــوال، النكتـــة مقصودة فأما الأمر فيرد لمعان كثيرة منها الدعاء و هو طلب الفعل على سبيل التضرع نحو: <<رب أغفـــرلي >> و كقوله تعالى ﴿ **رب إجعلني مقيم الصلاة** ﴾ [9] و الإلتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بـــدون اســـتعلاء و الاباحة نحو قوله تعالى ﴿ **و إذا حللتم فاصطادوا** ﴾ [10] و التهديد أي التخويف نحو قوله تعالى ﴿ **اعلموا ما شئتم** ﴾ [11] لظهور أن ليس المراد الأمر بكل عمل شاء و التعجيز نحو ﴿**فاتوا بسورة من مثله** ﴾ [12] و التحسير نحـــو ﴿ **كونوا قردة خاسئين** ﴾ [13] و التهاون نحو ﴿**ألقوا ما أنتم ملقون**﴾ [14] و التسوية نحو ﴿**أصبروا أو لا تصبروا** ﴾ [15] و التمني كقول امرئ القيس :

ألا أيها الليل الطويل ألا نجلي ۞ بصبح و ما الإصباح منك بأمثل

.../...

و تمنى الاصباح تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوا و استطالة تلك الليلة كأنه لا طماعيه له في انجلاءت و أما النهي فيتجا وزنه به عن

.../...

معناه الأصلي أيضا بحسب قرائن الأحوال لمعان مقصودة منها الدعاء فيما إذا استعمل على سبيـــــل التضرع نحـــو: اللهم لا تشمت في أعدائي و كقوله تعالى ﴿ **ربنا لا تؤاخذنا**﴾ [1] الآية و هو تعليم للعباد و الالتماس فيما إذا استعمل على سبيل التلطف كقولك لمن يساويك : << لا تفعل كذا أيها الأخ >> و التهديد لمن عصا أمرك نحـــو << تمتثل أمري >> فإنه ظاهر أن ليس المراد طلب كفه عن الامتثال و إنما المراد تخويفه و الاحتقار. بالنهي عنه كقولـــه تعالى ﴿ **ولا تمدد عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم**﴾ [2] فإنه استعمل في مقام الاستصغار متعلـــق النــــهي عنــــه و الارشاد كقوله تعالى ﴿ **و لا تسألوا عن أشياء**﴾ [3] فإنه استعمل في مقام التعريض للنهي اعتقاده و بيان العاقبة كقوله تعالى ﴿ **و لا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون** ﴾ اطلاعه على ما يترقب، و أما النداء فقد يستعمل في غير معنـــاه أيضا بحسب قرائن الأحوال لمعان مقصودة منها الاستغاثة نحو : <<يالله للمسلمي،ن يالله من ألم الفـــراق>>، و التعجب نحو : << ياللماء و للدواهي >> كأنه لغرابته يدعوه و الاغراء كقولك: لمن أقبل يتظلم:<< يا مظلوم >> تريد اغراءه على التظلم و الشكوى و الاختصاص في قولهم: << أنا أفعل كذا أيها الرجل >> أي مخصصـــا من بين الرجال و منها المدح نحو ﴿ **يوسف أيها الصديق**﴾ [4] و الترحم <<كيا مسكي>>ن و الذم : << كيا فاسق >> و التحسر و التوجع كما في نداء الأطلال و المنازل و المطايا و نحو ذلك و منه قول الشاعر:

فيا قبر معن كيف واريت جوده ❃ وقد كان منه البر و البحر مترعا [5]

قال التفتزاني: [6] و أمثلة هذه المعاني كثيرة موجودة في الكلام فتأمل و استخرج ما يناسب المقام. و قد قوله يجي أمر و نهي فينجي يقرأ بحذف الهمزة للضرورة و المعنى قد يجئ كل من صيغ هذه الأنواع الثلاثة في ضمن ما تولده قرائن الأحوال بحسب المقام. في غير أي في غير حقيقته و كذلك بأن لا يكون طلب الفعل أو الكف على سبيل الاستعلاء الذي هو معناه الحقيقي قوله قصدا يرجع لكل واحد من الأمر و النهي و الندا أي لنكته مقصودة و قصد بالبناء للمجهول و ألفه للاطلاق و في البيت الإيجاز و الوصل و التعليل و المطابقة و الإلتزام و لما كان نوع من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بإعتبار وقوع الخبر موقع الطلب ذكره بعد الفراغ منها لخصوصيته بها فقال :

- 132 - و صيغة الإخبـار تأتي للطلب ❃ لفأل أو حرص و تصديق أدب

يعني أن صيغة الخبر قد تجاوز بها عن معناها و يبرز الطلب في صورتها و لا يخرج الكلام عن مقتضاه إلا لنكتـــة مـــن مقتضيات البلاغة و أغراض فلا بد من التبيه عليها منها قصد التفاؤل بلفظ الماضي على أنه من الأمور الحاصلة الدالة عليه كأنه وقع نحو: << وفقنا الله للتقوى و أعاذك من الشبهة و عصمك من الحيرة >> لدلالـــة الماضـــي علـــى حصول المطلوب و منها إظهار و الحرص في وقوعه فإن الطالب إذا عظمت رغبته في شئ يكثر تصوره إياه فربما يخيل له حاصلا فيورده بلفظ الماضي نحو: << رزقني الله لقاءك >> و الدعاء بصيغة الماضي من البليغ كقوله: << فلان رحمه الله ورضي عنه >> . يحتمل التفاؤل و أما غير البليغ

فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات و منها حملك المخاطب على المطلوب إذا كان ممن لا يحب تكذيبك كقولك لصاحبك الذي لا يحب أن ينسبك للكذب مكان اتنا غدا لحمله بألطف وجه على الأتيان لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من الظاهر لكون كلامك في صورة الخير و كقولك أيضا بحضرته مثلا لشخص آخر جئنا غدا فإن فلانا ياتينا معك و منها

التأدب مع المخاطب بترك صيغة الأمر نحو أمير المؤمنين يقضي حاجتي دون أقص لي حاجتي لأنه في صورة الأمر فالأمر تركه في المقام الذي يقصد به الشفاعة

تنبيهـــان : الأول: قال المصنف شرحه و من ذلك إظهار الحرص بوقوعه كقولك لمن إستبطأك أتيتك أهـــــ و في تمثيله بهذا نظر لأنه خبر لفظا و معنى و إنما فيه إيقاع الماضي موقع الإستقبال وقد تقدم الكلام عليه في فصل الخـــروج عن مقتضى الظاهر عند قوله و صيغة الماضي لأن أورد واو المراد هنا إيقاع صيغة الخبر موقع الطلب و الصواب ما مثل به التقتزاني [1] نحو : رزقني الله لقاءك و إنما ذكرنا هذا المبحث إرشادا للمبتدئ و إلا فهو من باب الإعتراض علـــى المثال و الأمر فيه سهل الثاني : أعلم أن الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة فليعتبر الناظم [2] تلك الأمور التي تشارك فيها الإنشاء و الخبر بالتأمل في العبارات [3] و لطائف الإشارات فإنالإسناد الإنشـــائي إمـــا مؤكد أو مجرد من التأكيد وكذا المسند إليه إما مذكور أو محذوف مقدم أو مؤخر معرف أو منكرا إلى غير ذلك وكذا و كذا المسند إسم أو فعل مطلق أو مقيد بمعمول أو بشرط أو غيره و المتعلقات متقدمة أو متأخرة مذكورة أو محذوفة و إسناده و تعلقه أيضا إمابقصر أو بغير قصر و الإعتبارات المناسبة لذلك مثل ما مر في الخبر فلا يخفى عليك إعتبـــاره بعد الإحاطة بما سبق و الله وفي المرشد وفي البيت الوصل و الإيجاز و التعليل و الإلتزام و لما فرغ من بحـــث الإنشـــاء شرع في بيان الباب السابع فقال

الباب السابع في الفصل و الوصـــل أي في بيان أحوالهما و الفصل لغة القطع و الوصل الجمـــع وفي الإصـــطلاح الفصل ترك واو العطف بين الجمل و الوصل ذكرها و إنما ذكر هذان النوعان في باب واحد لإشتراكهما فيما يبينـــان عليه مما هو أصل الأحوال إنتظام الجمل و إنما قدم الفصل على الوصل لأنه مفهومه عدمي وعدم الحادث سابق على وجوده لأنه الأصل و الوصل طارئ عليه وهذا الباب من أعظم أركان البلاغة و ألطفها إعتبارا و لذلك قصر بعـــض علماء البيان البلاغة على معرفته و جعل معرفة ماسواة من أنواع البلاغة مفتقرة في جانب معرفته و مراده بذلك التنبيه على دقة مأخذه و غموض معانيه و كثيرة فوائده لأنه في نفس الأمر كذلك فهو مما يحتاج إليـــه البليـــغ كإحتيـــاج الموصول إلى الصلةو بين الشعر إلى قافية متصلة و في الترجمة المطابقة و الموازنة و التجنيس و الإلتزام ثم أشار إلى تعريفه فقال :

- 133 - والفصل عطف ترك جملة أتت ✵ من بعد أخرى عكس وصل قد ثبت

يعني أن الوصل هو عطف بعض الجمل على بعض و الفصل تركه بينهما تقابل العدم و الملكة فمثال الوصل .

----

[1]

[2] **لعله الناظر**

[3] **لعله الاعتبارات**

<< **زيد قام و عمر جالس** >> و مثال الفصل:<< **زيد قائم إضرب عمرا** >> و يسمى العطـــف وصـــلا و تركه فصلا لأن العطف يقتضي إتصالا بين المتعاطفين بوجه ما بخلاف تركه و ليس المراد بالإتصال الإتحاد في المفهوم وقد تقرر أن العطف يقتضي المغايرة بل المناسبة بينهما بوجه من الوجوه و ذلك لا ينافي تغاير المفهومين و إنما قال ترك عطف جملة دون أن يقول ترك عطف حملة جون أن يقول تركه كلام لأن الجملة أعم من الكلام على المشهور فيشمل

الجملة التي لها محل من الإعراب لكل كلام جملة ولا ينعكس إلا جزئيا فإن قلت لم خصصتم هذا الباب بعطف الجمل و هل كان جاريا في عطف المفردات أيضا مع أن العطف موجود فيهما و الجواب أن عطف المفرد من مباحث المسند و المسند إليه و نحوهما و هو مع ما عطف عليه كالجملة الواحدة مع أنه لا كبير بحث فيه ولا طائل تحته ولا خفاء فيه بخلاف عطف الجمل فإنه أصل كبير من أصول البلاغة و فن عظيم من فنون المعاني لإشتماله على دقائق و غوامض لا يدركها إلا فحول البلغاء و مهرة الأذكياء **تنكيت** في تعبير الناظم بالعطف في الحد لتناوله حروف العطف العشرة ولا مدخل لغير الواو هنا لأن العطف الواو لا يشكل أمره فهو معلوم من إتقان مغزى حروف العطف قال القـــزويني [1] فشرط كونه مقبولا بالواو و نحوه أن يكون بينهما جهة جامعة إلخ قال التفتزاني [2] قوله و نحوه أراد به ما يدل على التشريك كالفاء وثم و حتى و ذكره حشو مفسد لأن هذا الكلام مختص بالواو لأن لكل من الفاء و ثم و حتى معنى إذا وجد كان العطف مقبولا لا سواء وجد بين المعطوف عليه و المعطوف جهة جامعة أولا نحو << **زيد يكتب** << فيعطي أو ثم يعطي إذا كان يصدر منه العطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فإنه ليس له هذا المعنىفلا بد له من جامع أهــ و نحوه لصاحب إسفار الصباح و لو قال الناظم الفصل ترك الواو بين الجمل و الوصل بالعكس أتى نلت الأمل لأجاد و سلم من هذا المراد [3] و العذر له أنه عبارة متبوعة و متبوع متبوعه فتبعهما و جرى فيه الخـــلاف هـــل يتجــه الإعتراض عليه أو على الأول: قولان: وقد تقدم الكلام على هذا المعن في المقدمة و في البيت الإطناب و الفصـــل و المجاز العقلي و المطابقة و الجناس الناقص و الإلتزام ولما كان لكل من الفصل و الوصل دواع مخصوصة شرع في بيانها و قدم أحوال الفصل كما هو معلوم فقال:

- 134 - فافصل لذي التوكيد و الإبدال ✵ لنكتـــة و نيــة الســـــــؤال
- 135 - و عدم التشريك في حكم جرا ✵ أو إختــــــلاف طلبـــا و خبــرا
- 136 - و فقد جـــامع مع إيهـــــام ✵ عطف سوى المقصور في الكلام

يعني أن فصل الجملة عن الجملة بترك الواو بينهما و إنما يكون لدواع و أعراض منها كون الجملة الثانية موكدة للأولى فلا تعطف عليها لما بين المؤكد و المؤكد من الإتصال و هو قسمان لأنه إما أن تتزل الجملة الثانية من الأولى متزلــة التوكيد المعنوي من متبوعة أو متزلة التوكيد اللفظي في إتحاد المعن الأول نحو ﴿**لاريب فيه**﴾ [4] بالنسبة إلى ﴿**ذلــك الكتاب** ﴾ [5] إذا جعلت <أ لم <طائفة من حروف المعجم أو جملة مستقلة و << **ذلك الكتاب** << جملة ثانية و << **لاريب فيه** << ثالثة على ما هو الوجه الصحيح

(1)

(2) (3)

(4) البقرة

(5)

المختار فهي بمتزلة <<**جاء زيد نفسه**<< و تقول <<**زيد هو الفقيه**<< لا شك فيه فتفصل جملة لا شك فيــه أيضا لأنها من الأولى بمتزلة التأكيد المعنوي و قس على ذلك الثاني نحو ﴿**هدى للمتقين** ﴾ [1] أي هو هدى أي بلغ في الهداية درجة لا يدرك كنهها حتى كأنه هداية محضة حيث قيل هدى و لم يقل هاد و هذا معنى ﴿**ذلك الكتـــــاب** ﴾

[2] أي الكتاب الكامل في الهدية لأن الكتب السماوية تفاوتت في درجات الكمال بقدر الهداية فجملة هدى للمتقين بمترلة زيد الثاني في جاء زيد لكونه مقدرا لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف ﴿ **لا ريب فيه** ﴾ [3] فإنه و إن كان مقدرا لكنهما مختلفان معنى فلذلك جعل بمترلة التأكيد المعنوي و نحو: زيد هو الفقيه هو المنفرد بالعلم فتفصل الجملة الثانية للتترلها من الاولى مترلة التأكيد اللفظي في إتحاد المعنى مع المؤكد و منها أن تكون الجملة الثانية بدلا من الأولى لنكتة ككون المراد مطلوبا في نفسه أو فضيعا أو عجيبا أو لطيفا فتترل الجملة الثانية من الأولى مترلة بدل البعض أو الإشتمال من متبوعة بل تعطف عليها لما بين البدل و المبدل منه من كمال الإتصال أيضا فالأول و هو أن تترل الثانية مترلة بدل البعض نحو ﴿ **أمدكم بما تعلمون** ﴾ [4] إلى قوله ﴿ **عيون** ﴾ [5] فالمراد التنبيه على نعم الله و المقام يقتضي إعتناء بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه وذريعة إلى غيره و قوله ﴿ **أمدكم بما تعلمون** ﴾ إلخ أو في تبأدية المعنى المراد الذي هو التنبيه لدلالته على نعم الله بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين فهو مثل قولك: << **وجهة في أعجبني زيد و جهة** >> لدخول الثاني في الأول لأن ما يعلمون يشمل الأنعام و غيرها و الثاني و هو أن تترل الثانية مترلة بدل الإشتمال نحو قول الشاعر:

أقول له إرحل فلا تقيمن عندنا ۞ و إلا فكن في السرو الجهر مسلما

فإن المراد بقوله إرحل كمال ظهور الكراهة لإقامته عندهم بسبب مخالفة سره لجهره ولا تقيمن أو في بتأدية المراد لدلالةلا يقيمن عليه بل لمطالبة * مع التأكيد الحاصل من النون و الشاهد في لا تقيمن فإنه بدل إشتمال من ارحل و النكتة كونه مطلوبا في نفسه كقولك: << **حسنها في أعجبني الدارحسنها** >> لأن عدم الإقامة مغاير الارتحال و غيره داخل فيه مع ما بينها من الملابسة اللزومية فيكون بدل إشتمال **تكميل** : و تفصل الجملة الثانية أيضا لكونها بيانا الأولى و أيضا حالها وهو مأخوذمن النوع الأول من إعتبار الإتصال و المقتضى له أن يكون في الكلام السابق نوع خفاء فيقصد إزالته و أيضاحه نحو ﴿**فوسوس إليه الشيطان قال يا إدم هل أدلك على شجرة الخلد و ملك لا يبلى**﴾ [6] لأن الوسوسة عامة قد تكون بما بغيره فأتى بعدها بما يبين المقصود بها دالا عليه بالنصوصه فهو كقولك عمر في قول الشاعر : **أقسم بالله أبي حفص عمر** [7] حيث جعل الثانية بدلا و توضيحا للأولى و سكت الناظم عن هذه و قد ذكرها متبوعة و غير واحد من المصنفين و الجواب عنه من وجوه: أولها: أنه جعلها من البدل المطابق و ذكر الأية في البدل و القاعدة الأكثرية أن عطف البيان يصح أن يكون بدلا فاسقاط الناظم لهذه المسئلة تقليلا للأقسام .

---

(1)
(2)
(3) البقرة
(4)

واستغناء عنها بالبدل المطابق ثانيها :قال التفزاني [1] ولا يجوز أن تقول أنه من عطف البيان لا فعل لأنا إذا قطعنا النظر عن الفاعل أعني الشطان لم يكن قال بيانا و توضيحا للوسواس فليتأمل. ثالثهما :إن الجملة التي تصلح بيانا للأول قد تعطف عليها تنبيها على إستقلالها و تغايرها للأولى لكقوله تعالى ﴿ **يسومونهم سوء العذاب يذبحون أبناءكم** ﴾ [2] و في سورة إبراهيم ﴿ **و يذبحون** ﴾ [3] بالواو بحيث فصل في آية وصل في أخرى و ترك* الناظم و إستغنى عنه البدل الحكم فيه بالجواز. اهــ ومنها كون الثانية كمتصلة بالأولى اكونها جوابا لسؤال اقتضنه الأولى بفحواها فتترل الأولى مترلة السؤال لكونها مشتملة عليه و مقتضية له فتفصل عنها الثانية كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من شبه

كمال الإتصال و ذلك إنما يكون لنكتة كاغناء المخاطب عن السؤال أولئك يسمع منه ما يكره تحقيرا له أولئلا يقطع بكلامك أو مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال و ترك العاطف إلى غير ذلك و يسمى الفصل لذلك إستئنافا و كذا الجملة الثانية نفسها تسمى إستئنافا كما تسمى مستأنفة و الإستئناف على ثلاثـــة أضـــرب لأن السؤال إما عن سبب الحكم مطلقا كقول الشاعر:

قال لي كيف أنت قلت عليـــل ❃ سهر دايم و حزن طويل [4]

أي مابالك عليل أو ما سبب علتك بقرينة العرف و العادة لأنه إذا قيل فلان مريض فأنه يسأل عن مرضه و سببه كأن يقال هل سبب علته كذا لا سيما السهر و الحزن لأنهما أبعد أسباب المرض فعلم أن السؤال عن السبب المطلق العـــام دون السبب الخاص و عدم التأكيد أيضا مشعر بذلك و أما سبب خاص بهذا الحكم نحو : ﴿ **وما أبـــرئ نفســـي إن النفس لأمارة بالسؤء** ﴾ [5] كأنه قيل هل النفس أمارة بالسوء لقرينة التأكيد و هو دليل على السؤال عـــن الســـبب الخاص فإن السؤال عن مطلق السبب لا يؤكد هذا الضرب فيقتضي تأكيد الحكم كما مر في أحوال الإسناد مـــن أن غير السائل يترل مترلة السائل إذا قدم ما يلوح له بالخبر فيستشرف الطالب المتردد حسن تقوية الحكم بمؤكد ولا يخفى أن المراد الإقتضاء إحسان لا وجوبا و المستحسن في باب البلاغة بمترلة الواجب أما عن غيرهما أي عن غير الســـبب المطلق و الخاص نحو ﴿ **قالوا سلاما قال سلاما** ﴾ [6] أي حياهم بتحية أحسن لكونها بالجملة الإسمية الدالـــة علـــى الدوام و الثبوت لأنه معناه سلام عليكم و قول الشاعر :

زعم العوازل أنني في غمـــــرة ❃ صدقوا و لكن غمرتي لا تنجلي [7]

العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة من الذكور لا إمرأة عاذلة بدليل صدقوا و الغمرة الشدة لا تنجلي لا تنكشف بخلاف أكثر الغمرات الشدائد كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا فقيل صدقوا و بحث الإستئناف طويل الذيل فليطلب في محله و منها عدم تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها بأن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه الثانية فالفصل واجب ليلا يلـــزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم و يسمى الفصل لذلك قطعا كقوله .

---

(1)

.../...

قوله تعالى ﴿ **و إذا خلو إلى شياطينهم قالو إنا معكم** ﴾ إلى قوله ﴿ **الله يستهزئ بهم** ﴾ لم يعطف جملة الله يســـتهزئ بهم على قالوا للا يشاركه في الإختصاص بالظرف لما مرمن أن تقديم المعمول يفيد الإختصاص فيلزم أن يكون إستهزاء الله بهم و هو خذلهم مختصا بحال خلوهم إلى سياطينهم و ليس كذلك بل متصل بهم لا انقطاع له بحال و لم يعطـــف أيضا جملة ﴿ **الله يستهزئ بهم** ﴾ على ﴿ **إنا معكم** ﴾ لأنه ليس من قولهم فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونـــه مفعولا قالوا فليزم أن كان من مقول قول المنافقين و ليس كذلك و منها إختلاف الجملتين في الطلبية و الخبرية بـــأن

تكون إحداهما إنشائية و الأخرى خبرية إما لفظا و معنى أو معنى فقط فتفصل الثانية عن الأولى لما بينهما من كمـــال الإنقطاع بلا إيهام كقول الشاعر

و قال رائدهم أرسوا نزاولها ❃ فكل حتف إمرئ يجري بمقدار

الرائد هو الذي يتقدم القول لطلب الماء و أرسوا أي أقيموا من أرسيت السفينة حبستها بالمرساة نزاولها نحاول تلـــك الحرب و نعالجها أي قال مقدمهم أقيموا أقيموا نقاتل فإن موت كل نفس يجري بمقدار الله و قـــدره لا الجبن ينجيه و لا الإقدام يرديه لم يعطف نزاولها على أرسوا لأنه خبر لفظ و معنى و الأخرى إنشاء معنى فاالفصل و إن كانتا خبريتين أو إنشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله لم يعطف رحمه الله على مات لأنه إنشاء معنى و مـــات خبر معـــنى و إن كان جميعا خبريتين لفظا و الحاصل أن جميع ما يتصور بين الجملتين بإعتبار الإتفاق و الإختـــــــلاف في الخبريـــة و الإنشائية لفظا أو أحدهما ستة عشرة صورة من ضرب أربعة في أربعة لأن كل جملة إما أن تكون خبرية لفظـــــــا و معنى أو خبرية لفظا و معنى أو طلبية لفظا فقط و الذي يدخل في المسألة ثمان صور و هي صور الإختلاف في المعنى أو مع الإختلاف في اللفظ أوبدونه و إلى هذا المعنى أشار الناظم بقوله أو إختلاف طلبا و خبرا و أوضح المصدر رحمة الله جدولا مشتملا على جميع الصور و رأيت جعله هنا مما تتم به الفائدة و هذه صورته فتأخذ كل صورة من صور بيوت الضلع الأول الطولي و تضمها إلى كل صورة من صور بيوت ضلعها العرضي فإن إختلافا معنى بالفصل إلا

قام زيد	وجاء عمرو	رحم الله عمر	اضرب عمرا	أكرم بعمرو
رحم الله زيدا	عفر الله لعمرو	قام عمرو	اضرب عمروا	اكرم بعمرا
اضرب زيدا	أكرم عمرا	قام عمرو	رحم الله عمرا	أكرم بعمرو
أحسن بزيد	أكرم بعمرو	قام عمرو	رحم الله عمرا	أضرب عمرا
/	/	/	/	/

و وصل فتسقط من الإعتبار صورة كل بين فيه ط مؤثر لزاوية قطره الأيسر الأعلى و هي ثمان ور كما ترى كلها لا يجب فيها الفصل الذي جد به الإختلاف في الخبرية و الإنشائيـــة و تلافهما في اللفظ و لا ينظر في أسباب الفصل و الوصل .

(1)

(2) **البقرة**

(3)

(4) **ست عشرة صورة**

.../...

فأي شئ وجد منها عمل عليه واعلم أن مسئلة الإختلاف خالف فيها البيانين بعض النحويين كالصفار ومن تبعه فإنهم أجازوا عطف الجمل الإنشائية على الخبرية و عكسه محتجين بئايات من كتاب الله أجاب عنها البيانيون بإتفاقهما معنى **فائـــــدة** : الجدول في اللغة هو النهر الصغير سمي به الشكل المخصوص تشبيها لأضلاعة بالأنهار الصغاز المتـــــدة و طول الجدول من أعلا إلى أسفل و عرضه من اليمين إلى اليسار و الضلع هو ما بين الخطين إلى الفراغ الذي بينهما و يجي طولا و عرضا و ينسب لكل منهما فيقال ضلع طولي و ضلع عرضي و القطر هو المار من كل زاوية عليـــا إلى زاوية سفلى على المخالفة و الزاوية هو إلتقاء الخطين و لكل بيت من المربعات أربع زوايا كما أن المثلثات لها ثـــلاث زوايا و سيأتي بيان الزاوية في فصل السجع إن شاء الله تعالى عند التفريق بين الزوايا بتقديم الزاي و الموازاة بتقديم الواو أهـــ و منها فقد جامع بينهما أي بأن لا يكون بين الجملتين جامع عقلي أو وهمي أو خيالي كما ســأتي إن شاء الله تعالى فلا يقال: << **زيدا و عمرو قائم** >> ولا << **الورع حسن وزيد ليثم** >> بل الفصل لعدم الجـــامع

بخلاف << **زيد طويل و عمر قصير** >> و << **نعم الورع و بيس الطمع** >> لوجود الجامع و هذه المسئلة مرتبة على مفهوم قوله أو إختلفا طلبا و خبرا و أما إذا انفقا في الطلبية و الخبرية فلا يخلو أما أن يوجد بينهما جـــامع أولا مهمين فقد الجامع فالفضل لما بينهما من كمال الإنقطاع بلا إيهام و لهذا عيب على أي تمام في قوله

لا و الذي هو عالم أن النرى ❃ صبر و أن أبا الحسن كريم (1)

إذا لا مناسبة بين كريم أبي الحسين و مرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد كما هو الظاهر أو عطف جملة بإعتبار و قوعه موقع مفعولي عالم لأن وجود الجامع شرط في الصورتين و قوله لا يفي لما أودعته الحبيبـــة من أندلس هوا بدلالة البيت السابق

زعمت هوائي عفا الغداة كما عفت ❃ عنها طلال باللوى و برسوم

و منها إيهام العطف خلاف المقصود أي عطف الجملة الثانية على غيرها يوهم خلاف المراد لما بين الجملتين من شبه كمال الإنقطاع بأعتبار إشتماله على مانع من العطف و يسمى الفصل لذلك قطعا مثاله قول الشاعر

و تظن أنني أبغي بهـــــا ❃ بدلا أراها في الضلال تهيم (2)

فالجملتان خبريتان و بينها مناسبة ظاهرة لإتحاد المسندين لأن معنى أراها أظنها و كون المسند إليه في الأول محبوبـــــا و في الثاني محبا لكن ترك العطف لئلا يتوهم أنه عطف على قوله أبغي و هو أقر ب إليه فيكون هذا من مظنونـــات سامى وهو خلاف المقصود إذا المقصود أنه يظنها كذلك و يحتمل الإستئاف بأن تكـــون الجملـــة الثانيـــة جوابـــا لسؤالاقتضته الأولى كأنه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال أراها تتحير في أودية الضلال لكن الشاهد في الإحتمـــال الأول إذا هو المقصود فإن قلت هذه المسئلة تلتبس مع ما تقدم من عدم التشريك في حكم جرى للأولى لأن العطـــف في المسئلتين يوهم خلاف المقصود و يرده إلى تشريك الثانية للأولى في حكمها و الإيهام حاصل فيهما معا و التشريك

---

(1)

(2)

حاصل فيهما معا أيضا و الفصل يسمى قطعا فيهما و يحتمل الإستئناف فيهما معا فيما الفرق بينهما و الجواب أن هذا القطع يأتي على سبيل الإحتياط و ذلك إذا كان الكلامالسابق مشتملا على مانع من جواز عطف عليه الثاني عليـــه و إما على سبيل المسئلة للإحتياط وقع المسألة السابقة للوجوب و على هذا السكاكي و صاحب التبيان و الحاجـــب اصفار الصباح قال إبن قاسم حاصله أن كمال الإنقطاع نوعان أحدهما فيما ليس له محل من الإعراب وهذا يوجب الفصل و الآخر فيما له محل من الإعراب و هذا لا يوحيه أهـــ قوله لدى التوكيد أي فافصـــــل الجملة الثانية عند توكيدها للأو لى ولدى بمعنى عند إلا أن لدى لا يستعمل إلا للحاضر و عند تستعمل للحـــاضر و الغائب فإن قلت لدى مال يعلم أنه حاضر وإذا قلت عندي مال كان محتملا للحضور و الغيبة قوله الإبدال لنكتة أي أفصل إذا أبدلت الثانية من الأولى لنكتة وإنما وجب الفصل في التوكيد والابدال لأن الوصل يقتضي التغاير و التوكيد

و البدل , و إنما يدلان على تحقيق الأول بنفسه أو بعضه أو حاصل له و نحو ذلك فوصلها مخل بالمراد منها قوله و نية السؤال أي أفصل الثانية أيضا إذا نويت أي قررت سؤالا من الكلام السايق فتكون الثانية جوابه قوله و عدم التشريك في حكم جرا أي أفصل أيضا الجملة الثانية لعدم تشريك الجملتين في معنى جرى للأولى و العدم هو فقدان الشئ تقول عدمت الشئ عدما و عـــدما بفتح العين والـــدال و بضمها و سكون الدال و العديم هو الفقير يقال فلان أعدم إذا إفتقر قوله و إختلاف طلبا و خبرا أي أفصل أيضا عند إختلاف الجملتين في الطلبية و الخبرية لفظا و معنىأو في المعنى فقط قوله و فقد جامع افصل أيضا الجملتين لفقد جامع بينهما ولو اتفقا في الطلبية و الخبرية قوله ومع إيهام إلخ فإيهام مصدر مضـــــاف إلى فاعله و مفعوله هو سوى أي افصل الجملتين الثانية أيضـــا و لـــو كـــان الجـــامع بينـــهما موجوداواتفقا في الطلبية و الخبرية إذا كان في العطف إيهام سوى المقصود في الكلام فتفصل الثانية لدفع ذلك الإيهام

تنكيـــت : قال الغزي و إلى الإيهام الذي ذكرنا أشار الناظم بقوله و مع إيهام عطف سوى المقصـــود في الكـــلام ثم قال و في فهم هذا من كلامه نظرة أهـــ لظاهر أن قوله فيه نظر هو إلا من قلة قلة التامل بالنظـــــر لأن كـــلام الناظم في غاية الا يضاح و البيان فليتأمل و في الأبيات الإيجاز و المجاز العقلي و التسهيـــم و المطابقـــة و التعليـــل و الإلتزام و لما فرغ من الأحوال المقتضية للفصل شرع في بيان الأحوال المقتضية للوصل فقال(1)

- 137 - وصل لدى التشريك في الإعراب ✵ وقصد رفع اللبس في الجواب

- 138 - و الاتفـــــاق مع الإتصـــــال ✵ في عقل أو في فهم أو خيـــال

يعني أن وصل الجملة بالجملة بذكر واو العطف بينهما يكون لأعراض مقتضية احواله منها أن يقصد تشريك الجملـــة الثانية للأولى في حكم إعرابها بأن يكون للأولى محل من الإعراب و بقصد تشريك الثانية لها في حكم ذلك الإعراب مثل أن تكون الاولى خبرا أو نعتا أو حالا أو مفعولا او غير ذلك و تشاركها الثانية في.

---

(1)

.../...

في حكما فتعطف عليها لأن العطف يدل على التشريك في الحكم لا في المعنى نحو: زيد قام أبوه و جلـــس أخـــوه و ظننت زيدا يقوم الليل و يصوم النهار و مررت برجل يحب الصالحين و يكره الفاسقين و يشترط أن يكون بينهما جهة جامعة مما سيأتي و لما تقدم من أن موجبات الفصل إلا أن يكون بينها جامع و منها قصد رفع اللبس و دفع الإيهام في جواب من قال لك جاء زيد فقلت لا: و أردت أن تدعوا للقائل فلا بد من الوصل فتقول له مثلا لا و أيدك الله أولا و حفظك الله فقولهم لا رد للكلام السابق كما إذا قيل وقع كذا و هل الأمر كذا فقلت لا أي ليس الأمـــر كـــذلك فهذه جملة إخبارية و أيدك الله جملة إنشائية معنى لأنها بمعنى الدعاء بينهما كمال الإنقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فإنه لو قيل لا أيدك الله لتوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد فلأجل هذا الوهم جـــيء بـــالواو العاطفة للإنشائية الدعائية على الخبرية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو و تظـــن

سلمىالبيت دفعا للإيهام ذكر الصوفي ناقلا عن بعض الأدباء أن هـــذه الواو المذكورة في قولهم لا و أيدك الله هـــي أحسن من واوات الإصداع في حدود الملاح أهـــ و انثر بعضهم في هذا المعنى و أجاد في التشبيه .

وواوات صدغيـــــة حكين عقـــــــاريا ❃ من المسك فوق الجلبار قد السواو

و بعضهم أيضا مخاطبا الواو الصدغ فهل ❃ لا عطفت الوصل يا واو صدغيـــة

و عهـــدي بأن الواو تاتي إلى العطـــــــف ❃ ....

و منها إتفاق الجملتين في الطلبية و الخبرية لفظا و معنى أو معنى فقط لأنهما إنشائيتان أو خبريتان و المتفقتان معنى فقط ستة أقسام لأنهما إن كانتا إنشائيتين معنى فاللفظان إما خبران أو الأول خبر و الثاني إنشاء أو بالعكس و إن كانتـــا خبريتان فاللفظان إما إنشاء ان أو الأول إنشاء و الثاني خبر و بالعكس فتصير ثمانية أقسام للوصل كمـــا تقـــدم في الجدول مثال لإتفاقهما في الخبرية لفظا و معنى نحو ﴿ **إن االأبرار لفي نعيم و إن الفجـــار لفي جحيم** ﴾ [1]ومثـــال إتفاقهما في الطلبية لفظا و معنى ﴿ **كلوا و اشربوا و لا تسرفوا** ﴾ [2] و مثال اتفاقهما معنى فقط ﴿ **لا تعبـــــــدون إلا الله و بالوالدين إحسان** ﴾﴿ **و قولوا للناس حسنا** ﴾ [3] فعطف قولوا على لا تعبدون اخبار في معنى الإنشاء أي أعبدوا و قولوا و يشترط مع الإتفاق المذكور أن يكون بين الجملتين جامع و هو المراد بقول الناظم مع الإتصـــال أي مع وجود جامع بينهما و يجب حصوله في طرفي الأولى و طرفي الثانية أعني في المسند إليهما و المسندين جميعا نحو زيد يشعر و يكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر و الكتابة و تفارقهما في خيال أصحابهما و يعطي و يمنع لما بين الاعطاء و المنع من التضاد و هذا عند المسند إليه فيهما و عند تغايره فيهما فلا بد من مناسبة بينهما نحو زيد شـــاعر و عمـــرو كاتب و زيد طويل و عمرو قصير إذا كان بين زيد و عمرو مناسبة كالأخــــــــوة و الصداقة و العداوة و نحو ذلك مما فيه نسبة جامعة بينهما فلو و كان الجامع في المسند فقط لم يوصل كقولك زيد قائم عمرو جـــالس إذا لم تكـــن بينهما نسبة و لو كان المسند إليه فقط فلم يوصل أيضا كقولك زيد أخوه قائم أخوه شاعر كما يمنع ذلك في المفـــرد فلا تقول زيد شاعر و قايم

---

[1] **الانفطار**

[2] **الأعراف**

[3] **البقرة**

لا مناسبة بين القيام و الشعر و بالجملة فلا يفيد الجامع إذا كان في المسند وحده و إن اتحد المسند إليه نحـــو زيـــد يكتب يعطي و كذا إذا كان في المسند إليه وحده و إن إتحد المسند نحو زيد يكتب و عمرو يكتب و قـــد شـــرح السكاكي بمنع العطف في خفي و ضيق و خاتمي ضيق ثم الجامع إما عقلي أو وهمي أو خيالي فالجامع العقلي هو أمـــر بسببه يقتضي العقل إجتماع الجملتين في الفكرة بأن يكون في الجملتين إتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنـــه أو الخبر أو في قيد من قيودهما مثال الوصف و الحال و الظرف و نحو ذلك و كتمايلهما في التصور من تصوراتها فـــإن العقل بتجريد المثلين عن الشخص في الخارج يدفع التعدد بينهما فيصيران متحدين أو تضايفهما و هو اكون الشـــيئين

بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالقياس إلى مثل تعقل الآخر كما بين العلة و المعلول و العلو و السفل و السبب و المسبب و الأقل و الأكثر و نحو ذلك إذ لا يتعقل أحد المتضايقين بدون الآخر و الجامع الوهمي هو أمر سببه يقتضي الوهم إجتماعهما في الفكرة بأن يكون بينهما شبه تماثل كالبياض مع الصفرة و السواد مع الخضرة فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة أنه يسبق إليه أنهما نوع واحد زيد في أحدهما عارض بخلاف العقل فإنه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون فلم يحكم باجتماعهما أو يكون بين تصويرهما تضاد كالسواد و البياض و الإيمان و الكفر و ما يتصف بهما أو شبه تضاد كالسماء و الأرض و الظهر و البطن و الأول و الثاني فإن الوهم يجمعهما في أنه لا يحضره أحد المضادين أو المتشابهين به الا و يحضره الآخر و لذلك تجد الضد أقرب حضورا بالبال مع الضد و أما العقل فإنه يعتقل كلا منهما ذاهلا عن الأخر و الجامع الخيالي هو امر يسببه يقتضي الخيال إجتماعهما في الفكرة و ذلك بأن يكون بين تصويهما تقارن سابق في الخيال و إن كان العقل من حيث ذاته غير مقتض لذلك و أسبابه مختلفة لأن مبناه على مجرد الإلف و العادة و لذلك إختلفت الصور الثابتة في الخيالات بإختلاف الأشخاص و العادات قرب شخص لا تخطر له الصورة ببال ورب أخر لا تغيب عن خياله أصلا و لذلك تجد المشبهين تختلف تشبيهاتهم بإختلاف مألوفاتهم فقد تجتمع صورة القمر مثلا في خيال شخص مع صورة رغيف و في خيال آخر مع صورة صحيفة مستديرة مصنوعة من ذهب أو فضة بحسب الألفة و كقوله تعالى ﴿ **أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت** ﴾ [1] فجمع بين الإبل و السماء و الجبال و الأرض لوجود سبب إقتضى جمعها في خيال من خوطب بذلك لكون جل غرضهم من المطعم و الملبس و المشرب و المواشي فعنايتهم بذلك مصروفة إلى أعظمها نفعا و هي الإبل و مرعاها و مشربها من السماء لتعلق غرضهم بنزول المطر للماء و الكلأ و اضطرارهم إلى الجبال عند طلب حصن يمتنعون به إذ لا حصن لهم بغيرها و لما تعرض عليهم في منزل واحد تعلقت هممهم بالتنقل من أرض إلى أرض سواها لطلب المرعى فلما تأخرت عندهم هذه الأمر لذلك لسبب حسن الحديث بما مهم عطف بعضها لبعض و لو خوطب بذلك حضري لم تأخذه تلك الأمور فلم يكن موقع للخطاب معه بها من الحسن مثل ذلك الموقع و لصاحب علم المعاني فظن

---

[1] **الغاشية**

.../...

إحتياج إلى معرفة الجامع لأن معظم أبوابه الفصل و الوصل و هو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فإن جمعه على مجرى الإلف و العادة بحسب إنعقاد الأسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال و تباينما يفوته الحصر لعدم إنضباطه

تكميل : زعم الحكماء أن القوى المدركة متعددة منها العقل و هو القوة العاقلة المدركة للمعاني الكلية و منها الوهم و هو القوة العاقلة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير أن تنادي إليها من طرف الحواس كإدراك العداوة و الصداقة من زيد مثلا و كالعداوة التي تدركها الشاة في الذئب و المحبة التي تدركها السخلة في أمها و منها الخيال و هي القوى التي تجتمع فيها صور المحسوسات و تبقى فيما بعد غيوبتها عن الحس المشترك من نسمة قال بعضهم و هي في مقدم الدماغ و منها الحسن المشترك و هو القوة التي تفادي إليها صور المحسوسات من طرف الحواس

الظاهرة و بالمعاني ما لا يمكن و منها الفكرة و هي القوة التي من شأنها التفصيل و التركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك و المعاني المدركة بالوهم بعضها مع البعض و هي دائما لا تسكى نوما و لا يقظة و ليس من شأنها أن يكون عملها متضمنا بل النفس تستعملها على أي نظام تريد إن إستعملتها بواسطة القوة العقلية و حدها أو مع الوهمية فهي المفكرة المتخيلة و إن إستعملتها بواسطة القوة العقلية و حدها أو مع الوهمية فهي المفكرة فإن تمهد هذا فقد ذكر السكاكي أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل أو من جهة الوهم أو من جهة الخيال و قد تقدم االكلام على لجامع مستوفيا و الله الموفق للصواب قوله وصل لدى التشريك في الإعراب أي صل إذا كان للجملة الأولى محل من الإعراب و قصد تشريك الثانية لها فيه و أما التشريك في المعنى فلا يصح لما يلزم عليه من عطف الشئ على نفسه إذ العطف يقتضي المغايرة بين المتعاطفين قوله و قصد رفع اللبس في الجواب اللبس بفتح اللام مصدر لست الأمر بتحفيف الباء إذا غطيته و خلطت فيه الحق بالباطل و بالصواب حتى لا يعرف من لبس عليه وجه الإهتداء إلى الحق و منه قوله تعالى ﴿**و للبسنا عليهم ما يلبسون**﴾ [1] و اللبس بضم اللام مصدر لبست الثواب ألبسه لبسا من باب فعل المكسور العين و اللبس بكسر اللام هو عين الملبوس و كذلك اللباس إنتهى قوله و في إتفاق أي و يثبت الوصل أيضا في إتفاق الجملتين .... الإنفاق المذكور الإتصال بأن يكون بين الجملتين جهة جامعة و قد تقدم الكلام عليه و في البيتين الوصل و الإيجاز و حسن البيان و الملحق بالجناس و التسهيم و لما فرغ من باب أسباب الوصل و الفصل ذكر ما ينبغي أن تكون عليه هيئة الجملتين في الوصل و التناسب فقال

- 139 - و الوصل مع تناسب في إسم و في ✵ فعل و فقد مانع قد إصطفى

يعني أن المختار في هيئة الوصل بعد وجوده المبيح تناسب الجملتين في .

---

[1] **الأنعام**

كونهما اسميتين أو فعليتين في الماضي و المضارعه و ما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين فإذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احداهما و الثبوت في الأخرى فالمختار أن تقول قام زيد و قعد عمرو وزيد قايم و عمرو قاعد قال السكاكي و كذا زيد قام و عمرو قعد أهـ أي إذا كان الخبر جملة فعلية فالمناسب أن تكون الثانية كذلك و لا يعدل عن هذه المناسبة إلا لمانع مثل أن يراد في إحداهما التجرد و في الأخرى الثبوت فيقال قام زيد و عمرو قاعد أو يراد في إحداهما المضي و في الأخرى المضارعة مثل قوله تعالى ﴿ **إن الذين كفرو و يصدون عن سبيل الله** ﴾ [1] و قوله

﴿**فريقا كذبتم و فريقا تقتلون** ﴾[2] أو يراد في إحداهما الإطلاق و الأخرى التقييد بالشرط مثل أكرمت زيدا أو إن جئتني اكرمتك أيضا فيجب الوصل في هذا كله و كونه على الهيئة المذكورة و هو المختار هذا مضمون البيت قوله و الوصل مع تناسب إلخ أي و الوصل بعدتحقيق المجوزات فالمختار مراعاة النسبة بين الجمل إلا أن يكون مانع يمنع من تلك المناسبة فيجب تركها و يكون الوصل على الهيئة التي إقتضاها الحال و في ظاهر كلام الناظم اشكال لأنه يوهم أن المراد تفضيل الوصل هنا على الفصل و ليس كذلك بل معنى البيت و الوصل على الهيئة المناسبة بين الجملتين في الإسمية و الفعلية مع عدم المانع من تلك المناسبة فقد إصطفى أي أخير و فضل على كون الوصل بغير تلك المناسبة بين الجملتين في الإسمية و فعلية مع عدم المانع من تلك المناسبة المذكورة فالفصل هو الوصل مع التناسب المذكور و المفصل عليه الوصل مع عدم التناسب وهذا كله مع تحقيق دخول سبب الوصل على كلا التقريرين و الله الموفق و في البيت الإيجاز و الوصل و المطابقة و حسن الإختتام و لما فرغ من بحث في الفصل و الوصل شرع في بيان الباب الثامن فقال

الباب الثامن في الإيجاز و الإطناب و المساواة أي في البيان أحوالها و هذا الباب هو خاتمة أبواب فن المعاني و الإيجاز في اللغة هو السرعة و الخفة و الإختصار تقول أوجزت الأمر إختصرته و عجلته و أوجزت الكلام قصرته فهو موجز ووجيز أي خفيف سريع و الإطناب لغة المبالغة في النطق و أصله من الطنب بحبل الخباء و يجمع على أطناب أو من أطناب الشجر عروقه و أطناب الجسد عصبه و في الإصطلاح ماسيأتي إن شاء الله و اختلفتء اراء البلغاء في الإيجاز و الإطناب و المساواة هي أمور نسبية أي يكون تحققها بالاضافة و القياس إلى العبارات المتعارفة أو هي حقيقة و التحقيق أنها حقيقة فالتعبير عن المقصود لا يخلو إما أن يكون بلفظ مساو لة أولا و الثاني إما أن يكون ناقصا عنه أو زايد و الزايد أن يكون وافيا به أولا و الزايد إما أن يكون لفائدة أولاو الذي لا فائدة إما أن يكون معينا أولا فهذه ستة طرق في تأدية المعنى ثلاثة منها مقبولة و ثلاثة مردودة فالثلاثة المقبولة من طريق التعبير على المراد أولها المساواة و هو أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد نحو يارب إغفرلي ذنوبي ثانيها

---

[1] **الأنفال**

.../...

الإيجاز و هو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد وافما به نحو رب إغفرلي بحذف حرف النداء و بالإضافة من رب و حذف المفعول ثالثها الإطناب و هو أن يكون اللفظ زايدا على أصل المعنى المراد لفائدة نحو يارب إنني أسألك أن تغفر لي ذنوبي كلها ما علمت منها و ما لم أعلم و ما أخفيته منها وما أعلنته و ما قدمته منها و ما أخرته و لا شك أن هذا اللفظ أكثر من المعنى و النكتة فيه المبالغة في الإلحاح و الإعتراف و الرغبة فهذه الطرق الثلاثة مستعملة في القرءان العظيم و الكلام الفصيح و أما الطرق الثلاثة المردودة و هي الإيجاز المخل و الإطناب لغير لفائدة و هو نوعان

الحشوو التطويل و سيأتي الكلام عليهما في آخر الباب إن شاء الله تعالى و قد أشار الناظم رحمة الله تعالى إلى الطـــرق الثلاثة المقبولة و قدم المساواة لكونها الأصل و المقيس عليه فقال:

- 140 - تأدية المعنى بلفظ قدره ❋ هي المساوة كسر بذكره (1)

يعني أن القسم المسمى بالمساواة و هو تأدية المعنى المراد بلفظ قدره أي بلفظ مساو لأصل المراد فالمطابقة نحو قولـــه تعالى ﴿ **ولا يحيق المكر السئ إلا بأهله** ﴾ (2) و قول النابغة يخاطب أبا قابوس

فإنك كاليل الذي هو مدركي ❋ و إن خلت أن المنتأ عنك و البيع (3)

المنتأ بالنون ثم التاء الفوقية إسم مكان من إنتاعنه إذابعد أي موضع البعد عنك ذو سعة بإعتبار المسافة فشبهه في حال سخطة وهو باليل و المعنى أنه لا يفوت الممدوح و أن أبعد في الهروب و صار إلى أقصى الأرض لسعة ملكـــه و طول يده و لأن له في جميع الأماكن مطيعا لأوامر يرد الهارب إليه و لا يتعرض بأن في الأية حــذف المســتثنى منـــه و في البيت حذف جواب الشرط فيكون كل منهما إيجاز لا مساواة بل هو من المساواة على التحقيق لأن إعتبـــار هـــذين رعاية لأمر لفظي لا يفتقر إليه في تأدية أصل المراد فإن معنى الجزاء يفهم من المصراع الأول من البيت فلا يحتـــاج إلى تقرير بحسب تأدية أصل المراد قوله تأدية المعنى أي المراد فهو على حذف الصفة و تأدية مبتدأ أخبره المصراع الثاني قوله بلفظ قدره أي بعبارة على قدر ذلك المعنى أي مثله بأن يكون لكل معنى كلمة قوله هي المساواة خبر المبتدأ أو يصـــح فيه تذكير الضمير و تأنيثه و هذا أيضا من باب تقديم الحد على المحدود كما مر قوله كسر بذكره مثال للمســـاواة و المطلوب به حث طالب العلم على الإكثار من ذكر الله سبحانه و معناه كن في سلوكك و سفرك إلى الحضرة ســـائرا بذكر الله فإنه يفيد تزكية النفس و تطهرها و تصفية القلب و رقبه و من علامة القرب من الله أيجري ذكره على قلب العبد و لسانه ولا يوجد لسقم القلب و قساوته دواء مثل ذكر الله تعالى و في الحذيث لكل شئ مستقلة و مســـتقلة القلب الذكر الإله إلا الله و في البيت الفصل و الإيجاز و حسن البيان و الإيضاح و لما ذكر المساواة أشار إلى القسمين المقبولين من الإيجاز و الإطناب فقال (4):

- 141 - و يأقـل عنه إيجـــــاز علم ❋ و هو إلى .....و حذف ينقسم
- 142 - كعن مجالس الفسوق و يعـدا ❋ فـلا تصـــاحب فاسقا متردا
- 143 - و عكسه يعرف بالإطنـــاب ❋ كالزم رعاك الله قرع البـــاب

---

(1)
(2)
(3)
(4)

يعني أن القسم الثاني من الأقسام الثلاثة المقبولة هو الإيجاز و هو تأدية المعنى المقصود بلفظ أقل من عبارته وافيا بـــه و الإطنلب عكسه و هو تأدية المعنى المقصود بلفظ أكثر زائد على عبارته لنكتة ثم الإيجاز ضربان إيجاز قصـــرو إيجـــاز حذف فايجاز القصر هو ما ليس بحذف نحو قوله تعالى ﴿**و لكم في القصاص حياة** ﴾ [1] لأن الناس إذا علموا أن مـــن قتل قتل كان ذلك داعيا إلى أن لا يقدم أحد على القتل فارتقع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضـــها

لبعض فكان إرتفاع القتل حيواة لهم فإن معنى الآية كثير و لفظها يسير و ليس فيها حذف شئ مما يؤدي به أصل المراد و أما متعلق الظرف فإنه لما سد الظرف مسده ترك لعدم الإحتياج إليه في تأدية أصل المراد و صار كأنه لم يكن و إعتباره إنما رعاية لامر لفظي وهو أن حروف الجر لا بد لها من متعلق حتى لو ذكر كان تطويلا وانظرما بين الآية و ما كان عند العرب و يعدوه أو جر كلام في هذا المعنىو هو قولهم <<القتل أنفى للقتل>> فإن الآية تفضله بأمور كثيرة منها قلة حروف مايناظره إذا عددنا حروفهما و النقص على المطلوب الذي هو الحيواة بخلاف قولهم فإنه لا يشتمل على التصريح بها و ما يفيده تنكير حيواة من التعظيم أو التنويع بمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالجماعة فالمعنى لكم في هذا الجنس من القصاص حيواة عظيمة أو لكم في القصاص نوع من الحياة الحاصلة للقاتل و المقتول بالإرتداع و اطراده و خلوه على التكرار و إستغناؤه عن تقرير محذوف بخلاف قولهم فإنه يحتاج إليه أي أنفى للقتل من تركه و إشتماله على صيغة المطابقة و الثاني إيجاز الحذف و هو ما يكون بحذف شيئ و المحذوف إما جملة من كلمة وعمدة أو فضلة و جزء الجملة إما مضاف أو موصوف أو صفة أو شرط أو جواب فمثال حذف الجملة نحو قوله تعالى ﴿أن اضرب بعصاك البحر فانفلق ﴾ [2] أي فضرب فانفلق و مثال جزء الجملة إذا كان عمدة كالمسند إليه و المسند و المفعول كما مر في الأبواب السابقة و مثال جزء الجملة المضاف نحو ﴿ و اسأل القرية ﴾ [3] أي أهلها و مثال حذف الموصوف كقول الأعرابي

أنا ابن جلا و طلاع الثنايا ❃ متى أضع العمامة تعرفوني

أي ابن رجل جلا أي إنكشف أمره و أجلا الأمور و كشفها و الثنية العقبة و طلاع الثنايا هو الذي يرتكب صعاب الأمور و مثال حذف الصفة نحو ﴿ ياخذ كل سفينة ﴾ [4] أي صحيحة أو سالمة أو غير معينة بدليل ما قبله و هو قوله ﴿ فأردت أن أعيبها ﴾ [5] و مثال حذف الشرط كقولك: ليت لي مالا فانفقه أي أن ارزقه انفقه و في الإستفهام أين بيتك أزرك أي ان تعرفنيه أزرك و في الأمر اكرمني أكرمك أي إن تكرمني أكرمك الخ المواضع المعدودات عند النحاة التي يقدر بعدها الشرط و يجزم في جوابها المضارع و مثال جواب الشرط و حذفه اما لمجرد الاختصار نحو قوله تعالى ﴿و إذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم و ما خلفكم ﴾ [6]الآية أعرضوا بدليل قوله بعد ذلك ﴿إلا كانوا عنها معرضين ﴾ [7] و للدلالة على جواب الشرط شئ لا يحيط به الوصف و تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن مثاله

(1) البقرة
(2)
) (6)
(7

.../...

﴿و لو ترى إذ المجرمون﴾ [1] ﴿و لو ترى إذ الظالمون موقوفون﴾ [2] ﴿ و لو ترى إذ وقفوا على النار ﴾ [3] أي لرأيت أمرا فضيحا أو غير ذلك من أسباب الحذف كما تقدم في الأبواب السابقة ثم الحذف لابد له من دليل على المحذوف وأدلته كثيرة منها العقل نحو ﴿ وجاء ربك ﴾ [4] أي أمره و عزا به لأن العقل يدل على إمتناع مجئ الرب سبحانه و تعالى و منها الشروع في الفعل نحو ﴿ بسم الله ﴾ [5] أقرأ أو ءاكل أو أقوم أو نحو ذلك و منها الاقتران كقولهم للمعرس بالرفا و البنين أي أعرست يدل على تعيين هذا المحذوف مقارنة هذا الكلام بالمخاطب أو مقارنة المخاطب بالأعراس و تلبسه به و الرفا هو الالتئام و الارتفاق و الباء للالابسة قوله و بأقل منه يحتمل أن يرجع الضمير

إلى المساواة و عليه ذهب صاحب أسفار الصباح فإنه قال و الايجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبـــارات المساواة و اللائق بالحال في الكيفية و الاطناب أداؤه بأكثر من عبارات المساواة و اللائق بالحال بالكيفية ثم قال و هذا أولى من جعل المنسوب إليه الإيجاز و الأطناب متعارف الأوساط الخ و ظاهر شرح المص أن الضمير يرجـــع للمعـــنى بدليل قوله الإيجاز هو كون اللفظ أقل من المعنى المراد وافيا و الإطناب هو كون اللفظ زائدا على أصل المعنى المـــراد لنكتة **تنكيت** : قال الغزي فالإيجاز هو أداء المقصود بأقل عبارة المتعارف و الإطناب هو إيراده بأكثر من عبارته اه و قد إعترض صاحب اسفار الصباح على القائلين بهذالأنه يلزم عليه الدور لأنه يستلزم توقف معرفة الإيجاز على معرفة متعار ف الأوسط و توقف معرفة المتعارف على معرفة الإيجاز.................. أيضا أن معرفة الأوساط أمر عرفي و المساواة أمر عقلي و البناء التعريف على في القضايا العقلية أولى من البناء على العرفية لأن العرف بإعتبارا معـــرض للخفاء على تقدير زوال العقل أه قوله كعن مجالس الفساق بعدا أي كن مباعدا عنهم فهو مثال لما حذف منه جـــزء جملة مضاف أهل الفسوق و قوله ولا تصاحب فاسقا فتردى مثال لحذف الموصـــوف أي رجـــلا فاســـقا و هـــذا المعنىسلخه الناظم من قول أمين الدين المحلي [6]

و إياك أنترضى بصحبة ساقط ❊ فتنحط قدرا عن علاك و تحقرا

و الصحية قال سيدي زروق هي الملازمة بطريق المداخلة سواء كانت مع الأعلى أو مع الأرني أو مع القريب أه وأشار الناظم رحمة الله إلى التحري في الصحبة و مجانية الفاسق إرشادا لطالب العلم قال الأوزعي رحمــــــــــة الله << الصاحب كالرقعة في الثوب إن لم تكن منه شانته >> [7] و نظم بعضهم هذا المعنى فقال [8]:

و ما صاحب الإنسان إلا كرقعة ❊ على ثوبه فليتخذه مشاكلا

قوله و عكسه يعرف بالإطناب أي عكس الإيجاز يسمى بالإطناب و مثل له بقوله كالزم رعاك الله قرع الباب فجملة رعاك الله إطناب و هي معترضة بين العامل و المعمول لفائدة الدعاء و أشار بهذا التمثيل إلى أن الإنسان يلزم باب الله تعالى و يسأل منه فملا زمة الأبواب تؤدي إلى مشاهدة الأحباب و قد قال رسول الله صلى الله عليه و سلم [9] مـــن لازم شيئا ناله أو نال بعضه فإن قلت قول الناظم في حد الإيجاز و بأقل منه إيجاز علم .

(1) **البقرة**

(2)

(3) **يوسف**

(4)

(5) **الكهف**

أي كون اللفظ أقل من المعنى المراد و قوله في حد الإطناب وعكسه يعرف بالإطناب أي عكس الإيجاز يسمى إطنابا ظاهر النظم سواء كانالإيجاز وافيا بالمراد أولا و سواء كان الإطناب لفائدة أولى و ليس هذا بمراد إذ الإخـــــــــلال و الحشو و التطويل ليس من البلاغة في شيء و الجواب عنه من ثلاثة أوجه الأول أنه عرف الإيجاز و الإطنـــاب علـــى الإطلاق و تفصيل أحكام كل منهما يأتي إن شاء الله بيانة ثانيها أنه مثل لكل منهما بزاء تعريفه فيكون المثال من تمام الحد و كثير ما يفعل ذلك المصنفون و ثالثها كلامه في التعريفين عام مخصوص بما يذكر ءاخر البـــاب و هـــو قولـــه ووصمة الإحلال و التطويل البيت فتم بذكر هذا كل واحد من التعريفين و الله أعلم و في الأبيات الفصل و الوصل و

الإيجاز و الإطناب و المطابقة و التقسيم و التسهيم و حسن البيان و التوجيه ولما كان الإطناب المقبول لا يوتى به إلا لنكتة يتميز بها عن الإطناب المردود أشار إلى بيانها فقال

- 144 - يجيء بالإيضاح بعد اللبس ❃ لشـــوق أو تمكن في النفـــس
- 145 - و جاء بالإيغال و التذييـــل ❃ تكرير إعتـراض أو تكميـــل
- 146 - يدعى بالإحتـراس و التنميم ❃ و قفوذي الخصوص ذا التعميم

يعني أن الإطناب المقبول لا يأتي في كلام البلغاء إلا لإعتراض مقصودة مطابقة لمقتضى الحال منها لإيضاح بعد اللبس أي البيان بعد الإبهام كقولك: لمن تبشره بقدوم حبيبه أبشربما يسرك أبشر بقدوم حبيبك فلان فائدته أن يرى المعنى في صورتين مختلفتين إحداهما مبهمة و الأخرى موضحة لتشوق نفس السامع إليه فتكمل لذاتها بالعلم به لأن الواصل بعد التشوق في الطلب الذمن المسوق بلا تعب أو ليتمكين في النفس فصل تمكن لماطبع الله النفس عليه من أن الشـــيء إذا ذكر مبهما بين كان أوضح فيها من أن يبين أولا نحو : رب إشرح لي صدري فإن اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما للطالب و صدري يفيد تفسير ذلك الشيئ وايضاحه و منه باب نعم على قول من يجعل المخصوص خـــبر مبتـــدأ محذوف إذ لو أريد الإختصار لكفى نعم زيد و منها ألا يقال هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيـــادة المبالغة في قول الخنساء في مرثية أخيها صخر [1]

وإن صخرا لتأتم الهداة به ❃ كأنه علم في رأسه نار

فإنه قولها كأنه علم أي حبل مرتفع مرتفع وان بالمقصود أعني التشبيه بما تقتدي به الهداة لكنها أتت بقولها في رأسه نار ايقالا و زيادة للمبالغة و منه قوله تعالى ﴿ يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهـــم مهتـــدون ﴾ [2] فإن قوله و هم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لأن المرسلين مهتدون لا محالة لكن فيه زيادة حث علـــى الاتبـــــــاع و ترغيب في الرسل أي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم و تربحون صحة دنيكم فينتظم لكم خير الدنيـــــا و الآخرة و النكتة التأكيد و منه قوله تعالى ﴿ثم و ليتم مدبرين ﴾ [3] و منهم من خصه بالشعر و ما تقدم يشهد لمخالفة و منها التذييل و هو تعقيب جملة بجملة تشتمل على معناها للتأكيد فهو أعم من الايقال من جهة أنه يكون في ختم الكلام و غيره و أخص منه من جهة أن الايقال قد يكون بغير الجملة و بغير التأكيد و التذييل ضربان.

---

(1)
(2) يس
(3)

ضرب لم يخرج مخرج المثل بأن لم يستقل بإفادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك ﴿ جزيناهم بما كفروا﴾ [1] ﴿و هل يجازي إلاالكفور ﴾ [2] على وجه و هو إيراد و هل يجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله و امـــا على الوجه الآخر و هو أن يراد و هل يعاقب إلا الكفور بناء على أن المجازاة هي المكافأة ان خيار فخير و إن شـــرا فشر فهو من الضرب الثاني و ضرب اخرج مخرج المثل بأن يقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل عما قبله جارمجرى الأمثال في الإستقلال و فشو الإستعمال نحو ﴿و قل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا ﴾ [3] و ينقسم التذييل أيضا بقسمين آخرين و هو إما أن يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية فإن زهق الباطل منطوق به في قوله و زهق الباطل و أما التأكيد مفهوم كقول النابغة الذبياني و لست مستبقا أخا لا تلمه على شعث أي الرجال المذهب لا تلمه

حال من أخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي أو من ضمير المخاطب في ليست على شعثر أي تعـــــــرق و ذمـــيم خصال أي الرجال المهذب أي المنفع الفعال المرضي فصدر البيت دال على مفهومه على نفي الكامل من الرجـــال و غيره تأكيد لذلك و تقرير لأن الإستفهام فيه للإنكار أي لا مهذب في الرجال و منها التكرير لنكتة ليكون إطنابـــا لا تطويلا وتلك النكتة كتأكيد الإنذار في نحو ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [4] الخطأ فيما أنتم عليـــه إذا عاينتم ما قدامكم من أهوال المحشر و في تكريره تأكيد الردع و الإنذار في الإتيان بثم دلالة على أن الإنذار الثـــاني أبلغ من الأول و أشد تتريلا لبعد المرتبة مترلة بعد الزمان و إستعمالا للفظ ثم في مجرد التدريج في درج الإرتقامن غير إعتبار التراخي و البعد من تلك الدرج و لإفادة أن الثاني بعد الأول في الزمان و ذلك إذا تكرر بلفظ نحو : و الله ثم و الله و كقوله تعالى ﴿ **و ما أدرايك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين** ﴾ [5] فهي دالة على زيـــادة التأكيـــد و التفخيم و منها الإعتراض و هو أن يوتي في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى يحمله فأكثر لا محل لهـــا مـــن الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام و ليس المراد المسند إليه و المسند فقط بل جميع ما يتعلق بهما من الفضلات و التوابع و المراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بيانا للأول أو تأكيدا له أوبدلا منه أو نحو ذلك و تلك النكتة كالتتريـــه في قوله تعالى ﴿**و يجعلون لله البنات سبحانه و لهم ما يشتهون** ﴾ [6] فإن قوله سبحانه جملة مقدرة بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام لأن قوله و لهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات و كالدعاء في قول عوف بن محكـــم التيمبـــاني يشكو كبره و ضعفه إن الثمانين و بلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان يقال ترجم كلامه إذا فسره بلسان ءاخـــر و بلغتها جملة معترضة بين إسم إن و خبرها و الواو فبه تسمى إعتراضية ليست عاطفة و لا حال ذكره بعـــض النحـــاة كالدسة في قول الشاعر :

واعلم بعلم المرئ ينفعـــه ✵ أن سوف يأتي الله كل ما قدرا

---

(1)

(2)

(3) **الاسراء**

(4) **التكاثر**

أن هنا هي المخففة من الثقيلة و ضمير الشأنمحذوف يعني أن المقدرات ءاتية وإن وقع فيه تأخير ما و في هذا تسلية و تسهيل للأمر و قوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم و معموله و هو أن سوف يأتي إلخ و من الإعتراض الآتي بأكثر من جملة نحو قوله تعالى ﴿ **فاتوهن من حيث أمركم الله** ﴾ و إلى قوله ﴿ **نساؤكم حرث لكم** ﴾ [1] فقولـه ﴿ **إن الله يحب التوابين و يحب المتطهرين** ﴾ إعتراض بأكثر من جملــة بين كلامين متصلين معنى فإن قولـــــه ﴿ **نساؤكم حرث لكم** ﴾ بيان لقوله ﴿ **فاتوهن من حيث أمركم الله** ﴾ و هو إمكان الحرث لأن الغرض الأصلي مـــن الاتيان طلب النسل لا إقتضاء الشهوة و النكتة في هذا الإعتراض الترغيب فيما أمروا به و التنفير عما نهوا عنه و منها التكميل و يسمى الإحتراس أيضا و هو أن يوتي في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه أي يوتي بشيء يدفع ذلــك الشيء قد يكون في وسط الكلام و قد يكون في آخره فالأول كقول طرفة [2]

فسقى ديارك غير مفسدها ❋ صوب الربيع و ديمة تهمي

أي غير مفسد للديار و نصب على الحال من فاعل تسقيو هو صوب الربيع أي نزول المطر ووقوعه في الربيع و ديمة تهمى الديمة المطر الذي أقله ثلث النهار و الليل و أكثره ما بلغ ثمانية أيام و تهمي من وهمى الماء و اندفع إذا سال فلما كان نزول المطر ووقوعه في الربيع قد يؤول إلى خراب الديار و فسادها التي بقوله غير مفسديها دفعا للإيهام نحو قوله تعالى ﴿ **فسوف يأتي الله بقوم يحبهم و يحبونة أذله على المومنين أعزة على الكافرين** ﴾ [3] تنبيها علــى أن ذلــك تواضعا منهم للمومنين و لذا عد الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كأنه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل و التواضع و جواز أن يقصد بالتعدية بعلى الدلالة على أنهم مع شرهم و علو طبقتهم و فضلهم على المومنين خافضـــون لهـــم أخبتهم و منها التتميم و هو أن يوتي في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضله كالمبالغة في نحو قوله تعـــــــالى ﴿ **و يطعمون الطعام على حبه** ﴾ [4] في وجه و هو أن يكون الضمير في حبه للطعام أي يطعمونه مع حبه و الإحتيـــاج إليه و إذا جعل الضمير لله أي يطعمونه على حب الله فلا يكون مما نحن فيه لأنه لتأدية أصل المراد و كتقليل المــدة في قوله تعالى ﴿ **سبحان الذي أسرى بعبده ليلا** ﴾ [5] و مع أن الأسرى لا يكون إلا باليل فذكر ليلا للدلالة على أنــه أسرى في بعض الليل و منها ذكر الخاص بعد العام و ذلك بأن يكون على سبيل العطف دون الوصف أو الإبـــدال و النكتة فيه تفصيل المعطوف و الإهتمام به حتى كأنه ليس من جنس العام و قد يكون في مفرد كقوله تعالى ﴿**حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى** ﴾ [6] أي الوسطى من الصلوات أو الفضلى من قولهم للأفضل الأوسط و هـــي صلاة الصبح على المشهور عندنا و صلاة العصر عند الأكثرين و منه قوله تعالى ﴿**من كان عدوا الله و ملائكتــه و رسله و جبريل و ميكائيل** ﴾ [7] وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ﴿ **و لتكن منكم أمــة يــدعون إلى الخـــير و يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر** ﴾ [8] و منه قوله ﴿ **اصبروا و صابروا** ﴾ [9] لأن المصابرة باب مــن الصــبر ذكره .

---

(1) البقرة
(2)

تنصيصا لشدته و صعوبته تكميل قال التفتزاني فالاعتراض يباين التتميم لأنه إنما يكون بفضلة و الفضلة لا بد لها مـــن الإعراب و يباين التكميل لأنه إنما يكون لدفع ايهام خلاف المقصود و يباين الايقال لأنه لا يكون إلا في أخر الكـــلام

لأنه يشمل بعض صور التذييل و هو ما يكون بين الكلامين لم يشترط ألا يكون بين الكلامين فتأمل حتى يظهر فسادما قيل أنه يباين التذييل بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين أثناء الكلام و بين كلامين متصلين معنى اهـ و هذا التفريق جار على المشهور مما ذكره صاحب التخليص و به قررنا كلام الناظم و إلا ففي المسئلة أقوال ضربنا عنها صفحا خشية الاطالة مع ضيق الكلام قوله يجئ الخ ضمير فاعله يرجع للاطناب و اسناد المجئ له مجاز عقلي أي يوتى به في الكلام بسبب الايضاح أي البيان بعد اللبس أي الإيهام قوله لشوق البيت تعليل للايضاح بعد اللبس و ما بعده معطوف عليه قوله و جاء بالايقال الخ ضمير فاعله يرجع للاطناب أيضا و اسناد المجئ له مجاز عقلي أيضا و الايعال من أوغل في البلاد إذا أبعد فيها و يقال أوغل القوم إذا ضعنوا سيرهم و وغل على القوم دخل عليهم في الطعام أو شراب قوله و التذييل أي جاء الاطناب بالتذييل من ذيلت الأمر إذا ألحقت به ماايناسبه كأنك جعلت له ذيلا قوله تكرير اعتراض معطوفان على ما قبلهما باسقاط العاطف للضرورة و المعطوف يقدر له حكم ما عطف عليه كما هو معلوم قوله أو التكميل يدعى بالاحتراس أي يسمى بالاحتراس و هو التوقي و الاحتراز عن شئ فيه ايهام خلاف المقصود و جملة يدعى اما حال من التكميل أو خبر لمبتدأ محذوف أي هو يدعى قوله و التتميم معطوف على التكميل أو على الإيقال بناء على أن المعا طيف إذا تكررت هل هي معطوفة على الأول أو كل واحد معطوف على ما قبله و ليس هو معطوف على الإحتراس فيكون رديعة و إنما هو مباين له قوله و قفوا ذي الخصوص إلخ قفو مصدر مضاف لفاعله و ذا مفعوله أي و إن يقفو ذو الخصوص ذو التعميم أي يتبعه

تنبيه : المراد بالتبعية هنا العطف ليغاير ما تقدم في الإيضاح بعد الإيهام و قد أطلق الناظم في محل التقييد و كان عليه أن يقيده لئلا يكون هذا تكرارمع ذاك عما قيده التفتازاني رحمه الله و به قررنا كلام الناظم ووجه ذلك أن التنبيه على فضل الخاص إذا كان بطريق العطف فخلاف ما إذا كان بطريق ووصف أو إبدال لأنه هو المراد من المقام فليس في ذكره إيراو العام و جعله بمنزلة خبره اخر وذلك بسبب التنبيه المذكور بل شرحه في أو في الإيضاح بعد الإيهام تأمل و في الأبيات الفصل والوصل و المجاز العقلي و الإيجاز و المطابقة و التعليل و التجنيس و الموازنة و الإلتزام و لما كان كل من الإيجاز و الإطناب إما مقبولا و إما مردودا و تكلم على المقبول أولا شرع في بيان المردود من ذلك ليتحرز منه فقال

- 147 - و وصمة الإخلال و التطويل ❋ و الحشو مردود بلا تفصيل

يعني أن هذه الطرق الثلاثة المعينة في تأدية المعنى مردود بلا تفصيل **أولها** : و صمة الإخلال و هو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف به كقول الحارث

و العيش في ظلال النوك ❋ كثير ممن عاش كذا

النوك الحمق و الحمالة أي خير من العيش الشاق في ظلال العقل و لفظه غير واف بذلك فيكون مخلا غير مقبول **ثانيها:** التطويل و هو أن يزيد اللفظ على أصل المراد كالفائدة و يكون اللفظ غير متعين نحو قول عدي يذكر غدر الزبا لحذيمة الأبرش:

و قددا الأديم الراهشية ❋ و ألفى قولها كذبا و مينا

فالكذب و المين بمعنى واحد و لا فائدة في الجمع بينهما و قددت الأديم قطعة الجلد و الراهشات العرقان في باطن الدراع و الضمير في راهشية في ألفى لجذيمة و في قددت و في قوله للزبا و البيت قتل الزبا لجذيمة الأبرش و هي معروفة **ثالثها** : الحشو و هو الزيادة كالفائدة بحيث يكون الزائد متعينا و هو قسمان لأن اللفظ الزائد إما أن يكون مفسد للمعنى أولا يكون مثال المفسد للمعنى لفظ الندا في بيت أبي الطيب

و لا فضل فيها للشجاعة و الندا ❋ و صبر الفتى لولا لقاء شعوب

الضمير فيها يرجع للدنيا و الشعوب بفتح الشين المعجمة إسم للمنية غير منصرف للعلمية و التأنيث و إنما صرفها للضرورة و المعنى لا فضيلة في الدنيا للشجاعة و العطا و الصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت و هو إنما يصح في الشجاعة و الصبر دون العطا فإن الشجاع إذا تيقن بالخلود هان عليه الإفتحام في الحروب و المعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل و كذا الصابر إذا أيقن بزوال الحوادث و الشدائد و بقاء العمر هان عليه صبره على المكروة لوثوقه بالخلاص منه بخلاف الباذل ماله فإنه إذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لإحتياجه إليه دائما فيكون بذله أفضل و أما إذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله و مثال الحشو غير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن أبي سلمى

و أعلم علم اليوم و الأمس قلبه ❋ و لكنني عن علم ما في غد عمي

فلفظ قبله حشو و هذا مفسد و هذا بخلاف ما يقال أبصرته بعيني و سمعته بأذني و كتبته بيدي في مقام يفتقر إلى التأكيد و أما قوله تعالى ﴿ **ذلك قولهم بأفواههم** ﴾ [1] معناه أنه قول لا يقصده برهان فما هو إلا لفظ يفهمون به كالألفاظ المهملة التي هي أحداس و نعم لا معنى لها. قوله وو صمة الأخلال البيت الوصمة هي العيب و الإضافة فيها من إضافة الإسم إلى المسمى أي العيب المسمى بالإخلال و العيب المسمى بالتطويل و العيب المسمى بالحشو قوله مردود خبر عن وصمة أي كل ذلك مردود فلا تفصل و أخبر عنها به الإضافتها إلى المذكور و المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير كما يكتسب التأنيث إن كان صالحا للحذف و هذا صالح له و بهذا البيت يتقيد ما أصلقه الناظم في حد الإيجاز و الإطناب على أنهم أجازوا الإخلال ببعض قيود التعريف إتكالا على وضوحه و شهرته حيث يكون للغرض ذكر الأقسام على وجه يشير إلى التعريف و إن لم يحصل به تمام الإمتياز و في البيت الوصل و الإيجاز و التعديد و الموازنة و حسن البيان و الإختتام

ولما فرغ من مسائل الفن الأول الذي هو فن المعاني شرع في بيان مسائل الفن الثاني فقال :

إليه و لا بهذا القدر ، بل كل من التكلّم و الخطاب و الغيبة مطلقا ينقل إلى الآخر ، و يسمّى هذا النقل عند علمـــاء المعاني التفاتا كقول إمرىء القيس " تطاول ليلك بالاثمد " [1] و مقتضى الظـــــاهر ليلي ، قال صـــاحب التلخيص و المشهور أنّ الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثــــة بعد التعبير عنه بآخر

منهما و هذا أخص [2] أي و الالتفات بتفسير الجمهور أخص من الالتفات بتفسير **السّكاكي** ، لأنّ النقل عنده أعمّ من أن يكون قد عبّر عنه بطريق من الطرق ثمّ بطريق آخر ، أو يكون مقتضى الظّاهر أن يعبّر عنه فتركه و عدل إلى طريق آخر ، فيتحقق الالتفات بتعبير واحد عنده ، و عند الجمهور مختص بالأوّل حتى لا يتحقق الالتفات بتعـــبير واحـــد ، فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس ، كما في تطاول ليلك و ظاهر كلام المصنّف العموم لأنّه غير مقيّد بالبعدية كما قيده صاحب التلخيص ، فإنّ الانتقال من بعض الأساليب إلى بعض يصدق على قول **السّكاكي** ، و هو خلاف ما عليه الجمهور و هذا بحسب ما ظهر لي فليتأمل . **قوله** : و الالتفات عطف [3] على صرف مراد ، أي و من خلاف المقتضى أيضا الالتفات ، و هو مأخوذ من التفات الإنسان يمينه و يساره مقبلا بوجهه تارة كذا و تارة كذا، شبه به هذا النوع لما فيه من الانتقال من خطاب حاضر إلى غائب و بالعكس ، كما مرّ و **قوله** : الأساليب ، جمـــع أسلـــوب ، و هي الطريق ، قمن أي حقيق بأن ينتقل إليه لأجل النكتة ، كذا في شرح المصّنف [4] و قال الشيخ **الغزيّ** "معنى قمن أي حقيق باسم الالتفات [5] فليتأمل . و إعرابه إمّا بالنصب على الحال ، أو وقف عليه بالسكون على لغة ربيعه ، أو بالخفض بمعنى أنّه صفة لبعض . **و في البيت** الإيجاز و الإطناب و الوصل و الجناس الناقص و الالتزام ، و لما كان الالتفات نوعا من خلاف المقتضى و كل ما كان كذلك فلا بدّ له من نكتة تبيّن وجه حسنه ، أشار إلى بيانهـــا فقـــــال :

- 93 - و الوجه الاستجلاب للخطاب ❊ و نكتة تخص بعض البـــاب

يعني أنّ وجه حسن الالتفات و بلاغته ، هو استجلاب نفس السّامع للإصغاء إلى الخطاب ، و ذلك أنّ النفّس مجبولة على التجدّد ، فإذا نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب كان أحسن تطرية لنشاط السّامع ، و أكثر أيضا للإصـــغاء إليه، و هذه النكتة عامة في جميـــع أقسام الالتفات ، و قد يكون لكلّ نوع وجه يخصّه يختلف باختلاف محا لـــــــه و مواقع الكلام فيه على حسب مايقصده المتكلم به

منها التنّبيه على حق الكلام أن يكون واردا عليه كقوله تعالى ﴿ وَمَا لِي لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ [6] الآية ، مقتضاه أن يقول مالكم لا تعبدون الذي فطركم ، فأبرزه في معرض المناصحة لنفسه و هو يريد المخاطبين تلطفا بهم ، بحيث لا يريد لهم إلاّ ما يريد لنفسه ثم التفت و قال : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [7] تنبيها على ما كان أصلا للكلام و مقتضى له ، ثمّ ساقه هذا المساق إلى أن قال ﴿ آمَنتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ ﴾ [8] **و منها** التتميم لمعنى مقصود للمتكلم ، فيأتي به محافظـــة

---

[1] البيت من التقارب لامرئ القيس بن حجر الجاهلي في ديوانه : 185 ، و في الايضاح : 159 ، و في المفتاح : 298

[2] اليلخيص :

[3] في ب (معطوف)

[4] انظر شرح المّصنف (الاخضري)

[5]

[6] يس: 22

[7] يس: 22

[8] يس: 25

على تتميم ما قصد إليه من المعنى المطلوب [1] كقوله تعـــالى ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم ﴾ [2] إلى قولـــه ﴿ الســـميع العليم ﴾ [3] أصل الكلام رحمة منا ، فأتى بالظاهر للإيذان بأن الرّبوبية تقتضي الرّحمة للمربوبين للقـــدرة علـــيهم ، ثمّ التفت بإعادة الضمير إلى الرّب الموضوع موضع الظاهر [4] ليتم المعنى و يجعل آخر الكلام معقودا به لما كان مقصـــودا **و منها** قصد المبالغة كقوله تعـــــالى ﴿ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾ [5] كأنّه يذكر لغيرهم [6] ليعجبه منها، منها، و يسستدعى منه الإنكار و التقبيح لها ، إشارة منه على سبيل المبالغة إلى أنّ ما يعتمدونه من البغـــي في الأرض بغير الحق، مما ينكر و يقبح ، **و منها** الدّلالة على الاختصاص كقوله تعالى ﴿ الله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا ﴾ إلى قوله ﴿ كَذَلِكَ النُّشُورُ ﴾ [7] فإنّه لما كان سوق السّحاب إلى البلد الميّت ، و إحياء الأرض بعد موتها فـــالمطر دالّ على القدرة الباهرة التي لا يقدر عليها غيره ، عدل عن لفظ الغيبة إلى التكلّم لأنّه أدخل في الاختصاص ، و أدلّ عليه ، فقال سقناه و أحيينا **و منها** قصد الاهتمام كقوله تعالى ﴿ ثم استوى إلى السماء و هي دخان إلى قوله ﴿ ذلك تقدير العزيز العليم ﴾ فعدل عن الغيبة في قضا هن ، و أوحى إلى التكلّم و زينا للاهتمام بالاخبار عن نفسه بأنّه تعالى جعل الكواكب في سماء الدنيا للزيّنة و الحفظ ، و ذلك من مهمّات الاعتقاد تكذيبا للفرقة المعتقدة أنّ النجوم ليست في سماء الدنيا و ليست حفظا و لا رجوما **و منها** قصد التوبيخ كقوله تعالى ﴿و قالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جيئتم شيئا إذا﴾ [8] إذا﴾ [8] عدل عن الغيبة إلى الخطاب للدلالة على أنّ قائلا مثل قولهم ، ينبغي أن يكون موبّجا و منكرا عليه قوله ، كأنّه مخاطب قوما حاضرين بين بديه موبّجا لهم و منكرا عليهم **و منها** قصد تعظيم شأن المخاطب كقوله تعالى﴿ الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ [9] على الغيبة تم ذكر تلك الصفات العظام إلى أن قال ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [10] و لم يقل إيّـــاه تعبد، ليعيد تعظيم شأن المخاطب بذلك لأنّه لّما ذكر الحقيق

---

(1)
(2)
(3)
(4)
(5)

...../....

---

[1] في ب (المطلوب له)
[2]
[3]
[4] لعله المضمر
[5] يونس : 22
[6] في ب (لغيرهم حالهم)
[7] فاطر : 09
[8] الفاتحة : 02/01
[9]
[10] الفاتحة : 04

بالحمد و أجرى عليه الصفات العظام من كونه ربا للعالمين و رحمانا و رحيما تعلق العلم بمعلوم عظيم حقيــق بــأن يكون معبودا دون غيره مستعانا به فخوطب بذلك لتمييزه بالصفات المذكورة معظما لشأنه حتى كأنه قيل إياك يا من هذه صفاته تخص بالعبادة و الاستعانة لا غيرك اهـــ باختصار كتاب اسفار الصباح قوله و الوجه أي العام فحــذف النعت هنا للعلم به لأنه يفهم بالمقابلة من النكتة الخاصة و الوجه مبتدأ و الاستجلاب خبره قوله و نكتة مبتدأ ســوغ الابتداء به التنويع و جملة تخص خبره و بعض بالنصب على المفعولية و المراد نكتة أيا كانت تخص بعضا من الباب أيا كان أن معنى البيت و الوجه العام تحصيل الاستجلاب للخطاب و الخاص تحصيل نكتة تخص الباب أي تخصه بالحسن و في البيت الايجاز و الوصل و حسن البيان ثم ختم الباب بمسئلتين من خلاف المقتضى فقال :

- 94-وصفة الماضي لآت أوردو ❃ قالبوا أما لنكتة نشـــدوا
- 95 - و مهمــة مغبرة أرجــاؤه ❃ كان لون أرضـه سمــاؤه

يعني أن من خلاف مقتضى الظاهر نوعين أولهما التعبير على المعنى المستقبل بلفظ الماضي و النكته فيه الأشعار بتحقيق و قوعه كانه وقع و شوهد و منه قوله تعالى ﴿ **يوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات** ﴾ [1] الآية .بمعنى يفزع و هذا في الكلام كثير لا سيما في القرآن العظيم و مثله التعبير عن الفعل بلفظ اسم الفعل أو اسم المفعول كقوله تعالى ﴿ **و إن الذين لواقع** ﴾ [2] و كقوله تعالى ﴿ **ذلك يوم مجموع له الناس** ﴾ [3] مكان يجمع لأن كلا من الوصــفين المذكورين حقيقة في الحال مجاز فيما سواه .

تنبيه قال الغزي[4] ﴿ **و يوم ينفخ في الصور فصعف** ﴾ [5]سبق قلم صوابه ففزع لأن المتلوفي سورة النمل ﴿ **و يــوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات و من في الأرض إلا من شاء الله و كل أتوه داخرين** ﴾ [6] و قول المصنف في شرحه ﴿ **و نفخ في الصور ففزع** ﴾ سبق قلم صوابه فصعق لأن المتلوا في آخر سورة تنزيل ﴿ **و نفخ في الصــور فصعق من في السموات و من في الأرض إلا من شاء الله** ﴾ فالله يعصم قلبنا من الزلل و يثبتنا في القول و العمــل و الثاني القلب و هو جعل بعض أجزاء الكلام في محل جزء آخر و الآخر في محله و هو ضربان أحدهما أن يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بأن يتوقف صحة اللفظ عليه و يكون المعنى تابعا كما إذا وقع ما هو في موضع المبتدأ نكرة و ما هو في موضع الخبر معرفة كقول الشاعر:

قفي قبل التفرق ياضياعــا ❃ و لايك موقف منك الوداعا

أي و لا يكن موقف الوداع موقفا منك و هذا المثال صحيح للضرب الأول و إن كان من القلب المردود و الثاني أن يكون الداعي إليه من جهة المعنى ليتوقف

.../...

صحته عليه و يكون اللفظ تابعا كقولهم عرضت الناقة على الحوض و مقتضى الظاهر عرضت الحوض علــى الناقــة أظهرته للشرب لأن المعروض عليه ههنا ما يكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغب عنه و من هذا القبيل قولهم

أدخلت القلنسوة في رأسي و الثوب في عنقي و الخاتم في أصبعي و الخف في رجلي لأن القلنســوة و الخاتم و الخف ظروف و الرأس و الأصبع و الرجل مظروفة و النكتة في هذه الأمثلة أن الأصل في العــــــروض أو المظــروف أن المظروف أن يحرك و يؤتي به للمعروض عليه أو الظروف و هاهنا الأمر بالعكس فحسن القلب لذلك ثم أن القلب قبله السكاكسي مطلقا ورده غيره مطلقا قال القزويني [1] و الحق أن تضمن اعتبارا لطيفا قبــل و الأرد فمن المقبول قول روبت و مهمة مغبرة ارجاؤ ع مكان لون أرضه سماؤه المهمة المفازة و المعبرة المتلونة بالغيرة أرجاؤه أي أطرافه و نواحيه جمع رجى مقصور كرحى و سماؤه على حذف مضاف أي لون سمائه لغبرتها لون أرضه و النكتة في هذا القلب المبالغة في التشبيه أشعاره بأن لون السماء قد بلغ مرشدة الغيرة حتى صار يشبه به لون الأرض في ذلك مع أن الأرض أصل فيه و سيجئ لهذا نظير في التشبيه المقلوب إن شاء الله تعالى و إن لم يتضمن القلب اعتبارا لطيفا رد كما تقــدم في قــول الشاعر و لا يك موقف منك الوداعا كما صرح به في الايضاح قوله و صغة الماضي منصوب على أنه مفعول مقــدم بأوردوا صفة لآت و قوله لنكته راجع للمسئلتين فهو من باب التنازع و على مذهب البصريين يتعلق بالفعل الثاني و متعلق الأول محذوف أي لوردوا لها و عند الكوفيين بالعكس و فاعل أوردوا و قلبواا و أنشدوا العرب قولــه مهمــة مجرور رب و أرجاؤه فاعل بمغبرة و ارجاؤه و سماؤه بوقف عليها بالتحريك للضرورة و في البيتين الإيجار و الفصل و الوصل و الإستشهاد و الإحالة و الإلتزام و حسن البيان و الإستقلال و الإرصاد و لما فرغ من أحوال المسند إليه شرع في الباب الثالث فقال:

البــــــاب الثالث المسند : أي في بيان أحوال المسند و إعراب الباب و معناه لغة و اصطلاحا تقدم و المسند هــو كل منسوب صح و ضعه خبرا فيعم الإسم و الفعل و الوصف و إنما قدم الوصف أحوال المسند على ما بعده لكونــه عمدة في الكلام و به تتم الجملة و الأحوال العارضة له ككونه محذوفا أو ثابتا إما أن يكون مقدما أو مؤخـــــــرا و المقدم إما أن يكون مفردا أو جملة

و المفرد إما أن يكون اسما أو فعلا ، و الاسم إما أن يكون معرفا أو منكرا ، و الفعل إمّا أن يكون مقيدا أو مطلقا ، و الجملة إمّا أن تكون اسمية أو فعلية أو شرطية ، و المؤخر كذلك يجب الكلام على المسند باعتبار هذه الكيفيات ليعرف ما يستحقه مقتضى الحال منها في كل مقام أشار إلى بيان حذفه فقال :

96-و حــذف[1] مسند لما تقدما و التزموا قرينة ليعلمـــا

يعني أن الحالة التي تقتضي حذف المسند أيضا فللأغراض المقتضية حذف المسند إليه، و لذلك أحاله على ما تقــدم، لأن تلك الأغراض المقتضية حذف المسند إليه كلها جارية في حذف المسند، منها: العلم؛ نحو قولك:"زيد"في جواب: "من قام ؟"، و قد أشار **ابن مالك** لهذا المعنى حيث قال:

و حذف ما يعلم جايز كمـــا * نقول زيد بعد من عندكما[2]

و منها: اختبار فهم السامع هل ينتبه لقراين الأحوال إذا لم يعرف منه ذلك؟ أو مقدار تنبيهه إذا عرف منه ذلك في المقام الذي يقتضيه قال **المراكشي**[3] :"و يحذف لامتحان فهم السامع و تنبيهه للقراين، و منه قوله تعالى:﴿**أفمن زين له سوء عمله فرءاه حسنا**﴾[4] حذف منه :ذهبت نفسك عليهم حسرات"**اهـــ**[5]، **و منها**: صحة الإنكار؛ كما إذا قيل في جماعة مثلا:" زيد فاسق إلا أنه كريم" فقلت:" و عمرو "حذفت المسند ليتأتى لك الإنكار إذا خفت من بعض الحاضرين بأن تقول:" أردت وعمرو مثله في الكرم فقط لا في الفسق "،**و منها**: ستره كقولك :"زيـــد" مخاطبا رجلا بين الناس و أشرت به إلى فعل ينكرونه ، أي:" زيد فعله" فحذفت المسند إخفاء عن الحاضرين، **و منها**: ضيق المقام و انتهاز الفرصة كقول **الصابئ بن الحارث** :

و من يك أمسى بالمدينة رحله * فإني و قيار بهـــا لغريب [6]

الرحل هو: المنزل و المأوى ،و من شرطية حذف جزاؤه و أقيم غيره مقامه، يعني: من يمسي بالمدينة رحله فلـــيمس فاني لا أمسي بها لأني غريب بها، الغريب يكون عازما على الارتحال ،و" قيار": اسم جمل للشاعر ،أو اسم فرســـه، أو اسم غلامه، وهو: مبتدأ، وخبره محذوف ،أي: وقيار كذلك ،و لا يجوز أن يقال:"لغريـــب" خـــبر ل "قيـــار"، لأن اللام تدخل على خبر المبتدأ، و لفظ البيت خبر، و معناه: التحسر و التوجع ،فالمسند إلى قيار محذوف إمّا لقصد الاختصار أو الاحتراز عن العبث، أو لضيق المقام بحسب التحسّر، أو للمحافظة على الوزن أو لغة زمان الـــتكلم ، وانتهاز الفرصة للمتكلم لأنّه عازم على السفر، **و منها**: الإجلال؛ أي: تعظيمه "،و منه:﴿**قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون** ﴾[7]بعد قوله: ﴿**من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا**﴾[8]و إن كان المصنف في شـــرحه ذكر المسند في هذه الآية حذف للعلم به، فلا مانع من أن تنظم إليه نكته أخرى تناسب المقام، **و منـــها**: عكســـه، و المراد به التحقير و الاهانة ، كما إذا قيل مثلا:" من فعل هذا الفعل الرّدي"، فتقول:" أنف الناقة" و لا تذكر فعله بلسانك تحقيرا له ، **و منها**: المحافظة على النظم؛ كقول الشاعر:

---

(1) –في ب:يحذف.

(2) –ألفية بن مالك:

(3) –المراكشي:

(4) –

(5) –

(6) –البيت من الطويل لضابىء بن الحارث البرجمي ،في الأصمعيات :184،وفي خزانة الأدب: 326/9،وفي المطول :33،وفي شرح تلخيص المفتاح :128،وفي المفتاح :306.

(7) –الأنعام:91.

(8) –الأنعام:91.

نحن بما عندنا و أنت بمـــا *۞ عندك راض و الرأي مختلف [1]

نحن: مبتدأ و لا يجوز أن يكون خبره راض ، لأنّه مفرد فخبره محذوف، أي: نحن بما عندنا راضون، وراض :خبر أنت،وحذف المسند في البيت للوزن و نحو ذلك، **و منها**: اتباع استعمال العرب كما في المواضع التي يجب فيها حـــذف الخبر، و قد أشار إليها **ابن مالك** في" الألفية" حيث قال:

و بعد لولا غالبـــا حذف الخبر *۞ حتم و في نص يمين ذا استقر [2]

وأمثلة الحذف كثيرة يطول شرحها ، و لابد للمحذوف من وجود قرينة مقالية أو حالية ،و لذلك قال :"و التزمـــوا قرينة ليعلما"؛ أي: اللفظ المحذوف كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو:﴿**و لين سألتهم من خلـــق السمـــوات والأرض ليقولن الله** ﴾[3] فحذف المسند إليه لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط ،و الجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق ، و الدليل على أن المرفوع فاعل و المحذوف فعله ؛أنه جاء فاعل [4]عندهم الحذف ،كذلك قولـــه تعالى: ﴿**و لين سألتهم من خلق السموات و الأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم** ﴾ [5] ،أو كوقوع الكلام جوابا لسؤال مقدّر، نحو قراءة من قرأ:﴿**يسبح له فيها بالغدو و الآصال رجال**﴾ [6] على صفة المجهـــول، كأنّـــه قيـــل: "من يسبحه" فقال: "رجال"،وفضل هذا المجهول التركيب –أعني بناء الفعل للمجهول[7] ،ثم ذكر الفاعل و إضمار فعله على بناء الفعل للفاعل ابتداء في هـــذه الآية من وجهين :

الأول: أنه يفيد إسناد الفعل مرتين إجمالا ثم تفصيلا، و لا شك أنه أوقع في النفس وأن علمين ألذ مـــن علـــم واحد.

والثاني: أن أوله غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل عند وروده ، فيكون كمن تيسرت له غنيمة مـــن حيـــث لا يحتسب ، و لا شك[8] أن ورود نعمة من جهة غير مرصودة ألّذ وأوقع في النفس" **اهـــ** .

قـــوله: "يُحذَف مسند لما تقدما" يحذف: بالبناء للمجهول، و مسند: نائب فاعله، و الـــلام: للتعليـــل؛ أي: لأجل ما تقدم في أحوال المسند إليه، و هو قوله: يحذف للعلم و لاختبار مستمع البيتين.

تنبيـــــــــه : قال صاحب التلخيص :" أما تركه فلما مر ،قال **التفتزاني في المطول**:" و إنما قال في المسند إليـــه حذفه، و في المسند تركه ،لغاية لطيفة ؛و هو أنّ المسند إليه أقوى ركن في الكلام و أعظمه، و الاحتياج إليه فـــوق الاحتياج إلى المسند، فحيث لم يذكر لفظا فكأنه أوتى به لفرط الاحتياج إليه ،ثم أُسقط لغرض ،بخلاف المسند فإنّه ليس بهذه المثابة في الاختيار[9]،فيجوز أن يترك و لا يؤتى به لغرض"**اهـــ** [10] ،و عدل النّاظم عن التغـــيير بـــالترك مع أن الوزن يساعده،و عبر بالحذف و لم يراع هذه اللطيفة مع اطلاعه عليها في متبوعه، و قد قال في خطبته ملتقطا

---

[1] –البيت من المسرح ،وهو لقيس بن الخطيم،شاعر جاهلي ،في ديوانه :329،وأورده صاحب التلخيص :33،وصاحب شرح التلخيص:128،وصاحب المطول :286،وصاحب الإيضاح:129.

[2] –ألفية بن مالك:

[3] –لقمان: 25.، الزمر:38.

[4] –ساقط من ن.

[5] –الزخرف:09.

[6] –النور:36، 37.

[7] –في ب:للمفعول.

[8] –في ب:يشك.

[9] –في ب:الاحتياج.

[10] _

من **درر التلخيص** البيت ،و قد يجاب/ عنه بأن عدوله عن الترك و تعبيره بالحذف هنا، أنسب لتصح إحالتـــه على ما تقدم، لأنه عبر في المسنـــد إليه بالحذف ،و لو عبر هنا بالترك و أحاله على الحذف المتقدم لكـــان تكلفـــا في الإحالة، لأن معنى الترك خلاف معنى الحذف على ما مرّ، فيكون من إحالة الشيء على مخالفه ،و هذا بحســـب ما ظهر لي فليتأمل .

قـــوله :"و التزموا قرينة ليعلما"، "اللام" في "ليعلما": لام تعليل أيضا ،و الفعل منصوب بأن مضمرة بعده [1]، و" الألف" في" تقدما" و" ليعلما" لإطلاق القافية ،أي :و لابد من قرينة تدل على ذلك المحذوف، سواء كانت لفظية أو غيرها ليعلم المحذوف، أي: بالإمكان الذي علم من الفعل حصولا لا صـــدقا، و في البيـــت: الإيجاز،والفصـــل و الوصل، و الإحالة و التعليل، و حسن البيان و الرصد و الالتزام.

و لما فرغ من الحالة الأولى المقتضية حذف المسند، أشار إلى الثالثة فقال:

97-وَ ذِكْرُهُ لِمَا مَضَى أَوْ لِيُـــــرَى *۞ فِعْلاً أَوْ اسْمًـــا فَيُفِيـــدَ الْمُخْبَرَا

يعني أن الحالة التي تقتضي ذكر المسند، فلما مضى في باب المسند إليه،أي: من مقتضيات ذكره هي أســـباب ذكـــر المسند إليه ،ولذلك أحاله عليه ،و قد تقدم أن ذكره يكون لأغراض؛ **منها**: كونه الأصل و لا مقتضـــى للعـــدول عنه، نحو:" زيد قائم"، فالأصل فيه أن يكون مذكرا، **ومنها**: الاحتياط لضعف التعويل على القرينة، نحو: ﴿ **وَ لَـــئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَ الأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ** ﴾ [2] ،**و منها**: التعريض بغباوة السامع، نحـــو: "محمد نبينا" ،جوابا لمن قال:" من نبيكم؟" ،و منه قوله تعالى:{ **بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرهم** }بعد قوله:﴿ **أأنت فعلـــت هـــذا بآلهتنا يا إبراهيم** ﴾ [3]، **و منها**: الإيضاح، كقولك:" زيد جاء عندنا"، في جواب :"من جاء؟" ،**ومنـــها**: بســـط الكلام في المقام الذي يقتضي البسط كقوله تعالى:﴿ **قُلْ اللهُ يُنَّجِيكُمْ مِنْهَـــــا وَ مِنْ كُلِّ كَرْبٍ** ﴾ [4] بعد قوله:﴿ **قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ**﴾[5] إلى قوله:﴿ **مِنَ الشَّاكِرِينَ** ﴾ [6]،ولولا قصد بسط الكلام لتشاكل ما تقدم، و لكفى فيه أن يقول:" قل الله"، **ومنها**: التلذذ بذكره و الترك به كما تقدم في أسباب ذكر المســـند إليـــه ، و من هذا المعنى قول **ابن الفارض** [7]

إدر ذكر من أهوى و لو بملام *۞ فإن أحاديث الحبيب مـــدام

ليشهد سمعي من أحب و أنت *۞ بطيف ملام بطيف منـــــام

ومنها: التعظيم كما في قوله تعالى:﴿ **قل يحييها الذي أنشأها أول مرة** ﴾ [1]، جوابا لقوله تعالى:﴿ **قال من يحـــي العظام وهي رميم** ﴾ [2] ،فأثبت المسند مع قيام الخصوصية و القرينة المقالية للأمرين من زيادة تقريـــر[3] النســـب

---

(1) –في ب:بعدها.

(2) –الزخرف:09.

(3) –الأنبياء:62.

(4) –الأنعام:64.

(5) –الأنعام:63.

(6) –الأنعام:63.

(7) –ابن الفارض:

(1) –يس:89.

(2) –يس:89.

(3) –في ب:تقدر.

وتعظيم المسند إليه ،**ومنها**: الاهانة، نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّهُمْ رِجْسٌ وَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ [4] و قوله ﴿ و إنما المشركون نجس ﴾ [5]، ومنها: الشوق ؛و فيه زيادة على التلذذ، ومنه قول **ابن الفارض** :

و إن حدثوا عنها فكلي مسامع * و كلي إذا حدثتهم ألسن تتلوا

ومنها: ضرورة النظم من وزن وقافية، و في معناه ضرورة السجع، **و منها**: التعبد بذكره، كما تقدم في باب [6]ذكر المسند إليه أيضا ،**ومنها**: التعجب من المسند إليه بذكره، نحو: "زيد يقاوم الأسد" مع دلائل[7] قرائن الأحوال، و **منها**: التهويل، و فيه زيادة على التعظيم و كذا تقريره و تثبيته في ذهن السامع ، و أمثلة ما تقدم تصلح أن يمثل بها هنا باعتبار ذكر المسند ، و **منها** : الإشهاد عليه في قضية أو تسجيل[8] عليه في وثيقة ، حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار ، كما إذا قيد الشاهد شهادة السامع للمقر بدينار مثلا يسائله له زيد ، فيسجل الشاهد على اسم الشاهد السامع . هذا ما يتعلق بقول الناظم و ذكره كما مضى البيت ، لكن يزيد المسند على المسند إليه بنكتة أخرى ، يذكر لأجلها إذا تعلق الغرض بها ، و هو إظهار حاله من اسمية أو فعلية ، ليستفيد السامع منه فائدة أخرى و هو التجرد و الزمان و إن كان فعلا و الثبوت و الدوام و إن كان اسما، كما سيأتي– إن شاء الله تعالى–.

قوله: "و ذكر لما مضى"؛ أي: لما تقدم في أحوال المسند إليه، و هو قوله: "أذكره للأصل و الاحتياط" – الأبيات الثلاثة –.

قوله: "أو ليرى" بالبناء للمفعول ، و هو معطوف على لما مضى أي : "أو"– لأن ما يرى– ، أي: يتعين و يعلم كونه اسما للسامع[9] أو فعلا .

قوله: "فيفيد" منصوب ، عطف على: " يرى" ، "المخبر" بفتح الباء الموحدة اسم مفعول و هو بالنصب مفعول ، و مفعوله الثاني محذوف ، أي : الثبوت و الدوام في الاسم و التجرد و الحدوث في الفعل.

تنكيت : قال **الغزي** : "فيفيد المخبر بكسر الباء" **اهـ** ، و فيه نظر من وجهين : **أحدهما** : إن كان مراده "المخبِر" بكسر الباء ، و هو الفاعل فيفيدُ و مفعوله محذوف ،أي: " المخبَر" بفتح الباء فلا يصح لما يلزم عليه من الإسراف الذي هو عيب من عيوب القوافي ، و هو اقتران المخبر بما يباعدها . **ثانيهما**: إن أراد أن الفاعل ضمير يعود على الذكر و المخبر مفعول به ، أي : يفيد ذكر المسند المخبر بكسر الباء ، فلا يصح أيضا ، لأن الإفادة تحصل للسامع لا للمتكلم ، فهو في أبعد ما يكون ، و الصحيح الضبط الأول ، و عليه شرح المصنف . و في البيت: الإيجاز و الوصل و المطابقة و الموازنة و الإحالة و التعليل، و المذهب الكلامي.

و لما فرغ من حالتي الذكر و الحذف، شرع في بيان الحالة الثالثة فقال:

98–وَ أَفْرَدُوهُ لِانْعِدَامِ التَّقْوِيَهْ * وَ سَبَبٍ كَالزُّهْدِ رَأْسُ التَّزْكِيَّهْ

يعني أن الحالة التي تقتضي كون المسند مفردا؛ أي: جعله غير جملة يكون لانعدام إفادة التقوية و السببية، إذ لو كان سببيا نحو:" زيد قام أبوه"، أو مفيد للتقوية نحو:" زيد قام"؛ فهو جملة قطعا ،و لما كان موجب كونه جملة أحد أمرين أحدهما كونه سببيا كليا كما في قولك:" زيد قام أبوه منطلق"/و الثاني كونه مقيدا للتقوي[1]

---

[4] –التوبة:95.

[5] –التوبة :28.

[6] –في ب:أسباب.

[7] –في ب:دلالة.

[8] –في ب:التسجيل.

[9] –ساقط من ب.

[1] –في ب:تقوي الحكم.

كما في قولك:"زيد هو يعطي الجزيل"، جعل سبب إفراده انتقاء الأمرين معا، و المراد بالتقوية: ما يحصل من نفس التركيب ليخرج ما يفيده التكرير، نحو:" قمت قمت"، و ما يفيده حرف التأكيد نحو:" إن زيدا قائم أبوه"؛ لأن الخبر ههنا مفرد .و فسر **التفتزاني** هذا[2] السببي بأنه جملة علقت على المبتدأ بعائد، بشرط ألّا يكون ذلك العائد مسندا إليه في تلك الجملة فخرج ،نحو:" زيد منطلق أبوه"؛ لكونه مفردا ،و نحو:"هو زيد قائم "لخلوها عن العائد، و:"زيد هو قائم " لأن العائد مسندا إليه فيها، و دخل نحو:"زيد أبوه قائم" و" زيد قام أبوه" و" زيد مررت به" و" زيد ضربه عمرا في داره "و" زيد ضربته" و نحو قوله:﴿ **إن الذين ءامنوا و عملوا الصلحات إنا لا نضع أجر من أحسن عملا** ﴾[3] لأن المراد بالمبتدأ؛ ما كان مبتدأ في الحال أو في التقوية على هذا مجموع الجملة التي وقعت خبر المبتدأ.

تنبيــــه : قال[4] الناظم :"لانعدام التقوية معناه :لانعدام إفادة نفس التركيب تقوي الحكم "و قال في الشرح:" و قولنا و أفردوه ...الخ ،أي أفردوا المسند لعدم قصد تقوية الحكم و عدم سببيته" **اهـ**[5] ،و فيه نظر إذ لا يلزم من عدم قصد الشئ عدم وجود ذلك الشئ، لأنه قد يكون موجودا أولا يقصد، و المراد هنا عدم وجوده به فليتأمل. قال **الشيخ الغزي** :"و إنما قلنا لانعدام إفادة التقوية و لم نقل لانعدام قصد التقوية، لئلا يرد ؛نحو:" أنا سعيت في حاجتك" عند إرادة التخصيص، إذ ليس المسند فيه سببيا و لم يقصد فيه التقوي، مع أنه ليس بمفرد ، لأنه و إن لم يقصد فيه التقوي ، فهو مفيد له، لأن سببه تكرار الإسناد ،و هو متحقق فيه ، فإن قلت: الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن نحو:﴿ **قل هو الله أحد**﴾[6] ،و الجملة التي مبتداها ضمير مبتدأ سابق؛ نحو:" زيد هو عالم" على رأي من يجعل "هو" ضميرا يصدق على كل واحد منهما أنها ليست بسببية و لا مفيدة تقوي الحكم، مع أنها جملة ،و الجواب إما عن الأول؛ فهي جملة صورة مفرد في المعنى، لأنها عين المبتدأ، و لذلك استغنت عن الضمير، و إما عن الثانية فلا نسلم أنها لا تفيد تقوي الحكم ،لأن الإسناد فيها متكرر، فهي كالمسند في:" أنا عرفت" تأمل".

قوله :"كالزهد رأس التزكيه "، مثال للمفرد و" الكاف":جارة لقول محذوف ،و" الزهد" بالرفع: مبتدأ، و هو مسند إليه و"رأس التزكية": خبره ، و هو مسند مفرد، لأنه غير جملة، و" الزهد" في الدنيا؛ قال بعض السلف: "هو ترك الأمل و تقريب الأجل" اهـ ،و" التزكية" قال الجوهري:" زكى نفسه تزكية :مدحها" [7]،و مراد الناظم بالمثال؛ ترغيب طالب العلم للدخول في حضرة الزاهدين ليخلص عمله ،و كان بعض السلف يقول:" لا يخلص لأحد عمل و لا تستقيم له عبادة من حب الدنيا". و قال رجل للنبي[1] صلى الله عليه وسلم :"دلني على عمل إذا عملته أحبني الله و أحبني الناس قال:" **ازهد في الدنيا يحبك الله و ازهد فيما أيدي الناس يحبك الناس** " **اهـ**[2] ، و في **العتبية** من سماع **ابن القاسم** قال:" سمعت **مالكا** يقول :"ما زهد عبد و اتقى الله إلا أنطقه بالحكمة "**اهـ** [3]، وفي البيت: الفصل و الوصل ، و التعليل و الموازنة .

---

[2] –ساقط من ب .
[3] –الكهف:30.
[4] –في ب:قول.
[5] –انظر شرح المصنف:
[6] –الإخلاص:01.
[7] –الصحاح:
[1] – في ب:لرسول الله.
[2] –الحديث:
[3] –

و لما فرغ من بيان حالة الإفراد للمسند،و المفرد تارة يكون فعلا و تارة يكون اسما؛ أشار إلى بيان فعليته و هي الحالة الرابعة فقال:

99–وَ كَوْنُهُ فِعْلاً فَلِلتَّقْيِيدِ *۞ بِالْوَقْتِ مَعَ إِفَادَةِ التَّجْرِيدِ

يعني أن الحالة التي تقتضي كون المسند فعلا ،فللتقييد؛ أي: تقييده بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي وهو: الزمان الذي قبل زمانك الذي أنت فيه، و المستقبل و هو: الزمان الذي يترقب[2] و جوده بعد هذا الزمان، و الحال و هو: أجزاء من أواخر الماضي و أوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة و تراخ، و هذا أمر عرفي،وذلك أن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة بأخصر وجه، من غير احتياج إلى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه بقرينة خارجية يطول بها الكلام ،كقولنا :"زيد قائم الآن أو أمس أوغدا" و لما كان التجرد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات ،أي: لا تجمع أجزاؤه في الوجود،و الزمان جزء من مفهوم الفعل، كان الفعل مع إفادة التقييد لأحد الأزمنة الثلاثة مفيد للتجدد، و إلى هذا أشار **الناظم**– رحمه الله– بقوله:" مع إفادة التجديد"، مثال ذلك:" زيد يحسن إليَّ فأكرمته"؛ أي: تجدد إحسانه إليَّ شيئا فشيئا، و منه قول **طرفه بن تميم**:

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ *۞ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ [3]

همزة الاستفهام: للتقرير، و" الواو": للعطف على مقدر، و" عكاظ": سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون و يتفاخرون، و كانت فيه وقائع ، و" عريف القوم" هو: القيِّم بأمرهم ،الذي شهد بذلك، و" يتوسم" هو: موضع الاستشهاد؛ أي: يصدر منه تفرس الوجوه و تأملها شيئا فشيئا ،لحضة فلحضة ،يعني :أن لي على كل قبيلة جناية، فمتى وردوا "عكاظ" طلبني الكافل بأمرهم.

قوله:" فللتقييد": جواب، أما المحذوف لدلالة التفصيل عليها كما حذفت في الخطب قبل لفظه و بعد تقديره، و أما كونه فعلا فللتقييد، و الوقت الزمان.

وقوله:"معْ إفادة التجريد"؛ " معْ " بسكون العين لغة، و "إفادة": مصدر أفاد، إذا دل على معنى. و في البيت: الإيجاز، و الوصل، و التعليل، و الموازنة و الالتزام.

و لما فرغ من الحالة المقتضية كون المسند فعلا، أشار إلى الحالة / الخامسة فقال:

100–وكونه اسما للثبوت و الدوام ....

يعني أن الحالة التي تقتضي كون المسند اسما فلإفادة الثبوت و الدوام، و الأغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح و الذم؛ و ما أشبه ذلك مما يناسب الدوام و الثبوت كقول الشاعر:

لا يالق الدرهم المضروب صرتنا ۞ لكن يمر عليها و هو منطلق [4]

"الصرة "هي: ما يجمع فيه الدراهم، و" منطلق": موضع الاستشهاد؛ يعني: أن الانطلاق من الصرة ثابت للدراهم، دائم من غير اعتبار تجدد. و في البيت: الوصل و المساواة، و التعليل و الموافقة.

و لما فرغ من الحالة المقتضية كون المسند اسما أو فعلا، شرع في بيان الحالة السادسة فقال:

100–............................ وقيدوا كالفعل رعيا للتمام

---

[2] –في ب :يتوقع.

[3] –البيت لطريف العنبري، ورد في دلائل الإعجاز:135، وفي التلخيص:57، وفي الإيضاح:112/2.

[4] _

يعني أن المسند إذا كان فعلا أو ما يشبهه من اسم الفاعل و المفعول و غيرهما، قد يقيد بمفعول مطلق به ،أو فيـــه، أوله، أو معه، أو يشبه المفعـــول مـــــن: الحــال و التمييز و الاستثناء ،لتربية الفائدة و تقويتها ،أي: ذلك القيــد إتمام للفايدة، لأن الحكم كلما ازداد قيدا ازداد خصوصا ،و كلما ازداد خصوصا بعد عن الاحتمال، و كلما بعــد عن الاحتمال قربت الفايدة ،و سبب ذلك القيد الموجب للتخصيص لان قولك:" ضربت زيدا" أخص من "ضربت" و أقوى فايدة ،و كذلك "ضربت ضربا شديدا" أخص من الفعل وحده لإفادته نوعا من الضرب ،و كذا" ســافرت يوم الجمعة" أتم فايدة من الفعل وحـــــده ،و كذا تعيين الســــــبب و المصاحب أتم فايدة من عدمهما، و كذا "جاء زيد راكبا" أخص من" جاء زيد أيضا" و كذا" أقام القوم إلا زيد" أتم فايدة من عدم الاستثناء و قس على ذلك ما أشبه الفعل .

تنبيهان : **الأول**: الخبر في كان و أخواتها مما هو نحو المفعول فتقيس ما[1] به ليس لتربية الفائــدة إذ لا فائــدة في نحو: "كان زيد" بدون الخبر؛ فيكون الخبر لتربية الفائدة، فالمقيد في" كان زيد منطلقا هو منطلق" لا كـــان، لأن "منطلقا" هو نفس المسند ،و" كان" قيدا له للدلالة على زمان النسبة ،كما إذا قلت:" زيد منطلق "في الزمان الماضي، وأيضا وضع الباب لتقرر الفعل[2] الفاعل على صفة غير مصدر ذلك الفعل، وهو مفهوم الخبر على أن تلك الصـــفة متصفة بمعاني تلك الأفعال، فمعنى "كان زيد قايما" أنه اتصف بالقيام المتصف بـــالكون، أي الحصـــول و الوجـــود في الماضي، و معنى" صار غنيا" أنه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة، أي: الحصول بعـــد أن لم يكـــن في الماضـــي و هو معنى قولهم أنها لإعطاء الخبر حكم معناها، فان المعنى في هذا الثاني حكم الانتقال لأنه الحالة التي انتقل إليهـــا، قال **التفتزاني** :"و هذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الأخبار بهذه الأفعال"[3]، **الثاني** :ليس المفعول المطلق خاصـــا بالمصدر بل هو عام في كل ما ليس الفعل فيه زايدا على ما تعلق به ،فنحو:" خلق الله السموات و الأرض" مفعـــول مطلق لا مفعول به إذ معنى المفعول به الشيء الذي يقع به الفعـــل، فـــالمفعول غـــيره، و هـــذا أنفـــس المفعـــول بخلاف:"ضربت زيدا "فإن زيدا[4] ليس نفس المفعول ،بل المفعول" الضرب" ،و" زيد" فعل به ذلك الفعـــل ،فلـــو قلت:" السموات" مفعوله كما تقول الضرب مفعول، كان صحيحا، و إن قلت:" السموات" مفعول به كما تقول "زيد" مفعول به لم يصح، و أيضا يشترط في المفعول به أن يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعله ،و المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده ،كقولك:" أنشأت كتابا، و عمل فلان خـــيرا ، و آمنوا و عملوا الصالحات "،فلم يكن المفعول في هذه الأمثلة موجودا قبل الفعل بخلاف :"ضربت زيدا"ونحوه ،فإن "زيدا" كان قبل الضرب .

قـــوله :"و قيدوا.." إلى آخره، ضمير فاعله يعود على العرب، أي: و قيدوا الفعل و شبهه رعيا لتمام الفائـــدة و تقويتها .

قـــوله :" كالفعل" تقديره الفعل و ما كالفعل كما تقدم، لأن شبيه الفعل إنما يفيد تابعا للفعل لمشابهته إياه فيدل على الفعل من باب أحرى، أو تقول هذا من باب قولك:" أكرم مثل زيد".و لا تريد به غيره فقط ،بل زيدا و مثله، وحذف الناظم المتعلق في البيت ،و هو ما يقيد به الفعل اتكالا لا على شهرته في علم العربية ،و إيثارا للإيجاز، وقوة

---

[1] –في ب :تقييدها.

[2] –ساقط من ب.

[3] _

[4] –ساقط من ب.

الاختصار، و" الكاف" في قوله :"كالفعل": اسم مفعول به ،بمعنى مثل، و هل يجوز ورودها اسمـــا مطلقا أو هو مخصوص بالضرورة ؟قولان .

قوله:"رعيا للتمام" مفعول له.و عند تمام هذا البيت تمت مائة بيت من النظم، ففي لفظ التمام حصل تمام المائة. و في البيت الإيجاز و الوصل و التعليل و حسن التخلص و الاختصار.

و لما فرغ من الحالة المقتضية تقييد المسند؛ شرع في بيان الحالة السابعة فقال:

101–و تركوا تقييـــده لنكتة ۞ كسترة أو انتهاز فرصة

يعني أن الحالة التي تقتضي ترك التقييد في الفعل و شبهه فلمانع من تربية الفائدة ،و هو المراد بالنكتة في كلام الناظم، كستر القيد من زمان الفعل و مكانه أو سببه و نحو ذلك عن المخاطب أو غيره من الحاضرين ،أو لخوف[1] انقضاء فرصة ،أي المسارعة لانتهاز الفرصة ،أو لعدم العلم بالمقيدات أو لعدم الحاجة إليها، أو لخوف أن يتصور المخاطب أن المتكلم مكثارا أو قادرا على التكلم، فيتولد منه عداوة و ما أشبه ذلك .

قوله :"و تركوا تقييده"، ضمير فاعل الفعل يرجع للعرب، و الضمير الثاني يرجع للمسند .

قوله :"لنكتة "تعليل للترك، و النكتة هنا: الدقيقة التي تتأثر بها النفـــوس من النكت و هو أن يضرب في الأرض بقضيب فيؤثر فيها.

قوله :كسترة إلى آخره " / لا خصوصية لما ذكر، بل المراد ما ذكر و نحـــوه ،و لأن مــدخول" الكـــاف" **67** لا يؤذن بالحصر.

قوله :"لنكته و كذا فرصة "،في قافية البيت يقرءان بكسر تاء التأنيث لتصحيح روي القافية ،و لا يجوز الوقف عليها بالسكون هنا للضرورة ،و إن كان هو الأصل لما يلزم عليه من الإيجاز ،و هو عيب من عيوب القوافي ،و قـــد تقدم الكلام عليه .و في البيت الفصل و الوصل المساواة و التعليل و الالتزام.

و لما فرغ من الحالة المقتضية ترك تقييد المسند بالمفاعيل الخمسة و شبهها؛ شرع في بيان تخصيصـــه و تركـــه، وهي الحالة الثامنة فقال:

102–و خصصوا بالوصف و الإضافة ۞ و تركـــوا لمقتـــض خلافــه

يعني أن الحالة التي تقتضي تخصيص المسند بالوصف أو بالإضافة لتكون الفائدة أتم، لما مر من أن زيـــادة الخصـــوص توجب أتمية الفائدة ،لأن الوصف قيد في الموصوف ،و الإضافة قيد في المضاف، نحو:" أخوك رجل صالح" ،و" أخوك غلام زيد"، و قد يتركون التخصيص بها لغرض اقتضى خلاف التخصيص و هو ظاهر مما سبق كسترة ،أو خـــوف فوات فرصة، أو نحو ذلك مما تقدم في ترك تقييد الفعل و شبهه بالقيود المتقدمة من المفاعيل و شبهها .هذا مضمون البيت، و الفرق تقييد المسند و تخصيصه أن معمولات المسند كالحال و نحوه من المقيدات و الإضـــافة و الوصـــف من المخصصات و هو مجرد اصطلاح.

تنكيـــت : قال **الغزي**:" بعد تقرير البيت و في فهم كون التخصيص بالوصف و الإضافة لتكون الفائـــدة أتم من كلامه نظر"[1] **اهـــ**، و الجواب عنه أن يفهم من السياق، لأن الناظم– رحمه الله تعالى– قدم الكلام على تقديم المسند في قوله:"و قيدوا كالفعل رعيا للتمام "، و تكلم على ترك تقييده في قوله :"و تركوا تقييد البيت "،فعقـــب

---

(1) –ساقط من ب.

(1) _

ذلك بالكلام على تخصيصه لينسحب إليه حكم ما قبله و لذلك قدم الناظم مسألة التخصيص على التعليق بالشـــرط بخلاف ما فعل متبوعه ، فإنه أخرها عليه ، و نص على أتمية الفائدة ، و **الشيخ الغزي** تبعه ،و لذلك نظر فيه .

قوله :"و تركوا إلى آخره" أي:و ربما تركوا ذلك لسبب اقتضى خلاف ذلك التخصيص فخلافه مفعول لمقتضى، و في البيت الوصل و الإيجاز و التعليل و الموازنة و الالتزام ،و لما فرغ من الحلة المقتضية لتخصيص المســند شــرع في بيان الحالة التاسعة فقال :

103-و كونه معلقــا بالشرط ۞ فلمعاني أدوات الشرط

يعني أن الحالة التي تقتضي تقييد المسند الفعلي بالشرط فلاعتبار أغراض و حالات تختلف بــاختلاف معــاني أدوات الشرط ، و لا يعرف ذلك إلا بمعرفة ما تبين ذلك تلك الأدوات من التفصيل، لأن معانيها مختلفة ،فإذا صحب المسند معنى منها في ذهن المتكلم ، وورد مقيدا بأداة ذلك المعنى و قد بين تفصيلها في علم النحو ، فيرجع إليه ،ثم إن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء ، مثل المفعــول أو نحوه، فقولك :"إن جئتني أكرمتك" بمنزلة قولك:" أكرمك وقت مجيئك إياي " .فهو مما يقيد به الفعل و شبهه كالقيود المتقدمة من المفاعيل و شبهها، و لا يخرج الكلام بهـــذا التقييد عما كان عليه من الخبرية و الإنشائية ، بل إن كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبريـــة نحـــو:" إن جئـــتني أكرمك"، بمعنى أكرمك وقت مجيئك ، و إن كان إنشاء ، فالجملة إنشائية نحو:" إن جاءك زيد فأكرمه"، أي:"أكرمه وقت مجيئه "و أما تفسير الشرط فقد أخرجته الأداة عن الخبرية و احتمال الصدق و الكذب ، و ما يقال من أن كلا من الشرط و الجزاء خارج عن الخبرية و احتمال الصدق و الكذب ، و إنما الخبر هو مجمـــوع الشـــرط و الجـــزاء للمحكوم عليه بلزوم الثاني الأول فإنما هو اعتبار المنطقيين، فمفهوم قولنا :"إن كانت الشمس طالعة بالنهار" موجود باعتبار أهل العربية ، الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس و المحكوم عليــه هـــو النـــهار ، و المحكوم به هو وجود النهار، و باعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس، فالمحكوم عليه طلـــوع الشمس و المحكوم به وجود النهار فكم فرق بين الاعتبارين.

تنبيـــــه : جرت عادة البيانيين بالبحث عن معاني بعض أدوات الشرط و إن كان من مباحث النحاة ،فلا بد من النظر هنا في"إن" و" إذا" و" لو" لأن هذه الثلاثة أكثر دورا في الكلام ، و لها مباحث نفيسة لم يتعرض لها في علم النحو ، فأما "إن" و" إذا" فهما للشرط في الاستقبال، لكن الأصل في" إن" عدم الجزم لوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم ؛فذلك لم يقع في كتاب الله إلا على سبيل الحكاية ،أو على ما ضرب من التأويل ،و الأصـــل في "إذا "جزم المتكلم بوقوعه في اعتقاده في المستقبل، فإذا قلت:"إن قام زيد قام عمرو" فإنك لم تجزم بقيـــام زيـــد كأنك تقول: أنا متردد في قيام زيد فإذا حصل منه حصل من عمرو أيضا، بخلاف:" إذا قام زيد قام عمرو"، فإن معناه أنا قاطع بأن زيدا سيقوم، فوقت قيامه يقوم عمرو، ف"إن" و "إذا" يشتركان في الاستقبال بخلاف" لــو"، ويفترقان في الجزم بالوقوع و عدم الجزم به./هذا هو الأصل، فقد تستعمل" إن" في مقام الجزم بوقوع الشرط**68** لنكتة، كالتجاهل لاستدعاء المقام إياه ،كما إذا سألك إنسان:" هل أبوك في الدار" فقلت له :" إن كـــان فيـــه أجابك و أنت تعلم أنه فيها متجاهلا [1]خوفا من أبيك، أو سترا عليه ،أو نحو ذلك أو لعدم جـــزم المخاطـــب بوقوع الشرط فيجري الكلام على ستر اعتقاده ،كقولك لمن يكذبك إذا صدقت فماذا تفعل مـــع علمـــك و جزمك بأنك صادق، لكن المخاطب غير جازم ،و لتـــنـــزيل العا لم منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم ،كقولك لمن نهر أباه "إن كان أباك فلا تنهره "، أو لتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف ، كما إذا كان القيام قطعي

---

[1] —في ب (فتتجاهل).

الحصول بالنسبة لبعض غير قطعي بالنسبة لبعض آخر فيقول للجميع:" إن قمتم أكرمتكم"تغليبا لمن لا يقطع بأنهم يقومون أولا على ما يحصل له القيام قطعا،و قد تستعمل لغيرك ذلك ،و الأصل في جملتي "إن" و جملتي "إذا"، أن تكون فعلية استقبالية تطبيقا للفظ بالمعنى،و لا يخالف ذلك إلا لنكتة ،أما الشرط ، فلأنه مفـروض الحصـول في الاستقبال فيمتنع ثبوته و مضيه ، و أما الجزاء فلأن حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال و يمتنـع تعليق حصـول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل، و قد تكون كلتاهما أو إحداهما فعلية ماضية أو اسمية لنكتـة ،و يبقي المعنى على الاستقبال حتى إن قولنا:"إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس". معناه أن تعتد بإكرامك إياي الآن فأعتد بإكرامي إياك أمس. و قوله تعالى ﴿ **و إن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك**﴾ [1] معناه لا تحزن و اصبر فقد كذبت رسل من قبلك، و قوله تعالى ﴿ **إلا تنصروه فقد نصره الله** ﴾[2] أي :ينصره من نصره حين أخرجه الذين كفروا ،و قد تستعمل" إن" في غير الاستقبال قياسا مطردا ،إذا كان الشرط لفـظ كان، نحو:" و إن كنتم في ريب "و "إن كنتم في شك". كما مر إلى غير ذلك،و قد تسـتعمل" إذا" للماضـي كقوله تعالى :(**حتى إذا بلغ بين السدين ...**)[3] أو الاستمرار كقوله تعالى: ﴿ **و إذا لقـوا الـذين آمنـوا قالوا آمنـا** ﴾[4] و نحو ذلك، و أما" لو" فهي للشرط في الماضي[5] أي: لتعليق حصول مضمون الجزاء علـى حصول مضمون الشرط فرضا في الماضي، مع القطع بانتفاء الشرط ، فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول:" لو جئـتني أكرمتك" معلق للإكرام بالمجيء ،و مع القطع بانتفائه ،فيلزم انتفاء الإكرام،و إذا كان "لو" للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت و المضي في جملتيها ليوافق الغرض، إذ الثبوت ينافي التعليق، والاستقبال ينافي المضي، فـلا يعـدل جملتيها عن الفعلية الماضوية إلا لنكتة، و أما عبارة "**المفتاح** "و هي :أن" لو" لتعليق امتناع بامتناع غيره على سبيل القطع ،كقولك:" لو جئتني لأكرمتك" معلقا امتناع إكرامه بما امتنع من مجيء مخاطبك، فعنده هي لتعليق الامتنـاع بالامتناع القطعي، و على ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء ، والحال واحد ففـي الجملـة هـي الامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الأول و أعني الشرط سواء كان الشرط و الجزاء إثباتا أو نفيا ، أو أحدهما إثباتا و الآخر نفيا، فامتناع النفي إثبات و بالعكس ،فهو في نحو:" لو لم تأتني لم أكرمك"، لامتناع عدم الإكرام لامتناع عدم الإتيان ، أعني ثبوت الإكرام لثبوت الإتيان، هذا هو المشهور، و اعترض عليهم **بن الحاجب** ؛بأن الأول سـبب و الثاني مسبب ، و السبب قد يكون أعم من المسبب، لجواز أن يكون للشيء أسباب مختلفـة ؛كالنـار و الشـمس للإشراق ، فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف العكس ، ألا ترى أن **قوله تعالى**:﴿ **لـو كان فيهمـا آلهة إلا الله لفسدتا**﴾ [6] ،إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس ، إذ لا يلـزم مـن انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد ؛ لجواز أن يفعله تعالى بسبب آخر ، فالحق أنها لامتنـاع الأول لامتنـاع الثـاني ، و استحسن المتأخرون رأي **بن الحاجب** حتى كادوا يجمعون عليه ، إما لما ذكره و إما لأن الأول ملزوم و الثاني لازم ، و انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس ، جواز أن يكون اللازم أعم قال **التفتـزاني**: "منشـأ هـذا الاعتراض قلة التأمل ، لأنه ليس معنى قولهم "لو" لامتناع الثاني لامتناع الأول أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع

---

[1] –فاطر: 04.
[2] –التوبة: 40.
[3] –الكهف: 93.
[4] –البقرة: 14.
[5] –ساقط من ب.
[6] –الأنبياء: 21.

الثاني، حتى يرد عليه أن امتناع السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم ، بل معناه أنها للدلالة على انتفاء الثاني في الخارج ،إنما هو سبب انتفاء الأول فمعنى ﴿ لو شاء الله لهديكم ﴾ [1]،أن انتفاء الهداية إنما هو بانتفاء سبب المشيئة ، يعني أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط ، من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ، ألا ترى أن قولهم :"لولا" امتناع الثاني لوجود الأول ، نحو: "لولا علي لهلك عمرو" فمعناه أن وجود علي سبب لهلاك عمرو لا أن وجوده دليل على أن عمرا لم يهلك، و لذا صح مثل قولنا:" لو جئتني أكرمتك" لأنك لم تجئ أعني عدم الإكرام بسبب عدم المجيء، قال **الحماسي**:

و لو طــــار ذو حافر قبلهـــا ۞ لطـــارت و لكنــه لم يطـــــر [2]

يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لا يطير ذو حافر قبلها، و قال **المعري**:

و لو دامت الدولات كانوا كغيرهم ۞ رعايــــا و لكن مالهن دوام [3]

أي الدولات الماضية كانوا أهل دولة زمانا كغيرهم من الرعية ،و لكن ما لهن ؛أي الدولات دوام، ألا تــرى أن استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا ، لجواز أن يكون اللازم أعم فلا يلزم من رفع المقدم ورفع التالي كمـــا هـــو معلوم، و أما أرباب العقول فقد جعلوا "إن" و" لو" و" إذا" و نحوها أداة للتلازم، دالة على لزوم الجزاء للشــرط من غيرها قصد إلى القطع بانتفائهما ، و لهذا صح عندهم استثناء المقدم ، نحو:" لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود"، لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة/ للعلــم بانتفـــاء الأول**69** ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات إلى علة الجزاء في الخارج مـــا هـــي، لأنهـــم إنمـــا يســـتعملونها في القياسات لاكتساب العلوم و التصديقات ، ولا شك أن انتفاء العلم بالملزوم لا يوجب العلم بانتفـــاء الـــلازم ، بل الأمر بالعكس ، و إذا تصفحنا و جدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر ، لكن قد تستعمل على قاعدتهم كمـــا في **قوله تعالى**:﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ [4] لظهور أن الغرض منها[5] التصديق بانتفاء تعدد الآلهـــة ، لا بيان انتفاء الفساد قال في **المطول** :"فعلم أن اعتراض الشيخ المحقق و أشياعه إنما هو على ما فهموه ،و قد غلطـــوا غلطا صريحا"[6] **اهـــ**.

تكميـــل : ل "لو" استعمالان آخران، **الأول**: أنها قد تستعمل للدلالة على أن الجزاء لازم الوجـــود في جميـــع الأزمنة في قصد المتكلم ، و ذلك إذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ،و يكون نقيض ذلـــك الشـــرط أنســـب و أليق ، باستلزام ذلك الجزاء ، فليزم استمرار و جود ذلك الجزاء على تقدير وجود الشـــرط و عدمـــه، فيكون دايما سواء كان الشرط و الجزاء مثبتين نحو:"لو أهنتني لأثنيت عليك". أو منفيين نحو:"لـــو لم يخـــف الله لم يعصه". أو مختلفين نحو **قوله تعالى**:((ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام..)) [7] و"لو لم تكرمني لأثنيت عليك". ففي هذه الأمثلة ادعاء[8] لزوم و جود الجزاء لهذا الشرط مع انتفاء لزومه له، فوجوده عند عدم وجـــود هـــذا الشـــرط بالطريق الأولى فتأمل طريق هذه المعاني،و تدبرها فإنها نافعة جدا لابتناء فهم كثير مـــن كتـــاب الله عـــز وجـــل،

---

[1] –الانعام :149،النحل:09.
[2] –البيت أورده التفتزاني :72/2،وابن يعقوب المغربي في مواهب الفتاح:73/2.
[3] –أورده التفتزاني في شرحه:73/2،وابن يعقوب المغربي في مواهب الفتاح:73/2.
[4] –الأنبياء:21.
[5] –في ب:منه.
[6] –المطول :
[7] –لقمان :27.وتمام الآية ((والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله..))
[8] –في ب:(استبعاد)

و من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها ،و قد أتقنها **التفتزاني** في **المطول**[1] فأنظره .**الثاني**: ذهب **المبرد** أنها تستعمل في المستقبل استعمال إن، و هو مع قلته ثابت نحو:﴿ **أطلبوا العلم و لو بالصين** ﴾[2]و ﴿ **إني أباهي بكم الأمم يوم القيامة و لو بالسقط** [3] و قال **أبو العلاء** :

و لو وضعت في دجلة الهام لم تفق من الجزع إلا و القلب خوالي[4]

يصف أسفه على مفارقته بغداد ، و سوق ركائبه إلى ماء دجلة ، و المعنى إن و ضعت للكنه جاء ب "لـو" قصـدا إلى أن وضع ركابه إلى آخره ،الهام ماء دجلة كأنه أمر قد حصل منه اليأس و انقطع الرجـاء، و صـار في حكـم المقطوع بانتفائه [5]

قوله:"وكونه... إلى آخره"، أي: و كون المسند الفعلي معلقا بالشرط فلأجل تحصيل معنى من معاني أدواتـه، فيؤخذ منه أن المقصود هو الجزاء ،و إنما الشرط قيد فيه و هو كذلك ، لأن المراد بالفعل المقيد هو الجـزاء تقـدم على الشرط أو تأخر .

وقوله :"فلمعاني" جواب إما إذا محذوفة تقديره و إما كونه معلقا بالشرط إلى آخره[6] ،و أدوات الشرط هـي حروفه و أسماؤه المعلومة عند النحاة ،و في البيت الوصل و الإيجاز و التعـيين و الإحالـة و التجنـيس و الموازنـة و الالتزام، و لما فرغ من الحالة المقتضية تعليق المسند ؛ بالشرط شرع في بيان الحالة العاشرة فقال:

104–و نكروا إتباعا أو تفخيما حطاوفقدعهد أو تعميما

يعني أن الحالة التي تقتضي تنكير المسند فلاعتبارات و أغراض، **منها**: إتباعه للأول في التنكير، فإن كان المسـند إليه نكرة و المسند معرفة في الجملة الخبرية ؛ ليس في كلام العرب، لما يلزم عليه من الحكم على المجهول، و أمـا قوله:"ولا يك موقف منك الوداعا" ، و قوله:" يكون مزاجها عسل و ماء"، و نحو ذلك ، فمحمول على القلب الذي هو شعبة من الإخراج عن مقتضى الظاهر ، و يحتمل أن يكون مراد الناظم بالاتباع هو قصد حكاية المنكـر، كما إذا قال لك أحد:" عندي رجل "،فتقول تصديقا له:" الذي عندك رجل" ، و إن كنت تعلم أنه زيد فتنكره تبعا للمحكي ، و على هذا شرح **الغزي** ،**و منها**: التفخيم ؛ أي: الشبيه على ارتفاع الشأن **كقوله تعالى**:﴿**هدى للمتقين** ﴾[7]، على أنه خبر لمبتدأ محذوف،أو خبر ذلك الكتاب، و **قوله تعالى**:﴿ **إن زلزلة الساعة شيء عظـيم** ﴾[8]،**و منها** : التحقير، و هو المراد بالحط في كلام الناظم ، نحو:" ما زيد شيئا"، **و منها**: فقد العهد، بأن يكون عنـوان و صف غير معهود ، **و منها** :التعميم ،أي: عدم انحصار المسند في المسند إليه ، و أمثلة فقدان العهد تصلح أن يمثل بها هنا، لما فيها من عدم الحصر و العهد.

تنبيــه : قال صاحب **المفتاح** :"أو لكون المسند إليه نكرة نحو: "رجل من قبيلة كذا حاضر"، فإنه يجب حينئذ تنكير المسند ، لأن كون المسند إليه نكرة و المسند معرفة ؛ سواء قلنا لا يمتنع عقــلا أو لا يمتنـع لـيس في كـلام

---

(1) –المطول

(2) _

(3) _

(4) _

(5) –في ب :(بالانتفاء).

(6) –ساقط من ب.

(7) – البقرة: 02.

(8) – الحج: 01.

العرب"[1]إلى آخر كلامه، قال **التفتزاني** :"و هذا على إطلاقه ليس بصحيح، لأنهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام،و الخبر معرفة ، نحو:" من أبوك؟ "و" كم درهم مالك؟ "و كذا في ما إذا منعت على أن يكون المعنى، أي: شيء الذي منعت، و قد صرحوا في جميع ذلك أن اسم الاستفهام مبتدأ ،و المعرفة بعده خبر له"[2] **اهـ** ،و تبعه المصنف في شرحه ،و قيده بهذا أيضا، و في هذا القيد نظر، لأن كلام **السكاكي** محمول على الجمل الخبرية ،و أما الاستفهام ؛ فهو من أقسام الإنشاء ،و كلامنا في الإسناد الخبري ،و الفرق بينه و بين الإنشاء لا يحتاج إلى بيان، فليتأمل.

قوله:"و نكروا اتباعا"؛ أي: لأجل اتباعه للأول في التنكير .

قوله:"حطا" بالمهملتين؛ أي: تحقيره و انحطاطه، و الفقد و الفقدان: عدم الشيء و مغيبه عنك.

قوله:" أو تعميما" ؛أي: أو إرادة تعميم المسند، بأن لا يكون خاصا بالمسند إليه ،و عند **الغزي** تبديل وتغيير في ألفاظ البيت ، و المعتبر ما عليه شرح المصنف، و لله در القائل ،و صاحب البيت أدرى بالذي فيه . و في البيت الوصل و الإيجاز و المطابقة و الموازنة و الالتزام، و لما فرغ من الحالة المقتضية تنكير المسند شرع في بيان الحالة الحادية عشر فقال:

105–و عزموا إفادة للعلم   بنسبة أو لازم للحكم

يعني أن الحالة التي تقتضي تعريف المسند ؛ تكون لقصد إفادة السامع نسبة الخبر للمبتدأ المعلومين له بإحدى طرق التعريف ، و يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه، إذ لا يخبر بالمعرفة عن النكرة في الجملة الخبرية، و لا يشترط اتحاد تعريفهما،سواء اتحد الطريقان نحو:" الراكب هو المنطلق"، أو اختلفا ، نحو:" زيد هو المنطلق" ،و إنما يشترط تغاير مفهوميهما، ليكون الكلام مفيدا ،و أما نحو قوله: **" أنا أبو النجم و شعري شعري"**[3]فمتأول، بخلاف المضاف باعتبار حالين، أي: شعري الآن مثل شعري الماضي المشهور بالحسن ،و" زيد هو زيد" ،أي: هو زيد المعلوم الذي تسمع به، و أما نحو قولهم :"زيد شجاع "؛ فمن سمعته يقاوم الأسد ،فهو هو بأحد الضميرين، لمن سمعته و الآخر لزيد فليس منه، لأنه مفيد من غير اعتبار تأويل وقيل ويعرف المسند أيضا لإفادة السامع العلم بأن المتكلم عالم بتلك/ النية و هو المراد بقول الناظم لازم للحكم لئلا ذلك، و في هذا إشارة إلى كون المبتدأ و الخبر معلومين **70** لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فايدة مجمولة، لأن ما يستفيده السامع من الكلام ،هو انتساب الخبر إلى المبتدأ، و كون المتكلم عالما به ، و العلم بنفس المبتدأ و الخبر لا يوجب بانتساب أحدهما إلى الآخر، فالحاصل أن السامع قد علم أمرين لكنه يجوز أن يكونا متعددين في الخارج ، فاستفاد من الكلام أنهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات ، مثل التعريف المذكور:" زيد أخوك ،و عمرو المنطلق". و عكسهما، و الضابط في التقديم أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف و عرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرى فأيهما كان، بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به ،و هو كالطالب فحسب زعمك أن تحكم عليه بالأخرى يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه و تجعله مبتدأ، و أيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به ،و هو كالطالب أن يحكم بثبوته للذات أو انتفايه عندها وجب أن يؤخر اللفظ الدال عليه و يجعل خبرا ، فإذا عرف السامع زيدا بعينه و اسمه و لا يعرف اتصافه بأنه أخوه، و أردت أن تعرفه ذلك قلت:" زيد أخوك". و إذا عرف حاله و لا تعرفه على التعيين، و أردت تعيينه عنده، قلت:" أخوك زيد"، و لا يصح:"زيد أخوك ".و يظهر ذلك في قولنا:" رأيت أسودا غالبها الرماح". و لا يصح رماحها الغالب.

---

(1) –المفتاح:

(2) _

(3) –وهو لأبي النجم، وقد سبق ذكر صاحبه، وعجزه، لله دري ما يجن صدري.

قوله:"و عرفوا.. إلى آخره "؛أي:و عرف المسند ليستفيد السامع العلم ؛بأن ذلك المسند المعلوم حاصل لـــذلك المبتدأ المعلوم عنده بإحدى طرق التعريف.

وقوله:"بنسبة "متعلق بما قبله، و المراد به الحكم.

قوله :"أو لازم للحكم"، معطوف على نسبة، أي: أو لإفادة لازم الحكم على أمر معلوم بإحدى طرق التعريف فاخر مثلـــه ، و قد تقدم في باب الإسناد الخبري الفرق بين الحكم و لازمه .و في البيت الإيجاز و الوصل و التعليل و الموازنة ،و لما فرغ من الحالة المقتضية تعريف العهد شرع الآن في بيان اعتبار تعريف الجنس و هي الحالـــة الثانيـــة عشر فقال :

106-و قصروا تحقيقا أو مبالغة ۞ بعرف جنسه كهند البالغة

يعني أن الحالة التي تقتضي تعريف المسند باعتبار تعريف الجنس ، فإنه يعير قصر الجنس علـــى شـــئ تحقيقـــا ، أي: قصرا محققا مطابقا للواقع، كقولك:" زيد الأمير" إذا لم يكن أمير سواه ، أو مبالغة ؛ أي: قصرا غير محقـــق بل مبالغة لكمال ذلك الجنس في ذلك الشئ ، أو بالعكس،كقولك:" عمرو الشجاع"، أي :كامل في الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعته غيره لقصورها عن رتبة الكمال ، و كذا إذا جعل العرف بلام الجنس مبتـــدأ، نحـــو: "الأمير زيد،و الشجاع عمرو"، و لا تفاوت بينهما و بين ما تقدم في إفادة قصر الإمارة على زيد و الشـــجاعة على عمرو . و الحاصل أن المعرف بلام الجنس أو غيره إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخـــير، نحـــو: الكـــرم التقوى. أي: لا غيرهما ،و الأمير الشجاع، أي: لا الجبان و نحو ذلك، أو كان غير معرف أصلا، نحو:" التوكل على الله ،و الكرم في العرب، و الإمام من قريش ،و بهذا يظهر أن تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمـــد على الاتصاف بكونه لله على ما مر ، و إن جعل خبرا فهو صفة مقصور على المبتدأ، نحو:" زيد الأمير، و عمرو الشجاع" ثم الجنس المقصور يبقي عن حاله كما مر ، و قد يفيد بوصف كحال أو ظرف أو مفعول و غير ذلك، نحو:" هو الرجل الكريم ،و هو الساير راكبا ، و هو الأمير في البلد، و هو الواهب ألف قنطار، جميع ذلك معـــرف بالاستقراء و تصفح تراكيب البلغاء .

تنبيهـــان : **الأول**: ما تقدم أن المعرف بلام الجنس يفيد القصر إنما هو حكم أكثري بدليل قول **القزويني**[1] قد يفيد قصر الجنس إلى آخره ،و ظاهر كلام الناظم الإطلاق و ليس كذلك، و قال **التفتزاني**[2] .

وقوله :"قد يفيد بلفظة"، قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول **الخنساء**:

إذا قبح البكـــاء على قتيـــل۞ رأيت بكاءك الحسن الجميـــلا [3]

فإنها لم ترد قصر الجنس على بكايه، بمعنى أنه لا يتجاوز إلى شيء آخر،إن لم يحسن جعله جوابا، لقولها:" إذا قـــبح البكاء على قتيل ، لم يحسن إلا بكاءك، على ما يخفى على من له أدنى دراية بأساليب الكلام ، لظهـــور أن الغـــرض أن تثبت لبكايه الحسن ، و يخرجه من بكاء غيره من القتلى، كما قيل:" الصبر محمود إلا عنك ، و الجزع مـــذموم إلا عليك". فإن اللام ليست للعهد إنما هي للجنس، و باقي المعاني من شعبه، و فرعه الثاني قبل في إعراب الأمثلـــة المتقدمة.إن الاسم متعين للابتداء تقدم أو تأخر، لدلالته على الذات ،و الصفة متعينة للخبرية تقـــدمت أو تـــأخرت لدلالتها على أمر نسبي، فسواء قلنا:" زيد المنطلق زيد "، يكون زيد مبتدأ و المنطلق خبره ، ورد هذا القول بأن المعن

[1] –القزويني:
[2] _
[3] _

الشخصي الذي له الصفة صاحب الاسم، يعني أن الصفة تجعل دالة على الذات و مسند إليها، و الاسم يجعل دالا على أمر نسبي و مسندا ،لأن الاحتياج إلى هذا إنما هو من جهة أن السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه و إنما المجهول عنده اتصافه بكون صاحب اسم زيد . و سوق هذا الكلام إنما هو لإفادة هذا المعنى ، و أما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعا لأن الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة ، فلابد من تأويله بمعنى كلي، و إن كان في الواقع منحصر في شخص .

قوله:"مبالغة"، يضبط بكسر اللام و اسم فاعل فرارا من إسناد الإشباع الذي هو معيب.

قوله :"هند البالغة"، راجع لقصر البالغة ،كأنه لا اعتداد ببلوغ غيرها لقصوره عن رتبة الكمال، و مراد الناظم ب"هند البالغة" **أم سلمه** زوجة النبي ﷺ واسمها بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية ، كذا شرحه ،و" هند" بغير تنوين إما لمنعه من الصرف على اللاحق من الوجهين ،أو لاستقامة الوزن إن صرفناه .

وقوله:"يعرف جنسه "، أي: تعريفه.و في البيت الوصل و الفصل و الإيجاز و التجنيس و الالتزام . و لما فرغ من أحوال المسند شرع في بيان ما إذ كان جملة و هي الحالة الثالثة عشر فقال:

107- وجملة لسبب أو تقوية ۞ كالذكر يهدي لطريق التصفية

يعني أن الحالة التي تقتضي كون المسند جملة ،فلأحد أمرين: **أولهما**: أن يكون سببيا، نحو:" قام أبوه "،و **الثاني**: إرادة تقوية الحكم ،نحو:" زيد قام"، كما مر من أن أفراده يكون لكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوية الحكم، و الخبر السبي بمترلة الوصف الذي يكون لحال ما ، هو من سبب الوصف،إلا أنه لا يكون إلا جملة ، و قولهم:" هذا سببي من ذاك" أي: متعلق به، و مرتبط ، لأن السبب في الأصل هو الحبل ، و كل ما يتوصل به إلى شيء، و سبب التقوية في مثل:" زيد قام" على ما ذكره صاحب **المفتاح**[1] هو/ أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شئ **71** فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ إلى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم إذا كان متضمنا لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالي عن الضمير إلى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا لا يختص التقوي بما يكون مسند إلى ضمير المبتدأ و يخرج عنه نحو زيد ضربته و ينبغي أن يجعل سببا كما سبقت الإشارة إليه و أما على ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز و هو أن الاسم لا يوتي به معرى عن العوامل لحديث قد نوى إسناده إليه فإذا قلت زيد فقد أشغرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه فهذا تطوية له و تقدمة للإعلام به فإذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس و هذا أشد للثبوت و أمنع من الشبهة و الشك و بالجملة ليس الإعلام بالشيء بغتة مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه و التقدمة بأن ذلك يجري مجرى تأكيد الإعلام في التقوي و الأحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته و زيد مررت به ما أشبه ذلك قال الغزي و في الوجه الثاني عندي نظر لأنه يدخل فيه نحو زيد قايم و هو ليس من التقوي في شئ كما لا يخفي بل يدخل جميع صور السببية أيضا تأمل

تنبيـــــــه : قد توهم كثير من النحاة أن الجملة الواقعة خبر المبتدأ لايصح أن تكون إنشائية لأن الخبر هو الذي يحتمل الصدق و الكذب و لأنه يجب أن يكون ثابتا للمبتدأ و الإنشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره و جوابه أن خبر المبتدأ هو الذي أسند إلى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق و الكذب و الغلط منشأ من اشتراك اللفظ و وجوب ثبوت الخبر للمبتدأ إنما هو في الخبر و القضية لا مطلق خبر المبتدأ لأن الإسناد عندهم أعم من الإخبار و الإنشاء ألا ترى أن الظرف في نحو زيد عندك و ليت زيدا عندك خبر مع أنه لا يحتمل الصدق و

---

[1] –المفتاح :

الكذب و ليس بثابت للمبتدأ و كذلك قوله ﴿ **بل أنتم لا مرحبا بكم** ﴾ [(1)] و كقولك أما زيدا فأضربه و زيد كأنه الأسد و نحو نعم الرجل زيد على أحد القولين و لا يخفي أن تقدير القول في جميع ذلك تعسف قال جميعه **التفتزاني**.

قوله: و جملة بالنصب معطوف على متعلقا بالشرط أي وكونه جملة و قوله لسبب أي لتلبسه بسبب موصول إلى المسند إليه و قوله كما ذكر يهدي الخ مثال للتقوي و الذكر لغة مصدر ذكر الشئ بلسانه إذا تلفظ به و نطق و ضده الصمت و السكوت و ذكره بقلبه إذا استحضره و حفظه و ضده الغفلة و النسيان و كلامهما محتمل هنا و اللسان أقرب لسياق الكلام و الذكر الاصطلاحي راجع لهذين المعنيين قال **القشيري** الذكر ركن قوي في طريق الحق سبحانه بل هو العمدة في هذا الطريق و لا يصل أحد إلى الله إلا بدوام الذكر و الذكر على ضربين ذكر اللسان و ذكر القلب و ذكر اللسان به يصل العبد إلى ذكر القلب و التأثير فإذا كان العبد ذاكرا بلسانه و قلبه فهو الكامل في وصفه في حال سلوكه ثم قال بعد الكلام و قيل ذكر الله بالقلب سيف المريدين يقاتلون أعداءهم به و يدفعون الآفات التي تقصدهم و البلاء و إن البلاء إذا أضل العبد فإذا فرع بقلبه إلى الله تحيد عنه في الحال كل ما يكرهه و لهم في الذكر و أحكامه كلام محل بسطه غير هذا المحل إذ المقصود هنا شرح اللفظ باختصار و في البيت الفصل و الوصل و الإيجاز و التعليل و المطابقة و الالتزام و لما ذكر أن المسند قد يكون جملة و كانت الجملة مختلف صياغها و تتنوع شرع إلى بيان ذلك فقال :

108–و اسميـة الجملة و الفعليـة ۞ و شرطها للنكتة الجليـة

يعني أن الجملة المخبر بها تورد اسمية و فعلية أو مقيدا بشرط يريد أو وقت أو غير ذلك فكون تلك الجملة اسمية للدوام و الثبوت و كونها فعلية للتجرد و الحدوث و الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخص وجه و كونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط و كونها ظرفية لاختصار الفعلية إذا لظرف يقدر بالفعل على أصح قوله و اسمية الجملة الخ أي و كون تلك الجملة المذكورة اسمية أو فعلية الخ و ينبغي أن تقيد الجملة الاسمية هنا بما خبرها اسم كالفعل و الاسم يفيد الدوام و الثبوت بل التجرد كما هو ظاهر فزيد انطلق كانطلق زيد في الدلالة على تجرد الانطلاق و كما صرح به في شرح المفتاح و كذا زيد أبوه فإنه يقيد التجدد و قوله للنكتة الجلية أي الظاهرة مما سبق في إيراد نفس المبتدأ فعلا أو اسما أو معلقا بأداة شرط و قد تقدم بيانه و في البيت الوصل و الإيجاز و المطابقة و التعليل و الالتزام و لما فرغ من الأحوال المذكورة و كان أقل المسند التأخير أشار إلى بيان تقديمه و هي الحالة الرابعة عشر فقال :

109–و أخروا أصالة و قدموا لقصر ما به عليه يحكم ۞
110–تنبيـه أو تفاؤل تشوق كفاز بالحضرة ذو تصوف

يعني أن المسند يؤخر لكون تأخيره أصلا حيث لا مقتضى للعدول عنه إذ المسند إليه أهم منه و لأجله سيق المسند و أسباب تقديم المسند إليه كلها أسباب لتأخير المسند و قد مر الكلام في أحوال المسند إليه ثم أن الحالة التي تقتضي تقديم المسند على المسند إليه لقصد أمور و أغراض منها إفادة المسند إليه على المسند نحو تميمي هو أي مقصور على التميمية إلا يتجاوزها إلى القيسية و كقوله تعالى ﴿ **لكم دينكم و لي دين** ﴾[(1)] أي لكم شرككم و لي توحيدي و قد اختصرا عنه بالشرك و اختص هو لأنهم لم يتبعوه فيه و منها تنبيه السامع من أول الأمر على أن المسند خبر لانعت كقول حسان بن ثابت في مدح النبي ﷺ **له همم لا منتهى لكباره أو همته الصغرى أجل من الدهر** [(4)]إذ لو قال

---

(1) –ص:60.

(1) –الكافرون :06.

همم لتوهم أنه نعت لا خبر و عند تقديمه ارتفع اللبس إذ النعت لا يتقدم على المنعوت و منـــها التفـــاؤل كقـــول الشـــاعر : **سعدت بغرة وجهك الأيام** و كقولك سعد جارك و عمرت دارك و التفاؤل مطلوب شرعا و من هذا قول بعض المريدين لا أحب السواك من أجل أني إذا ذكرت السواك قلت سواك و أحب الأراك من أجـــل أني إذا ذكرت الأراك قلت أراك و منها تشوق ذهن السامع إلى المسند إليه ليتمكن منه عند سماعه و ذلك بأن يكون بالمسند المتقدم طول يتشوق النفس إلى ذكر المسند إليه فيكون له موقع في النفس و محل في القبول لأن الحاصل بعد الطلـــب أعز من المنساق بلا تعب كقول محمد بن وهب في المعتصم بالله << **ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضـــحى و أبو اسحاق و القمر** >> [1] فثلاثة هو المسند المقدم للتشوق و المسند إليه شمس الضحى و ما عطف عليه و تشرق صفة ثلاثة من أشرق بمعنى صار ضياء فاعله هو الدنيا و العايد على الموصوفأعني و أبو اسحاق كنية الخليفة

تنبيـــــــــهان : الأول قول الغزي تتمة و مما يتقضي تقديم المسند تضمنه الإستفهام نحـــو: كيـــف زيـــد لأن الإستفهام له صور الكلام و كونه أهم عند المتكلم نحو قول الشاعر **عليه من الرحمن ما يستحقه** وهذان المسئلتان قد أهملهما ما صاحب التخليص و استدركهما عليه التفتزاني ثم أجاب عنهما بما تصه أما الأول فلشهرة أمره و لأن الكلام في الخبر دون الإنشاء و أما الثاني فلأن الإهتمام ليس إعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم و جميع المذكورات تفصيل على ما مر في تقديم المسند إليه اهـــ الثاني اعلم أن كثيرا مما ذكر في هذا الباب و الذي قبله أي باب المسند إليه و المسند غير مختص بهما كالذكر و الحذف و غيرهما من التعريف و التنكير و التقديم و التأخير و الإطلاق و التقييد و غير ذلك مما سبق غير مختص بالبابين المذكورين و العطف إذا أتقن إعتبار ذلك فيهما لا يختفي عليه إعتباره في غير هما من المفاعيل و المضفات إليه و نحو ذلك و إنما قلنا كثيرا مما ذكر لأن بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فإنه مختص بباب المسند إليه و المسند كون المفرد فعلا فإنـــه يختص بالمسند لأن كل فعل مسند دايما فلا يصح أن يكون غير المسند فعلا قوله و أخروا أصالة ضمير فاعله راجع للعرب و أصالة مفعول لأجله أي لاجل أصالة تأخير قوله لقصر ما به عليه البيت أي قدموا المسند ليفيد قصر ما يحكم عليه بذلك المسند على ذلك المسند إليه فما موصوله مصدقها المسند إليه و ضمير به عائد علـــى المســـند المفهوم من قوله قدموا و ضمير عليه هو عايد على موصول و متعلق لقصر محذوف للعلم به تقديره عليه أي على المسند لأنه إذا علم أن أحد الجزءين مقصور علم أن الآخر مقصور عليه إذ لاثالث لهما و في هذا البيت نوع من التعقيد و قد تقدم للكلام عليه في المقدمة قوله تبنيه معطوف على ما قبله باسقاط العاطف و ما بعده كـــذلك و حذف متعلقه للاختصار قوله تشوف بالفاء و عنه في التلخيص بالتشويق بالقاف و هما متلازمـــان قولـــه فـــاز بالحضرة مسند لأنه فعل و ذو تصوف و هو مسند إليه و قد المسند هاهنا للتشويق لأن النفس إذا سمعـــت أول الكلام تشوقت إلى معرفة هذا الفائز بالحضرة لأن من وصل إلى الحضرة القدسية في كل يوم تلوح عليه المواهب الربانية و قد تقدم الكلام على الحضرة و يمكن أن يراد بها المحاضرة أي حضور القلب باستيلاء سلطان الذكر فهو حاضر بقلبه بين يدي ربه قال القشيري فإذا قيل فلان حاضر ربه فمعناه حاضر بقلبه لربه غير غافل عنه و لا ساه مستديم ذكره ثم يكون مكاشفا في حضوره على حسب رتبته بمعان يخصه الحق سبحانه بها اهـــ قوله ذو تصـــوف ذكر القشيري في حقائق التصوف و الصوفي و المتصـــوف و في اشتقاقه أقوالا كثيرة قال الأستاذ التســـمية اليـــوم غلبت على هذه الطائفة فيقال رجل صوفي و الجمـــــاعة صوفية و من يتوسل إلى ذلك يقال له متصوف و الجماعة متصوفة و ليس ما يشهد لهذا الإسم من حيث العربية قياسى و لا شتقاق و الأظهر فيه أنه كاللقب ثم دفـــع ذلـــك

الأقوال بما يطول ذكره فليطالع ثمة و في البيت الفصل و الوصل و الإيجاز و التعليل و التجنيس و الموازنة و لما فـــرغ من مبحث أحوال المسند شرع في مبحث فقال :

الباب الرابع : متعلقـــات الفعـــل:

أي في بيان أحوال متعلقات الفعل و إنما لم يقل المسند مع أنه أشمل لأن الفعل لما ثبتت له الأصالة في العمل و غيره لا يعمل إلا بالفرعية نسبت الترجمة إليه اشعارا بأن غيره في حيز التبع له في جميع أحواله و يمكن أن يقال المراد بالفعـــل للغوي فيعم جميع المتعلقات و المتعلقات بفتح اللام و من كسرها أي المعمولات التي تتعلق بالفعل أي يرتبطهـــا بـــه الجزرى في الحاشية على المطول المحققون على كسر اللام في المتعلق و إن صح الفتح أيضا إذ المراد به معمولات الفعل و المتعارف أن المعمول متعلق و العامل متعلق بالفتح و سره أن التعلق هو التشبيه و للتشبيه بالكسر هـــو المعمـــول الضعيف و بالفتح هو العامل اللغوي اهـــ المراد بمتعلقات الفعل المفاعيل و شبهها من حال و تمييز واستثناء و المـــراد من هذا الباب ذكر أحوالها كغيرها من ذكر و حـــــذف و تقديم و تأخير و نحو ذلك و قد سبقت إشارة إجماليـــة في الثبيه إلا أن كثيرا من الأحوال المذكورة تجري هنا لكن ذكر في هذا الباب تفصيلا في بعض من ذلك الإختصاصه بمزيد بحث و مهد لذلك مقدمة فقال : [1]

110–و الفعل مع مفعوله كالفعل مع ۞ فاعلـــه فيمـــاله معـــه اجتمـــع

111–الغرض الاشعـــار بالتلبـــس ۞ بواحد من صاحبيـــه فاينــــــــس

يعني أن حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه أي مع ذكر كل من الفاعل و المفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما في إفادة تلبس الفعل بكل واحد منما و يفترقان في أن جهة التلـــبس مختلفـــة فتلبسه بالفاعل من جهة و قوعه منه و تلبسه بالمفعول من جهة و قوعه عليه و ليس الغرض من ذكره معه مجرد إفادة و قوع الفعل و ثبوته في نفسه مطلقا من عير إرادة أن يعلم ممن و قع أو على من وقع إذ لو أريد ذلك القيل وقـــع الضرب أو وجد أو ثبت و نحو ذلك من الألفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل و ذلك من غير ذكـــر الفـــــاعل أو المفعول لأن ذكرهما معه على هذا يمكن أن يكون عبثا و لذلك أريد تلبسه بمن وقع منه الفعل فقط ترك المفعول و لم يقدر معه و إذا أريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل و بني للمفعول واسند إليه

تنبيـــه : لا يصاغ الفاعل من لفظ الفعل ألا بمسوغ و قد صرحوا بأنه لا يقال قام قائم و لاضرب و لا ضربت مضروبا دال فرق بين ذلك و بين وقوع القيام و نحو و لذا إعترض على الفرضين في قولهم هلك هالك بأنه يلزم من قولهم هلك و جوده هالك إذ لا يوجد فعل بدون فعل بدون فاعل و يلزم من قولهم هالك إذ لا يتصف بالهلاك إلا من وقع منه و تصويب العبارة أن يقولوا من هلك و ترك كذا أو كذا و حيث ورد مايو هم ذلك أول نحو ﴿ **كما أرسلنا إلى فرعون رســـولا** ﴾ [1] ثم ﴿ **أذن مؤذن** ﴾ [2] و ليس منه ﴿ **إذا وقعت الواقعـــة** ﴾ [3] و ﴿ **أزفـــت الأزفة** ﴾ [4] و لا ﴿**قال قائل منهم**﴾ [5] لدخول أداة التعريف في فاعل الأولين و وصف الثالث ووجه التأويـــل في الآي السابقة تقدير صفة تفيد النكرة التي تسلط عليها العامل و نص **السكاكي** [6] << أنه يقال جاء شئ و لا يقال جاء جاءي و إن الجادي أحض من شئ لا يعرف مجيئه لأن معرفة المسند إليه سابقة على معرفة المسند و الشئ قـــد

---

[1] –المزمل :15.
[2] –يوسف :70.
[3] –الواقعة :01.
[4] –النجم :57.
[5] –يوسف :10،الكهف:19،الصافات :51.

يعرف أولا يعرف أمجيئه بخلاف الجاءي فإنه لا يعرف إلا بعد معرفة المجئ اهـ >> قوله و الفعل هكذا بالواو في أول البيت و هو معطوف على مقدر كان سابقا قال له أما حال الفعل مع فاعله فقد عرفناه و هل حال الفعل مع مفعوله كذلك أم لا فأجاب الناظم بقوله و الفعل الخ هشام [7] هذا الواو الموجود في أول القصائد و فصول المضعفين الأولى أن تكون للاستئناف" **اهـ** و ذكر بعضهم أنها تسمى بالواو الابتدائية قوله فيما له معه اجتمع أي في الغرض الذي لأجله أجتمع معه فضمير له عايد على الموصول و اللام للتعليل و ضمير معه عايد إلى الفعل أو فاعل اجتمع يعود إما إلى المفعول أو الفاعل على التقديرين أيضا لا يخفى ما فيه من التعقيد قوله و الغرض تفسير لذلك الأمر الذي لأجله اجتمع معه أي و الغرض من ذكر الفاعل و المفعول مع الفعل الإشعار أي الإعلام بالتلبس بالفاعل من جهة وقوعه منه و بالمفعول من جهة وقوعه عليه كما تقدم و من هنا يعلم أن المراد بالمفعول المفعول به لأن هذا تمهيد لحذفه و إن كان ساير المتعلقات كذلك في أن الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبسه بها من جهات شق مختلفة كما لو وقع فيه و معه و له غير ذلك و إنما خص البحث بحذف المفعول به لقربه من الفاعل في كونه من مفعول الفعل و أيضا يكثر الحذف فيه كثرة متابعة و أما أحوال غيره من المفاعيل و ساير المتعلقات فتعلم بالمقايسة قوله بواحد متعلق بالتلبس و صاحبيه أي صاحبي الفعل و هما الفاعل و المفعول قوله أي اقتدر و اتبع طريق المصطفى ﷺ في أقواله و أفعاله فإنه حالة الجمع بين الشريعة و الحقيقة و في البيت الوصل و الفصل و الإحالة و الموازنة و الإرصاد و الترديد و الملحق بالجناس و الالتزام و لما كان المفعول به أقوى المفاعيل الحاجة إليه أمس قدم بحثة فقال :

112–و غير قاصر كقاض يعد ۞ مهمى يكد المقصود نسبة فقد

يعني أن الفعل ضربان قاصر و متعد فالقاصر يتعين ذكر فاعله معه من غير زيادة و المتعدي إذا لم يذكر معه مفعوله و كان الغرض إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا أي من غير اعتبار عموم في الفعل بأن يراد جميع أفراده أو خصوص بأن يراد بعضهما و من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا لعله من عمومه و خصوصه فزال الفعل المتعدي حينئذ منزلة القاصر و لم يفد له مفعول لأنه بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في أن السامع يفهم منه أن الغرض الأخبار بوقوع الفعل على الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فإن قلنا فلان يعطي الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء لا لكون بيانه أنه معطيا و يكون مع من أثبت إعطاء غير الدنانير لا مع من نفي أن يوجد منه إعطاء و هو أي هذا القسم أنزل منزلة اللازم ضربان لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولا يجعل كذلك الثاني قوله تعالى ﴿ **قل هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون** ﴾ [1] أي من توجد له حقيقة العلم و من لا يوجد له فإن الغرض منه نفي المساواة بين من هو من أهل العلم و بين من ليس هو من أهله من غير اعتبار عموم في إفراده و لا خصوص و من غير إعتبار تعلقه بمفعول عام أو خاص و مع ذلك لم يجعل كناية عن العلم متعلقا بمفعول مخصوص تدل عليه القرينة و هذا القسم كثيرا الوقوع في الكلام و لذا قد مناه اهتماما بحاله و القسم الأول و هو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمعول مخصوص كقول :

معرضا بالمستعين بالله شجو حساده و غيظ مداه ۞ أن يـــرا مبصـــر أو يسمع واع [2]

أي أن يكون ذا رؤية و ذا سمع فيدرك بالبصر محاسنه و بالسمع أخباره الظاهرة الدالة على إستحقاقه الامامة دون غيره فلا يجد أعداءه و حساده الذين يتمنون الامامة إلى منازعته سبيلا و الشاهد أنه نزل يسمع و يرى منزلة اللازم أي يصدر منه الرؤية و السماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية و السماع المتعلقين بمفعول مخصوص هما محاسنه و كذا بين مطلق السماع و سماع أخباره الدالة على أن إثارة و أخباره بلغت من كثرة و

---

(1) –الزمر :09.

الاشتهار إلى حيث يمتنع خفاؤها فأبصرها كل من رءا و سمعها كل من وعا بأن لا يبصر الرأي إلا تلك الأثـــار و لا يسمع الواعي إلا تلك الأخبار فذكر الملزوم و أراد للازم على ما هو طريق الكناية و لياخفي أنه يفوت هذا المعـــنى عند ذكر المفعول أو تقديره لما في التغافل من ذكره و الأعراض عنه من الايذان بأن فضايله يكفي فيها أن يكون ذو بصر و ذا سمع حتى يعلم أنه المنفرد بالفضايل قوله و غير قاصر البيت أي و الفعل المتعدي و هو القاصر يعد بمنزلـــة القاصر إذا كان المقصود نسبته إلى فاعله فقط من غير نظر إلى من تعلق به فإذا قيل سرق زيد مثلا فالمراد نسبة هذه الرذيلة إليه جوابا لمن نزهه عنها من غير إعتبار لما سرق و يسمى قاصرا لقصوره عن التعدي إلى المفعول بـــه قولـــه مهمى يك بحذف النون من مضارع كان و المقصود يقرأ برفع إسمها و نسبته بالنصب خبرها و قوله فقط اسم بمعنى حسب أو اسم نقل بمعنى يكفي مثل فقط التفتزاني [3] فقط من أسماء الأفعال بمنزلة انته و كثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ و كأنه جزاء و الشرط محذوف اهـــ مثاله انق الله فقط و التقدير إذا اتقيت الله فقط فانته

تنكيت : قال الشيخ الغزي [4] و معنى فقط أن النسبة في كلاميا في فقد أنها بالنســـبة إلى المفعـــول و كـــان المقصود اتباعه لفاعله فقط اهـــ و فيما قاله نظر و ذلك من وجوه أولها إن أراد أن فقد فعل ما من و نسبة مفعول به مقدم عليه أي فقد الفعل نسبة إلى المفعول فهو في أبعد ما يكون الثاني إن فهم أن فقد مصدر و ما قبله مفعول بـــه فلابد من تكسين القام و لا يستقيم به الوزن و لا يخفي ما فيه من تقديم معمول المصدر الثالث أن سلمنا جميع ما كر فيبقي محتمل المعنيين على حد السواء أما فقدان إلي النسبة إلى الفاعل أو إلى المفعول و ترجيح أحد الإحتمالين علـــى الأخير من غير مرجح تحكم و هذا يحسب ما ظهر و في البيت الفصل و الوصل لا يقوله أحد و الإيجاز و المطابقة و الإلتزام و لما كان الفعل المتعدي لازما تارة يترل مترلة اللازم كما تقدم و تارة لا على بال قوله يترل مترلته و الثـــاني تارة يذكر مفعوله و تارة بحذف و يفدر أشار إلى حذفه و تقديره فقال:

113–و يحذف المفعول للتعميـــم ۞ و هجنـــة فاصلـــة تفهيم

114 –من بعد ايهام أو لا ختصـــار ۞ كبلـــغ المولـــع بالأذكـــار

يعني أن المفعول به بحذف عند قيام قرينة دالة على الحذف و يكون ذلك منها التعميم أي لارادة العموم في أفـــراده يريد مع الاختصار كقولك قد كان منه ما يؤ لم أي كل أحد بقرينة أن المقام مقام مبالغة و هذا التعميم و أن أمكـــن أن يستفاد من ذكر المفعول بصفة العموم لكنه يفوت الاختصار فإن التعميم بالحذف طريقة لطيفة لأنها توصل بقليل اللفظ إلى كثير المعنى ثم العموم المستفاد من المثال المذكور مبالغة فهو عرفي لا حقيقي لأنه يقال عند وصف المخاطب بالأذا العام في قوم بلده أو صناعته أو حيرانه فيكون بالنسبة إلى ذلك و مثال العموم الحقيقي مع الاختصار قوله تعالى ﴿ **و الله يدعوا إلى دار السلام** ﴾ [1] أي يدعوا العباد كلهم لأن الدعوة إلى الجنة تعم كافة الناس لكـــن الهداية تخص و لذا قال ﴿ **يهدي من يشـــــاء** ﴾ [2] الآية و منها استهجان التصريح بـــذكره كقـــول عائشـــة أم المؤمنين رضي الله عنها ﴿ **ما رأيت منه و لا رءا مني** ﴾ [3] أي ما رأيت من النبي ﷺ العورة و لا رءاها مني فحـــذفت لفظ العورة لا ستهجانها و هذا شأن كل ذي مروة ألا يحرك لسانه بذكر الحنا و لله در القائل:

عن يعن بالمجد لا ينطلق بماسقه ۞ و لا يحد عن طريق المجد و الكرم [4]

---

[1] –يونس :25.

[2] –البقرة :272،213،142،النور :46،القصص:56.

أي لا ينطق بالذي هو سفه و العاقل لا يتكلم حتى يزنها في قلبه بميزان الشرع فإن كانت له قالها و إلا تركها و منها رعاية الفاصلة كقوله تعالى ﴿ و الضحى و الليل إذا سجي ما ودعك ربك و ما قلى﴾ [5] أي و ما قلاك فحذف المفعول و هو الكاف لكون فواصل الآي على الألف و لا يمتنع إجتماع أغراض كثيرة مثال واحد و كذا ذكر صاحب الكشاف [6] هذا أنه اختصار لفظي الظهور المحذوف مثل ﴿ و الذاكرين الله كثيرا و الذكرات[7]﴾ أي و الذاكرات، **و منها** التفهيم أي البيان من بعد الابهام كما في فعل المشيئه و الإرادة و نحوها إذا و قع شرطا فإن الجواب يدل عليه و يبينه و لكن إنما يجوز حذفه ما لم يكن تعلق فعل المشيئة بالمفعول نحو قوله تعالى ﴿ و لو شاء لهداكم أجمعين ﴾ [8]و لو شاء هذا يتكم لهداكم فإنه متى قبل لو شاء علم السامع أن هناك شيئا علقت المشيئة عليه و لكنه فهم عنده فإذا جيئ بجواب الشرط صار مبنيا و هذا أوقع في النفس بخلاف ما إذا كان تعلق فعل المشيئة قريبا فإنه لا يحذف كما في قول **البحترى** من قصيدة يرثي بها ابنه و يصف نفسه بشدة الحزم و الصبر عليه:

و لو شئت أن أبكي دما لبكيته عليه ۞ و لكن ساحة الصبر أوسع

فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم فعل غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع و يأنس به مجرد الاختصار من غير أن يعتبر معه فايدة أخرى من التعميم و غيره نحو أصغيت إليه أي أذني و عليه قوله تعالى ﴿ أرني أنظر إليك ﴾ [10] أي ذاتك

تنبيهان : الأول قد يحذف المفعول لرفع توهم إرادة غير المراد كقول **البحتري** :

و كم ددت عني تحامل حادث ۞ و سورة أيام حززن إلى العظم

ددت أي دفعت عني و تحامل فلان على فلان إذا لم يعد و سورة أيام شدتها و صولتها حززن أي قطعن اللحم إلى العظم فحذف المفعول أعني اللحم إذ لو ذكره ربما يتوهم قبل ذكر ما بعده أن الحز لم ينته إلى العظم و يحذف أيضا لإظهار كمال العناية بوقوع الفعل عليه كقول **البحتري**:

قد طلبنا فلمتجدك في ۞ السؤدد و المجد و الكرم مثلا

أي قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا إذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض أعني ايقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل و يجوز أن يكون السبب في حذف مفعول طلبنا ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل قصدا إلى المبالغة في التأدب حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه فإن العاقل قال لا يطلب إلا ما يجوز وجوده و يحذف المفعول أيضا لنكتة أخرى كاخفائه أو التمكين و إنكاره إن مست إليه حاجة أو تعينه حقيقة أو دعاء و نحو ذلك قال الله تعالى ﴿لينذر بأسا شديدا ﴾ [2] أي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه الثاني لا يد فحذف المفعول من قرينة حالية كانت كما في قوله تعالى ﴿ رب أرني أنظر إليك﴾ [3] لظهور أن المراد أرني ذاتك و قوله تعالى ﴿ و لما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ﴾ [4] إلى قوله ﴿ حتى يصدر الرعاء ﴾ [5] فيمن قرأ بكسر

---

(5) –الضحى: 01،02،03.

(7) –الأحزاب: 35.

(8) –الانعام: 149،النحل: 09.

(10) –الأعراف: 143.

(2) –الكهف: 02.

(3) –الأعراف: 143.

(4) –القصص: 23.

الدال من يصدر لظهور المعنى المراد يسقون مواشيهم و تذو دان المواشي غنهما و نسقي عنما حتى يصـــدر الرعـــاء مواشيهم أو مقالية كما في قوله تعالى ﴿ **ولو شاء هديكم** ﴾ [6] أي لو شاء هدايتكم و قوله تعالى ﴿ **و لو شاء الله لجمعهم على الهدى** ﴾ [7] أي جمعهم لدلالة الجواب عليه

تكميـــل : ذكر الناظم رحمه الله تعالى حذف المفعول و سكت عن إثباته قال صاحب اسفار الصباح عـــن ضوء المصباح و مثبتا مفعوله لعدم القصد إلى جهة من جهات الحذف على ما تقدم بيانه و انضم إلى ذلك غرض مقصود مثل أن يقصد باثباته زيادة التقرير كقوله تعالى ﴿ **و يمنعون الماعون** ﴾ [8] تقريرا لمنعهم باثبات ما يتعلــق به الفعل مما لا يعقل معناه إلا به أو بسط الكلام في المقام الذي يقتضي البسط كقوله تعالى ﴿ **أم تريدون أن تسئلوا رسولكم كما سئيل موسى من قبل** ﴾ [9] فلو حذف المفعول الذي هو رسولكم لدل عليه قوله كما سئيل موسى من قبل لكنه لما أخرج الكلام مخرج الانكار تقبيحا لأن يسئلوا ما سألت اليهود و اقترحه على موسى عليه الســلام من الأشياء التي كانت عاقبتها عليهم من قولهم أجعل لنا أهلا، أرنا الله جهرة اختير إثباته بسطا للكلام بذكر المسؤول تتميما للتقبيح عليهم أو رعاية الفاصلة كقوله تعالى ﴿ **و الشمس و ضحها و القمر إذا تلـــها** ﴾ [10] و لكـــون المفعول عظيما كقول زيد كل يوم يقرأ القرآن لأن ذلك ربما كان المخاطب منكرا له أو كالمنكر فالمتكلم يقصد اثباته عنده و كذلك إذا كان عجيبا لغرابته كما تقدم في قول **البحتري**:

و لو شئت أن أبكي دما لبكيته

لأن من العجب أن يشأ الإنسان أن يبكي دما فأثبته ليتحقق في نفس السامع أو لأن القرينة لا تعينه عنـــد الحـــذف فيكون ملبسا كقولك لو أعطيت زيدا فرسا لأعطيته ثوبا اهــ بلقطه قوله و يحذف المفعول الخ بصحة حاصلة تفهيم الخ و هو تحريف في البيت و في شرح المص و هجنة فاصلة الخ و المعتبر ما عليه شرح المد لأنه أدرى بكلامه قولــه كبلغ المولع بالأذكار يحتمل أن يكون مثالا للاختصار لأنه أقرب ما يذكر أي بلغ المولع بذكر الله أي الدرجة العلية أو مقصوده و يحتمل أن يكون مثالا للتعميم لأنه أولها أي بلغ كل خير أو جميع مراده و المراد بالمولع هنـــا المريـــدو الأذكار جمع ذكر و قد تقدم الكلام عليه و في البيت الفصل و الوصل و الإيجاز و الموازنة و الإلتـــزام و اعلـــم أن الأصل في المفعول و نحوه أن يكون بعد الفعل و قد يتقدم عليه لنكتة أشار إلى بيانها فقال :

وجاء للتخصيص قبل فعل ۞ تم تبرك و فصـــــل [3]

يعني أن المفعول و نحوه من الظروف و الحال و نحو ذلك قد يجئ قبل الفعل أي يتقدم عليه و يقصد بذلك التقـــديم بذلك التقديم معان و أغراض منها إفادة التخصيص أي إفادة قصر الفعل على المتعلق به و يكون لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انسانا و أنه غير زيد و تقول لتأكيد هذا الرد لا غيره و قد يكون أيضـــا لرد الخطأ في الإشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيدا و عمرا و غيرهما و تقول لتأكيده زيدا عرفت و هذه و لذلك لا يقال زيدا عرفت و غيره و لا مازيدا عرفت و لا غيره و لا ما زيدا ضـــربت و لكـــن أكرمتـــه للتناقض أما الأول فلاقتضائه قصر المعرفة على زيد و سلبها عن غيره و العطف ينافي ذلك و أما الثـــاني فلاقتضـــائه

---

[5] ــالقصص :23.
[6] ــالأنعام :149،النحت :09.
[7] ــالأنعام :35.
[8] ــالماعون :07.
[9] ــالبقرة :108.
[10] ــالشمس :01.

سلب المعرفة على زيد و هو يقتضى ثبوتها لغيره و العطف ينافيه أيضا و أما الثالث فلان مبنى الكلام ليس على أن خطا المخاطب في الضرب حتى يرده إلى الصواب فإنه الإكرام و إنما الخطا في تعيين المضروب حين إعتقد أنه زيد فرده إلى الصواب أن يقال ما زيدا ضربت و لكن عمرا و التخصيص لازم للتقديم غالبا و لهذا يقال في ﴿إياك نعبد و إياك نستعين﴾ [1] معناه نخصك بالعبادة و الإستعانة و منها الإهتمام بشأن المقدم لأن التقديم يفيد في جميع الصور بعد التخصيص إهتماما بالمقدم و لذا يقدر المحذوف في ﴿بسم الله﴾[2] مؤخرا أي الفعل كذ و أورد أنه لو كان يفيد الإهتمام لوجب أن يؤخر الفعل في ﴿إقرأ باسم ربك﴾ [3] لأن كلام الله تعالى أحق برعاتيه و أجيب بأن الأهم فيه القراءة لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم بإعتبار هذا العارض و إن كان ذكر الله أهم في نفسه هذا جواب الكشاف و بأن اسم ربك مثله متعلق باقرأ الثاني و معنى اقرأ الأول أوجد القراءة من غير إعتبار إلى مقروئه كما في فلان يعطي كذا في المفتاح و منها التبرك و الاستاذاذ و موافقة كلام السامع نحو قولك محمدا أحببت ووجه الحبيب أتمنى و ما أشبه ذلك و منها فصل الفاصلة و مراعات السجع و في معناه ضرورة الشعر قال تعالى ﴿ثم الجحيم صلوه﴾ [4] إلى قوله ﴿فاسلكوه﴾[5] و قوله تعالى ﴿وثيابك فطهر﴾[6] بعد قوله ﴿و ربك فكبر﴾[7] إلى غير ذلك من المواضع التي يحس فيها إعتبار التخصيص على ما صرح به ابن الأثير في المثل الساير حتى ذكر أن التقديم في ﴿إياك نعبد و إياك نستعين﴾ [1] فمراعات حسن النظم و السجع الذي هو على حرف النون لا لاختصاص على ما قاله الزمخشري و في البيت الوصل و الإيجاز و الاسناد المجازي و التعليل و الموازنة و الجناس الناقص و الإلتزام و لما كانت الأحوال المذكورة في الفعل تجري أحكامها في ساير متعلقات الفعل أشار إلى بيان ذلك فقال :

وجاء للتخصيص قبل الفعل ۞ و أحكم لمعمولاته بما ذكر ۞ و السر في الترتيب فيها مشتهر [4]

يعني أن ساير معمولات الفعل حكمها كحكم المفعول في جميع ما ذكر من الأحوال تقول مثلا يزيد مررت لمن إعتقد انك مررت بانسان و إنه غير زيد و نحو يوم الجمعة سرت و في المسجد طيبت و تأديبا ضربت و ماشيا حججت إلى غير ذلك ثم المعمولات إذا اجتمعت قدم منها ما كان أصله التقديم و لا مقتضى للعدول عنه كالفاعل في نحو: ضرب زيد عمرا فإن أصله التقديم على المفعول لأنه عمدة يفتقر إليه الكلام و حقه أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه ثم المفعول الأول من باب أعطى على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية و هو عاط أي ءاخذ للعطاء و ليس في هذا الترتيب مشهور بين النحاة و لا يعدل عنه إلا لنكتة و أما ترتيب المفاعيل فقيل تقديم المعول المطلق المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه ثم الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه و الأصل ذكر الحال عقب صاحبها و التابع عقب المتبوع من غير فاصل و أما عند اجتماع التوابع فالأصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل أو البيان ثم النسق و في كلام بعض النحاة ما يخلف ذلك و قد يكون بسبب الترتيب التحرز عن الخلل في تأدية المعني كقوله تعالى ﴿وقال رجل مومن من ءال فرعون يكتم

---

(1) –الفاتحة: 05.

(2) –الفاتحة: 01،النمل: 30.

(3) –العلق: 01.

(4) –الحاقة: 31.

(5) –الحاقة: 32.

(6) –المدثر: 04.

(7) –المدثر: 03.

(1) –الفاتحة: 05.

إيمانه ﴾ [5] فإنه لو أخر من ءال فرعون عن قوله يكتم إيمانه لتوهم أنه مفعول يكتم فلم يفهم منه أن ذلك الرجل كان من ءال فرعون و الحال أنه ذكر الرجل ثلاثة أوصاف قدم الأول أعني مومن لأنه أشرفها و قدم الثاني اعني يكتم إيمانه ليلا يتوهم خلاف المقصود و قد يكون سبب الترتيب أيضا الاخلال بالتناسب كرعاية الفاصلة نحـــو ﴿فاوجس في نفسه خيفة موسى﴾ [6] بتقديم الجار و المجرور و المفعول على الفاعل لأن77=فواصل الآي علـــى الألف إلى غير ذلك قوله و أحكم لمفعول له بما ذكر أي معلومات الفعل من ظرف و جار و مجرور و حال و مـــا أشبه ذلك بما ذكر من الأحكام كالحذف و الذكر و التقدير و نحو ذلك قوله و السر في الترتيب فيها مشتهر أي علة تقديم بعضها على بعض مشهور عند النحويين و في البيت الإيجاز و الوصل و الإحالة و حسن البيان و الالتزام و لما فرغ من أحوال متعلقات الفعل شرع في بيان الباب الخامس فقال :

الباب الخامس : القصـــــــر : أي في بيان حكم القصر و هو اللغة الحبس يقال قصرت مجيئ على فلان أي حبستها عليه لا يجاوزه إلى غيره و في الاصطلاح تخصيص شئ على طريق مخصوص و أشار إلى بيان هذا المعنى فقال:

تخصيـــص أمر مطلقا بأمره ۞ هو الذي يدعونه بالقصـــر [1]

أي يسمونه بالقصر الإصطلاحي و قدم الحد هنا على المحدود كما ترى و كذا في باب الإنشاء و الإيجاز و الاطناب و المساواة و عكس في باب الفصل و الوصل و التشبيه و نحوها لأن بعض المؤلفين قدموا المحدود و بعضهم الحـــد و كان الناظم رحمه الله أشارإلى سلوك الطريقين كا بن مالك قدم حد الكلام في الكافية و قدم المحـــدود في الألفيـــة و وجه تقديم الحد على ما علله شارح اللب و حكاه عنه صاحب النكت بأن معرفة المعرف بالكسر أقدم من معرفـــة المعرف عقلا فقدم و ضعا وقدم بن هاشم المحدود في جميع كتبه و وجه تقديمه على الحد فإنه الأصل في الاخبار عنه إذ المحدود مخبر عنه بالحد و من شأن المخبر عنه أن يتقدم على الخبر و عليه الجمهور و أدخل الناظم ضمير الفصل في الحد كما فعل بعضهم للتأكيد و الحصر و يحذفونه لطول الكلام قوله تخصيص الخ القصر و الحصر و التخصيص بمعنى في الإصطلاح لكن مقابل المقصور مقصور عليه و مقابل المحصور محصور فيه

تنبيـــــه : قال المص في شرحه فعلى هذا يشكل قول ابن مالك في باب الإبتداء و الفاعل عن الألفية من المقصـــور عليه بالمحصور في قوله أو قصد استعماله منحصرا و خبر المحصور قدم أبدا و ما بالا او بانما انحصر اهـــ و قد إعتذر عن بن مالك بعض تلامذته بأنه أراد بالمنحصر المقرون بأداة الحصر لا المحصور من جهة المعنى فإنه محصـــور فيـــه لا محصور فكأنه أطلق عليه هذا اللفظ من جهة اقتران الأداة به و ملابستها له أو يكون أراد المنحصر فيه بفتح الصادر لكنه حذف الجار فاستتر الضمير كما سمى الإمام الفخر كتابه بالمحصول أو المراد المحصول فيه فيكون إيجاز الحـــذف اهـــ تفسير الإطلاق في كلام الناظم أي سواء كان الأمر المذكور ذاتا أو معنى فإن قلت قد أهمل الناظم شـــرطا في تعريف القصر و هو قولهم على طريق مخصوص فيكون غير مانع لدخول نحو التخصيصـــــــات الفعليـــة و القلبيـــة و التصريحية كتخصيص رجل معين بالعطا و الأكرام أو المحبة دون من سواه كقولك خصصت زيدا بالذكر و القصر من أحوال العبارات و لا يكون إلا بطريق معلومة و هي واحد مما سيأتي و الجواب عنه من وجهين أحدهما قد تقدم أن ما بعد الباء قولهم خصصت زيدا بكذا هو

---

(1)

.../...

المقصور و المضاف إليه تخصيص هو المقصور عليه و إن كانت العبارة صالحة للدالة على العكس لكن جرى اصطلاحهم على هذا الثاني أن كلامه عام مخصوص بنا يأتي ءاخر الباب و هو قوله و أدوات القصر إلا إنما البيت فهذا يعين أن مراده في الجد أن يكون على طريق مخصص فهو كقوله تعالى في سورة براءة ﴿ **أقتلوا المشركين حيث وجدتموهم** ﴾ [1] ثم خصص بقوله تعالى ﴿ **حتى يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون** ﴾ [2] فخرج بهذا الذمة أصل إذ هو تخصيص للعموم السابق و في البيت الفصل و الإيجاز و الترديد و التسهيم و لما فرغ من تعريف القصر شرع في بيان تقسيمه فقال:

يكون في الموصوف و الأوصاف ۞ و هو حقيقي كما إضافي [3]

يعني أن القصر قسمان قصر الصفة على الموصوف و قصر الموصوف على الصفة نحو ما قام إلا زيد و ما زيد إلا قائم و الفرق بينهما واضح فإن الموصوف في الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة لأن هذا الوصف ليس له غير تلك الصفة و يجوز أن تكون حاصلة لموصوف ءاخرو في الثاني تمتنع تلك المشاركة لأن معناه أن تلك الصفة ليست إلا لذلك الموصوف فكيف يصح أن تكون لغيره لكن يجوز لذلك الموصوف صفات أخر و المراد هاهنا الصفة المعنوية التي هي معنى قايم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات و معنى فيها غير الشمول و بينهما عموم من جه لتضادهما على العلم في قولنا أعجبني هذا العلم و حذف الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن و صدقها بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل و كل من قسمي القصر المذكورين إما حقيقي إما إضافي لأن تخصيص الشئ بالشئ إما إضافي لأن تخصيص الشئ بالشئ إما أن يكون بحسب الحقيقة و نفس الأمر بأن لا يجاوز المقصور بما قصر عليه إلى غيره أصلا و هو الحقيقي أو بحسب الإضافة و النسبة إلى شئ ءاخر في الجملة و هو غير الحقيقي بل إضافي لأن تخصيصه بالمذكور ليس على الإطلاق بل بالإضافة إلى معنى ءاخر كقولك ما زيد إلا قايم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى و إنقسامه إلى الحقيقي بهذا المعني لا ينافي التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات فهذه أربعة أقسام حاصلة من ضرب إثنين و هما الحقيقي و الإضافي في اثنين و هما قصر الوطوف على الصفة و قصر الصفة على الموصوف فمثل الأول الحقيقي ما زيد إلا كاتب إذا أريد أنه لا يتصف بغير الكتابة و هو لا يكاد يوجد صادقا مطابقا للواقع لتعذر الإحاطة بصفة الشئ حتى يمكن إثبات شئ منها و نفي ما عداها بالكلية بل هذا حال لأن الصفة المنفية نقيضا البت و هو من الصفحات التي لا يمكن نفيها ضرورة إمتناع إرتفاع النقيضين مثلا إذا قلنا ما زيد إلا كاتب و أردنا أنه لا يتصف بغيرها لزم أن لا يتصف بالشاعرية و لا بعدمهما و هو محال و مثال الثاني من الحقيقي و هو كثير نحو ما في الدار إلا زيد على معنى أن الحصول في اراء المعنيه مقصور على زيد و يجب أن يعلم أن الأقسام الثلاثة الآتية من الأفراد و القلب و التعيين لا تجري في الحقيقي و ستأتي

---

(1)

(2)

(3)

الاشارة إليه و قد يقصد الثاني من الحقيقي المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار إلا زيد أن جميع من في الدار ممن عدا زيد في الحكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصور في القصر الحقيقي نوعان أحدهما الحقيقي تحقيقا و الثاني الحقيقي مبالغة و أما القصر غير الحقيقي فلا يجعل فيه غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصلا لعمرو و إن كان حاصلا لبكر و خالد اهـ و أما القصر الإضافي بقسمية فسنبه عليه إن شاء الله تعالى قوله يكون في الوصوف أي يكون القصر تارة في الموصوف بأن يكون مقصورا على الصفة و تارة في الوصف بأن يكون مقصورا على الموصوف و لك أت تقرر في بمعنى على و قوله كما إضافي أي القصر الحقيقي تارة كما هو إضافي أخرى في خبر لمبتدأ محذوف وليس المراد بالحقيقي هنا ما يقابل المجازي بل الاضافي إذ هو قصر حقيقية اصطلاحا و في البيت الفصل و الوصل و الإيجاز و المطابقة و التقسيم و التجنيس و لما كان القصر الإضافي المذكور يعتريه تقسيم أشار إلى بيان ذلك فقال << **لقلب أو تعيين أو إفراد كأنما ترقى بالإستعداد** >> يعني أن القصر الإضافي ينقسم إلى ثلاثة أقسام قصر قلب و قصر تعيين و قصر إفراد و سواء كان من قصر الصفة أو من قصر الموصوف فالأول أعني قصر الإفراد و هو تخصيص أمر دون أخرى أو تخصيص صفة بأمر دون ءاخر جوابا لمن يعتقد صفتين أو أكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف و شركه موصوفين أو أكثر في صفة و احدة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب في قولنا مازيد إلا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة و الشعر و بقولنا ما كاتب إلا زيد من يعتقد اشتراك زيد و عمرو في الكتابة و تسمى قصر إفراد لقطع الشركة المذكورة الثاني قصر قلب و هو تخصيص أمر بصفة مكان أخرى أو تخصيص صفة بأمر ءاخر جوابا لمن يعتقد عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد إلا قايم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام و بقولنا ما شاعر عمرو إلا زيد من يعتقد أن الشاعرو دون زيد و يسمى قصر قلب لقصر قلب المخاطب الثاني قصر التعيين و هو من ساوى عنده الأمران أعني اتصافه بتلك الصفة أو غيرها في قصر الموصوف على الصفة و اتصاف تلك الصفة به و بغيره في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا مازيد إلا قايم من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين و بقولنا ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن الشاعر إما زيد أو عمرو من غير أن يعلمه على التعيين و يسمى قصر تعيين لتعينه ما هو غير معين عند المخاطب

تنبيهان : الأول ما ذكر المص من قصر التعيين هو جار على رأي القزويني و اقتصر صاحب المفتاح على قصر الإفراد .... تخصيص شئ بشئ دون ءاخر

قصر افراد و تخصيص شئ بشئ مكان ءاخر إن اعتقد المخاطب العكس فقصر قلب

.../...

أو تساويا عنده قصر تعيين قال التفتزاني و فيه نظر لأنا نسلم أن قصر التعيين تخصيص شئ بشئ مكان ءاخـــر فـــلا يخفى أن فيه تخصيص شئ بشئ دون ءاخر فإن قولنا ما زيد إلا قايم لم يردده بين القيام و القعود تخصيص له بالقيـــام دون القعود و إذا جعل السكاكي التخصيص بشئ دون شئ مشتركا بين قصر الافراد و القصر الذي سماه المـــص قصر تعيين و جعل التخصيص بشئ مكان آخر قصر قلب فقط الثاني يشترك في قصر الموصوف على الصفة افـــراد عدم تنافي الوصفين كالقيام كالشعر و الكتابة و نحوهما و ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الوصف و أمـــا إذ كان وجد التنافي بين الوصفين كاتمام و القعود و نحوهما فلا يتأتى فيه قصر الافراد لأنه لا يكون إلا جواب من يعتقد صفتين أو أكثر في موصوف واحد كما تقدم بخلاف قصر القلب و قصر التعيين من غير عكس و هو شرط حسن و أما إشتراط القزويني في قصر الموصوف على الصفة قلب تحقق تنافي الوصفين حتى يكون المنافي في قولنا ما زيد الإقايم كونه قاعدا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر و الكتابة و هو ظاهر و قد اعترض التفتزاني على هذا الشرط بما يطول ذكره قوله لقلب الخ المجرور صفة أي القصر الإضافي تجري فيه هـــذه الأقســـام الثلاثة قوله كأنما ترقي بالاستعداد مثال يحتمل الثلاثة باعتبار حال المخاطب و هو من قصر الموصوف على الصفة و لقد ابدع الناظم رحمه الله في هذا المثال في كونه يصلح للأقسام الثلاثة و الاشارة به إلى مشرب صوفي كما هو عادته لأنه من علمائهم و لله در القائل :

يبـــوح بسر الحق صاحب منطق ۞ و كل إناء بالذي فيـــه يرشـــح

فلسان الشخص يترحم على ما في قلبه و من أحب شيئا أكثر من ذكره و في البيت الإيجاز و التقسيم و التعـــديل و التعليل و التوجيه و حسن البيان و لما فرغ من أحكام القصر و تقاسيه أشار إلى بيان طرفه فقال:

و أدوات القصـــــــر إلا إنمـــــا ۞ عطـــف و تقديـــم و ما تقدما

يعني أن القصر طرفا و الذي اشتهر ذكرها بينهم هي الأربعة المذكور أولا في هذا البيت و إلا فقد يحصـــل القصـــر بتوسط ضمير الفصل و بتعريف المسند و بنحو قولك زيد مقصور على القيام و مخصوص به و ما أشبه ذلك لكـــن جرى اصطلاحهم على كون القصر عبارة عن التخصيص بطريق مخصوصة منها النفي و الاستثناء كقولك في قصـــر الموصوف ما زيد إلا شاعر و في قصر الصفة ما شاعر إلا زيد و الكل يصلح مثالا للافراد و القلـــب و التعـــيين و التفاوت إنما هو بإعتبار حال المخاطب و منها إنما تحقق لك في قصر الموصوف إنما زيد كاتب و في قصر الصفة إنمـــا الكاتب زيد الكل يصلح للثلاثة المذكورة أيضا بإعتبار حال المخاطب و منها العطف كقولك في قصر الموصوف زيد شاعر لا كاتب أو ما زيد كاتب بل شاعر و في قصر الصفة زيد شاعر لا عمرو و ما عمرو

شاعر بل زيد و الكل يصلح للثلاثة أيضا و إنما مثلنا هنا بمثالين لأن أحدهما الوصف المثبت هو المعطوف عليه و المنفي و هو المعطوف و الثاني بالعكس و فيه اشعار بأن العطف للقصر هو لأوبل دون سائر حروف العطف و أما لكن فظاهر كلام المفتاح و الإيضاح في باب العطف للقصر أيضا و لم يذكره القزويني هنا و قد أشار التفتزاني في باب العطف و منها ما تقديمه أحق تقديم ماحقه التأخير كما تقدم في مباحث السند و متعلقاته كقولك في قصر الموصوف قريشي أنا و في قصر الصفة أناكفيت مهمك افراد الن اعتقد أنك مع الغير كفيته و قلبا لمن اعتقد افراد الغير به و تعيينا لمن اعتقد اتصاف أحدهما به و كذلك الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه و هذه الطرق الأربعة بعدا اشتراكها في إفادة القصر تتخلف من وجوه أولها أن دلالة التقديم ....أي بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل ذو الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم فيه القصر و إن لم يعرف أنه في إصطلاح البلغاء كذلك و دلالة الثلاثة الباقية بالواضع لأن الواضع وضع لاويل و النفي و الإستفهام [1] و إنما لمعان تفيد الحصر ثانيها أن الأصل في طريق العطف النص على المثبت و المنفي كما مر من الأمثلة و لا يترك النص عليهما إلا لكراهة الأطناب كما يقال زيد يعلم النحو و التصريف و العروض أو زيد يعلم النحو و بكر و هو فتقول في هاذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير أو ما في معناها أما في الأول فمعناه لا غير زيد أي عمرو و لا بكر حذف المضاف إليه من غير و بني على الضم تنبيها بالغايات لأن لا هذه ليست بعاطفة و إنما هي لنفي الجنس و الأصل في الطرق الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي و هو ظاهر ثالثها أن النفي بلا العاطفة لا يجامع النفيين و الإستفهام [2] فلا يصح ما زيد إلاقايم لا قاعد و ما يقوم إلا زيد لا عمرو و قد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين و هو غير فصيح لأن شرك المنفى بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح و دلائل الإعجاز أن لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من أدوات النفي لأنها موضوعة لأن ينفي بها ما أوجبته للمتبوع لا لأن يقيد بها النفي في شئ قد نفيته و هذا الشرط معقود في النفي و الإستثناء لأنك إذا قلت ما زيد إلا قايم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك [3] ليس هو بقاعد و لا مضطجع و نحو ذلك فإذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيئا هو منفي قبلها بما النافية و كذا الكلام في ما يقوم إلا زيد فقد نفيت بكرا و عمرا و غيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرا كان نفيا لما هو منفي و هذا خروج عن و ضعها و أما إنما و التقديم فيجامعها النفي بلا العاطفة فيقال إنما أنا تميمي لا قيبسى و زيدا ضربت لاعمرو لأن النفي فيهما غير مصرح به بخلاف النفي و الإستثناء فلا يكون هنا المنفي بلا العاطفة منفيا لغيرها من أدوات النفي

<u>تكميـــل</u> : أعلم أن القصر كما يقع بين المبتدأ و الخبر يقع أيضا بين الفعل و الفاعل نحو ما قام إلا زيد و بين الفاعل و المفعول نحو ما ضرب زيد إلا عمر أو ما ضرب عمر إلا زيدا و المفعولين نحوما أعطيت زيدا إلادرهما وكذا

----

[1] **لعله الإستثناء**

[2] **الإستثناء**

[3] **قلت**

.../...

غيرهما من المتعلقات و معنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول و على هـــذا قياس الباقي فيرجع في التحقيق إلى قصر الصفة على الموصوف أو العكس و هو أيضا إمـــــا حقيقي أو غيره إفرادا و قلبا و تعيينا و لا يخفى اعتبار ذلك قوله و أدوات القصر الخ أي فمن أدواته النفي و الاستثناء بإلا أو غيرهـــا مـــن أخواتها و إنما نسبه اليها لأنها أم باب الاستثناء ففي كالترجمة له أي إلا و ما في معناها قوله إلا بشرط هو أن يتقـــد مها نفي و سكتة الناظم عن هذا الشرط للعلم به و قدم التعيين و الإستثناء لأنه نص صريح في الحصر ثم أتى بإنمـــا لتضمنها معنى ما و إلا كما هو معلوم ثم أتي بالعطف لأن فيه النفي على المثبت و المنفي ثم ذكر التقديم آخرا لأنـــه أضعفها و قد تقدم أنه يدرك بالفحوى ففي كلام الناظم حسن الترتيب الطبيعي قوله إنما في أدوات القصر إنما لأنهـــا قد تضمنت معنى ما و إلا لقول المفسرين ﴿إنما حرم عليكم الميتة ﴾ [1] بالنصب معنـــــاه ما حرم عليكم إلا الميتة و هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع و لقول النحاة إنما لا ثبات ما يذكر بعده و نفي ما سواه و لذلك كان المقصور عليه فيهما ما كان في ءاخر التركيب و المقصور ما يليها كما في ما و إلا إذ المقصور فيهما أيضا مـــا يلـــي مـــا و المقصور عليه مايلي إلا قوله و ما تقدما أشار به إلى الحقاق ضمير الفصل و تعريف المسند بهذه الأدوات في إفـــادة القصر و قد تقدم ذلك في باب المسند إليه و المسند مستوفيا و في البيت الوصل و الإيجاز و الإحالة و التقديم و حسن البيان و الترتيب و الإلتزام و لما فرغ من بحث أحوال القصر في الباب السدس فقال :

الباب السادس : الإنشاء أي في بيان أحوال الإنشاء و هو مصدر أنشأ مهموز و معناه في النعة الاحـــداث يقـــال أنشأت الشئ بمعنى أحدثة و في الاصطلاح قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه و قد يقال على ما هو فعل الأمر [2] أعني الفاء مثل هذا الكلام أن الأخبار كذلك و المراد هنا هو الأول و هو الذي لا يكون محتملا للصدق و الكذب كما أشار إليه الناظم يقوله << **مالم يكن محتما للصدق و الكذب الإنشاء ككن بالحق** >> هذا تعريف الإنشاء الإصطلاحي و هو أيض من باب تقديم الحد على المحدود كما مر فقـــوله كالجنس و مصدقها الكلام و ما بعدها فصل يخرج به الخبر و يدخل تحت الإنشاء أنواع ستأتي إن شاء الله تعالى و قوله ككن بالحق مثال للانشاء المحدود لأنه طلب لا يحتمل الصدق و الكذب و في هذا المثال ترغيب بالتمسك بحبـــــــل الله و التوكل عليه في جميع الأمور بمعنى كن بالحق أي بجميع أمورك و شؤتك بالله تعالى و أطرح تدبيرك و الق نفسك بين بدية فإنه سبحانه مع من توكل عليه و من كان بالله كان له شئ و الحق من أسماء الله تعالى

فائدة : الحق له معان مختلفة جاء القراءن[3]فمنها الحق هو الله تعالى و منه قوله تعالى ﴿ **و لو إتبع الحق أهواءهم** ﴾ و قوله تعالى ﴿**و تواصوا بالحق** ﴾و منها الحف هو القرءان و منه قوله تعالى ﴿**حتى جاءهم الحـــق** ﴾ قولـــــــــه ﴿**فلما جاءهم الحق** ﴾ و قوله ﴿**بل كذبوا بالحق** ﴾ و منها الحق الإسلام و منه قوله تعالى ﴿**قل جاء الحق وزهـــق الباطل** ﴾

---

(1)

(2) يعني المتكلم

(3) بها

ليحق﴿ الحق و يبطل الباطل ﴾[1] و قوله ﴿ و إنك على الحق المبين ﴾[2] و منها الحق العدل و منه قوله تعالى﴿يومئذ يوفهم الله دينهم الحق ﴾[3] قوله ﴿ فافتح بيننا و بين قومنا بالحق﴾[4] و منها الحق التوحيد و منه قوله تعالى ﴿بل جاءهم بالحق و أكثرهم للحق كارهون﴾[5] و منها الحق و المراد به الحقيقة و منه قوله ﷺ ﴿العين حق و السحر حق﴾[6] أي حقيقة و لا يصح أن يكون معناه الحق الذي هو ضد الباطل قال الإمام أبوبكر بن الغزي و هذه المعاني كلها محتملة في كلام الناظم إلا أنه في شرحه فسره بالأول و في البيت الفصل و المطابقة و المساواة و حسن البيان ثم أشار إلى بيان الطلب و أقسامه فقال:[7]

و الطلب إستدعاء مالم يحصل ۞ أقسامه كثيرة ستنجلي

أمر و نهي و دعاء و ندا ۞ تمت استفهام أو تيت الهدى

يعني أن الإنشاء ضربان طلب و غير طلب فالطلب هو استدعاء غير الحاصل وقت الخطاب كالاستفهام و الأمر النهي و نحو ذلك و غير الطلب كل شئ ليس فيه استدعاء حصول كأفعال المقارنة و أفعال المدح و الذم و صيغ العقود و القسم و لعل و رب و كم الخبرية و نحو ذلك و المقصود بالنظر هاهنا هو الطلب لاختصاصه فمزيد أبحاث لم تذكر في بحث الاسناد الخبري بخلاف سائر الإنشاءات غير الطلبية فإن أكثرها في الأصل اخبار نقلت إلى معنى الانشاء فلا بحث منها لقلة ما يتعلق بها من المباحث و لهذا اقتصر في النظم على الطلب و قال استدعاء الخ فالاستدعاء هو طلب الحصول تقول استدعيت الأمر استحصلته و دعوت إلى إيقاعه و الإنشاء إن كان مدلوله طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل و قت الطلب لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع اجراؤوها على معناها الحقيقي و يتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام و أنواع الطلب كثيرة و هي على ما ذكره الناظم ستة أحدها الامر هو طلب الفعل على جهة الاستعلاء و صيغته فعل و نحوه و المضارع المقترن بلام الامر و تدخل على المبني مطلقا و على المبني للفاعل إلا المخاطب فقليل جدا ثانيها النهي و هو طلب الكف عن الفعل استعلاء و له صيغة واحدة و هي الفعل المضارع المقترن بلا الجازمه ثالثها الدعاء و هو طلب الفعل على سبيل التضرع و صيغته كالامر و النهي نحو اغفرلنا و لا تعاقبنا رابعها النداء و هو طلب الاقبال بحرف ناب مناب أدعوا لفظا أو تقريبا خامسها التمني و هو طلب محبوب محال أو مستبعد و أدواته بيت نحو لبت الشباب يعود و ليت الحبيب يزورني إذا كان بعيدا سادسها الاستفهام و هو طلب حصول ما في الخارج ليحصل في الذهن فيشمل التصور و التصديق و سيأتي ذكر أدواته إن شاء الله تعالى هذا مضمون البيتين

تبيـه : ذكر الناظم أنواع الطلب ستة وعد الدعاء منها و هو خلاف ما عليه الناس إذ لم أقف عليه لغيره لأن الدعاء داخل في الأمر و النهي لكنه في غير معناه فهو من صور الخروج عن مقتضى الظاهر و سيأتي بيانه عند قوله قد يجئ أمر و نهي و نداء في غير معناه الأمر قصدا و على ما ذكره السكاكي و القزويني و غيرهما أن أنواع الطلب خمسة فقط الأمر و النهي و التمني و النداء و الإستفهام قال السكاكي انحصار الطلب في هذه الأقسام

.../...

(**1**)

(**2**)

(**3**)

(**4**)

(**5**)

(**6**)

(**7**)

…/…

استقرائي و استدلالي التفتزاني و غيره على حصرها في الخمسة بأن الطلب إما أن يقتضي مطلوبه ممكنا أم لا الثـــاني الشئ و الأول إن كان المطلوب به حصول أمر في ذهن السامع الطالب فهو الاستفهام و إن كان المطلوب به حصول أمر في الخارج فإن كان ذلك الأمر انتفاء فعل فهو النهي و إن كان ثبوته فإن كان بأحد حروف النداء فهو النـــداء و إلا فهو الأمر اهـــ و لو قال الناظم أمر و نهي و تمن و ندا تمت الإستفهام أوتيت الهدى لكان مرافقـــا لمتبوعـــه و متبوع و متبوعه و غيرهم اللهم إلا أن يقال إنما خص هذه المسئلة بالذكر هنا دون غيرها من المسائل الآتية اهتمامـــا بشأن التأدب في الدعاء و إن كان محل ذكرها مع أخواتها من المسائل الخروج عن مقتضى الظاهر فيما سيأتي و الله أعلم قوله و الطلب الخ فيه اشعار بأن الانثاء قسمان طلب و غير طلب أحدهما مطلوب و صرح بتصريف الآخر قوله مالم يحصل مجزوم و اللام بلم و حرك للضرورة على القاعدة المعلومة بأن الساكن إذا حرك يحرك بالكســـرة قولـــه أقسامه أي أنواعه و الضمير يرجع للطلب ستنجلى أي ستظهر قوله أمر خبر مبتدأ محذوف أي هو الخ و تمن مرفوع عطف على ما قبله و علامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة و هو مصدر تمنى المضعف و دخله النقل و الحذف لعله تصريفية قوله أو تيت الهدف تتميم للبيت و دعاء بخير لطالب العلم و أوتي بصيغة الخبر للحـــرص و التفائـــل بالقبول نسأل الله تعالى أن يفقنا بالثبات و بختم لنا بكلمة التوحيد عند الممات و في البيتين الفصل و الوصل و الإيجاز و الاطناب و المطابقة و الموازنة و حسن البيان و لما ذكر ما هو موضوع للتمني حقيقة أشار إلى ما يستعمل في التمني مجازا فقال و **استعملواكليت لو وهل لعل و حرف حظ** يعني أن هذه الألفاظ استعملتها العرب في التمني مجـــازا و أعطتها حكم ليت منها لو نحو لوتا تيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني و منه قوله تعـــــالى ﴿ **فلـــو أن لناكرة** ﴾ [1] فتكون على تقدير فأن النصب قرينة على أن لو ليست على معناها الأصلي إذ لا ينصـــب المضـــارع بعدها باضمار أن و إنما تضمر أن في جواب الأشياء الستة فالمناسب للمقام هنا هو التمني و النكتة فيها هو إظهـــار شدة الرغبة تقدير غير الواقع واقعا أهما في لو لأنه لفرض ماليس واقعا في الماضي واقعا فيه كما عرفت و أما ليـــت فلانه لتمني الحال أو الممكن الذي لاطماعية في وقوعه و منها هل نحو هل لي من شفيع في مكان يعلم أن لا شفيع له أصلا لأنه يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتغاء الشفيع فجزم يتولد مـــن الاســـتفهام الـــتمني لا شتراكهما في طلب حصول ماليس بحاصل و النكتة في التمني بهل و العدول عن ليت هو ابراز التمني لكمال الغاية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتقائه و عليه قوله تعالى حكاية الكفار قوله ﴿ **فهل لنا من شفعاء** ﴾[2] لأن المقام مقام علمهم بانتفاء الشفيع و منها لعل نحو لعلي أسافر فأزور الحبيب بنصب أزور فلبعد المرجو عن الحصول أشـــبه المحالات و الممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من أنه طلب محال أو ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فإنه ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فمن تم لا يقال لعل الشمس

---

(1)

(2)

تغرب و يدخل في الارتقاب الطمع و الاشفاق فالارتقاب طلب فالطمع ارتقاب المحبوب و الاشفاق ارتقاب في المكروه و بهذا ظهر أن الترجي ليس بطلب و منها حروف التحضيض و هي لو لا و لوما و هلا و ألا بالشديد و إلا التحقيق فالأصل في هذه الأحرف الدلالة على التحضيض و العرض و الفرق بينهما أن التحضيض طلب بحث و ازعاج و العرض طلب بلين و تأديب و قد ترد للتمني و هو المقصود منها ليتولد من معنى التمني التنديم في الماضي نحو هل لا أكرمت زيدا و لو ما أكرمته على معنى ليتك أكرمته قصد إلى جعله نادما على ترك الاكرام و في المضارع التحضيض و نحو هل لا يقوم زيد و لو ما يقوم على معنى ليته يقوم قصدا إلى حثه عن القيام و المعنى هذا لا يخلو من ضرب من التوبيخ و اللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه قوله و استعلموا فاعله يعود على العرب و مفعوله الأول لو و ما عطف عليها و المفعول الثاني كليت مقدما على الاول و هو رأي الجمهور قوله و حرف حض قال السكاكي كان حروف التنديم و التحضيض و هي هلا و ألا بقلب الهاء همزة و لو لا و لو ما مأخوذة منهما مركبتين مع لا وما المزيد تين لتضمنهما معنى التمني ليتولد منه في الماضي التنديم نحو: هلا أكرمت زيدا و في المضارع التحصيص نحو هل لا تقوم كذا نقله القزويني و قال التفتزاني في المطول و إنما ذكر هذا الكلام بلقط كأن لعدم القطع بذلك لاحتمال أن يكون كلا منهما حرفا موضوعا للتنديم و التحضيض من غير إعتبار التركيب فإن التعريف في الحروف فما بأباه كثير من النحاة اهـ و في البيت الوصل و الإيجاز و التعديد و حسن البيان و لما كان الإستفهام أدوات مخصوصة أشار إلى تعدادها فقال:

و للإستفهام هل أي متى أيان أين من و ما ۞ و كيف أنى كم و همز علما

يعني أن الإستفهام و هو طلب حصول الصورة في الذهن فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الأمرين أولا وقوعها فحصولها هو التصديق و إلا فهو التصور و الإستفهام أدوات كثيرة و المشهورة منها أحد عشر لفظا و هي الهمزة و هل و ما و من و أي و كم و كيف و أين و أنى و متى و أيان هكذا رتبها القزويني و عدها الناظم رحمه الله في البيت بحسب ما سمح له الوزن فالهمزة أصل أدوات الإستفهام و جميعها أسماء إلا الهمزة و هل فهما حرفان و يمكن أن يقال إنما قدم الناظم هل على ما بعدها لا ختصاصها بطلب التصديق و ثنى بها في الأدوات دون الهمزة لاختصاصها بطلب التصور و أخر الهمزة في الذكر لأنها لا تختص بواحد منها و الله أعلم و يشترط أن يكون كل من ما و من هي المفيدة للاستفهام و الموضوعة له كالموصولة له منهما و الموصوفة و لا غير ذلك من معناهما ثم أن الاستفهام له صدر الكلام و لذلك لا يجوز أن يتقدم بشئ مما في حيزه عليه فلا تقول ضربت زيدا و إنما لزم صدر الكلام لتضمنه معنى الانشاء و ما بني من أدواته على الفتح كأين و كيف فللتحقيق و ما بني على السكون فعلى أصله قوله و للاستفهام لك أن تجعله خبرا مقدما و هل و ما عطف عليها مرفوعات بالاتبدا و لك أن تجعل هل معطوفا على معمول استعلموا فيكون معمولا و في البيت الوصل و الإيجاز و

.../...

و الاطناب و التعديد و الملحق بالجناس و لما ذكر أدوات الإستفهام و كان بعضها بطلب مختصا التصور و بعضـــها بطلب التصديق و بعضها مشترك بينهما أشار الى بيان ذلك فقال ف**الهمز للتصديق و للتصور و باللفظ يليه معناه حري و هل لتصديق بعكس ماغير** يعني أن أدوات الإستفهام بإعتبار مطلوبها ثلاثة أقسام قســــــــم يطلـــب بـــه التصـــور و التصديق هو إدراك وقوع النسبة أولا وقوعها و هي معنى الحكم و الاسناد و ما يجري مجراهـــا و مـــا ذكرناه هو مذهب الحكماء و اختاره السيد الشريف و السعد و مذهب المناطقه ان التصديق مركب و تحقيق ذلـــك ووجه الترجيح يطلب في محله مثال طلب التصديق بالهمزة أقام زيد و أزيد قايم فأنت تعلم أن بينهما نســـبة إمـــا بالايجاب و السلب و تطلب التصوير و تكون الهمزة أيضا لطلب و هو إدراك غير وقوع النسبة مثاله في طلب تصور المسند إليه أزيت في الإناء أم عسل فإنك تعلم أن في الإناء شيئا و المطلوب تعيينه في طلب تصور المسند أفي الخابيـــة دبسك أم في الزق فإنك تعلم أن الدبس محكوم عليه بالكينونة في أحدهما و المطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميـــع ذلك بوجه إجمالي و يطلب بالإستفهام تفصيله ثم المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في أضربت زيدا و الفاعل في أأنت ضربت زيدا كان الشك في الضارب و المفعول في أزيدا ضربت إن كان الشك في المضروب و كذا قيـــاس ساير المتعلقات نحو الدار صليت و أيوم الجمعة سرت و أتأديبا ضربته و أراكبا جئت و نحو ذلك و أما هـــل فـــلا يطلب بها إلا التصديق و نحو هل قام زيد و هل عمر و قايم و إذا كان المطلوب حصول التصديق امتنع هل زيد قام أم عمرو لأن أم هاهنا متصلة بدليل وقوع المفرد بعدها و هي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم فتكون لطلب التصور بعد التصديق بنفس الحكم و هل لا يطلب بها إلا التصديق فيتنافيان بخلاف ما إذا لم تذكر أم عمرو و أما هل زيد قام فإنه يقبح و لا يمتنع و علل بعضهم قبحه بأن هل بمعنى قد في الأصل و تركت الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الإستفهام و أقيمت هل مقام الهمزة و تلطفت عليها في الإستفهام و قد من حواص الأفعال و كذا ما هي بمعناها و إنما لم يقبح دخولها على الجملة التي طرفاها إسمان نحو هل زيد قايم لأنها إذا لم تر للفعل في حيزهـــا ذهلت عنه و تسلت بخلاف ما إذا أداته فإنها تذكرت الصمود و حنت إلى الألف المألوف فلم ترضى بتفريق الاسم بينهما ثم هل قسمان بسيطة و هي التي بطلب بها وجود الشئ أولا وجوده له كقولنا هل الحركـــة موجـــودة أولا موجودة و مركبة و هي التي يطلب بها وجود شئ لشئ أولا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة أولا دائمـــة فـــإن المطلوب وجود الدوام للحركة أولا وجوده لها و قد إعتبر في هذا شيئا من غير الوجود في الأول شئ واحد فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى و هي بسيطة بالنسبة إليها فالوجود في

شاعر بل زيد ." و الكل بصلح للثلاثة المذكورة أيضا ، و إنّما مثّلنا هنا بمثالين لأنّ أحدهما الوصــف المثبــت هــو المعطوف عليه و المنفي هو المعطوف و الثاني بالعكس ، و فيه إشعار بأنّ طريق العطف للقصر هو لا وبل دون ســائر حروف العطف ، و أمّا لكن فظاهر كلام المفتاح و الإيضاح في باب العطف للقصر أيضا ، و لم يذكره **القزويني** هنا و قد أشار **التفتزاني** في باب العطف . **و منها** تقديم ماحقّه التأخير كما تقدّم في مباحث المسند و متعلقاته ، كقولك في قصر الموصوف " قريشي أنا " و في قصر الصفة " أنا كفيت مهمك " إفرادا لمن اعتقد أنّك مع الغير كفيته ، و قلبا لمن اعتقد انفراد الغير به ، و تعيينا لمن اعتقد اتصاف أحدهما به ، و كذلك الكلام في سائر معمولات الفعل ممّا يصح تقديمه و هذه الطرق الأربعة بعدا اشتراكها في إفادة القصر تختلف من وجوه :

أوّلها أنّ دلالة التقديم بالحوى أي بمفهوم الكلام ، بمعنى أنّه إذا تأمّل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقــديم فهم فيه القصر ، و إن لم يعرف أنه في اصطـــــلاح البلغاء كذلك ، و دلالة الثلاثة الباقية بالوضع لأنّ الواضع وضع لا و بل و النفي و الاستثناء و إنّما ، لمعان تفيد الحصر .

ثانيها أنّ الأصل في طريق العطف النّص على المثبت و المنفي كما مرّ من الأمثلة ، و لا يترك النص عليهما إلاّ لكراهة الإطناب ، كما يقال : " زيد يعلم النحو و التصريف و العروض " أو " زيد يعلم النحو و بكر و عمر " و هو فتقول في هاذين المقامين : "زيد يعلم النحو لا غير " . أو ما في معناها ، أمّا في الأول فمعناه لا غير زيد ، أي عمـــرو و لا بكر ، حذف المضاف إليه من غير و بني على الضم تنبيها بالغايات ، لأنّ لا هذه ليست بعاطفة و إنّمـــا هـــي لنفـــي الجنس، و الأصل في الطرق الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي و هو ظاهر .

ثالثها أنّ النفي بلا العاطفة لا يجامع النفيين و الاستثناء فلا يصحّ " ما زيد إلا قائم لا قاعد " و " ما يقوم إلاّ زيـــد لا عمرو "و قد يقع مثـــــل ذلك في كلام المصنّفين و هو غير فصيح ، لأنّ شرط المنفى بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح و دلائل الإعجاز . أنّ لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من أدوات النفي ، لأنّها موضوعة لأن ينفي بها ما أوجبته للمتبوع لا لأن يقيد بها النفي في شئ قد نفيته ، و هذا الشرط معقود في النفي و الاستثناء ، لأنّك إذا قلت : "ما زيد إلاّ قائم" . فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنّك : " ليس هو بقاعد و لا مضطجع " و نحو ذلك ، فإذا قلت : لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيئا هو منفي قبلها بما النافية و كذا الكلام في : "ما يقوم إلاّ زيد" فقد نفيت بكرا و عمرا و غيرهما عن القيام فلو قلت : لا عمرا كان نفيـــا لما هو منفي ، و هذا خروج عن و ضعها، و أمّا إنّما و التقديم فيجامعها النفي بلا العاطفة فيقال : إنّما أنا تميمي لا قيبسى " و زيدا ضربت لا عمـــرا لأنّ النفـــي فيهما غير مصرّح به بخلاف النفي و الاستثناء ، فلا يكون هنا المنفي بلا العاطفة منفيا لغيرها من أدوات النفي

تكميـــل : اعلم أنّ القصر كما يقع بين المبتدأ و الخبر يقع أيضا بين الفعل و الفاعل ، نحو : "ما قام إلاّ زيد "و بـــين الفاعل و المفعول ، نحو : " ما ضرب زيدا إلاّ عمر " أو " ما ضرب عمر إلاّ زيدا "و المفعولين نحو: ما أعطيت زيـــدا إلاّدرهما وكذا غيرهما من المتعلقات ، و معنى قصر الفاعل على المفعول ، مثلا قصر الفعل المسند إلى الفاعـــل علـــى المفعول ، و على هذا قياس الباقي ، فيرجع في التحقيق إلى قصر الصفة على الموصوف أو العكس ، و هو أيضا إمّـــا حقيقي أو غيره إفرادا و قلبا و تعيينا ، و لا يخفى اعتبار ذلك **قوله** و أدوات القصر إلى آخره ، أي فمن أدواته النفي و الاستثناء بإلاّ أو غيرها من أخواتها ، و إنّما نسبه إليها لأنّها أم باب الاستثناء ففي كالترجمة لـــه ، أي إلاّ و مـــا في معناها **قوله** إلاّ بشرط هو أن يتقدّمها نفي و سكت النّاظم عن هذا الشرط للعلم به ، و قدّم النفي و الاستثناء لأنّـــه نص صريح في الحصر ، ثمّ أتى بإنما لتضمّنها ، معنى ما و إلاّ كما هو معلوم ، ثمّ أتى بالعطف لأنّ فيه الـــنص علـــى

المثبت و المنفي ثم ذكر التّقديم آخرا لأنّه أضعفها ، و قد تقدم أنّه يدرك بالفحوى ، ففي كلام الناظم حسن الترتيب الطبيعي **قوله** إنّما أي من أدوات القصر إنما ، لأنّها قد تضمنت معنى ما و إلاّ لقول المفسرين ﴿ **إنما حرم عليكم الميتة** ﴾ [1] بالنصب معناه ما حرم عليكم إلاّ الميتة ، و هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع و لقول النّحاة إنّما لإثبات ما يذكر بعده و نفي ما سواه ، و لذلك كان المقصور عليه فيهما ما كان في ءاخر التركيب و المقصور ما يليها ، كما في ما و إلاّ إذ المقصور فيهما أيضا ما يلي ما و المقصور عليه مايلي إلاّ **قوله** و ما تقدّما ، أشار به إلى إلحاق ضمير الفصل و تعريف المسند بهذه الأدوات في إفادة القصر ، و قد تقدّم ذلك في باب المسند إليه و المسند مستوفيا ، و في البيت الوصل و الإيجاز و الإحالة و التقديم و حسن البيان و الترتيب و الالتزام ، و لما فرغ من بحث أحوال القصر شرع في الباب السدس فقال :

الباب السادس : الإنشاء ، أي في بيان أحوال الإنشاء و هو مصدر أنشأ مهموز ، و معناه في اللغة الإحداث ، يقال: أنشأت الشيء بمعنى أحدثته ، و في الاصطلاح قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه ، أولا تطابقه ، و قد يقال على ما هو فعل الأمر [2] أعني إلغاء مثل هذا الكلام كما أنّ الإخبار كذلك ، و المراد هنا هو الأوّل و هو الذي لا يكون محتملا للصدق و الكذب كما أشار إليه الناظم يقوله

122 – مالم يكن محتما للصدق ❋ و الكذب الإنشاء ككن بالحق

هذا تعريف الإنشاء الاصطلاحي و هو أيضا من باب تقديم الحد على المحدود كما مرّ ، فقوله كالجنس و مصدوقها الكلام و ما بعدها فصل يخرج به الخبر ، و يدخل تحت الإنشاء أنواع ستأتي إن شاء الله تعالى و **قوله** ككن بالحق ، مثال للانشاء المحدود ، لأنّه طلب لا يحتمل الصدق و الكذب و في هذا المثال ترغيب في التمسك بحبل الله و التوكل عليه في جميع الأمور ، بمعنى كن بالحقّ ، أي في جميع أمورك و شؤونك بالله تعالى ، و اطرح تدبيرك و الق نفسك بين بدية ، فإنّه سبحانه مع من توكل عليه ، و من كان بالله كان له كل شيء و الحق من أسماء الله تعالى .

فائدة : الحق له معان مختلفة جاء القرآن بها الحق هو الله تعالى ، و منه قوله تعالى ﴿ **و لو إتبع الحق أهواءهم** ﴾ [3] و قوله تعالى ﴿ **و تواصوا بالحق** ﴾ [4] و منها الحف هو القرآن و منه قوله تعالى ﴿ **حتى جاءهم الحق** ﴾ [5] قوله ﴿ **فلما جاءهم الحق** ﴾ [6] و قوله ﴿ **بل كذبوا بالحق** ﴾ [7] و منها الحق الإسلام و منه قوله تعالى ﴿ **قل جاء الحق وزهق الباطل** ﴾ [8] ////ليحق ﴿**الحق و يبطل الباطل** ﴾ [9] و قوله ﴿**و إنك على الحق المبين** ﴾ [10] و **منها** الحق العدل ، و منه قوله تعالى ﴿**يومئذ يوفهم الله دينهم الحق** ﴾ [11] و قوله ﴿ **فافتح بيننا و بين قومنا بالحق** ﴾ [12] و **منها** الحق التوحيد، و منه قوله تعالى ﴿ **بل جاءهم بالحق و أكثرهم للحق كارهون** ﴾ [13] و **منها** الحق و المراد به الحقيقة و منه قوله

1
2 في ب (المتلكم)
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13

– صلى الله عليه و سلم – " العين حق و السحر حق" [1] ، أي حقيقة و لا يصح أن يكون معناه الحق الذي هــو ضــد الباطل، قال **الإمام أبوبكر بن الغزي** " و هذه المعاني كلّها محتملة في كلام النّاظم إلاّ أنّه في شرحه فســره بالأول ، و في البيت الفصل و المطابقة و المساواة و حسن البيان ، ثمّ أشار إلى بيان الطلب و أقسامه فقال:

123 – و الطلب إستدعاء مالم يحصل ❃ أقســامه كثيرة ستنجلــي

124 – أمر و نهي و دعـــاء و نـــدا ❃ تمن استفهام أو تيت الهدى

يعني أنّ الإنشاء ضربان ، طلب و غير طلب ، فالطلب هو استدعاء غير الحاصل وقت الخطاب ، كالاستفهام و الأمر و النهي و نحو ذلك ، و غير الطلب كل شيء ليس فيه استدعاء حصول كأفعال المقارنة و أفعال المدح و الذم و صيغ العقود و القسم و لعل و ربّ و كم الخبرية و نحو ذلك ، و المقصود بالنظر هاهنا هو الطلب لاختصاصه ، فمزيــد أبحاث لم تذكر في بحث الإسناد الخبري بخلاف سائر الإنشاءات غير الطلبية فإنّ أكثرها في الأصل أخبار نقلــت إلى معنى الإنشاء فلا يبحث عنها لقلة ما يتعلّق بها من المباحث ، و لهذا اقتصر في النظم على الطلب و قال استدعاء إلى آخره فالاستدعاء هو طلب الحصول ، تقول استدعيت الأمر استحصلته و دعوت إلى إيقاعه ، و الإنشاء إن كــان مدلوله طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل ، فلو استعمل صيغ الطلــب لمطلــوب حاصل امتنع إجراؤها على معناها الحقيقي و يتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام و أنواع الطلب كثيرة و هي على ما ذكره الناظم ستة

أحدها : الأمر و هو طلب الفعل على جهة الاستعلاء ، و صيغته افعل و نحوه ، و المضارع المقترن بلام الأمر و تدخل على المبني للمفعول مطلقا و على المبني للفاعل إلاّ المخاطب فقليل جدا

ثانيها : النهي و هو طلب الكف عن الفعل استعلاء و له صيغة واحدة و هي الفعل المضارع المقترن بلا الجازمه

ثالثها : الدعاء و هو طلب الفعل على سبيل التضرع و صيغته كالأمر و النهي نحو اغفر لنا و لا تعاقبنا

رابعها : النداء و هو طلب الإقبال بحرف ناب مناب أدعوا لفظا أو تقريرا

خامسها : التمني و هو طلب محبوب محال أو مستبعد و أدواته لبيت نحو : "لبت الشباب يعود " و " ليت الحبيــب يزورني " إذا كان بعيدا

سادسها : الاستفهام و هو طلب حصول ما في الخارج ليحصل في الذهن فيشمل التصور و التصديق و سيأتي ذكــر أدواته إن شاء الله تعالى هذا مضمون البيتين

تبيــــه : ذكر النّاظم أنواع الطلب ستة وعدّ الدعاء منها ، و هو خلاف ما عليه الناس ، إذ لم أقف عليه لغـيره ، لأنّ الدعاء داخل في الأمر و النهي ، لكنه في غير معناه ، فهو من صور الخروج عن مقتضى الظاهر و سيأتي بيانه عند قوله :

قد يجئ أمر و نهي و نداء ❃ في غير معناه لأمر قصدا

و على ما ذكره **السّكاكي** و **القزويني** و غيرهما ، أنّ أنواع الطلب خمسة فقط : الأمر و النهي و التمني و النـــداء و الاستفهام . قال **السّكاكي** انحصار الطلب في هذه الأقسام استقرائي ، و استدل ، **التفتزاني** و غيره على حصـــرها في الخمسة ، بأنّ الطلب إمّا أن يقتضي مطلوبه ممكنا أم لا الثاني التمين و الأوّل إن كان المطلوب به حصول أمر في ذهن

[1]

الطالب فهو الاستفهام و إن كان المطلوب به حصول أمر في الخارج ، فإنّ كان ذلك الأمر انتفاء فعل فهو النهي و إن كان ثبوته ، فإن كان بأحد حروف النداء فهو النـــداء و إلاّ فهو الأمر و لو قال النّاظم : أمر و نهي و تمن و نــداء ثمت الاستفهام ، أوتيت الهدى لكان موافقا لمتبوعه و متبوع متبوعه و غيرهم ، اللّهم إلاّ أن يقال إنّما خـــص هـــذه المسئلة بالذكر هنا دون غيرها من المسائل الآتية اهتماما بشأن التأدب في الدعاء ، و إن كان محلّ ذكرها مع أخواتهـــا من المسائل الخروج عن مقتضى الظاهر فيما سيأتي و الله أعلم . **قوله** و الطلب إلى آخره فيه إشعار بـــأن الإنشـــاء قسمان: طلب و غير طلب ، أحدهما مطلوب و صرح بتصريف الآخر . **قوله** ما لم يحصل مجزوم اللاّم بلم ، و حرك للضرورة على القاعدة المعلومة بأنّ الساكن يحرك بالكسر . **قوله** أقسامه ، أي أنواعه و الضـــمير يرجـــع للطلـــب ستنجلى أي ستظهر . قوله أمر خبر مبتدأ محذوف أي هو إلى آخره ، و تمن مرفوع عطف على ما قبله ، و علامـــة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة و هو مصدر تمنى المضعف و دخله النقل و الحذف لعلة تصريفية . قوله أو تيـــت الهدف تتميم للبيت و دعاء بخير لطالب العلم ، و أوتي بصيغة الخبر للحرص و التفاؤل بالقبول نســـأل الله تعـــالى أن ينفعنا بالثبات و يختم لنا بكلمة التوحيد عند الممات ، و في البيتين الفصل و الوصل و الإيجاز و الإطناب و المطابقة و الموازنة و حسن البيان ، و لمّا ذكر ما هو موضوع للتمني حقيقة أشار إلى ما يستعمل في التمني مجازا فقال :

– 125 – استعملوا كليت لو وهل لعلّ ❋ و حرف حض ....

يعني أنّ هذه الألفاظ استعملتها العرب في التمني مجازا و أعطتها حكم ليت ، منها لو نحو : "لوتأ تـــيني فتحـــدثني" بالنصب على تقدير فان تحدثني و منه قوله تعـــالى ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ [1] فتكون على تقدير فأن النصب قرينة على أن لو ليست على معناها الأصلي إذ لا ينصب المضارع بعدها بإضمار أنّ و إنما تضمر أن في جواب الأشياء الســـتة، فالمناسب للمقام هنا هو التمني ، و النكتة فيها هو إظهار شدّة الرغبة تقدير غير الواقع واقعا أهما في لو لأنّه لفرض ما ليس واقعا في الماضي واقعا فيه كما عرفتا و أمّا ليت فلأنه لتمني الحال أو الممكن الذي لا طماعية في وقوعه ، و منها هل نحو : "هل لي من شفيع" في مكان يعلم أنّ لا شفيع له أصلا لأنه يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء الشفيع فجزم يتولد من الاستفهام التمني لا اشتراكهما في طلب حصول ما ليس بحاصل ، و النكتة في الـــتمني بهل و العدول عن ليت هو إبراز التمني لكمال الغاية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتقائه و عليه قولـــه تعـــالى حكاية عن الكفار قوله ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءِ ﴾ [2] لأنّ المقام مقام علمهم بانتفاء الشفيع ، و منها لعل نحـــو لعلـــي أسافر فأزور الحبيب بنصب أزور فلبعد المرجو عن الحصول أشبه المحالات و الممكنات التي لا طماعيـــة في وقوعهـــا فيتولد منه التمني لما مر من أنه طلب محال أو ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فإنه ارتقـــاب شـــئ لا وثـــوق بحصوله فمن تم لا يقال لعل الشمس تغرب و يدخل في الارتقاب الطمع و الإشفاق فالطمع ارتقاب في المحبـــوب ، و الإشفاق ارتقاب في المكروه ، و بهذا ظهر أنّ الترجي ليس بطلب ، **و منها** حروف التحضيض و هي لو لا و لوما و هــــلا و ألاّ بالتشديد و ألا مخففة فالأصل في هذه الأحرف الدلالة على التحضيض و العرض ، و الفرق بينهما أنّ التحضيض طلب بحث و إزعـــــاج، و العرض طلب بلين و تأدب ، و قد ترد للتمني و هو المقصود منها ليتولد من معنى التمني التقديم في الماضي نحو : "هلا أكرمت زيدا و لو ما أكرمته" على معنى ليتك أكرمته قصدا إلى جعله نادما على ترك الإكرام ، و في المضارع التحضيض نحو: "هلا يقوم زيد و لو ما يقوم" على معنى ليته يقوم قصدا إلى حثـــه

---

[1] الشعراء : 102 و تمام الآية ... " فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ "
[2] الأعراف : 53

على القيـــام و مع هذا لا يخلوا عن ضرب من التوبيخ و اللّوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه . **قوله** : و استعلموا ، فاعله يعود على العرب و مفعوله الأوّل و ما عطف عليها و المفعول الثاني ، كليت مقدّما على الأوّل و هو رأي الجمهور . **قوله** و حرف حض ، قال **السّكاكي** كأنّ حروف التنديم و التحضيض و هي هلا و ألا بقلب الهاء همزة و لو لا و لو ما مأخوذة منهما مركبتين مع لا و ما المزيدتين لتضمنهما معنى التمني ليتولـــد منـــه في الماضي التنديم نحو: "هلاّ أكرمت زيدا" و في المضارع التحضيض نحو : "هلا تقوم"[1] ، كذا نقله **القـــزويني** ، قـــال **التفتزاني** في المطول : " و إنّما ذكر هذا الكلام بلفظ كأنّ لعدم القطع بذلك ، لاحتمال أن يكون كلا منهما حرفـــا موضوعا للتقديم و التحضيض من غير اعتبار التركيب ، فإنّ التصرف في الحروف ممّا يأباه كثير من النحـــاة " [2] و في البيت الوصـــــــــل و الإيجاز و التعديد و حسن البيان . و لما كان للاستفهام أدوات مخصوصة أشار إلى تعـــدادها فقال:

.. ❋ .... و للاستفهـــــام هل

– 126 – أي متى أيان أين من و ما ❋ و كيـــف أنى كم و همـــز علمـــا

يعني أنّ الاستفهام و هو طلب حصول (الصورة)[3] في الذهن فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الأمـــرين أولا وقوعها فحصولها هو التصديق ، و إلاّ فهو التصور و للاستفهام أدوات كثيرة و المشهورة منها أحـــــد عشر لفظا ، و هي الهمزة و هل و ما و من و أي و كم و كيف و أين و أنىّ و متى و أيّان . هكذا رتّبها **القزويني** و عدّها النّاظم – **رحمه** الله – في البيت بحسب ما سمح له الوزن ، فالهمزة أصل أدوات الاستفهام و جميعها أسماء إلاّ الهمزة و هـــل فهما حرفان ، و يمكن أن يقال إنّما قدّم النّاظم هل على ما بعدها لا ختصاصها بطلب التصديق و ثنى بها في الأدوات دون الهمزة لاختصاصها بطلب التصور ، و أخر الهمزة في الذكر لأنّها لا تختص بواحد منها و الله أعلم . و يشترط أن يكون كل من ما و من هي المفيدة للاستفهام و الموضوعة له لا الموصولة منهما و لا الموصوفة و لا غير ذلـــك مـــن معانهما ، ثمّ إنّ الاستفهام له صدر الكلام ، و لذلك لا يجوز أن يتقدم بشيء ممّا في خبزه عليه ، فلا تقول : ضـــربت زيدا . و إنّما لزم صدر الكلام لتضمنه معنى الإنشاء ، و ما بني من أدواته على الفتح كأين و كيف فللتحقيق و ما بني على السكون فعلى أصله . **قوله** و للاستفهام ، لك أن تجعله خبرا مقدّما و هل و ما عطف عليها مرفوعات بالاتبداء و لك أن تجعل هل معطوفا على معمول استعلموا فيكون معمولا ، و في البيت الوصل و الإيجاز و الإطناب و التعديد و الملحق بالجناس ، و لما ذكر أدوات الإستفهام و كان بعضها مختصا بطلب التصور و بعضها بطلب التصـــــــــديق و بعضها مشترك بينهما ، أشار الى بيان ذلك فقال :

– 127 – فالهمز للتصديـــق و للتصور ❋ و بالذي يليه معناه حري

– 128 – و هل لتصديق بعكس ماغير ❋ ....

يعني أنّ أدوات الاستفهام باعتبار مطلوبها ثلاثة أقسام : قســـــم يطلب به التصـــور و التصديق و هي الهمـــزة ، و قسم يطلبه التصديق فقط و هي هل ، و قسم يطلب به التصور فقط و هي باقي الأدوات و التصديق هو إدراك وقوع نسبة أولا وقوعها ، و هي معنى الحكم و الاسناد و ما يجري مجراها و ما ذكرناه هو مذهب الحكمـــاء ، و اختـــاره

[1] المفتاح :

[2] المطول :

[3] في ب (صورة الشيء)

السّيد الشريف و السّعد و مذهب المناطقه أنّ التصديق مركب ، و تحقيق ذلك ووجه الترجيح يطلب في محلّه مثـــال طلب التصديق بالهمزة نحو : " أقام زيد ؟ و أزيد قايم ؟ " فأنت تعلم أنّ بينهما نسبة إمّا بالإيجاب أو السلب و تطلب تعيينهما و تكون الهمزة أيضا لطلب التصور و هو إدراك غير وقوع النسبة في طلب تصور المسند إليــه : "أزيـــت في الإناء أم غسل " فإنّك تعلم أنّ في الإناء شيئا و المطلوب تعيينه و مثاله في طلب تصور المسند : أفي الخابية دبسك أم في الزق ؟ فإنّك تعلم أنّ الدبس محكوم عليه بالكينونة في أحدهما و المطلوب هو التعيين ، فالمطلوب في جميع ذلك بوجه إجمالي ، و يطلب بالاستفهام تفصيله ، ثمّ المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في : أضربت زيدا . و الفاعل في: أأنت ضربت زيدا ؟ إذا كان الشك في الضارب ، و المفعول في : أزيدا ضربت ؟ إذا كان الشك في المضروب و كذا قياس سائر المتعلقات نحو : في الدار صليت ؟ و أيوم الجمعة سرت ؟ و أتأديبا ضربته ؟ و أراكبا جئت ؟ و نحو ذلك ، و أمّا هل فلا يطلب بها إلاّ التصديق نحو : هل قام زيد ؟ و هل عمر و قائم ؟ و إذا كان المطلوب حصول التصديق امتنع : هل زيد قام أم عمرو ؟ لأنّ أم هاهنا متصلة بدليل وقوع المفرد بعدها و هي لطلب تعيين أحد الأمـــرين مـــع العلم بثبوت أصل الحكم فتكون لطلب التصور بعد التصديق بنفس الحكم و هل لا يطلب بها إلاّ التصديق فيتنافيـــان بخلاف ما إذا لم تذكر أم عمرو ، و أمّا : هل زيد قام ؟ فإنّه يقبح و لا يمتنع ، و علل بعضهم قبحه بأنّ هل بمعنى قد في الأصل و أصله أهل و (تركت الهمزة)[1] قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام و أقيمت هل مقام الهمزة و تطفلت عليها في الاستفهام ، و قد من خواص الأفعال و كذا ما هي بمعناها ، و إنّما لم يقبح دخولها على الجملة التي طرفاها اسمان نحو : هل زيد قايم ؟ لأنّها إذا لم تر للفعل في حيزها ذهلت عنه و تسلت بخلاف ما إذا رأته فإنّها تذكرت العهــــــود، و حنت إلى الألف المألوف ، فلم ترض بافتراق الاسم بينهما ، ثمّ هل قسمان بسيطة و هي التي بطلب بها وجود الشئ أولا وجوده كقولنا : هل الحركة موجودة ؟ أولا موجودة و مركبة و هي التي يطلب بها وجود شـــيء لشـــيء أولا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة ؟ أولا دائمة فإنّ المطلوب وجود الدوام للحركة أولا وجوده لها ، و قد اعتبر في هذا شيئان من غير الوجود و في الأوّل شئ واحد فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى و هي بسيطة بالنســبة إليهـــا في الوجود البسيطة محمول و في المركبة رابطة، و أما باقي أدوات الاستفهام فلا يطلب بها إلا التصور خاصة ، و تختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور بشيء آخر ، أمّا ما فيطلب بها شرح الاسم و بيان مفهومه و أنّه لأي معـــنى وضع فيجاب بلفظ اشتهر نحو: ما البشر ؟ فيقال : الإنسان أو ماهية المسمّى أي حقيقيه التي هو بها هو فيجاب بإيراد ذاتياته من الجنـــس و الفصل نحو: ما الإنسان ؟ فيقال : الحيوان الناطق و الترتيب الطبيعي في مثل هذا ، أن يســـأل أولا عن شـــــــرح الاسم ثم وجود مفهومه ، ثم ما هيتة و حقيقته، فالطرفان يطلبان بما ، و الوسط بهل البسيطة فألا و لأي يمكنان في كل مطلوب موجودا كان أو معدوما . و الثالث يختص بالموجود لأنّ المعدوم لا حقيقـــة لـــه ، إذ الماهية ما يكون الشيء به هو و لا هوية للمعدوم فلا تعريف له إلاّ بحسب الاسم بثبوت المفهوم لـــه دون الحقيقـــة بخلاف الموجودات فإنّ لها مفهومات و حقائق فلها تعريف بحسب الاسم و حد بحسب الحقيقة فإذا قيل: ما الإنسان؟ صح الجواب . بالتعريفين بخلاف نحو: ما القول ؟ و ما الغقاء ؟ فيتعين الجواب بشرح الاسم فقط ، و أمّا من فيطلب بها الأمر الذي يعرض لذي العلم تشخصه و تعيينه كقولنا : من في الدار ؟ فيجاب عنه بزيد . و نحـــوه ممـــا يفيـــد تشخصه،

---

[1] في ب (و ترك الهمز)

و أمّا أي ، فيسأل بها عمّا يميز أحد المتشاركين في أمر يعمّهما نحو: "أي الفريقين خير مقاما" أي نحـــن أم أصـــحاب محمّد ، فإنّ الكافرين و المؤمنين قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر ، و الأمر الأعم المشترك فيه هو مضمـــون ما أضيف ، إليه أي و أمّا كم فيسأل بها عن العدد نحو : كم عندك من أوراد ؟ وكم تصلي كل ليلة ؟ و أمّا كيف فيطلب بها تصور الحال كقولك : كيف زيد ؟ فيقال صحيح ، أو سقيم . و نحو ذلك ، و أمّا أين فظرف مكان لوقوع الكلام جوابا له وضع للاختصاص لا شتماله على كل اسم من أسماء المكان ، و أمّا متى فيسأل بها عن الزمان ماضيا كان أو مستقبلا تقول : متى قام زيد ؟ و متى يقوم عمرو ؟ و أمّا أيـّان فمختصة بالزمـــان الاستقبالي و تستعمل في مواضيع التفخيم كقوله تعالى ﴿ **يسأل أيان يوم الدين** ﴾[1] و أمّا أنّ فتستعمل تارة بمعـنى كيـــف و يجب أن يكون بعدها فعل نحو ﴿ **فاتوا حرتكم أنى شئتم** ﴾[2] أي على أي حال و من أي شق أردتم بعد أن يكـــون المأتى موضع الحرث و لم يجئ أنّ زيد بمعنى كيف زيد . و تستعمل تارة أخرى بمعنى من أين نحو " أنى لك هـــذا "[3] أي من أين لك هذا الرزق الآتي كل يوم ؟ **قوله** : فالهمز ، رابطة لجواب شرط سؤال محذوف تقديره إن أردت مـــا يطلب بالهمزة في الاستفهام فاالهمزة إلى آخره **قوله** : و في الذي بلبه معناه حري ، أي ما يلي الهمزة و هو المسؤول عنه بها معناه " حري على ، أي و معنى الهمزة ، و هو أكنت الاستفهام و السؤال "[4] حقيق بالذي يلبه و محكوم له بـــه **قوله** : و هل مبتدأ محكي قصد لفظه و لتصديق خبره . **قوله** يعكس ما غير ، أي بعكـــس مـــا بقـــي مـــن أدوات الاستفهام، إذ لا يطلب بها إلاّ التصور بخلاف هل فإنّها لطلب التصديق فقط و غير بالغين المعجمة أي بقي و الغـــابر الباقي

تنكيت : قال **الغزي** : " يعني أنّ هل لطلب التصديق فقط بعكس الهمزة فإنها تأتي لهما كما سبق و هذا مراده بقوله عكس ما غبر أي ما مضى " كلامه و فيه نظر من وجهين :

أولهما : أنّ الهمزة يطلب بها التصور و التصديق معا و إذا كانت هل بعكسها حقيقة فلا يطلب بها شيئا من ذلك ، و هذا يؤدي إلى فساد المعنى إلاّ أنّ يقال مراده بالعكس هنا مطلق التحول لا العكس الحقيقي فلا يصح قطعا .

ثانيها : إنّ سلمنا أن المراد بالعكس مطلق التحول فباقي أدوات الاستفهام يبقى مسكوت عنها لا يدري هـــل هـــي لطلب التصور أو التصديق أو لهما معا مع أنّ حكمها يؤخذ من النظم صريحا ، ثم عقد تتمّة و ذكر فيها حكم ما بقي من الأدوات في شرحه و هو في أبعد ما يكون ، و أظن أنّ غير في نسخته بالعين المهملة و هو الـــذي أداه إلى هـــذا التكلف و الله أعلم . و في البيت الإيجاز و التقسيم و المطابقة و البيان و لما كانت هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام ممّا يناسب المقام بحسب معونة القرائن أشار الى بيان ذلك فقال :

.... ❃ **و لفظ الإستفهـــــــــــــام ربما عبرة**

– 129 – لأمر استبطـــــاء أو تقريـــــر ❃ تعجـــــــب تهكم تحقـــــــــير

– 130 – تنبيه استبعـــــاد أو تـــــرهيب ❃ إنكار في توبيـــخ أو تكذيـــــــب

---

[1] القيامة :

[2] البقرة :

[3] آل عمران :

[4] ساقط من ب

يعني أنّ أدوات الاستفهام قد تخرج عن مقامها الأصلي فتستعمل لمعان كثيرة و أغراض على حسب ما يناسب المقـــام **منها** الأمر كقوله تعالى ﴿ **آأسلمتم** ﴾ [1] ﴿ **ألم يأن للذين ءامنوا** ﴾ [2] الآية ﴿ **حتى يقول الرسول** ﴾ [3] إلى ﴿ **مـــتى نصر الله** ﴾ [4] و نحو: كم دعوتك ؟ لأنّ الاستفهام عن عدد دعائه إياه يستلزم الجهل المستلزم للإكثار عادة او ادعاء. **منها** التقرير و قد يكون بمعنى التحقيق و التثبيت، و قد يكون بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه و إلجاؤه إليه ، و هذا هو المقصود هنا و يجب أن يلي الهمزة ما يقرر به كما مر في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمـــزة ، تقول: أضربت زيدا ؟ في تقريره بالفعل و أنت ضربت في تقريره بالفاعل ، و أزيـــــدا ضربت ؟ في تقريره بالمفعول و على هذا القياس . و **منها** التعجب نحو ﴿**مالي لا أرى الهد هد**﴾ [5] لأنه كان لا يغيب عن **سليمان** – **عليه السلام**– إلاّ بإذنه ، فلمّا لم يبصره في مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إبصاره إياه ، و لا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل على حال نفسه . و **منها** التهكم نحو ﴿ **أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا** ﴾ [6] و ذلك أنّ **شـــعيبا** – **عليـــه السلام**– كان كثير الصّلاة و كان قومه إذا رأوه يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصلواتك تأمـــــرك الآية التـــهكم و السخرية لا حقيقة الاستفهام . و **منها** التحقير كقولك لمن تحقر شأنه . من هذا ؟ أو من أنت ؟ مع أنك تعرفـــه ، و إنّما استفهمت عنه استخفافا به و استحقارا بشأنه . و **منها** التنبيه على الضلال نحو ﴿ **فأين تذهبون**﴾ [7] و **منـــها** الاستبعاد نحو ﴿ **أنى لهم الذكرى** ﴾ [8] فإنّه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام بل المراد اســـتبعاد أن يكـــون لهـــم الذكرى بقرينة قوله تعالى ﴿ **و قد جاء هم رسول مبين ثم تولوا عنه** ﴾ [9] أي كيف يذكرون و يتعظون بما وعـــدوه من الإيمان عند كشف العذاب عنهم ، و قد جاءهم ما هو أعظم و أدخل في جذب الأذكار من كشف الدخان و هو ما ظهر على يد رسول الله – **صلى الله عليه و سلم** – من الآيات البينات من الكتب و المعجزات و غيره فلم يتذكروا و أعرضوا . و **منها** الترهيب و المراد به الوعيد و التخويف نحو ﴿ **ألم نهلك الأوليـــن** ﴾ [10] و كقولك لمن يســـيء الأدب : ألم أؤدب فلانا ؟ إذا علم المخاطب ذلك و هو أنّك أدّبت فلانا المذكور فيهم معنى الوعيد و التخويف فـــلا يحمله على السؤال و منها الإنكار و هو قسمان : توبيخي و إبطالي و يسمي تكذيبا فالتوبيخي هو الذي يقتضي أن ما بعده واقع و أن فاعله ملوم على ذلك نحو ﴿ **أتعبدون ما تنحتون** ﴾ [11] ﴿ **أغير الله تدعون** ﴾ [12] و لإبطالي هـــو الذي يقتضي أن ما بعده غير واقع و أن مدعيه كاذب نحو ﴿ **أفأصفا كم ربكم بالبنين و اتخذ من الملائكة إناثا**﴾ [13] أي لم يفعل ذلك و نحو ﴿ **الله أذن لكم** ﴾ [14] ﴿ **فاستفتهم ألربك البنات**﴾ [15] و حيث ما كان ما دخلت عليـــه

---

[1] آل عمران :
[2] الحديد :
[3] البقرة :
[4]
[5]
[6]
[7]
[8]
[9]
[10]
[11]
[12]
[13]
[14]
[15]

الهمزة منفيا لزم ثبوته لأن إبطال النفي إثبات و منه ﴿ **أليس الله بكاف عبده** ﴾ [1] أي الله الكاف ﴿ **ألم نشرح لك صدرك** ﴾ [2] أي شرحنا و لذا عطف و وضعنا نحو ﴿ **ألم يجعل كيدكم في تضليل** ﴾ [3] هذا مضمون الأبيات

تنبيه : قال **التفتزاني** : [4] " و الحاصل أنّ كلمة الاستفهام إذا امتنع حملها على حقيقته تولّد منه بمعرفة القرائن ما يناسب المقام ، و لا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنّف ، و لا ينحصر أيضا بشيء منها في أداة دون أداة ، بل الحاكم في ذلك سلامة الذوق و تتبعّ التراكيب ، فلا ينبغي أن يقتصر في ذلك على معنى سمعته أو مثال و جدته من غير أن يتخطاه بل عليك بالتصرف و استعمال الرؤية و الله الهادي " . انتهى بلفظه . **قوله** و لفظ الاستفهام ربّما عبر، أي ربما تجاوز معناه الأصلي ، و عبر هنا بالعين المهملة و العبور التجاوز . قال في المطول و تحقيق كيفية هذا المجاز و بيان أنّه من أي نوع من أنواعه مما لم يحكم أحد حوله قال **ابن قاسم** " [5] يريد أنّهم لم يتعرضوا التحقيق وجه المجاز و بيان العلاقة ، و ذلك إمّا (لخلو) [6] علاقة المجاز و صعوبتها ، أو لعدم اهتمامهم بشأنها و قلة التفاهم إليها " **قوله** لأمر متعلق بعبر ، و اللام فيه للتعليل و ما بعده معطوفات عليه بإسقاط العاطف للضرورة . قوله إنكار ذي توبيخ لفظ إنكار ، مصدر مضاف (لفاعله) [7] و المعنى إنكار صاحب توبيخ أو تكذيب ، أي الموبّخ للمخاطب أو المكذب له له ، لأنّ التوبيخ و لتكذيب صادران من المتكلم ، و التوبيخ التعبير و اللّوم ، و في الأبيات الوصل و التعليل و الإيجاز الموازنة و الالتزام و لما كان الأمر و النهي و الندا قد يخرج كل منهما أيضا على معناه الأصلي أشار إلى بيان ذلك فقال :

– 131 – و قد يجئ أمر و نهيا و ندا ✵ في غير معناه لأمر قصدا

يعني أنّه قد تستعمل هذه الأنواع الثلاثة من أنواع الطلب في غير معانيها الأصلية بحسب قرائن الأحوال ، لنكتة مقصودة ، فأمّا الأمر فيرد لمعان كثيرة :

منها الدعاء و هو طلب الفعل على سبيل التضرع نحو : " ربّ اغفر لي " و كقوله تعالى ﴿ **رب اجعلني مقيم الصلاة** ﴾ [8] و **الالتماس** كقولك لمن يساويك رتبة : افعل بدون استعلاء و **الإباحة** نحو قوله تعالى ﴿ **و إذا حللتم فاصطادوا** ﴾ [9] و **التهديد** أي التخويف نحو قوله تعالى ﴿ **لعلموا ما شئتم** ﴾ [10] لظهور أن ليس المراد الأمر بكل عمل عمل شاؤوا . و **التعجيز** نحو ﴿ **فاتوا بسورة من مثله** ﴾ [11] و التسخير نحو ﴿ **كونوا قردة خاسئين** ﴾ [12] و **التهاون** نحو ﴿ **ألقوا ما أنتم ملقون** ﴾ [13] و **التسوية** نحو ﴿ **أصبروا أو لا تصبروا** ﴾ [14] و التمني كقول **امرئ القيس** :

ألا أيها الليل الطويل ألا نجلي ✵ بصبح و ما الإصباح منك بأمثل

---

[1]
[2]
[3] الفيل :
[4]
[5]
[6] في ب (خفاء)
[7] في ب (إلى فاعله)
[8]
[9]
[10]
[11]
[12]
[13]
[14]

تمنى الإصباح تخلصا عمّا عرض له في الليل من تباريح الجوا ، و استطالة تلك الليلة ، كأنّه لا طماعيه له في انجـــلائها

و أمّا النهّي فيتجاوز به معناه الأصلي أيضا بحسب قرائن الأحوال لمعان مقصودة : **منها** الدعاء فيما إذا استعمل على سبيل التضرع نحو : " اللّهم لا تشمت في أعدائي "و كقوله تعالى ﴿ **ربنا لا تؤاخذنا**﴾ [1] الآية و هو تعليم للعبـــــاد و **الالتماس** فيما إذا استعمل على سبيل التلطف كقولك لمن يساويك : " لا تفعل كذا أيها الأخ " و **التهديد** لمن عصا أمرك نحو " **لا** تمتثل أمري " فإنّه ظاهر أن ليس المراد طلب كفه عن الامتثال و إنّما المراد تخويفه . و **الاحتقار** بالمنهي عنه كقوله تعالى ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ ﴾ [2] فإنّه استعمل في مقام استصغار متعلق المنهي عنه . و **الإرشاد** كقوله تعالى ﴿ **و لا تسألوا عن أشياء**﴾ [3] فإنّه استعمل في مقام التعريض للمنهي بما ينبغي اعتماده و بيان العاقبة كقوله تعالى ﴿ **و لا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون** ﴾ [4] فإنّه استعمل في مقام اطلاعه على ما يترقب . و أمّا **النداء** فقد يستعمل في غير معناه أيضا بحسب قرائن الأحوال لمعان مقصودة **منها الاستغاثة** نحو: : " يالله للمسلمين ، يالله من ألم الفراق" ، و **التعجب** نحو : " ياللماء و للدواهي " كأنّه لغرابته يدعـــــوه . و **الإغراء** كقولك لمن أقبل يتظلم : " يا مظلوم " تريد إغراءه على زيادة التظلم و بث الشكوى . و **الاختصاص** في قولهم : " أنا أفعل كذا أيها الرجل " أي مخصصا من بين الرجال . و **منها المدح** نحو ﴿ **يوسف أيها الصـــــديق**﴾ [5] و **الترحم** "كيا مسكين" و **الذم** : " كيا فاسق " و **التحسّر** و التوجع كما في نداء الأطلال و المنازل و المطايا و نحو ذلك و منه قول الشاعر:

فيا قبر معن كيف واريت جوده ❋ وقد كان منه البر و البحر مترعا[6]

قال **التفتزاني** :[7] و أمثلة هذه المعاني كثيرة موجودة في الكلام فتأمل و استخرج ما يناسب المقام . **قوله** و قد يجيء أمر أمر و نهي ، فيجي يقرأ بحذف الهمزة للضرورة ، و المعنى قد يجئ كل من صيغ هذه الأنواع الثلاثة في ضمن ما تولـــــده قرائن الأحوال بحسب المقام . **قوله** معناه في غير أي في غير حقيقته و ذلك بأن لا يكون طلب الفعل أو الكف على سبيل الاستعلاء الذي هو معناه الحقيقي . **قوله** لأمر قصدا يرجع لكل واحد من الأمر و النّهي و الندا ، أي لنكته مقصودة و قصد بالبناء للمجهول و ألفه (للإطلاق)[8] ، و في البيت الإيجاز و الوصل و التعليل و المطابقة و الالـــتزام و لما كان نوع من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر باعتبار وقوع الخبر موقع الطلب ذكره بعد الفراغ منهما لخصوصيته بها فقال :

– 132 – و صيغة الإخبـــار تأتي للطلب ❋ لفأل أو حرص و تصديق أدب

يعني أنّ صيغة (الخبر)[9] قد تتجاوز بها فتخرج عن معناها و يبرز الطلب في صورتها ، و لا يخرج الكلام عن مقتضاه إلاّ إلاّ لنكتة من مقتضيات البلاغة و أغراض ، فلا بد من التنبيه عليها : **منها** قصد التفاؤل بلفظ الماضي على أنّه من الأمور الحاصلة الدّالة عليه كأنّه وقع ، نحو : " وفقنا الله للتقوى و أعاذك من الشبهة و عصمك من الحيرة " لدلالة

---

[1] البقرة :
[2] طه : 131
[3] المائدة
[4]
[5] يوسف :
[6]
[7]
[8] في ب (لإطلاق القافية)
[9] في ب (الإخبار)

الماضي على حصول المطلوب . و **منها** إظهار الحرص في وقوعه فإنّ الطالب إذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره إيّاه فربّما يخيل له حاصلا فيورده بلفظ الماضي نحو: "رزقني الله لقاءك " و الدعاء بصيغة الماضي من البليغ كقوله : " فـــــلان – **رحمه** الله **و رضي عنه** – " . يحتمل التفاؤل و إظهار الحرص ، و أمّا غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتب،ارات. و **منها** حملك المخاطب على المطلوب إذا كان ممن لا يجب تكذيبك كقولك لصاحبك الذي لا يجب أن ينسبك للكذب " تأتينا غدا . مكان أتيشا لحمله " بألطف وجه على الإتيان ، لأنّه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخير ، و كقولك (أيضا) [1] بحضرته مثلا لشخص آخر جئتنا غدا . فإنّ فلانا ياتينا معك . و **منها** التأدب مع المخاطب بترك صيغة الأمر نحو : أمير المؤمنين يقضي حاجتي .دون اقص لي حاجتي لأنّه في صورة الأمر فالأدب تركه في المقام الذي يقصد به الشفاعة.

تنبيهـــان :

الأول: قال المصنّف شرحه : " و من ذلك إظهار الحرص بوقوعه كقولك لمن استبطأك أتيتك " [2] و في تمثيله بهـــذا نظر ، لأنّه خبر لفظا و معنى ، و إنّما فيه إيقاع الماضي موقع (الاستقبال)[3] و قد تقدّم الكلام عليه في فصل الخروج عن عن مقتضى الظاهر عند قوله و صيغة الماضي لأت أوردوا و المراد هنا إيقاع صيغة الخبر موقع الطلب ، و الصواب ما مثل به **التفتزاني** نحو : " رزقني الله لقاءك " و إنّما ذكرنا هذا المبحث إرشادا للمبتدئ ، و إلاّ فهو من باب الاعتراض على المثال و الأمر فيه سهل .

الثاني : اعلم أنّ الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة فليعتبر النّاظم تلك الأمور التي تشـــارك فيها الإنشاء و الخبر بالتأمل في (العبارات) [4] و لطائف الإشارات فإنّ الإسناد الإنشائي إمّا مؤكد أو مجرد من التأكيد، التأكيد، وكذا المسند إليه إمّا مذكور أو محذوف مقدّم أو مؤخر معرف أو منكرا إلى غير ذلك ، و كذا المسند اسم أو فعل مطلق أو مقيد بمعمول أو بشرط أو غيره و المتعلقات متقدّمة أو متأخرة مذكورة أو محذوفة ، و إسناده و تعلقــه أيضا إمّا بقصر أو بغير قصر و الاعتبارات المناسبة لذلك مثل ما مر في الخبر ، فلا يخفى عليك اعتباره بعد الإحاطة بما سبق و الله المرشد . و في البيت الوصل و الإيجاز و التعليل و الالتزام ، و لما فرغ من بحث الإنشاء شـــرع في بيـــان الباب السابع فقال :

الباب السابع في الفصل و الوصـــل : أي في بيان أحوالهما ، و الفصل لغـــة القطـــع و الوصـــل الجمـــع ، و في الاصطلاح الفصل ترك واو العطف بين الجمل و الوصل ذكرها ، و إنّما ذكر هذان النوعان في باب واحد لاشتراكهما فيما يبنيان عليه ممّا هو أصل لأحوال انتظام الجمل ، و إنّما قدّم الفصل على الوصل لأنّ مفهومه عدمي وعدم الحادث سابق على وجوده لأنّه الأصل و الوصل طارئ عليه ، و هذا الباب من أعظم أركان البـــــــلاغة و ألطفها اعتبارا ، و لذلك قصر بعض علماء البيان البلاغة على معرفته و جعل معرفة ما سواه من أنواع البلاغة مفتقرة في جانب معرفته و مراده بذلك التنبيه على دقّة مأخذه و غموض معانيه و كثرة فوائده ، لأنّه في نفس الأمر كذلك فهو ممّا يحتاج إليه البليغ كاحتياج الموصول إلى الصلة و بيت الشعر إلى قافية متّصلة و في الترجمة المطابقة و الموازنة و التجنيس و الالتزام، ثمّ أشار إلى تعريفه فقال :

---

[1] ساقط من ب
[2] شرح الأخضري :
[3] في ب (المستقبل)
[4] في ب (الاعتبارات)

– 133 – والفصل عطف ترك جملة أتت ❃ من بعد أخرى عكس وصل قد ثبت

يعني أنّ الوصل هو عطف بعض الجمل على بعض و الفصل تركه ، فبينهما تقابل العدم و الملكة ، فمثال الوصل . " زيد قام و عمر جالس " و مثال الفصل: " زيد قائم اضرب عمرا " و يسمّى العطف وصلا ، و تركه فصلا لأنّ العطف يقتضي اتصالا بين المتعاطفين بوجه ما بخلاف تركه ، و ليس المراد بالاتصال الإتّحاد في المفهوم ، و قد تقرر أنّ العطف يقتضي المغايرة بل المناسبة بينهما بوجه من الوجوه و ذلك لا ينافي تغاير المفهومين ، و إنّما قال ترك عطف جملة دون أن يقول ترك عطف جملة دون أن يقول ترك عطف كلام لأنّ الجملة أعمّ من الكلام على المشهور ، فيشمل الجملة التي لها محل من الإعراب لكل إذ كل كلام جملة ولا ينعكس إلا جزئيا ، فإنّ قلت : لم خصصتم هذا الباب بعطف الجمل ؟ و هل كان جاريا في عطف المفردات أيضا ؟ مع أنّ العطف موجود فيهما . و الجواب أنّ عطف المفرد من مباحث المسند و المسند إليه و نحوهما ، و هو مع ما عطف عليه كالجملة الواحدة مع أنّه لا كبير بحث فيه ولا طائل تحته ولا خفاء فيه ، بخلاف عطف الجمل فإنّه أصل كبير من أصول البلاغة ، و فن عظيم من فنون المعاني، لاشتماله على دقائق و غوامض لا يدركها إلاّ فحول البلغاء و مهرة الأذكياء .

تنكيت في تعبير النّاظم بالعطف عموم في الحد لتناوله حروف العطف العشرة ولا مدخل لغير الواو هنا ، لأنّ العطف بغير الواو لا يشكل أمره فهو معلوم من إتقان مغاني حروف العطف ، قال **القزويني** [1] : " فشرط كونه مقبولا بالواو و نحوه أن يكون بينهما جهة جامعة إلى آخره " قال **التفتزاني** [2] قوله : " و نحوه ، أراد به ما يدلّ على التشريك كالفاء وثم و حتى ، و ذكره حشو مفسد ، لأنّ هذا الكلام مختص بالواو لأنّ لكل من الفاء و ثم و حتى معنى إذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف عليه و المعطوف جهة جامعة أولا نحو : " زيد يكتب " فيعطي أو ثم يعطي إذا كان يصدر منه العطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فإنّه ليس له هذا المعنى فلا بدّ له من جامع " و لو قال النّاظم

الفصل ترك الواو بين الجمل ❃ و الوصل بالعكس أتى نلت الأمل

لأجاد و سلم من هذا الإيراد و العذر له أنّها عبارة متبوعة و متبوع متبوعه فتبعهما و جرى فيه الخلاف هل يتجه الاعتراض عليه أو على الأول ؟ قولان: وقد تقدّم الكلام على هذا المعنى في المقدّمة و في البيت الإطناب و الفصل و المجاز العقلي و المطابقة و الجناس الناقص و الالتزام ، و لّما كان لكل من الفصل و الوصل دواع مخصوصة شرع في بيانها و قدّم أحوال الفصل كما هو معلوم فقال :

– 134 – فافصل لذي التوكيد و الإبدال ❃ لنكتة و نية السؤال

– 135 – و عدم التشريك في حكم جرا ❃ أو إختلاف طلبا و خبرا

– 136 – و فقد جامع مع إيهام ❃ عطف سوى المقصور في الكلام

يعني أنّ فصل الجملة عن الجملة بترك الواو بينهما ، و إنّما يكون لدواع و أغراض **منها** كون الجملة الثانية مؤكدة للأولى فلا تعطف عليها ، لّما بين المؤكد و المؤكد من الاتصال و هو قسمان : لأنّه إمّا أنّ تنزل الجملة الثانية من الأولى منزلة التوكيد المعنوي من متبوعه أو منزلة التوكيد اللفظي في اتحاد المعنى الأول نحو ﴿**لاريب فيه**﴾ [3] بالنسبة

1

2

3 البقرة :

إلى ﴿ذلك الكتاب ﴾ [1] إذا جعلت "ألم "طائفة من حروف المعجم أو جملة مستقلة و ﴿ ذلك الكتاب ﴾ جملة ثانية و ﴿ لاريب فيه ﴾ ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختـــــار فهي المختار فهي بمنزلة "جاء زيد نفسه" و تقـــــول "زيد هو الفقيه لا شك فيه " فتفصل جملة لا شك فيه أيضا ، لأنّها من الأولى بمنزلة التأكيد المعنوي و قس على ذلك.

و الثاني نحو ﴿هدى للمتقين ﴾ [2] أي هو هدى ، أي بلغ في الهداية درجة لا يدرك كنهها حتى كأنّه هداية محضة حيث قيل : هدى و لم يقل : هاد ، و هذا معنى ﴿ذلك الكتاب﴾ [3] أي الكتاب الكامل في الهدية ، لأنّ الكتب السماوية تفاوتت في درجات الكمال بقدر الهداية ، فجملة هدى للمتقين بمنزلة زيد الثاني في جاء زيد زيد لكونه مقدّرا لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف ﴿ لا ريب فيه ﴾[4] فإنّه و إن كان مقدّرا لكنهما مختلفان معنى، فلذلك جعل بمنزلة التأكيد المعنوي و نحو: " زيد هو الفقيه هو المنفرد بالعلم " فتفصل الجملة الثانية لتنزلها من الأولى منزلة التأكيد اللفظي في اتحاد المعنى مع المؤكد . و **منها** أنّ تكون الجملة الثانية بدلا من الأولى لنكتة ، ككون المراد مطلوبا في نفسه أو فضيعا أو عجيبا أو لطيفا ، فتنزل الجملة الثانية من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال من متبوعه، بل تعطف عليها لما بين البدل و المبدل منه من كمال الاتصال أيضا ، فالأول و هو أن تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو ﴿أمدكم بما تعلمون إلى قوله ﴿ عيون ﴾ [5] فالمراد التنبيه على نعم الله ، و المقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه وذريعة إلى غيره ، و قوله ﴿ أمدكم بأنعام ﴾ [6] أو في تأدية (المعنى) [7] المراد الذي هو التنبيه لدلالته على نعم الله بالتفضيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين ، فهو مثل قولك : " وجهة في أعجبني زيد" لدخول الثاني في الأول ، لأنّ ما يعلمون يشمل الأنعام و غيرها ، و الثاني و هو أن تنزل الثانية منزلة بدل الاشتمال نحو قول الشاعر :

1

2

3

4 البقرة :

5

6

7 ساقط من ب

أقول له ارحل فلا تقيمنّ عندنـــا ❊ و إلاّ فكن في السّر و الجهر مسلما

فإنّ المراد بقوله ارحل كمال ظهور الكراهة لإقامته عندهم بسبب مخالفة سرّه لجهره ، و قوله لا تقيمن أو في تأديـــة المراد لدلالة لا تقيمن عليه بالمطابقة و النكتة كونه مطلوبا في نفسه مع التأكيد الحاصل من النون ، و الشـــاهد في لا تقيمنّ . فإنّه بدل اشتمال من ارحل ، و النكتة كونه مطلوبا في نفسه كقولك : " حسنها في أعجبني الدارحسنها"لأنّ عدم الإقامة مغاير للارتحال و غيره داخل فيه ، مع ما بينها من الملابسة اللزومية ، فيكون بدل اشتمال .

تكميل : و تفصل الجملة الثانية أيضا لكونها بيانا الأولى ، و أيضا حالها وهو مأخوذ من النوع الأول مـــن اعتبـــار الاتصال و المقتضى له أن يكون في الكلام السابق نوع خفاء فيقصد إزالته و إيضاحه نحو ﴿ **فوسوس إليه الشـــيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد و ملك لا يبلى**﴾ [1] لأنّ الوسوسة عامة قد تكون بما ذكر و بغيره ، فـــأتى بعدها بما يبين المقصود بها دالا عليه بالنصوصية ، فهو كقولك : **عمر** . في قول الشاعر : " أقسم بالله أبي حفـــص عمر " حيث جعل الثانية بدلا و توضيحا للأولى ، و سكت النّاظم عن هذه المسألة و قد ذكرها متبوعه و غير واحد من المصنّفين . و الجواب عنه من وجوه :

أولها : أنّه جعلها من البدل المطابق و ذكر الآية في البدل ، و القاعدة الأكثرية أنّ عطف البيان يصح أن يكون بـــدلا فيكون إسقاط النّاظم لهذه المسألة تقليلا للإقسام . واستغناء عنها بالبدل المطابق واستغناء عنها بالبدل المطابق .

ثانيها :قال **التنفزاني** " و لا يجوز أن تقول : إنّه من عطف البيان للفعل لأنّا إذا قطعنا النظر عن الفاعل أعني الشطان لم يكن قال بيانا و توضيحا للوسواس فليتأمل ".

ثالثهما :إنّ الجملة التي تصلح بيانا للأول قد تعطف عليها تنبيها على استقلالها و تغايرهـــا لـــلأولى كقولـــه تعـــالى ﴿**يسومونهم سوء العذاب يذبحون أبناءكم** ﴾ [2] و في سورة إبراهيم ﴿ **و يذبحون** ﴾ [3] بالواو بحيث فصـــــل في آية آية و وصل في أخرى ، و تركه النّاظم و استغنى عنه بالبدل لأنّ الحكم فيه بالجواز. و **منها** كون الثانيـــة كالمتصـــله بالأولى لكونها جوابا لسؤال اقتضته الأولى بفحواها ، فتترل الأولى مترلة السؤال لكونها مشتملة عليه و مقتضية لـــه فتفصل عنها الثانية كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من (شبه كمال) [4] الاتصال ، و ذلك إنّما يكون لنكتـــة كإغناء المخاطب عن السؤال ولئلا تسمع منه ما تكره تحقيرا له أو لئلاّ يقطع كلامك بكلامه ، أو مثـــل القصـــد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ ، و هو تقدير السؤال و ترك العاطف إلى غير ذلك ، و يسمّى الفصل لذلك استئنافا ، و كذا الجملة الثانية نفسها تسمّى استئنافا كما تسمّى مستأنفة و الاستئناف على ثلاثة أضرب لأنّ السؤال إما عن ســـبب الحكم مطلقا كقول الشاعر:

قال لي كيف أنت قلت عليـــل ❊ سهر دايم و حزن طويل[5]

أي ما بالك عليل أو ما سبب علتك بقرينة العرف و العادة ، لأنّه إذا قيل : فلان مريض . فإنّه يســـــأل عن مرضه و سببه كأن يقال : هل سبب علته كذا لا سيما السهر و الحزن . لأنّهما أبعد أسباب المرض ، فعلم أنّ السؤال عـــن

---

[1] الأعراف :
[2]
[3]
[4] ساقط من ب
[5]

السبب المطلق (العام)[1] دون السبب الخاص و عدم التأكيد أيضا مشعر بذلك .و أمّا من سبب خاص بهذا الحكم نحو : ﴿وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسؤء ﴾ [2] كأنّه قيل : هل النفس أمارة بالسوء لقرينة التأكيد ، و هو دليل على السؤال عن السبب الخاص . فإنّ السؤال عن مطلق السبب لا يؤكد هذا الضرب فيقتضي تأكيد الحكم كما مرّ في أحوال الإسناد من أنّ غير السائل يترل مترلة السائل إذا قدّم ما يلوح له بالخبر ، فيستشرف استشراف الطالب المتردد حسن تقوية الحكم بمؤكّد ، و لا يخفى أنّ المراد الاقتضاء استحسانا لا وجوبا ، و المستحسن في باب البلاغة بمترلة الواجب ، و أمّا غيرهما ، أي عن غير السبب المطلق و الخاص نحو ﴿ قالوا سلاما قال سلام ﴾ [3] أي حياهم بتحية أحسن لكونها بالجملة الاسمية الدّالة على الدّوام و الثبوت لأنّه معناه سلام عليكم و قول الشاعر :

زعم العواذل أنّني في غمــــرة ❊ صدقوا و لكن غمرة لا تنجلي [4]

العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة من الذكور لا امرأة عاذلة بدليل صدقوا ، و الغمرة الشّدة ، لا تنجلي لا تنكشف بخلاف أكثر الغمرات و الشدائد ، كأنّه قيل : أصدقوا أم كذبوا ؟ فقيل : صدقوا . و بحث الاستئناف طويل الذيل فليطلب في محلّه و **منها** عدم تشريك الثانية للأولى في حكم اعرابها بأن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه الثانية، فالفصل واجب لئلاّ يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم و يسمّى الفصل لذلك قطعا كقوله .

قوله تعالى ﴿ و إذا خلو إلى شياطينهم قالو إنا معكم – إلى قوله – الله يستهزئ بهم ﴾ [5] لم يعطف جملة الله يستهزئ يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مرّ من أنّ تقديم المعمول يفيد الاختصاص فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم و هو خذلهم مختصا بحال خلوهم إلى شياطينهم و ليس كذلك ، بل متّصل بهم لا انقطاع له بحال ، و لم يعطف أيضا جملة ﴿الله يستهزئ بهم ﴾ على ﴿ إنا معكم ﴾ لأنّه ليس من قولهم ، فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول قالوا ، فليزم أن يكون من مقول قول المنافقين و ليس كذلك . و **منها** اختلاف الجملتين في الطلبية و الخبرية بأن تكون إحداهما إنشائية و الأخرى خبرية إما لفظا و معنى أو معنى فقط ، فتفصل الثانية عن الأولى لما بينهما من كمال الانقطاع بلا إيهام كقول الشاعر :

و قال رائدهم أرسوا نزاولها ❊ فكل حتف امرئ يجري بمقدار

الرائد هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء ، و أرسوا ، أي أقيموا من أرسيت السفينة حبستها بالمرساة ، نزاولها نحاول تلك الحرب و نعالجها ، أي قال مقدمهم أقيموا نقاتل فإنّ موت كلّ نفس يجري بمقدار الله و قدره لا الجبن ينجيه و لا الإقدام يرديه ، لم يعطف نزاولها على ارسوا لأنّه خبر لفظا و معنى ، و ارسلوا إنشاء لفظا و معنى و أمّا اختلافهما معنى فقط بأن تكون إحداهما خبرا و الأخرى إنشاء معنى فالفصل و إن كانتا خبريتين أو إنشائيتين لفظا نحو: مات فلان – رحمه الله – لم يعطف – رحمه الله – على مات لأنّه إنشاء معنى و مات خبر معنى ، و إن كان جميعا خبريتين لفظا ، و الحاصل أنّ جميع ما يتصور بين الجملتين باعتبار الاتّفاق و الاختلاف في الخبرية و الإنشائية لفظا و معنى أو إحداهما ست عشرة صورة من ضرب أربعة في أربعة ، لأنّ كل جملة إمّا أن تكون خبرية لفظا و معنى، أو خبرية لفظا و معنى ، أو طلبية لفظه فقط ، و الذي يدخل في المسألة ثمان صور و هي صور الاختلاف في المعنى أو

---

[1] ساقط من ب
[2]
[3]
[4]
[5]

مع الاختلاف في اللفظ أو بدونه و إلى هذا المعنى أشار الناظم بقوله أو اختلاف طلبا و خبرا ، و وضع المصـــنّف – رحمه الله – جدولا مشتملا على جميع الصور و رأيت أنّ جلبه هنا ممّا تتم به الفائدة ، و هذه صورته

فتأخذ كل صورة من صور بيوت الضلع الأول الطولي و تضمّها إلى كل صورة من صور بيوت ضلعها العرضي فإنّ اختلفتا معنى فالفصل و إلاّ فالوصل فتسقط من الاعتبار صورة كل بيت فيه خط مؤثر لزاوية قطره الأيسر الأعلـــى ، خط و هي ثمان صور كما ترى كلّها لا يجب فيها الفصل الذي يوجد به الاختلاف في الخبرية و الانشائية و المعتبر في اختلاف الجملتين اختلافهما في المعنى فقط ، و لا عبرة باختلافهما في اللفظ و لا ينظر في أسباب الفصل و الوصل. فأي شيء وجد منها فيها عمل عليه ، و اعلم أنّ مسألة الاختـــــلاف خالف فيها البيانيون بعض النحويين كالصّفار و من تبعه ، فإنّهم أجازوا عطف الجمل الإنشائية على الخبرية و عكسه ، محتجّين بآيات من كتاب الله أجـــاب عنها البيانيون باتّفاقهما معنى

فائـــــدة : الجدول في اللغة هو النهر الصغير ، سمّي به الشكل المخصوص تشبيها لأضلاعة بالأنهار الصغار المتـــدة، و طول الجدول من أعلا إلى أسفل ، و عرضه من اليمين إلى اليسار ، و الضلع هو ما بين الخطين إلى الفراغ الـــذي بينهما ، و يجيء طولا و عرضا و ينسب لكل منهما فيقال ضلع طولي و ضلع عرضي ، و القطر هو المار مـــن كـــل زاوية عليا إلى زاوية سفلى على المخالفة ، و الزاوية هو التقاء الخطين ، و لكل بيت من المربعات أربع زوايا ، كما أنّ المثلثات لها ثلاث زوايا ، و سيأتي بيان الزاوية في فصل السّجع – إن شاء الله تعالى – عند التفريق بين الزوايا بتقـــديم الزاي و الموازاة بتقديم الواو . و **منها** فقد جامع بينهما ، أي بأن لا يكون بين الجملتين جامع عقلي أو وهمي أو خيالي كما سآتي – إن شاء الله تعالى – فلا يقال: " زيدا طويل و عمرو قائم " ولا " الورع حسن وزيد لئيم " بل يتعين الفصل لعدم الجامع بخلاف " زيد طويل و عمر قصير" و " نعم الورع و بيس الطمع " لوجود الجامع ، و هذه المسألة مرتبة على مفهوم قوله أو اختلاف طلبا و خبرا ، و أمّا إذا اتفقا في الطلبية و الخبرية فلا يخلو : إمّا أن يوجد بينـــهما جامع أولا مهمين فقد الجامع فالفصل لما بينهما من كمال الانقطاع بلا إيهام ، و لهذا عيب على **أبي تمام** في قوله

لا و الذي هو عالم أنّ النوى ❋ صبر و أن أبا الحسن كريم [1]

إذا لا مناسبة بين كرم أبي الحسين و مرارة النوى ، فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد كما هو الظاهر، أو عطف جملة باعتبار و قوعه موقع مفعولي عالم ، لأنّ وجود الجامع شرط في الصورتين و قوله لا يفي لما اودعتــه الحبيبة عليه من ندراس هواه بدلالة البيت السابق . و **منها** إيهام العطف خلاف المقصود ، أي عطف الجملة الثانيـــة على غيرها يوهم خلاف المراد لما بين الجملتين من شبه كمال الانقطاع باعتبار اشتمـــــــاله على مانع من العطف، و يسمّى الفصل لذلك قطعا ، مثاله قول الشاعر :

و تظن سلمى أنّني أبغي بهـــــا ❋ بدلا أراها في الضلال تهيم [2]

فالجملتان خبريتان و بينهما مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين ، لأنّ معنى أراها أظنها ، و كون المسند إليه في الأول محبوبا و في الثاني محبا ، لكن ترك العطف لئلا يتوهم أنّه عطف على قوله أبغي ، و هو أقر ب إليه فيكون هذا من مظنونات سلمى ، و هو خلاف المقصود إذا المقصود أنّه يظنها كذلك ، و يحتمل الاستئناف بأن تكون الجملة الثانيـــة جوابـــا لسؤال اقتضته الأولى ، كأنّه قيل : كيف تراها في هذا الظن ؟ فقال : أراها تتحيّر في أودية الضلال . لكن الشاهد في الاحتمال الأول ، إذا هو المقصود ، فإنّ قلت هذه المسألة تلتبس مع ما تقدّم من عدم التشريك في حكم جرى للأولى، لأنّ العطف في المسألتين يوهم خلاف المقصود و يؤدي إلى تشريك الثانية للأولى في حكمها ، فحينئـــذ و الإيهـــام

1
2

حاصل فيهما معا و التشريك حاصل فيهما معا ، و الفصل يسمّى قطعا فيهما معا ، و يحتمل الاستئناف فيهما معـا فيما الفرق بينهما ؟ و الجواب أنّ هذا القطع يأتي على سبيل الاحتياط ، و ذلك إذا كان الكلام السابق غير مشـتمل على مانع من جواز عطف لثاني عليه و إمّا على سبيل الوجوب و هو فيما إذا كان الكلام السابق مشتملا على مانع من جواز العطف عليه و بهذا يظهر أنّ قطع هذه المسألة للاحتياط وقطع المسألة السابقة للوجـوب و علـى هـذا **السّكاكي** و صاحب التبيان و الصاحب إسفار الصباح قال **ابن قاسم** : " حاصله أنّ كمال الانقطاع نوعان : أحدهما فيما ليس له محل من الإعراب ، و هذا يوجب الفصل ، و الآخر فيما له محل من الإعراب و هذا لا يوحيه " **قولـه** لدى التوكيد ، أي فافصل الجملة الثانية عند توكيدها للأولى ، ولدى بمعـنى عنـد إلاّ أنّ لـدى لا تسـتعمل إلاّ للحـاضر و عند تستعمل للحـاضر و الغائب ، فإنّ قلت لدى مال يعلم أنّه حاضر .و إذا قلت عندي مال كـان محتملا للحضور و الغيبة . **قوله** و الإبدال لنكتة ، أي افصل أيضا إذا أبدلت الثانية من الأولى لنكتة ، و إنّما وجـب الفصل في التوكيد و الإبدال لأنّ الوصل يقتضي التغاير ، و التوكيد و البدل و إنّما يدلاّن على تحقيق الأول بنفسه أو بعضه أو حاصل له و نحو ذلك ، فوصلها مخل بالمراد منهما . **قوله** : و نية السؤال ، أي افصل الثانية أيضا إذا نويت أي قدرت سؤالا من الكلام السايق ، فتكون الثانية جوابه . **قوله** : و عدم التشريك في حكم جرا ، أي افصل أيضا الجملة الثانية لعدم تشريك الجملتين في معنى جرى للأولى ، و العدم هو فقدان الشيء . تقول : عدمت الشيء عـدما و عـدما بفتح العين والـدال و بضمها و سكون الدال ، و العديم هو الفقير يقال فلان أعـدم إذا افتقـر **قولـه** و اختلاف طلبا و خبرا أي أفصل أيضا عند اختلاف الجملتين في الطلبية و الخبرية لفظا و معنى أو في المعـنى فقـط. "**قوله** و فقد جامع افصل أيضا الجملتين لفقد جامع بينهما ولو اتفقا في الطلبية و الخبرية " [1] **قوله** : و مع إيهـام إلى آخره فإيهام مصدر مضـاف إلى فاعله و مفعوله و هو سوى ، أي افصل الجملة الثانية أيضا ، و لو كان الجـامع بينهما موجودا واتفقتا في الطلبية و الخبرية و كان في العطف إيهام سوى المقصود في الكلام فتفصل الثانية لدفع ذلك الإيهام .

تنكيـت : قال **الغزي** : " و إلى الإيهام الذي ذكرنا أشار النّاظم بقوله : و مع إيهام عطف سـوى المقصـود في الكـلام ، ثمّ قال : و في فهم هذا من كلامه نظرة " و الظاهر أنّ قوله فيه نظر ما هو إلاّ من قلة التأمل بالنظـر ، لأنّ كلام الناظم في غاية الإيضاح و البيان فليتأمل . و في الأبيات الإيجاز و المجاز العقلي و التّسهيم و المطابقـة و التعليل و الالتزام ، و لمّا فرغ من الأحوال المقتضية للفصل شرع في بيان الأحوال المقتضية للوصل فقال :

137 – وصل لدى التشريك في الإعراب ❃ وقصد رفع اللبس في الجواب

138 – و في الاتفـاق مـع الإتصـال ❃ في عقل أو في وهم أو خيـال

يعني أنّ وصل الجملة بالجملة بذكر واو العطف بينهما يكون لأعراض (مقتضية) [2] أحواله **منها** أن يقصد تشريك الجملة الثانية للأولى في حكم إعرابها ، بأنّ يكون للأولى محلّ من الإعراب ، و بقصد تشريك الثانية لها في حكم ذلك الإعراب ، مثل أن تكون الأولى خبرا أو نعتا أو حالا أو مفعولا أو غير ذلك و تشاركها الثانية في حكما فتعطف عليها ، لأنّ العطف يدلّ على التشريك في الحكم لا في المعنى ، نحو : " زيد قام أبوه و جلس أخوه " و " ظننت زيدا يقوم اللّيل و يصوم النّهار و " مررت برجل يحبّ الصالحين و يكره الفاسقين " و يشترط أن يكون بينهما جهة جامعة

[1] ساقط من ب
[2] في ب (مقتضيات)

ممّا سيأتي ، و لما تقدّم من أنّ موجبات الفصل أن لا يكون بينهما جامع . و **منها** قصد رفع اللّبس و دفع الإيهام في جواب من قال لك : جاء زيد فقلت : لا و أردت أن تدعوا للقائل فلا بدّ من الوصل فتقول له مثلا لا و أيّدك الله أولا و حفظك الله . فقولهم : لا رد للكلام السابق ، كما إذا قيل : وقع كذا . و هل الأمر كذا ؟ فقلت : لا . أي ليس الأمر كذلك ، فهذه جملة إخبارية . و أيدك الله جملة إنشائية معنى . لأنّها بمعنى الدّعاء بينهما كمال الانقطاع، لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود ، فإنّه لو قيل : لا أيدك الله . لتوهّم أنّه دعاء على المخاطب بعدم التأييد، فلأجل هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للإنشائية الدعائية على الخبرية المنفية المدلول عليها بكلمة لا ، كما ترك العطف في صورة القطع نحو : و تظن سلمى البيت دفعا للإيهام ، ذكر الصفدي ناقلا عن بعض الأدباء أنّ هـذه الواو المذكورة في قولهم : لا و أيدك الله . هي أحسن من واوات الإصداغ في خدود المـلاح . و **منها** اتّفاق الجملتين في الطلبية و الخبرية لفظا و معنى أو معنى فقط ، لأنّهما إنشائيتان أو خبريتان ، و المتفقتان معنى فقط ستة أقسام ، لأنّهما إن كانتا إنشائيتين معنى فاللفظان إمّا خبران أو الأول خبر و الثاني إنشاء أو بالعكس ، و إنّ كانتا خبريتن فاللفظان إمّا إنشاءان أو الأول إنشاء و الثاني خبر و بالعكس ، فتصير ثمانية أقسام للوصل كما تقدّم في الجدول مثال لاتفاقهما في الخبرية لفظا و معنى نحو ﴿ **إنّ الأبرار لفي نعيم و إن الفجـار لفي جحيم** ﴾[1] و مثال اتفاقهما في الطلبية لفظا و معنى ﴿**كلوا و اشربوا و لا تسرفوا** ﴾[2] و مثال اتفاقهما معنى فقط ﴿ **لا تعبدون إلا الله و بالوالدين إحسان** ﴾ ﴿ **و قولوا للناس حسنا** ﴾[3] فعطف قولوا على لا تعبدون إخبار في معنى الإنشاء ، أي اعبدوا و قولوا . و يشترط مع الاتفاق المذكور أن يكون بين الجملتين جامع و هو المراد بقول النّاظم مع الاتصال أي مع وجـود جامع بينهما ، و يجب حصوله في طرفي الأولى و طرفي الثانية ، أعني في المسند إليهما و المسندين جميعا نحو زيد يشعر و يكتب. للمناسبة الظاهرة بين الشعر و الكتابة و تفارقهما في خيال أصحابهما ، و يعطي و يمنع لما بين الإعطاء و المنع من التضاد ، و هذا عند المسند إليه فيهما ، و عند تغايره فيهما فلا بدّ من مناسبة بينهما نحو : زيد شاعر و عمرو كاتب. و زيد طويل و عمرو قصير . إذا كان بين زيد و عمرو مناسبة كالأخوة و الصداقة و العداوة و نحو ذلك مما فيه نسبة جامعة بينهما فلو كان الجامع في المسند فقط لم يوصل ، كقولك : زيد قائم عمرو جالس . إذا لم تكن بينهما نسبة، و لو كان المسند إليه فقط فلم يوصل أيضا كقولك : زيد قائم أخوه شاعر . كما يمنع ذلك في المفرد فلا تقول : زيد شاعر و قايم لا مناسبة بين القيام و الشعر . و بالجملة فلا يفيد الجامع إذا كان في المسند وحده و إن اتحد المسند إليه نحو :زيد يكتب و عمرو يعطي . و قد صرّح **السّكاكي** بمنع العطف في نحو : خفي و ضيق و خاتمي ضيق . ثمّ الجامع إمّا عقلي أو وهمي أو خيالي ، فالجامع العقلي هو أمر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في الفكرة ، بأنّ يكون في الجملتين إتّحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه أو الخبر أو في قيد من قيودهما مثال الوصف و الحال و الظرف و نحو ذلك ، و كتماثلهما في تصور من تصوراتها ، فإنّ العقل بتجريد المثلين عن الشخص في الخارج يدفع التعدد بينهما فيصيران متحدين ، أو تضايفهما و هو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلاّ بالقياس إلى تعقل الآخر ، كما بين العلة و المعلول ، و العلوّ و السفل و السبب و المسبب و الأقل و الأكثر و نحو ذلك ، إذ لا يتعقل أحد المتضابقين بدون الآخر ، و الجامع الوهمي هو أمر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة بأن يكون بينهما شبه تماثل ، كالبياض مع الصفرة و السّواد مع الخضرة ، فإنّ الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة أنّه يسبق إليه أنّهما

---

[1] الانفطار :
[2] الأعراف :
[3] البقرة :

نوع واحد زيد في أحدهما عارض ، بخلاف العقل فإنّه يعرف أنّهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون فلم (يحكم باجتماعهما)[1] أو يكون بين تصويرهما تضاد كالسّواد و البياض و الإيمان و الكفر . و ما يتصف بهما ، أو شبه تضاد كالسّماء و الأرض و الظهر و البطن و الأول و الثاني . فإنّ الوهم يجمعهما في أنّه لا يحضره أحد المتضادين أو (المتشابهين)[2] به إلاّ و يحضره الآخر ، و لذلك تجد الضد أقرب حضورا بالبال مع الضد ، و أمّا العقل فإنّه يعتقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر ، و الجامع الخيالي هو أمر يسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة و نحو ذلك بأن يكون بين تصوريهما تقارن سابق في الخيال و إن كان العقل من حيث ذات غير مقتض لذلك ، و أسبابه مختلفة لأنّ مبناه على مجرد الإلف و العادة ، و لذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات باختلاف الأشخاص و العادات ، فربّ شخص لا تخطر له الصورة ببال ، ورب آخر لا تغيب عن خياله أصلا ، و لذلك تجد المشبهين تختلف تشبيهاتهم باختلاف ألوفاتهم ، فقد تجتمع صورة القمر مثلا في خيال شخص مع صورة رغيف ، و في خيال آخر مع صورة صحيفة مستديرة مصنـــوعة من ذهب أو فضة بحسب الألفة ، و كقوله تعـــالى ﴿ **أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت** ﴾[3] فجمع بين الإبل و السّماء و الجبال و الأرض لوجود سبب اقتضى جمعها في خيال من خوطب بذلك، لكون جلّ غرضهم من المطعم و الملبس و المشرب و المواشي فعنايتهم بذلك مصروفة إلى أعظمهـــا نفعا و هي الإبل و مرعاها و مشربها من السّماء لتعلق غرضهم بنزول المطر للماء و الكلأ ، و اضطرارهم إلى الجبال عند طلب حصن يمتنعون به إذ لا حصن لهم بغيرها ، و لّما تعذر عليهم المكث في منزل واحد تعلّقت همهم بالتنقل من أرض إلى أرض سواها لطلب المرعى ، فلما تأخذت عندهم هذه الأمور لذلك لسبب حسن الحديث بها معهم و عطف بعضهـــــا على بعض ، و لو خوطب بذلك حضري لم تتأخذ عنده تلك الأمور ، فلم يكن موقع الخطاب معه بها من الحسن مثل ذلك الموقع ، و لصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع ، لأنّ معظم أبوابه الفصل و الوصل ، و هو مبني على الجامع لا سيما الخيالي ، فإنّ جمعه على مجرى الإلف و العادة بحسب انعقـــاد الأسباب في إثبات الصور في في خزانة الخيال و تباينمما يفوته الحصر ، لعدم انضباطه

تكميل : زعم الحكماء أنّ القوى المدركة متعددة . **منها** العقل و هو القوّة العاقلة المدركة للمعاني الكلية . و **منها** الوهم و هو القوة العاقلة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير أن تتأدى إليها من طرف الحواس، كإدراك العداوة و الصداقة من زيد مثلا ، و كالعداوة التي تدركها الشاة في الذئب ، و المحبة التي تدركها السخلة في أمّها . و **منها** الخيال و هو القوى التي تجتمع فيها صور المحسوسات و تبقى فيها بعد غيبوبتها عن الحسّ المشترك مرتسمه ، قال بعضهم و هي في مقدّم الدماغ . و **منها** الحسّ المشترك ، و هو القوة التي تتأدّى إليها صور المحسوسات من طرف الحواس الظاهرة فيدركها و هي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة ، كالحكم بأن هذا الأصفر مثلا هو هذا الحلو ، و نعني بالصور ما يمكن إدراكه بإحدى الحواس الظاهرة و بالمعاني ما لا يمكن . و **منها** المفكرة ، و هي القوة التي من شأنها التفصيل و التركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك و المعاني المدركة بالوهم بعضهـــا مع بعض، و هي دائما لا تسكن نوما و لا يقظة ، و ليس من شأنها أن يكون عملها متضمنا ، بل النفّس تستعملها على أي نظام تريد ، فإنّ استعملتها بواسطة القوة العالقلة و حدها أو مع الوهمية فهي المفكرة فإنّ تمهد هذا ، فقد ذكر **السّكاكي**

---

[1] ساقط من ب
[2] في ب (الشبهين)
[3] الغاشية :

أنّه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل أو من جهة الوهم أو من جهة الخيال ، و قد تقدّم الكلام على لجامع مستوفيا و الله الموفق للصواب . **قوله** : وصل لدى التشريك في الإعراب ، أي صل إذا كان للجملة الأولى محلّ من الإعراب و قصد تشريك الثانية لها فيه ، و أمّا التشريك في المعنى فلا يصحّ لما يلزم عليه من عطف الشيء على نفسه ، إذ العطف يقتضي المغايرة بين المتعاطفين . **قوله** : و قصد رفع اللّبس في الجواب، اللّبس بفتح اللام مصدر لبست الأمر بتحقيق الباء المفتوحة إذا عميته و خلطت فيه الحق بالباطل و الخطأ بالصواب حتى لا يعرف من لبس عليه وجه الاهتداء إلى الحق ، و منه قوله تعالى ﴿ **و للبسنا عليهم ما يلبسون** ﴾ [1] و اللّبس بضم اللاّم مصدر لبست الثوب ألبسه لبسا ، من باب فعل المكسور العين ، و اللّبس بكسر اللام هو عين الملبـــــوس و كذلك اللباس . **قوله** : و في اتفاق ، أي و يثبت الوصل أيضا في اتفاق الجملتين في الخبرية و الطلبية كما مرّ ، فإنّ قلت ما الفرق بين هذه المسألة و مسألة التشريك في حكم الإعراب السابقة ، فإنّ الجامع مشروط فيهما معا و الاتفاق في الطلبية و الخبرية مشروط فيهما أيضا ، و الجواب أنّ مسألة التشريك في الإعراب يشترط في الجملة الأولى أن يكون لها محل من الإعراب و هنا الأمر بالعكس و هذا بحسب ما ظهر لي فليتأمل . قوله مع الاتصال الانفاق المذكور الاتصال بأن يكون بين الجملتين جهة جامعة ، و قد تقدّم الكلام عليه ، و في البيتين الوصل و الإيجاز و حسن البيـــان و الملحق بالجناس و التسهيم ، و لّما فرغ من باب أسباب الوصل و الفصل ذكر ما ينبغي أن تكون عليه هيئة الجملتين في الوصل و التناسب فقال :

139 – و الوصل مع تناسب في اسم و في ✵ فعل و فقد مانع قد إصطفى

يعني أنّ المختار في هيئة الوصل بعد وجوده المبيح تناسب الجملتين في كونهما اسميتين أو فعليتين في الماضي و المضارعة، و ما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين ، فإذا أردت مجرد الإخبار من غير تعرّض للتجـــدد في إحـــداهما و الثبـــوت في الأخرى ، فالمختار أن تقول : " قام زيد و قعد عمرو "و " زيد قائم و عمرو قاعد "قال **السّكاكي** :" و كذا زيد قام و عمرو قعد " أي إذا كان الخبر جملة فعلية فالمناسب أن تكون الثانية كذلك و لا يعدل عن هذه المناسبة إلا لمانع مثل أن يراد في إحداهما التجرد و في الأخرى الثبوت فيقال قام زيد و عمرو قاعد أو يراد في إحداهما المضي و في الأخرى المضارعة مثل قوله تعالى ﴿ **إن الذين كفرو و يصدون عن سبيل الله** ﴾ [2] و قوله ﴿ **فريقا كذبتم و فريقا تقتلون** ﴾ [3] أو يراد في إحداهما الإطلاق و الأخرى التقييد بالشرط ، مثل : " أكرمت زيدا " أو "إن جئتني أكرمتـــك " . أيضـــا فيجب الوصل في هذا كلّه و كونه على الهيئة المذكورة و هو المختار ، هذا مضمون البيت . **قوله** : و الوصـــل مـــع تناسب إلى آخره ، أي و الوصل بعد تحقيق المجوزات ، فالمختار مراعاة التناسب بين الجمل إلاّ أن يكون مانع يمنع من تلك المناسبة فيجب تركها ، و يكون الوصل حينئذ على الهيئة التي اقتضاها الحال ، و في ظاهر كلام النّاظم إشـــكال لأنّه يوهم أنّ المراد تفضيل الوصل ها هنا على الفصل ، و ليس كذلك بل معنى البيت و الوصل على هيئة المناسبة بين الجملتين في الاسمية و الفعلية مع عدم المانع من تلك المناسبة ،فقد اصطفى ، أي اختير و فضل على كون الوصل بغير تلك المناسبة المذكورة ، و المفضل عليه الوصل مع عدم التناسب وهذا كلّه مع تحقيق دخول سبب الوصل على كـــلا التقريرين و الله الموفق ، و في البيت الإيجاز و الوصل و المطابقة و حسن الاختتام ، و لّما فرغ من مبحث الفصـــــل و الوصل شرع في بيان الباب الثامن فقـــــال :

---

[1] الأنعام :
[2] الأنفال :
[3]

الباب الثامن في الإيجاز و الإطناب و المساواة أي في بيان أحوالها ، و هذا الباب هو خاتمة أبواب فن المعـــــاني و الإيجاز في اللّغة هو السرعة و الخفة و الاختصار ، تقول : أوجزت الأمر اختصرته و عجلته ، و أوجزت الكـــلام قصرته فهو موجز ووجيز ، أي خفيف سريع ، و الإطناب لغة المبالغة في النّطق و أصله من الطنب بحبل الخباء و يجمع على أطناب ، أو من أطناب الشجر عروقه و أطناب الجسد عصبه . و في الاصطلاح ما سيأتي – إن شـــاء الله –، و اختلفت آراء البلغاء في الإيجاز و الإطناب و المساواة هل هي أمور نسبية ؟ أي يكون تحقّقها بالإضافة و القياس إلى العبارات المتعارفة ، أو هي حقيقة . و التحقيق أنّها حقيقة ، فالتعبير عن المقصود لا يخلو إمّا أن يكون بلفظ مساو لـــة أولا ، و الثاني إمّا أن يكون ناقصا عنه أو زائد و الناقص إمّا أن يكون وافيا به أولا ، و الزائد إمّا أن يكـــون لفائـــدة أولا ، و الذي لا لفائدة إمّا أن يكون معينا أولا . فهذه ستة طرق في تأدية المعنى ، ثلاثة منها مقبولة و ثلاثة مردودة، فالثلاثة المقبولة من طريق التعبير على المراد :

أولها : المساواة و هو أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد نحو : يارب اغفرلي ذنوبي

ثانيها : الإيجاز و هو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد وافيا به نحو : "رب اغفر لي " بحذف حرف النّـــــــداء و بالإضافة من رب و حذف المفعول .

ثالثها : الإطناب و هو أن يكون اللفظ زائدا على أصل المعنى المراد لفائدة نحو : يارب إنّني أسألك أن تغفر لي ذنوبي كلها ما علمت منها و ما لم أعلم و ما أخفيته منها وما أعلنته و ما قدّمته منها و ما أخّرته " و لا شك أنّ هذا اللفظ أكثر من المعنى ، و النكتة فيه المبالغة في الإلحاح و الاعتراف و الرغبة ، فهذه الطرق الثلاثة مستعملة في القرآن العظيم و الكلام الفصيح . و أمّا الطرق الثلاثة المردودة و هي الإيجاز المخل و الإطناب لغير لفائدة و هو نوعان الحشـــــو و التطويل ، و سيأتي الكلام عليهما في آخر الباب – إن شاء الله تعالى – . و قد أشار النّاظم –رحمة الله تعالى – إلى الطرق الثلاثة المقبولة و قدّم المساواة لكونها الأصل و المقيس عليه فقال:

– 140 – تأدية المعنى بلفظ قدره ❃ هي المساواة كسر بذكره [1]

يعني أنّ القسم المسمّى بالمساواة و هو تأدية المعنى المراد بلفظ قدره ، أي بلفظ مساو لأصل المراد للمطابقة نحو قوله تعالى ﴿ **ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله** ﴾ [2] و قول النابغة يخاطب **أبا قابوس**

فإنك كالليل الذي هو مدركي ❃ و إن خلت أن المنتأ عنك و البيع [3]

المنتأى بالنون ثم التاء الفوقية اسم مكان من أنتأى عنه ، إذا بعد ، أي موضع البعد عنك ذو سعة باعتبـــار المســـافة، فشبهه في حال سخطة وهو بالليل ، و المعنى أنّه لا يفوت الممدوح و إن أبعد في الهروب و صار إلى أقصـــى الأرض لسعة ملكه و طول يده ، و لأنّ له في جميع الأماكن مطيعا لأوامره يرد الهارب إليه و لا يعترض بأنّ في الآية حـــذف المستثنى منه و في البيت حذف جواب الشرط فيكون كل منهما إيجاز لا مساواة بل هو من المساواة على التحقيـــق ، لأنّ اعتبار هذا الحذف رعاية لأمر لفظي لا يفتقر إليه في تأدية أصل المراد ، فإنّ معنى الجزاء يفهم من المصراع الأول من البيت فلا يحتاج إلى تقرير بحسب تأدية أصل المراد . **قوله** : تأدية المعنى ، أي المراد فهو على حذف الصّفـــــة ، و تأدية مبتدأ خبره المصراع الثاني . **قوله** : بلفظ قدره ، أي بعبارة على قدر ذلك المعنى ، أي مثله بأن يكون لكـــل معنى كلمة . **قوله** : هي المساواة خبر المبتدأ أو يصح فيه تذكير الضمير و تأنيثه ، و هذا أيضا من باب تقديم الحـــد

1
2
3

على المحدود كما مرّ . **قوله** : كسر بذكره ، مثال للمساواة و المطلوب به حث طالب العلم على الإكثار من ذكر الله سبحانه ، و معناه كن في سلوكك و سفرك إلى الحضرة سائرا بذكر الله ، فإنّه يفيد تزكية النفّس و تطهيرها و تصفية القلب و رقته ، و من علامات القرب من الله أن يجري ذكره على قلب العبد و لسانه ولا يوجد لسقـــــــم القلب و قساوته دواء مثل ذكر الله تعالى و في الحديث " لكلّ شيء مصقلة و مصقلة القلب الذكر و أفضـــل الذكر إلا الله" و في البيت الفصل و الإيجاز و حسن البيان و الإيضاح ، و لما ذكر المساواة أشار إلى القسمين المقبولين من الإيجاز و الإطناب فقال : [1]

– 141 – و يأقـــــــل منه إيجـــــــاز علم ❃ و هو إلى قصر و حذف ينقسم

– 142 – كعن مجالس الفسوق يعــــــدا ❃ فـــــلا تـــاحـــب فاسقا فتردا

– 143 – و عكسه يعرف بالإطنـــــــــاب ❃ كالزم رعاك الله قرع البـــــاب

يعني أنّ القسم الثاني من الأقسام الثلاثة المقبولة هو الإيجاز ، و هو تأدية المعنى المقصود بلفظ أقل من عبارته وافيا به و الإطلنب عكسه ، و هو تأدية المعنى المقصود بلفظ أكثر زائد على عبارته لنكتة ، ثمّ الإيجاز ضربان : إيجـــــــاز قصر و إيجاز حذف ، فإيجاز القصر هو ما ليس بحذف نحو قوله تعالى ﴿ **و لكم في القصاص حيـــاة** ﴾ [2] لأنّ النــــاس إذا علموا أنّ من قتل قتل كان ذلك داعيا إلى أن لا يقدم أحد على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتـــل الناس بعضهم لبعض ، فكان ارتفاع القتل حيواة لهم فإنّ معنى الآية كثير و لفظها يسير ، و ليس فيها حذف شيء ممّا يؤدي به أصل المراد ، و أمّا متعلق الظرف فإنّه لما سد الظرف مسدّه ترك لعدم الاحتياج إليه في تأدية أصـــــل المراد و صار كأنّه لم يكن ، و اعتباره إنّما رعاية لأمر لفظي وهو أنّ حروف الجر لا بدّ لها من متعلق حتى لو ذكـــر كـــان تطويلا وانظرما بين الآية و ما كان عند العرب و يعدون من أوجز الكـــلام في هذا المعنى و هو قولهم "القتل أنفـــى للقتل " فإنّ الآية تفضله بأمور كثيرة منها قلة حروف ما يناظره إذا عددنا حروفهما و النص على المطلوب الذي هو الحيواة بخلاف قولهم ، فإنّه لا يشتمل على التصريح بها ، و ما يفيده تنكير حيواة من التعظيم أو (التنويع)[3] بمنعه عمّا كانوا عليه من قتل جماعة بواحد ، فالمعنى لكم في هذا الجنس من القصاص حيواة عظيمة ، أو لكم في القصاص نوع من الحياة الحاصلة للقاتـــل و المقتول بالارتداع و اطراده و خلوه عن التكرار و استغناؤه عن تقدير محذوف بخـــلاف قولهم ، فإنّه يحتاج إليه ، أي أنفى للقتل من تركه و اشتماله على صيغة المطابقة ، و الثاني إيجاز الحذف و هو ما يكون بحذف شيء ، و المحذوف إمّا جملة أوجزء جملة وعمدة كان أو فضلة ، و جزء الجملة إمّا مضاف أو موصـــوف أو صفة أو شرط أو جواب ، فمثال حذف الجملة نحو قوله تعالى ﴿ **أن اضرب بعصاك البحر فانفلق** ﴾[4] أي فضـــرب فانفلق ، و مثال جزء الجملة إذا كان عمدة كالمسند إليه و المسند و المفعول كما مر في الأبواب السابقة ، و مثال جزء الجملة المضاف نحو ﴿ **و اسأل القرية** ﴾ [5] أي أهلها و مثال حذف الموصوف كقول الأعرابي :

أنا ابن جلا و طلاع الثنايا ❃ متى أضع العمامة تعرفوني

1

2 البقرة :

3 في ب (النوعية)

4

5

أي ابن رجل جلا أي انكشف أمره و أجلا الأمور و كشفها ، و الثنية العقبة و اطلاع الثنايا هو الـــذي يرتكـــب صعاب الأمور ، و مثال حذف الصفة نحو ﴿ **يأخذ كل سفينة** ﴾ [1] أي صحيحة أو سالمة أو غير معينة بدليل ما قبله و هو قوله ﴿ **فأردت أن أعيبها** ﴾ [2] و مثال حذف الشرط كقولك : " ليت لي مالا فأنفقه " أي أرزقه فأنفقـــــه ، و في الاستفهام : " أين بيتك فأزرك " أي أي تعرفنيه أزرك ، و في الأمر أكرمني أكرمك . أي إن تكرمني أكرمـــك إلى آخره المواضع المعدودات عند النحاة التي يقدر بعدها الشرط و يجزم في جوابها المضارع ، و مثـــال جواب الشرط و حذفه إمّا لمجرد الاختصار نحو قوله تعالى ﴿ **و إذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم و ما خلفكم** ﴾ [3] الآيـــة أعرضـــوا بدليل قوله بعد ذلك ﴿ **إلا كانوا عنها معرضين** ﴾ [4] و للدلالة على جـــواب الشرط شيء لا يحيـــــط به الوصف و تذهب نفس السّامع كلّ مذهب ممكن مثاله ﴿ **و لو ترى إذ المجرمون** ﴾ [5] ﴿ **و لو ترى إذ الظالمون موقوفون**﴾ [6] **موقوفون**﴾ [6]
﴿ **و لو ترى إذ وقفوا على النار** ﴾ [7] أي لرأيت أمرا فصيحا أو غير ذلك من أسباب الحذف كما تقدم في الأبواب السابقة ، ثمّ الحذف لابدّ له من دليل على المحذوف وأدلته كثيرة : **منها** العقل نحو ﴿ **وجاء ربك** ﴾ [8] أي أمـــره و عذابه لأنّ العقل يدلّ على امتناع مجيء الرّب – سبحانه و تعالى – و **منها** الشروع في الفعل نحو ﴿ **بســـم الله** ﴾ [9] أقرأ أو آكل أو أقوم أو نحو ذلك . و **منها** الاقتران كقولهم للمعرس بالرفاء و البنين أي أعرست يدل على تعيين هذا المحذوف مقارنة هذا الكلام بالمخاطب ، أو مقارنة المخاطب بالأعراس و تلبسه به ، و الرفاء هو الالتئام و الالتبـــاق و الباء للملابسة . **قوله** : و بأقلّ منه ، يحتمل أن يرجع الضمير إلى المساواة و عليه ذهب صاحب إسفار الصـــباح ، فإنّه قال : و الإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات المساواة ، و اللائق بالحال في الكيفية و الإطنـــاب أداؤه بأكثر من عبارات المساواة و اللائق بالحال بالكمية ، ثمّ قال : و هذا أولى من جعل المنسوب إليه الإيجـــــــاز و الإطناب متعارف الأوساط إلى آخره و ظاهر شرح المصنّف أنّ الضمير يرجع للمعنى بدليل قوله الإيجاز هو كـــون اللفظ أقلّ من المعنى المراد ولفاء و الإطناب هو كون اللفظ زائدا على أصل المعنى المراد لنكتة
تنكيت : قال **الغزي** : " فالإيجاز هو أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف و الإطناب هو (إيراده) [10] بـــأكثر مـــن عبارته" و قد اعترض صاحب إسفار الصباح على القائلين بهذا لأنّه يلزم عليه الدور لأنّه يستلزم توقف معرفة الإيجاز على معرفة متعارف الأوسط و توقف معرفة المتعارف على معرفة الإيجاز فيدور أيضا أنّ معارف الأوســــــاط أمر عرفي و المساواة أمر عقلي و البناء في التعريف على القضايا العقلية أولى من البناء على العرفية ، لأنّ المعرّف باعتبارها معرضا للخفاء على تقدير زوال العقل . **قوله** : كعن مجالس الفساق بعدا ، أي كن مباعدا عنهم ، فهو مثال لما حذف

---
[1]
[2] الكهف :
[3]
[4]
[5] البقرة :
[6]
[7] يوسف :
[8]
[9] الكهف :
[10] في ب (أداؤه)

منه جزء جملة مضاف أي أهل الفسوق . و **قوله** : و لا تصاحب فاسقا فتردى ، مثال لحذف الموصوف ، أي رجلا فاسقا و هذا المعنى سلخه النّاظم من قول **أمين الدين المحلي** : [1]

و إياك أن ترضى بصحبة ساقط ❃ فتنحط قدرا عن علاك و تحقرا

و الصحبة قال **سيـــدي زروق** : " هي الملازمة بطريق المداخلة سواء كانت مع الأعلى أو مع الأدنى أو مع القريب" و أشار النّاظم –رحمه الله – إلى التحرّي في الصّحبة و مجانبة الفاسق إرشادا لطالب العلم ، قال الأوزعي –رحمة الله – " الصاحب كالرقعة في الثوب إن لم تكن منه شانته " [2] و نظم بعضهم هذا المعنى فقال: [3]

و ما صاحب الإنسان إلا كرقعة ❃ على ثوبه فليتخذه مشاكلا

قوله و عكسه يعرف بالإطناب ، أي عكس الإيجاز يسمّى بالإطناب و مثّل له بقوله : الزم رعاك الله قـــرع البـــاب فجملة رعاك الله إطناب ، و هي معترضة بين العامل و المعمول لفائدة الدعاء ، و أشار بهذا التمثيل إلى أنّ الإنســـان يلزم باب الله تعالى و يسأل منه ، فملا زمة الأبواب تؤدّي إلى مشاهدة الأحباب ، و قد قال رسول الله – **صـلى الله عليه و سلم** – [4] " من لازم شيئا ناله أو نال بعضه " فإنّ قلت قول النّاظم في حد الإيجاز و بأقل منه إيجاز علم .

-91-

أي كون اللفظ أقلّ من المعنى المراد .و **قوله** : في حد الإطناب وعكسه يعرف بالإطناب ، أي عكس الإيجاز يســـمّى إطنابا ظاهر النظم سواء كان الإيجاز وافيا بالمراد أولا ، و سواء كان الإطناب لفائدة أولى و لـــيس هـــذا بمـــراد إذ الإخـــــــــلال و الحشو و التطويل ليس من البلاغة في شيء ، و الجواب عنه من ثلاثة أوجه :

الأول : أنّه عرّف الإيجاز و الإطناب على الإطلاق و تفصيل أحكام كل منهما يأتي – إن شاء الله – بيانه .

ثانيها : أنّه مثّل لكل منهما بإزاء تعريفه فيكون المثال من تتميم الحد ، و كثير ما يفعل ذلك المصنّفون .

ثالثها : كلامه في التعريفين عام مخصوص بما يذكر آخر الباب و هو قوله ووصمة الإخلال و التطويل البيت ، فـــتمّ بذكر هذا كل واحد من التعريفين و الله أعلم ، و في الأبيات الفصل و الوصــــــــــل و الإيجاز و الإطناب و المطابقة و التقسيم و التسهيم و حسن البيان و التوجيه ولما كان الإطناب المقبول لا يؤتى به إلاّ لنكتة يتميز بها عن الإطناب المردود أشار إلى بيانها فقال :

– 144 – يجيء بالإيضاح بعد اللبـــس ❃ لشـــوق أو تمكن في النفـــــــس

– 145 – و جاء بالإيغال و التذييـــــل ❃ تكرير إعتـــــراض أو تكميـــــل

– 146 – يدعى بالإحتـــراس و التنميم ❃ و قفوذي الخصوص ذا التعمـــيم

يعني أنّ الإطناب المقبول لا يأتي في كلام البلغاء إلا لأعراض مقصودة مطابقة لمقتضى الحال : **منها** لإيضـــاح بعـــد اللّبس، أي البيان بعد الإبهام كقولك لمن تبشّره بقدوم حبيبه : أبشّر بما يسرّك أبشر بقدوم حبيبك فلان . فائدتـــه أن يرى المعنى في صورتين مختلفتين : إحداهما مبهمة و الأخرى موضحة لتشوّق نفس السّامع إليه ، فتكمل لذاتها بالعلم به لأنّ الواصل بعد التشوق في الطلب ألذ من المشوّق بلا تعب و لتمكّين في النفذس فصل تمكن لماطبع الله النفس عليـــه من أنّ الشيء إذا ذكر مبهما ثمّ بيّن كان أوقع فيها من أن يبين أولا نحو : ربّ اشرح لي صدري . فإنّ اشـــرح لي

1
2
3
4

يفيد طلب شرح لشيء ما للطالب ، و صدري يفيد تفسير ذلك الشيء و إيضاحه ، و منه باب نعم على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، إذ لو أريد الاختصار لكفى نعم زيد . و **منها** ألاّ يقال هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ، كزيادة المبالغة في قول الخنساء في مرثية أخيها صخر [1]

وإن صخرا لتأتم الهداة به ❃ كأنه علم في رأسه نار

فإنّ قولها : كأنّه علم ، أي جبل مرتفع واف بالمقصود ، أعني التشبيه بما تقتدي به الهداة ، لكنّها أتت بقولها في رأسه نار إيغالا و زيادة للمبالغة و منه قوله تعالى ﴿ **يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون** ﴾[2] فإنّ قوله و هم مهتدون ممّا يتمّ المعنى بدونه ، لأنّ المرسلين مهتدون لا محالة لكن فيه زيادة حثّ على الإتباع و ترغيب في الرسل أي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم و تربحون صحة دينكم ، فينتظم لكم خير الدنيا و الآخرة ، و النكتة التأكيد ، و منه قوله تعالى ﴿**ثم و ليتم مدبرين**﴾ [3] و منهم من خصّه بالشعر ، و ما تقدّم يشهد لمخالفته . و **منها** التذييل و هو تعقيب جملة بجملة تشتمل على معناها للتأكيد ، فهو أعم من الإيغال من جهة أنّه يكون في ختم الكلام و غيره ، و أخص منه من جهة أنّ الإيغال قد يكون بغير الجملة و بغير التأكيد ، و التذييل ضربان. ضرب لم يخرج مخرج المثل بأن لم يستقل بإفادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك ﴿**جزيناهم بما كفروا**﴾[4] ﴿**و هل يجازي إلاالكفور** ﴾ [5] على وجه ، و هو أن يراد و هل يجازى ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله و أمّا على الوجه الآخر و هو أن يراد و هل يعاقب إلا الكفور بناء على أنّ المجازاة هي المكافأة إن خيارا فخير و إن شرا فشر . فهو من الضرب الثاني . و ضرب أخرج مخرج المثل بأن يقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل عمّا قبله جار مجرى الأمثال في الاستقلال و فشو الاستعمال نحو ﴿**و قل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا** ﴾ [6] و ينقسم التذييل أيضا بقسمه أخرى ، و هو إمّا أن يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية ، فإنّ زهق الباطل منطوق به في قوله : و زهق الباطل ، و أمّا لتأكيد مفهوم كقول النابغة الذبياني

و لست بمستبق أخا لا تلمه ❃ على شعث أي لرجال المهذب

أي لا تلمه حال من أخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي ، أو من ضمير المخاطب في ليست على شعث ، أي تفرق و ذميم خصال ، أي الرجال المهذب أي المنقح الفعال المرضي الخلال ، فصدر البيت دال على مفهومه على نفي الكامل من الرجال ، و عجزه تأكيد لذلك و تقرير ، لأنّ الاستفهام فيه للإنكار ، أي لا مهذب في الرجال . و **منها** التكرير لنكتة ليكون إطنابا لا تطويلا ، و تلك النكتة كتأكيد الإنذار في نحو ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[7] فقوله كلا ردع من الانهماك في الدنيا و سوف تعلمون إنذار و تخويف أي سوف تعلمون ...الخطأ فيما فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدامكم من أهوال المحشر ، و في تكريره تأكيد الردع و الإنذار في الإتيان بثمّ دلالة على أنّ الإنذار الثاني أبلغ من الأول و أشدّ تتريلا لبعد المرتبة مترلة بعد الزمان و استعمالا للفظ ثم في مجرد التدرج في درجة الارتقاء من غير اعتبار التراخي و البعد من تلك الدرجة و (لإفادة) [8] أن الثاني بعد الأول في الزمان ، و ذلك إذا تكرر

1

2

3

4

5

6 الاسراء :

7 التكاثر :

8 ساقط من ب

تكرر الأول بلفظ نحو : " و الله ثم و الله " و كقوله تعالى ﴿ **و ما أدرايك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين** ﴾ [1] فهي (دالة)[2] على زيادة التأكيد و التفخيم . و **منها** الاعتراض ، و هو أن يؤتي في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى فأكثر لا محلّ لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام ، و ليس المراد بالكلام المسند إليه فقط ، بل جميع ما يتعلق بهما من الفضلات و التوابع ، و المراد باتّصال الكلامين أن يكون الثاني بيانا للأول أو تأكيدا له أوبدلا منه أو نحو ذلك و تلك النكتة كالتتريه في قوله تعالى ﴿ **و يجعلون لله البنات سبحانه و لهم ما يشتهون** ﴾ [3] فإنّ قوله سبحانه جملة ، مقدرة بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام ، لأنّ قوله و لهم ما يشتهون عطف على قوله الله البنات ، و كالدعاء في قول **عوف بن محلم الشيباني** يشكوا كبره و ضعفه :

إنّ الثمانين و بلغتها ❊ قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

يقال ترجم كلامه إذا فسّره بلسان آخر ، و بلغتها جملة معترضة بين اسم إنّ و خبرها ، و الواو فيه تسمّى اعتراضية ليست عاطفة و لا حالية ، ذكره بعض النحاة و كالتنبيه في قول الشاعر :

واعلم بعلم المرء ينفعه ❊ أن سوف يأتي كل ما قدرا

-92-

أن هنا هي المخففة من الثقيلة و ضمير الشأنمحذوف يعني أن المقدرات ءاتية وإن وقع فيه تأخير ما و في هذا تسلية و تسهيل للأمر و قوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم و معموله و هو أن سوف يأتي إلخ و من الإعتراض الآتي بأكثر من جملة نحو قوله تعالى ﴿**فاتوهن من حيث أمركم الله** ﴾ و إلى قوله ﴿**نساؤكم حرث لكم** ﴾ (1) فقوله ﴿ **إن الله يحب التوابين و يحب المتطهرين** ﴾ إعتراض بأكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى فإن قوله ﴿ **نساؤكم حرث لكم** ﴾ بيان لقوله ﴿ **فاتوهن من حيث أمركم الله** ﴾و هو إمكان الحرث لأن الغرض الأصلي من الاتيان طلب النسل لا إقتضاء الشهوة و النكتة في هذا الإعتراض الترغيب فيما أمروا به و التنفير عما نهوا عنه و منها التكميل و يسمى الإحتراس أيضا و هو أن يوتي في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه أي يوتي بشيء يدفع ذلك الشيء قد يكون في وسط الكلام و قد يكون في آخره فالأول كقول طرفة (2)

فسقى ديارك غير مفسدها ❊ صوب الربيع و ديمة همي

أي غير مفسد للديار و نصب على الحال من فاعل تسقىو هو صوب الربيع أي نزول المطر ووقوعه في الربيع و ديمة همى الديمة المطر الذي أقله ثلث النهار و الليل و أكثره ما بلغ ثمانية أيام و همي من وهمى الماء و اندفع إذا سال فلما كان نزول المطر ووقوعه في الربيع قد يؤول إلى خراب الديار و فسادها التي بقوله غير مفسديها دفعا للإيهام نحو قوله تعالى ﴿**فسوف يأتي الله بقوم يحبهم و يحبونة أذله على المومنين أعزة على الكافرين** ﴾ (3) تنبيها على أن ذلك تواضعا منهم للمومنين و لذا عد الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كأنه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل و التواضع و جواز أن يقصد بالتعدية بعلى الدلالة على أنهم مع شرهم و علو طبقتهم و فضلهم على المومنين خافضون لهم أخبتهم و منها التتميم و هو أن يوتي في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضله كالمبالغة في نحو قوله تعالى ﴿

---

[1] الانفطار :
[2] في ب (للدلالة)
[3]

و **يطعمون الطعام على حبه** ﴾[4] في وجه و هو أن يكون الضمير في حبه للطعام أي يطعمونه مع حبه و الإحتياج إليه و إذا جعل الضمير لله أي يطعمونه على حب الله فلا يكون مما نحن فيه لأنه لتأدية أصل المراد و كتقليل المـــدة في قوله تعالى ﴿**سبحان الذي أسرى بعبده ليلا** ﴾[5] و مع أن الأسرى لا يكون إلا باليل فذكر ليلا للدلالة على أنـــه أسرى في بعض الليل و منها ذكر الخاص بعد العام و ذلك بأن يكون على سبيل العطف دون الوصف أو الإبـــدال و النكتة فيه تفصيل المعطوف و الإهتمام به حتى كأنه ليس من جنس العام و قد يكون في مفرد كقوله تعالى ﴿**حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى** ﴾[6] أي الوسطى من الصلوات أو الفضلى من قولهم للأفضل الأوسط و هـــي صلاة الصبح على المشهور عندنا و صلاة العصر عند الأكثرين و منه قوله تعالى ﴿**من كان عدوا الله و ملائكتـــه و رسله و جبريل و ميكائيل** ﴾[7] وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ﴿ **و لتكن منكم أمة يـــدعون إلى الخـــير و يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر** ﴾[8] و منه قوله ﴿ **اصبروا و صابروا** ﴾[9] لأن المصابرة باب من الصـــبر ذكره .

----

(1) البقرة
(2)

تنصيصا لشدته و صعوبته تكميل قال التفتزاني فالاعتراض يباين التتميم لأنه إنما يكون بفضلة و الفضلة لا بد لها مـــن الإعراب و يباين التكميل لأنه إنما يكون لدفع ايهام خلاف المقصود و يباين الايقال لأنه لا يكون إلا في أخر الكـــلام لأنه يشمل بعض صور التذييل و هو ما يكون بين الكلامين لم يشترط ألا يكون بين الكلامين فتأمل حـــتى يظهـــر فسادما قيل أنه يباين التذييل بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين أثناء الكلام و بين كلامين متصلين معنى اهـــ و هذا التفريق جار على المشهور مما ذكره صاحب التخليص و به قررنا كلام الناظم و إلا ففي المسئلة أقوال ضربنا عنها صفحا خشية الاطالة مع ضيق الكلام قوله يجئ الخ ضمير فاعله يرجع للاطناب و اسناد المجئ له مجاز عقلي أي يوتى به في الكلام بسبب الايضاح أي البيان بعد اللبس أي الإيهام قوله لشوق البيت تعليل للايضاح بعد اللبس و ما بعـــده معطوف عليه قوله و جاء بالايقال الخ ضمير فاعله يرجع للاطناب أيضا و اسناد المجئ له مجاز عقلي أيضا و الايعـــال من أوغل في البلاد إذا أبعد فيها و يقال أوغل القوم إذا ضعنوا سيرهم و وغل على القوم دخل عليهم في الطعـــام أو شراب قوله و التذييل أي جاء الاطناب بالتذييل من ذيلت الأمر إذا ألحقت به ماايناسبه كأنك جعلت له ذيلا قولـــه تكرير اعتراض معطوفان على ما قبلهما باسقاط العاطف للضـــــــرورة و المعطوف يقدر له حكم ما عطف عليـــه كما هو معلوم قوله أو التكميل يدعى بالاحتراس أي يسمى بالاحتراس و هو التوقي و الاحتراز عن شئ فيه ايهـــام خلاف المقصود و جملة يدعى اما حال من التكميل أو خبر لمبتدأ محذوف أي هو يدعى قوله و التتميم معطوف على التكميل أو على الإيقال بناء على أن المعا طيف إذا تكررت هل هي معطوفة على الأول أو كل واحد معطوف على ما قبله و ليس هو معطوف على الإحتراس فيكون رديعة و إنما هو مباين له قوله و قفوا ذي الخصوص إلخ قفو مصـــدر مضاف لفاعله و ذا مفعوله أي و إن يقفو ذو الخصوص ذو التعميم أي يتبعه

تنبيـــــه : المراد بالتبعية هنا العطف ليغاير ما تقدم في الإيضاح بعد الإيهام و قد أطلق الناظم في محل التقييــــــــد و كان عليه أن يقيده لئلا يكون هذا تكرارمع ذاك عما قيده التفتازاني رحمه الله و به قررنا كلام الناظم ووجه ذلك أن التنبيه على فضل الخاص إذا كان بطريق العطف فخلاف ما إذا كان بطريق ووصف أو إبدال لأنه هو المراد من المقام

فليس في ذكره إيراو العام و جعله بمنـــزلة خبره اخر وذلك بسبب التنبيه المذكور بل شرحه في أو في الإيضاح بعـــد الإيهام تأمل و في الأبيات الفصل والوصل و المجاز العقلي و الإيجاز و المطابقة و التعليل و التجنيس و الموازنة و الإلتزام و لما كان كل من الإيجاز و الإطناب إما مقبولا و إما مردودا و تكلم على المقبول أولا شرع في بيان المردود من ذلك ليتحرز منه فقال

– 147 – و وصمة الإخلال و التطويل ❋ و الحشو مردود بلا تفصيل

يعني أن هذه الطرق الثلاثة المعينة في تأدية المعنى مردود بلا تفصيل **أولها** : و صمة الإخلال و هو أن يكـون اللفـظ ناقصا عن أصل المراد غير واف به كقول الحارث

و العيش في ظلال النوك ❃ كثير ممن عاش كذا

النوك الحمق و الحمالة أي خير من العيش الشاق في ظلال العقل و لفظه غير واف بذلك فيكون مخلا غـير مقبـول **ثانيها**: التطويل و هو أن يزيد اللفظ على أصل المراد كالفائدة و يكون اللفظ غير متعين نحو قول عدي يذكر غـدر الزبا لجذيمة الأبرش:

و قددا الأديم الراهشيـة ❃ و ألفى قولها كذبا و مينا

فالكذب و المين بمعنى واحد و لا فائدة في الجمع بينهما و قددت الأديم قطعة الجلد و الراهشات العرقـان في بـاطن الدراع و الضمير في راهشية في ألفى لجذيمة و في قددت و في قوله للزبا و البيت قتل الزبا لجذيمة الأبـرش و هـي معروفة **ثالثها** : الحشو و هو الزيادة كالفائدة بحيث يكون الزائد متعينا و هو قسمان لأن اللفظ الزائد إما أن يكـون مفسد للمعنى أولا يكون مثال المفسد للمعنى لفظ الندا في بيت أبي الطيب

و لا فضل فيها للشجاعة و النـدا ❃ و صبر الفتى لولا لقاء شعوب

الضمير فيها يرجع للدنيا و الشعوب بفتح الشين المعجمة إسم للمنية غير منصرف للعلمية و التأنيث و إنمـا صـرفها للضرورة و المعنى لا فضيلة في الدنيا للشجاعة و العطا و الصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت و هو إنما يصح في الشجاعة و الصبر دون العطا فإن الشجاع إذا تيقن بالخلود هان عليه الإفتحام في الحروب و المعارك لعدم خوفه مـن الهلاك فلم يكن في ذلك فضل و كذا الصابر إذا أيقن بزوال الحوادث و الشدائد و بقاء العمر هان عليه صبره علـى المكروة لوثوقه بالخلاص منه بخلاف الباذل ماله فإنه إذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لإحتياجه إليه دائما فيكـون بذله أفضل و أما إذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله و مثال الحشو غير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن أبي سلمى

و أعلم علم اليوم و الأمس قبلـه ❃ و لكنني عن علم ما في غد عمي

فلفظ قبله حشو و هذا مفسد و هذا بخلاف ما يقال أبصرته بعيني و سمعته بأذني و كتبته بيدي في مقام يفتقر إلى التأكيد و أما قوله تعالى ﴿ **ذلك قولهم بأفواههم** ﴾ (1) معناه أنه قول لا يقصده برهان فما هو إلا لفظ يفهمون به كالألفاظ المهملة التي هي أحداس و نعم لا معنى لها. قوله وو صمة الأخلال البيت الوصمة هي العيب و الإضافة فيها من إضافة الإسم إلى المسمى أي العيب المسمى بالإخلال و العيب المسمى بالتطويل و العيب المسمى بالحشو قوله مردود خبر عن وصمة أي كل ذلك مردود فلا تفصل و أخبر عنها به الإضافتها إلى المذكور و المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير كما يكتسب التأنيث إن كان صالحا للحذف و هذا صالح له و بهذا البيت يتقيد ما أصلقه الناظم في حد الإيجاز و الإطناب على أنهم أجازوا الإخلال ببعض قيود التعريف إتكالا على وضوحه و شهرته حيث يكون للغرض ذكر الأقسام على وجه يشير إلى التعريف و إن لم يحصل به تمام الإمتيـاز و في البيت الوصل و الإيجاز و التعديد و الموازنة و حسن البيان و الإختتام

ولما فرغ من مسائل الفن الأول الذي هو فن المعاني شرع في بيان مسائل الفن الثاني فقال :

الفن الثاني علم البيان

و إنما قدمه على البديع لشدة الاحتياج إليه لكونه خبرا عن علم البلاغة و محتاجا إليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فإنه من التوابع كما مر الكلام على ذلك ثم قبل المشروع في مقاصده أشار إلى تعريفه **فقال:**

– 148 – فن البيـــــان علم ما به عرف ❋ تأدية المعنى بطرق تختلف

– 149 – وضوحها......................❋ ....

يعني: أن فن البيان هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه، فالمراد بالعلم: الملكة التي يقدر بها على إدراكات خبرية، أو نفس الأصول و القواعد المعلومة، و المراد بالمعنى: مدلول الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال، لا مدلول الكلمة الواحدة، و بهذا يندفع ما أورد عليه من دخول المعنى البسيط المعبر عنه بألفاظ مترادفة، كالقمح و البر و الحنطـــة، و كالأسد و الليث و الغضنفر، و المراد بالطرق التراكيب، و بالدلالة: الدلالة العقلية كما سيأتي، و المعنى: أن علم البيان: ملكة أو أصول و قواعد، يقتدر بها على إدراك كل معنى يدخل تحت قصد المتكلم، و إرادته بتراكيب يكون بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، فلو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد معنى قولنا: زيد جواد بطرق مختلفة، لم يكن عالما بعلم البيان، و تقييد المعنى بالواحد للدلالة على أنه لو أراد معان متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة من البعض الآخر على معناه، لم يكن ذلك من البيان في شئ في وضوح الدلالة للإشعار، و تقييد الدلالة بأن يكون المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ و العبارة دون الوضوح و الخفاء، مثل أن يورده بألفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان، و لا حاجة لأن يقال في وضوح الدلالة و خفائها، لأن كل واضح فهو خفي بالنسبة إلى ما هو أوضح منه، و معنى اختلافها في الوضوح: أن بعضها دلالة على ذلك المعنى من بعض، كمـــا إذا أردت أن تخبر عن شجاعة زيد مثلا بعبارات مختلفة في وضوح الدلالة عليه فإنك تقول: "زيد كالأســـد"و"زيد أسد" و" رأيت أسد يرمي"و" رأيت أسد على فرس يرمي و أشباله حوله"و" رأيت أسد يرمي و يسبح الله"، و نحو ذلك من التشبيهات و الاستعارات و الكنايات، فلا شك أن هذه العبارات –وإن كان معناها واحدا –فهي مختلفة في وضوح الدلالة عليه فالعلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى تأدية المعنى الواحد بمثل هذه العبارات هو: علم البيان، و سمي بيانا: لأنه يعين على بيان المعنى و يصون العبارة الدالة عليه من التعقيد. **قولـــه**: علم؛ خبر مبتدأ محذوف، أي: هو علم و مصدوق "ما" القواعد، و أعاد الضمير عليه بلفظ الواحد المذكر تغليب اللفظ، و عُرِف بالبناء للمجهول، و به متعلقه، و تأدية المعنى نائب فاعله، و هو على حذف الصفة، أي: المعنى الواحد، و اللام في المعنى للاستغراق العرفي، أي: كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم و إرادته فلو عرف أحد إيراد معنى قولنا: زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان، **قولـــه**: بطرق؛ يتعلق بتأدية،و هو: جمع طريق، و يجوز تسكين وسطه تخفيفا وارتكبه الناظم مراعاة للوزن. **قولـــه**: **94**/وضوحها، فاعل مختلف و هو على حذف مضاف، أي: وضوح دلالتها عليه، أي: على ذلك المعنى، و حذف المتعلق هنا لضيق النظم، و أشار إلى أبوابه إجمالا ليكون زيادة بصر و لتحصل مسائله في خزانة الحفظ، **فقال:**

–149–....واحصره في الثلاثة ❋ تشبيه أو مجاز أو كناية

يعني: أن المقصود من مباحث علم البيان ينحصر في ثلاثة أنواع، انحصار الكل في أجزائه لا في جزئياته، إذ لا يطلق علم البيان على كل منها. **أولها**: التشبيه، **ثانيها**:المجاز، **ثالثها**: الكناية، و ذلك أن اللفظ المراد به لازم معناه إذا قامت

قرينة على ذلك فكناية، كقولك:" زيد كثير الرماد"، ثم نوع من المجاز يبقى على التشبيه و هو: الاستعارة، فتعين التعرض للتشبيه أيضا، فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة، و لما كان في التشبيه مباحث كثيرة و فوائد جمة، لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة، بل جعل مقصدا برأسه و قدم على المجاز لابتناء الاستعارة عليه التي هي أحد أقسام المجاز، و قدم المجاز على الكناية لأن معناه كجزء معناها، فمعنى المجاز هو: اللازم و معنى الكناية: يجوز أن يكون اللازم و الملزوم جميعا، و بهذا الاعتبار نزل المجاز من الكناية منزلة الجزء من الكل، و الجزء مقدم على الكل طبعا، فقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا. **قولــه**: واحصره في الثلاثة، ضمير المفعول راجع لفن البيان، و"أل" في الثلاثة بدلا من المضاف إليه، و هو اسم ظاهر، أي: في ثلاثة أقسام حذف المضاف إليه الذي هو أقسام، و عوض منه"أل" في المضاف فصار الثلاثة.و **قولــه**: تشبيه الخ، بدل من الثلاثة، و أبدل النكرة من المعرفة على مذهب البصريين، و ذلك أن الأقسام الأربعة باعتبار التعريف و التنكير كلها جازت في البدل و المبدل منه من غير شرط، واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة شرطين: إتحاد اللفظ ووصفها، و الصحيح الأول لوروده في كلام العرب، على أنه يمكن أن يقال: أن التشبيه و المجاز و الكناية صارت أعلاما على أبوابها؛ بالغلبة أو بالإصلاح، و حذفت" أل" لضرورة الوزن. **قولــه**: و الثلاثة و الكناية في قافية البيت يقرءان بكسر تاء التأنيث لتصحيح روي القافية، و لا يجوز الوقف بالسكون هنا للضرورة، و إن كان هو الأصل لما يلزم عليه من الإيجاز الذي هو معينا. و في البيتين: الوصل و الإيجاز و الالتفات و التعديد و الالتزام.و لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة احتيج إلى معرفتها فجعلها مقدمة للفن لدخولها في التعريف وبناء الفن على بعضها، **فقال:**

فصل في الدلالة الوضعية : أي: بيان دلالة اللفظ الوضعية، و المراد بالوضعية هنا: ما للوضع فيها مدخل ليصح تقسيمها إلى التضمن و الالتزام كما سيأتي إن شاء الله تعالى، و الدلالة: مصدر قولك: دللت فـــلانا على كذا: إذا هديته إليه، و هو بتثليث الدال المهملة، كذا في **القاموس**، و قال **الجوهري** بعد حكايته:" التثليث في الدال المهملة والفتح أعلى"[1]، و حكى المصنف في شرحه لغتان: فتح الدال و كسرها، و المنقول يخالفه، فإن قلت: **قولــه**: في الترجمة الدلالة الوضعية؛ مدخل مقيد لا بدل منه و كان عليه أن/**95** يقيدها به، أي: اللفظية، احترازا عن الدلالة غير اللفظية، كما قيدها بالوضعية احترازا عن الدلالة الوضعية الطبيعية و العقلية، فإن تقيدها باللفظ معتبر و مما يحتاج إليه، و الجواب عنه من أربعة أوجه:

أولها: أن اللام في الدلالة عوض عن المضاف إليه الظاهر، و أصل الكلام: دلالة اللفظ الوضعية، فحذف المضاف إليه الذي هو: اللفظ، و عوض منه"أل" في المضاف الذي هو: الدلالة، كما قدره صاحب **الكشاف** في قوله تعالى: ﴿ و علم أدم الأسماء كلها ﴾[2]و قد تقدم الكلام عليه في ضبط النظم.

ثانيها: أن كلام المصدر عام في الترجمة، مخصوص بما ذكر بعده في الأبيات، و سياق الكلام يرشد إليه، لأن المنقسم إلى المطابقة و التضمن و الالتزام هي: دلالة اللفظ الوضعية لا غيرها، فيكون من المخصوص.

ثالثها:أن في الدلالة للغلبة إذ من المعلوم أن الدلالة المعتبرة في فن المنطق دلالة اللفظ الوضعية.

---

1 –

2 – البقرة:31.

رابعها: أنه ترك هذا القيد لوضوحه، و حذف ما يعلم جائز؛ لكون سوق كلامه في بيـــان التقسيم فهو مستقر بذلك، و معلـــوم أن التقسيم إلى المطابقة و التضمن و الالتزام لا يتأتي في غير دلالة اللفظ الوضعية، و هذا بحسب ما ظهر لي فليتأمل. و الدلالة هي: كون الشيء بحيث يلزم بين العلم به العلم بشيء آخر، و الأول: الـــــدال، و الثـــاني: المدلول، و يستحيل تخلف الثاني عند وجود الأول بخلاف العكس، و أما العلم بالدليل فمنعكس، أي: يلزم من العلم بالدليل العلم بالمدلول من عدمه، ثم الدلالة من حيث الجملة قسمان: **لفظية** و هي: ما يكون الدال فيها لفظا، و **غير لفظية**:و هي ثلاثة أقسام؛ إمّا: عقلية كدلالة الأثر على المؤثر، و كتغير الحوادث على حدوثها، أو عادية كدلالة الدخان على النار، و المطر على النبات، أو وضعية: كدلالة الخطوط و العقود و النصب و الإشارات، و اللفظية ثلاثة أقسام أيضا إمّا: عقلية كدلالة اللفظ على وجود لافظه من وراء جدار مثلا، أو طبيعية كدلالة الأنين على الوجع، أو وضعية كدلالة الاسم على مسماه و هي المقصودة هنا، و الوضع: جعل اللفظ دليلا على المعنى، ثم لما لم تكن كل دلالة قابلة للوضوح و الخفاء، أشار إلى تعريف دلالة اللفظ الوضعية و تقسيمها و ما يعتبر منها في فن البيان و ما لا يعتبر، **فقـــال** :

– 150 – و القصد بالدلاّلة الوضعية ❃ على الأصحّ الفهم لا الحيثية

اختلف في معنى دلالة اللفظ الوضعية؛ قيل: هي فهم أمر من أمر، أي: فهم السامع معنى اللفظ عند إطلاقه، و هو المراد بالفهم في البيت، و قيل: هي كون اللفظ بحيث إذا أطلق يصح أن يفهم منه أمر، أي: يحصل الشعور بمعناه للعالم بوضعه سواء فهم منه ذلك الأمر أم لا، و هو المراد بالحيثية في البيت، و أورد على الأول أن الدلالة علة للفهم، و العلة غير المعلول، فالدلالة غير الفهم، و بأن الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم و بعده، و ذلك يقتضي تقديم الدلالة على الفهم، فكيف تفسر به؟ و بأن الدلالة صفة اللفظ و الفهم إن كان بمعنى المصدر المبني للفاعل، أعني الفاهمية، فهو صفة للسامع و إن كان من المبني للمفعول، أعني المفهوم، و هو صفة بمعنى و أيا ما يكون فلا يصح حمله على الدلالة و تفسيرها به، فالأولى أن يقال الدلالة كون بحيث يفهم منه/**95** المعنى عند الإطلاق للعالم بوضعه، و أجيب عن الأول: يمنع كون الفهم معلوم الدلالة بل هو معلول الوضع، و على الثاني: بأن وصف الدال بالدلالة قبل الإفهام إنّما هو بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة، و على الثالث: بأن لا نسلم أن الفهم لا يوصف به اللفظ، فإن فهم السامع المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى، غاية ما في الباب: أن الدلالة مفرد يصح أن يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال و فهم المعنى من اللفظ، و انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقهما منه إلا بالرابط، مثل أن يقال: اللفظ متفهم منه المعنى، ألا ترى إلى صحة قولنا: اللفظ متصف بانفهام المعنى منه، كما أنه متصف بالدلالة، و هذا مثل قولهم: العلم حصول صورة الشيء في العقل، قاله **التفتزاني**، و اعترض على من عرف الدلالة بالحيثية، بأن الحد يجتنب فيه الحيثيات لأنها مما تدل على الحصول، و إنما تدل على الغاية فقط. **قولـــه**: و القصد؛ مبتدأ، و بالدلالة متعلق به، و" أل" في الدلالة عوض من المضاف إليه، و يقدر اسم ظاهر، أي: دلالة اللفظ، و قيدها بالوضعية احترازا عن الدلالة الطبيعية و العقلية. **قولـــه**: على الأصح؛ متعلق بالمبتدأ، و هو على حذف الموصوف، أي: قول الأصح، و مقابله صحيح كما هو معلوم، و مقابل الصحيح فاسد، كما أن الأشهر مقابله المشهور، و مقابل المشهور ضعيف، و الأرجح مقابله راجح، و مقابل الراجح مرجوح. **قولـــه**: الفهم؛ بالرفع خبر المبتدأ محذوف. و في البيت: الوصل

و الإيجاز و الاحتراس و القصر و الالتزام. و لما فرغ من تعريف دلالة اللفظ الوضعية، أشار إلى تقسيمها و تعيين المقصود منها، **فقـــال:**

– 151 – أقسامهـــــا ثلاثة مطابقـــــة ✵ تضمن التـــزام أما السابقـــــة

– 152 – فهي الحقيقية ليس في فن البيان ✵ بحث لها و عكسها العقليتـــــان

يعني: أن دلالة اللفظ الوضعية تنحصر في ثلاثة أقسام: المطابقة و التضمن و الالتزام، و هو أي: عقلي لأن اللفظ إمّا: أنّ يدل على تمام ما وضع له، أو على جزئيه أو على خارج عنه، **فالأول**: دلالة المطابقة؛ و هي: دلالة اللفظ على مسماه كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، و **الثانية**: دلالة التضمن؛ و هي: دلالته على جزء مسماه لازم له كدلالة الإنسان على الحيوان، و **الثالثة**: دلالة الالتزام؛ و هي: دلالة اللفظ على خارج مسماة لازم له كدلالة الإنسان على الضاحك، و تسمّى الأولى بالمطابقة لأنّ اللفظ فيها مطابق لتمام ما وضع له، و الثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له اللفظ، و الثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للمعنى الموضوع له، فإن قلت: إذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل و جزءه و لازمه كلفظ المشترك مثلا بين الجرم والشعاع و مجموعهما، فإذا أطلق على المجموع مطابقة، واعتبرت دلالته على الجرم تضمنا، و على الشعاع التزاما، فقد صدق على هذا التضمن و الالتزام أنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له، و إذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة، صدق عليها أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له أو لازمه، و ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالآخرين، و الجواب: أن قيد الحيثية مأخوذ من تعريف الأمور التي تختلف باعتبار الإضافة، حتى أن المطابقة هي: الدلالة على تمام ما وضع له من حيث أنه تمام ما وضع له، و التضمن: الدلالة على جزء ما وضع له من حيث أنه جزءه، و الالتزام: الدلالة على لازمه من حيث أنه لازم ما وضع له، و كثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق الذهن إليه.

تنبيهـــــان:

الأول: اللوازم ثلاثة أقسام: لازم مطلق؛ كالزوجية الأربعة فإنها لازمة لها في الذهن و الخارج، و لازم في الوجود الخارجي فقط؛ كالسواد للغراب، فإنه يمكن تصوره في الذهن بدون السواد، و في الوجود لا يكون إلا كذلك، و لازم في الذهن فقط؛ كالأعمى على البصر، فإنه لا يتصور العمى في الذهن إلا و البصر معه، و إما في الخارج فإنهما متنافيان و المعتبر في دلالة الالتزام إنما هو: اللزوم الذهني سواء لزم أيضا في الخارج أم لا، و لولا اعتقاد المخاطب لعرف أو لغيره، فإن اللزوم الذهني لا ينفك تعقل المدلول الالتزام على تعقل المسمى، لأن معنى اللزوم: عدم الانفكاك، و ظاهر أنه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن أن يكون التزاميا، بأن لم تكن دلالة الالتزام فيما يتأتى فيه الوضوح و الخفاء.

الثاني: اتفق البيانيون و المناطقة على أن دلالة المطابقة وضعية، لتوقعها على مقدمة واحدة وضعية، و هي قولنا: كلما أطلق اللفظ فهم مسماه، واختلفوا في التضمن و الالتزام، فقيل: وضعيتان، وقيل: عقليتان، بناء على تغليب إحدى المقدمتين، لأن كلام التضمن و الالتزام يتوقف على مقدمتين؛ إحداهما الوضعية المذكورة، و هي قولنا: كلما أطلق اللفظ فهم مسماه، و الأخرى عقلية، و هي قولنا: في التضمن كلما فهم المسمى فهم جزءه أو لازمه البيانيون العقلية، و إليه أشار الناظم **بقوله**: العقليتان، قال **الشريف أبو عبد الله**:"و الحق أن الخلاف في ذلك لفظي فأعني بالدلالة الوضعية: أنها تتوقف على الوضع ســـواء كان الوضع فيها كافيا في فهم المعنى أو لم يكن، فالتضمن

و الالتزام وضعيتان، و إن عنى بالدلالة الوضعية ما يكون الوضع فيها كافيا في فهم المعنى، فالدلالتان عقليتان، و أما من ذهب إلى أن دلالة التضمن وضعية دون دلالــة الالتزام؛ فإنه لما رأى أن أجزاء المعنى لما لم تكن خارجة عن ما وضع له اللفظ، صار اللفظ موضوعا لها، و بالجملة لفظي لا طائل تحته بلفظه"[1]. **قولــه**: أقسامها؛ مبتدأ، و الضمير راجع لدلالة اللفظ الوضعية، و ثلاثة خبره، و ما بعده بدل منه، و مطابِقة يقرأ بكسر الباء اسم فاعل، و لا يصح فتحها هنا فرارا من سناد الإشباع، و هو اختلاف حركة الدخيل؛لأنه عيب من عيوب القوافي، و تضمن بضبط بغير تنوين لضرورة الوزن. **قولــه**: أما السابقة؛ المراد بها دلالة المطابقة، أي: السابقة في الذكر فهي الحقيقية، أي: تنسب إلى الحقيقة لأن لفظها قد أطلق على حقيقته. **قولــه**: ليس في البيان؛ بحيث لها معناه، أن دلالة المطابقة لا مدخل لها في علم البيان، لأنه لا يتأتى بها إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح، لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ لذلك المعنى؛ لم يكن بعضها أرجح دلالة عليه من بعض، و إلا لم يكن كل واحد من الألفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع، مثلا إذا قلنا:" هذا خده يشبه الورد" فالسامع إن كان عالما بوضع المفردات/**96** و الهيئة التركيبية؛ امتنع أن يكون كلام يؤدي هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة أوضح أو أخفى، لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ ما يراد به؛ فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوت في الفهم، و إلا لم يتحقق الفهم بخلاف العقليين، فإنه يتأتى بهما إيراد المعنى المذكور لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح، أي: مراتب لزوم الأجزاء للكل في التضمن، و مراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام، و هذا في الالتزام ظاهر، لجواز أن يكون لشيء واحد لوازم متعددة، بعضها أقرب إليه من بعض، و أسرع انتقالا منه، لقلة الوسائط فيمكن تأدية المعنى الملزوم بالألفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا و خفاء، و كذا يجوز أن يكون لشيء واحد ملزومات، لزومه لبعضها أوضع منه للبعض الآخر، فيمكن تأدية ذلك اللازم بالألفاظ الموضوعة لتلك الملزومات المختلفة الدالة عليه في الوضوح، و أما في التضمن فإنه يجوز أن يكون المعنى جزءا من شيء، و جزء الجزء من شيء آخر، فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى الذي هو جزء من جزء به، مثل دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه، و دلالة الجرار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه. **قولــه**: و عكسها العقليتان؛ أي: مخالفة لها لأن الوضعية لا بحث لها في الفن، و العقليتان مبحوث عنهما فيه، و في البيتين: الإيجاز و الفصل و الوصل و القصر و التنويع و الموازنة و الالتزام. و لما انحصر المقصود من علم البيان في ثلاثة أبواب كما بين آنفا، ذكر الباب الأول منها؛ **فقال**:

الباب الأول التشبيه:أي: و بيان أحوال التشبيه، و معناه لغة: التمثيل، و الشبْه بسكون الموحدة، و الشبَه بالتحريك، و الشبيهة: المثل، و مشابهة الأمور: مشاكلتها، و في الاصطلاح ما سيأتي إن شاء الله تعالى، واعلم أن التشبيه مما اتفق العقلاء على شرفه و رفعة قدره و فخامة أمره، و أنه مما يحرك النفوس سواء كان مدحا أو ذما أو غيرهما، و هو باب كبير من البيان قد رسخت أصوله وامتدت فروعه، واتسع فيه المجال و كثرت فيه، وقد بدأ النّاظم رحمة الله تعالى بتعريفه:

153 – تشبيهنا دلالة على اشتراك ✵ أمريـــــن في معنى بآلة أتـــاك –

يعني: أن التشبيه في الاصطلاح هو: الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى بآلة مخصوصة مذكورة أو مقدرة، فالدلالة: مصدر، قولك: دللت فلانا على كذا إذا هديته إليه، يعني: هو أن يدل على مشاركة أمر لأمر في معنى

[1] –

فالأول هو المشبه به و الثاني هو المشبه ، و المعنى:هو وجه الشبه، و المراد بالأداة المخصوصة:" الكاف" و نحوها، فيخرج به المفاعلة، و العطف نحو:" قاتل زيد عمرا، وجاء زيد وعمر" و يدخل فيه ما يسمّى تشبيها بلا خلاف، نحو:" زيد كالأسد؛ فحذف المشبه لقيام قرينة، و ما يسمى تشبيها على القول المختار، نحو:" زيد أسد" بخلاف الأداة نحو قوله تعالى: ﴿ صم بكم ﴾[1] بحذف الأداة و المشبه جميعا؛ أي: هم صم، فإن المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة، لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية، و يجعل الكلام خلوا عنه صالحا لأن يراد به المنقول عنه، و المنقول إليه، لدلالة الحال و فحوى الكلام، فإن قلت: في تعريف النّاظم إجمال وإطلاق في محل التقييد، فيكون غير مطرد لدخول نحو قولنا:" جاء زيد وعمرو" فإنه يدل على مشاركة أمر لآخر، في معنى هو: المجيء و بآلة و هي:" الواو"، و لا يتعين خروجه بذكر الآلة؛ لأنها مجملة بحذف صفتها، فكان عليه أن يقول: بآلة مخصوصة، و الجواب عنه: أن كلام الناظم هنا عام مخصوص بما سيذكر بعده، فقوله: بآلة المراد بها"الكاف" و نحوها، بدليل قوله: فيما يأتي أداته:كاف ،كأن، مثل، البيت، فإذا تأملته وجدته مطردا، لأن تفسير الآلة مذكور في النظم فيخرج العطف و المفاعلة و الاستعارة و التجريد، و يكون من التصور التام إذا تأملت ما بعده.

تنكيت: قال **الغزي**:" و اعلم أن المراد بالتشبيه هاهنا ما لم يكن على وجه الاستعارة الحقيقية؛ نحو: رأيت أسدا يتكلم، و لا على وجه الاستعارة بالكناية؛ نحو: أنشبت المنية أظفارها، و لا وجه على وجه التجريد، نحو: لقيني من زيد أسد، و ذلك لأن المقصود التشبيه في الاصطلاح، فكان عليه أن يزيد قيد الإخراج هذه الثلاثة"[2] و فيه نظر، لأنّ هذه الأشياء خرجت بذكر الأداة لأنه لا يصلح فيها ذكر الآلة و لا تقريرها، فإنّ الاستعارة ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، لا إلحاق ناقص بكامل، و أما قول **القزويني**:" التشبيه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى"[3] و المراد هاهنا ما لم يكن على وجه الاستعارة الحقيقية، و الاستعارة بالكناية و التجريد، فإنه لم ينكر الآلة في تعريفه، و لذلك صرح بخروج هذه الأشياء، و أما الناظم فقد ذكر الآلة فلا يحتاج إلى ذكر ما يخرجها، فليتأمل. **قولــه:** تشبيهنا؛ فمحدود و المراد به: التشبيه الاصطلاحي لأن الإضافة فيه للتقييد، أي: تشبيهنا يا معشر البيانيين. **قولــه:** دلالة على اشتراك الخ، و المراد بالأمرين: طرفي التشبيه، و بالمعنى: وجهه،وبالآلة: أداته، و يتعلق بأتاك بآلة مخصوصة، فهو على حذف الصفة للعلم بها بما يأتي في الفصل بعده إن شاء الله تعالى.و في البيت: الإيجاز و الفصل و الموازنة، و لما فرغ من حد التشبيه شرع في البحث على أركانه، **فقال:**

– 154 – أركانه أربعة وجه أداه ✵ وطرفاه فاتبع سبيل الهداه

يعني: أنّ أركان التشبيه المصطلح عليه، أي: أجزاؤه التي لا يتحقق إلا بها؛ هي أربعة: وجه و أداة و طرفاه، أي: التشبيه و المشبه به، و إطلاق الأركان على الأربعة المذكورة إما باعتبار تحقيقه في الذهن، و هي الحقيقة المحمولة التي تألفت منه الماهية، فإنها مأخوذة في تعريفه، لأنه هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بواسطة" الكاف" و نحوه، و إمّا باعتبار التشبيه في الاصطلاح، كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة، كقولنا:" زيد كالأسد في الشجاعة"؛ إذ لا تكون إلا كذلك لفظا و تقديرا، قال المص في شرحه:" هذا أقرب و في الأول نظر"[4]، و سيأتي

---

[1] – البقرة:18.

[2] –

[3] –

[4] –

الكلام على كل واحد من هذه الأركان الأربعة إن شاء الله. **قولـــه**: فاتبع سبيل الهداة؛ تتميم في البيت، و فيه أمر بإتباع السلف الصالح، أي: التزام الإقتداء بهم، و سبل: جمع سبيل، لكن سكن وسطه تخفيفا، **الجوهري**:" و السبيل: الطريق، يذكر و يؤنث قال الله عز و جل:﴿ هــــــذه سبيلي ﴾[1]، و قال عز و جل:﴿ و إن يروا سبيل الرشد لا يتخذوه سبيلا ﴾[2] فذكّر السبيل، فإنّ قلت: يعترض على الناظم في جمعه لطريق الصلاح، مع أنها واحدة بخلاف طرق الفساد فإنها متعددة، و يؤيد هذا قوله تعالى:﴿ هذا صراطي مستقيما ﴾[3]، و في الحديث أن النبي- **صلى الله عليه و سلم**-قال:" على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه"[4] و يعضده قول الشاعر:

الطرق شتى و طرق الله واحدة ❋ و السالكون طريق الحق أفراد[5]

و الجواب عنه من خمسة أوجه:

أولها: أنّ جمعه لطريق الحق تعظيما و تفخيما لها ، لأنّ العرب إذا عظمت شيئا نزلت مفرده منزلة جمع له ، و اعتناء بشأنه ، كقوله تعالى: ﴿ إنّ إبراهيم كان أمة قانتا﴾[6] أي: كان وحده أمة من الأمم في جميع صفات الكمال .

ثانيها: أنّ جمعه لها باعتبار تكرار الأعمال الموصولة إليها في كثير من الأخبار. كما قال تعالى:﴿ يسألونك عن الأهلة﴾[7]، و ليس إلا هلال واحد ، و جمعهـــا باعتبار تعدده المرة بعد المرة ، فجمع بهذا الاعتبار و الله تعالى أعلم.

ثالثها: أنّ جمعه لها باعتبار الروايات الواردة في الأحاديث النبوية، أي: اتبع ما ورد في أسانيد الرواة عن النبي- **صلى الله عليه و سلم** -.

رابعها: أنّ جمعه لها باعتبار أقوال العلماء و اختلاف المذاهب، أي: اتبع ما ورد عن العلماء و عن أئمة أهل السنة، و لا تكن من المزيفين لبعض الأقوال، لأنّ كلام الأئمة فلا يتكلم أحد منهم إلا بدليل و حجة.

خامسها: أنّ جمعه لها باعتبار علماء الشريعة و الحقيقة، أي: اتبع طريقهم في الجمع بينهما، و لا تلتفت لمن تمسك بأحد الطريقين و ترك الآخر، و قد كان دأبه – **صلى الله عليه و سلم** – الجمع بين الشريعة و الحقيقة. و كذا دأب السلف الصالح بعده من الرجال العارفين و أوليائه الصالحين.

و **قولـــه**: الهداة؛ جمع هاد: كـــ"رام و رماة" و "غاز و غزاة "، و لا شك أن من اتبع طريق السلف الصالح يبلغه الله مقام أوليائه. و في البيت: الفصل و الإطناب و التشريع و الموازنة و الالتزام ، و لما ذكر في البيت عدد الأركان أخذ في بيانها ركنا فركنا ، و لما كان الطرفان هما الأصل و العمدة في التشبيه، لكون الوجه معنى قائما بهما، و الأداة دالة لبيان ذلك ، و لأن الطرفين واجب التثبت بخلاف الوجه و الأداة ، قدّم بحث الطرفين **فقال**:

– 155– فصـــل و حسيّـــــان منه الطّرفان ❋ أيضــا و عقليـــــان أو مختلفـــان

يعني: أن طرفي التشبيه و هما المشبه و المشبه به على أربعة أقسام:

---

[1] – يوسف:108.
[2] –
[3] – الأنعام:153.
[4] –
[5] –
[6] – النحل:120.
[7] – البقرة: 189.

إما: حسيّان؛ كتشبيه الخد بالورد في المرئيات ، و الصوت بالمزمار في المسموعات ، و النكهة بالعنبر في المشمومات ، و الريق بالخمر في المذوقات ، و الجلد الناعم بالحرير في الملموسات .

و إمّا: عقليان؛ كالعلم إذا شبه بالحياة، و وجه التشبيه بينهما كونهما جهتي إدراك كذا في **المفتاح** و **الإيضاح**.

و إمّا: مختلفان و فيه قسمان، لا أنّه إما أن يكون المشبه به محسوس، و المشبه معقول أو بالعكس:

فالأول: كما في تشبيه المنية بالسبع، بأن المنية -أعني الموت- عقلي لأنّه عدم الحياة عن ما من شأنه الحياة، و السبع حسّي.

الثاني: كما في تشبيه العطر بخلق كريم ، فإن العطر و هو الطيب ممسوس بالشم ، و الخلق و هو كيفية نفسانية يصدر عنها الأفعال بسهولة عقلي ، و الوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول ، أنّ يقدّر المعقول محسوسا و يجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة ، و إلاّ فالمحسوس أصل للمعقول لأنّ العلوم العقلية مستفادة من الحواس و منتهية إليها ، فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع أصلا و الأصل فرعا و ذلك لا يجوز ، و أمّا ما جاء في الأشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول ، فوجهه أن يقدر المعقول محسوسا و يجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة ، فيصبح التشبيه ، و المراد بالحسّي ما ندرك صورته و مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة ، فيشمل الخيالي و هو المعدوم الذي يعرض مجتمعا من أمور كل واحد منهما مما يدرك بالحس كالمشبه به في قول الشاعر :

كأنّ محمـــــــــــرّ الشقيــــــ ❃ ـــق إذا تصــــوّب أو تصعّـــــد

أعــــلام ياقــــوت نشــــــر ❃ ن على رمــــاح من زبرجـــــد[1]

محمرّ الشقيق من باب حرر قطيفـــة ، أراد به شقـــائق النعمـــان ، و هو ورد أحمر في وسطه سواد و إنّما أضيف إلى النعمان لأنّه حصى أرضه أكثر فيها ذلك ، و إذا تصوب أيّ: مال إلى أسفل، من تصوب المطر إذا نزل ، أو تصعد أي: مال إلى العلو ، أعلام: جمع علم؛ و هو الراية، فإنّ الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية ممّا لا يدركه الحس ، لأنّ الحس إنّما يدركه هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة ، لكن مادته التي تركب هو منها كالأعلام و الياقوت و الرماح ، فالزبرجد كل منها محسوس بالبصر ، و المراد بالعقلي ما لا يكن هو و لا مادته مدركا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة ، فيشمل الوهمي و هو ما لم يكن للحس مدخل فيه و لا هو مجتمع من أمور مدركة بالحس كالمشبه به في قول **امرئ القيس**:

أيقتلنـــي و المشرفـــي مضاجعـــي ❃ و مسنونة زرق كأنيـــاب أغـــوال[2]

أي: يقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني في حب **سلمى** ، و الحال لن يضاجعني ، و ملازمي سيف منسوب إلى أحد مشارف اليمن ، و سهام محدودة النصال ، و وصفها بالرزقة للدلالة على صفائها، و كونها مجلوة كأنياب الأغوال، مما لا يدركه الحس لعدم تحقيقها، مع أنها لو أدركت لم تدرك إلاّ بحاسة البصر، و دخل أيضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ، و تسمى وجدانيات؛ و هي: إدراك ونيل لما هو عند المدرك كمال/**97** و خير من حيث هو كذلك، و الإثم و هو إدراك و نيل لما هو عند المدرك ...و شر من حيث هو كذلك، و لا يخفى أن ليس إدراك هذين المعنيين، يعني من الحواس الظاهرة، و ليس أيضا العقليات الصرفة، لكونها من الجزئيات المسندات إلى الحواس،

---
[1] -
[2] -

بل من الوجدانيات المدركة بالقوى البّاطنة، كالشبع والجوع و الفرح و الغم و الغضب و الخوف، و ما شاكل كل ذلك، و المراد هنا اللذة و الألم الحسيان، و إلا فاللذة و الألم العقليان من العقليات الصرفة.

تنبيـــــه: قال **التفتزاني:**" و مما يجب التنبيه عليه في هذا المقام، أن ليس المراد بالخيالات المرتسمة في الخيال، المتأدية إليه من طرف الحواس، و إلا فالوهميات بالمعاني الجزئية المدركة بالوهم على سياق ما سبق تحقيقها في بحث الفصل و الوصل، و ذلك أن الأعلام الياقوتية ليست مما تدت إلى الخيال من الحس المشترك إذ لم يقع فيها إحساس قط، و لأن أنياب الأغوال و كذا رؤوس الشياطين؛ ليست من المعاني الجزئية، بل هي صور معدومة لا يمكن أن تدرك بالحواس الظاهرة، بل إذا وجدت لم تدرك إلا بها، و ليست أيضا مما له تحقق كصداقة زيد و عداوة عمرو، بل التحقيق في هذا المقام أن من قوى الإدراك؛ ما تسمى متخيلة ومفكرة من شأنها تركيب الصور المعاني و تفصيلها والتصرف فيها، و اختراع الأشياء لا حقيقة لها ، كإنسان له جناحان و رأسان، ولا رأس له، و هي دائما لا تسكن نوما و لا يقظة و ليس عملها منتظما، بل النفس هي التي تستعملها على أي نظام تريد، بواسطة القوى الوهمية و بهذا الاعتبار تسمى مخيلة و بواسطة القوة العقلية، و بهذا الاعتبار تسمى مفكرة، فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الأمور التي أدركت بالحواس الظاهرة، و بالوهمية ما اخترعته المتخيلة في تصورها بصورة سبع، واختراع ناب لها كما في السبع. **قولــه**: الطرفان و مختلفان، في قافية البيت ارتكب فيها الإذالة، و كذا في البيتين قبله، و هو في بحر الرجز غير مشهور عند العروضيين و قد تقدم الكلام على ما فيه في خطبة الكلام. و **قولــه**: أيضا؛ هو مصدر قولك آض، يئيض، أيضا: إذا رجع. و في البيت:المساواة و التقسيم و حسن البيان و الالتزام. ولما فرغ من بحث الطرفين، شرع في بيان الوجه، **فقال**:

156 – و الوجـــــه ما يشتركان فيـــه ❃ داخــــلا و خارجا تلفيه

157 – و خارج وصف حقيقي جـــلا ❃ بحس أو عقل و ينبغي تـــلا

يعني: أن وجه الشبه و هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه، لأنهما قد يشتركان في أمور كثيرة، ولا يقصد منها في التشبيه إلا أمر خاص، كزيد و الأسد مثلا، فإنهما يشتركان في الوجود و الجسمية و الحيوانية و غير ذلك من المعاني، مع أن وجه التشبيه لا يقصد في شيء منها، و إنما المراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما، و قصد بيان اشتراكهما فيه، ووجه الاشتراك قد يكون تحقيقا بأن يكون حاصلا فيهما، و قد يكون تخييلا بأن لا يكون في أحدهما أو كليهما إلا على سبيل التخييل و التأويل، مثل وجه التشبيه في قول **القاضي التنوخي**:

و كأن النجوم بين دجـــــاه ❃ سنن لاح بينهن ابتداع[1]

الدجى جمع مع دجية، و هي: الظلمة، و الضمير الليل في البيت السابق، وروي دجاها، و الضمير للنجم، قال في **التلخيص**:" فإن وجه التشبيه فيه هو: الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم أسود، فهي غير موجودة في المشبه به إلا على طريق التخيل، و ذلك أنه لما كانت البدعة، و كل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة، فلا يهتدي إلى الطريق، و لا يأمن أن ينال مكروها شبهت البدعة بها، و لزم بطريق العكس أن تشبه السنة، و كل ما هو علم بالفوز، و شاع ذلك حتى يخيل أن الثاني مما له بياض و إشراق و نحو:" آتيتكم بالحقيقة البيضاء"، و الأول على خلاف ذلك كقولك:" شهدت سواد الكفر من جبين فلان"، فصار تشبيه النجم بين

---

1 –

الدجى بالسنن بين الإبداع، كتشبيهها ببياض الشيب في سواد الشباب، و بالأنوار متألفة بين النبات الشديد إلى الخضرة"[1] **أهـ** .ثم الوجه قسمان؛ إما: داخل في حقيقة الطرفين، و ذلك بأن يكون تمام ماهيتها كالنوعية، أو جزء منها مشتركا بينها و بين ماهية أخرى، أو مميزا لها عن غيرها، كما في تشبيه ثوب بآخر، نوعهما أو جنسهما أو فضلهما، كما يقال:" هذا القميص مثل ذلك" في كونهما كتانا أو ثوبا أو من القطن، و إما خارج عن حقيقة الطرفين، بأن يكون وصفا قائما بهما، ضرورة اشتراكهما فيه خارجا عن ماهيتهما، كاللون مثلا، ثم أن الخارج قسمان؛ حقيقي: و هو ما كان ثابتا للذات متقررا فيها، و إضافي: و هو ما كان اعتبارا ألا تقرر له في الذات، أو متعددا قصد اشتراك الطرفين في كل واحد منهما، و لكنه معنى متعلق بشيئين، و الحقيقي إما حسي أو مدرك بأحد الحواس، كالكيفيات المختصة بالأجسام، مما يدرك بالبصر من الألوان و الأشكال و المقادير و الحركات، و ما يتصل بها الحسن و القبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة، التي هي مجموع الشكل و اللون، و كالضحك و البكاء الحاصلين باعتبار الشكل و الحركة، أو مما يدرك بالسمع من الأصوات الضعيفة و القوية، الحادة و الثقيلة، و التي بين بين، أو مما يدرك بالذوق من الطعوم، و أصولها تسعة: الحرارة و المرارة و الملوحة و الحموضة و الغموصة، و القبض و الدسومة و الحلاوة و التفاهة، أو مما يدرك بالشم من الروائح، ولا حصر لأنواعها و لا أسماء لها إلا من جهة الموافقة و المخالفة، كرائحة طيبة أو منتنة، أو من جهة الإضافة إلى محلها كرائحة المسك و نحو ذلك، و مما يدرك باللمس من الحرارة والبرودة و الرطوبة و اليبوسة و الخشونة و الليونة و الصلابة و الخفة و الثقل، و ما أشبه ذلك مما هو مذكور في محله، و إما: عقلي؛ أي: ما يدرك بالعقل، كالكيفيات المختصة بذوات الأنفس، من الذكاء و العلم و الغضب و الحلم و سائر الغرائز؛ مثل الكرم و القدرة و الشجاعة و مقابلتها، و ما أشبه ذلك، و هذا إذا كان الوجه وصفا حقيقيا، و أما إذا كان إضافيا و يعني به: ما لا يكون هيئة متقررة في الذات، بل يكون هنا معنى مقررا بين شيئين، كتشبيه البرهان بالشمس، فالوجه إزالة الحجاب، و هي ليست هيئة متقررة في ذات الشمس أو البرهان و لكن ذات الحجاب، و لكنه نسبه بين البصر و المبصر مع وجود الكاشف، هذا مضمون البيتين. **قولـــه**: و الوجه؛ مبتدأ، و اللام فيه للعهد أو عوض من المضاف إليه الظاهر، أي: وجه/**98** التشبيه أو عوض من الضمير، أي: وجهه. **قولـــه**: ما:خبر، و هي إما: موصولة و ما بعدها صلتها، أو نكرة موصوفة، أي: شيء يشتركان فيه، أي: المشبه و المشبه به، و معنى تلفيه؛ أي: فراغ، إما داخل في حقيقة الطرفين، و إما خارج عنهما، ضمير تلفيه راجع للوجه. **قولـــه**: و خارج إلى آخره، أشار به إلى قسمي الخارج الحقيقي، و هو وصف حقيقي جلا؛ أي: ظهر بحس أو عقل، فخارج مبتدأ سوغ للابتداء به التنويع، و خبره وصف إلى آخره نسبي معطوف على حقيقي؛ أي: و الخارج و صف حقيقي بقسميه، أو وصف نسبي؛ أي: إضافي و تلا؛ أي: تبعة في التقسيم. و في البيتين: المطابقة و الوصل و الموازنة و التفسير و التجنيس و الرصف و الالتزام. ثم أشار إلى تقسيم آخر يعتبر الوجه باعتبار آخر **فقال**:

– 158 – و واحدا يكون أو مؤلفا ❃ أو معدودا أيضا و كل عرف

– 159 – بحسّ أو عقل .... ❃ ....

---

[1] –

يعني: أن الوجه ينقسم باعتبار و حدته و تعدد حسيته و عقليته إلى سبعة أقسام، لأنه إما: واحد و بمترلته لكونه مؤلفا من متعدد، وإما: متعدد و كل الواحد و المؤلف، إما: حسي أو عقلي أو مختلف، أي: بعضه حسي و بعضه عقلي، فتلك سبعة أقسام كلها داخلة في النظم، مأخوذة من بيت، و هو من بيت و سببين خفيفين، فإذا ضممت لها أقسام الطرفين الأربعة صار مجموعها باعتبار القسمة العقلية ثمانية و عشرين، من ضرب سبعة في أربعة، لكن لا يتصور منها إلا ستة عشر و تبطل منها اثني عشر، لأن وجه التشبيه متى كان بتمامه حسيا أو بعضه لا يكون الطرفان فيه إلا حسيين، و لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا، لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحس شيء، فإنه وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيها، و الموجود في العقلي، فيجوز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين أو مختلفين، لجواز أن يدرك بالعقل من الحس شيء ،إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس، و لذا يقال: التشبيه بالوجه العقلي أعم، بمعنى أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي من غير عكس، و قد وضعت جدولا مشتملا على جميع الصور، من منتج و عقيم، لأن التمثيل بالمحسوس مما تطمئن به النفوس، و يزول عنها البؤس و ينشرح بها صدر كل عبوس، ورمزت فيه بالجيم على صورة الوجه، و بالطاء على صورة الطرفين، و تركت بيوت الإسقاط خالية، و كتبت عليها صورته عقيمة، و هذا هو الجدول المذكور فتأخذ كل صورة من صور بيوت الضلع الأول الطولي، و هي صور السبع المرموز عنها بالجيم تضم إليها كل صورة من صور بيوت ضلعها العرضي، و هي صور الطرفين الأربعة المرموز عنها بالطاء ،فهي إن كان

الوجه حسيا أو بعضه فلا يصح معه إلا ما طرفاه حسبان لا غير بخلاف الوجه العقلي فينتج معه صور الطرفين الأربعة كما مر فتسقط ثلاث صور مع كل من الواحد الحسي و المؤلف الحسي و المتعدد الحسي و المتعدد المختلف و هي الإثني عشر صورة المتقدمة الذكر.

تنبيهـــان:

الأول: قال المصنف في شرحه بعد ما قسم المسألة إلى ثمانية و عشرين ما نصه:" لكن لا يتصور منها إلا تسعة عشر يبطل منها تسعة الخ"[1]، و هو سبق قلم، و صوابه، يتصور منها ستة عشر و تبطل منها اثني عشر كما بيناه آنفا، ثم قال أيضا:"و بيان سقوط التسعة أن تأخذ كل صورة من صور الوجه الثلاثة التي للحس فيها مدخل و هي الواحد الحسي و المركب الحسي و المتعدد المختلف، و تسقط معها ثلاث صور من صور الطرفين"[2] **اهـــ**. و قد سكت عن المتعدد الحسي مع أن الثلاث تسقط معه أيضا، و من هنا نشأ الغلط فليتأمل. قال **التفتزاني:**"و وجه ضبطها، أن وجه التشبيه إما: واحدا أو مركبا أو متعددا، و لكل من الأولين إما: حسي أو عقلي، و الآخر إما: عقلي أو مختلف، فصارت سبعة أقسام، و كل منها فطرفاه إما: حسيان أو عقليـــان أو مختلفـــان، و المشبه به عقلي أو العكس تصير ثمانية و عشرين وجوب كون طرفين حسيين يسقط اثني عشر قسما تبقى ستة عشرة"[3] **اهـــ.**

الثاني: قول **الغزي** عند تقسيمه الوجه إلى الأقسام السبعة المذكورة ما نصبه:" و كل من الواحد و ما هو بمترلة المعتاد إما: حسي أو عقلي أو مختلف" ،ثم قال:" و سكت الناظم عن المختلف و أمثلها لا تخفى"[4]**اهـــ**. و قد خفا عليه أخذ

_ 1
_ 2
_ 3
_ 4

القسم السابع من البيت مع ظهوره؛ لكن قد يخبو الزناد و قد يكبو الجواد، و لا يتصف بالكمال إلا الكبير المتعال، و مع أنه من النظم لأن **قولــه**: و كل عرف بحس أو عقل، راجع للثلاثة، أما: الواحد فلا يتأتى فيه إلا صورتان فقط لأنه لا يتبعض، و كذا المؤلف لأنه منزل منزلته، و أما المتعدد فيقبل التبعيض، لأنه قد يكون حسيا كله أو عقليا كله أو مختلفا، أي: بعضه حسي و بعضه عقلي، و لا شك أن النظم يصدق عليه لأنه متعدد، إذ لم يشترط الناظم عدم التبعيض فليتأمل. فمثال الواحد الحسي و طرفاه حسيان لا غير كتشبيه ثوب بآخر في لونه في المرئيات، و صوت بآخر من المسموعات، و طيب الرائحة من المشمومات، و لذات الطعام من المذوقات، و لين اللمس من الملموسات فيما مر، و مثال الواحد العقلي و طرفاه إما: حسيان كتشبيه المنية بالسبع و عكسه بعكسه، و مثال المركب الحسي و طرفاه حسيان لا غير، كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية في قول الشاعر:

و قد لاح بالصبح الثريا كما ترى ❁ كعنقود ملاحيـــة حين نورا[1]

الملاحية: بضم الميم عنب أبيض في حبه طول، حين نورا؛ أي: تفتح نوره، فإن وجه التشبيه هنا مؤلف من الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار، و المقادير في المرء على الكيفية المخصوصة، منضمة إلى المقدار المخصوص، و مثال المركب العقلي و طرفاه إما: حسيان كتشبيه اليهود بالحمار، و الوجه حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في الاستصحاب، كما في قوله تعالى:⊆ مثل الذين حملوا النور يحملوها كمثل يحمل أسفارا⊂[2]

99/

مع جمع سِفر بكسر السين، و هو: الكتاب، فإن الوجه هنا أمر عقلي منتزع من عدة أمور، لأنه روعي من الحمار فعل مخصوص و هو الحمل، و أن المحمول أوعية العلوم، و أن الحمار جاهل لما فيها، فكذا في جانب المشبه، أو عقليان كتشبيه عِلم الرجل الشقي الساعي في إذاية المسلمين بعلم إبليس-لعنه الله- في العراء عن الفائدة، و خساسة الرأي، و الفساد و البلسة ،على أن مجموع هذه الأمور انتزع منها هيئة مؤلفة هي: وجه الشبه، أو مختلفان و المشبه به حسي، كتشبيه المعاني بالشمس في الوضوح، و النباهة و الإدراك و عكسه بعكسه، و مثال المتعدد الحسي و طرفاه إما: حسيان كتشبيه فاكهة بأخرى في اللون و الطعم و الرائحة، و مثال المتعدد العقلي و طرفاه إما: حسيان كتشبيه طائر بالغراب في حدة النظر و كمال الحذر و إخفاء السعادة، أو عقليان كتشبيه الحرمان بالموت في القهر و الغلبة و عدم التصرف، أو مختلفان و المشبه به حسي كتشبيه المحبوب في الحياة في التلذذ بقربه و التغذي بالنظر إلى وجهه و عكسه بعكسه، و مثال المتعدد المختلف؛ أي: بعضه حسي و بعضه عقلي و طرفاه حسيان لا غير، كتشبيه إنسان بالشمس في حسن الطلعة الذي هو حسي و نباهة الشأن؛ أي: شرفه و اشتهاره الذي هو عقلي و الفرق المتعدد و المؤلف، أن المراد بالواحد المركب أن يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة، أو اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور، و المراد بالمتعدد أن يكون وجه الشبه أمورا متعددة قد اشترك الطرفان في كل واحد منها، و لا يعمد انتزاع هيئة منها، إذ كل واحد يصح أن يكون وجه شبه.

فــائـــــدة: في تعريف الحواس الخمس الظاهرة منها: البصر، و هي: قوة مخلوقة مترتبة في العصبيتين المجوفتين، اللتين يتلاقيان فيفترقان إلى العينين، و منها: السمع، و هي: مترتبة في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك

---

1 –

2 – الجمعة:05.

بهما الأصوات، و منها: الذوق، و هي قوة منبتة في العصب المفروش على جرم اللسان، و منها الشم، و هي: قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ، الشبيهتين بحلمتي الثدي، و منها: اللمس، و هي: سارية في البدن كله يدرك بها الملموسات، و إنما اقتصرت على تعريف هذه الخمسة اعتناء بشأنها. **قولــه**: و واحد يكون إلى آخره؛ أي: و ينقسم وجه التشبيه أيضا باعتبار آخر بأن يكون واحد أو مؤلفا، أي: مركبا، و هي عبارة متنوعة و عدل الناظم عنها لما قيل: أن التأليف أخص،فإن فيه تركيبا وزيادة، و هي وقوع الألفة بين المجموعين، بأن يكون بينهما مناسبة.**قولــه**: و كل عرف؛ أي: كل من الأقسام الثلاثة المذكورة، و بحس متعلق بعرف، بالبناء للمجهول، و ألفه للإطلاق القافية. و في البيت: المساواة و التقسيم و الفصل و المطابقة و حسن البيان، ثم أشار إلى ما ينتزع فيه وجه الشبه فيه من الضد، **فقال**:

–159–....و تشبيه نمي ❊ الضد و التلميح و التهكم

يعني: أن وجه الشبه قد ينتزع من نفس التضاد، ثم يترك ذلك التضاد منزلة التناسب لاشتراك الضدين فيه، فيشبه الشيء بعكس ما هو عليه، و ذلك إن كان الغرض التهكم بالمشبه، أي: السخرية و الاستهزاء به أو كان الغرض تمليح الكلام، أي:جعله مليحا حسنا متطرفا، فيقال للبخيل: ما أشبهه بحاتم، و للجبان: ما أشبهه بالأسد، و كل ما يصلح للتهكم يصلح للتمليح، و إنما يفرق بينها بحسب المقام، فإن كان الغرض القصد إلى الملاحة و طرافة دون استهزاء و سخرية بأحد، فتمليح و إلا فتهكم، فإذا قيل لأعرج: أنت كالفرس السابق، فإن كان محبا له فقط عنده فتمليح، و إن كان عدوا له مهانا عنده فتهكم، و كذا تشبيه قبيح المنظر بالقمر، و ذلك بحسب الحب و البغض ولله در القائل في هذا المعنى :

إذا شئت أن تلقى المحاسن كلها ❊ ففي وجه من تهواه كل المحاسن[1]

قولــه: و تشبيه نمي، أي: قصد تشبيه بالضد، و تشبيه مبتدأ ،و نمي يحتمل أن يكون خبره، و سوغ الابتداء بالنكرة التنويع، و يحتمل أن يكون نعتا له، و بالضد متعلقه، و المسوغ حينئذ الوصف، و **قولــه**: للتمليح و التهكم، خبر المبتدأ، و التمليح هنا بتقديم الميم على اللام بخلاف ما في آخر البديع، و معناه هنا الإتيان بما فيه ملاحة و طرفة، يقال: ملّح الشاعر بتشديد اللام، إذا أتى في شعره بشيء مليح. و في البيت: المطابقة و الوصل و المساواة و حسن البيان و الالتزام، ثم أشار إلى الركن الرابع التشبيه، و هو بحث الأداة **فقال**:

فصل في أداة التشبيه و غايته و أقسامه:

أي: في بيان أحكام أداة التشبيه و بيان فائدته، و الغرض منه وبيان الأقسام الواقعة، و حقيقته هي: ما يتوصل به إلى وصف المشبه بمشاركة المشبه به في الوجه، و هي: الكاف و نحوها، و قد أشار إلى بيانها **فقال**:

– 160 – أداتـــــــه كاف كأنّ مثل ❊ وكلّ ما ضاهــاه ثمّ الأصـــــل

– 161 – إيلاء كالكاف ما شبه بـــه ❊ عكس ما سواه و اعلم و انتبه

يعني: أن من أداة الشبيه"الكاف"، و منها"كأنّ" بتشديد النون، و أصلها للتشبيه، و قد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه، سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا، نحو:" كأن زيدا أخوك"، و منها" مثل" و ما في معناه كسائر ما يشق من المماثلة و المضاهاة ،و ما يؤدي معناها كشبه و كفؤ و نحو و نظير و ما أشبه ذلك، ثم

---

[1] _

الأصل في"الكاف"و نحوها مما يدخل على المفرد كلفظة"شبه و مثل ونحو" أن يليه المشبه به لفظا نحوا:"زيد كالأسد"، و تقديرا نحو قوله تعالى:⊇ **أو كصيب من السماء**⊂[1]، على أن التقدير: أو كمثل دوي صيب، لأن المقدر في الحكم الملفوظ، و أما "كأن" و نحوها، فالأصل فيها أن تلي المشبه نحو:" كأن زيدا أسد"، و لذا قال: بعكس ما سواه فاعلم وانتبه.

تكميـــل: و قد تلي"الكاف" و نحوها غير المشبه به، و ذلك إذا كان المشبه به مركبا؛ لم يعبر عنه بمفرد دال عليه، نحو قوله تعالى:⊇ **واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء أنزلناه**⊂ [2] الآية، إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء، و لا بمفرد آخر يحتمل تقدير، بل المراد تشبيه حال الدنيا في نضارتها و بهجتها و ما يعقبها من الهلاك و الفناء بحال النبات، الحاصل من لأن المعتبر هنا هو: الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد"الكاف"، واعتبارها مستغنٍ عن هذا التقدير، بخلاف قوله:" أو كصيب" فإن الضمائر في قوله:⊇ **يجعلون أصابعهم في أذانهم** ⊂[3] /**100** لابد لها من مرجع، **قولـــه**: أداته مبتدأ خبره"كاف" و ما عطف عليه، و المضاهي:المشابه، أي: كل ما يشابه لفظ"مثل" في المعنى، **قولـــه**: إيلاء ما كالكاف، أي: الكاف و نحوه، و إيلاء: مصدر مضاف إلى المفعول الأول، مفعوله الثاني ما شبه، **قولـــه**: فاعلم وانتبه؛ تتميم للبيت، و يمكن أن يرجع لما تقدم فيكون من ...و الشعر المرتب، أي: اعلم ما يلي الكتاب، وانتبه لعكسه. و في البيتين: الإيجاز و الإطناب و الفصل و الموافقة و حسن البيان. و لما فرغ من بحث الأداة شرع في بيان الغرض من التشبيه؛ **فقال**:

162 – غاية التشبيـــه كشـــف الحال ✵ مقدار أو إمكان أو إيـــــصال

163 – تزيـــين أو تشويه اهتمـــــام ✵ تنويـــه استطـــراف أو إيهام

164– رجحانه في الوجه بالمقلـــوب ✵ كاللّيث مثل الفاسق الصحوب

يعني: أن فائدة التشبيه و الغرض منه و هو المراد بالغاية؛ كشف الحال الخ، و اعلم أن الغرض من الشبيه في الأغلب يعود إلى المشبه، لأن مساق الحديث عنه، و قد يعود إلى المشبه به كالاهتمام و نحو ذلك، فمن الأغراض المذكورة كشف حال المشبه، أي: بيان حاله على أي وصف هو من الأوصاف كتشبيه ثوب...في السواد إذا علم السامع أن المشبه به دون المشبه، و إلا لم يكن لبيان الحال لأنها مبينة، و منها: بيان مقدار حال المشبه في القـــوة و الضعف و الزيادة و النقصان، كما في تشبيه ثوب أسود بغراب في شدة السواد، فإن تشبيهه هنا يبين للسامع مقدار الســـواد لا نفس السواد، و منها بيان إمكان المشبه، و ذلك إذا كان أمرا غريبا يمكن أن يخالف فيه، و يدعي امتناعه لغرابته... بحجة يستدل بها على إمكانه كقول **أبي الطيب**:

فإن اتفق الأنام و أنت منهم ✵ فإن المسك بعض دم الغزال[4]

و من هذا المعنى قول بعضهم:

نبينــــــا مشى لا كالبشر ✵ بل هو كالياقوت بين الحجر[5]

---

[1] – البقرة:19.

[2] – الكهف:45.

[3] – البقرة:19.

[4] _

[5] _

فإنه لما ادعى أن الممدوح فاق الناس، حتى صار أصلا برأسه و جنسا بنفسه، و كان هذا في الظاهر كالممتنع، احتج لهذه الدعوى و بين إمكانها، فإن شبه هذه الحالة بحالة المسك؛ الذي هو من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم بها، يبعد أن يكون الممدوح مثله، و مثل هذا التشبيه المذكور في البيت يسمى تشبيها ضمنيا، أو مكنيا عنه لعدم التصريح به، و منها: إيصال المقصود لنفس السامع و تثبيته فيها، أي: تقديره حال المشبه و تقويته و تمكينه من نفس السامع، بأن يشبه المعقول بالمحسوس، كما في تشبيه من لا يجهل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء، فإنك تجد فيه من تقدير عدم الفائدة و تقوية شأنه ما لا تجده في غيره، لأن التقدير في الحسيات أتم منه في العقليات لتقدم الحسيات، و فرط إلف النفس إليها، و كتشبيه المخدوع بالدنيا بالقابض على الماء، و من هذا قول الشاعر:

و من بياض الدنيا يكن مثل قابض ❋ على الماء خانته بروج الأصابع[1]

و منها: تزيين المشبه في عين السامع أو نفسه، كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الصبي، و تشبيه مقوس الظهر بالهـــلال، و منها: تشويهه؛ أي: تقبيح المشبه في عين السامع أو نفسه، كتشبيه العسل بقيء أصفر، و تبيان إفـــــادة التزيين أو التشويه من التشبيه لا تكن إذا شبهت صورة بصورة أحسن منها، كان الخيال مثبتا في النفس صورة حسنة يدعو إلى الترغيب فيها، و كذلك إذا أثبتهما بصورة أقبح منها، كان الخيال مثبتا في النفس صورة قبيحة يدعو إلى التعبير عنها و في طريقة ما ذكرنا قول **ابن الرومي** في مدح العسل و ذمه:

تقول هذا مجاج النحل تمدحه ❋ و إن تعب قلت دافئ الزنابير[2]

و منها: بيان الاهتمام به، كتشبيه الجائع القمر بالرغيف، إظهارا لاهتمامه بشأن الرغيف، و كتشبيه الظمآن جو السماء بلجة الماء لزرقته، و يسمى هذا التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض:إظهار المطلوب، و منها: التنويه بالمشبه ورفع ذكره و إظهاره، كتشبيه رجل صالح حامل الذكر بتأخر مشهود، و منها: الاستطراف؛ أي: جعل المشبه طريقا حركيا بديعا، كما في تشبيه لحم فيه جمر موقد فجر من المسك موجه الذهب، و إنما ستطرف في هذا التشبيه كإبراز المشبه في صورة المشع عادة، و إن كان ممكنا عقلا، و لا يخفى أن الممتنع عادة مستطرف غريب، و للاستطراف وجه آخر غير هذا، و هو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن، إما: مطلقا كما مر في تشبيه لجم جمر موقد، و إما: عند حضور المشبه، كما عند حضور المتشبه كما في قول **أبي العتاهية** يصف البنفسج:

بين الرياض على جمر اليواقيت كأنها جوف ❋ خامات بها أوائل النار في أطراف كبريت[3]

أي: النار المتصلة بالكبريت الذي يضرب إلى الزرقة كالشعلة المرتفعة، كما هو معلوم فليس صورة اتصال النار بأطراف الكبريت نادر الحضور في الذهن ، تدور صورة بحر من مسك موجه الذهب، لأنّ الندور فيه سبب اجتماعه مع البنفسج و الرياض لا في نفس الأمر، و منها: إيهام رجحان المشبه على المشبه به في وجه التشبيه، و ذلك في التشبيه المقلوب و هو أن تجعل الأعلى في الوجه مشبها، و الأدنى مشبها به مبالغة، كقول **محمد بن وهب**

و بدا الصباح كأن غرته ❋ وجه الخليفة حين يمتدح[4]

_ 1

_ 2

_ 3

_ 4

فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح و الضياء، و في قوله: حين يمتدح، دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين، بالإصغاء إليه و الارتياح له، و على كماله حيث يتصف بالبشاشة و الطلاقة عند استمداح المديح، و كقوله تعالى:⊇**ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا** ⊂[1]، مكان: إنما الربا مثل البيع، فجعلوا الربا في الحال أقوى من البيع و أعرف منه، هذا مضمون الأبيات. و إن كان فيهن إجمال فإن غرض الناظم–رحمه الله– جمع المسائل الكثيرة في اللغة، في القليل بذكر الغاية على الإطلاق، سواء عادت للمشبه أو للمشبه به اتكالا على ظهوره.

تنبيهـــان:

الأوّل: اعلم أن ما ذكر من جعل إحدى الشيئين مشبها و الآخر مشبها به، فيما إذا أريد إلحاق الناقص بالكامل، و أما إذا أريد الجمع بين الشيئين في أمر من الأمور من غير فصل إلى كون أحدهما ناقصا و الآخر زائدا، سواء وجدت الزيادة و النقصان أو لم يوجد، فالأحسن ترك التشبيه ذاهبا إلى الحكم بذاك التشابه، ليكون كل واحد من المشبهين مشبها و مشبها به، احترازا من ترجيح أحد المتساويين في وجه الشبه، كقول **أبي إسحاق الصابي**:

تشابه دمعي إذ جرى من مدامعي ✻ فمن مثـــل ما في الكأس عيني تسكب

فو الله ما أدري أبالخمر أسبلـــت ✻ جفـــوني أم من غيرتي كنت أشرب[2]

يقال: مثل الدمع و المطر إذا هطل / **101** و أسبل من السماء، فالباء في قوله: بالخمر للتعدية، و ليست بزائدة كما توهمه بعضهم، و لما اعتقـــد التساوي بين الخمر و الدمع في الخمر حكم بينهما بالتشابه، و ترك التشبيه أيضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح و عكسه، متى أريد ظهور غيره في مظلم أكثر منه، من غير قصد المبالغة في وصف غرة الفـــرس بالضياء و الانبساط و فرط التلألؤ و نحو ذلك، لوجب جعل الغرة مشبها.

الثاني: قال **الغزي**:" و منها الإيصال كما قال أي: الناظم، و هذا مما زاده على أصله"[3] **اهـــ**. وفيما قاله نظر، لأن الناظم لم يزده على أصله، و إنما أراد به التقرير، قال: في شرحه بعد ذكره التقدير ما نصه:" و إلى هذا الغرض أشرنا بقولنا إيصال، أي: من غاية التشبيه و فوائده إيصال المقصود لنفـــــــس السامع، و تمكينه منها و تقرير تثبتـــه"[4] **اهـــ**، ثم إن الشيخ **الغزى** أدخل التقدير في النظم و جعلـــه مكان التنويه، و اسقط التنويه من النظم، و هو خلاف ما في نسخة المصنف التي شرح عليها فليتأمل. **قولـــه**: و غاية التشبيه مبتدأ و مضاف إليه، و كشف الحال معطوف و مقدار و إمكان فإن عطف على الحال؛ **قولـــه**: إيصال معطوف على كشف؛ أي: و غاية التشبيه إيصال نفـــس السامع إلى المقصود، فحكمه رفع و خفض بالمجاورة، و له نظائر في كلام العرب نظما و نثرا، و منه قـــول **امـــرئ القيس**:

كأن أبانا في إحانين و دفه ✻ كثير إناس في بجاد مزمل

أبانا اسم جبل، و كان الوجه رفع مزمل لأنه نعت لكبير، و لا يصح أن يكون نعتا لبجاد، لأنّ البجاد هو: الكساء، لكنه جاء بمزمل مخفوضا لمجاورته لبجاد المخفوض، كقولهم:" هذا جحر ضب خرب"و خفض ما حقه أن يكون

---

[1] – البقرة:275.

[2] –

[3] –

[4] –

مرفوعا أيضا لأنه نعت لجحر، و جحر: خبر المبتدأ، و قد ينافي قوله تعالى:⊇**إن الله برئ من المشركين و رسوله**⊂[1] بالخفض على الجوار، و على أن الواو للقسم ذكره أبو السعود في تفسيره، و قول المصنف في شرحه هو بالخفض إتباعا للمجاورة للضرورة، و له نظائر في كلام العرب، إن كان سماعيا؛ أي: على القول بأنه سماع يكون ارتكبه للضرورة، و إلا فقد و جد نظما و نثرا و قراءة في الآية فليتأمل. **قولــه**: تزيين، هو و ما بعده بالرفع عطف على كشف، بناء على أنّ المعاطيف إذا تعددت فهي معطوفة على الأوّل ، و أمّا على القول بأن كل واحد معطوف على ما يليه، فيجوز في تزيين و ما بعده الرفع عطف على محل إيصال، لأنه مرفوع حكما، و الخفض عطف على اللفظ. **قولــه**: تنويه إلى آخره؛ هو مأخوذ من: نوهت بالشيء إذا رفعت ذكره، و الاستطراف بالطاء المهملة؛ و أصله من: الطرفة و هي ما يتفكه به، يقال: أطرفته إذا أعطيته شيئا من الطرف. **قولــه**: إيهام رجحانه في الوجه المقلوب، أي: يسمى بالتشبيه المقلوب، و يسمى أيضا بالطرد، و العكس مرجعه إلى كون المشبه أعم من المشبه به في الوجه للمبالغة، لأن المشبه به حقه أن يكون أعرف بجهة الشبه و أقوى، فإذا عكس كان مبالغة. **قولــه**:كالليث؛ هو من أسماء الأســـد، و هذا مثال لتشبيه القلب؛ أي: كقولك:"الليث مثل الفاسق المصحوب"؛ أي: المتعصب بجماعة اللصـــــوص، و الجمع بينهما الفساد و الإذاية، و الفاسق هو: الفاجر و المائل عن الصواب.و في الأبيات الفصل و الوصل و المطابقة و الإيجاز التعديد و الالتزام، و لما فرغ من بيان غاية التشبيه، شرع فيما يعتر به من التقسيم، و بدأ بالطرفين و يعتر بهما تقسيمان: تقسيم في تركيبهما و إفرادهما، و تقسيم في عددهما. أشار إلى الأوّل **فقال**:

– 165 – و باعتبار طرفيـــــه ينقسم ❃ أربعة تركيّبـــا إفرادا علم

يعني: أن التشبيه ينقسم باعتبار طرفيه تركيبهما و إفرادهما إلى أربعة أقسام؛ إما:تقسيم تشبيه مفرد بمفرد، أو مركبـــا بمركب، أو مفرد بمركب و عكسه.ثم المفردان إمّا: مطلقان كتشبيه الخد بالورد، أو مقيدان بظرف أو صفة أو إضافة أو مفعول أو أحال أو غير ذلك، نحو:" زيد عندي كعمر و عندك"، أو مختلفان: كتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل بالمشبه به، أعني: المرآة مقيد بكونه في كف الاشل، بخلاف المشبه أعني: الشمس و عكسه بعكسه، وإما تشبيه مركب بمركب كما في بيت **بشار**:

كأن مثار النقع فوق رؤوسا ❃ و أسيافنا ليل تهاوى كواكبه[2]

المثار: بضم الميم؛ من: أثاره إذا هيجه، و النقع: الغبار، و تهاوى أي: تساقط بعضها إثر بعض، والأصل: تتهاوى بحذف إحدى التاءين، و الفرق بين المفرد و المركب، و المفردين المقيدين أن: المقصود من المقيدين، تشبيه نفس المفرد مقيد بنفس المفرد مقيدا، و المقصود من المركب: تشبيه هيئة حاصلة من عدة أمور نظم بعضها إلى بعض، حتى صارت شيئا واحدا بإحدى مثلها ، و مقصود **بشار** في البيت: تشبيه الهيئة الاجتماعية الحاصلة من ثوران الغبار مع لمعان السيوف، و كونها على شكل الاستطابه، و هي تضطرب في حركاتها و تتعاقب، بالهيئة المجتمعة من ظلام الليل إذا تساقط كوكبه، وصارت مضيئة مضطربة في زوايا العين ، و إما: تشبيه المفرد بالمركب كما في تشبيه الشقين

---

[1] – التوبة:03.

[2] –

و هو: مفرد بأعلام الياقوت نشرت على رماح من زبرجد، و هو مركب من عدة أمور، و إما: تشبيه مركب بمفرد كقول **أبي تمام**:

يا صاحبي تقصيا نظريكما ❋ تريا وجوه الأرض كيف تصور

تريا نهارا مشمسا فرشا به ❋ زهــر الربا فكأنما هو القمـــــر[1]

يقال: تقصيته: بلغت أقصاه؛ أي: اجتهدا في النظر، و أبلغا أقصا نظريكما، و تصور على حذف إحدى التاءين، يقال: صوره الله صورة حسنة، فتصور مشمسا، أي: إذا شمس لم يستره غيم، فرشا به؛ أي: خالطه، زهر الربا: خصب، لأنها أنظر و أشد خضرة فكأنها هو، أي: ذلك النهار المشمس مقمر؛ أي: ليل ذو قمر، فشبه النهار المشمس الذي اختلط به أزهار الربا فتغضت بإخضارها من ضوء الشمس، حتى صار يقرب للسواد بالليل المقمر، فالمشبه مركب و المشبه به مفرد، و لم يكن فيه شائبة تركيب، و إنّ كان صفة لموصوف محذوف، كان الوصف و الإضافة لا تمنع الإفراد كما سبق، فالمراد بالتركيب هو: الهيئة الحاصلة من عدة أشياء، و المشبه به هنا ليس كذلك، هذا مضمون البيت. **قولـــه**: و باعتبار طرفيه الخ، الضمير راجع للتشبيه، و باعتبار متعلق بينقسم. و **قولـــه**: تركيبا إفرادا: مفعول لأجله؛ أي: اعلم أن التشبيه ينقسم باعتبار طرفيه إلى أربعة أقسام، لأجل التركيب و الإفراد الواقع فيهما. و في البيت: الإيجاز و الأطناب و الوصل و التقسيم المطابقة، و لما فرغ من القسم الأول من تقسيم طرفي التشبيه بحسب التركيب و الإفراد شرع في بيان/**102**تعدادهما و هو القسم الثاني **فقال**:

– 166 – و باعتبار عدد ملفوف أو ❋ مفروق أو تسوية جمع رأو

يعني: التشبيه ينقسم أيضا إلى تقسيم آخر باعتبار هيئة طرفيه إن تعددا أو أحدهما، و هي أربعة أقسام قسمان في تعددهما و قسمان في تعدد أحدهما، و الأول من تعددهما الملفوف و هو موصوف المشبهات، أولا بطريق العطف أو غيره و أورادفيهما بالأمور المشبهة بها كذلك أيضا كقول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياده الطيور

كأن قلوب الطّير رطبا و يابسا ❋ لدى وكرها العقاب و الحشف البالي (1)

أي بعضها رطبا، و بعضها يابسا و الحشف الردئ من التمر، فشبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعقـــــــــاب، و اليابس العتيف منها بالحشف البالي إذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها و يقصد تشبيهها إلا أنه ذكر أولا المشبهين ثم المشبه به على الترتيب، و الثاني المفروق و هو أن يؤتى بمشبه و مشبه، به ثم بما بقي كذلك كقول الرقش الأكبر يصف نساء

النشر مسك و الوجوه دنا ❋ نير و أطراف الكف غم (2)

النشر أي الطيب الرائحة، و الغم شجر أحمر لين، وروي أطراف البنان غم و أنشد الناظم (3) رحمه الله على هذا القسم في مدح **النبي – صلى الله عليه و سلم –**

الوجه بـــدر و البسيم كواكـــب ❋ و الجود بحر و المقام بمرصد

و الفضل شمس و الحياء شعـــار ه ❋ لا شئ عند الله مثل محمد

---

1 –

و القسمان اللذان في تعداد أحد الطرفين أحدهما تشبيه التسوية و هو أن يتعدد المشبه و يتحد المشبه به كقول الشاعر

صدغ الحبيب و حالي كلاهما كالليالي ❋ و ثغرة في صفاء و أدمعي كالليالي [4]

فإنه سوى بين المشبهين في تشبيههما بالليالي، ووجه المشبه التفريق لأن شعر صدغ الحبيب و حاله مغرق مشتتة كما أن الليالى مفرقة لأن الايام تتخللهما، و الثاني تشبيه الجمع و هو عكس التسوية، كقول البحتري فهي

فهي كالشمس بهجة و القصيب ❋ اللين قدا و الريح طرقا و جيدا

فشبه محبوبته بثلاثة أشياء قال الغزي في تمثيله لتشبيه الجمع تابعا للقزويني ما نصه: << و جمع أن تعدد طرفه الثاني >> كقوله [7]:

كأنما يبسم عن لؤلؤ ❋ منضر أو بردا و أقاح

أي يبسم ذلك الاغيد ، و هو النــــــــاعم البدن و المنظر و المنظم، و البرد حب الغمام، و أقاح جمع أقحوان وهو ورد له ريح طيب فشبه ثغره بثلاثة أشياء قال التفتزاني في المطول و في كون هذا من التشبيه نظر، لأن المشبه أعني الثغر غير مذكور لفظا و لا تقييدا إلا أن لفظ كأنما في لفظ البحتري يدل على أنه تشبيه لاستعارة، و ستسمع لهذا كلاما إن شاء الله تعالى اهـــ كلام التفتزاني و هو حسن إلا أنه من باب الاعتراض على المثال و الأمر فيه سهل قوله ملفوف و ما عطف عليه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ملفوف أي التشبيه باعتبار العدد الخ. و قوله جمع معطوف بحذف حرف العطف، و ذلك كثير في كلامه و قوله راووا تتميم للبيت حشو مستغن عنه، و في البيت الإيجاز و الأطناب و الفصل و الوصل و التقسيم و المطابقة و التجنيس و الالتزام، و لما فرغ من تقسيمه باعتمار

طرفيه، شرع بيان تقسيمه باعتبار وجهه و يعتريه ثلاثة تقسيمات إما باعتبار التمثيل و غيره، و إما باعتبار الإجمـــال و التفصيل، و إما باعتبار القرب و البعد، أشار إلى الأول منها فقال:

– 167 – و باعتبار الوجه تمثيل إذا ❋ من متعدّد تراه أخذا

يعني أن وجه التشبيه ينقسم إلى تمثيل و هو المذكور في البيت، و التمثيل ما كان الوجه فيه وصفا منتزعا من أمور متعددة كما تقدم في بحث الوجه من تشبيه الثريا بالعنقود و تشبيه مثار النقع مع الأسياف بالليل و تشبيه الشمس بالمرءات في كف الأشل و التشبيه في قوله تعالى ﴿**كمثل الحمار يحمل أسفارا**﴾ [1] إلى غير ذلك، فإن و جه التشبيه في هذا كله مأخوذ من متعدد، و أما غير تمثيل و هو بخلافه أي مالا يكون وجهه منتزعا من متعدد.

تنبيـــه: : ما ذكر من تفسير التمثيل هو جار على رأي الجمهور خلافا للسكاكي فإنه قيده بكونه غير حقيقى حيث قال : التشبيه متى كان وجهه و صفا غير حقيقي و كان منتزعا من عدة أمور، خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فإن الانتفاع بلغ نافع مع الكد و التعب في استصحابه، فهو وصف مركب من متعدد و ليس بحقيقي، بل هو عائد إلى التوهم و كذا قوله ﴿**مثلهم كمثل الذي استوقد نارا**﴾ [2] الآية و ما أشبه ذلك، و التمثيل بتفسيره أخص منه بتفسير الجمهور، و قد تقدم أن غير التمثيل بخلافه فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد و عند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه و يكون و جها حقيقيا، فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور و ليس بتمثيل عند السكاكي. قوله و باعتبار الوجه تمثيل أي يدعى تشبيه التمثيـــل و يسمى بهذا

الاسم قوله اذا من متعدد الخ شرط فيه و مفهوم أن الوجه إذا لم يوخد من متعدد فهو غير تمثيل وهو كذلك قال ربما المص شرحه وإنما لم نصرح به في البيت اعتمادا على المقابلة لأنه بخلافه، و قوله أخر بضم الهمزة بالبناء للمجهول و الألف في آخره لاطلاق و القافية . و في البيت الفصل و الوصل و الإيجاز و الالتزام ثم أشار إلى القسم الثاني من أقسام الوجه فقال:

– 168 – وباعتبار الوجه أيضّـا مجمل ❋ خفي أو جلي أو مفصّــل

يعني أن التشبيه ينقسم باعتبار الوجه أيضا إلى قسمين الأوّل المجمل و هو ما لم يذكر فيه وجه التشبيه و هو قسمان جلي أي ظاهر يفهمه كل أحد ممن له مدخل في ذلك نحو: >> زيد كالأسد << و خفي لا يدركه الخاصة كقول الانمارية فاطمه بنت الخشري حين سئلت عن بنيها أيهم أفضل فقالت: >> هم كالحلقة المفرغة لايدرى أين طرفاها << أي هم متناسبون في الشرف فيمتنع تعيين بعضهم فاضلا و بعضهم مفضولا، كما ان الحلقة المفرغة متناسبة الأجزاء في الصور يمتنع تعيين بعضهـا طرفا و بعضها وسطا لكونها مفرغة مقر الجوانب كالدائرة. و الثان المفصل و هو ما قيل فيه الوجه و ينقسم أيضا الى قسمين أحدهما أن يكون المذكور حقيقة وجه التشبيه، كقوله: >> و ثغره في صفاء وأد معى كالليالي << و الثاني أن يذكر مكان وجه التشبيه تابعاله لازما في الجملة كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة

فإن الجامع فيه لازمها، و هو ميل الطبع لأن المشترك بين العسل و الكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات فيتسامح بذكر ما بيستتبعه مكانه قوله باعتبار الوجه أيضا << إنما زاد لفظه << لئلا يتوهم أن هذا التقسيم بعض من التقسيم الذي قبله. قوله خفي أوجلي نعت لمجمل، لأنهما تقسيم له، قوله و مفصل معطوف على مجمل، و في البيت الوصل و التقسيم و المطابقة و الإيجاز و حسن البيان و الالتزام، ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام الوجه فقال:

– 169 – و منــه بإعتبــاره أيضّــا قريــب ❋ و هو جليّ الوجه عكسه الغريب

– 170 – لكثره التفصيــــل بعد النّســبة ❋ و الذّكر و التركيب في كنهيــــه

يعني أن التشبه ينقسم باعتبار وجهه أيضا إلى قسمين: إما قريب مبتذل، و إما بعيد غريب، بالأول هو ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير احتياج إلى تأمل و تدقيق نظرا لظهور وجهه في باديء الرأي، و ذلك الظهور يكون لوجهين: إما لكونه جليا لا تفصيل فيه، فإن الجملة أسبق الى النفس من التفصيل، ألاترى أن إدراك الانسان من حيث إنه شيء أو حيوان أسهل و أقدم من حيث إدراكه من حيث إنه جسم حاس متحرك بالإرادة ناطق، لأن المفصل يشتمل على المجمل بشيء آخر، و إما لكونه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن، إما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بينهما إذ لا يخفى أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار و الشكل، فإن في وجه الشبه تفصيل ما حيث اعتبر المقدار و الشكل، إلا أن الكوز غالب الحضور عند الجرة في الذهن، و إما مطلقا أي و غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون

لتكرره على الحس كتشبيه الشمس بالمرءات المجلوة في الاستدارة فإنّ في وجه التشبيه تفصيل ما أيضا، لأن المرءات غالبة الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب و التكرار و التفصيل، و إنما كان قلة التفصيل في جه الشبه مع حضور غلبة المشبه به بسبب قرب المناسبة و التكرر على الحس سبب لظهور الموجب إلى الابتذال، مع أن التفصيل من أسباب الغرابة، لأن قرب المناسبة في الصورة الأولى و التكرار في الثانية، يعارض كلا من التفصيل القليل، لأن كلا من القرب و التكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به، فيبقي وجه الشبه كأنه أمر جلي، لا تفصيل فيه، فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الأول و إلى هذا المعنى أشار الناظم بقوله و هو جلي الوجه و الثاني بالعكس مما ذكر، أي بعيد و هو ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به الأبعد بكد و تدقيق، لخفاء يكون في بأدئ و ذلك الخفاء يكون لأمرين إما لكثرة التفصيل كقوله:

و الشمس كالمرءات في كف الاشل ✵ ....

فإن و جه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق و الحركة السريعة المتصلة مع تموج الإشراق و اضطرا به، بسبب الحركة حتى يرى الشعاع كأنه يهم أن يبسه حتى يفيض عن جوانب الدائرة، ثم يبدو له يرجع انبساط الدائرة إلى الانقباض و قد عرفت ما في وجه الشبه من التفصيل و لذا لا يقع في نفس الراءي للمرءات

.../...

الدايمة الاضطراب إلاّ بعد أن يستأنف تأملا، أو يكون في نظره متمهلا، و إما ليدور حضور المشبه به، و ذلك إما عند حضور المشبه لبعد المناسبة، كما في تشبيه التنفسج بنار الكبريت، و أمّا لندور حضور المشبه به مطلقا لكونه أمرا و هميا كأنياب الاغوال، أو مركبا خياليا كأعلام ياقوت[1] منشورة على رماح من زبرجد، أو مركبا عقليا، كالحمار يحمل أسفارا، أو لقلة تكرر المشبه به على الحس، كقولـــه

و الشمس كالمرءات في كف الاشل ✵ ....

فان الرجل ربما يفني عمره، و لا يتفق له أن يرى مرءات في كف الأشل، فالغرابة فيه من وجهين: أحدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه، و الثاني قلة تكرار المشبه به على الحس، و المراد بالتفصيل أن يعتبر بالأوصاف و جودها أو عدمها، أو وجود البعض و عدم البعض، كل ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر، ثم إن التفصيل يقع على وجوه كثيره أعرفها أن يعتبر وجود بعض الأوصاف و عدم بعضها كما في قول امرئ القيس:

في رمح منسوب إلى ✵ ردين حملت ردينينا ۞

كأن سنانه سناهب ✵ لم يتصل بدخان [2]

فاعتبر في اللهب اللون و الشكل و اللمعان، و ترك الاتصال بالدخان و نفاه [3] و أن يعتبر جميع الأوصاف، كما في تشبيه التربا بالعنقود الملاحية المنور باعتبار اللون و الشكل و غير ذلك من كل ما كان التركيب خياليا أو عقليا، من أمور أكثر كان التشبيه أبعد، لكون تفاصيله تعالى ﴿ **إنما مثل الحيواة الدنيا** ﴾ [4] الآية فإنما عثر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها

<u>**تنبيـــــه**</u> : التشبيه البليغ ما كان من البعيد القريب دون القريب المبتذل، و لا يخفى أن الأمور القريبة أبلغ و أحسن

من الأمور المشهورة المبتذلة، لأن في الشيء بعد الطلب الذمن المنساق بلا تعب، و المراد بالقرابة هنا ما يكون سبب خفائه لطف المعني و دقته، أو ترتيب بعض المعاني على البعض، فإن المعاني الشريفة قل ما تتعبك عن بناء ثان على أول، ورد تال إلى سابق، فتحتاج إلى نظر و تأمل ، و ليس المراد به الخفا المردود المؤدي إلى التعقيد المعنــــوي، و هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الألفاظ و اختلال الانتقال من المعنى المذكور إلى المعنى المقصود، فيخل بالبلاغـــة. و قوله: و منه باعتباره الضمير الأول يعود إلى التشبيه، و الثاني يعود إلى الوجه. و قوله: لكثرة التفصيل، متعلق بالقريب فهو تعليل له، إذ هو سبب الغرابة. و قوله : بعد النسبة معطوف باسقاط الخافض [5] و بعد بضم الباء الموحدة، و إلا في النسبة عوض من المضاف إليه ، أي و من أسباب القرابة بعد نسبة المشبه به عن المشبه، فيقل بذلك حضور المشبه به في الذهن، فإن قليل الحضور في الذهن بعيد عنه. قوله: و التركيب في كنهيه أي يكون المشبه به مركبا في مثل النهية و هي العقل و يجمع على نهى، و منه قوله تعالى ﴿ **لأولى النهى** ﴾ أي العقول و الكاف في كنهيه اسم في محل جر، فتلخص من هذا أن أسباب القرابة ترجع إلى أمرين: أحدهما لكثرة التفصيل في الوجه، و الثاني: تدور حضور المشبه به في الذهن إما مطلقا

ــــــــــــــــــــــــــــــــ

كمطلق و همي، أو مركبا كالعقلي و الخيالي، و أما عند وقت حضور المشبه كبعد المناسبة و عكس هذه الأشباء سبب للابتدال و الظهور، فتؤخد بالمقابلة. و قوله بعد النسبة و كنهيه يقرءان بكسر تاء التأنيث، لتصحيح روي القافية، و قد تقدم الكلام على مثل هذا غير ما مرة. و في البيتين الفصل و الوصل و الإيجاز و التعليل و المطابقــة و الجناس المضارع و الالتزام، و لما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الوجه شرع في بيان تقسيمه باعتبار الأداة فقال:

– 171 – و باعتبــــار آلة مؤكّد ❋ بحذفها و مرسل إذ توجد

يعني أن التشبيه ينقسم باعتبار أداته إلى مؤكد و مرسل، فالأول هو ما حذفت أداته سواء بقي على حالته نحو: << **زيد أسد** >> كقوله تعـــــالى﴿ **و هي تمرمر السحاب** ﴾ [1] و أضيف فيه المشبه به إلى المشبه، بعد حذف الأداة كقول الشاعر:

و الريح تعبث بالغصون وقد جري ❋ ذهب الأصيل على لجين الماء

أي على الماء كاللجين، أي الفضة في البياض و الصفاء، و الأصيل هو الوقت بعد صلاة العصر إلى المغرب، و يعد من الأوقات الطيبة كالسحر، و يوصف بالصفرة كما قال الشاعر:

رب نهار للفراق أصيله ❋ و وجهي كلا لوثبهما متناسب [2]

فذهب الأصيل صفرته، و شعاع الثرى فيه، و عبث الريح بالغصون، عبارة عن إمالتها إياها، أي تمييلها إلى الأطراف و الجوانب. و الثاني: المرسل و هو ماذكرت أداته فصار مرسلاء أي معرا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر بأن المشبه هو الشبه به كما مر من الأمثلة السابقة المذكورة، فيها أداة التشبيه.

قوله و باعتبار أدة الخ إما محذوف أو مذكور، فبحذ فها يسمى مؤكدا، و بوجودها يسمى مرسلا، و قوله إذا توجد أي أداته، أي في حين توجد أداته. و في البيت الوصل و الإيجاز و المطابقة و حسن البيان و الالتزام. ولما فرغ من تقسيمه باعتبار أداته، شرع في بيان المقبول من التشبيه و المردود منه فقال:

– 172 – و منه مقبـــول بغاية يفي ❋ و عكسه المردود ذو التّعسف (3)

يعني أن التشبيه باعتبار الغاية إما مقبول، و هو الوافي بإدارة الغرض، كأن يكون المشبه مسلم الحكم في وجه الشبه، معروف عند المخاطب في بيان الإمكان، و كأن يكون المشبه به أتم شيء في وجه الشبه في إلحاق النقص بالكامل، و من هذا المعنى قول الشاعر:

ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك ❋ و قاعدة التشبيه نقصان مايحكي (4)

وإما مردود و هو خلافه، أي ما يكون قاصرا عن إفادة الغرض بأن لا يكون على شرط المقبول ، كما سبق مثال ذلك كتشبيه رجل بالكلب في الألفة و القناعة ، أو بالأسد في قبح المنظر و بخارة الفم ، و هو مردود لأن المقبول في الأول، أن يكون في الخسة ، و في الثاني أن يكون في الشجاعة . كما هو معلوم عنده قوله، و منه مقبول الضمير راجع للتشبيه و الغاية و هي منه و الفايدة ، و قوله يفني مضارع، و في مخفف و فيت بالعهد أي أفي به، وأوفيت لغة حكاها الزبيدي (5) اهـــ و يسمون أهل التصريف هذا الفعل باللفيف المفروق ، و فعل الأمر منه يأتي على حرف واحد، و ذلك لاعتلال فايه ولامه، فيذهبان معا من الأمر، لأجل التصريف حتى لايبقى ...

.../...

سوى عين الكلمة فقط، كوعى و وفى و وشا قوله و عكسه المردود أي التثبيه المقبول، يسمى بالتشبيه الو قوله ذو التعسن ذو هنا هي الصاحبية ، و قد تقدم الكلام عليها، و التعسف هو التعب و الشدة في تحصيل الشيء ، و قبل هو الأخذ على غير الطريق، و كذا التعسف و الأعتساف اهـــ و في البيت الوصل و الإيجاز و المطابقة و حسن البيان و الإيضاح ، و لما فرغ من تقسيم التشبيه، شرع في بيان ما هو أبلغها فقال فصل في **أعلا مراتب التشبيه** أي في بيان ما هو أبلغ من مراتب التشبيه من أعلا و أدنى، فختم الباب بهذا الفصل، و قسم فيه التشبيه بحسب القوة و الضعف في المبالغة فقال:

– 173 – و أبلغ التشبيه ما منه حذف ❋ وجه و آلة ما بـــه عرف

يعني أن أعلا مراتب التشبيه في قوة المبالغة بإعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها، ما حذف منه وجهه و أداته فقط، نحو: << **زيد أسد** >>أو مع حذف المشبه نحو: << **أسد في مقام الاخبار عن زيد** >> و اعلم أن أركان التشبيه أربعة كما سبق، ثم المشبه به مذكور قطعا، و المشبه إما مذكور أو محذوف، و على التقديرين ما الأداة إما مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية، أعلاها ما حذف منه الوجه والأداة فقط، أو مع حذف المشبه كما مر، و يليه في الابلغية ما عرف عند البيانيين، و هو ما حذف فيه الأداة فقط، أو الوجه فقط أو مع حذف المشبه فيهما، نحو: << **زيد كأسد أو زيد كالأسد، في الشجاعة** >> و نحو كالأسد في الشجاعة خبر عن زيد، و بيان ذلك أن القوة أما العموم، وجه الشبه ظاهر أو يحمل المشبه به على المشبه بأنه هو، فما اشتمل على الوجهين جميعا، فهو في غاية القوة، وما خلاعنهما فلا قوة له و ما اشتمل على أحدهما فقط فمتوسط و الله أعلم. قوله ما به حذف ،

الضمير المجرور عايد على ما هو متعلق بمحذوف، و الباء بمعنى من، أو بمعنى في، أي ماحذف منه أو ما حذف فيه، و قوله يليه ما عرف، أي يليه في الابلغية ما حذف منه أحدهما فقط، و فهم منه أن ما ذكر فيه معالا قوة له و هو كذلك، و في البيت الفصل و الإيجاز و الموازنة و حسن البيان و الإيضاح و الالتزام و لما فرغ من حسن التشبيه شرع في بحث الحقيقة و المجاز فقال :

الباب الثاني في الحقيقة و المجاز : أي في بيان بحث الحقيقة، و بحث المجاز، و هذا هو القصد الثاني من مقاصد علم البيان و المقصود الأصلي إنما هو بحث المجاز، إذ به يتأتي اختلاف الطرف دون الحقيقة، إلا إنها لما كانت كلاصل للأستعمـــــــــال في غيرما وضع له فرع صحة الاستعمال فيما وضع له، جرت المعادة بالبحث على الحقيقة أولا و أدخلها في مباحث الفن، لما بينهما من تقابل التشبيه بتقابل العدم، و الملكة، و من الناس من قيد الحقيقة و المجاز هنا باللغويين، فقال: الحقيقة اللفوية و المجاز اللغوي ....

ليخرج العقليـــان، لأن التعريف المذكور هنـــا هو لغير العقلي، لا لمطلـــق الحقيقـــة و المجازر، و كذلك الأبحاث المذكورة بعــــده تختص بغير العقلي، و الأولى عدم التقييد به كما فعل النـــاظم رحمه الله، لأن اللغوي كما يطلق على مقابـــل العقلي، يطلق أيضـــا على مقـــابل الشرعي و العرفي، فلو قيد به لتوهم خروج الشرعي و العــــــرفي و ليس كذلك، لا شتراك الثلاثة فيما ذكره فيهـــا ههنـــا، فإن قلت عدم تقييدها يوهم دخـــول الحقيقة و المجـــازر العقليين، و تقييدهمـــا يوهم خروج العرفيين و الشرعيين، و هل هذا إلا تكلـــف فالجـــواب أن عدم تقييدهمـــا لا يوهم دخـــول العقليين لتقـــدم الكلام عليهما في باب الإسنـــاد الخبري عن فن المعـــاني، و لأن الحقيقــــــــــة و المجـــاز عند الإطـــلاق لا يتنـــا و لهمـــا، و إنمـــا يطلـــق عليهمـــا مقيـــد بالعقلي أهـــ و الحقيقـــة في الأصل فعيـــل، بمعنى فاعـــل من الشيء إذا ثبت، و بمعنى مفعـــول من حقيقتـــة إذا أثبته في مكنها الأصلي، و التاء فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية، و أما الحقيقة عنـــد الصـــوفيـــة، فقـــال القشيرى: [1] << الشريعـــة أمـــر بالإلتـــزام العبـــودية، و الحقيقـــة مشـــاهدة الربوبيـــة، فكل شريعـــة غير مؤديـــة بالحقيقـــة فغير مقبـــــــولة، و كل حقيقـــة غير مقيـــدة بالشريعـــة فغير محصـــولة، فالشريعـــة جاءت بتكليـــف الخلـــق، و الحقيقـــة أنبـــاء على تصريـــف الحـــق، و الشريعـــة أن تعبـــده، و الحقيقـــة أن تشاهده، و الشريعـــة قيـــام بمـــا أمـــــــــر، و الحقيقـــة شهـــود لمـــا قضى و قـــدر و أخفى و أظهـــر أهـــ. >> ثم إن النـــاظم رحمه **الله** ، أشـــار إلى تعريف الحقيقـــة في اصطـــلاح البلغـــاء فقـــال:

– 174 – حقيقـــة مستعمـــل فيمـــا وضع ✵ لـــه بعرف ذي الخطـــاب فاتّبع

هذا التعريف الحقيقـــة، و هو اللفظ المستعمل فيما وضع له في عرف به يقع التخاطب، واحترز بالمستعمل عن المهمل، فإنه لا يسمى حقيقة و لا مجازا. و بقــوله فيمـــا وضـــع له عن شيئين أحدهمـــا ما استعمـــل في غيـــر ما وضـــع له غلطا كقوله << **خذ هـــذا الفرس. مشيرا إلى كتـــاب بين يديك** >> فإن لفظ الفـــرس هـــا هنـــا، قد استعمـــل في غير ما وضع، له فليـــس بحقيقـــة. كما أنـــه ليس بمجـــاز. و الثـــاني المجـــاز المستعمـــل فيمـــا لم يوضع له في اصطـــلاح التخـــاطب و لا في غيره، كالأسد في الرجـــل الشجـــاع، لأن الاستعـــــــــارة و إن كانت موضوعة بالتـــاويل ، لكن الوضـــع عنـــد الإطـــلاق لا يقهم منه إلا الوضع بالتحقيـــق دون التـــاويل و احترز بقولـــه في اصطـــلاح التخـــاطب عن المجاز المستعمـــل فيمـــا وضع له في اصطـــلاح آخر، غير الاصطـــلاح الذي بـــه التخـــاطب فإن من الحقيقـــة و المجـــاز ما هو إضافي أي ليكون [2] حقيقة في عرف مجازا في آخر . كالصلاة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء، فإنها تكون مجازا لا لاستعمالها في غير ما وضع في الشرع أعني الأركان المخصوصة، و إن كانت مستعملة فيما وضع له في اللغة، لأن الصلاة في عرف اللغة حقيقية في الدعاء، مجاز في غيره، و في عرف الشرع بالعكس، أي أنها حقيقة في العبادة المخصوصة مجاز في الدعاء، و كذلك لفظ الفعل في عرف النحاة حقيقية في الكلمات المخصوصة مجاز في الحدث، و في اللغة مجاز في الكلمـــة، حقيقية في مطلـــق الحـــدث فإذا استعملهـــا.

.../...

المخاطبون بعرف النحو في الكلمة المخصوصة، فهي حقيقية و إن استعملها حز في الحدث فهي مجاز لأنهـــا في عرف النحو موضوعة للكلمة لا للحدث، و إذا جرى ذكرهـــا في غير عرف النحـــو فالعكـــس، هذا مضمـــون البيت

تنبيـــــــــه : قال الغزى [1] تابعـــا للتفتزاني ما نصه: << **و احترز بقـــوله مستعمـــل عن الكلمـــة قبل الإستعمال، فإنها لا تستعمل حقيقة، كما لا تستعمـــل مجازا اهـــ** >> و قال صاحب اسفـــار الصبـــاح [2] << **ليخرج ما وضع له، و لم يستعمل لأن الكلمـــة بعد الوضع، و قبل الاستعمـــال لا تكون حقيقية و لا مجازا اهـــ** >> و قال غير واحد أيضـــا، و لم يذكروا له مثالا، و فيـــه يعرض وجهين: **أولهمـــا** : أن واضع اللغة قيل آدم الأسماء كلها أي أسماء المسميات. قال بعض المعبرين [3] ، حتى القصعه و القصيعة، و قيل أصل اللســـان العربي، من يعرف بن قحطـــان، و حكايتـــه معلـــومة، و أيـــاما كان فأي لفـــظ وجد موضـــوعا من اللغـــة و لم يستعمـــل حتى يحتـــاج إلى تخريج من الحد ثانيهمـــا أن واضع اللغة و ضع الأسمـــاء بمسميـــاتهـــا حقيقـــة، و لم يثبت بأن الإضـــافة و ضعت من غير قصـــد أولا، ثم استعملت في معانيهـــا ثانيـــا، حتى يحتـــاج إلى تخريج اللغـــة بعـــد الوضـــع و قبل الاستعمال، و الأولى تخريج الألفـــاظ المهملـــة، كما فعل المصنف في شرحـــه و الله أعلم. و هـــذا بحسب ما ظهرلـــي فليتـــامل. قوله حقيقـــة، مبتـــدأ و ســـوغ الابتـــداء به التقسيم، إن جعلناه نكرة، و مستعمل صفة لموصوف محذوف، أي لفظ مستعمـــل قوله فيما و ضع له مصدوق المعنى، و له متعلق، أي في معنى وضع ذلك اللفظ له قوله بعرف ذي الخطاب، مجرور متعلق بوضع لا بالمستعمل إذا لا معنى له هند التأمل، و الباء بمعنى في أي عرف، و العرف بين الوضع و الاستعمـــال، أن الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى في نفســـه، فيخـــرج المجـــاز، لأن دلالتـــه بقرينة دون المشترك، و الاستعمـــال إطلاق اللفظ على المعنى المراد وضع

اللفظ لذلك المعنى أو لا. قوله فاتبع تتميم للبيت، و فيه أمر بالإتبـــاع أي اتبع المأمورات و اجتنت المنهيات، إذ لأمر بالشيء نهي عن ضـــده فإن العـــالم لا ينتفـــع بعلمـــه، إلا إذا كان متبعـــا و في البيت الإيجاز و حسن الترتيب و الإيضـــاح و الالتزام ، و لما فرغ من تعريف الحقيقية، شرع في بيـــان المقصـــود بالذات هنا و هو المجاز فقـــال:

– 175 – ثم المجاز قد يجئ مفـــــردا ❃ و قد يجي مركبا فالمبتدا

– 176 – كلمة عابرت الموضوع مع ❃ قرينة لعلقة نلت الورع

وقد تقدم التنبيه، على أن المجـــاز هو المقصود الأهم عند أرباب البلاغة، و هو في الأصل مفعل من جاز المكان يجوره، إذا تعداه، نقل إلى الكلمة الجايزة، أي المتعدية مكانهـــا الأصلي، أو المتجوز بها على معنى أنهم أجازوها مكانها الأصلي كذا ذكره الشيخ في أسرار البلاغـــة [4] و ذكر القزويني [5] أن الظـــاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجاز إلى حاجتي، أطريقا لها، على معنى جار المكان سلكه، فإن المجاز طريق إلى تصور معناه، و هو على قسمين مجاز في المفرد و مجازا في التركيب و حقيقـــة كل منهما تخالف حقيقـــة الآخر.

فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد، أما المجاز المركب فيذكره النـــاظم إن شاء الله تعالى بعد فصل الاستعارة ،و أما المجـــاز في المفرد، فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب على وجه قرينة عدم إرادة ما وضع له ،فاحترز بالاستعمال عن المهمل، و أما من قال عن الكلمة قبل الاستعمال من أنها لا .... بحقيقة لا مجاز ، قد[1] عرفت ما فيه، و قوله في غير ما وضع له، احترز به عن الحقيقة مرتجلا كان أو منقولا أو غيرهما، و قوله في الاصطلاح، متعلق بوضعت قيد بذلك، ليدخل المجاز المستعمل فيما و ضع له باصطلاح آخر كلفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا، فإنه كان مستعملا فيما و ضع له في الجملة، فليس بمستعمل فيما و ضع له في الاصطلاح الذي به المخاطب،أعنى الشرع ،و كذا إذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الأركان المخصـــوصـــة مجـــازا ،و إنمـــا قيـــد بكـــونـــه على وجـــه يصـــح ،واشتـــرط العـــلاقـــة ليخـــرج الغلـــط من تعريـــف المجـــاز، كقولنـــا: << **خـــذ هـــذا الفـــرس**>> .مشيرا الى كتـــاب لأن هـــذا الاستعمـــال ليـــس على وجـــه يصـــح و إنمـــا قيـــد بقـــول مع قرينـــة عـــدم إرادتـــه ،لتـــخرج الكتـــابـــة لأنهـــا مستعملـــة في غير ما وضعـــت لـــه مع جـــواز إرادتـــه .قولـــه ثم المجـــاز، قـــد يجئ مفـــردا أي، المجـــــاز من حيث هـــو قـــد يجئ الخ ،و قـــد هنـــا للتحقيـــق ،و لا يصـــح فيهـــا معنى القلـــة .قولـــه فالمبتـــدأ أي المذكـــور أولا ،و هـــو المجـــاز في المفـــرد ،أي المبتـــدأ بـــه في الذكـــر. قـــوله كلمـــة عـــابرت البيـــت، أي هي كلمـــة جـــاوزت المعنى الموضـــوع لـــه إلى معنى آخـــر مع قرينـــة صـــارفة عـــن الموضـــوع لعـــلاقة جامعـــة بينهمـــا، و المعـــابر المجـــاوز. و قـــوله لعلقـــه بضـــم العـــين المهملـــة و المـــراد بـــه

العـــلاقة .قـــال في أسفـــار الصبـــاح : [2] و العلاقـــة ماتبلغ الماضيـــة ،و الجمع علق مثـــل: غرفـــة و غرف، و خـــلان لا يأكل إلا العلقة أي ما يمسك نفسه ،و منه قولهم : << **كل يبيع أبقى علقة فهو باطل**>> أي شيء [3] يتعلق به و العلاقة بالفتـــح مثلـــها ،و منه علقت الخصومة [4] ، أي القدر الذي يتمسك به ،و عـــلاقة الحب أهـــ و أما العلـــق بالفتـــح، فهـــو دود المـــاء ،و لا ينـــاسب هنـــا ،و اللام في العلقـــة للتعليـــل ،و هـــو يتعلـــق بعـــابرت أي تجـــاوزت ما وضعـــت لـــه إلى معنـــى آخـــر، لأجـــل علقـــة بينهمـــا لتحقيـــق الاستعمـــال على وجـــه يصـــح، فإن قلت قد أخـــل النـــاظم بقيـــد معتبـــر في تعـــريف المجـــاز و هـــو قولهم في اصطلاح التخاطب ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر فالتعريف على هذا ليس بجامع لا فراد المحدود . والجواب عنه من جهتين: أحدهما :أن الناظم تقدم له ذكر هذا القيد في تعريف الحقيقة فتركه هنا اكتفاء بما تقدم فيكون من باب الحذف من الأواخر لدلالـــة الاوايـــل. ثانيها :أنه اتكل على أخذ القيد مما سيذكره بعد من التقسيم إلى شرعي أو عرفي أو لغوي ،فتعديد هذه الأشياء يكون تماما للحد مع ضيق النظم قوله نلت الورع، دعاء لقارئ هذا النظم كمل به البيت، و فيه إشارة إلى الاهتمام بالورع إذ هو صلاح الدين كلـــه، و هو ترك مالا بأس به حذرا مما به ،بأس و قيل هو ترك الحـــرام من الشدق و عدم الطمع في الخلق و من كان.....

متصفا به فكيف يخشى عليه همـــزة أو فلتة في دينـــه، لأن الخير كلـــه مجموع فيـــه، إذ لا يمكن حصوله إلا الزاهد معظـــم حرمات الله تعـــالى ساع في مرضاتـــه، لا يخاف في الله لـــومه لايم، كـــلامه ذكـــر و صمتـــه فكر، أي أيس في أيدي النـــاس، راض بالله و بمـــا قسم له من الرزق، و متجـــاف عن الطمع الذي هو مفسدة الدين، و مذلة الرجال و يحكى عن بعض السلف- رضي الله عنهم- أنـــه كان إذا رأى أحدهم شيـــئا من حطـــام الدنيـــا عند أحد أعرض و تلا قوله تعالى : ﴿ و لا تمدن عينيك إلى ما متعنـــا به أزواجـــا منهم زهرة الحيواة الدنيـــا﴾ الآية (1)و في البيتين الفصل و الوصل و الايجاز و الاطنـــاب و المجاز العقلى و التقسيم و الإلتزام ثم إن الناظم –رحمه الله تعالى- مثل بمثالين من المجاز المفرد في بيت، مشيرا بهما إلى حقائق صوفية كما هو عـــادته فقـــال:

– 177 – كأخلـــع نعـــال الكون كي تراه ❃ و غـــضّ طـــرف القلب عن ســـواه (2)

و ذلك أن النعل الموضوع لما ينتغل بـــه في الرجل، و هو معروف، و استعماله هنـــا في إلقـــاء القذرات الدنيوية التي تشغـــل الخلق عن الحق مجاز ،و هذا هو المثال الأول، و الطرف حقيقـــة في عين الباصرة، و استعماله للقلب مجاز أيضـــا، و هذا هو المثال الثـــاني. و العلاقة و القرينـــة بينهمـــا ظاهرة وسط الكلام على هذا البيت يطـــول لكن أذكر بعضـــه .في قوله كاخلع نعل الكون، أي أزل من قلبك حب الدنيا، و هو النفس، و تطهر عنـــه،و هو المراد بالخلع، لأنه قبيـــل الاستعـــارة و يكـــون خلع النعل بترك ما سوى الله، أترك ما سواه، و لا تلتفت إلى نعيم و لا إلى نعمة ، و لا إلى كرامة ،بل لا تطلب إلا الظفر بمـــشاهدته لتكون عبد الله حقـــا. قوله كي تراه، أي ببصيرتك، فهو كما قيل غب عن غير الله، ترى الله تعالى و هذا مقـــام المشاهدة و الفنـــا، يقـــال إنـــه فني عن

الخلــق و ينعني بالحـــق ،و انظر الحديث و هو قوله صلى الله عليه و سلم « أن تعبد الله كأنك تراه » (3) إلخ و قد فسر بعضهم إن لم تكن تراه ،بمعنى إن لم تكن شيئا بين يديه ،بأن فنيت حتى عن نفسك تراه تبارك و تعالى ببصيرتك فقوله تراه فهو جــواب إن لم تكن، غير أنه جعــل الجزم مقدرا في الألف، أي زوال حركة الألف المقدرة هي علامة الجزم كما قال الشاعر:

إذا العجـــوز غضبت فطلق ❊ و لا ترضاها و لا تملـــغ (**4**)

على أحد الوجوه التي هي مذكورة في محلهـــا، أو يكـــون رفع المضــارع لكونه جــوابا على وجه الضعف كما قال إبن مالك : << و رفعه بعد مضارع و هن >> و تمام الحديث فإنه يراك أي و أما هو تبــارك و تعــالى فإنه يــراك على أي حــالة كنت عليهــا، ســواء فنيت عن نفسك أم لم تفــن. قولــه و غض طرف القلب عن ســواه الغض انكســار الطــرف و عدم التفــاتــه الى ســواه تعــالى (5) فلا تلتفت إلى الدنيــا و أنيابهــا، فضــلا عن النظــر إلى شهــــواتهــا المزوجــة بســم أفاعيهــا المتكلفــة بلسـع عقربــاتهــا، بل تكـــون الأشيــاء نعيم و نعمـــة على حد الســواء، مستغرقا في حب مولاه حتى لا يشاهد لأن من أراد شيئــا ســـــوى الله، فقــد عظــم ذلك الشيئ، و في الحديــث: >> مـــا أرحبت شيئــا إلا صــرت عبــدا له و هـــو معبـــود لك >> و في البيت الفصـــل و الوصـــل و المســاواة و التعليـــل.....

الاستعارة و حسن البيان. و لما كان كل من الحقيقة و المجاز يعتريه التقسيم باعتبار الشرع (1) و اللغة، أشار إلى بيان ذلك فقال:

– 178 – كــلا هما شرعي أو عرفي ❊ نحو ارتقي للحضرة الصوفي

– 179 – أو اللغويّ................. ❊ ....

يعني أن كلا من الحقيقة و المجاز إما شرعي أو عرفي أو لغوي و العزفي إما عام أو خاص فاء الحقيقة إن كان واضعها واضع اللغة، فهي لغوية و إن كان الشارع فشرعية، إلا فعرفيه عامة أو خاصة، و بالجملة فهي تنسب إلى الواضع إما المجاز باعتبار الإصطلاح الذي وقع به الإستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الإصطلاح، فإن كان إصطلاح اللغة فمجاز لغوي، و إن كان اصطلاح الشرع فشرعي، و إلا فعرفي عام أو خاص، و المراد بالعرفي الخاص ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحــــــــوي و الصرفي و غير ذلك و العرف العام ما يتعين ناقله، و مثال اللغوي كالأسد للسبع المخصوص، و الرجل الشجاع، فإنه حقيقة لغوية في الأسد مجاز لغوي على الرجل الشجاع و مثال الشرعي كالصلاة للعبادة المخصوصة، و الدعاء، فإنها حقيقة شرعية في العبادة، مجاز شرعي في الدعاء، و مثال العرفي الخاص كجعل اللفظ المخصوص و للحدث فإنه حقيقة عرفية خاصة في اللفظ المخصوص مجاز عرفي خاص في الحدث و مثال العرفي العام كدابة لذوي الأربع و الإنسان فإنها حقيقة عرفية عامة في الأول. مجاز عرفي عـــام في الثـــاني:

تنبيـــه : اعلم أن لفظة الحقيقة الشرعية و العرفية، إنما تسمى حقيقة بقطع النظر عن معناها اللغوي، و تناسية، لأن واضع اللغة وضع لفظ الصلاة لمطلق الدعاء، و لفظ الفعل لمطلق الحدث، و لفظ الدابة لكل ما يدب على الأرض، فاطلاق هذه الألفاظ على أصل وضعها تسمى حقايق لغوية، و بعد نقلها إلى الشرع أو العرف العام أو الخاص، فإن لوحظ فيها معانيها اللغوية، فهي مجاز لغوي لأنها مأخوذة من أصل اللغة، و تجوز بها عنه و إن قطعت النظر عن المعنى اللغوي، و جعلناه كأنه نسيا منسيا، يكون إطلاقها حقيقة إما شرعية إن نقلها الشارع لقايدة مخصوصة، أو عرفية إن نقلت إلى عرف عام أو خاص وحد يصح التجوز بمعانيها فيكون إطلاقها على المعنى اللغوي الذي أخذت منه و تنو مجاز شرعي أو عام عرفي أو خاص، و هذا الحكم جاز في كل ماله معنى في اللغة و معنى في الشرع أ, في الإصلاح. قوله كلاهما، الضمير راجع للحقيقة و المجاز الشرعي، أي منسوب إلى الشرع و العرف و النعتة و هذه النسبة في الحقيقة بالقياس إلى الوضع كما تقرر آنفا قوله نحو، رتقي للحضرة الصوفي (2) مثال للعرفي الخاص، فإن لفظ ارتقي في عرف المصنف، حقيقة للترقي في مقامات السلوك من درجة إلى درجة حق يصل إلى منتهاه من الوصول مجاز فيه للترقي المحسوس(3) ،و هو الصعود من أسفل إلى أعلى، و كذا لفظ الحضرة مثل ما تقدم، و في اللغة بالعكس فيهما و معنى الحضرة، أي حضوره بقلبه مع الحق مبحانه، فهو حاضر بقلبه بين يدي ربه قال القشيري: (4) إذا قيل فـــلان حاضر في فنـــاه حاضر بقلبـــه لربـــه غير غافل عنـــه ....

و لا ساه مستديم لذكره أهــ >> و الصوفي في اصطلاحهم هو المتخلق بالتصوف، و هو الوقوف مع الآداب الشرعية ظاهرا و باطنا، و قد يقال بأنه الأبيان بمكارم الأخلاق و تجنب سفسافها (1) ، و قصد الناظم بهذه المثال لتنبيه طالب العلم على شرف علم التصرف و أنه أزكى العلوم و أجلها و أهمها، إذ أنه يتوصل إلى أخلاق رسولالله —صلى الله عليه و سلم —و اتباعه في أقواله و أفعاله و به يتوصل إلى معرفة الرب– جل جلاله — و كفى بهذا شرفا و فضل.ا نسأل الله التوفيق و الهدى إلى سواء الطريق. و في البيت المطابقة و الموازنة و التقسيم و الإستعـــــارة و الاصلية و التبعية و الإلتزام، ثمأشار إلى تقسيم المجاز بإعبار العلاقة فقال :

.... و المجاز مرسل ❃ او اسعـــارة فأمـــّا الأول

– 180 – فما ســــــوى شـــابه علاقته ❃ جزء و كل محل وء آلتـــــه

– 181 – ظرف و مظروف مسبب سبب ❃ و صف لماض أو مآل مرتقب

يعني ان المجاز قسمان مرسل و إستعارة، فالمرسل ما كانت علاقته غير المشابهة بين المعنى الحقيقي و المجازى فإن كان مرسلا من التشبيه أي معرا عنه هو المجاز المرسل و الإستعارة بالعكس، و هي ما كانت علاقه(2) المشابهة بينهما، كما سيأتي بيانه في فصلها إن شاء الله تعالى، ثم إن المجاز المرسل له أنواع، منها إطلاق إسم الجزء على الكل كاطلاق الرأس و الرقبة على الحيوان، منه قوله تعالى: << فتحرير رقبة >> (3)و يشترط في هذا النوع، استلزام

الجزءللكل، فلا يجوز اطلاق اليد و نحوه على الإنسان، بخلاف الرأس الرقبة و الوجه و نحو ذلك، لأنه لا يوجد بدونها، و منها اطلاق اسم الكل على الجزء عكس ما تقدم كاطلاق الاصابع على الانامل في قوله تعالى: <<يجعلون اصابعهم في إذنهم >> (4) أي انامله‍م ،و المراد منه المبالغة، أي جعلوا جميع أصابعهم في الآذان ليلا يسمعوا شيئا من الصواعق حذر الموت، و منها إطلاق اسم المحل في تسمية الشيئ بإسم محله، كاطلاق القلب على العقل و منه قوله تعالى<< إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب >> (5)أي عقل و كذا قوله <<و لكن تعمى القلوب التي في الصدور>>(6) أي العقول، و منها تسمية الشيئ بإسم آلته كاطلاق اللسان علىاللغة<< نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين>>(7) أي ذكرا حسنا، و اللسان آلة الذكر .و قوله تعالى<< و ما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه >>(8)أي يلغتهم ،و منها إطلاق الظرف على المظروف ،كاطلاق القارورة على ملئيها، و كثير إما يستعمل هذا في المكيلات كقولهم : << اشتريت صاع قمح و قلة زيت>> لأنه لم يشتر الظرف ،و إنما اسرى المظروف ،و كذا إطلاق الصدر على القلب و النادي على أهله نحو،<< فليدع ناديـــه>>(9) أي أهل مجلسه ،و النادي هو المجلس و منها عكسه أي إطلاق اسم المظروف على الظرف كقوله تعالى <<و اما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون>> أي الجنة التي تحل فيها الرحمة، كقولك: <<زيد جلس في خصب>> .أي مكان خصيب، و منها إطلاق اسم المسبب علىالسبب أي تسمية الشيئ بإسم مسببه كقولهم : << أمطرت السماء

نباتا>> أي غينا لكون النبات مسببا على الغيت و منها

…/…

عكسه، و هو إطـــلاق اسم على المسبب، أي لتسميـــة الشيئ بإسم سببه، كقولهم: <<رعينـــا الغيث>>. أي النبـــات الذي سببه الغيث، و كقولهم. << **فلان أكل دم فلان** >>أي ديته ،لأن الدم سبب الدية و هي مسببة عنـــه، و الفرق بين الآلة و السبب فإن الآلة الواسطة بين الفاعل و الفعل و منفعله، و السبب ما به وجود الشيء فاللسان فيما تقدم آلة للذكر لا سببه قاله ابن قاسم[1] و منها تسمية الشيئ باسم ما كان عليه في الزمان الماضي نحو **<< وآتوا اليتـــامى أموالهم >>**[2] أي الذين كانوا يتـــــامى ،إذ لا يتم بعد البلـــــوغ، و منهـــا عكسه، أي تسميـــة الشيئ بإسم ما يؤول إليـــه في الزمـــان المستقبل نحو **<< إني أراني أعصرخمرا >>** [3]أي عصير يؤول إلى الخمر لأن العصير لا يحصل منه الإسكـــار إلا بعد المكث، و نحو **<< إنك ميت و إنهم ميتـــون >>** [4]أي إنك ستموت و سيموتون، هذا مضمون الأبيـــات قوله فأما الأول هما سوى تشابه علاقة، هذا هو الفرق بينه و بين الإستعارة، و العلاقة هي المناسبة تستعمل بالكسر في المحسوسات،[5] و تستعمل بالفتح في المعقولات و المحسوسات أهـــ .الجوهري[6]: العلاقة بالكسر علاقة القوس و السوط و نحوهما، و العلاقة بالفتح علاقة الخصومة و الحب. ثم قال: و العلاقة أيضا بالكسر ما يتعلق من عيش أهـــ. قوله جزء و كل إلخ خبر لمبتدأ محذوف تقديره و أنواع المجاز

المرسل كثيرة فهي جزء، أي إسم الجزء إذا أاطلق على الكل ،و اسم الكل إذا أطلق على الجزء، و هكذا الخ. قوله و صف لماض، أو مئال مرتقب، أي ومن المجاز المرسل، أن يطلق على الشيء و صفه الذي كان عليه في الزمان، أو وصفه الذي سيكون عليه في الزمان الآتي، فالمئال من أل الأمر إلى كذا يؤول، إذا انتهى إليه ،و المئـال المرجع ،و المرتقب المنتظر، و هو اسم مفعول من ارتقبه إذا انتظره فمعنى أو مئال مرتقب، أي و إن كان ذلك الوصف لزمان منتظـر و نسبتـه الوصف للزمان المـاضي و الآتي لكونـه ظـرفـه و وقع هو فيـه. و في الأبيـات الوصـل و الإيجـاز و التقسيم و المطابقـة و التعديد و الملحـق بالجنـاس و الإلتـزام ،و لما فرغ من أنواع المجـاز المرسـل، شرع في بحث الإستعـارة فقـال:

فصـل في الاستعـارة : أي في بيـان أحكام الإستعـارة و تقسيمهـا، و هي مصـدر استعـار يستعير إستعارة كإستعاذ يستعيذ إستعاذة و أصلهـا من العـاريـة ،تقـول استعرت الثوب ،إذا أخذته عارية، و في الإصطلاح ما سيأتي إن شاء الله تعـالى، و الإستعـارة عند البلغـاء افضـل أنـواع المجـاز، و هي أخص منـه و ليس أعجب منها ، إذا وقعت في مواقعهـا، و قـد اشـار إلى تعريفهـا فقـال: –

– 182 – و الاستعـارة مجـاز علقته ❃ تشـابه كأسـد شجاعته

يعنـي أن الإستعارة مجاز علاقته المشابهة كلفظ أسد أطلق على الرجل الشجاع، لمشابهة الأسد الحقيقي و هو الحيوان

.../...

المفترس كقولنا: << أنت أسد يرمي >> و العلاقة بينهما شجـاعته، و لا بد للإستعـارة من مستعار منـه و مستعار، له و مستعار فيسمى المشبه بـه مستعـارا منـه و المشبـه مستعـارا له و اللفظ مستعـارا و المتكلم مستعيرا، ثم إن اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون مجازا مرسلا بإعتبـارين، كما إذا أطلق المشفر على شفة الإنسـان، فإن قصد تشبيهها بمشـافر الإبل في الغلظ فهو استعـارة، و إذا أريـد أنـه من إطـلاق المقيد على المطلق كاطلاق المدين على أنف من غير قصـد الى التشبيه فمجاز مرسل أشهي و قد أجحف النـاظم – – رحمه الله – العبـارة في تعريفها غاية الأجحـاف، و إنمـا ألجـأه إلى ذلك ضيق النظم، و اتكالا على شهرة التمثيل بالأسد، فلا يخفى أمره. و أما تعريف الإستعـارة عند المحققين، << فهي نقل لفظ لشبه مدلوله في صفة ظاهرة مدعيا أنه من جنس مدلوله الحقيقي بايراده في الذكر مجردا عن مقتضى التشبيه >> فظهر بهذا أنهـا مجاز علاقته التشبيهية، و ليست من التشبيه، بل هي أبلغ منه، و فرقوا بينهما بوجهين: أحدهمـا : معنوي و هو أن الإستعارة أقوى في إفادة الإشتراك، لأن الدعوى فيها الى [1] المستعـــار له داخل في جنس المستعار منه الحقيقي، و الثاني : لفظي و هو أن التشبيه يجب أن يكون المشبه فيه مذكورا أو مقدرا، و الاستعارة بخلافه. قال المصنف[2] في شرحه: << و تحقيق هذه المسألة، أن الكـلام الدال على تشبيه شيء بشيء إن كان بآلة فتشبيه باتفاق، و إن

كان بغير آلة فهو على ثلاثة أقسام: الأول : أن لا يكون المشبه مذكورا نحو: >> رأيت أسدا يرمي << فاستعارة باتفاق. و الثـــاني : أن يكون المشبه مذكورا او مقدرا أو يكون اسم المشبه به خبرا عن المشبه، أو في حكم الخبر كخبر كان و إن، و ثاني مفعولين ظرف الحال، و الصفة فهذه تشبيه على الأصح الثالث : أن يكون المشبــه مذكورا أو مقدرا، و لا يكون المشبه به خبرا عنه، و لا في حكم الخبر نحو >> لقيني من زيد اســدا و لقيت بــه أسدا و لقيت بحرا <<فليس استعارة باتفاق و لا تشبيها لعدم قصد المشاركة، خلافا للسكاكي [3] و هو لفظي يرجع على الإصطلاح و الضابط أن المشبه به متى كان مسندا، فتشبيه، و متى كان مسندا إليه فإن لم يذكر المشبــه فاستعارة، و إلا فتجريد و هو مذكور في الضرب الأول من البديع أهـــ قوله و الاستعارة مجاز مبتدأ و خبر، و الواو الواقعة في أول الجملة إما للعطف أو الاستئناف، على حسب مامر. قوله علقتة أي علاقته و قد تقدم الكـــلام على ضبطها و على معناها، و علقته مبتدأ، أو تشابه خبره و الجملة صفة لمجاز. قوله كأسد شجاعته شككيت ارتكب الناظم في هذا البيت أمرين: أحدهما التكليف في فهم المعنى المراد من عبارته لما فيه من الاجحاف المودي إلى الاخلال بالمقصود ثانيهمـــا :أرتكابه سناد التأسيس و حقيقته أن تأتي قافيه بيت موسسة، و يقرن بها قافية بيت مجردة من التأسيس كقول الحجاج:

يادار سلمـــى ياسلمي ثم اسلمي ✻ نخندق هامة هذا العـــالم

و جنـــدق كزبرج لقب امراة.

…/…

هي ليلي بنت حلوان بن عمران: كزنبور المتبختر في مشيه كبرا و بطرا، و هو عند العروضين أحد عيوب القوافي، فالألف في قول الناظم شجاعته تأسيس، لأن الروي في ثالثه و هو التـــاء، و هاء الضمير وصل في القافية، فلا يجوز اختلاف القوافي، بعضها مؤسس و بعضها غير مؤسس لأن ترك الألف لازم في القافية، كما هو معلوم في محله، و قد يجاب بأن شجاعته يكتب بغير الفا في قافية هذا البيت، و يكون من التلثيم الذي ذكره صاحب إسفـــار الصبـــاح[1] في آخر كتابه و أنشد عليه قول الشاعر:

إن للفقير بيتـــا فاض حكم ✻ أن ترد المـــاء إذا غلب النجم [2]

يريد النجوم و إن كان شاذا فيخرج عليه كلام الناظم. و في البيت الفصل و الوصل و الإيجاز و الإلتزام، ثم أشار إلى الإختلاف الواقع في الإستعـــارة، هل هي مجاز عقلي أو لغوي فقال :

– 183 – و هي مجاز لغة على الأصح ✻ و منعت في علم لـــما اتضح

يعني أنهم اختلفوا في الإستعـــارة هل هي مجاز عقلي أو لغوي، و هو مذهب الجمهور، أو إيجاز عقلي، و حجة الأول، أن لفظها موضوع للمشبه به وحده لا للمشبه، و لا لأعم منهما فأسدا في قولنـــا: >>رأيت أسدا يرمي<< موضوع للسبع المخصوص، لا للرجل الشجاع، و لا لمعنى أعم من السمع، و الرجل اسما الشجاع كالحيون المتجري

مثلا ليكون إطلاقه عليهما حقيقة، كاطلاق الحيوان على الأسد و الرجل الشجاع، و هذا معلوم بالنقل عن آلية اللغة، فاطلاقه على الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له، مع قرينة مانعة من إرادة ما وضع له، فيكون مجازا لغويا، و حجة الثاني، أنهـــا لا تطلق على المشبه إلا بعدا دعـــاء دخوله في جنس المشبه به، بأن يجعل الرجل الشجاع فردا من فراد الأسد، بمعنى أنه ثبت له معنى الأســـد الحقيقي ادعاء، ثم أطلق عليه اسم الأسد كأن استعمالها في المشبه استعمالا فيما ضع له، فلا تكون مجازا لغويا بل عقليـــا لأن العقل هو الذي تصرف بها، بمعنى أن العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الأسد، و جعل ما ليس في الواقع واقعا مجازا عقليا و أجيب عنه بأن ادعاء الأسدية للرجل الشجاع لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملا في غير ما وضع له، لأن الوضع لم يضع لفظ الأسد لشجـــاعة و حدها، بل في مثل تلك الجثة هـــ ثم إن الإستعارة لا يجوز أن يكون لفظهـــا علمـــا من أنها تقتضي دخول المشبه في جنس المشبه به، لجعل أفراده ضمير متعارف و غير متعارف، و لا يمكن ذلك في العلم لمنافاته للجنسية، لأن يقتضي الشخص و منع الاشتراك، و الجنسية تقتضى العموم و تناول الافراد فيتنافيان، إلا إذا تضمن العلم نوع وصفية بواسطة اشتهـــاره بوصف من الأوصاف فيتزلا متزلة الجنس كحاتم المتضمن الإتصـــاف بالجـــود، و مادر بالبخل، فحينئـــذ يجـــوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود، و يتـــأول في حاتم فيجعل كأنه موضـــوع للجود، سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره، كما مر في الأسد فيها ذا التأويل، يكون حاتم متناول الفرد المعلوم المتعارف و الفرد الغير متعارف، و يكون إطلاقه على المعهود، أعني حاتم الطائي في حقيقته و على غيره ممن يتصـــف بالجود استعـــارة، نحو: >>رأيت اليوم حاتمـــا<< .

تريد رجلا جواد. قوله على الأصح صفـــة لموصوف محذوفا أي على القول الأصح، و مقابله صحيح، إلأ أن هذا أصح منه. قوله و منعت بضم الميم بالبنـــاء للمجهول و نائب فاعله ضمير الاستعارة، أي يمتنع مجيئهـــا في الأعلام، و قد يؤخذ من التعليل السابق المراد على الشخص بخلاف علم الجنس لعدم منافاته إلا أن يجـــاب منافاة الجنسية الشاملـــة للمشبـــه فليتأمل. قوله لما اتضح، تعليل للمنع المذكور، أي لأجل ماهو متضح معلوم من أن العلم جزءي لا يقيل الإشتراك كما سبق تقريره، و في البيت الوصل و الإيجـــاز و التعليل و حسن البيـــان و الإلتزام، و لما كنت الإستعـــارة نوعا من المجاز لا بدله من قرينـــة مانعة من إدارة الموضوع له، شرع في بيان ذلك فقال :

– 184 – و فردا أو معدودا أو مؤلف ❊ منه قرينـــة لهـــا قد ألفا

يعني أن الإستعارة لا بد لهـــا من قرينة، و قرينتها إما أمرا واحدا كما في قولك: >>رأيت أسدا يرمي<< .و إما معدودا، أي أمرين فأكثر، يكون كل واحد منها قرينة نحو: >>رأيت أسدا يرمي و هو فرس<< و قول الشاعر :

فإن تعافو العدل و الإيمـــــان ❊ فإن في إيماننا نيرانا [1]

و المعنى، إن تكرهوا و لا تريدون العدل و الإنصـــاف، و لا توفون بالعهد بل تميلون إلى الجور، فإن في إيماننا سيوفا تلمع كشعل النيران، فتعلق قوله تعافوا بكل من العل و الإيمان قرينـــة على أن المراد بالنيران، السيوف لدلالته أن

جواب هذا الشرط تحاربون، و تلجئون إلى الطاعة بالسيوف، و أما معان مؤلفة ملتئمة مربوطة بعضها ببعض لا صح كل واحد أن يكون قرينة، و لكن مجموعها هو القرينة كقول البحتري

صاعقة من نصل سيد تنكفي ❃ بها على ارؤس الاقران خمس سحائب [2]

و المعنى رب صاعقة أي نار من جد سيف الممدوح و ينكفى بهـــا، أي يقلبهـــا من انكفايها إذا انقلب على أرؤس الأقران، جمع قرن بكسر القاف، هو الكفؤ في الشجاعة، و المراد بخمس سحايب أنامله الخمس، التي هي في الجـــود و عموم العطايا سحائب، أي يصبها على أكفائه في الحرب فيهلكهم بها، و لما استعار السحائب لأنامل الممدوح، ذكر أن هناك صاعقة و بين أنها من نصل سيفه إلى أن ذكر عدد الأنامل، فعلم بجميع ذلك أن المراد بالخمس سحايب الأنامل الخمس، و لو أفرد واحدا من ذلك لم يكن قريبة هذا مضمون الأبيـــات. قوله و فردا مفعول ثان لألف مقدم عليه، و المفعول الأول هو الضمير النائب عن الفعل المستتر، و هو عائد الى القرينة و حقه التأنيث لكن ذكره الناظم للضرورة، و منه قول الشاعر : <<و لا أرض أبقل أبقالهـــا>> و الضمير في قوله لها، راجع الى الإستعـــــــارة. و قوله قرينة مبتدأ، و الجملـــة بعده خبره و تقدير البيت و قرينة لازمة لها أي للاستعارة و المعنى قد ألف أي عهدت تلك القرينة فردا أو معدودا أو مؤلفا منه، أي من المعدود و الألف في قوله الفا للاطلاق في القافية و في البيت الإيجـــاز و المطابقة و الملحق بالجناس و الإلتزام، و لما فرغ من بيان القرينة' شرع في تقييد الطرفين فقال :

– 185 – و مع تنافي طرفيها تنتمي ❃ إلى العاد لا الوفاق فاعلمـــا

– 186– ثم العنادية تلميحـــة ❃ كما تلقى تهكميـــة

يعني أن الاستعارة تقسيم باعتبار طرفيها إلى قسمين: وفاقية و عنادية، فالوفاقية هي التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء موحد نحو و أحيينـــاه في قوله تعالى: ﴿أو من كان ميتـــا فأحيينـــاه﴾ [1] أي ضالا فهد يناه، استعار لفظ الأحياء من معناه الحقيقي و هو جعل الشيء حيا للهداية للدلالة على طريق المطلوب، و الأحياء و الهداية لما يمكن اجتماعهما في شيء واحد، و سميت و فاقية لما بين طرفيها من الافاق، و العنادية، هي التي يمتنع إجتماع طرفيها، كاستعارة اسم المعدوم [2] الذي لا منفعة فيه، و لا شك أن إجتماع الوجود و العدم في شئ ممتنع، و كذا استعارة الموجود لمن عدم و فقد، إذا بقيت الآثار جميلة تحي ذكره و تديم في الناس اسمه، و كستعارة اسم الميت للحي الجاهل و العاجز، و في هذا المعنى قول الشاعر [3] و إن كان من التشبيه

أخو العلم حي خالد بعـــد موته ❃ و أوصاله تحت التراب رميم

و ذو البخيل هو يمشي على الثري ❃ يعد من الأحيـــاء و هو رميم

و سميت عنادية لتعافد طرفيها و امتناع اجتماعهما، ثم إن الاستعارة العنادية قد توجد تلميحية كما توجد تهكميـــة، و هما ما استعمل في ضد المعنى الحقيقي أو نقيضه لتنزيل التضاد و التناقص متى له شبه التناسب بوسطة

تلميح أو هكم، نحو : ﴿ فيشرهم بعذاب أليم ﴾ [4] أي أنذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار لما يظهر سرورا في المخبر به، لإنذار الذي هو ضده باخال الاتزان في جنس الاشارة [5] على سبيل التهكم و الاستهزاء و كقولك: >> رأيت أسدا << .و أنت تريد جبابا على سبيل التلميح و الضرافة، و لا يخفي امتناع التشير و الانذار من جهة واحدة و كذا الشجاعة و الجبن

تنبيــــــه : قال المصنف في شرحه بعد ذكره الاستعارة العنادية مانصه: >> ثم إن العنــــــادية إما تلميحيه أو هكمية و هما ما استعمل في ضد معناهما الحقيقي الخ اهــ << و ظاهر عبارته أن العنادية محصورة في التلميح و التهكم بدليل اتيافه بأما في التقسيم، و ليس كذلك لأن العنادية قد تكون للتلميح و التهكم، و قد كون لغيرهما كما تقدم في التمثيل بالموجود و المعدوم، إذ ليس هناك قصد تلميح أو هكم و قد قال صاحب التلخيص [6] بعد ذكره العنادية مانصه: >> و منها التهكمية و التلميحية الخ << و كذا عبارة صاحب أسفار الصباح، [7] و غيرهما فيوخذ منه أن منها ما ذكر و منها غير ذلك، و العجب من المصنف كيف عبر بأما في شرحه مع أن كلامه في النظم يمكن موافقته لمتبوعه كما مر آنفا،و هذا بحسب ما ظهر لي فليتأمل. قوله في طرفيها الخ أي و الإستعـــارة مع جود قناضي طرفيها و هما المستعار منه و المستعار له منتمي أي منتسب إلى العناد فيقال فيها عنادية. قوله لا الوفاق، أي لا يقال فيها وفاقية و إن كانت على هذه الصورة و مفهومه إذا لم يقع التنافي بين طرفيها، فإها تنتسب إلى الوفـــــاق و يقال فيها، و فاقية و لا يقال فيها عنـــادية.

قوله فاعلماء تتميم للبيت و هو أمر بالعلم و ألفه بدل من نون التوكيد للموقف، كما هو معلوم، أي أعلن ألقاب الإستعارة و تقسيماها. قوله تلميحية مفعول ثان لتلفي مقدم عليه و مفعوله الأول الضمير النائب عن الفاعل، و معنى تلفى توجد، و تقديم المعمول لضرورة الوزن و لا يستفاد منه حصر، من أن العنـــــادية لا توجد إلاالتلميح أو هكم، و إنما المراد توجد بغيرهما كما وقع التنبيه عليه، و الغرض من التلميح الاتيان بالملاحة و الضرافة أي أراد القبيح بصورة تلميح، أي بصورة شئ حسن يستلذ السامع به، و في البيت الفصل و الوصل و الإيجاز و الإطنـــــــــــاب و التقسيم و الاحتراس و التعديد و المطابقة و الالتزام، و لما فرغ من تقسيم الاستعارة باعتبار الطرفين، شرع في تقسيمها باعتبار جامعها فقال :

– 187 – و باعتبار جامع قريبه ❋ كقمـــر يقرأ أو غريبـــــه

يعني أن الاستعارة تنقسم باعتبار الجامع، و هو ماصدق اشتراك الطرفين فيه إلى قرينة ميتذلة ظاهرة الجامع، و تسمى عامية لاطلاع العامة عليها، نحو: >> أسدا يرمي، و قمرا يقرأ << و غريبة خاصية، و هي التي لا يطلع عليها إلا الخاصة الذين أوتوا ذهنا به و ارتفعوا عن طبقة العامة، و الغرابة قد تكون في نفس الشبه بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابة، كما في قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرساله بالأدب و أنه إذا نزل عنه و ألقى عنانه في قربوس سرجه وفق مكانه حتى يعود إليه، و إذا احتبا قربوسه بعنانه علك الشكيم، إلى انصراف الزائر، القربوس مقدم السرج

و الشكيمة هي الحديدة المعترضة في الفرسق و أراد بالزائر نفسه، فشبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس سرجه ممتدا إلى جانب الفم، بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا إلى جانب ظهره، ثم استعارة الاحتباء و هو جمع الرجل ظهره و ما فيه بثوب أو غيره، لوقوع العنان في قربوس السرج، فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة التشبيه، و قس على ما تقدم في التشبيه و جها، فما كان منه قريب فالاستعارة منه قريبة، و ما كان منه غريب فالاستعارة غريبة، إذ هي مبنية على التشبيه. قوله كقمر يقرأ الخ أي: << كشخص حسن الوجه يقرأ >> .فاستعار لفظ القمر لــــــه، و علم أن ليس المراد بحسن الوجه ما تزعمه الجملة من أنه الأمرد عن الفتيان و إنما المراد به كثير القيام بالليل أخذا من قول النبي ﷺ << من كثر قيامه بالليل حسن وجهه بالنهار >>[1] و هذا آخر ما يفسر به كلام الناظم و إن كان المتبادر الأول و الله أعلم. و في البيت الوصل و الإيجاز و المطابقة و الموازنـــــة و التحسين المضارع، و الإستعارة الأصلية و التسهيم و الإلتزام ثم أشار إلى تقسيم آخر يعزى الأستعارة باعتبار جامعها و طرفيها فقــــال :

- 188- و باعتبار جامع و طرفين ❋ حسّا و عقلا ستة بغير مين .

يعني أنّ الاستعارة باعتبار الثلاثة ، أعني المستعار منه و المستعار له و الجامع ستة أقسام ، لأنّ الطرفين إما حسيان أو عقليان أو مختلفان أي المستعار منه حسي و الآخر عقلي أو بالعكس ، فهذه أربعة أقسام ، ثم الجامع إما حسي أو عقلي أو مختلف أي بعضه حسي و بعضه عقلي ، فإذا ضربت صور الطرفين الأربعة في صور الجامع الثلاثة صارت أثنا عشر صورة من ضرب ثلاثة في أربعة لكن لا يتصور منه إلا ستة ، و قد وضعت جدولا لبيان ذلك و رمزت بالجيم على صور الجامع ، و بالطاء على صور الطرفين و خلوت بيوت الإسقاط ، و كتبت عليها ما صورته عقيمة و هذا هو الجدول :

حسي ج	حسيان ط	عقيمـــــــ	ـــــــ	ـــــــة
عقلي ج	حسيان ط	عقليـــان ط	مختلفـــــــ	ـــــــان
مختلف ج	حسيان ط	عقيمـــــــ	ـــــــ	ـــــــة

فنأخذ كل صورة من صورة بيوت الضلع الأول الطولي ، و هي صور الوجه الثلاثة المرموز عليها بالحجم و تضم إليها كل صورة من صور بيوت ضلعها العرضي و هي صور الطرفين الأربعة المرموز عليها بالطاء ، فأما الجامع العقلي فتصبح معه صور الطرفين الأربعة ، و أما الحسي و المختلف فلا يصح معهما إلاّ ما طرفاه عقليان أو مختلفان لا متناع أن يدرك بالحس من غير الحي شيء كما تقدم في باب التشبيه ، فتنتج منها ستة و تسقط منها ستة بهذا الاعتبار ، مثال ما طرفاه حسيان مع الجامع الحسي " فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار " فالمستعار منه ولد البقرة ، و المستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط الذي سبكتها نار السامري عند إلقائه في تلك الحلي التربة التي أخذها من طرفي فرس جبريل ، و الجامع الشكل فإنّ ذلك الحيوانكان على شكل ولد البقرة ، و لا شك أن كلا من الطرفين و الجامع حسي مدرك بالبصر و مثال ما طرفاه حسيان مع الجامع العقلي نحو : " و آية لهم الليل نسلخ منه النهار " فإن المستعار منه معنى السلخ و هو كشط الجلد ، أي إزالقه عن لحم الشاة و نحوها ، و المستعار له كشف الضوء ، أي إزالته عن مكان ظلمة الليل و هما حسيان ، و الجامع ما يتعقل من ترتب أمر على آخر ، أي

حصوله عقب حصوله دائما أو غالبا كترتيب مظلم يسرج فيه ، فإذا غاب السراج إذا ثم مظلمون ، أي داخلون في الظلمة ، و هذا الجامع الذي هو الترتيب المذكور أمر عقلي ،

و مثال ما طرفاه حسيان مع الجامع المختلف كقولك : " رأيت شمسا ، و أنت تريد لإنسانا كالشمس في حسن الطلعة و نباهة الشأن ، فإن حسن الطلعة حسي ، و نماهة الشأن عقلي ، و الطرف حسيان قطعا :

و مثال ماطرفه عقليان في الجامع العقلي نحو : " **من بعثنا من مرقدنا** " فإن المستعار منه الرقاد ، و المستعار له الموت ، و الجامع عدم ظهور أفعال الميت و الراقد ، و لا شك أن كلا من الطرفين و الجامع عقلي

و مثال ما طرفاه مختلفان و المستعار منه حسي فقط قوله تعالى : " **فاصدع بما تؤمر** " فإن المستعار منه الصدع و هو كسر الزجاجة ببذل القوة و الطاقة و هو أمر حسي و المستعار له التبليغ و الجامع التأثير و هما عقليان .

و مثال ما طرفاه مختلفان و الحسي هو المستعار له عكس الذي قبله نحو " **إنّا لما طغى الماء حملنا كم في الجارية** " أي لما جاوز حده المعتاد حملنا آباءكم و أنتم في أصلابهم في سفينة **نوح – عليه السلام** – فإنّ المستعار له كثرة الماء و هو حسّي ، فالمستعار منه التكبر ، و الجامع شدة الاستعلاء المفرط ، و هما عقليان ، هذا مضمون البيت .

تنكيت : قال المصنف في شرحع عند الاستشهاد بقوله تعـــالى " **و آية لهم الليـــــل نسلخ منه النهار** " مانصه و المستعار له كشف الضوء على مكان الليل إلى آخره ، و عليه شرح الغزي تبعا لصاحب التلخيص في التعبير بالمكان نظر لأنّ الليل و الزمانه أو مدته ، أو أمده ، و **الله** تعالى أعلم ، فلا يستقيم إلا بتقدير مضاف أي مكان ظلمة الليل ، و فد يجاب بأنّ هذا من المجاز المرسل من تسمية الشيء باسم ما حل فيه ، فإنّ ظلام الليل لا يزداد في الناحية المستديرة للشمس من الأرض على القول . بكونها و إن ما من وقت إلاّ و فيه شروق و غروب و توسط فليتأمل . **قوله** و باعتبار جامع أي و تنقسم الاستعارة .... و ما يعرض لجامعها و طرفيها من الحسّية و العقلية . **قوله** ستة هو عدد الصور المنتجة ، و الميل الكذب ، و في البيت الوصـــل و الإيجاز و التقسيم و المطابقة و الالتـــزام ، و لما فرغ من تقسيم الاستعارة باعتبار الجامع و الطرفين ، شرع في بيان اللفظ المستعار فقال :

-189 – و اللفظ ....

– 190 – ....

يعني أن الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان ، لأن لفظها إن كان اسم جنس و هو ما دلّ على نفس الذات الصالحة لأن يصدق على كثيرين من غير اعتبار و صف من الأوصاف و لا فرق بين أن يكون اسم عين كأسد ، إذا استعير للرجل الشجاع ، أو اسم معنى كقتل إذا استعير للضرب الشديد ، و كذا ما يكون ما و لا باسم الجنس كالأعلام المشهورة بنوع وصفية ، نحو : رأي اليوم حاتما . فالاستعارة في الجميع تسمى أصلية و إلاّ بأن لم يكن مستعار اسم الجنس

و لا يصلح للموصوفية إلا للأمور المتقررة الثابتة كقولك: << جسم أبيض، و بياض صاف، و ضرب شديد>> بخلاف الفعل و الصفات المشتقه منه، لكونها متجردة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مدلولها، ودون الحروف لعدم اسقلالها بالمفهومية، و حيث ورد ما يوهم و صف كعالم نحرير و جواد بياض، فهو على تقدير الموصوف

المحذوف، أي رجل عالم نحرير، و نحو ذلك، فإذا استعير اللفظ الصالح لما ذكر فاستعارته أصلية بجريانها على الأصـــل و إذا استعير فعل أو شبهه أو حرف فاستعارته تبعية، لأنها إنما صح لذلك تبعية للمعنى الذي قام به وجه الشبه، و لهذا كان التشبيه إذا استعير الحرف، إذ هو يدل على معنى في غيره بذلك الغير الذي حصل له معنى الحرف هو محل الشبيه إذا استعير الحرف، و مثال الفعل و شبهه كقولك: << نطق الحال، بكذا >> موضع بدل دلت أو << الحـــال، بكذا >> يدل دالة على كذا، فيقدر التشبيه فيهما يجعل دلالة الحال مشبها، و نطق الناطق مشبها به، ووجه الشبه إيضاح المعنى و إيصاله إلى الذهن، ثم يستعار لدلالة لفظ النطق، ثم يشتق من النطق المستعار للفعل و الصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، و في الفعل و الصفة تبعية و مثال الحرف <<فلتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا و حزنا>> [1] فيقدر تشبيه العداوة و الحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته الغائبة كالمحبة و التبني في الرتيب على الالتقاط و الحصول بعده، ثم استعمل في العداوة و الحزن ماكان حقه ان يستعمل في العلة الغائبة فتكون الاستعارة فيه تبعا للاستعارة في المجرور و كذا قول الشاعر:

لدوا للموت و ابنـــوا للخراب ❋ فلكلكم يصير إلى ذهاب [2]

فإن العلة في طلب الولد و البناء النسل و العمارة فاستهم التعليل للموت و الخراب و كذ قول الآخر

وهم سمنوا كليا ليا كل بعضهم ❋ و لو أخذوا يالحزم ما سمنـــوا الكلب [3]

فإن علة تسمينهم الكلب لحمايتهم و أكل غيرهم فاستعير العليل لأ كلهم ثم قرينة التبعية في الفعل و شيهه إن كنت مقالية فهي إما فاعل كنطق الحال بكذا، أو مفعول نحو أحب الأمير العدل أو مجرورا نحو << فبشـــرهم بعــــــذاب ليم >> [4] و أما قرينة الحرفية فغير منضبطة

تنبيـــــه : قال المصنف في شرحه: << فإذ قلت: << طار زيد، وزيد طاير على فرسه >> فإنك تقدر تشبيه في سيره بالطيران في السرعة ثم تدخل السرعة في جنس الطيران بالتأويل المذكور فتستعير له لفظ الطيران، ثم تشتف منه الفعل و الوصف، فتكون الاستعارة في المصدر أصلية و في الفعل شبهه تبعية أهـــ >> و فيه نظر أما قوله طار زيد فمسلم، و أما قوله زيد طاير على فرسه فيوهم أنه من التشبيه البليغ لأن من الإستعارة أي زيد طائــــــر على فرسه في السرعة و الخفة، حذف منه الوجه و الاداه لأن المشبه.

---

(1)

مذكور فيه و قد تقدم الفرق بينه و بين الإستعارة، اللهم إلا أن يقال: فإن المراد منه إذا جردت إستعارة من هذا الشبيه، و فيه بعد، و أيا ما كان فهو من الإعتراض على المثال، و الأمر فيه سهل. قوله و اللفظ أن حبسنا أي اللفظ المستعار فهو على حذف الصفة و جبسنا خبر كان المحذوفة مع إسمها إن كان جنسا، و الفاء في قوله فقل رابطة. قوله أصلية إما مفعول على تضمين قل معنى أذكر أو سم، أو خبر مبتدأ محذوف، و الجملة في محل نصب محكية

بالقول، أي فقل هي أصلية و عليها ينبغي عطف تبعية. قوله لدى الوصفية و الفعل و الحرف لدى بمعنى عند، و هو متعلق بتعيه و إن فعل، و الحرف مخفوضان بالعطف على الوصفية، و قوله كحال الصوفي ينطلق مثـــال للتبعيه في الفعل كما تقدم، و الكاف جارة لقول محذوف، و حال مرفوع بالابتداء، أي كقولك حال الصوفي الخ، و الحال عند القوم معنى يرد على القلب من غير تأمل منه و لا اجتلاب و لا إكتساب من ضرب أو حرب أو بسط أو قبض أو شوق أو وانزعاج أو هيبة أو إبتهاج، و عدد الأحوال الموصلة إلى الله على عدد الايقاس و اختلف في الحال، هل هو داع أو هو باق ؟ قال، بعضهم الاحوال كاسمـــا، يعني أنها كما تحل في القلب تزول، و قوم قالوا بيقايها و قالوا إنها لم تدع و لم تتوال فهي لواعج، قال في الرسالة [1] و هي مواهب، و يجاب عمن قال بتقائها بأنه معنى صحيح بأنه بلغ حالا صار مشربا، له و له قبلها طوارق فإن دلت هذه الطوارف كما دلت الاحوال ارتقى إلى أحوال آخرى فوق هذه و ألطف منها، فابدا ان يكون في الرقي اهـــ و في البيت الفصل و الوصل و الإيجاز و الاطناب و المطابقة و المجاز العقلي و الإستعارة و التجنس و الإلتزام، و لما فرغ من حكم اللفظ المستعار، شرع في بيان اطلاق الإستعارة و تقيدها بما يلائم أحد الطرفين فقال :

191 – و أطلقت و هي التي لم تقترن ❋ بوصف أو تفريع أمر فاستبن

192 – و جرّدت بلائق بالأصـــــل ❋ و رشّحت بلأ يق بالفصـــل

الإستعـــارة بإعتبار ذكر ما يلائم أحد الطرفين و تركه، ثلاثة اقسام لانها إماء ان لا تقترن بشيء مما يلائم الطرفين، أو تقترن بما يلائم المستعار له، أو تقترن بما يلائم المسعار منه، الأولى تسمى مطلقة، و هي التي لم تقترن بصفة و لا تفريع شيء، مما يلائم المستعار منه و المستعار له، نحو: << عندى أسد يرمي >> و المراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قايم بالغير لا اشعت النحوى الذي هو احد التدايع لتدخل الحاليـــة و الخبرية و نحوهما، الثانية تسمى مجردة، و هي التي قرنت بما يلائم المستعار له كقول كثير :

غمر الرداء إذا تبسم ضاحكا ❋ غلقت لضحكته رقاب المال [2]

غمرا لرداء كثير العطاء، استعارة الرداء للعطاء، لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه، ثم وصف بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريد الإستعـــارة، و القرينـــة سيـــاق الكـــلام أعني قوله إذا تبسم ضاحكا أي شارعا في الضحك، أخذ فيه يعني إذا تبسم و غلقت و العين.

---

(1)

المعجمة أي علقت رقاب أمواله في أيدي السلاطين، يقال علق الرهن في يد المرهن إذا لم يقدر على فكهار و الثالثة تسمى مرشحة، و هي التي قرنت بما يلائم المستعـــار منه نحو << أولائك الذين أشتروا الضلالة بالهدى، فما ربحت تجارتهم >>[1] استعير الاشتراء للاستبدال و الإختيار، ثم فرع عليه ما يلائم الاشتراء من الربح و التجارة، و قد يجتمع التجريد و الترشيح في استعارة واحدة كما في قول الشاعر:

لدى أسد شاكي السلاحمقذف ❋ له لبد أظفـــــاره لم تقلـــــم [2]

فذكر السلاح تجريد، لأنه وصف يلائم المستعارة له، أعني الرجل الشجاع، و ذكر الأظفار وا للبد ترشيح، لأن هذا الوصف مما يلائم المستعار منه، أعني الأسد الحقيقي، وشاكي السلاح تأمله، و مقذف قذف به كثيرا إلى الوقـــائع و لبد الأسد ما تلبد من شعره على منكبيه، و التقليم مبالغة، و القلم القطع. قوله و أطلقت بالبناء للمجهول و فاعله ضمير الاستعارة، أي تسمى مطلقة إذا لم تقترن بوصف الخ. قوله و جردت البيت، التجريد مأخوذ من قولهم أرض جرداء لانبات فيها و رجل أجرد لا شعر له، و سميت مجردة لتجردها من بعض المبالغة في الاستعارة لأنها صارت بذكر مايلائم المستعار له أبعد من دعوى الاتحاد الذي في الاستعارة، و منه تنشأ المبالغة أهـ من العبادى بلفظـــه و الترشيح من الرشح و هو الندا يقال رشح الاناء اذا ندا، و رشح الجسم إذا عرق، و سميت مرشحه لأن الذهن ينتقل الى المشبه به بذكر ما يقارنها فكأنها رشح إناء يظهر به ما في الاناء تنكيت قال الغزي [3] : >> و مراد المصنف بالاصل المستعار منه و الفصل المستعار له أهــ و فيــه نظر لأنه مخالف لما عليــه الناس قال المصنف في شرحــه و المراد بالأصل المشبه لأن الغرض يعود إليه إذ هو المقصود في الكلام بالإثبات و النفي، و المراد بالفصل المشبه به لأنه إنما اجتلب لأجل المشابهة انتهي << . و قال التفتـــازاني[4]: عند قول القزويني، و إذا جاز البناء على الفرع أي المشبه به مع المشبه بالأصل أي المشبه، و ذلك لأن الأصل في التشبيه و إن كان المشبه به جهة، أنه أقـــــوى و إعرف في جهة الشبه لكن المشبه أيضا أصل من جهة أن الغرض يعود إليه، و أنه المقصـــــود في الكلام بالاثبات و النفي، ثم قال و منهم من استبعد تسمية المشبه بالاصل، و المشبه به فرعا، فرغم أن المراد بالأصـــل هو التشبيه، و الفرع هو الاستعارة، و هو غلط لأنه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الإعتراف، و ماذكر صريح في الايضاح [5] و يدل عليه لفظ المفتاح [6] و هو قوله: و إذا كانوا مع التشبيه و الاعتراف بالاصل يسوغون ألايبنى على الأصل الفرع اهــ. و في البيت الوصل و الإيجاز و الاطناب و المطابقة و التجنيس و الإلتزام، ثم رحمه الله أبي ببيت فيه ثلاثة أمثلة، إثنـــــان للترشيح، و واحد للتجريد من اللف و النشر المعكوس فقال:

– 193 – نحو ارتقى إلى سمـــاء القدس ✵ وفقاق من خلق أرض الحسّ

فالارتقاء مستعار من التصاعد من أسفل إلى علو، لا نتقال السالك من حال إلى حال أزكى منها، و لفظ باق تفريع على المستعار منه، لأن فاق بمعنى ارتفع و علا و صار فوق شيء و هو يلائمه و أيضا استعار السماء للقدس فهو قرينة الاستعارة و كلا المثالين للترشيح و أما أرض الحسن فهو مثال للتجريد أي استعار الأرض لأسباب الدنيـــــا و شهـــواتها، ثم فرع عليها مايناسب المستعار له، و هو الحسن لأن لذائذ الدنيا تدرك بالحواس، فالمراد بالحسن في قول الناظم، الحواس المدركة لشهوات النفس و أما قول الغزي [1] >> ثم فرع عليـــــها مايناسب الأرض الحقيقية و هو الحس، و هذا كله واضح >> أهــ فلم يظهر من هـــذا الوضوح. الإعدم الوضوح قوله من خلق أرض

الحسن هو الفاعل بارتقى، و المعنى أن من ترك دايره الحس التي هي الأرض، و خلفها بأن غاب عن رويـــة النفس و عن شهواتها ارتقى الى سماء حضرة القدس، وفاق بمشاهدة مولاه بأن لم يكن مع غير الله قرار، فقد فني عن نفســه و عن الخلق، فنفسه موجودة و الخلق كذلك لكنه غافل عن نفسه و عن الخلق لا علم له بهم و لا إحساس و لا خير، و أما من انقاد إلى هوى النفس و لذائذها و تأنس بعا لم الحس فلا يحصل منه ارتفاء لحظرة القدس، و في البيت الفصل و الإيجار و المطابقة و الإستعارة الأصلية و التبعية و التجريد و حسن البيان، و لما فرغ من تقسيم الإستعارة أشار إلى بيان ماهو أبلغها و أعلا مراتبها فقال :

– 194– أبلغها الترشيح لا بتنائه ❃ على تناسي الشبه و انتفــائه

يعني أن علماء البلاغة اتفقوا على أن الترشيح أبلغ من الاطلاق و التجريد، لأن المقصـــود من الإستعـــارة و المبالغة في الترشيح (2) و ترشيحها مما يلايم المستعار منه و يقوي ذلك و يحققه، و إنما كان الترشيح أبلغ لا بتنائه على التشبيه وادعاء على أن المستعار له نفس المستعار منه لا شيء مشبه به، حتى أنه ينبني على علو القدر الذي يستعار له، علو المكان ما ينبغي على علو المكان كقول أبي تمام في مرتبة خالد بن زيد الشيباني و هذا البيت في مدح أبيه و علو القدر

و يصعد حتى يظن الجهول ❃ بأن له حاجة في السماء (3)

استعار الصعود لعلو القدر و الارتقاءفي مدارج الكمال، ثم بني عليه ما يبتنى على علو المكان و الارتقا إلى السماء من ظن الجهول أن له حاجة في السماء، و في لفظ الجهول زيادة مبالغة في المدح لما فيه من الإشارة إلى أن هذا إنما يظنه الجهول، و أما العاقل فيعرف ألاحاجة له في السماء ، لا تصافه بساير الكمالات، و هذا المعنى قد خفي على بعضهم فتوهم أن في البيت تقصير في وصف علوه، حيث أثبت هذا الظن لكامل الجهل بمعرفة الأشياء

…/…

قوله أبلغها، أي أبلغ أنواع الاستعارة و أعلاها رتبة على الإطلاق، الترشيح أي النوع المسمى بالترشيح. قولـــــــه لا بتنايه تعليل لا بلغية، و هو و إن كان عاما في الإستعارة كلها، لكنه في الترشيح أقوى و أظهر كما هو معلـــوم، و يظهر من هذا الوجيه أن الإطلاق أبلغ من التجريد، و أن التجريد يكافىء الترشيح إذا اجتمعا، فإن قلت أنواع الإستعارة كلها واردة في القرآن العظيم و نظمه في أعلا مراتب البلاغة، فلو كان الترشيح أبلغ أنواع الإستعارة لما كان عدو له عنه في موضع ما، لأن كتاب الله تعالى أحق ما يجب فيه رعايته، و الجواب عنه أن ذلك بحسب مقتضى الحال إذ قد تعرض في المقام نكتة ينحل بها الترشيح و هي أهم منه، فتجب رعايتها فتكون العـــدول عن الترشيح حيئذ أبلغ لا لذته و لكن مما نشأ عنه من الإخلال بالنكتة المذكـــورة و ذلك لا ينافي أبلغيته من قسميه بالنظر إلى

ذاته، بل ربما يتعلق غرض الإستعارة جملة فيعدل عنها إلى التشبيه مع أنها أبلغ لعدم الإحتياج إلى تلك المبالغة و قد تتبعوا آيات الكتاب العزيز و تصفحوا ما وصلت إليه أذهانهم من عجائبة، فلم يوجد فيه عدو لا عن مقتضى ظـــــــــاهر، إلا و هناك عظيمة لا يؤديها ذلك الظاهر. و في البيت الفصل و الإيجاز و التعليل و الإلتزام و حسن الإختام، و لما فرغ من تقسيم الإستعارة بإعتبار ذاتها، شرع في بيان تقسيمها بإعتبـــار منـــا ظرافهـــا فقــــال :

فصــل في الإستعــارة التحقيقيــة : أي في بيان الإستعارة المقيدة بالتحقيقية، و هذه المسألة ذكرها صاحب التلخيص [1] في أول الكلام في الإستعارة، و المصنف في آخرها بحسب ما ظهر له، و هذا من جملة ما و عد به في الخطبـــة في قوله: >> و ما ألوت الجهد في التهديب << ثم إن الإستعارة قسمان: حقيقية و غيرها، فإن تحقق معناها بحس أو عقل فتسمى تحقيقية و تصريحية، و إلا فتسمى تخييلية و مكنى عنها و أشار إلى القسم الأول فقال:

195 – وذات معنى ثابت بحـــس أو ❋ عقـــــل فتحقيقيـــة كـــذا رأوا

196 – كأشرقت بصـــائر الصّوفيـــة ❋ بنور شمس الحضرة القدسيّـــــة

يعني أن الإستعارة المصرح بها قد تقيد بالتحقيقية و المكنى [2] عنها، يتحقق معناها أي ما عني بها و استعملت هي فيـــه حسا أو عقلا بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمور معلومة يمكن أن ينص عليه. و يشار إليه إشـــــارة حسيـــة أو عقلية، فيقال هذا اللفظ نقل عن أصله و سمى به هذا المعنى على سبيل المبالغة فالحسية، كقولك: >>عندي أسد يقرأ << و الأسد هاهنا مستعار للرجل الشجاع، و هو أمر محقق حسا و عقلا [3] كقوله تعالى : ﴿ أهدنا الصراط المستقيم ﴾ [4] أي الدين الحق، و هو ملة الإسلام، و هذا أمر متحقق عقلا لا حسا، و مثل الناظم لها في البيت الثاني بقوله كأشرفت بصاير الصوفية البيت فاستعار البصاير للقلوب و هي حسية و كذلك إستعارة النور للهداية و هو أمر.

محقق عقلا فيكون فيه لف و نشر مرتب و هذا هو المناسب للمثال، و إن كان فيه إستعارة أخرى كالاشراق مثلا مستعار من الاستنارة بالنور، و المحسوس [1] لا نشراح الصدور و اتساعه و كشف الحجب عن عين البصيرة، و هو أمر محقق عقل، و كذا لفظ الشمس و المراد به ما يتجلى للقلويب الواصلة إلى الحضرة الإلهية من المعارف و اللطايف و ما يواجهون به من العلوم اللدنية، و هو أمر متحقق أيضا في قوله و ذات معنى، أي مـــا عني و استعملت هي فيـــه، و ذات خبر كان المحذوفة مع اسمها، و حرف الشرط >> أي << و إن كانت الاستعـــارة ذات معـــــنى الخ و ثابت بالخفض، صفة لمعنى بحس أو عقل يتعلقان بثابت قوله فتحقيقية، جواب الشرط المحذوف أي فتدعى تحقيقية، كذا رأوا العلماء في تسميتها بذلك لتحقيق معناها بحس أو عقل، و على هـــذه النسخة شرح المصنف و عقد الغزي[2] في هذا البيت، تبديل و تغيير و المعتبر ما عليه شرح المصنف قوله كأشرقت مأخوذ من الاشراق، يقــــال

أشرقت الشمس إذا إرتفعت واشتد ضياؤها، و يقال أشرقت إذا بدا حاجبها عند طلوعها تشرق بالضم شروقا و الصوفية أي الموسومون بالتصوف المنسوبون له، و البصائر جمع بصيرة، و المراد به انشراح الصدور و كشف الغطا عن القلوب بزوال الشكوك و الأوهام، فإذا استنار القلب ظهرت فيه حقايق الأشياء يقصد حسنها و يجتنب سؤها و سفا سفها قوله بنور شمس الحضرة الخ قال الشاعر :

طلعت شمس من أحب بليل ❃ فاستضاءت و مالها من غروب [3]

وحضرة القدس، هي حالة الصفاء و الانبساط و القدسية، نسبة إلى القدس بضمتين الجوهري [4] و القدس يعني بضم القاف و الدال الطهر، اسم مصدر منه قيل للجنة حضرة القدس، و روح القدس جبريل – عليه السلام – و التقديس التطهير، و تقدس أي تطهر، و الأرض المقدسة المطهرة و بيت القدس يشدد و يخفف، و النسبة مقدسي مثل مجلسي و مقدسي بالتشديد للدال أهـ و في البيت الفصل و الوصل و الايجاز و الاطناب و الاستعارة و المطابقة المجاز العقلي و التجنيس و الإلتزام، و لما فرغ من الإستعارة التصريحية [5] التي هي القسم الأول شرع في بيان القسم الثاني فقال :

فصل في بيان الإستعارة بالكناية : أي بيان تحقيق معنى الإستعارة بالكناية و بيان الإستعارة التخييلية ، و هذا هو قسم التحقيقية المتقدم ذكرها آنفا ، و انما ترجم للمكنى عنها دون التخييلية لأنها أمران معنويان فعلا للمتكلم متلا زمان للكلام، لا تحقق لأحدا هما بدون الآخر ، لأن التخييلية قرينة للمكنية ، و قد اتفقت الآراء أنه مثل قولنا أظفار المنية نشبت استعارة تخييلية لكن اضطربت .

في تشخيص المعنيين اللذين يطلقان عليهما هذان اللفظان، و الخلاف في مثل ذلك يرجع إلى ثلاثة أقوال: أحدها: – ما يفهم من كلام القدماء، و الثاني: – ما ذهب إليه السكاكي و الثالث: – ما أورده القزويني و عليه جرى الناظم، و لما كانت عنده أمراين معنويان غير داخلين في تعريف المجاز، أورد لهما فصلا على حده ليستوفي المعاني التي يطلق عليها لفظ الإستعارة فقال:

– 197 – وحيث تشبيه بنفئس أضمرا ❃ و ما سوى مشبّه لم يذكرا

– 198 – و دلّ لازم لما شبّه به ❃ فذلك التّشبيه عند المنتبه

– 199 – يعرف بإستعارة الكناية ❃ و ذكر لازم بتخييليّة

– 200 – كأنشبت منيّـــة أظفارها ❋ و أشرقـــت حضرتنـــا أنوارها

يعني ان التشبيه قد يضمر في نفس المتكلم، فلا يصرح بشئ من أركانه سوى المشبه، و يدل على ذلك التشبيـــه بأن يثبت شيء من لوازم المشبه به، و يسمى ذلك التشبيه المضمر في النفس، إستعارة بإلكناية أو مكنياعنها و اثبات ذلك اللازم المتخص بالمشبه به للمشبه، و يسمى إستعارة تخييلية، أما تسميتها بالكناية فلأنه لم يصرح به، بل إنما دل عليـــه بذكر خواصه و لوزمه، و أما إستعارة بمجرد تسمية خالية عن المناسبة، اللهم إلا أن يقال إنما سميت إستعارة بناء على أنه يشبه الإستعارة في صفة و هي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به و أما التخييلية فلأ نه قد استعير للمشبه ذلك اللازم الذي يختص بالمشبه به، و به يكون كمال المشبه به في وجه الشبه لتخيل ان المشبه من جنس المشبه به ثم إن ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على طريق أحدهما مالا يكون وجه الشبه في الشبه في المشبه به بدونه، و الثـــاني ما به يكون قـــوام وجه الشبه في المشبه به، فأشار للأول بقوله: كما انشبت أظفارها، ففيه تلميح إلى قول أبي ذؤيب الهذلني

و إذا المنية أنشبت أظفارها ❋ ألفيت كل تميمة لا تنفـــع [3]

التميمة الحرزة التي تجعل تعويذا أي إذا علق الموت مخلبه في شيئ ليذهب به ذهبت عنده الحيل، وروي أنه هلك للهذلي خمس [4] بنين في عام واحد، فرثا هم بقصيدة منها هذا البيت، فشبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر و الغلبة من غير تفرقة بين ضرار و نفاع، و لا رقة لمرحوم، و أثبت لها الأظفار التي لا يكمل ذلك الإغتيال في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع إستعـــارة بالكناية، و اثبات الأظفار لها استعـــارة تخييلية و أشار إلى الثـــاني بقوله و أشرقت حضرتنا أنوارها فتشبيه الحضرة بالشمس إستعـــارة بالكنـــاية و اثبـــات الأنوار للشمس الذي به قوامها إستعـــارة تخييلية كما في قول الآخر

ولقد نطقت بشكر برك مفصحا ❋ و لسان حـــاله بالشكايـــة أنطق

شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود، و هذا هو الاستعـــارة بالكناية و أثبت اللسان للحال.

الذي به قوام الدلالة في الإنسان المتكلم، و هذا إستعارة تخييلية و هذا الذي ذكر الناظم هو الذي اختاره القزويني [1] في معنى الاستعارة بالكناية، و هو جعل كل من الأظفار و المنية حقيقية مستعملة في المعنى الموضوع له و ليس في الكلام مجاز لغوي، إنما المجاز في الإثبات اثبات شيء لشيء هو ليس له و هذا عقلي، كاثبات الانبات للربيع على ما سبق في الاسناد و الإستعارة التخييلية [2] فعلان من أفعال المتكلم متلا زمان، إذ التخييلية يجب أن تكون قرينة للمكنية البينه، و المكنية يجب أن تكون قرينتها تخييلية البتة، وروى السكاكي [3] أن الإستعارة بالكناية نفس اللفظ المشبه بأن يراد به عين المشبه به، على أن المراد بالمنية في قول الهذلي هو السبع بادعاء السبعية لها بقرينة إضافة الاظفار إليها، و عند الجمهور أن الإستعارة في لفظ السبع فهو اللفظ المستعار لكنه ترك، وكنى عنه بالمنية فالمراد هنا بالمنية السبع بدليل إضافة الأظفار إليها و جعل السكاكي [4] قرينة الإستعارة التبعية مكنى عنها و نفس التبعية قرينتها، فالحال عنده من نطقه الحال مكنى عنها و نطقت قرينتها، و للقوم هنا أبحاث و احتجاجات يطول ذكرها و من أراد فعليه بالمطول. قوله و حيث تشبيه البيت، حيث ظرف مبني مفتقر إلى جملة يضاف إليها، و الجملة بعده في محل

خفض مضافة و اضمر بالبناء للمجهول و ألفة للإطلاق. قوله لم يذكر الصلة مجزوم و نصبه هنا إما على أن ألفة بدل من نون التوكيد الحقيقية للوقف و إن كان الفعل المجزوم يتأكد بالنون على القليل قال ابن مالك: >> وقل بعد ما و لم و بعد لا << [5] و القاعدة أن الفعل المضارع إذا وصل بنون التوكيد، فإنه يرجع إلى أصله من البناء فلا يعمـــل فيه الجازم، و لذا لم يجزمه الناظم، و يمكن أن يكون ارتكب لغة من ينصب المضارع بعد لم و منه قول الشـــاعر :

في أي يـــوم من المـــوت أفر ❃ أيوم لم يقـــــدر أم يوم قدره [6]

و الألف فيه على هذا الاحتمال تكون لإ طلاق القافيه. قوله و ذكر لازم مبتدأ و تخييلية يتعلق بمحذوف أي يعرب بتخييلية و الجملة خبر المبتدأ. و قوله الكناية و كذا تخييلية في قافية البيت يقرآن بكسر تاء التأنيث لتصحيح روي القافية و قد قرئت قافية مؤسسة بقائية غير مؤسسة و هو عيب من عيوب القوافي يسمونه سناد التأسيس، و قد تقدم الكلام عليه في أول فصل الإستعارة، و لو قال المكنية بدل الكناية في البيت لأجاد و سلم من السناد، و حكم يوقف على هاء التأنيث بالسكون و الياء المشددة هي الروي و هي القافية. قوله و أشرقت حضرتنا أنوارها، منصوب إما على إسقاط الخافض، أو على تضمين أشرقت معنى أظهرت، لأن أشرق لا يتعدى بنفسه، و هنا تمت مئات بيت و ثنتان من أبيـــــات.

.../...

النظم و الله المرفق و في البيت الفصل و الوصل و اللف و النشر و الموازنة و الترجيح و الايجار و حسن البيـــــــان الايضاح و الإلتزام و لما فرغ من تقسيم الاستعارة، شرع في بيان شرائطها فقال:

فصل في حسن الاستعارة : أي في بيان شرائط حسن الاستعارة، سواء كانت تحقيقية أو من التمثيل على سبيل الاستعارة، و قد أشار الى ذلك فقال

- 201 - محسّن استعـــــارة تـــدريه ❃ برعي وجـــه الحسن للتشبيه

- 202 - و البعد عن رائحـــة التشبيـــــه ❃ في لفظ و ليس الوجه ألغازاقفي

أن حسن الإستعارة ينبي على أمرين: أحدهما مراعاة جهة الحسن في التشبيه، كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين، و التشبيه وافيا بإفادة ما علق به الغرض و نحو ذلك مما سبق في باب التشبيه، و ذلك لأن مبناهما على التشبيـــه فيتبعانه على الحسن و القبح فهما ورد في غاية الحسن قوله تعالى ﴿ و الصبح إذا تنفس ﴾ [1] فإن ظهور النور من

المشرق و أشعة الشمس قليلا قليلا بينه و بين إخراج النفس مشابهة شديدة للقرب، و من النور استضاء الحريري في مقاماته بقوله: << إلى أن عطر أنفاس الصباح >> [2] و أما ماورد من قبح الإستعارة فكقول بشـــار

وجدت رقاب الوصل أسيـــاف هجرنا ❃ و قرت لرجل البين نعلين من خزف [3]

قال ابن رشيق [4] : << ما اهجر رجل البين واقبح استعارتها وكذا رقاب الوصل >> أهـــ و الثاني ألاتشم رائحة التشبيه من جهة اللفظ، و لهذا كان نحو: << رأيت أسدا في الشجاعة >> تشبيها لا استعارة لذكر الوجه لأن ذلك يبطل الغرض من الإستعارة يعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، و إلحاقه به كما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه كما في قول الشاعر، و قاعدة التشبيه نقصان ما يحكى، و كل ما كانت بعيدة من التشبيه كانت أقوى و أحسن، و لا شتراط البعد عن رائحة التشبيه لفظا في حسنها كان ينبغي أن يكون الجامع بين طرفيها جليا لئلا تصير ألغازا و تعمية، و أما إذا شمت رئحة التشبيه فلا تكون لغزاء و لو خفي الوجه لكن يكون بفوت الحسن و كون الوجه جليا قد يكون [5] كتشبيه الحسن بالشمس، و قد يكون بواسطة عرف لو إصطلاح خاص بين المتخاطبين نحو: << رأيت أسدا >> تريد إنسانا أبجز و قبيح المنظر، فوجه الشبه بين الطرفين يخفى، فلا يكون جليا و كذا في تشبيه التمثيل نحو: << رأيت إبلا >> ماية لا تجد فيها راحلة، و الراحلة البعير الذي يرتحله الناس جملا أو ناقة، يعني أن المرضي المنتخب من الناس في عزة وجودة كالراحلـــة النجيبة التي لا توجد في كثير من الإبل و بهذا يظهر أن التشبيه أعم محلا إذ كل مايتأتي فيـــه الإستعـــارة يتأتي فيـــه التشبيـــه من غير عكس كلي لجوار أن يكون وجه التشبيـــه غير جلي، بخلاف الإستعارة ليلا تصير ألغازا كما في المثالين

.../...

المذكورين، فإن قلت قد سبق أن حسن الإستعـــارة برعاية جهـــات حسن التشبيـــه، و من جملة حسنـــه، أن يكون وجه الشبـــه بعيدا غريبا غير مبتذل كما مرفا شتراط جلائه في الإستعـــارة ينا في ذلك، و الجواب عنه أن الجلاء و الخفـــاء مما يقابل الشدة و الضعف فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير ألغازا، و من الغرابة بحيث لا يصير مبتذلا و يؤيد هذا ما ذكر من أنه إذا خفي التشبيـــه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم و النور و الشبته و الظلمة لم يحسن التشبيـــه و تعينت بلا الإستعـــارة ليلا يصير كشبيه شئ بنفسه، و حكم الإستعـــارة المكنى عنها كالتحقيقيـــة لأن [1] حسنها رعاية جهـــات حسن التشبيه، لأنها تشبيـــه مضمر، و التخييلية حسنها حسن المكنى عنهـــا و ليس لها في نفسها تشبيه بل هي حقيقية فحسنها تابع لحسن متبوعها. قوله فحسن اسعارة تدريه أي تعرفه، و الدرية و الدراية المعرفة و لا يسمى الله تبارك و تعالى داريا لعدم الأذن، و قيل إن أصل الدراية الحتل فلا يحتاج بقوله إلا هي لا ادري و أنت الداري لان الرجوع [2] هذا إلى الشرع قاله الزركشي [3] قوله و البعد بالخفض، عطف على قوله برعي وجه الحسن و البعد عن رائحة التشبيه في لفظها. قوله و ليس الوجه ألغازا قفي الألغاز جمع

لغز مثل رطب و أرطاب يقال ألغز في كلامه إذا عمى مراده، و قفي بمعنى تبع و هو ضما بالبناء للمفعول، و في البيتن الفصل و الوصل و الإيجاز و الإيضاح و حسن البيان و الموازنة و التجنيس الناقص، و لما فرغ من أنواع المجاز المفرد، شرع في بيان المجاز المركب فقال :

فصل في تركيب المجــاز: ذكر القزويني [4] هذا باثر الإستعـــارة التصريحية و الناظم أخره إلى هنا بحسب ماظهر له من الناسب، و هذا أيضا من جملة ما وعد به في خطبة النظم حيث قال :

و ما ألوت الجهد في التهذيب ✵ و الأمر فيـــه سهــــل

ثم أشار إلى تقسيم المجاز المركب فقال:

– 203 – مركّب المجاز ما تحصّلا ✵ في نسبـــة أو مثل تمثيل جلا

يعني أن المجاز المركب قسمـــان: أحدهما المجاز الاسنادي، و هو ما كان الإسنـــاد فيه غير حقيقي، و قد تقدم في آخر باب الإسنــــاد الخبري و إليه أشار الناظم ما تحصلا بنسبة، و أما الثاني فهو اللفظ المستعمل في المعنى الذي شبه بمعناه الأصلي أي بالمعنى الذي يدل عليـــه ذلك اللفظ بالمطابقة كشبيه التمثيل، و هو ما يكون و جهه منتزعا من متعدد للمبالغة في التشبيه و احترز بهذا القيـــد عن الإستعــــارة في المفرد و إلى هذا المعنى أشار بقوله: أو مثل تمثيل جلا، أي أو ظهر مثل تشبيـــه التمثيل في الوجه و مثاله كما يقال للمتردد في أمر: >> أراك تقدم ر جلا و يؤخر أخرى << شبه صورة تردده في ذلك الأمر بصورة تردد من قام ليذهب إلى حاجتـــه فتردد في الشيء، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا، وتارة لا يريده فيؤخر أخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه

\-

.../...

الصورة في تلك الصورة للمشابهة بينهما، و وجه الشبه هو الاقدام تارة، و الاحجام أخرى فتتزع من عدة امور، كما ترى و هكذا قولك: >> رأيت حمارا يحمل أسفارا << تريد؟ يعلم رجلا يعلم العلم و لا يعمل به، و هذا المجاز المركب يسمى التمثيل على سبيل الإستعارة، أما التمثيل فلأن وجهه منتزع من متعدد و أما على سبيل الإستعارة فلأنه ذكر فيه المشبه به و أريد المشبه كما هو طريق الإستعارة و قد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الإستعارة، و يمتاز عن التشبيه بأنه يقال تشبيه التمثيل و تشبيه تمثيلي، و لا يطلق عليه اسم الإصطلاح التمثيل من غير التشبيه كما هنا. قوله مركب المجاز هو من تقديم الصفة على الموصوف و إضافتها إليه أي المجاز المركـــــب، و أصل التركيب من الركوب و منه الركابة تخلية تخرج من أعلى النخلة. قوله ما حصل،ا أي ما جاء وورد في نسبه، و المراد بالنسبة الاسناد و الف تحصلا لإ طلاق القافية، و في البيت الفصل و التقسيم و الملحق بالجناس و حسن البيان و الإحالة و الإلتزام ثم لمن المجاز المركب لابد له من علاقة، فإذا كانت هي المشابهة فاستعارة، و إلا بغير إستعارة و هو كثير كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الأخبار و الأول متى فشا إستعماله على سبيل الإستعارة سمي مثلا و أشار إلى هذا المعنى فقال:

– 204 – و إن أتى إستعارة مركّب ❃ فمثلا يرعى و لا ينكب

يعني أنه متى فشا إستعمال المجاز المركب أو التمثيل على سبيل الإستعارة لا على سبيل التشبيه، و لا في معناه الاصلي سمي مثلا، و لا ينكب أي لا يحول عن هيئته الأولى التي يستحقها المشبه به لأن الإستعارة يجب ان يكون لفظ الشبه به بعينه فلا يكون إستعارة، و لهذا لا يلتفت في الأمثال في مضار بها تذكيرا و تأنيثا و إفراد و تثنية و جمعا، بل إنما ينظر إلى مورادها كما يقال لرجل طلب شيئا بعدما ضيعة << الصيف ضيعت اللبن >> بكسر تاء الخطاب لأنه في الأصل ورد في إمرأة، و أما ما يقع في كلامهم من نحو صيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماأخوذ من المثل، و أشار إليه بقوله و إن أتى الخ. قوله مركب صفة لموصوف محذوف و هو الفاعل بأتى و إستعارة حال منه أي في حال كونه إستعارة قوله مثلا أي يدعى جواب الشرط أي فهو يدعى مثلا أي يسمى به و المعن و إن أتى المجاز المركب إستعارة، لكن ليس كل إستعارة مركبة مثل،ا بل ذلك مشروط بأن يكون إستعماله فاشيا في الإستعارة دون التشبيه و دون معناه الأصلي، فيسمى مثلا، و لا ينكب أي و لا يغير عن معناه الأصلي لتأتي أخذ الإستعارة منـــه، و في البيت الوصل و الإيجاز و حسن البيان و الموازنة و الإلتزام ثم أشار إلى نوع آخر من المجاز غير ما تقدم يعني ان المجاز يطلق.

فصل في تغيير الإعراب: أي في بيـــان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الإستعـــارة

.../...

و المشابهة، و يسمونه بالمجاز المكني و ذلك أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلهامن معناها الأصلى كذلك توصف به أيضا لتقلب عن أعربها الأصلي فتسمى مجازا بهذا الإعتبار، أشار إلى هذا المعنى فقال :

– 205 – و منه ما إعرابه تغيّرا ❃ بحذف لفظ أو زيّادة ترى

يعني ان المجاز قد يطلق على كلمة تغير حكم اعرابها بحسب حذف لفظ أو زيادته، فألحقوها بالمجاز لتعديها عن أصلها بنقلها من نوع إلى نوع آخر فاشتبهت الكلمة المستعملة في غير ما و ضعت له فمثال ما تغير إعرابه بحذف لفظ قوله تعالى: ﴿ وجاء ربك ﴾ [1] ﴿ واسئل القرية ﴾ [2] و أصلها جاء أمر ربك لا ستحالة المجئ على الله تعالى، واسئل أهل القرية للقطع بأن المقصود هنا فسأل أهلها لا القرية لانها لا تسئل و إن كان الله قادرا على انطاق الجمادات أيضا، و اما ان جعلت القرية مجازا عن أهلها فلم يكن من هذا القبيل، و مثال ما تغير إعرابه بالزيادة قوله تعـــالى ﴿ ليس كمثله شيئ ﴾ [3] أي ليس مثله شيء و بالحكم [4] الأصلي في كمثله هو النصب لأنه ليس و قد تغير إلى الجر يسبب زيادة الكاف، و ذلك أن المقصود نفي أن يكون شيء مثله تعالى، لا نفي أن يكون شيء مثل مثلـــه، و القول بزيادة الكاف أخذا بالظاهر قال التفازاني [5] و الاحسن أن لا يجعل الكاف زايدة و يكون من باب الكناية و فيه و جهان: أحدهما : أنه نفي شيء بنفي لا زمه، لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، كما يقال: << ليس لأخني زيد أخ >> فأخ زيد ملزوم و أخ لازمة لأنه لا بد لأخ زيد من أخ هو زيد، قنفيت هذا اللازم، و المراد نفي الملزوم،

أي ليس لزيد أخ إذ لو كان له لكان لذلك الأخ أخ و هو زيد، فكذا نفيت أن يكون لمثل الله مثل، و المراد نفي مثله تعالى إذ لو كان له مثل لكان هو كلا له إذ التقدير أنه موجود، و الثاني: ما ذكره صاحب الكشاف [6] >> و هو اسم قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله و الغرض نفيه عن ذاته، فسلكوا طريق الكناية قصدا إلى المبالغة لأنهم نفوه عما يماثله و عمن يكون على أخص أو صافه، فقد نفوه عنه كما يقولون قد يفعت لذاته و بلغت أترابه يريـــدون إيقاعه و بلوغه، فحينيذ لا فرق بين قوله ليس كالله [7] ، و قوله ليس كمثله شئ إلا ما تعطيه الكنـــاية من فايدتها و هما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد، و هي نفي المماثلة عن ذاته تعالى أهـــ << في البيت الفصـــل و الوصل و الإيجاز و المطابقة و حسن البيان الإختسام، و لما فرغ من مبحث، الحقيقة و المجاز، شرع في ذكر الباب الثالث و هو خاتمة ابـــــواب فن البيـــان فقـــال:

البـــــاب الثـــالث الكناية: أي في بيـــان معنى الكنـــاية و تقاسيمها، و هي في اللغة مصدر كنى يكني كنـــاية كهدى يهدي هداية، يقول: كنيت بكذا عن كذا، و كنوت عنه إذا تركت التصريح به، و سميت كناية لما فيهـــا من إخفــــاء و جه التصريح بالعلـــم.

.../...

و في الإصطـــــلاح تطلق على معنيين أحدهما المعنى المصدري الذي هو جعل المتكلم أعني ذكره اللازم و إرادة الملزوم مع جواز إرادة اللازم أيضا مكنى به و المعنى مكنى عنه، و الثاني أن يراد نفس اللفظ و هو الذي أشار إليه الناظم في تعريفها بقوله:

– 206 – لفظ به لازم معناه قصد ❃ مع جواز قصده معه..........

يعني أن الكناية في الإصطلاح، هي لفظ أريد به لازم معناه مع جـــواز إرادته معه، أي ارادة ذلك المعنى الملزوم مع لازمه، كما إذا قيل: >> زيد طويل النجاد <<. فإن المراد به لازم معناه، و هو طول القامة مع جواز إرادة طـــول القامة [1] الذي هو معناه الحقيقي أيضا، و بهذا القيد يخرج المجاز فإنه لا يجوز فيه إرادة المعنى الحقيقي، بل لابد له من قرينة مانعه من إرادة الحقيقة فاذا قيل مثلا: >> عندي أسد يقرأ <<. فلا يجوز أن يراد به الحيوان المفترس للزوم القرينة فلو نتقت القرينة لا تنفي المجاز لانتفاء الملزوم بانتقاء اللازم، فكل من المجاز و الكناية يشتركان في الإستعمال في غير ما وضع له اللفظ، و يفترقان في إرادة ماوضع له معه فهو جايز في الكناية دون المجاز ثم إن الحقيقة و الكناية يشتركان في كونهما حقيقتين، و يفترقان في التصريح و عدمه. فإن قلت لا خفاء إنه في الحقيقة قد يراد المعنى الحقيقي لازمه [2] و إن لم يكن بوضع اللفظ على ما تقدم فما الفرق بين الحقيقة و الكناية إذا أريد فيها الملزوم أيضا ؟ إذ كل منهما على هذا قد أريد منها اللازم و الملزوم جميعا، و الجواب عنه أن المقصود الأصلي في الحقيقـــــــة هو الملزوم و اللازم مقصود بالتبيعة، و في الكناية اللازم و الملزوم مقصود بالتبعية، و قرينة التبعية و إن لم تتنـــاق في الملزوم

لكنه ترجع اللازم عليها أشهى، و إنما قال في التعريف مع جواز إشارة إلى أن إرادته المعنى الحقيقي للقطع بصحة قولنـــا: >> فلان طويل النجاد << و إن لم يكن له نجاد قط. >> و جبان الكلب و مهزول الفصيل <<. و ان لم يكن له كلب و لا فصيل و مثل هذا في الكلام أكثر من أن يحصى

تنبيـــــه : ماتقدم من تعريف الكناية بأنها انتقال من الملزوم إلى اللازم هو أصح القولين، و قيل هي انتقال من اللازم إلى الملزوم، ورد بأن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم من الملزوم و لادلاته للعام على الخلص اللهم إلا أن يقال إنما يكون ذلك على تقدير تلازمهما و تساويهما ليصح الانتقال، و لا فرق على القولين بكون اللازم عقليا أو عرفيا أو عاديا، فإن المراد باللازم هنا ما هو بمنزلة التابع و الرديف، فإن قلت في تعريف الناظم للكناية إجمال من حيث إنه صالح لكل من القولين إذ يصح أن يكون التقدير لفظا قصد به الناطق لازم ما عناه الواضع، فيوافق الأصح أو لفظ قصد به الواضع لازم ما عناه الناطق الآخر، بل فرق بعضهم بين معنى اللفظ و مسماه، فإن معنـــاه مراد الناطق، و مسماه مراد الـــواضع، و الجـــواب أن الأقوى حمـــل المعنى

../...

على مراد الواضع لأنه الأصل، إذ هو أقدم و أوضح، حتى يتبين خلافه، و أما الفرق المذكور من بعضهم فإنما هو مجرد اصطلاح، و إلا فمعنى اللفظ ماعنى به تسميـــة أو إطـــلاق و الله أعلم. قوله لفظ خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي، لفظ، أي الكناية المذكورة في الترجمة و به يتعلق بقصد بالبناء للمجهول، و نائب فاعله ضمير مسنتتر فيه و قوله لازم، معناه مضاف، و مضاف إليه و لازم بالنصب على المفعولية، أو بالرفع على الابتداء و ما بعده خبره، و الجملة من المبتدأ و الخبر صفة اللفظ، لأنه نكرة. قوله مع جواز قصده أي قصد ذلك المعنى الملزوم معه، أي مع لازمـــــه و التقدير الكناية لفظ قصد لازم معناه، مع جواز قصد ذلك المعنى الملزوم مع لازمه، و في البيت الإيجاز و الفصل الملحق بالجناس. و لما فرغ من تعريف الكناية شرع في بيان أقسامها فقال:

.... ✵ .... **ترد**

– 207 – الى اختصار الوصف بالموصوف ✵ كالخير في العزلة يا ذا الصوفي

– 208 – نفس موصوف و وصف.......... ✵ ....

يعني أن الكناية تنقسم الى ثلاثة أقسام لأن المطلوب بها إما نفس الموصوف كالجواد و الشجاع و الكريم، و إما نفس الصفة كالجود و الكرم و الشجاعة، و إما تخصيص الصفة بالموصوف كقولهم >> المجد بين ثوبيـــه، و الكـــرم بين برديه << و نحو ذلك، و سنذ كر هذه الأقســـام على ترتيب الناظم إن شـــاء الله: الأول الكنـــاية المطلـــوب بهـــا اختصـــاص الصفـــة بالموصـــوف كقول زياد الأعجم :

إن السمـــاحة و المروءة و الندا ✵ في قبـــة ضربت على ابن الحشرج

فإنه أراد أن يثبت لابن الحشرج بالحـــاء المهملـــة في أوله، هذه الصفـــات فعدل عن التصريح بأن يقول مثلا هي المنسوبة له، كي تكـــون تلك الأوصـــاف مجمـــوعة في قبـــة ضربت على الممدوح، و القبة تكـــون جوف الخيمة تتخذها الرؤساء، فإنا اثبتت الصفـــة المذكورة له لأنه إذا ثبت الأمر في مكان الرجل و خبر فقد ثبت له و كقول الآخر

أو ما رأيت المجد ألقى رحله ❃ في آل طلحـــة ثم لم يتحـــول

و قول أبي نواس من هذا المعنى، وأجاد فما جازه مجد جود، و لا حاد دونه، و لكن يصير المجد حيث يصير. القسم الثـــاني: الكناية المطلوب بها نفس الموصوف ، و هي على قسمين قريبة و بعيـــدة، فالقريبة ما كان و صفهـــا بسيطا و اختصاصه بالموصوف عارضا، كقولك: << جاء المضياف >> تريد زيدا لكثرة إقراء الضيف حتى صار إختصاصه بذلك كاللازم ينتقل من المضياف إليـــه، فهذه الكناية قريبة باعتبار سهولة المأخذ لبساطتها و استغنائها عن ضم لازم الخ، و تلفيق بينهما، و تكلف في التساوي و الإختصـــــــــاص، و البعيدة بخلاف ذلك، و هي ما تركب و صفها من مجموع معان بأن يؤخذ صفة فتضم إلى لازم آخر لتصير مختصة بموصوف، فيتوصل بذكرها إليه كقولنا، كناية عن الإنســـان حي مستـــوى القـــامة عريـــض الأظفـــار و يسمى خاصـــة مركبة و عنـــد أربـــاب

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

العقول يسمى رسما ناقصا.

القسم الثالث الكناية المطلوب بها نفس الصفة و هي قسمان أيضا: بعيدة و قريبة فالبعيدة هي ما يكون الإنتقال فيها من الكناية المطلوب بها متوقف على واسطة، كالكناية بكثرة الرماد على المضياف فإن الذهن ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر، و منه إلى كثرة الطبخ، و منه إلى كثرة الأكله، و منه إلى كثرة الضياف، و منه إلى كثرة المقصود و هي صفة المضياف فهي كناية بعيدة البعد اللازم، و هي بحسب كثرة الوسايط و قلتها تختلف أحوالها و ضوحا و خفاء، و أما القريبة فهي ما كان الإنتقال فيها عن الكناية إلى المطلوب بغير واسطة و هي قسمان: واضحة و خفية فالواضحة يحصل الإنتقال فيها بسهولة، كقولهم كناية عن طويل القامة طويل نجاده و طويل النجاد، فالمثال الأول كناية ساجده لا يشوبها شيء من التصريح، و في المثال الثانى تصريح ما لتضمن الصفة المضمر الراجع إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه، فيشمل على نوع تصريح بثبوت الطول له و الخفية ما يتوقف الإنتقال منها على تأمل و إمعان نظر، كقولهم عن الأبله : << عريض القفا >> و << عظيم الرأس >> . فإن عرض القفا و عظم الرأس بالإفراط مما يستدل به على البلاهة، فهو ملزوم لها بحسب الإعتياد، و لكن في الإنتقال منه إلى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد و ليس الخفاء بحسب كثرة الوسائط و الإنتقالات حتى تكون بعيـــــدة، و إنما قيدنا عظم الرأس بالافراط في المثال المذكور، لأن عظم الرأس بالإستواء ما لم يفرط دليل على علو الهمة و حسن الفهم و لهذا و صفت بنت هانى النبي ﷺ بأنه كان عظيم الهامة لأن عظم الرأس بالإفراط يدل على الخفة

تنبيهـــان : اعلم أن الموصـــوف في القسمين الأولين من الكناية قد يكون مذكورا كما ترى، و قد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذى المسلمين << المسلم من سلم المسلمون من لسانه و يده >> فإنه كناية عن نفي صفة الإسلام من المؤذي و هو غير مذكور في الكلام كما تقول في عرض من شرب الخمر و يعتقد حليتها و أنت تريد تكفيره: << أنا لا أعتقد حلية الخمر >> و هذا كناية عن إثبات صفة الكفر له مع أنه قد كنى بصفة الكفر أيضا، فإن باعتقاد حل الخمر لا يخفى عليك امتناع أن يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة، لأن التصريح باثبات الصفة للموصوف أو نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال. و قولهم في عرض يؤذي معناه في التعريض به يقال نظرت من عرض بالضم، أي من جانب، و ناحية الثاني قرر الغزي في شرحه قول الناظم ترد إلى اختصاص الوصف بالموصوف بما نصه الأول المطلوب فيها غير صفة و لا نسبة، و المراد به الموصوف ألخ

____

.../...

القسم الأول بالقسم الثاني ثم قال أيضا في مثال الناظم الخير في العزلة ياذا الصوفي مانصه: << فالعزلة معنى واحد كناية عن الخلوة المعروفة الخ فساق منه مثالا للكناية المطلوب بها نفس الوصف و ليس هو كذلك ثم ذكره بعده الكناية عن الإنسان، فإنه حي مستوى القامة الخ، ثم قال ما نصه: و شرط هاتين الكنايتين الإختصاص كما أشار إلى ذلك بقوله ترد إلى اختصاص الوصف بالموصوف و يمكن أن يكون المثال الذي ذكره من النوع الثاني كما ينبني عنه قوله ياذا الصوفي و الأول أقرب أهـــ >> كلامه. و فيه نظر الأول أبعد، و لايحتمل إلا هذا الثاني و العذر له أن التعريف الموجود في المنظومة الواصلة إليه هو الذي ألجأه إلى هذا التكلف و الله أعلم. قوله ترد الى اختصاص الوصف بالموصوف الفاعل ترد ضمير يعود إلى الكناية، أي ترد الكناية إلى أقسام منها الدلالة عن الإختصاص الوصف بالموصوف إلى هنا بمعنى اللام. قوله و نفس موصوف بالخفض عطف على اختصاص أي و ترد الكناية بأن يكون المطلوب بها نفس الموصوف فتكنى عنه بصفة ينتقل منها إليه، و على هذه النسخة شرح المصنف. و أما ما عليه شرح الغزي فمرجوع عنه. قوله وصف هو بالخفض أيضا، معطوف على ما قبله، أي و ترد الكناية بأن يكون المطلوب بها نفس الموصوف. و قوله كالخير في العزلة مثال للكناية للمطلوب منها تخصيص الصفة بالموصوف، لأن جعل العزلة ظرفا للخير كناية عن تخصيصة بها على وجه المبالغة، و إنما اختص بها الخير لما فيها من فراغ و الإنقطاع عما لوفات البشر فيستعان بذلك على التفكر في المخلوقات<< و تفكر ساعة خير من عباده سنة >> قال بعض أهل الاشارة من لازم العزلة، فالعزله و قد حبب للنبي ﷺ الخلاء و كان يخلو بغار حيراء و الخلوة شأن عباد الله الصالحين، و أما المخالطة فتتورث منها آفات كثيرة ولله در القايل :

مخالط النـــاس في الدنيـــا على خطر ❃ و في بلاء و صفـــو شيب بالكـــدر [1]

كراكب البحـــران تسلم حساسته ❃ فليس * من خـــوف و مـــن حـــرز

لكن من كان عالما يفتقر إليه النـــاس في أمر دينهم فلا تحل له العزلة و عدم الخلطة، بل يتعين عليه إنقاذ المسلمين من ضلالتهم، إلا إذا قام بذلك غيره من هو مثله أو كثير منه، و كذا صاحب العيال ربما يعرضهم للضيعة فالمناسب بحالة الكسب إلا إذا ساعدوه على ذلك فله أن يتوكل في حقه و حقهم، و في البيت الإيجاز و التقسيم و الفصل و التخصيص و الإلتزام: و لما فرغ من تقسيم الكناية شرع في بيان الغرض منها فقال :

.... و العرض ❃ إيضاح اختصار أو صون عرض

– 209 – أو انتقـــــــاء اللفظ لا ستهجـــان ❃ و غيره كاللّمـــس و الاتيـــان

يعني أن فايدة الكناية وغايتها لأمور منها: الإيضاح كطويل النجاد لطويل القامة، و عريض اللحاف للمسمين، وواسع القلنسوة لكبير الراس كقول الخنســـاء.

.../...

طويل النجاد رفيـــع العمـــــاد ❃ ساد عشيرته أمردا

عنت بطويل النجاد طويل قامة، و بإرتفـــاع عماده سيادته و بقولها ساد عشيرته امردا استحقاقه لها بالوراثة، و لم يزل ماجدا، و النجاد بالكسر هو حمايل السيف قاله في الصحاح و منها الإختصار كفلان مهزول الفصيل أي كثير منحره لأمهات فصلانه، ففقدت اللبن فهزلت لكثرة أضيافه و دوام أقرايه لهم، و منه قول الشاعر :

و مالك في عيب فإني ❃ جبان الكلب مهزول الفصيل [1]

و منها الستر و هو المولد بالصون كقول * أهل الدار كناية عن الزوجة و صيانته لها، و منها كناية الشعر أي في التغزل عن اسم المحبوب و حبه و قبيلته، و بكرهون التصريح سترا عليه من الرقباء و حفظا على وقار الحب و صيانة للسرو منه قول بعضهم

إني أكني عنـــــــــه حفية أن يشي ❃ واش فافضح في الهوى أو يفضحـــــا

فأقول عند الليـــل ياقمر الدجـــــــا ❃ و أقول عند الصبح يا شمـــس الضحى [2]

و منـــه قول الآخر في الكنـــاية عن القبيلة صيـــانة عن الأحبة

ألا يا نخلة من ذات عرف ❃ و رحمة الله السلام[3]

و منها انتقاء لقظها أي اختياره لا سهجان المكنى عنه كقوله تعالى << أولا مستم النساء >> (4) << فاتـــو هن من حيث أمركم الله >> (5) << فالآن باشروهن >> (6) << فلما تغشاها >> (7) << من قبل أن تمسو هن >> (8) فكنى بهذه الألفاظ عن الجماع احترازا عن بشاعة اللفظ، و هذا شأن كل ذي مرؤة قال الله تعالى << و إذا مروا

باللغو مروا كراما >> [9] قال بعض أهل التأويل إذا ذكر الفروج عبروا عنها بألطف عبارة و الكنايات من التصريح و أما قول الناظم و نحوه يحتمل أن يكون أرادبه بشاعة اللفظ عن استهجان به، كقول النبي ﷺ لعـــدي << أنك عريض القفا>> [10] كناية عن الحمق فلم يواجهه بالتصريح احترازا عن بشاعة اللفـــــــظ و الله أعلم. قوله و الغرض أي و الحاجة المقصودة عن الكناية إيضاح المكنى عنه و بيانه، و كذا اختصاره بأوجز عبارة تحرك النفوس، قوله أو صون عرض يقال صنت الشيء صونا و صيانة فهو مصون أي محفوظ، و عرض فعل ماض و تقديره أو عرض صون في الكلام فيكنى عنه و لا يصرح به.

تنبيــــــه : قال الغزي [11] في قول الناظم و الغرض الخ ما نصه << فيشير به إلى أن الغرض من الكناية التوضيح و الإختصار أو صون العرض العرض اهــ>> فقوله أو صون العرض غير مستقيم فإن أراد به أنه جمع عرض بكســـر أوله كقربة و قرب، فلا يصح لأنه يجمع على أعراض و إن أراد به أنه مفرد و حرك وسطه للضرورة ففيـــه تعسف و إن كان للضراير تبيح المحضورات، فالتخلص منها أولى كما سبق تقريره و هذا بحسب ما ظهر فليتأمل، و في البيت الفصل و الوصل و الإيجاز و التعديد و التعليل و التجنيس و الإلتزام، و لما فرغ من أبواب فن البيان، شرع في ذكر ما بينها من التفاضل فقال :

فصـــل في مراتب المجاز و الكنى : أي في بيان مراتب المجاز و الكنى في الأبلغية، و ذكر فيه ثلاثة أنظار، النظر الأول فيما بين المجاز و الحقيقة، و الثاني فيما بين الكنى و التصريح، و الثالث فيما بين الإستعارة و التشبيه، و أشار إلى بيانها فقال:

- 210 – ثم المجـــاز و الكنى أبلغ من ❃ تصريح أو حقيقة كذا زكن

- 211 – في الفنّ تقديم استعارة على ❃ تشبيه أيضا باتّفاق العقلا

يعني أن المجاز و الكنى أبلغ من الحقيقة، و التصريح، لأن الإنتقال فيها من الملزوم إلى اللازم لا متناع انفكاك الملزوم عن لازمه، و أن الإستعارة التحقيقية و التمثيلية أبلغ من التشبيه لأنهما نوع من المجاز، و التشبيه حقيقة و قد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة، و إنما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية و التمثيلية لأن التخييلية، و المكنى عنها ليس من المجاز كما مر، و هذه الأبلغية بما إذا وافق الكلام مقتضى الحال فليتأمل. تكميل قال الشيخ عبد القاهر: >> و ليس السبب في كون المجاز و الإستعارة و الكناية أبلغ إن واحدا من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعن لا يفيده خلافه، بل إنه يفيد تأكيد الإثبات للمعنى لا يفيده خلافه، بل إنه يفيد تأكيد الإثبات للمعنى لا يفيده خـــــلافه فليست مزية، << >> قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا << هو الأسد في الشجاعة سواء، فإن الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني: بل الفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيد الإثبات، تلك المســـــــــاواة له لم يفدها الثاني، و ليست فضيلة. قولنا كثير الرماد * القرا لم يفدها الثاني، بل هي أن الأول أفاد تأكيد الإثبات، كثرة القرا له لم يفدها الثاني، قوله المجاز و الكنى الخ فيه لف و نشر معكوس، فالتصريح يرجع للكنى و الحقيقة للمجـــاز، و الكنى جمع كنية بمعنى الكناية إلا أنها اسم و الكناية مصدر، و قوله أبلغ من تصريح أي أكثر مبالغة منه فأبلغ هنا من المبالغة لا من البلاغة، و كأنه مبني على ما نقل المبرد و الأخفش من جواز بناء أفعل التفضيل من جمع الثلاثي المزيد فيه كافعل و استفعل و نحوهما، قياسا ذكره ابن القاسم فليتأمل. قوله كذا زكن في الفن الخ زكن بمعنى علم، أي كذا

علم في فن البيان من أن الإستعارة متقدمة على التشبيه. قوله باتفاق العقلا اشارة لقول صاحب التلخيص أطبق البلغاء الخ و العقلا جمع عاقل و هو من اتصق بالعقل، و معناه لغة المنع و هو مأخوذ من عقل الدابة، و هو الحبل الذي تربط به لمعنها من الشرود و النفور سمي بذلك العقل لأنه يعقل. صاحبه أي يمنعه عن الوقوع في الرذايل، و لذا لا يجوز إطلاق اسم العاقل على الله تعالى، و في البيت الفصل و المساوات و اللف و النشر و الالتزام و حسن البيان و الإختتـــام و لما فرغ من فن البيـــان شرع في الفن الثـــالث فقال :

الفن الثـــالث علم البديـــع

لا شك أنّ الناظر في الكـــلام يحتاج إلى ثـــلاثة أمور، ما يتوصل به إصلاح نفس المعنى، و ما يتوصل به إلى اصلاح تأدية المعنى للمخاطب ، و ما يتوصل به إلى تحسين اللفظ و المعنى . فالأول علم المعاني و الثاني علم البيان ، و قد فرغنا منهما بحمد الله تعالى، و الثالث علم البديع و هذا محلّه و قد تقدم أنّ علم البديع ليس جزءا من البلاغة، و إنّما نسبته إليه كنسبة الزعفران إلى الطعام ، و معناه في اللّغة الشّيء المحدث العجيب ، و القاعدة أنّ فعيلا يكون بمعنى فاعـــــل و بمعنى مفعول، و قد جاء البديع بمعنى فاعل أي المحدث للشّيء ، و منه قوله تعالى ﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [1] فهو اسم فاعل ، أي مبدعهما ، و أمّا تسمية هذا الفن بالبديع فهو بمعنى مفعول أي مبدوع ، إذ لا يصحّ أن يكون هو أبدع نفسه ، و هو معنى صفة تنزّلت منزلة الموصوف، و هو العلم تقديره العلم، فصار علما عليه و أشار النّاظم رحمه الله إلى تعريفه فقال :

–212 – علم به وجوه تحسين الكـــــلام ۞ يعرف بعـــد رعي ســـابق المـــــــــرام

يعني أنّ علم البديع هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام ، أي يتصور معانيها و يعلم إعدادها و تفاصيلها بقدر الطاقة، و ذلك بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال و رعاية وضوح الدلالة ، أي الخلو عن التعقيد المعنوي ، و إنّما قيده بقوله بعد رعي سابق المرام، إشارة إلى أنّ هذه الوجوه إنّما تعدّ محسّنة للكلام بعد رعاية الأمرين المذكورين ، و إلاّ كان كظاهر مموهّ على باطن مشوه، قال **التفتازاني** "و إلاّ كان كتعليق الدّر على أعناق الخنازير ، " [2] قال المصنّف في شرحه " [3] و لقد أحسن تشبيهه و أبدع [4] . **قوله** علـــم ، خبر لمبتدأ محذوف دلّت عليه الترّجمة ، و به متعلق بيعرف ، و **قوله** بعد رعي متعلق بالمصدر أعني تحسين الكلام ، و سابق المرام من تقديم الصّفة على الموصوف ، أي المرام السابق أي بعد مراعاة ما سبق ذكره من مقاصد البلاغة ، و المرام المقصد من رام إذا قصد . و في البيت الفصل و الإيجـــــاز و الإحالة و الموازنة ، و لّما فرغ من تعريف الفّن أشار إلى قصور مسائله ليحصل ضبطها في خزانة الحفظ فقال:

– 213 – ثمّ وجوه حسنــــــــــة ضربـــان ۞ بحســب الألفـــــــاظ و المعــــــــاني

يعني أنّ وجوه تحسين الكـــــــلام ضربان : ضرب راجع لتحسين اللفظ بحسب الغرابة و الدّلالة إن كان بعضها لا يخلو من تحسين ما للمعنى ، و ضرب راجع لتحسين المعنى كذلك ، فانحصر المقصود من علم البديع في ضربين: أحدهمــــــا الضرب اللفظي و الآخر الضرب المعنوي ، و سنقف على أنواع منها إن شاء الله تعالى . و في البيت المساواة و حسن البيان و الإيضاح و التقسيم و المطابقة و التسهيم ، و لما كان المقصود الأصلي و الغرض الأول هو المعاني و الألفـــاظ تابعـــة و قوالب لهـــــا بدأ بالمعنــــــوي فقـــال :

الضـــرب المعنـــوي يجوز نصبه بفعـــل محذوف ورفعـــه على الابتـــــداء على الخبرية كما تقدّم في أوّل الكتـــاب، و ذكر في هذا الضرب اثنين و ثلاثين نوعا شرع في بيـــان تفاصيلها فقال :

– 214 – و الثـــاني [5] من ألقـــابه المطابقة ۞ تشـــابه الأطـــــراف و الموافقـــــــــة

---

[1] البقرة : 117
[2] انظر شرح التفتازاني و معه حاشية الدسوقي : 284/4
[3] انظر شرح الأخضري – محقق - : 270
[4] ساقط من ب
[5] في شرح الاخضري (وعد)

يعني أنّ الضرب باعتبـــار ذكره في البرنامج و إلاّ فهـــو أول بالنّسبة للترجمة ، فمن ألقابه :

المطابقة : و سمّي أيضا 1/ الطباق و التضاد و التطبيق و التكافؤ ، و هو الجمع بين المتقابلين في الجملة ، فيشمل أنواع التقابل على الإطلاق ، سواء كان تقابلها حقيقيا أو إعتباريا ، و سواء كان تقابل التضاد أو التناقض أو التضايف أو العدم و الملكة أو السلب و الإيجاب و نحو ذلك ، و يكون من اسمين نحو : ﴿ وَلِلّهِ الْمَشْــرِقُ وَالْمَغْــرِبُ﴾ [1] ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُــــودٌ ﴾ [2] أو فعلين نحو ﴿ يُحْيِــي وَيُمِيتُ ﴾[3]﴿ يَقْبِــضُ و يَبْسُطُ﴾[4] أو حرفين نحو﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[5] أو من نــوعين مختلفين ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ [6] [6] و المطابقة ضربان طبـــاق الإيجاب كما مثلنـــا ، وطبـــاق السّلب و هو أن يجمع بين فعلي مصـــدر واحد أحدهما مثبت و الآخر منفي ، أو أحدهما أمر و الآخر نهي ، فالأول نحو قوله : ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾[7] و الثاني نحو قوله ﴿فَـلاَ تَخْشَوُاْ النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ [8] و بعضهم عدّ التدبيج منه و سيأتي سيأتي ذلك في التّذنيب إن شاء الله تعالى

فائـــدة : المتقابلان إمّا وجوديان أو أحدهما وجودي و الآخر عدمي ، فإن كانا وجوديين فلا يخلوا إمّا أنّ يمكـــن تعقل أحدهما مع الذّهول عن الآخر أم ، فإن أمكن فتقابل التضاد كالسّواد و البياض ، و إن لم يمكن فتقابل التضايف كالأبوّة و البنوّة و إنّ كان أحدهما وجوديا و الآخر عدميا فإن أمكن اتّصاف العدمي بالوجود في الجملة فتقابل الملكة و العدم ، كالعمى و البصر ، و إن لم يمكن فتقابل الإيجاب و السّلب كالإنسان و إنسان ، و لا تقـــابل بين عدمين .

النّوع الثاني تشابه الأطراف و هو أن يتختم الكلام بما يناسب (الابتداء) [9] أي ابتداؤه في المعنى ، ثم التناســـب قـــد يكون ظاهرا نحو ﴿ لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [10] فإنّ اللّطف يناسب كونه غـــير مدرك بالأبصار ، و الخبير يناسب كونه مدركا للابصار ، لأنّ المدرك للشيء يكون خبيرا به ، وقد يكون خفيا كقوله تعالى ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [11] لكن يعرف بعد التّأمل أنّ الواجب هو العزيز الحكيم ، لأنّه لا يغفر لمن يستحق العقاب، الأمر ليس فوقه أحد يرد عليه حكمه و هو العزيز أي الغالب مـــن عزه يعزه عليه ، ثمّ وجب أن يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم أنّه خارج عن الحكمة إذ الحكيم مـــن يضع الشيء في محلّه ، أي إن تغفرلهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لأحد في ذلك و الحكمة فيما تفعله .

النوع الثالث الموافقة و يسّمى التناسب و التوفيق و الاختلاف أيضا ، و هو الجمع بين متناسبين غير متقابلين نحو قوله تعالى ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [12] فإنّ النجم في الآية النبـــات الذي لا ســـاق لـــه و الشجر النبات الذي له ساق، فهذا جمع الشيء إلى ما يناسبه . نحو قولك : <<رأيت ماء و أنهارا، و أكلت خبـــزا و

---

[1] البقرة : 115
[2] الكهف : 18
[3] آل عمران : 156
[4] البقرة 245
[5] البقرة : 285
[6] الأنعام : 122
[7] الروم : 07/06
[8] المائدة : 44
[9] ساقط من ب
[10] الأنعام : 103
[11] المائدة : 118
[12] الرحمن : 06/05

إداما >>و عبر عنه **القزويني** بمراعاة النظير ، و جعل منه تشابه الأطراف ، **قوله** و الثاني أصله و الثاني بحذف اليـــاء و اكتفى عنها بالكسرة المقدرة و **قوله** من ألقابه ، من هنا للتبعيض أي من بعض/2 ألقابه أي أنواعع المطابقة . و قوله تشابه الأطراف مضاف إليه ، و هو معطوف على ما قبله بإسقاط العاطف للضرورة .

تنكيت قول النّاظم و الثاني هو تكرار مع الترجمة ، لأنّ الضرب المعنوي هو الثاني بالنسبة لما ذكر في البيت قبلــه ، فيستغنى بذكر أحدهما عن الآخر فلو أسقط الترجمة رأسا ثم قال والثاني من ألقابه لمطابقة ، أي ثاني الضربين المذكورين في قوله بحسب الألفاظ و المعاني لسلم من التكرار و أتى بالترجمة و قال بدل قوله و الثاني تقابل الأمرين بالمطابقــة لكان أولى من وجهين : أحدهما السّلامة من التكرار ، و ثانيهما الإتيان برسم المطابقة إذ لم يذكر منها في البيـــت إلاّ اسمها فقط ، و هذا بحسب ما ظهر لي فليتأمل . و في البيت الإطناب و الإيجاز و التعديد و الموازنة و الالتزام ثمّ أشار إلى ستة أنواع أخر فقال:

– 215 – و العكس و التسهيم و المشاكله ✵ تزاوج رحـــــوع أو مقـــابلـــــة

يعني أنّ من الضرب المعنوي

نوعا يسّمى بالعكس و التبديل و هو أن يتقدم في الكلام جزء ، ثم تعكس فتقدم ما أخّرت ، و تؤخّر ما قدمت نحو : << عادات السادات سادات العادات >> و قولهم << خير القول قول الخير >> و منه قوله تعالى ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾[1] ﴿لا هنّ حلّ لهم و لا هم يحلّون لهنّ ﴾[2]

النوع الثاني التسّهيم و يسمى بالإرصاد و هو أن يذكر قبل العجز من الفاصلة أو البيت ما يشعر به إذا عرف الرّويّ و إنّما قيد بمعرفة الرّويّ لأنّ من الإرصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الرّويّ مثال ذلك قولــه تعــالى ﴿و ما كان الناس إلا أمة واحـــدة فاختلفوا إلى قوله يختلفـــون﴾[3] فإنه لو لم يعرف أن حرف الروي النون لربّما توهم أنّ العجز هنا فيما فيه اختلفوا و منه قوله تعالى : وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[4] منه منه قولهم إذا اشتريت و دار زيد فنعم ما تشتري و إذ اكتريت دار عمرفب ئس ما تكترى ، فإذا تأملت أوّل الكـــــلام و حرف الروي علمت أنه آخر الكلام تكتري قبل سماعها . لأنّ ما قبل ذلك يشعر به ، و التسّهيم من قولهم برد مسهم فيه خطوط مستوية ، و الارصاد من نصب الرقيب لأنّه يرصد به العجز ،

النوع الثالث المشاكلة ، و هي في اللّغة المماثلة ، و في الاصطلاح ذكر الشيء بلفظ غيره لو قوعه معه في صـــحبته تحقيقيا أو تقديرا ، أي و قوعا محققا أو مقيدا فالأوّل كقول الشاعر :

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه ✵ فقلت اطبخـــو ألي جبّة و قميصا[5]

اقترح من اقترحت عليه شيئا إذا سألته إيّاه و طلبته على سبيل التكليف و التحكم ، و نجد مجزوم على أنّه جواب الأمر من الإجادة و هو تحسين الشّيء ، و الشـــاهد فيه ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لو قوعها في صحبة طبخ الطعـــام ،

---

[1] الروم : 19
[2] الممتحنة :
[3]
[4] العنكبوت : 40
[5] البيت من الكامل ، و هو لأبي الرقعمق أحمد بن محمد الأنطاكي (- 399 هـ) ، انظر في المفتاح بلا نسبة : 424 ، و في التلخيص : 165 ، و في شرح الأخضري : 273 ، و انظر ترجمة الشاعر : لتسمية الهّ : 269/1

و الثاني و هو مايكون و قوعه صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى: ﴿ قولوا آمنا بالله إلى قوله صبغة الله﴾[1] أي تطهير الله ، لأنّ الإيمـــان يطهّر النّفس فذكر التطهير بلفظ. /3

الطبخ و ذلك أنّ النّصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمّونه المعمودية ، و يقولون إنّه تطهير لهم، فعبر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرنية الحالية التي هي سبـــب الترول من غمس النصارى أولادهم في الماء الأصفر ، و إن لم يذكر ذلك لفظ .

النوع الرابع المزاوجة و هو مراد النّاظم بالتزاوج و هو أن يزاوج بين معنيين في الشّرط و الجزء ، مـــزدوجين في أن يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقول **البحتري** :

إذا ما نهى النـــــاهي فلـــــجّ بي الهـــوى ❃ أصاخت إلى الواشـــي فلجّ بها الهجـــر[2]

أي إذا نّهاني أحد و منعني من حبّها ، فلجّ بي الهوى ، أي لزمني ، أصاخت أي استمعت و صغت إلى النّمام الّذي يشي حديثه و يزيّنـــه ، و صدقته فيما افترى على فلج بها الهجر ، و الشاهد [3] أنّه جمع [4] بين نهي الناهي الذي هو في الشرط ، و بين أصاختها الى الواشي الذي هو في الجزاء في أن ترتب عليهما لجاج شيء ، أي فيضانه ، و مثله قوله أيضا :

إذا احتربت يوما ففاضت دماؤها ❃ تذكرت القربي ففاضت دموعهـــا [5]

فإنه زواج بين الاحتراب ، و تذكر القربي الواقعين في الشرط و الجزاء في ترتيب فيضان شيء عليهما .

النوع الخامس الرجوع ، و هو العود إلى الكلام السّابق بالنقض و الإبطال لنكته كقول **زهير** :

قف بالدّيار التي لم يعفهـــا القدم ❃ بلىء و غيّرها الأرواحح و الدّيم [6]

أخبر أوّلا أنّ هذه الدّار لم يعفها القدم، أي لم يبلها تطاول الدّهر و تقادم العمر [7] ثم رجع إلى هذا الخبر و نقضه بقوله بقوله بلى أعفاها القدم و غيرها هبوب الرياح و الأمطار و النكتة : هنا إظهار الكبآبة و الحزن و النولّد و التحيّر حتى كأنّه أخبر أولا جمالا تخفف له ثم أفاق بعض الإفاقة له فنقص الكلام السّابق قائلا: بل عفـــاها و غيرها الأرواح و الدّيم ، و من هذا المعنى قول بعضهم

قد ارتفع الحماق عن كل عاقـــل ❃ فات لهذا الدهر لابل لأهله [8]

و كقولك : ما معه من العقل شيء و لا بل مقدار ما يوجب المحبة عليه .

النوع السادس المقابلة و هو أن يؤتي بمعنيين غير متقابلين أو أكثر ثم يقال ذلك على الترتيب ، و لا يشترط أن يكونا متناسبين و متماثلين فمثال مقابلة الاثنين بالاثنين ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيراً﴾ [9] و مقابلة الثلاثة بالثلاثة كقول **أبي الطيب** :

فلا الجود يفني المـــال و الجد مقبل ❃ و لا البخل يبقي_المال و الجد مدبر

1

2 البيت من الطويل انظر في الديوان : 101/1 ، و في دلائل الاعجاز : 74 ، و في التلخيص : 166 ، و في الإيضاح : 34/6

3 في ب : ( )

4 في ب (زواج)

5

6 البيت لزهير بن أبي سلمىمن البسيط : انظر في ديوان : 90 ، و في التلخيص : 166 ، و في الإيضاح : 37/6 ، و في شرح الأخضري : 274

7 في ب (العيد)

8

9 التوبة : 82

و مقابلة الأربعة بالأربعة قوله تعالى ﴿فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى أَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ أي استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنّة و منه قول الشاعر :

رحب الفلات مع الأعداء ضيقه ❋ سم الخياط مع الأحباب ميدان

و مقابلة خمسة بخمسة كقول **أبي الطيب** :

أزورهم و سواد الليل يشفع لي ❋ و أنثني و بياض الصّبح يغربي

على أن المقابلة بين قوله لي وبي قال في الإيضاح : و فيه نظر ، لأنّ اللام و الباء فيهما صلـــــة الفعلين فهما من تمامهما **4/**

بخلاف اللام و على في قوله : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ << لأنّ المقابلة إنما تكون بين المستقلين>> . و مقابلة ستة بستة ما أورد الصاحب شرف الدين و أجاد :

على رأس عبد تاج عز يزينه ❋ و في رجل جر قيد ذل يهينــه

تنبيـــــه : ذهب النّاظم إلى أنّ المقابلة غير المطابقة ، فهي قسيمة لها لا قسم منها، و هو حسن و أدخـــل **القزويني** المقابلة في بحث المطابقة و هو غير صحيح، فإنّ المقابلة أعمّ من المطابقة و هي التتطير بين الشيئين أو أكثر ، و بين ما يخالف و ما يوافق . و أيضا المطابقة لا تكون إلا بالجمع بين متقابلين في الجملة ، و المقابلة تكون غالبا الجمع بين أربعة ، اثنان في صدر الكلام و ما يقابلها في عجزه ، و يبلغ الجمع بين اثني عشر ، ستة في الصدر و ستة في العجز كما تقدم آنفـــا و في البيت الإيجاز و التعديد و الموازنة و الالتزام ، ثمّ أشار إلى عاشر أنواع المعنوي فقال :

– 216 – توريـــة تدعى بإيهـــام لـمـــا ❋ أريد معنـــاه البعيـــــد منهمـــا

– 217 – و رشّحت بما يلائم القريب ❋ و جـــرّدت بفقـــده فكن منيب

يعني أنّ من ألقاب المعنوي التورية ، و تسمى بالإيهام أيضا ، و هو أن يطلق لفظ له معنيان قريب و بعيد ، و يراد البعيد اعتمادا على القرنية الخفية و يوري عنه بالمعنى القريب لإيهام السّامع إرادة القريب، و ليـــس كذلك ، و لذا يسمّى إيهاما و هي ضربان

أولهما المجردة : و هي التورية العارية عمّا يلائم ، المعنى القريب نحو﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [1] فإنّ الاستــــواء الاستــــواء له معنى قريب وهو الاستقرار ، و بعيد و هو الاستيـــلاء بالقهر و الغلبـــة ، فالمراد بالاستواء في الآية المعنى البعيــــد و هو الاستيــــلاء لا معناه القريب الذي هو الاستقرار لأنّ **الله** تعالى متره عنـــه ، و سمّيت مجردة لأنّها لم تقترن بشيء يلائم المعنى القريب.

ثانيها : المرشّحة هي التورية التي تجامع شيئا ممّا يلائم المعنى القريب الموري به عن المعنى البعيــد المراد ، و ذلك إمّا يلفظ قليه نحو ﴿وَالسَّمَاء بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [2] فإنّه اراد بأيد معنـــاه البعيـــد أعني القدرة و قد قرن فيهما ما يلائم المعنى القريب ، و هو قوله بنينـــاها فإنه يلائم الجارحة المخصــــوصة إذ النبـــاء ممّا يلائم اليدّ ، و إمّا بلفظ بعده

وقد يكون كل من التورتين ترشيحـــا للآخر كما في بيت السقط :

---

[1] طه : 05

[2] الذريات : 47 ، و تمامها " ... و إنا لمو

إذا صدق الجد افترى العم للفتى ❊ مكارم لا تخفى و إن كذب الخال [1]

فأراد بالجدّ الحظ و بالعمّ الجماعة من النّاس و بالخال المخيلة. **قوله** تورية ، أي من ألقاب المعنوي التورية وهي مأخوذة من وريت الأمر (أخفيته) [2] و منه المواراة ،﴿ يَتَـوَارَى مِنَ الْقَـوْمِ﴾[3] أي يختفى، ﴿يُوَارِي سَـوْءةَ أَخِيهِ ﴾ [4] يسترها . أو من وريت الأمر إذا أردته و أظهرت غيره ، و الموارى عنه هنا هو البعيد المراد و الموارى به به القريب غير المراد كأنك واريت القريب بالبعيـد، أي سترته و الإيهام من وهّمتة إذا أدخلت عليه الوهم و الغلط . و **قوله** . 5/

لما أريد أي لفظ التّورية اسم لكلّ لفظ أريد معناه اليعيد منهما، أي من معنييه ، و إن لم يتفهم للمعهود ذكر ، لأنّه يفهم من تقييده بالمعنى البعيد ، أنّ هناك معنى آخر قريب . **قوله** فكر منيب ، تتميم للبيت ، و منيب خير كان ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، و الإنابة الرجوع إلى **الله** تعالى ففي كلام النّاظم رحمه **الله** تعالى تحريض لطالب العلم على الإنابة لأنّ الرجوع إلى **الله** فريضة قال **الله** تعالى ﴿و أنيبوا إلى ربكم﴾ [5] الآية ، و حكي أنّ بعض السّلف ذهب إلى الشيخ و كيع يشكوا له من سوء الحفظ فنهاه الشيخ عن المعاصي و احتجّ له بأنّ العلم نور و كيف يقذفه **الله** في قلب العاصي فخرج من عبده ينشد و يقول :

شكوت إلى و كيع ســوء حفظي ❊ فأرشدني إلى ترك المعاصي
و قال العلم للأنــــــــان نور ❊ و نور الله لا يأتي لعــاصي [6]

جعلنا **الله** ممّن أناب و استناب و اتبّع السّنة و لم يكن بينه و بين الوصول حجب . و في البيتين الإيجاز و الإطنـــــاب و الفصل و الوصل و المطابقة و الموازنة و الالتزام ، و لّما فرغ من التورية أشار إلى أنواع الجمع و التفريق و التقســيم فقال :

218 – جمع و تفريق و تقسيــم و مع ❊ كليهما أو واحد جمع يقع

يعنى أنّ من ألقاب المعنوي نوعا يسمّى بالجمع و التفريق و بالتقسيم ، ثمّ إن الجمع يقع مع الاثنين بعده أو مع واحد منهما فالجموع ستة ألقاب

الأول الجمع وحده و هو أن يجمع بين متعدد في حكم ، و قد يكون اثنين كقوله تعالى ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [7] و قد يكون أكثر من اثنين كقول **أبي العتاهية** :

إنّ الشّبـــــاب و الفــــراغ و الجــدّة ❊ مفسدة للمرء أيّ مفســدة [8]

أي داعية إلى الفســاد .

الثاني : التفريق و حده و هو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو غيره ، كقول الوطوط :

---

[1] البيت من الطويل ، أورده صاحب المطول : 662

[2] في ب (خبّيته)

[3] النحل : 59 ، " يتوارى من القوم من سوء ما بشربه "

[4] المائدة : 31 " فبعث الله غرابا يبحث في الأرض ليريه كيف يوارى سوأة أخيه "

[5]

[6]

[7] للكهف : 46

[8] البيت من الرجز ، انظــره في ديوانـه : 448 ، و في الإيضــاح : 248 ، و في التلخيص : 87 ، و في شرح التلخيص : 400 ، و في المطـــــول : 75 و الإيضاح : 505

ما نـــوال الغمـــام وقت ربيــــــع ❋ كنـــوال الأمير يوم سخـــــاء

فنـــوال الأمير بـــدرة عــــــــين ❋ و نـــوال الغمـــام قطرة مـــاء [1]

و أما غير المدح فكقول الآخـــر :

حسبــت جمـــاله بـــــــدرا منيـــرا ❋ و أين البـــدر من ذلك الجمـــال [2]

الثالث التقسيم و حده و هو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين ، و بهذا القيد يخرج اللّف و النّشـــــر ، و أهمله **السّكاكي** ، فتوهّم بعضهم أنّ التقسيم عنده أعمّ من اللّف و النشر ، قال **التفتازاني** :

<< و أقول ذكر الإضافة مغن عن هذا القيد ، إذ ليس في اللّف و النشّر إضافة ما لكل إليه، بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السّامع إليه و يردّه . >> [3] فليتأمل فإنّه دقيق ثم إنّ التقسيم ضربان: مرتّب و غير مرتّب ، فمثال غير المرتّب قوله قوله تعالى ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [4] و مثـــال المرتب قول المتلمس [5] :

و لا يقيـــــم على ضيــــم يــــراد بــــه ❋ إلا الأذلاّن عــــير الحــــيّ و الوتــــــــد

كنـــوال الأمـــــير يــــوم سخـــــــــاء ❋ و ذا يشــــــجّ فلا يرثي لـــه أحـــــد [6]

6

الضّيم الظلم و ضمير به عائد على المستثنى منه المقدر العام بفتح العين ، الحمار و الخسف الذّل ، و الرّمه قطعة حبل بالية ، و يشجّ أي يدقّ و يشق رأسه ، و يرثي أي يرق و يرحم فذكر العير و الوتد، ثم أضاف إلى الأول : الرّبط على الخسف و إلى الثـــاني : الشجّ على التعيين ، /6 وقيل : لا تعيين في البيت ، أنّ هذا و ذا مستويان في الإشارة إلى القريب ، فكل منهما يحتمل أن يكون إشارة إلى العير ، و إلى الوتد ، فلا يتحقق التعيين فيكون من قبيـــل اللـــف و النشر ، و أجيب بأن في حرف التنبيه إيماء إلى القرب فيـــه أقل ، بحيث يحتاج إلى تنبيـــه مايخلاف المجرد منهما ، فهذا القريب أعني العير و ذا للقريب أعني الوتد، وأمثال هذه العبارات لا ينبغي أن تهمل في عبارات البلغاء، بل ليست البلاغة إلا برعاية أمثال ذلك .

الرابع : الجمع مع التفريف و هو أن يدخل الشيئين في معنى ، و يفرق بين وجهتي الإدخال كقول الوطواط

فوجهـــــك كالنّــــــــار في ضــــوئهـــا ❋ و قلبي كالنّـــــــــار في حـــــــرّها [7]

أدخل قلبه و وجه حبيبه في مشـــابهة النّـــار ، ثم فرق بين جهتي إدخالهما ، فإنّ وجه الشـــبه في وجــــه الحبيـــب الضـــوء و اللّمعـــان ، و في القلب الحرارة و الاحتراق و منه قول الآخر :

---

[1] البيتان من الخفيف ، و هما لرشد الدّين الوطوط ، و هو في المفتاح بلا نسبة : 535 ، و في التلخيص : 196 ، و في الإيضاح بلا نسبة : 46/6

[2]

[3] شرح اليلخيص : 405

[4] آل عمران : 106

[5] و هو جرير بن عبد المسيح الضيعي (- 569 م) من شعراء العصر الجاهلي ، عدّه ابن سلام من الطبقة السابعة ، و هو خال طرفة بن العيد ، انظر ترجمته : طبقات الشعراء لابن سلام : 36

[6] البيتان من البسيط ، في الإيضاح بلا نسبة : 47/6 ، و في المفتاح بلا نسبة : 236 ، و في المطول : 76 ، و في شرح الأخضري : 278 .

[7] البيت من المتقارب ، انظر في التلخيص : 170 ، و في الإيضاح : 48/6 ، و في المطول : 76 . و في شرح الأخضري : 278 .

قـــــد اسـودّ كالمسـك صـدغـــا ❋ و قد طـاب كالمسك خلقــــا [1]

جمع بين الصدغ و الخلق في التشبيه بالمسك ، ثم فرق بين وجهتي التشبيـه باعتبـار السواد و الطيبـة .

الخامس : **الجمع مع التقسيم** ، و له صورتان جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمة أو العكس ،

- **الأول** : كقول **أبي الطيب** :

حتى أقـام على أربـاض خرشنــة ❋ تشقى به الرّوم و الصّلبـان و البيع
للسّبي مانكحــوا و القتـل ما ولـدوا ❋ و النّهب ماجمعوا و النـّار مازرعـوا [2]

الفاعـل بأقام الممدوح و هو سيف الدولة ، و الأرباض جمع ربض و هو ما حول المدينة، و خرشنـة هي من بلاد الرّوم ، و البيع جمع بيعة بكسر الباء و سكون الياء هي متعبدة النصارى ، و قد جمع في البيت (حكم) [3] شقـاء الرّوم بالممـدوح إجمـالا . لأنّه يشمـل القتـل و النّهب و السّبي و غير ذلك ، تم قسّم في البيت الثاني و فصلـه

و الصـورة الثـانية و هي تقيسم متعدد ، ثم جمعه تحت حكم كقول حسـان بن ثابت :

قـوم إذا حاربـوا ضـرّوا عــدوّهم ❋ أوحاولــوا النفع في أشيـاعهم نفعوا
شجيّــة منهم تلك غـير محـــدثة ❋ إنّ الخلائــق فاعلم شرّهـا البـدع [4]

و الخلائق جمع خليقـة و هي الطبيعة ، و البدع جمع بدعة ، و هي المتبدعات المحدثة ، قسّم أولا صفـات الممدوحات إلى ضرّ العدو و نفع الأشياع و هم الأتباع و الأنصار ، ثم جمعها في البيت الثاني تحت كونهما سجيّة بفتح السين المهملة ، أي غزيزة ، و خلق .

السادس الجمع مع التفريق و التقسيم و ما تقدم يغني عن تعريفه و منه قوله تعـالى ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾[5] الآية إلى غير محذوذ أي مقطوع فقد جمع بين الأنفس في قوله ﴿ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾[6] لأنّ النكرة في سياق النفي تعم ، ثم فرّق فأوقع التباين بينها بأن بعضهم شقي و بعضهم سعيد، فقوله فمنهم شقـي و سعيد ثم قسّم فأضاف إلى السعداء مالهم من النعيم إلى الأشقياء و مالهم من الجحيم فقوله ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ ﴾ [7] إلى آخره قوله جمع و تفريق أي كل واحد من الثلاثة ، على نفراده قسم برأسه و قوله و مع كليهما أي و يقع الجمع مع التفريق و التقسيم معا ، و الجميع نوع واحد قوله أو واحد بالخفض عطفها./7

ما قبله أي ويقع الجمع مع كل واحد من التفريق و التقسيم على انفراده ، لأنّ ضمير عليهما يرجع للتفريق و التقسيم فالمجموع ستة أقسام كلها داخلة في النظم ، و في البيت الإيجاز و التعديد و المطابقة و الموازنة و الالتزام ثم قال :

– 219 – و اللّف و النّشر و الاستخدام ❋ أيضـا و تجريــدّ لــه أقســـام

---

[1] البيت من ... أورده صاحب المفتاح بلا عزو ، 535 ، و بدر الدّين بن مالك في المصباح بلا عزو و كذلك : 248 ، و العلوي في طرز : 143/3 ، و لم يصدر لبيت بـ قد

[2] البيان من البسيط ، في ديوان : 224/2 ، و في الإيضاح : 505 ، و في المصباح : 248 ، و في التلخيص : 78 ، و في شرح التلخيص : 403 ، و في المفتاح : 536 ، و في شرح الأخضري : 278

[3] ساقط من ب

[4] البيتان من البسيط ، في ديوانه : 394 ، و في التلخيص : 170 ، و في المفتاح : 426 ، و شرح التلخيص : 403 ، و في شرح الأخضري : 279 .

[5] هود : 105-106-107-108

[6] هود : 105

[7] هود : 107

يعني أنّ من ألقاب المعنوي اللّف و النّشر ، و هو ذكر متعدد على التفصيل و الإجمال ، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ، ثقة بأنّ السّامع يرد كل واحد لما هو له

فالأول و هو المفصل ضربان لأنّ النّشر ، إمّا على ترتيب اللّف بأن يكون الأول من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في اللّف

و **الثاني** للثاني و هكذا على الترتيب ، نحو قوله تعالى﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾ [1] ذكر اللّيل و النّهار على التفصيل ثم ذكر ما للّيل و هو السكون فيه و ما للنّهار و هو الابتغاء من فضل **الله** فيه على الترتيب ، و إمّا على غير ترتيب اللّف و هو ضربان أيضا لأنّه إمّا أن يكون الأول من النشر و الأخير من اللّف ، و الثاني لما قبله و هكذا على الترتيب و يسمّونه معكوس الترتيب كقول **ابن حيوس**

كيــف أسلــو و أنت حقــق و غصــن ❋ و غــزال لحــظا و قــدا وردفــا [2]

فاللفظ للغزال ، و القد للغصن و الرّدف للحقف و هو الكثيف من الرمل ، شبّه به الكفل في العظم و الاستــدارة ، و إمّا أن لا يكون كذلك و يسمّى مشوش كقولك : << هو شمس ، و أسد ، و بحر جودا و بهاء ، و شجاعة >> و هذا القسم لا يكون إلاّ من ثلاثة فأكثر و تتولد منه صور على قدر تعداده .

الثاني و هو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الإجمال نحو ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى﴾ [3] فإنّ الضمير في قوله قالوا لليهود و النصارى، فذكر الفريقين على سبيل الإجمال بالضمير العائد إليهما ، ثم ذكر ما لكل منها ، فالمتعدد المذكور هو الفريقان، ولك أن تجعله قول الفريقين، أي و قالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هودا ، و قالت النّصارى لن يدخل الجنّة إلاّ من كان هودا و قالت اليهود لن يدخل الجنّة إلاّ من كان نصارى فلف بين الفريقين و القولين إجمالا لعدم الالتباس و الثقة بأنّ السّامع يرد إلى كل فريق ، أو كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق لصاحبه ، و اعتقاده أنّه داخل الجنّة هو لا أصحابه ، و منه قوله تعالى ﴿ يخرج منهما اللؤلؤ و المرجان ﴾ [4] الضمير راجع للبحرين ، أي يخرج اللؤلؤ من بحر الهند و المرجان من بحر الروم و هذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب

تنكيت : قال المصنف في شرحه عند ذكر اللّف و النّشر المعكوس ما نّصه [5] أو معكوس قوله تعالى ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [6] الآية . و في تمثيله بهذه الآية نظر ، لأنّه اشترط في حدّ اللّف و النّشر عدم التعيين ، و التعيين في الآية لا يخفى على أحد ، و الحق أنّ الآية من التقسيم و قد تقدم التمثيل بها فيه لا من اللف و النشر، و الجواب عنه من وجهين :

أولهما يحتمل أنّه لم يقصد بالآية التمثيل ، و إنّما ساقها نظيرا أو تنبيها من حيث فيها أنّ الإضافة ما لكل إليــه عين طريق العكس من غير ترتيب ، أي ما كان على هذه الصـــورة في رجوع الأول للثاني و الثاني للأوّل فهو المسمّى/**8** بالمعكوس و ليس هو مثالا لما نحن بصدده ، و يؤيد هذا اشتراطه بالمدعى عدم التعيين .

---

[1] القصص : 73
[2] البيت من الخفيف ، ديوانه 47/2 ، و الإيضاح : 504 ، و المصباح : 247 ، و شرح التلخيص : 399 ، و في المطول : 663 .
[3] البقرة : 111
[4] الرحمن :
[5] شرح المصنف : 280
[6] آل عمران : 106

ثانيهما يحتمل أن يكون ذهب بهذا المثال على رأي من يعمم ، لأنّه في شرحه للتقسيم حكى مذهب من قـال هو ذكر (القسمين)[1] مطلقا ، و مذهب من حضه بالتعيين فيكـون جرى على أحد المذهبين ، إلاّ أنّه اشترط عدم التعيين هنا فليتأمل : و أياما كان فهو من الاعتراض على المثـال ، و الأمر فيـه سهل ثم قال و الاستخدام ، أي و من ألقاب المعنوي أيضا الاستخدام و هو أن يراد بلفظ له معنيان ، أحدهما بضميره ثم يعيد عليه ضميرا يريد به المعنى الآخر أو يعيد عليه ضميرين يريد بأحدهما أحـد المعنيين و بالآخر المعنى الآخر ، و في كليهما يجـوز أن يكون المعنيـان حقيقيين أو مجازيين

فالأول كقول الشاعر :

إذا نـزل السمـاء بأرض قـوم ❃ رعينـاه و إن كانـوا غضـابـا[2]

2

جمع غضبـان ، و أراد بالسّماء الغيث و بالضمير الراجع عليه من رعينـاه النبات ، و كلا المعنيين مجاز ، و كقول بعض المصنّفين من الفقهاء : و تقرأ بالجمعة فيها . أي في صـلاة الجمعة

و الثاني و هو ما يراد بأحد ضمير يه أحد المعنيين و (بالآخر)[3] معنـاه الآخر كقول **البحتري** :

فسقـي الغضـا و السـاكنيـه و إن هم ❃ شبـوه بين جـوانحي و ضلـوع[4]

أراد بأحد الضميرين الراجعين للغضا ، و هو المجرور (في ساكنيه المكان)[5] أي المكان الذي فيه شجر الغضا ، و بالآخر بالآخر أعني المنصوب في شبوه النّار الحاصلة من شجر الغضا و كلاهما مجاز،و كقولك: <<نزلنا على غيث فرعيناه و شربناه >> و (هذا)[6] النوع أعني الاستخدام عزيز الوجود صعب المسلك ، حتى أنّ جلّ التصانيف يقتصر فيهم على البيتين المذكورين ، و ما أحلى قول بعض المتأخرين مع عدم التعسّف و السّلامة من النقد و حجة الاشتراك الأصلي و هو قوله :

وللغـزالـة شيء مـن تلفـتـة ❃ و نـورها من ضيـاء خدّية مكتسب[7]

و كقول الاخر

مثـل الغـزالـة إن تـاهت و إن طلعت ❃ فكيـف يصرف عنـه الصيّب لائمه[8]

فلفظ الغزالة محتمل للحيوان و الشّمس ، و ضمير تاهت راجع للحيـوان الغزال ، و ضمير طلعت راجع للشّمـس ، و إنّما أكثرت المثل في هذا النوع تمرينا للطالب . ثم قال و تجريد له أقسام ، أي من ألقاب المعنوي التجريد ، و هو أن يترع من أمر ذي صفة أمرا آخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه ، أي لأجل المبالغة لكمال تلك الصّفة في ذلك الأمر حتى كأنّه بلغ من الاتّصاف بتلك الصّفة إلى حيث يصحّ أن يترع منه موصوف آخر بتلك الصفة ، ثم إنّ للتّجريد أقساما منها :

---

[1] في ب (الأقسام)
[2] البيت من الوافر ، ينسب لجرير ، و لمعاوية بن مالك بن جعفر برواية (نزل السحاب) انظر في التلخيص : 169 ، و في الإيضاح : 46/6 ، و في الصناعتين بلا نسبة : 304 و في المطول : 663 و في شرح الأخضري : 280
[3] في ب (الآخر)
[4] البيت من الكامل ، انظره في ديوانه : 236/1 ، و في المطول : 663 ، و في التلخيص : 83 ، و في شرح التلخيص : 398 .
[5] في ب (في الساكنية)
[6] في ب (هو)
[7]

مـــا كان بمن التجريدية نحو قولهم: << لي من زيد صديق حميم >> أي فلان بلغ من الكمال و الصّداقة و المحبّة إلى أنّ صح أنّ ينتزع منه صديق آخر مثله في الصّداقة ، و منه كقول الشاعر:

أعـــانق عصـــن البنـــان مــــن لين قـــدها ❋ **وأجـــن جنـــين الورد من و جنـــاتها** [1]

فإنّه جرد من قدها غضا و من وجناتها وردا و منه ما كان بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه، نحو قولهم : <<و لين سألت فلانا لتسألنّ به البحر >> بالغ في اتّصافه بالسّماحة ، و الكرم حتى صار ينتزع منه بحر السّماحة ، و كقولهم << مررت بالرجل الكريم و النسمة... /9 المباركة جردوا من الرجل الكريم ، إذ مثله متصف بضمة البركة و منه ما كان (في) كقوله تعالى { لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ}[2] أي في جهنّم لأجل الكفار و تهويلا لأمرهـــــا و مبالغـــة في اتصافها بالشدة ، و منه مخالطة الإنسان نفسه و بيان التجريد في ذلك انّه ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله الـــتي سيق لها الكلام ثمّ يخاطبه كقول **أبي الطيب** :

لا خيـــل عنـــدك تهديهـــا و لا مـــــال ❋ **فليسعـــد النّطـــق إن لم تسعد الحال** [3]

و أراد بالحالفكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل و الحال و خاطبه و مثله قول قول الأعشى :

ودّع هـــريــرة إن الـــركـــب مرتحـــل ❋ **و هـــل تطيـــق وداعـــا أيّها الرجل** [4]

قولـــه : اللّف و النّشر ، اللّف لغة الجمع و الطّي ، و النّشر التفريق و الاستخدام استفعال من الخدمة و فيه لغات: إمّا بالخاء و الذّال المعجمتين ، أو بالخاء المهملة و الذال المعجمة ، و كلا المعنيين بمعنى واحد و هو القطع ، و كأنّه يرجع ضميره إلى معنى غير معناه المذكور كأنّه للتجريد و هو أقرب مذكور ، و يحتمل رجوعه للألقاب الثلاثة و أنّ كل واحد منها له أقسام ، و في البيت الإيجاز و المطابقة و الوصل و التحديد ، ثمّ أشار إلى النّوع العشرين من ألقاب المعاني فقال :

– 220 – ثمّ المبلغـــــة و صـــف يـــدّعى ❋ بلوغـــــه قديـــــرا يـــرى ممتنعـــا
– 221 – أو نائيـــا و هو على أنحـــــاء ❋ تبليـــــغ إغـــراق غلـــــــــــوّ ائي
– 222 – مقبـــولا أو مردودا التقريـــع ❋ و حســـن تعليـــل لـــه تنـــويـــع

اختلفوا في المبالغة هل مقبولة مطلقا أو مردودة مطلقا ؟ و المذهب المرضي انّ منها ما هو مقبول و منها ما هو مردود ، و أشار النّاظم إلى تفسيرها على الإطلاق و عند تقسيمها يبين المردود منها و المقبول ، و حقيقتها أن يدعى لوصف بلوغة في الشدّة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا الئلا يظن أنّ ذلك الوصف غير متناه فيه أي في الشـــــــــدّة و الضعف ، و تنحصر المبالغة في ثلاثة أنواع : تبليغ و إغراق و غلوّ ، لأنّ المدّعى إن أمكن عقلا و عادة فإغراق ، و إن لم يمكن لا عقلا و ل اعادة فغلوّ.

- فالأول هو ما يكون الموصف المدعي ممكنا عقلا كقول امرئ القيس يصف فرسا .

1

2 فصلت : 28

3 البيت من البسيط في الديوان : 176/3 ، و في التلخيص : 173 ، و في الإيضاح : 58/6 ، و في معاهد التصيص : 14/3 ، و في المطول : 673

4 البيت من البسيط و هو للأعشى ميمون بن قيس ، عدّه ابن سلام في الطبقة الأولى (-629 هـ) انظر ترجمته : طبقات الشعراء لابن سلام : 15 ، و الشعراء لابن قتيبة : 159 ، و البيت في التلخيص : 173 ، و الإيضاح : 58/6 ، و في المطول : 674 ، و في شرح الأخضري : 282

فعـــادى عـــداء بين ثـــور و نعجـــــة ❋ دركـــا و لـــم ينضـــخ جمـــاء فيغسل [1]

1

العداء بالكسر هو المولاه بين الصيدين يصرع أحدهما على إثر الآخر في طلق واحد ، و دراكا أي متتابعا ، و يغسل مجزوم بالعطف على ينصخ ، أي لم يعرف فيغسل ، ادّعى أنّ فرسه أدرك ثورا و نعجة ، أي ذكرا و أنثى من بقر الوحش في مضمار واحد و لم يغرق ، و هذا ممكن عقلا و إن كان مستبعدا

- و الثاني الإغراق و هو ما أمكن عقلا لاعادة ، كقول **عمرو بن الأهتم** :

و نكـــرم جـــارنـــا مـــا دام فينـــــا ❋ و نتبعـــه الكـــرامـــة حيث مـــالا [2]

ادّعى أنّ جاره لا يميل عنه إلى جانب ألا و هو بن سل الكامة و الخطما على لإثؤه حيث مال و سار ، و هذا ممكن عقلا ممذنع عادة ، و هذان النوعان مقبولان أي مستحسنان **/10** مرضيان في تحسين المعنى ، و الثالث الغلّو ، و هو ما لا يمكن لاعقلا و لا عادة كقول **أبي نواس**

و أخفـــت أهـــل الشـــرك حـــتى أنـــّه ❋ لتخـــافك النّطـــف التي لم تخلـــــق [3]

ادّعى أنّ الممدوح بلغ من القوّة في تخويف المشركين حتى أن النّطف المعدومة تخاف منه، و هذا ممتغ عقلا و عادة ، ثم

من الغلوّ ما هو مقبول و ما هو مردود أو كفر و العياذ **بالله** ، و المقبول مثل ما يدخل عليه ما يقرّبه إلى صحّـــــة ، ككاد و لو و لولا، أو تضمن نوعا حسنا من التخييل ، أو خرج مخرج الهزل و الخلاعة ، و المردود ما ليـــس فيه نكتة ، أو كان كفرا. فمثال ما قرب إلى صحّة بكاد قوله تعالى ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾[4] ﴿ يكاد سنا برقة ﴾[5] الآية ، و قول **أبي الطيب المتبني**

كفـــي بجسمـــي نحـــولا أنني رجـــــل ❋ لـــو لا مخـــاطبتـــي إيـــّاك لم تـــرني [6]

و مثال ما تضمن نوعا حسنا التخييل قول **أبي الطيب**

عقـــــدت سنابكهـــا عليهـــا عثـــــيرا ❋ لو تبتـــغي عنقـــا عليـــه لأمكنـــا [7]

أي عقـــدت سنابك أي حوافر تلك الجياد عليها ، أي فوق رؤوسها عثيرا ، و العثير الغبار و لا تفتح فيه العين ، لو تبتعني تلك الجياد عنقا هو نوع من السّير عليه أي ذلك العثير لأ مكن العنق برد الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد تراكم فوق رؤسها بحيث صار أرضا يمكن ، السير عليها ، و هذا ممتغ عقلا و عادة ، و لكنّه تخييل حسن ، و مثال ماخرج مخرج الهزل و الخلاعة كقول الشاعر :

أسكـــر بالأمـــــس إن عـــزمت على ❋ الشّـــرب غـــدا إنّ ذا مـــن العجب [8]

---

[1] البيت من الطويل ، انظر ديوانه : 50 ، و التلخيص : 173 ، و في المطول : 675 و في الإيضاح : 514 ، و في شرح الأخضري : 282 .
[2] البيت من الوافر ، و هو لعمرو بن الأهتم الثغلبي و منهم من يسمّيه الأهيم بالتاء و في نقد الشعر برواية (سارا) عوض (ما لا) ورد في التلخيص : 173 و في شرح التلخيص : 409 و في المطول : 675 .
[3] البيت من الكامل ، انظر الديوان : 173/2 ، العمدة : 22/1 ، و التلخيص : 174 ، و شرح التلخيص : 409 ، و الإيضاح : 515 ، و المطول : 675 ، و شرح الأخضري : 283 .
[4] النور : 35
[5]

[6]
[7] البيت من الكامل ، انظره في المطول : 675 ، و في الإيضاح : 516 ، و في التلخيص : 181 ، و في شرح التلخيص : 410 .
[8] البيت من المنسرح ، انظره في التلخيص : 182 ، و في شرح التلخيص : 411 ، و في المطول : 676 ، و في الإيضاح : 516.

فسكره بالأمس بسبب عزمه على الشرب غدا ممّا لا يمكن عقلا و لا عادة ، و مثال الغلو المردود قول بعضهم [1] :

قـد كـان لي فيمـا مضـى خـاتم ✵ و اليـوم لو شئـت تمنطقـت به
و ذبـت حـتى صـرت لـوزج ✵ في مقلـة نـائـم لم ينتبـه

فمثل هذا لا تقبله العقول، و لا عليه رونق القول ، ثم قال التفريع أي و من ألقاب المعنوي التفريغ ، و هو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريغ ، و التعقيب احترازا عن نحو: << غلام زيد راكب و أبوه راجل >> و مثاله قول **الكميت** في قصيـدة يمدح فيها أهل البيت :

أحـلامكم لسقـام الجهـل شـافية ✵ كمـا دماؤكم تشفـي من الكلـب [2]

بفتح اللام شبه جنون يحدث للإنسـان من عض الكلب و هو الذي كلب بأكل لحوم النـاس ، فأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض أحدا إلاّ كلب و لا دواء له أنجح من شرب دم ملك، يعني أنّهم ملوك و أشراف و أصحاب العقـول الراجحة و في طريقته قول **الحماسي** :

بنـات مكـارم و ا أسـاة علـم ✵ دمـاؤكم مـن الكلـب الشفـاء [3]

3

بنات مكارم (كقضاة) جمع قاض ، و قوله أسات جمع إس و هو الطيب، و الكلم الجرح ، فأثبت لدما ئهم التي من متعلقاتهم أنّها تشفي من الكلب ، و فرع عليه إثبات ذلك الحكم الذي هو الشفاء لأحلاهم التي هي من متعلقاتهم أيضا . ثم قال و حسن تعليل له تنويع ، أي و من ألقاب المعنوي حسن التعليل و هو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي ، أي يجب أن لاّ يكون ما اعتبر علة لهذه الوصف . **/11**

علة له في الواقع ، و هو أربعة أنواع لأنّ الصّفة التي دعا لها علة مناسبة ، إمّا ثابتة قصد بيان علتها ، أو غير ثابتة أريـد ثباتها ، و الأولى إمّا ألا يظهر لها في العادة علة في العلة المذكورة ، و الثانية إمّا ممكنة أو غير ممكنة

فالأول أن تكون الصّفة ثابتة و لا يظهر لها في العادة علّة : و إن كانت لا تخلو في الواقع عن علّة كقول **أبي الطيب** :

لم يحـك نائلك السّحـاب و إنّمـا ✵ حمّـت بـه فصبيبهـا الرحضـاء [4]

أي لم يشابه عطاؤك (السحاب) [5] ، و إنّما صارت (محمومة) [6] بسبب قائلك و إفاقته عليها ، فصبيبها أي الصبوب منها الرحضاء هو عرق الجمل ، فنزول المطر من السّحاب صفة ثابتة له ، لا تظهر لها علّة في العادة ، و قد علّله الشّاعر بأنّها عرق الجمال التي أصابت السّحاب من إعطاء الممدوح .

الثاني أن تكون الصّفة ثابتة ، و تظهر لها علّة غير العلّة المذكورة ، إذ لو كانت هي علتها لكانت علة حقيقة ، فـلا يكون من حسن التعليل ، و مثاله قول **أبي الطيب** :

مـابه قتـل أعـاديـه و لكـن ✵ يتقـي اخـلاق مـا ترجـو الذئاب [7]

---

[1]
[2] البيت البسيط ، انظره في العمده : 632/1 ، و في التلخيص : 177 ، و في الإيضاح : 523 ، و في المطول : 680 ، و في شرح الأخضري : 283
[3]
[4] البيت الكامل ، من قصيدة يمدح فيها هارون بن عبد العزيز ، انظر الديوان : 30/1 ، التلخيص : 176 ، الإيضاح : 518 ، المطول : 677 ، شرح الأخضري : 284 .
[5] في ب (مضابك)
[6] ساقط من ب
[7] البيت من الرمل ، انظر الديوان : 134/1 ، التلخيص : 176 ، أسرار البلاغة : 257 ، الإيضاح : 519 ، المطول : 678 ، و شرح الأخضري : 284.

فقتل الملوك لأ عدائهم وصف ثابت ، و علنه إنّما تكون في العادة لدفع مضرتهم ، و صفو المملكة من منازعتهم لا لما ذكره من أنّ طبيعة الكرم قد غلبت عليه و محبّته صدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعدائه ، لما علمّ أنّه إذا توجّه الى الحرب صارت الذئاب و السّباع ترجوا ، تّساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الأعداء ، و هذا مع أنّه وصف بكمال الجود ، و وصف بكمال الشّجاعة على وجه تخييلى ، أي تناهى في الشّجاعة حتى ظهرت للحيوان العجم مأكو لحم لكم أعدائه .

الثالث أن تكون الصفة غير ثابتة أريد اثباتهاو هي ممكنة كقولا **بن الوليد**

يــاواشيــا حسنــت فينــا نجــــــــا ❃ حـــــذارك انســاني مــن الغــرق [1]

أي انسان عيني من الغرق فإن إساءة الواشي غير ثابتة و هو ممكن عقلا و علل ذلك الاستحســـان بكونه نجي إنسان عينه من الغرق في الدموع لتركه البكاء حذرا منه .

الرابع أنّ تكون الصّفة غير ثابتة و غير ممكنة كقول بعضهم

لو لم تكــن نيــة الجــوزاء خــدمتـــه ❃ لمــا رأيــت عليهــا عقــد منتطــق [2]

من انتطق إذا شد النطاق و حول الجوزاء كواكب يقال لها أنطاق الجوزاء ، فإنّ الانتطاق علّة كون نيّة الجوزاء خدمة الممدوح ، أي دليلا عليه ، و علّة للعلم مع أنه وصف غير ممكن . هذا مضمون الأبيات **قوله** ثمّ المبالغة وصق إلى آخره ، كان عليه أن يقيّدها بالمقبولة لأنّ المردوده لا تكون من المحسّنات لكنّه أراد أن يذكر المبالغة من حيث هي ثم يفصلها و يبين المقبول و المردود منها . قوله أو نائيا أي بعيدا مع إمكانه ، و الأنحاء الأقسام و تبليغ ما بعده بالجرّ على البدلية ، و يصحّ رفعه على أنه خبر المبتدأ ، و يصحّ أيضـــا نصّه بفعل مقدر ، **قوله** جاءي اسم فاعل من جـــاء و هو نعت لقوله و مقبولا من ضمير جاءي و قد تمّ الكلام على المبالغة عند قوله مقبولا أو مردودا ، و المبالغة لغة الشّدة و الغلّو في الأمر ، الزّيادة فيه و الإغراق من غرق إذا ابتلعه الماء . **قوله** التفريع معطوف على سائر الألقـــاب بحذف حرف العطف **/12** لضرورة الوزن ، و قوله تنويع إشارة إلى أقســـام حسن التعليل الأربعة المذكورة آنفار و له متعلق بتنويع و في الأبيـــات الفصل و الوصل و الإيجاز و التقسيم و التعديد و الالتزام ، ثم أشار إلى بيان المذهب الكلامي فقال :

– 223 – وقد أتــوا في المذهب الكلامــى ❃ لحجــج كمهيــع الكـــــــــلامي

أي أن من ألقاب المعنوي المذهب الكلامى ، و هو إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام ، و هو أن يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [3] و اللاّزم و هو فســـــــاد السموات و الأرض باطل ، لأنّ المرادبه خروجها عن النظام الذي هما عليه ، فكذا الملزوم و هو تعدد الآلهة و هذه الملازمة من المشهورات الصادقة التي يكتفى بها في الخطابيات دون القطعيات المعتبرة في البرهانيات و كقوله تعـــالى ﴿ما اتخذ الله من ولد و ما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق و لعلا بعضهم على بعض﴾ [4] و معنـــاه لو كان كان معه إله لانفرد كل واحد من الآلهة بخلقه و استبد به ، و لرأيت ملك واحـــد منهم متميزا عن ملك الآخر ، و لظب بعضهم بعضا كما تشاهدون حال ملوك الدنيا ، ممالكهم متميزة و هم متغالبون و حين لم تروا لهم التبـــاين و

---

[1] البيت من البسيط و هو لمسلم بن الوليد صريع الغواني من الشعراء العباسيين ، و البيت في التلخيص : 176 و في شرح التلخيص : 417 ، و في الإيضاح : 519 ، و في المطول : 678 ، و في شرح الأخضري : 284

[2]

[3] الأنبياء : 22

[4]

لا التغالب ، فاعلموا أنّه إله واحد ، و إنّما حذف مقدّم الشرطية لدلالة قوله تعالى ﴿و ما كان معه من إله ﴾[1] **قوله** و و قد أتوا في المذهب الكلامي ، ينقسم هذا النوع إلى منطقي و جدلي ، فالمراد بالمنطقي ما كانت حجتـــه برهانية ، و بالجدلي ما كانت حجتّة ظنّينة لا تفيد إلاّ الرّجحان قاله في إسفار الصباح [2] وزعم الجاحظ [3] أن ليس في القرآن من من هذا النوع شئ ، قال صاحب المفتاح [4] لعلّه إنّما عنى القسم المنطقي ، فإنّ الجدلي في القرآن منه كثير

تنكيـــت : قال الغزي زعم ابن المعتز أنّه لا يوجد في القرآن العظيم، و يرده الآية المذكورة بل هو كثير في القـــرآن ، فمن ذلك أيضا قوله تعالى ﴿ وحاجّه قومه ﴾ [5] الآية إلى قوله ﴿ و تلك حجّتنا آتينـــا ها إبراهيم على قومه ﴾ [6] و و قوله ﴿ أو ليس الذي خلق السمـــوات و الأرض بقادر على أن يخلف مثلهم ﴾[7] إ لى غير ذلك و فيه نظرا قـــال صاحب إسفار الصباح[8] ما نصه : << و المشهور ما نقله صاحب العدة عن ابن المعتز و هو أن الجاحظ سمّى هذا النوع النوع المذهب الكلامي، و أن ابن المعتز قال: ماعلمت أنيّ وجدت في القرآن منه شيئا فلم ينف كونـــه في القـــرآن و لانفى علمه بكونه فيه إلى آخر كلامه فليتأمل>> **قوله** بحجج جمع حجّة ، و المراد بها البرهان ، و المهيع الطريق ، و في البيت الفصل و الإيجاز و التجنيس و الإيهـــام و الالتزام .

– 224 – و أكـــدوا مدحا بشبـــه الـــذم ✵ كالعكـــس و الإدمـــاج من ذا العلـــم

يعني أنّ من ألقاب المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذّم ، و هو ثلاثة أضرب أفضلها أن يستثنى بصفة مدح من صفة ذم منفية عن شيء ، نحو : لا عيب في زيد غير أنّه يكرم الضّيف ، و منه قول النابغة الذبياني

و لا عيـــب فيـــهم غـــير أنّ ضيـــوفهم	✵	بهـــنّ فلـــول من قـــراع الكتـــائب [9]

الفلول جمع فلّة و هو الكسر في حد السيف ، و فراغ الكتايب مضاربة الجيوش، أي إن كان فلول السّيف عينا فأثبت لهم شيئـــا على تقدير كونـــه عيبـــا ، و كون فلـــول السّيف من العيب محـــال /13 لأنّه من كمال الشجاعة فأثبت شيئا من العيب على هذا التقدير تعليق بالمحال فالتأكيد فيه من وجهين : من جهة أنّه كدعوى الشيء ببينة : و من جهة أن الأصل في الاستثناء هو الاتصال ، فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يوهم إخراج شيء ممّا قبلها فإذا وليها صفة مدح جاء التأكيد بما فيه من المدح على المدح .

الضرب الثاني أنّ يثبت الشيء صفة مدح يليها أداة استثناء بعدها صفة أخرى لذلك الشيئ ، كقولك: << زيد كريم غير أنه يحسن لمن أساء إليه >> و منه قوله عليه الصلاة و السلام << أنا أفصح العرب بيد أني من قريش >> [10] لأن بيد بمعنى غير فهي مـــــن أدوات الاستثناء و كقول النابغة

فـــتى كملـــت أخـــلاقـــه غـــير أنـــه	✵	فمـــا يبقـــى مـــن المـــال بـــاقيـــا[11]

1
2
[3] المفتاح : 544 و ما يليها
4
5
6
7
8
[9] البيت من الطويل ، انظر الديوان : 17 ، المضاعتين : 459 ، العمده : 624/1 ، التلخيص : 177 ، شرح التلخيص : 416 ، الإيضاح : 524 ، المطول : 681 ، شرح الأخضري : 286 .
[10] أورده العجلو في بنحوه في كشف الخفاء و قال ، مال في للآلئ / معناه صحيح : (200/1 – 201) كما قال عنه السخاوي معناه صحيح ، و لا أصل له ، و قاله ابن كثير : المقصد الحسنة : 167 .
11

فإنه لما أراد الاستثناء من صفة الكمال أوهم السّامع بأنّه يرجع إلى النقض فأثبت صفة الجود توكيدا للمدح ، و من هذا القبيل قوله تعالى ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلَا تَأْثِيماً إِلَّا قِيلاً سَلَاماً سَلَاماً﴾[1] و أصل الاستثناء في هـــذا الضرب و الذي الذي قبله أن يكون منقطعا لعدم دخول المستثنى منه ، لكنّه في الضرب الأول يقدر متصلا فالتأكيد فيه أقوى من هذا إذ ليس هنا صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح ، فيها .

الضرب الثالث و هو أن يؤتى بالاستثناء مفرّغا و يكون الفاعل ممّا فيما فيه معنى الذّم ، و المستثنى ممّا فيه معنى المدح نحو ﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءتْنَا﴾[2] أي ما تعيب منا إلاّ أصل المناقب و المفاخر ، يقال نقم منه واتنقم إذا عابه وكرهه و هو كالضرب . الأوّل في إفادة التأكيد من وجهين و الاستدراك المفهوم من لكن في هذا النوع ، كالاستثناء كما في قول أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني يمدح **خليفة ابن أحمد السجستـــاني**

هو البـــدر إلاّ أنـــّه البـــحر زاخـــــرا ❋ ســـوى أنّه الضّرخام لكنّـــه الوبـــل[3]

إلاّ و سوى استثناء مثل بيد أنّي من قريش ، و **قوله** و لكنّه استدراك يفيد فائدة الاستثناء في هذا الضرب ، لأنّ إلاّ في الاستثناء المنقطع بمعنى لكن ، ثم قال كالعكس ، أي ألقاب المعنـــوي تأكيد الذّم بما يشبـــه المـــــــــدح ، كقولك : << لا خير لفلان إلاّ أنّه يسيء لمن أحسن إليه >> و من قول الشاعر :

و لا خـــير فيـــــه أنـــــه جـــاهـــــل ❋ و يـــزعم أنـــه العلـــم من فيه ينبع [4]

و ثانيهما أن يثبت للشيئ صفة ذم و يعقب بأداة الاستثناء يليها صفة ذم أخرى له ، كقولك: << فلان فاسق إلاّ أنـــه جاهل>> ، و كقول الشاعر :

هـــو الكلـــب إلا أنّ فيـــه ضـــلامـــــة ❋ وسوء مراعات و ما ذاك في الكلب [5]

فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين ، و الثاني من وجه واحد على قياس ما مر في تأكيد المدح بما يشبـــــه الذم و يمكن أن يؤتي من الضرب الثاني نحو ليسجنه منه إلاّ لجهل مثلا ، و يكون الاستدراك فيه كالاستثناء أيضا ، نحو هو جاهل لكنّه فاسق ثم قال و الإدماج من ذا العلم ، أي و منه الإدماج و هو أن يضمن علام /14

سيق لمعنى مدحا كان أو غيره معنى آخر ، فهو أعم من الاستتبـــاع، و المعنى أعم من أن يكون واحـــدا أو أكثـــر ، فالأول كقول **أبي الطيب** :

أقلّـــب فيـــــه أجفـــــــــــاني كأنّي ❋ أعـــد بهـــا على الدّهـــر الذّنـــوبا[6]

ضمير فيه يعود إلى اللّيل ، فقد ضمر وصف اللّيل بالطول للشكاية من الدّهر ، يعني بكثرة تقلبي لأجفاني بذلك اللّيل كأنّي أعدّ على الدّهر ذنوبه ، و الثاني كقول **ابن نباتة** :

و لا بـــدلي من جهلـــــة في وصـــاله ❋ فمـــن لي بخـــل أودع الحكم عنـــده[7]

---

[1] الواقعة : 26

[2] الأعراف : 126

[3] البيت من الطويل ، لبديع الزمان الهنذاني يمدح خلف بن أحمد الصفار ، أمير سبحستان انظر في التلخيص : 178 ، و في شرح التلخيص : 419 ، و في الإيضاح : 525 ، و في المطول : 683 ، و في المفتاح : 537 .

[4]

[5]

[6] البيت من الوافر ، انظر الديوان : 140/1 ، التلخيص : 180 ، شرح اليلخيص : 527 ، الإيضاح : 421 ، و في شرح الأخضري : 287 ، و في الإيضاح : 527 ،

[7] البيت من الطويل ، انظره في الإيضاح : 527 ، و في المطول : 685 .

أمدح في الغزل بكونه حليما حيث كنّ بالغستفهـــام عن خليل صالح لان يودعه حلمه و ضمن الفخر شكوى الزمان لتغيير الأخوان بقوله

فمـــن لي بأخ و الطــف فيـــه بأنـــــه ❋ لم يعـــزم على مفـــارقة الحلـــــــم[1]

لأن الودائح تستعاد الآخر الأمور من هذا الأسلوب قوله تعالى: ﴿ و حمله و فصاله ثلاثون شهرا ﴾[2] سيقت لإثبات منّه : الوالدة على الولد ، و فيها أنّ مـــدّة الحمل ستة أشهر ، و سمّي هذا في أصـــول الحنفية بإشـــارة النـــص . **قوله** و أكّدوا مدحا إلى آخره و في هذه التسمية إشارة إلى معناه بإعتبار فصول المبالغة في المدح باعتبار إيهام إثبات يذم به قيل بما يشبه الذم ، فحصلت من تسمية بذلك الإشارة إلى معناه . **قوله** و الإدماج من ذا العلم يقال أدمج الشيء في الثوب إذا لفه فيه، و الإدماج من الألقـــاب التي تعد من علم البـــديع . و في البيت الوصـــل و الإيجـــاز و الإطنـــاب و المطابقة و حسن البيان ثم قال:

225 – و جاء الاستتباع و التوجيه ما ❋ يحتمل الوجهين عند العلمـــــــــا

يعني أنّ من ألقاب المعنوي الاستتباع ، و هو الوصف بشيء يستتبع و صفا آخر ، إمّا مدحا أو ذما ، فالأول كقـــول **أبي الطيب** :

نهبـــت من الأعمـــار مـــا لـــو حويتـــه ❋ لهنئـــت الـــدّنيـــا بأنّك خــــــالد[3]

مدحه بالنهاية في الشجاعة لكثرة قتلاه ، بحيث يخلد لو ورث أعمارهم على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ، حيث جعلهامهنات بخلوده فيها ، و فيه و جهان آخران من المدح :

أحدهما أنّه نهبت الأعمار دون الأموال كما هو مقتضى علوّ الهمّة ،

و **الثاني** أنّه لم يكن ظالما في قتلهم ، و إلاّ لما كان للدنيا سرور بخولده ثالثهما الذم بشيء على وجه يستتبع الذم بشيء آخر كقول **الأخطل**

قوم إذا استنبـــح الأضيـــاف كلبهم ❋ قالـــوا لأمّهم بـــولي على النّـــار[4]

فإنّ هنا الشعر استتبع أنواعها من الذم كما لا يخفى

تنبيـــه : قال **الغزي** ، " و انظر لو ذمه بشيء يستتبع الذّم بشيء آخر هل يكون الاستتبـــاع أم قال : ثم قال بعـــد ذلك و في متبوعه كغيره الاقتصار على المدح و هذا ظاهر بأنه المفهوم من تعريفه السابق " و فيه نظر لأنّ مـــا هـــو مذكور في متبوعه فمسلّم ، و أتى به المصّنف في شرحه كما لا يخفى ، و أما قوله كغيره فلا يسلم له فـــإن الشـــيخ شرف الدين ابن الطيبي صرّح بالعموم سواء كان مدحا أو ذما ، و به شرحت كلام النّـــاظم و قال **ابن حجة** " هو أن يذكر المتكلم معنى مدح أو ذم أو غرض من الأغراض الشعرية فيستتبع معنى آخر من جنسه يقتضي زيادة و صف ذلك " فكان على **الشيخ الغزي** /15 أن يقول في متبوعه و من سلك طريقه ، لأنّ غير **القزويني** قال بغـــير ذلـــك فليتأمل . ثم قال و التوجيه ، الخ ، أي و من ألقاب المعنوي التوجيه و يسمّى محتمل الضدين و هو أنّ يراد كلام يحتمل الوجهين مختلفين احتمالا على السّـــــواء ، و بهذا القيد يخرج التورية لأنّ الاحتمالين فيهما لا على السّواء نحو قوله

---

[1]

[2]

[3] البيت من طويل ، انظره في الديوان : 277/1 ، و في المفتاح : 428 ، و في التلخيص : 179 ، و في الإيضاح : 528 ، و في المطول : 686 ، و في شرح الأخضري : 287 .

[4]

تعالى: ﴿ و الليل إذا عسعس ﴾[1] يحتمل أقبل أو أدبر ، و ذكر رجل عند **النبي** – **صلى الله عليه و سلم** – فقال << لا لا يتو سد القرآن >> يحتمل أن يكون أنّه لا ينام الليل حتى يتوسد فيكون مدحا و يحتمل أنّه ينام و لا يتوسده أي لا يحفظه كقول بعضهم في خياط اسمه **عمرو** حين خاط له قباء فنظم فيه و قال :

خـــــاط عمـــرو قبـــــاء ❋ ليســــــت عينـــه ســـواء[2]

يحتمل أنّه تمنى صحة العين العورا ، فيكون دعاء عليه أو بالعكس ، فيكون دعاء عليه . قوله و جاء الاســـتتباع أي في أنواع الضرب المعنوي و هو استفعال من تبع الرجل إذا اقتفى أثره و إسناد المجيء إليه مجاز عقلي . **قوله** و التوجيـــه مصدر توجّه إلى ناحية كذا، إذا استقبلها و سعى نحوها . و **قوله** يحتمل الوجهين فيهما إشارة إلى تعريفه . و **قولـــه** عند العلماء أي علماء أئمة البلاغة، فهو تتميم للبيت و **الله** أعلم . و في البيت الوصل و الإيجاز و الإطناب و حســـن البيان ثم قال :

– 226 – و منـــه قصـــد الجد بالهزل كما ❋ يثنى على الفّخـــور ضد ما اعتمـــا

يعني أن من ألقاب المعنوي الهزل الذي يراد به الجد ، و هو أن يقصد به المتكلم التقريع و المنابزة ، فيخـــرج الكـــلام مخرج الهزل ، و المراد به الجد كقولك للجاهل المفتخر ، كيف تجد جهلك ، و منه قول الشاعر :

إذا ما تميمي أتاك مفـــاخـــرا ❋ فقـــل عن عـــدّ ذا كيف أكلك للضّب[3]

فيه معنى الاستهزاء و التقريع و لذا تأمله في الحقيقة ، فهو جد لأن تميما يكثرون من أكل الضب و يعبرون به لكونـــه من الحشرات، و كقول الآخر في جماعة من حسان الوجوه :

فقولوا البـــدر التم إن كـــنت مثلهـــم ❋ تبسم بثغر فـــاح بالمســـك و الندا[4]

فإنّه أخرج هذا الكلام مخرج الهزل ، و المراد به الجد ، لأنّ البدر ليس له ثغر حتى يتبسم به . **قوله** و منه ، أي و من ألقاب المعنوي إيراد الجد في قالب الهزل ، و الجد نقيض الهزل و هو الاجتهاد في الأمور و يضبط بتثليث الجيم ، فبالفتح هو الأب و بالكسر ضد اللعب و بالضم الندب . **قوله** كما يثنى ، أي يعطف ، و يرد على الفخور ضد ما اعتما أي ضد ما اختار لنفسه يقال اعتماه يعتميه إذا اختاره . و الفخور هو كثير الفخر يقال فخر يفخر فخرا إذا عدد مآثر آبائه يفتخر بذلك ، و فخر يفخر من باب تعب فخرا بفتح خاء المصدر إذا أنف و رفع نفسه عن ذلّ يـــراد به ، و في البيت الفصل و الوصل و الإيجاز و المطابقة و الالتزام ، ثمّ أشار إلى النّوع الموفى ثلاثين فقال :

– 227 – و سوق معلوم مساق ما جهل ❋ لنكتـــة تجـــاهـــل عنهم نقـــل

يعني أن من ألقاب المعنوي تجاهل العارف و سمّاه **السكاكي** سوق معلوم مساق غيره لنكته ، و قال لا أحبّ تسميته بالتجاهل لوروده في كلام **الله** تعالى ، و حقيقته أن يسئل المتكلم عن شيء يعرفه سؤال من لا يعرفه /16 ليوهم أنّ شدّة التّشبيه الواقع بين المناسبين قد أحدثت عندالتبـــاس المشبه بالمشبه به لنكته ، كالمبالغة في المدح ، مثل قول **أبي البجم** :

---

[1] التكوير :

[2] البيت من مجزوء الرمل ، و هو لبشار بن برد ، انظره في التلخيص : 180 ، و في شرح التلخيص : 421 ، و في المطول بلا نسبة : 685 ، و في الإيضاح : 228 ، و في شرح الأخضري : 287

[3] البيت من الطويل ، للشاعر العباسي أبي نواس ، يهجو تميما و أسدا و يفتخر بقحطان ، انظر الديوان : 153/3 و التلخيص : 180 ، و شرح التلخيص : 422 ، و الإيضاح : 530 ، و المطول : 685 ، و في شرح الأخضري : 288 .

[4]

ألمـع بـدا أم ضـوء مصبـاح ❋ أم ابتسـاماتهـا بالمنظر إيضتاح [1]

أي الظاهر بالغ في مدح ابتساماتها ، حيث لم يفرق بينها و بين لمع البرق و ضوء المصباح ، أو المبالغة في الذم كقـول زهير :

و ما أدري و سوف أخال ما أدري ❋ أقـوم آل حصـر أم نسـاء [2]

أخال أي أظن وكسر لهمزة المتكلم فيه هو الأفصح و بنو أسد يفتحونها على القياس و القوم يطلق على الرحال خاصة بدليل عطف النساء كقوله تعالى ﴿ ا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ ﴾[3] الآية و المبالغة في الشوق و طول الليل كقول بعضهم : :

أشـوق ما أقـاسي أم حـريق ❋ و ليـل مـا أكابد أم زمـان [4]

ومما جاء للتوبيخ قول ليلي بنت طريف الخارجية في أخيها الوليد

أيـا شجـر الخبـور مالك مـورقا ❋ كأنك لم تجزع عن ابن طريـف [5]

الخابور نهر أصله من رأس عين بديار يصب الى الفرات ، و مورقا أي ناظرا و مما جاء في الوله من شدة الحب قول الغزي

بالله يا ضبيـات القـاع قلـن لنتا ❋ ليلاي منكن أو ليلا من البشر [6]

القاع هو المبتدي من الأرض ، و في إضافة ليلى إلى نفسه ، تحي من الحب ، و من هذا القبيل خطاب الأطـلال و الرسوم و المنازل و الاستفهام عنها كقول الشاعر :

يـادار سلمـا أين دار سلمـاك ❋ من أجلهـا إن بكيناها بكينـاك [7]

قوله و سوق معلوم مبتدأ أي و منه سوق معلوم الخ ، و هو قريب من قول السكاكي ، أو أن السكاكي قال مساق غمرة و النّاظم قال مساق ما جهل . **قوله** تجاهل بالرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف تقديره و ذلك تجاهل . و عقل تعقل بالتاء للمجهول و نائبه ضمير المجهول ، و الجملة صفة ، و في بعض النسخ نقل أي نقل عن الأوائل أو عقل عنهم تسمية هذا النوع بالتجاهل . و في البيت الفصل و الوصل و التعليل و المطابقة و الموازنة و الغلتزام ، ثمّ قال :

– 228 – و القول بالموجب قل ضربان ❋ كـلا همـا في الفن معلـومان

يعني أنّ من ألقاب المعنوي القول بالموجب ، و هو ردّ الخصم كلام خصمه من فحوى لفظه ، و بسط الكلام عليه محله كتب الأصول ، و هو المراد يقول المتكلمين بقول بموجبه ، و هو مضربان

أحدهما : أن تقع صفة في الكلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم فثبتها لغيره دون تعرّض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير أو نفيه عنه نحو ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [8] فالأعزّ صفة و قعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم ، و الأذلّ كناية عن المؤمنين ، و قد أثبت

[1] البيت من البسيط ، ورد في الإيضاح : 531 ، و في المطول : 686 ، و في التلخيص : 180 ، و في شرح التلخيص : 422 .
[2] البيت من الوافر، ورد في الإيضاح : 531 ، و في التلخيص : 187 ، و في شرح التلخيص : 423 .
[3] الحجرات : 03
[4]
[5] البيت الطويل ، ورد في الإيضاح : 530 ، و في المطول : 685 ، و في التلخيص : 181 ، و في شرح التلخيص : 423 ، و في المفتاح : 267.
[6] البيت من البسيط ، ورد في الإيضاح : 531 ، و في المطول : 686 ، و في التلخيص : 181 ن و في شرح التلخيص : 423 ، و في شرح الأخضري : 288
[7]
[8] المنافقون : 08

المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة ، فأثبت الله تعالى في الرّد عليهم بصفة العزّ لغير فريقهم ، و هو الله تعــالى و رسوله و المؤمنون ، و لم يتعرّض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للمؤمنين بالعزة ، أعني الله تعــالى و رسوله و المؤمنون ، و لا لنفيه عنهم بأنّ الغرض هو إبطال دعواهم بإثبات الحكم المعلّق على تلك الصّفة لا لنفسهم

ثانيها : حمل لفظ و قع في /17 في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمل ذلك اللفظ بذكر متعلقة ، أي إنّما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق بذلك اللفظ ، كما إذا قال للك أحد : " أنا أعظم منك . فتقول له نعــم أنــت أعظم دينا ، أو أنا أعلم منك ، فتقول له بأنواع الفجور ، أو أنا أعبد منك ، فتقول له لهوى النّفس " . و منه قــول الشاعر :

قلــت ثقلّــت إذا أتيت مــــــرارا ❃ قــال ثقلّــت كاهلي بالأيادي [1]

فلفظ ثقلت وقع في الكلام الغير ، و ثقلتك بااتيان مرة بعد مرة ، و قد جملة على تثقيل عاتقه بالأيادي و المنن و النعم قوله و القول بالموجب بفتح الجيم اسم مفعول ، أي ما أوجبه دليل المستدل و اقتضاه ، و يعرب مبتدأ ، و يقال له الأسلوب الحكم ، و ضربان خبره و جملة قل اعتراضية لا محل لها من الإعراب ، و هي حشو إلا إذا وجد من يقول بخلاف ما ذكر فهي للرد عليه ، أي قل ضربان و لا تراعي من قال بخلافه و يكون ضربان خبر لمبتدأ محذوف أي هو ضربان ، و الجملة في محل نصب حكاية بالقول و محكية خبر المبتدأ الأول . قوله كلامهما في الفن معلومان تكميلة للنظم ، و هــذا البيت ثابت في نظم المصّنف و في شرحه و لم يشرحه الشيخ **الغزي** ، و المعتبر ما عليه شرح المصّنف و في البيت الفصل و الوصل و الاطناب و التقسيم و التّرديد و حسن البيان ، ثمّ ختم الباب بذكر [الإطّراد]فقال :

– 229 – و الاطّـــراد العطف بالآباء ❃ للشّخص مطلقـــا على الولاء

يعني أنّ من ألقاب المعنوي الإطّراد و هو أن يذكر أسماء إباء الشخص بعد أسمه على ترتيب الولادة علـــى وجــه سهل السك تقوية لتعريفه من غير تكلف و لا تعسف لتكون الأسماء في تحررها كاطراد المـــاء في سهولة انسحابه فيتحقق المعنى الذي أسبق لعبه منه و ذلك كقول **الأعشى** :

أقيس بن مسعود بن قيس بن خالد ❃ و أنت امرؤ أرجوا بذاك و آمل [2]

و منه قوله – **عليه الصلاة و السلام** – = الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم =

و تفسير الإطلاق في كلام الناظم سواء كان مدحا أو ذما أو غير ذلك ، كقول **ربيعة بن دؤابة**

إن يقتلــوك فقد ثللــت عــروشهم ❃ بعتبـــة بن الحـــارث بن شهـــاب [3]

يقال : ثلّ الله عروشهم ، أي هدم ملكهم ، و المعنى أن يفتخروا بقتلك و صاروا يفرحون به فقـــد أثــرت في عروشهم و هدمت أساس مجدهم بقتل رؤوسهم ، عتبة بن الحارث ، و كقول **دريد بن الصمة**

قتلـــا بعبـــد الله خـــير لذاتـــــه ❃ دؤاب بن اسما بن زيد بن قارب [4]

---

[1] البيت من الخفيف و هو منسوب لا بن الحجاج البغدادي ، و ترجمته في يتيمة الدهر : 25/3 و معاهد التتصيص : 188/3 ، انظره في التخليص : 182 ، و في الإيضاح : 532 ، و في شرح التلخيص : 424 ـ و في المطول : 686 ، و في شرح الأخضري : 290 .

[2]

[3] البيت الكامل ، و هو لربيعة بن ذؤاب الأسدي يرثي ابنه دؤابا لما قتل عتيبة فقتله قوم عتيبة به ، و البيت في التلخيص : 173 ، و في شرح التلخيص : 424 ، و الإيضاح : 536 ، و في المطول : 687 ، و في شرح الأخضري : 290 .

[4] البيت

فإنّ عتبة في شعر ربيعة ، و دؤابا في شعر دريد لم يذكر الغرض إختصاصهما بالمدح ، و إنّما ذكرا في معرض أنهما قتلا بن قتل ، و كان في قتلهما توفية باستفاء الثأر لشرفهما ، **قوله** و الإطراد مبتدأ و المصدر اطرد الماء إذا جرى و استرسل من غير توقف ، و هو محدود و قوله العطف بالإفاء حد له ، و المراد بالعطف هنا معناه اللغوى أي التتابع عل التوالى ، و الولاء بالكسر مصدر والي إذا **/18** و ليس منه . و هو آلات الضوء لأن ذلك يرجع إلى الزمان و في البيت الفصل و الوصل و الايجاز و حسن البيان و الايضاح ، و لّما فرغ من الضرب المعنوي شرع في البيان للفظي فقال :

– 230 – منه الجنــــــاس و هو ذو تمام	✵	**مع اتّحــاد الحــرف و النّظــام**
– 231 – لن يعرف الواحد إلاّ واحدا	✵	**فاخرج من الكون لكن مشاهدا**
– 232 – و متمــــــاثلا دعي إن اتلف	✵	**نوعا و مستوفي إذا النّوع اختلف**

يعني أنّ من الوجوه المحسّنة اللفظية الجناس و هو تشابه اللفظين في التلفظ ، فيخرج التناسب في المعنى نحو أسد و سبع ، أو في مجرد عدد الحروف نحو : ضرب و علم أو في مجرد الوزن نحو ضرب و قنل . و سمّي جناسا لمجئ حروف ألفاظه من جنس واحد و مادة واحدة ، و أنواع التجانس كثيرة يجيئ تفصيلها إن شاء الله تعالى ، ثمّ الجناس ضربان في تمام و غير تمام ، فالتمام هو أن يتفق اللفظان في أنواع الحروف و في ترتيبها و أعدادها و هيئاتها فخرج بالقيد الأول نحو : يفرح و يمرح ، و بالترتيب يخرج نحو : الفتح و الحنف ، و بالعدد يخرج نحو : الساق و المساق ، و بالهيئة يخرج نحو : البرد و البرد يفتح أحدهما و ضم الآخر فإن كيفيته الكلمة هي الهيئة تحصل لها بإعتبار حركات الحروف و سكناتها ، تضرب ، و نصب بخلاف تعب إذا أضيق إلى واحد منهما و وجه الحسن في هذا النوع أعني التام حسن الافادة مع أن صورته صورة الاعادة و القيود المتقدمة كلها تؤخذ من قول النّاظم مع اتّخاذ الحرف و النظام أي مع اتحاد الحرف نوعا و عددا و النظام يشمل الهيئة و الترتيب لأن المراد به بشكله الذي نتظم به و تركب عليه ، ثمّ إن أتّحّد فيه نوع اللفظ بإعتبار الاسمية و العلية و الحرفية سمّي متماثلا ، و إليه الاشارة يقوله ، و متماثلا دعى ، أي اتلف لأن الماثل هو الاتحاد في النوعية و مثال ذلك قولنا ، فتح الله ينتظر فتح الله ، الأوّل علم لشخص مضاف ، و الثاني مصدر مضاف إلى فاعله ، و منه قوله تعالى {وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ} [1] و نحو من كانت نفسه حيّه ، فهي بين جنبيه حيّة ، يريد أفعى ، و مثال الفعلين نحو معصية الله لا تخل لك بن تحل ، و مثال الحرفين نحو : {وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ} [2] الاولى شرطية و الثانية نافية . و أمّا إذا كان اللفظان المتفقان في الحرف و النظام و اختلفا في نوع الكلمة بأن كانا من اسم و فعل و اسم و حرف أو فعل و حرف يسمّى مستوفي و إليه الإشارةبقوله و مستوفى إذا النوع اختلف . ثمّ أشار إلى مثال من التماثل بين اسمين فقال تعرف الواحد إلاّ واحد ، و أخرج عن الكون تكن مشاهدا ، أي لم تعرف الواحد هو الله تعالى إلاّ واحدا في ذاته و صفاته و أفعاله ، فلا تقبل ذاته الأقسام يوجه ، و لا تشبه صفاته الصفات و لا يدخل أفعاله الاشتراك ، و إذ لا فعل لغيرخ سبحانه ،

لم تكن أهلا لطريق العزم إذ يتوصل إلى طريق الرّب إلاّ بالخروج من الكائنات جميعا قال ابن عباد " أخرج من وصاف بشريتك عن كل وصف عناقص لعبودتيك لتكون لنداء الحق مجيبا و من حضرته قريبا " .

---

[1] الروم : 55
[2] فاطر : 41

خلق و إن سنب لغيره كسبا ، و لا يكون بذلك شريك له أو عديل ، ليس عمثله شئ و هو السمّع البصر ، **قوله** ، فاخرج من الكون ، أي كن ممن خرج من الكون و غاب عنه ، و قد قيل ، لا ترحل من كون إلى كون فتكون كحمار......... أي كن ممّن يشهد المكوّن لا ممّن يشهد الكون ، لأنّ من وقف مع الأكوان و لم يرحل إلى مكوّنها و في الأبيات الفصل و الوصل و التجنيس و المطابقة و التقسيم و حسن البيان و الالتزام ، و لمّا كان الجناس التام قد يدخل التركيب في ركنيه أو أحدهما أشار إلى بيان ذلك فقال :

– 233 – و منه ذو تركيب ذو تشابه ❋ خطــا و مفـــروق بلا تشـــابه

يعني أنّ من التام جناس التركيب و هو عندي أشرف أنواع الجناس و أحلاها . و هو ضربان لأن التركيب تارة يكون في الجزأين معا ، و تارة يكون في أحدهما ، و يسمّى الأوّل الملفق و الثاني بالمركب و كل منهما نوعان : فما اتفق في الخط يسمّى متشابها ، و ما اختلف سميّ مفروقا

- فمثال المتشابه من مركّب أحد الركنين فقط كقول **أبي الفتح البستي** :

إذ ملك لـــم يكـــن ذاهبــــه ❋ فـــدعـــــه فدولته ذاهبـــه [1]

- و مثـــال المفروق منه كقول **أبي الفتح**

كلّكـــم قـــد أخـــذ ا لجـ ❋ ـــام و لا جــــام لنـــــا
مالّذي ضـــرّ مديـــر الــ ❋ جــــام لو جاملنـــــــا [2]

أي لو عاملنــــا بالجميـــل ، و الجـــــام هو الكأس

- و مثال المتشابه من مركب الطرفين كقول القاضي **بن علي عبد الباقي بن حصين** :

فلم تضح العـــادي قد رشـــــاني	❋	**و لا قالـــــوا فلان قد رشاني** [3]

- و مثـــال المفــــروق منه كقول **شرف الدين بن عيين** :

خبروهـــا بأنّه ما تصـــدا ❋ للسلوّ عنهـــا و لوبات صـــدا [4]

فهذه اربعة أقسام كلّها تؤخذ من كلام النّاظم

تنبيـــــه : اقتصر المصنّف في شرحه على مركب أحد الطرفين فقط ، و هو أن يكون أحد لفظيه كلمـــــة مفردة و الأخرى مركبة من كلمتين ، و عليه الشيخ **الغزي** ، و حاصله أنّ بعض المصنّفين فرّقوا ، فسمّوا ما وقع التركيب في طرفيه معا ملفقا ، و ما وقع في أحدهما مركبا ، و غالبهم لم يفرق ، و يسمّى كل ما وقع فيه التركيب مطلقا مركبا و عليه ذهب جلال الدين السيوطي في كتابه المسمّى بجنى الجناس ، حيث جعل التركيب جنسا و تحته أنـــواع و غالب المؤلفين لم يفرقوا بينهما ، بل عدوا كلا منهما مركبا . فإذا كان مركب الرّكن الواحد يسمّي بجناس التركيب ، و ركب الركنين معا أولى و إحدى ، و هذا أقرب إلى المطابقة في التّسمية و زيادة فائدة من كلام النّـــاظم أحســـن من تركها . **قوله** و منه ذو التركيب ، الضمير يعود إلى التام لأنّ التقّسيم فيـــه ، وذو هنا الصاحبة في الموضع ، و خطا منصوب على إسقاط الخافض . **قوله** و مفرق معطوف على ذو تشابه ، و هو تقسيم لذي التركيب

[1] البيت من المتقارب ، انظره في التلخيص : 185 ، و الإيضاح : 526 ، و في البيتان : 566 ، و في المطول : 687 ، و في شرح الأخضري : 292 ، و شرح التلخيص : 426 .
[2]

[3] البيتان من مجزوّء الرّمل ، انظرهما في المفتاح : 430 ، و التلخيص : 185 ، و شرح التلخيص : 427 ، و الإيضاح : 526 ، و المطول : 688 ، و شرح الأخضري : 293 .
[4]

و بلا تشابه أي بلا التباس . و في البيت الفصل و التجنيس و المطابقة و الالتزام ، و لمّا فرغ من الجناس التام شرع في بيان مايقابله لأنّه تقدّم أنّ التام يشترط فيه أربعة قيود و هي النوع و العدد و الهيئة و الترتيب ، فكل قيد يقابله قسم باختلال ذلك القيد مع بقاء الثلاثة ، فيقابل الهيئة الجناس المحرف و يقابل الاتفاق في العدد الجناس الناقص ، و يقابل الاتّفاق في الترتيب جناس اللّقب بالأقسام و المقابلة للتام أربعة . أشار إلى القسم الأول منها و هو يقابل الهيئة فقال :

– 234 – و إن بهيئة الحروف اختلفــا ❋ فهـــو الذي يدعونه المحـــرّفا

يعني أنّ لفظ الجناس إذا اختلفا بهيئة الحروف فقط . فإنّ وقع الاختلاف في حركات الحروف و سكناها ، مع بقاء النّوع و العدد و الترتيب سمّي التجنيس محّرفا لا نحراف هيئة أحد اللفظين عن الآخر ، و الاختلاف قد يكون في حركة فقط كقولهم : جبة البرد جنة البرد لفظ البرد . بالضم و البرد بالفتح و لا شاهد في الجبة و الجنة لأنّه التجنيس اللاّحق كما سيأتي ، و قد يكون الاختلاف بالسكون فقط كقوله – **صلى الله عليه و سلم** – >> اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي << [1] فاللاّم في الأوّل ساكنة ، و في الثاني محرّكة ، و قد يكون الاختلاف بالسّكون و الحركة ، كقولهم كقولهم " البدعة شرك " بفتح الشين و الرّاء في الأوّل ، و كسر الشين و سكون الرّاء في الثاني ، و قد يقع الاختلاف بالتخفيف كقولهم : " ويل للمساكين من المسّاكين " بتشديد الشين في الثاني و قولهم : " الجاهل مفرّط و مفرط " بتشديد الرّاء في الثاني أيضا قال **القزويني** " و الحرف المشدّد في حكم التخفيف " يريد في هذا النوع وهو اختلاف هيئة المتجانسين بالحركة و السّكون ، و المشدّد منها فكأنّه حرف واحد زيد فيه كبقيته و أمّا إذا اعتبر **/19** تضعيفه فإنّه من حرفين فيقع الاختلاف بين الركتين في عدد الحروف ، فيكون من الناقص . **قوله** و إنّ بهيئة الحروف اختلفا ، معطوف على مقدّر ، لأنّه مقابل لقوله مع اتّحاد الحرف و النّظام ، أي هذا اتفقا فيها ذكر و ان اختلفا اللفظان بهيئة الحروف فهو الخ أي يسمونه بالجناس المحرف و يسمى المختلف أيضا ، و في البيت الوصـــل و الإيجـــاز و حسن البيان و الإيضاح ، ثمّ أشار إلى القسم الثاني من الأقسام المقابلة للتام ، و هو ما يقابل الإتفاق في الحروف فقال " و ناقص مع اختلاف في العدد " يعني أن الجناس الناقص هو أن يختلف اللفظان في عدد الحروف مع اتفقا هما في القيود الثلاثة الباقية ، و هو أن يكون حروف أحد الطرفين أكثر من حروف الآخر ، بحيث اذا الرايد اتفقا في النـــوع و الهيئة و الترتيب ، و يسمى ناقصا لنقصان عدد الحروف من أحد ركنيه عن الاخر و هو ستة أقسام لأن الزائد إمّا حرف واحد أو أكثر و على التقديرين ، فهو إما في الأول أو في الوسط أو في الآخر ، فمثال ما اختلف بنقصان حرف واحد وذلك إما في أوله نحو " الساق و المساق و السماء و الماء " و إمّا في و سطه نحو " فاق و فارق و الجد و الجهد " و أمّا في آخره كقول **أبي تمام** :

يمـــدّون من أيد عـــواص عـــواصم ❋ تصول بأسيـــاف قواض قواضب [2]

يمدّون من أيد ، صفة لمحذوف ، أي سواعد من أيد عواص جمع عاصية من عصاه ضربه ، و عواصم من عصمه حفظه و حماه ، و قواض من قضى عليه حكم و قواضب من قضبة قطعة ، أي يمدون بالضرب يوم الحرب أيديا ضاربات للأعداء حافظات للأولياء صايلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة ، و ربما سمّي هذا القسم الأخير

---

[1]

[2] البيت الطويل ، انظره في الديوان : (949/1) ، و في المطول : 691 ، و في الإيضاح : 538 ، و في التلخيص : 182 ، و في شرح اليلخيص : 428 .

بالمطرف ، و مثال ما اختلف بنقصان حرفين ، و هو أيضا إمّا في أوله كقوله تعالى ﴿وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ﴾ [1]
و إمّا في وسطه كقولهم " طلع نجم الضفر في سعادة الغضنفر " و إمّا في آخره كقول **الخنساء**

إنّ البكـــاء هـــو الشّــفـــــــا ❋ **من الجـــوى بـــين الجـــــوانح** [2]

الجوى حرقة القلب ، و الجوانح الضلعتان الاخرتان ، و ربّما يسمى هذا القسم منذيلا . قوله و ناقص خـــبر لمبتـــدأ محذوف أي تسمية ما اختلف فيه عدد الركنين جناس ناقص ، و سواء كان الناقص بحذف أو حرفين كما مر . قوله مع اختلاف في العدد هذا هو المقابل للقيد الثاني كما مر و في البيت الفصل و الإيجاز و الالتزام ، ثمّ أشار إلى القسم الثالث من الأقسام المقابلة للتام و هو يقابل في أنواع الحروف فقال :

– 235 – و ناقص مع اختلاف في العدد ❋ **و شرط خلف النوع واحد فقد**
–236– و مع تقـــارب مضـــارعا ألف ❋ **و مع تباعد بـــــلا حق وصف**

يعني أنّ لفظ المتجانسين إذا اختلفا في نوع بعض الحروف و يشترط في ذلك الاختلاف أن يكون بحرف واحد فقط و إلايبعدا لشبه بين الكلمتين و يخرجان عن التجنيس كنصر و نكل و ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع الاختلاف بهما على الشرط المذكور إن كانا متفار بين في المخرج سمي الجناس مضارعا و إلا سمي /20
لا حقا و كل منهما ثلاثة انواع الحرف المختلف اما الاول او في الوسط او في الاخر فمثال المضارع اختلاف الحرف في اوله نحو **ليل دامس و طريق طامس** و في وسطه نحو << **ينهون و ينئون** >> و في آخره نحو << **الخيـــل معقـــود في نواصيها الخير** >> [3] و مثال الجناس اللاحق باختلاف الحرف في أوله كهمزة و في وسطه كثفرحون و تمرحون و في اخره كالامر و الامن هذا مضمون البيت قوله و شرط خلق البيت معطوف على مقدر أيضا كما سبق أي هذا إذا تفقا أي في الحرف و النظام كما مر و إن اختلف لفظ المتجانسين في معنى أنواع الحروف فقال و شرط الخ و فقـــد اسم بمعنى حسب أو اسم فعل بمعنى قط قوله تقارب أي المخرجين و مع تباعد مخرجهما سمـــي الأول مضـــارعا أي مساها مع المشابهة بين الحرفين بقرب حرفهما و في البيتين الفصل و المطابقة و الملحق بالجناس و الموازنه و الالتزام ثم أشار إلى القسم الرابع و المقابلة للتام و هو ما يقابل الاتفاق في ترتيب الحروف فقال :

– 237 – و هو جناس القلب حيث يختلف ❋ **ترتيبها للكلّ و البعض أضف**
– 238 – مجنحـــا يدعى إذا تقاسمــــــــا ❋ **بيتا فكان فاتحـــا و خاتمـــا**

يعني أنّ جناس القلب هو أن يختلف لفظ المتجانسين في ترتيب الحروف و يتّفقان في النّوع و العـــدد و الهيئة ، و هو ضربان

أحدهما أن يقع الحرف الأخير من الكلمة الأولى أولا من الثانية و الذي قبله ثانيا و هكذا على الترتيب ، و يسمّى قلب كل ،

و **الثاني** أن يكون ذلك في بعض الحروف و يسمّى قلب بعض ، فمثال الأول قول الأحنف :

حســـامك منك للأحبـــاب فتـــح ❋ **و رمحك منه للأعـــداء حتف** [4]

---

[1] الطور : 02/01
[2] البيت من الكامل : انظره في ديوانه : 31 ، و في المطول : 691 ، و في الإيضاح : 538 ، و في التلخيص : 182 ، و شرح التلخيص : 428 .
[3]
[4] البيت من الطويل ، انظره في المطول : 692 .

الجوهري الحتف الموت و الجمع حتوف و مثال الثاني قولهم << **اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا** >> [1] الجوهري [2] الرّوع بالفتح الفزع و الروعة الفزعة و الرّوع بالضم القلب و العقل . و إلى هذين الضربين أشار بقوله (للكل) و و البعض أضف . ثمّ من المتجانسين بجناس القلب إذا وقع أحدهما بأول بيت و الآخر بآخرها يسنى جناس القلب ، أي مقلوبا مجنحا لكون طرفيه كالجناحين للبيت ، نحو قول الشاعر :

لاح أنــــوار الهـــــدى مــن ❋ كفّـــه كلّ حــــــــــال [3]

قوله و هو جناس القلب ، أي يسمّى به ، و **ابن الأثير** سمّاه جناس العكس ، و مناسبة كل من التسّميتين ظاهرة . **قوله** حيث يختلف ترتيبها ، أي ترتيب الحروف في اللّفظين المتجانسين فأن يقع الاختلاف لكل الحــــــــروف . **قوله** و البعض بالنصب مفعول بأضف ، أي أضف البعض ، و هو ما اختلف ترتيبه ببعض الحروف ، فيسمّى أيضا بجناس القلب بإضافته لما قبله . **قوله** مجنّحا يدعى البيت ، أي و يسمّى جناس القلب مجنّحا إذا قسم لفظاه بيتا فكان أحدهما فاتحا له أي أوله ، و الآخر خاتمة له ، أي آخره و تحلية كل بعض بالألف و اللاّم عدّه بعضهم من اللّحن ، و بعضهم سامح فيه للضرورة ، و يحكى أنّ بعض السلف قرأ كتابا لبعض المصنّفين و قال : و ما وجدت فيه لحنا فقط سوى تخلية كل و بعض بالألف و اللاّم و لعلّه في غير/**21**
الضرورة و لكن أرباب العقول غيروا هذا الأصل فقالوا الكل و الجزء كثر ذلك في كلا مهم . و في البيتين الفصـــل و الوصل و المطابقة و التسهيم و حسن البيان و الاختتام ، و لمّا فرغ مما يقابل الجناس التّام شرع فيما إذا تردد بالكلام كيف يسمّى فقال :

– 239 – وقع توالي الطرفين عرفا ❋ مزدوجا كل جنـــاس ألفا

يعني أنّ الجناس الصّريح إذا توالى طرفاه بأن لم يكن بينهما فاصل يسمّى مزدوجا مكررا و مرددا ، سواء كان تاما أو غيره ، فمثال التّام المتماثل كقول **أبي نواس** :

عباس عباس إذا احتدم الوغا ❋ و الفضل فضل و الربيع ربيع [4]

و مثال المركب المفروق كقولهم : لا تنم تحت رق تحترق . و كقولهم : أرى قدمي أراف دمي ، و مثال الجناس المحرّف كقولهم : من طلب شيئا وجد ، و في الحديث أعمالكم . و مثال الجناس الناقص بحرف واحد كقـــول **النبي – صلى الله عليه و سلم –** << بد إن الله خلق الداء و الدواء >> ، و مثال الناقص بحرفين كقول الشاعر :

فيالك من حزم و عزم طوامسا ❋ جديد البلاد تحت الصفا و الفايح

و مثال التام المستوي كقول الآخر

و سميته يحي ليحي فلم يكن ❋ إلى رد أمـــر الله فيـــه سبيل [5]

و مثال المركب و المتشابه كقول بعضهم

---

[1] حديث صحيح أخرجه أحمد في المسند ، و أورده الألباني في صحيح أبي داود ، و صحيح ابن صاحبه .
[2] الصحاح
[3] البيت من مجزوء المديد ، ورد بدون نسبة في التبيان :: 570 برواية (النّدى) بدل (الهدى) و في المطوّل : 592 ، و في شرح الأخضري : 295 ، و في شرح التلخيص : 430
[4]
[5]

غزالي غــزالي بسهــام لحـــاظـــه ✵ فقطع أو صالي و بالقتل أو صالي [1]

و مثال المركب المفروق كقولهم : لا تتم تحت رق تحترق . و كقولهم : أرى قدمي أراف ، و مثال الجناس المحرّف كقولهم : من طلب شيئا وجد ، و في الحديث لأعمالكم . و مثال الجناس الناقص بحرف واحد كقول **النبيّ – صلى الله عليه و سلم –** = بد إن **الله** خلق الداء و الدواء = ، و مثال الناقص بحرفين كقول الشاعر :

فيالك من حزم و عزم طوامسا ✵ جديد البلاد تحت الصفا و الفاتح [2]

و مثال الجناس المضارع كقوله تعالى ﴿و يدعوننا رغبا و رهبا ﴾ [3] و مثال اللاّحق قوله تعالى حكاية عن **الهدهــد** ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾[4] و مثال الجناس القلب كقول **النبي – صلى الله عليه و سلم –** << يقال لقارئ القران اقرأ وارقا >> و هذا معنى قوله كل جناس ألفا ، أي عند البلغاء في كل جناس توالى طرفاه يسمّونه بالجناس المزدوج فهو من باب الكلية لأن الحكم فيه الجميع ، و في البيت الفصل و الوصل و الموازنة و الإيضاح و الالتزام ، و لمّا فرغ من أنواع الجناس أخذ يذكر مايلحق به فقال :

– 240 – تناسب اللفظين باشتقاق ✵ و شبهه فذاك و التحاق

يعني أنّه يلحق بالجناس شيئان :

أحدهما أنّ يجمع بين اللفظين الاشتقاق ، و هو توافق الكلمتين في الحروف و الأصول مرتبة مع الاتّفاق في أصل المعنى نحو ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾[5] فإنّهما مشتقان من قام يقوم ، و نحو ﴿ قال قائل﴾[6] فإنّ اشتقاقهما من القول الثاني أي يجمعهما شبه الاشتقاق و ليس باشتقاق ، و هو أن يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر مـــن الحروف أاو أكثرها لكن لا يرجعان إلى أصل واحد في الاشتقاق نحو ﴿وأسلمت مع سليمان لله رب العـــالمين ﴾ [7] ﴿يا أسفا على يوسف ﴾[8] ﴿ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ أَرَضِيتُم ﴾[9] **قوله** تناسب اللفظين أي تناسيهما في الحروف مطلقـــا راجع إلى أصل واحد أم لا بدليل قوله باشتقاق و شبهه . **قوله** فذاك إلى آخره أي فذالك التناسب إذا و جـــد بـــين الكلمتين يسمّى بالملحق ، و في البيت الفصل و الإيجاز و المطابقة و الموازنه و الالتزام ، و لمّا فرغ من التجنيس المصرّح به و ماالتحق به أشار الى نوع آخر من الجناس غير المصرح به فقال :

– 241 – و يرد التجنيس بالإشارة ✵ من غير أن 22/ **يذكر في العبارة**

يعني أن من غرائب أنواع التجنيس الإشارة و يسمّى تجنيس الكناية ، و هو ما أظهر أحد ركينه وكنيّ عن الآخر ، و لا يكون إلاّ تاما أو مقلوبا ، و سبب استعمال هذا النّوع أن يقصد الشاعر المجانسة لفظا فلا يوافقه النظم على الإتيان باللفظ المجانس فيعدل عنه و يشير بلفظ آخر إليه . مثاله في التام أن يكون اسم رجل الأسد فتقول فرّد الأسد من اسمه

---

[1]

[2]

[3]

[4] النمل : 22

[5] الروم : 43

[6] من قوله تعالى = قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ = الكهف : 19

[7]

[8] التوبة : 38 = مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا =

[9]

و منه قول المصنّف في شرحه و سر بالغد من أفعاله فرقا إن عصاك بما في فعله صرفا ، أي صرفه بعصى ، و الفرق بفتح الرّاء الخوف ، و منه قول امرة من بني عفيل و قد أراد قومها الرّحيل عن بني هلال و توجه منهم يحصرون الإبل

فما مكثنا دام الجمال عليكما ❋ إلا أن تستـــــذ الأباعد [1]

أراد أن يقول إلاّ أن تشد الجمال ليجانس بين الجمال و الجمال فلم يوافقه الوزن و القافية فعدل إلى ما يوافق ذلك ، و مثاله في الجناس المقلوب قول الشاعر :

و تحـــت البراقع مقلـــوبهـــا ❋ تـــدب على ورد خـــرقـــــد [2]

فالعقاب بمقلوب البراقع و لا شكّ أنّ بين اللفظ المصرّح به و المكنّ عنه تجانسا ذكره **ابن حجة** و بهذا يظهر أنّ قول المصنّف في شرحه و لاّ يكون إلا تاما فيه نظر فليتامل .

تنبهـــان :

الأول : تابعا **للتفتازاني** و في النّفس منه شيء قال المصنّف في شرحه و مامثّل به **التفتازاني** في هذا المحل مما لا يليق بل لا ينبغي أن تتحرك به الألسنة و لا الاقلام و لا القلوب ، و من المستعظم أن يردد ذلك في مجالس العلم ، ثم قـــال لا يقال إن كثر ت التسمية بهذا الاسم يخفف ذلك إذ لا يتوهّم عاقل منه حبنئذ إرادة الكليم لا نّ نقول ذكر هارون معه يكاد يشخص إرادة الكليم - **عليه (الصلاة)** [3] **و السلام** - لاجتماعهما في الخيال من كثرة ذكرهما في القرآن مع أنّه لا يكاد يوجد في عظيم الأمصار أخوان تسميا **موسى** و **هارون** ، فأول مايلفت العقل عند سماع اسمهما معا إليهـــا و الله الموفق .

الثاني : قال الغزي أيضا تتميم ، قد يطلق التجنيس على توافق اللّفظين في الكتابه . و يسمّى تجنيســـا خطيا كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [4] و فيه نظر لأنّ إتبانه بالتتميم يوهم أنّ هذا النّوع بقي على النّاظم مع أنّ التّجنيس الخطي إما أن يقع التصحيف فيه بحرف واحد أو أكثر ، فما وقع فيه التصحيف بأكثر من حرف واحد فليس الجناس عما ذهب إليه صاحب التلخيص و عليه جرى الناظم كما مرّ وقع فيه بحرف واحـــــد فقط ، كقولهم : يفي و يفي فهو داخل تحت قوله تباعد للأحرف و لا شك بين القاف و الفاء بعد في المخرج ، و لايقال أنّه يسلّم بدخول هذا النوع تحت الجناس اللاّحق لكن ما وقع على هذه الصّورة منه نبّه على تسميته ، و قد صرّح بهذه التّسمية غير واحد لأنا نقول يلزمه أيضا أنّ يتّبه على مسمّاة من الغير الأقسام الداخلة تحت الأنواع السّابقة . /23

لأنّهم سمّوا ما اختلف الحرف في أوله جناس التّوهم ، و ما اختلف في وسطه جناس التّوسط في الناقص مما ، كان النقص بحرفين بما كان في أوله الجناس المزدوج ، و ما كان في وسطه جناس الحشو و ما كان في آخره المذيل و المتمم و المجنب أيضا ، فاقتصار الشيخ **الغزي** في التشبيه على التجنيس الخطي دون غيره كهذه المجانسة المذكورة مع انّه واحـــد منها ترجيح و تحكم أيضا إن سلّمنا أنّه افرده بذكر لا ستحســـانه أبدا فلا يناسب اثر تكرار البيت السابق ، و الأولى تسميته بجناس التصحيف و أمّا التشبيه به في الجناس المحرّف أشبه و أقرب على المطابقة في التسمية ، و هـــذا بحسب ما ظهر لي فليتامل . و في البيت المطابقة و الموافقة و المواصلة و الإلتزام ، و لّما فرغ من النـــوع الأوّل مـــن الضرب اللفظي شرع في بيان الثاني منه فقال :

1

2

3 ساقط من ب

4 الشعراء: 80/79 .

– 242 – و منه ردّ عجز اللفظ على ✱ صـــدر ففي نثر يفقده حـــــــــلا
– 243– مكتنفا و النظم الأولى أولا ✱ آخر مصـــراع فما قيل كـــــلا
– 244– مكـــــررا مجانسا و التحق ✱ يأتي كتخشى الناس و الله احـــق

يعني أن من ألقاب الضرب اللفظي ردّ العجز على الصّدر ، و هو في النشر بجعل أحد اللّفظين المذكورين لفظا و معنى أو المتجانسين أو الملحقين بالجناس ، أعني الاشتقاق أو شبه الاشتقـــاق في الأول الفقرة و اللفظ الآخر في آخـــرها ، و هذا مراده بقوله ففي نثر بفقره جلا مكتنفا ، ففيه أربع صور :

أحدها : أنّ يكون اللّفظان مكررّين كقوله تعالى ﴿ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ﴾ [1]

الثاني : أن يكونا متجانسين كقولهم << سايل اللميم يرجع و دمعه سائل >>

الثالث : أنّ يجمع اللفظين الاستقاق كقوله تعالى ﴿ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً ﴾ [2]

الرابع : أنّ يجمع اللفظين شبه الاشتقاق نحو ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [3] الأول من القول و الثـــاني من القلا و هو البعض ، فإذا تأمّلت و جدت بين الجناس ورد العجز على الصدر العموم من وجه

تنكيت : قال **الغزي** في تمثيله للمجانس ما نصه : الثاني أن يكونا متجانسين كقولهم : كافر النعمة كافر ، و قولهم سايل اللميم يرجع و دمعه سائل . و قولهم : القتل أنفى للقتل . كذا في النسخ التي بين أيدينا ، و فيه نظر أمّا التمثيل الثاني و الأول فمسلّم و أمّا الثالث فلا لأنّه من التكرار فلا يصحّ أن يكون مثالا للتجنيس قطعا ، و قد مثّل به غـــير واحد للتكرار فليتامل . و أمّا في النظم فردّ العجز على الصّدر فيه أن يكون أحد اللّفظين في آخر البيـــت و اللّفـــظ الآخر إمّا في أوّل المصراع أو في و سطه أو في آخره أو في أوّل المصرع الثاني أو في وسطه على قول **السكاكي** ، و قد مثّل له في المفتاح ببيت مقطّع الأجزاء و ركّبتها في جدول من خمسة أضلاع عرضية فتأخذ صورته من كـــل ضـــلع منــــه و هذه صورة الجدول و قد اعتبر صاحب المفتاح هذه الصورة الأخيرة و هو أن يكون اللّفظ الأوّل في حشـــو المصراع

[1] الأحزاب : 37
[2] نوح : 10
[3] الشعراء : 168

الثاني ورده النّاظم تركه أولى تابعا لصاحبا لتلخيض ، إذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر إذ لا صدر لحشو المصراع الثاني بخلاف المصرع الأول فإنّه صدر ابيت ، و حاصله أنّ أحد اللفظين لايكون إلاّ قافية البيت الأخير إمّا في أوّل المصرع الاّول أو (الوسط) و (الاخر) أو أوّل الثاني ، و على كل تقدير فاللّفظان إمّا مكرران أو متجانسان أو يجمعهما الاشتقاق أو شيهه تصير الأقسام ستة عشر ، حاصلة من ضرب أربعة في أربعة و على كلام **السّكاكي** عشرون من ضرب خمسة في أربعة و لكن المصنّف في شرحه لم يورد من شبه الاشتقاق إلاّ مثالا واحد تابعا التخليص و ذلك إمّا لعدم الظفر بالأمثلة الباقية ، و إمّا اكتفاء بأمثله الاشتقاق ، فبهذا الاعتبار أورد ثلاثة عشرة مثالا و سأمثل يجميعها إن شاء الله تعالى

القسم الاول : و هو ما جاء بالتكرار بين الكلمتين كقول الشاعر

سريع الى ابن العم يلطم و جهه ❋ و ليس الى داع الندا بسريع

و كقول صمة **بن عبد الله**

تمتع من القشيري عدا و نجد ❋ فما بعد العشية من عدوا

و هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرايحة و كقول **أبي تمام**

و من كان بالبيض الكواعب مغرما ❋ فما زالت بالبيض الغواضب مغرما

الكواعب جمع كاعبة و هي الجارية حين يبدوا ثديها للنهود ، و البيض الغواضب السّيوف القواطع ، و المغرم المولع ، و كقول الشاعر :

و إن لم يكن إلا معرج ساعة ❋ قليلا فإني نافع قليلها

يعني قفا على الديار و إنّ لم يكن أمامكما إلاّ تعريج ساعة فإنّ قليلها ينفعني و يشفي غليل و جدي .

القسم الثاني : و هو ماجاء بالتجنيس بين الكلمتين كقول القاضي الارجاني

دعاني من ملا مكما سفاها ❋ فداعى الشوق قبلكما دعاني

الأوّل من الترك و الثاني من الدعاء ، و السّفاهة الخفّة و قلة العقل ، و كقول الثعالبي :

و إذا البلابل أفصحت بلغاتها ❋ فانف البلابل باحتساء بلابل

فالبلابل الأول جمع بليل و هو الطاير المعروف ، و الثاني جمع بلبال و هو الحزن ، و الثالث جمع بلبلة بالضم و هو إبريق فيها الخمر ، و الاحتساء الشرب و لا شاهد في البلابل المتوسطة إلا على قول السكاكي دون المصنّف متبوعه كما مرّ ، و قول **الحريري** :

فمشغوف بآيات المثاني ❋ و مفترن برنات المثاني

فالمراد بالأول القرآن و بالثاني نغمات الأوتار ، و كقول **القاضي الارجاني** :

أملمتهم ثم تفلتهم ❋ فلاح لي ألا ليس فيهم فلاح

فالمراد بالأول الظهور و بالثاني الفوز ، و النجاة .

القسم الثالث : و هو ما ألحق الجناس بالاشتقاق كقول **البحترى** :

ضرايب أبدعتها في السماح ❋ فلسنا نرى لك فيها ضريبا

فالضرايب جمع ضريبة و هي الطبيعة ألتي ضربت للرجل ، وطبع عليها ، و الضريب المثل و كقول **امرئ القيس** :

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه ❃ فليس على شيء سواه بخزان

أي إذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه و فيما يعود ضرره إليه فلا يحفظه على غيره مما لا ضرر فيه ، و كقول الشاعر :

فدع الوعيد فما و عيدك ضائري ❃ أطنين أجنحة الذباب تضير

و كقول **أبي تمام** من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد :

و قد كان بالبيض القواضب في الوغا ❃ بواتر فهي الان /25من بعده بتر

الوغا الحرب و بواتر أي قواطع في استعماله إياها فهي الآن من بعده بتر جمع أبتر أي لم يبق بعده مـــن يســـتعملها لستعماله

القسم الرابع : و هو ما ألحق الجناس يشبه الاشتقاق كقول **الحريري** :

و لاح يلح إلى جرين العنان إلى ❃ سلمى فسحقاله من لأيح لاح

فالأول ماضي يلوح ، و الشاهد فيه ، و الآخر اسم فاعل من لحاه و كقول **أبي العلاء** :

لو اختصريم من الاحسان زرتكم ❃ و العذب يهجر للإفراط في الخصر

أي الماء العذب و يهجر بالبناء للمجهول في الخصر أي البرودة و يعني أنّ بعدي عنكم لكثرة إنعامكم على ، و كقوله و مضطلح بتلخيص المعاني و من مطلع إلى تخليص المعاني فالأول من عنا يعني و الثاني من عنا يعنوا . و كقول الآخر :

لعمري لقد كان الثريا مكانه ❃ ثوا فأضحى الآن مثواه في الثرى

فالثراء واوى من الثروة و الثاني يأي هذا مضمون الأبيات . **قوله** و منه إلخ الضمير يعود الى الضرب اللّفظي و صدر الشيئ مقدمه ، و عجزه آخره **الجوهري** ، العجز مؤخر الشيء و بذكرو يؤنت و الجمع أعجاز . ز المـــراد بعجـــز اللّفظ هنا عجز الكلا فهو من إطلاق العام عاى الخاص . **قوله** نثر و يفقره يتعلقان بمكتفا و هو في نثر وجـــلا خـــبر لذلك الضمة و معناه ظهر و الفقر ة مأخوذة من فقرة الظهر و هو العظم الذي يعتمد عليه الظهر فهي معتمد الكلام و المفقر كما أنّ ذلك العظم معتمد الظهر و سيأتي الكلام عليها في السّجع إن شاء الله . **قـــوله** مكتفا أي محـــــدقا و محطا **الجوهري** اكتنفوه أي أحاطوا به و التكنيف مثله و كنفت الشئ اكنفه أي حفظه أي أعنته و المكانفة المعاونة و الكنف بالتحريك الجانب . **قوله** و النظم بالخفض معطوف على نثر ، أي و هو في النظم الأول مبتدأ و أولا ظرف خبر عنه ، و التقدير و هو في النظم الأولى من كلمته أول آخر مصراع أو قبله ، فهو من باب الترقي ، و مكروا حال من ضمير يأتي و هو عائد إلى رد العجز على الصدر ، و هو في النثر يظهر مكتنفا أي محيطا بالفقرة ، أي أحد لفظيه أي أولهما ، و الآخر في آخرها و في النظم تكون الكلمة الأولى أول المصراع الأخير أو قبله بـــأنّ يكـــون في آخـــر المصراع الأول أو حشوة أو أوله ، و أمّا الكلمة الأخيرة فلا تكون إلاّ في آخر البيت و سكت عنها في النظم لشـــهرة محلّها ، إذ من المعلوم أنها تكون آخرا في جميع الاحوال . **قوله** كتخشى الناس أتى مثالا للمكرر من صور النثر ، فهو من باب صرف الكلام لما يليق به و المراد به قوله تعالى ﴿ **و الله أحق أن تخشاه** ﴾ فأتى بـــالنوع البـــديعى المســـمّى

بالاكتفاء و قد ذكره أصحاب البديعيات ، و هو أن يأتي الشاعر ببيت من الشعر و قافية متعلقة و منه قـــول **ابــن الفارض** :

ودع عنك دعوى الحب و أخرو لغيره ❋ فؤادك وادفع عمدا عنك بالتي

أي بالتي هي أحسن ، و في البيت الفصل و الوصل و الإيجاز و المطابقة و التجنيس و الإلتزام و الاكتفاء

فصل في السّجع : أي في بيان أحكام السّجع في فواصل الكلام المنثور ، و يقال له التسجيع مصـــدر سّجع المضعف و أصل السّجع هدير الحمام و هو ترداد صوته /26

.../...

بالهدير يقال سجع الحمام إذا كرر نغماته على ورن واحد و أنشد بن دريد في هذاالمعنى :

طربت فأبكيت الحمام السواجع ❋ تميل بها صحوا غصون يوانع

و منه قول الآخر **حمامة الفرعن حومة الجذل إسجعي** البيت و قد أشار الناظم إلى تعريفه فقال :

– 245 – و السّجع في فواصل في ❋ النثر مشبهة قافيــــة في الشّعـــــر

يعني أنّ من ألقاب اللّفظي السّجع ، و هو يطلق تارة على نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى كما سيجيء ، وتارة يطلق على (توافقهما) على عبارة التلخيص قيل هو توافق الفاصلتين من النشر حرف واحد و هو معنى قول **السكاكي** هو في النثر كالقافية في الشعر قال **التفتازاني** يعني أنّ هذا مقصـــود كلام **السّكاكي** و محصوله ، و إلاّ فالسجع على التفسير المذكور بمعن لمصدر أعنى توافق الفاصلتين في الحرف الآخير و على كلام **السّكاكي** هو نفس اللفظ المتواطىء لأخير في أواخر الفقر و لذا ذكر **السّكاكي** بلفظ الجمع و قال إنّها في النثر كالقوافي في الشعر ، و ذلك لأنّ القافية لفظ في آخر البيت أمّا الكلمة نفسها أو الحرف الأخير منها أو غـــير ذلك من (التفصيل المذكور) في علم القوافي و ليست عبارة عن تواطئ الكلمتين من أواخر الأبيات ، و الحاصل أنّ النّاظم **كالسّكاكي** لم يرد بالسّجع معنى المصدر كما أورده **القزويني** و مقصود كلامهما أي النّاظم و **السّكاكي** أي كما أنّ القوافي هي الألفاظ المتوافقة في آخر الأبيات فكذلك السّجع هي الألفاظ المتوافقة في أواخر الفقـــر كمـــا أنّ التقفية تمت بتوافقهما فكذلك السّجع بمعنى المصدرها هنا توافقهما أيضا

تنبيـــــه : قال **أبو بكر بن دريد – رحمه الله** – كلام مسجع و مقفى و مزدوج كلّها في اللغة مترادفة . فأمّا السّجع فهو مأخوذمن السجع الحمام و الناقة إذا صونت فجرت على طريقة واحدة ، و اختلف هل يقال في فواصل القرآن أسجاع أم لا فمنهم من منعه و منهم من أجازه و المانع تمسك بقوله تعالى ﴿ **كتاب فصّلت آياته** ﴾ [1] فقال سماها الله فواصل و ليس لنا أن نتجاوز ذلك ، فهو تتزيه لفظي ، لأنّ أصل السّجع هدير الحمام كما مرّ ، و أمّا الفقر فهو مأخوذ من لفظ الفقرة و هي تحتمل أن تكون من فقرة الظهر ، و وجه العلاقة في النقل أنّ معتمد الكلام الفقرة كما أنّ الفقرة معتمدة الظهر ، و الفقر هو حوافر النثر كما أنّ القوافي حوافر السّجع و يحتمل أنّ يكون منقولة من

الفقر بمعنى الحاجة ووجه العلاقة واضح ، لأنّ كل واحد من القرينة مفتقرة إلى الأخرى و يحتمل أنّ تكون من تفقير الدابة و هي بياض في رجلها تعلم به و معناه راجع إلى معنى العلم و تزيد العلاقة هنا قوة الفقر مشبهة بالحوافر و التفقير من وصف الرجلين و كل هذا سائغ ، و أمّا المفقر من القافية و قافية الشيء آخره ، و منه قوله – **عليه الصلاة و السلام** – << يعقد الشيطان على قافية أحدكم >> الحديث ، و منه في أسمائه – **عليه الصلاة والسلام** – المقفر أه و في البيت الوصل و المطابقة و المساواة و حسن البيان ، و لّما فرغ من تعريف السّجع شرع في بيان تقسيمه فقال :

246 – ضروبه ثلاثة في الفن ✵ مطرف مع إختلاف الوزن /27.

.../...

247 – مرصّع إن كـــان ما في الثاننية ✵ أوجله على وفـــاق الماضية

248 – و ما ســـواه المتـــوازي قادري ✵ كسرر و مرفوعة في الذكر

يعني أنّ السّجع عند القوم ثلاثة أضرب :

أحدهم المطرّف و هو ما اختلف فاصلتاه في الوزن نحو ﴿ **مالكم لا ترجون لله وقارا و قد خلقكـــم أطـــورا** ﴾ [1] فالوقار و الأطوار مختلفان وزنا ، و هذا يدلّ على أنّ الفاصلة هي الكلمة الأخيرة من القرينة و هو كذلك .

الثاني المرصّع و هو ما استوت فاصلتاه في الوزن أو كان ما في إحدى القرينتين أوجله من الألفاظ مثل ما يقابله مـــن القرينة الأخرى في الوزن و التقفيه كقول **الحريري** :

فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه ✵ ويقرع الأسماع بزواجر وعظة

فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الأولى في الوزن و القافية ، و أمّا لفظه هو فلا يقابلها شيء من الثـــانية و لو كان بدل الأسماع الأذان لكان مثالا لما يكون أكثر ما في القافية الثانية موافقا لما يقابله ، و منه أيضا قولـــه تعالى ﴿ **إن إلينا إيابهم** ﴾ [2]الآية و قول بعض الخطباء : الحمد **لله** عاقدا ذمة الأمور بعزائم أمره وحاصد أئمـــة الفجـــور بصوارم مكرة و موقف عبيدة لمغانم ذكره ، و محقق و عيده بمعالم زجرة . و منه قوله تعالى ﴿ **إنّ الأبرار لفي نعيـــم و إنّ الفجّار لفي جحيم** ﴾ [3]

الثالث المتوازي : و هو ما استوى فاصلتاه في الوزن مع عدم التوافق بين سائر الألفاظ و ذلك بأن يكون في إحـــدى القرينتين أو في أكثر مع ما يقابله من القرينة الأخرى مختلفتين في الوزن و التقفيه جميعا نحو ﴿ **فيها سرور مرفوعـــة و أكواب موضوعة** ﴾ [4]أو في الـــوزن فقط نحو ﴿ **و المرسلات عرفا فالعاصفات عصفا** ﴾ [5] أو في التقفيه فقط نحو : دخل الناطق و الصامت . و هلك الحاسد و الشامت . أولا يكون لكل كلمة من إحدى القـــرينتين مقابـــل مـــن الأخرى نحو ﴿ **إنّا أعطيناك الكوثر فصلّ لربّك وانحر** ﴾ [6] كل ذلك سجع متوازي . هذا مضمون الأبيات . **قوله** ضروبه ثلاثة إلخّ الضروب جمع ضرب وهو النّوع أو القسمّ و يجمع على أضرب أيضا و المطرف من طرفت الشيء

جعلته في طرف لأنّ التوافق بين الكلمة الأخيرة من الفقرتين إنّما حصل في طرف منهما و هو التوافق علـــى حـــرف الرويّ فقط . **قوله** مرصّع مأخوذ من رصّعت اللّجام و هما عقدتان متقابلتان ، و قيل مأخوذ من ترصيع العقد و ذلك بأن يكون في إحدى جنبي العقد من الجوهر مثل ما في الجانب الآخر . **قوله** إن كان ما في الثانية البيت فلا حـــرج في نسبة الموافقة لأنّه مفاعلة بين اثنين فكلّ ما كان رجل الثانية موافقة للاولى كان رجل الأولى موافقا للثانية علـــى أنّ الأنسب إضافتها إلى الطاريء و فهم من لفظ الجل ، أنّ ما كان نصف ما في إحدى القرينتين ما يقابله من القرينـــة الأخرى مختلفين في الوزن و التقفية ليس بترصيع بدليل قوله ، و ما سواه المتوازي ، و التمثيل بالآية في النظم يرشـــد إليه فهو من هذا القبيل لاختلاف سرر و أكواب الوزن والتقفية ، و أمّا اللفظة فيما فلا يقابله شـــيء مـــن القرينـــة الأخرى . **قوله** وما سواه البيت ، أي سوى ما ذكر من السّجع يسمّى المتوازي فادري حشو غير مفيد ، و الكـــاف جارة لقول محذوف لقوله تعالى ﴿سرر مرفوعة﴾[7] إلخ و المتوازي من الموازاة /28.

بتقديم الواو أعني المعادلة ، و هي في الهندسة خلاف الموازاة بتقديم الراي ، و يقع الفرق بينهما في كلّ من الخطوط (و السّطوح) و الدّوائر .

فائـــــدة : الموازاة بتقديم الواو ، كون كلّ من النظير معا للآخر ، بحيث إذا تحرّك أحدهما الإستقامة إلى الجهة أخرى بسبب ما يلاقي الآخر أبدا فلذلك يجب تساوي المساحة التي بينهما من أي نقطة فرقنا بينها على عدد النقط خطوط متوهمة متساوية و هي بالعكس من المزاواة بتقديم الزّاي إذ المزاواة بتقديم الزّاي إتصّال النظير بحيث يكون لها مقطر من داخل و هيئة الحدابة من خارج ، فلها معنى من داخل و هي الزاوية و المساحة التقابل بنقطة بحيث لو فرض خط ما من رأس المساحة لاتصل بالآخر فزاواة ، ثم الزاوية تأتي على ستة أنواع لأنّ خطها إمّا متساويان أو محدودبان أو متقعران أو أحدهما مستو والآخر محدودب أو منقعر أو أحدهما متقعر و الآخر محدودب و هذه أمثلتها فظهر بهذا أنّها عكس الموازاة ، لأنّ الخطوط المتوازية هي التي لا تتلاقى ، و لو أخرجت من الجهتين إخراجا بغير نهاية و سطوح المتوازية هي التي لا تتلاقى أيضا ، و لو أخرجت جميع جهات الدوائر المتوازية هي التي تكون على مركز واحد ، و يلزم من توازيها أنّ تكون متصاغرة . و إنّما ذكرت هذا لأن المصنّف في شرحه أشارإليها و إلاّ فهو خروج عن المقصود و في الأبيات الفصل والوصل و التقسيم و الإيجاز و الإطناب و الإيضاح و الالتزام و لما فرغ من ذكر أقسام السّجع في بيان جنسه فقال :

– 249 – أبلـغ ذاك مستـو فما تـري ✻ أخرى القرينتين فيه أكثرا

– 250 – و العكس أن يكثر و ليس يحسن ✻ و مطلقا أعجازها تسكن

يعني أنّ السّجع على ثلاثة أقسام و تتفاوت في الأبغلية :

أحدها مستوي القرائن وهو أبلغها نحو ﴿ **في سدر مخضود و طلع منضود** ﴾ [1] ومنه ﴿ **ألم نشرح لك صدرك** ﴾ [2] إلى قوله ﴿ **ورفعنا لك ذكرك** ﴾ [3]

الثاني ما كانت الآخرة فيه أطول و سواء كانت ثانية نحو ﴿ **و النّجم إذا هوى ماضلّ صاحبكم و ما غوى** ﴾ [4] أو كانت ثالثة ﴿ **خذوه فغلّوه ثم الجحيم صلّوه** ﴾ [5] وهو مايلي ما قبله في بلغية لأنّ السّامع يتلذذ على مازاد على ذلك لتشوقه إلى مزيد منه إشارةإلى قرب رتبته من الأول

الثالث أنّ تكون الأولى أطول فإن كان التفاوت قليلا فحسن ، و إلا فلا و إلى هذا المعنى أشار بقوله و العكس أن يكثر البيت ، و إنّما قيّده بالكثرة احترازا عن نحو قوله تعالى ﴿ **ألم تر كيف فعل ربّك بأصحاب الفيـل ألم يجعل كيدهم في تضليل** ﴾ [6] و لا يحسن أنّ يؤتى بقرينة أخرى أحص منها كثيرا ، لأنّ السّامع قد استوفى أمره في الأول بطوله فإذاجاء الثاني أقصر منه بكثير يبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء في غاية فيعثر دونها ، ثم السّجع إمّا قصير و إمّا طويل و احسنه القصير لقرب الفاصل المسجّعة فيه من سمع السّامع و لكونها أغرّ مسلك الإسم قالوا قصر الفقرات تدل على قوة المنشى و أقل ما يكون من كلمتين كقوله تعالى ﴿ **يأيّها المدثر قم فأنذر وربك فكبر و ثيابك فطهر** ﴾ [7] و أمثال ذلك كثير في الكتاب. 29/

العزيز و منه ما يكون من ثلاثة الىعشرة وما زاد عليها فهو من الطويل وغايته إلى خمسة عشر ، ثم قال و مطلقا اعجازها تسكن أنّ الأعجاز مبنية على سكون الأعجاز أي آخر فواصل القرائن ، لأنّ الغرض من السّجع أن يزاوج بين الفواصل ، و لا يتمّ ذالك في كل صورة إلا بالوقوف و البناء على السكون كقولهم : ما أبعد ما فات و ما أقرب ما هو آت إذ لو لم يعتبر السكون لفات السّجع لأنّ التاء من فات مفتوح و من ءات منون مكسور ، و هذا غير جائز في القوافي و لا واف بالغرض عند تزاوج الفواصل و إذا كانوا يغيرون الأوضاع للأزواج فيقولون رأتيك في الغـــدايا و العشايا

تنبيـــــه : قيل لا يختص السّجع بالنشر بل يجري في النظم أيضا ، فمن أمثلته الشعرية قول **أبي تمام** :

تجلي به رشدي ❋و أثرت به يدي

وفاض به ثمدي ❋و أورى به زندي

قوله أثرت أي صارت ذا أثرة بكسر التاء أثر الماء القليل ، و المراد هنا...... أورى أي صارذا أورى و هذا عبارة عن الظفر بالمطلوب ، و أمّا أروى بضم الهمزة و كسر الراء على أنه مضارع متكلم من أوريت الزند أخرجت ناره فبتصحيف و مع ذلك يأباه اللّفظ ، و الضمير في به يعود إلى نص الذكور في البيت السابق ، و أمّا الترصيع فتحسين الإتيان به في النظم و منه قول الشاعر **فيامو مهابكم من مناة منافق** و من أمثلته الشعرية أيضا قول **أبي نواس** :

و أفعالنا للراغبين كريمة ❋ .... تهاب

قوله أبلغ ذاك إلخ الإشارة راجعة إلى السّجع ، و المراد بالقرينة طائفة من الكلام مشتملة على الفاصلة ، و سمّيت قرينة لأنها جعلت مقارنة لصاحبتها و مشاركةلها في الحرف الملتزم . **قوله** فما ترى البيت ، الفاء للترتيب في الرتبة ، أي يليه في الأبلغية ، و ذلك مشروط بأن لا يكون في الثانية طولا يخرجها عن حد الاعتدال لئلا يبعد ظن السّامع وجود القافية فتذهب اللّذة . **قوله** أخرى القرينتين ، أي القرينة الأخيرة و ذلك أعمّ من أنّ تكون ثانية أو ثالثة فهو أولى من التعبير بالثانية فلا بأس ، لكن لا يكون أكثر من المثل و لا بل من الزيادة في آخر القرائن . **قوله** و مطلقا أعجازها تسكن ، أي جميع ما ذكر سواء كان الحرف الأخير مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا ، و المراد بالسكون سواء كان حيا أو مبنيا كما إذا تولد من الحركة حرف علة مثلا ، و الأعجاز الأواخر ، و الضمير عائد إلى فوال القرائن أي و جميع الصور المذكورةتسكن أواخر الفواصل إذ لا يتم الغرض منه إلاّ بذلك ، مع أنّه يعرض أن لو حرك ما يبطل التسّجيـــع و في البيتين الفصل و الوصل و التقسيم و حسن الترتيب و الالتزام و حسن التخلص ثم قال :

– 251 – و جعل سجع كل شطر غير ما غير ❋ في الآخر التشطيرعند الكرما

يعني أنّ من السّجع نوعايسمّى بالتشطير وقد أثبته من يقول بعدم اختصاص السّجع بالنثر . و هو أنّ يجعل في كلّ من الشطرين سجع مخالف للآخر كقول **أبي تمام** يمدح المعتصم **بالله** حين فتح عمورية

تدبير معتصم بالله منتقم ❋ لله مرتغب في الله مرتقب

مرتغب أي راغبا فيما يقرّبه من رضوانه ، مرتقبا أي منتظرا ثوابه أو خائفا عقابه ، فالشّطر الأوّل سجعه مبنية على الميم ، و الثاني سجعه مبنية على الباء ، و كقول البصيري في بردته :

كالدهر في ترف و البدر في شرف ❋ و البحر في كرم و الدّهر في همم

الشّطر ضبطه **الجوهري** بفتح الشين المعجمة

تكميـــل : و من السّجع أيضا على القول (بجوازه) في النظم ما يسمّى بالتصريع ، و هو جعل العروض مقفاة بقافية الضرب و العروض وهو آخر المصرع الأوّل من البيت و الضرب آخر المصارع الثاني منه ، كقول **امرىء القيس**

أفاطم مهلا بعض هذا التذلّل ❋ و إنّ كنت قد أزعمت صرمي فأجمل

وكثيرا ما يستعمله الشّعراء في مطلع قصائدهم ، و هو من أحسن الابتداع وجودة الافتتاح ، و في البيت الوصـــــل و الإطناب و حسن البيان و الإيضاح الملحق بالجناس ، و لّما فرغ من النّوع الثالث من الضّرب اللّفظي ، شرع في النّوع الرّابع منه فقال :

فصل في الموازنة أي في الاصطلاح فقال :

– 252 – ثم الموازنة و هي التّسوية ❋ لفاصل في الوزن لا في التقفيه

– 253 – وهي المماثلـــة حيث يتفق ❋ في الوزن لفظ فقرتيهـــا فاستبق

يعنيّ أنّ من ألقاب الضرب اللفظي نوعا يختص بالموازنة و تساوي الفاصلتين ، أي الكلمتين الآخرتين من القـــرينتين أو المصراعين في الوزن دون الثقفية ، نحو ﴿ **ونمارق مصفوفة وزرابّي مبثوثة** ﴾ [1] فلفظ مصفوفة و مثبوثة متساويان في الوزن لا في القافية ، ولا يصح أن تكون رويا كما هو معلوم في علم القوافي ، و مثال الموازنة في الشعر قول بعضهم

هو الشمس قدرا و الملوك كواكب ❋ هو البحر جوادا و الكرم جداول

و قول النّاظم لا في التقفيه ظاهره أنّه يجب في الموازنة أنّ لا يتساوى الفاصلتان في التثقفية البتة و حينئذ يكـــون بينها و بين السّجع تباين ، و يحتمل أن يريد أنّه يشترط التساوي في الوزن و لا يشترط التساوي في التقفيه ، و حينئذ يكون بينها و بين السّجع عموم من وجه لتصادقهما في مثل﴿ **سرر مرفوعة و أكواب موضوعة** ﴾ [2]و صدق الموازنة بدون السّجع في مثل ﴿**و نمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة**﴾ [3] وبالعكس في مثل ﴿ **مالكم لاترجون لله** ﴾ [4] الآية و أمّا على رأي **بن الأثير** فإنه يشترط في السّجع التساوي في الوزن و التقفيه و يشترط في الموازن التساوي في الوزن دون الحرف الأخير فنحو و شديد و قريب من الموازنة دون السّجع فهو أخص منه فكل سجع موازنة و ليس كل موازنة سّجع على رأيه . ثمّ الموازنة نوع يسمى المماثلة وهو أن يكون جميع ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أوجله مثل ما يقابله نوع من الأخرى في الوزن سواء وافقة في التقفيه أيضا أم لا ، و حض هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمترلة التصريع من السّمع مثالها قوله تعالى ﴿ **وآتيناهما /31 الكتاب المستبين ، و هدا هديناهما الصراط المستقيم** ﴾ [5].

كقول **ابي تمام**

فهى الوحش إلاّ أنّ هاته أوانس ٭ فنا الخط إلاأن تلك ذوابل

المها جمع مهات وهي البقرة الوحشية ، إلاّ أنّ هاته أي هذه النساء أوانس بك و يحدثونك بخلاف مهى الوحش فإنّه نافر عنك وقنا الخط يشبه قدّهن إلاّ أنّ تلك الفنا ذوابل والنساء نواظر لا ذبول فيهنّ ، قال **التفتازاني** و الظّاهر أنّ الآية و البيت مما يكون أكثر ما في إحدى القرينتين مثل مايقابله في الأخرى لا جميعها إذ لا يتحقق تماثل الوزن في آتيناهما و هديناهما ، وكذا في هاته و تلك ، و مثال الجميع قول الحريري :

فاحجم لما ايجد فيك مطمعا ٭ وأقدم لما لم يجد عنكم مهربا

واختلف في المماثلة هل تختص بالشعرأو بالنثر على أقوال ثالثها الأصحّ و أنها لا تختص بأحدهما و انها توجد نظما كما نثرا ، و ظاهر كلام النّاظم الإطلاق بدليل سكوته ، فعدم تقييدها بأحدهما يدل على عدم التخصيص و الله أعلم .

قوله ثم الموازنة أي ثم من انواع الضرب اللفظي الموازنة ، فهو معطوف كالجناس أو على ما قبله ، أي السّجع بناء على أنّ المعاطف إذا تعددت هل تعطف على الأوّل و هو الأصحّ ، أو كل واحد عاى مايليه . **قوله** و هي التسوية إلخ تقديره و هي تسويتك لفواصل القرائن ، أي جعلك الفواصل مستوية في الوزن ، فلفظ الفواصل أجرى مجرى الجنس. **قوله** لا في التقفيه يحتمل لاحتماله أن يكون شرط صحّة جواز كما مرّ الأوّل أظهر . **قوله** و هي المماثلة أي و تسمّى الموازنة بالمماثلة حيث يتّفق أي يستوي في الوزن ألفاظ قرينتها المقابلة ، و فقرتيها تثنية فقرة بفتح الفاء و كسرها و سكون القاف ، و قد تقدّم الكلام عليهما و على هذه النسخة شرح المصنف . **قوله** فاستفق أمر بالاستفاقة أي استفق واستيقظ وانتبه من نوم غفلتك و عمرأوقاتك (بذكره) سبحانه فإنّه حياة القلوب و ما غفل أحد عن ذكر الله تعالى إلاّ مات قلبه قسوة ، ولا سبب الإطفاء نور البصيرة إلاّ الغفلة ، نسأل الله تعالى التوفيق و الهدى إلى سواء الطريق ، و في البيتين الوصل و الإطناب و الإيضاح و حسن البيان و الالتزام ثم أشار إلى ثلاثة أنواع أخر من الضربا للفظي فقال :

– 254 – و القلب و التوشيح وإلتزام ما ٭ قبل الرّويّ ذكره لن يعزما

يعني أنّ من اللّفظي نوعا يسمّى بالقلب ، و هو أن تكون حروف الكلام على ترتيب لو افتتح من أوّله إلى آخره يخرج إلى الكلام الأوّل بعينه ، و يكون في النظم و في النثر أمّا في النظم وقد يوجد تارة بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر ، كقول الشاعر : " أرانا الإله هلا لا أنارا " وقد لا يكون كذلك بل يكون في مجموع البيت قلب مجموعة كقول القاضي الارجاني :

مودّته تدوم لكل هول ٭ و هل كل مودته تدوم

و أمّا في النثر كقوله تعالى ﴿ **وربّك فكبر** ﴾ [1]وقوله ﴿ **كل في فلك** ﴾ [2] وكقول **عماد الدين** الكاتب للقاضي الفاضل : سر فلا كبابك الفرس . فأجابه القاضي المذكور : دام علا العماد فكل ما ذكر يقرأ من آخره كما يقرأ من أوله .

أوله ، و الحرف المشدّد في هذا الباب في حكم المخفف لأنّ المعتبر الحروف المكتوبة ، ثم قال و التوشيح أي ومن الضرب اللفظي التوشيح و يسمّى التشريع ، وذا القافيتين أيضا ، و هو أن يبني الشاعر (أبيات) القصيدة ذات القافيتين على حرفين أو ضربين من بحر واحد ، فعلى أي القافيتين وقف كان شعرا مستقيما مع صحة المعنى عند الوقوف على كل منهما كقول **الحريري** :

يا خاطب الدنيــــا الدنية إنّها ❊ مشرك الرّدى وقرارة الأكدار

دار متى أضحكت في يومهتــا ❊ أبكت غدا تبــا لهــا مـــن دار

و كذا سائر أبيات القصيدة إلخ ، و هي قصيدة (معلومة) في مقاماته من بحر الكامل ، فإن و قفت على الردا فيكون من ضربه الثامن و تصير القافية دالية ، و إنّ وقفت على الأكدار فهو من ضربه الثاني و تصير القافية رائية ، و القافية عند الخليل من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي تصير قبل ذلك الساكن في القافية الأولى من البيت . و هو لفظ الردا مع حركة الكاف من مشرك و القافية الثانية هي من حركة الدّال من الأكدار إلى الأخير ثم أقوال أخرى مذكورة في علم القوافي ثم قال : و التزام ما قبل الروى يذكره لن يلزما ، أي من ألقاب الضرب اللفظي لوزم مايلزم ، و يقال له الالتزام و التضمين و التشديد و الإعنات أيضا . وهو أن يلتزم في الاعجاز قبل حرف الروي من الأبيات أو شبهه من الفواصل ماليس بلازم من حرف و حركة أوأحدهما مثـــال التزام الحرف مع مع الحركة نحو ﴿ **فأمّا اليتيم فلا تقهر و أمّا السّائل فلا تنهر** ﴾ [1] فالراء بمترلة حرف الرّوي ومجي الهاء المفتوحة قبلها في الفاصلتين لزوم مالا يلزم لصحة السّجع بدونها نحو : فلا تقهرو لا تسخر ، و مثال التزام الحرف فقط نحو ﴿ **وانشق القمر إلى قوله سحر مستمر وكذّبوا واتّبعوا أهواءهم وكلّ أمر مستقر** ﴾ [2] فالتزم فيه الحركة دون الحرف و أمّا في الكلام المنظوم فهو و إن قلّ في أشعارالمتقدّمين إلاّ انه كثير في أشعار المتأخرين ، فما جاء عنه للعرب قول طرفة :

ألم تر أن المال يكسب أهله ❊ وضوحا إذا لم تعط منه نواسبه

أرى كل مال لا محالة ذاهبا ❊ و أفضله ما ورث الحمـــد كاسبة

فالتزم السين قبل الرّوي وهو غير لازم وذلك ظاهر .

تكميـــــــل : واعلم أنّ أصل الحسن في الجميع ماذكر من المحّسنات اللّفظية أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني إذا تركت على شجيتها طلبت لنفسها ألفاظا تليق بها فيحسن اللّفظ و المعنى جميعا ، و إن أتى بألفاظ متكلفة مصنوعة جعل المعاني تابعة لها كان ذلك كظاهر مموه على باطن مشوّه ، و لباس حسن على باطن قبيح ، أو غمد من ذهب على نصل من خشب ، فينبغي أن يجتنب على ما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بإبراد شيءمن المحّسنات اللّفظية العناية إلى جمع عدة من المحسنات ، و يجعلون الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالة وركاكة

.../...

المعاني ، و حكي أن **الحريري** مع كمال فضله عجز عن ترتيب ديوان الإنشاء فقال **ابن الخشـــاب** هو رجل مقامات و ذلك أنّ الكتابة حكاية تجرى على حسب إرادته و معانيه تتبع ما اختاره من ألفاظه المصنوعة فأين هذا من كتاب أمر به في قضية ، و ما أحسن ما قيل في الترجيح بين الصاحب و الصابي أنّ الصاحب يكتب كما يريد و الصابي يكتب كما يؤمر و بين الحالتين (فرق) بعيد ، و لهذا قال قاضي قم حين كتب إليه الصاحب : أيها القاضي بقم قد عزّ لذاك فقم قال ، و **الله** ما عزلتني إلاّ هذه السجعة . **قوله** و القلب و التوشيح ، أي و منه القلب أي قلب حروف الكلام مع بقاء لفظه و معنله ، و سمّاه **الحريري** بمالا يستحيل بالانعكاس و التوشيح سمّاه الأكثر بالتشريع قال في العروس ، و هي عبارة لا يناسب ذكرها فإنّ التشريع قد اشتهر استعماله فبما يتعلق بالشّرع فكان الأليـــــق اجتنابها و لهذا آختار له النّاظم رحمه **الله** اسم التوشيح تابعا **لابن الأثير** وشحّه إذا ألّف عليه شيئا . الأصمعي و **ابن عبيدة الوشّاح** ، كل ما يلتف به . **قوله** و التزام ما قبل الرّوي ، أي ما في معناه ، لأنّ الالتزام يكون نظما و نثرا كما مـــرّ و الرّوي هو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة و تنسب إليه فيقال قصيدة لامية و ميمية مثلا ، و أصله رويت الحبل إذا فتلته ، لأنّه مجمع بين الأبيات كما أن الفتيل يجمع قوى الحبل ، أو من رويت على البعير إذا شددت عليه الـــــــرّواء و هو الحبل الذي تجمع به الأحمال ، أو من التروّي لأنّ البيت يرتوي عنه فينقطع كما أنّه عند الأرثواء ينقطع الشرب. **قوله** ذكره لن يلزما ، إنّما قيّد تعريفه بما لا يلزم لأنّ من القوافي ما لا يستغنى فيها عن الحرف الذي قبل الرّوي كألف التأسيـــس و الردف و إشباع الدخيل و جميع ما يؤدي إلى أنواع الشناد فلا يسمّى ذلك إلتزاما إذ هو لازم للقافية ، و خلّوها عنه معيب كما هو معلوم في علم القوافي ، و في البيت الإيجاز و التعديد و الفصل و الوصل و الملحق بالجناس وحسن الاختتام ولمّا فرغ من المحّسنات اللّفظية شرع في بيان السرقات الشعرية فقال :

السرقات وتوابعها : أي في بيان أحكام السرقات الشعرية و توابعها أي و ما يتصل بها مثل الاقتبـــــاس و التضمين و الحل و العقد و التلميح ونحو ذلك ، و المصّنف ختم الفن بهذه الأشياء و عقد لها هذه الترجمة تابعا لصاحب التلخيص ، قال **التقتازاني** و اعلم بذلك أنّ هذه الخاتمة إنّما هي خاتمة الفن الثالث و ليست خاتمة الكتلب خارجة على الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم .

السّرقات جمع سرقة و هي في اللّغة أخذ مال الغير في الخفاء ، كما أنّ السّرقة تنقسم باعتبار العادة إلى ما يعاب على فاعلها لظهورها و ما لا يعاب عليه لخفائها ، كذلك السّرقة هنا ظاهرة و خفيه ، و سارق مالا يعاب عليه أكيس من سارق يعاب عليه ، و أشار النّاظم إلى تعريفها في الاصطلاح فقال :

– 255– وأخذ شـــاعر كلاما سبقه ❋ هو الذي يدعونه بالسرقة /34

يعني أن السرقة .

.../...

في إصطلاح البلغاء هي أن يأخذ الشاعر كلاما من شعر قيله ويدخله في كلامه على أنّه من قوله ، و فهم مما ذكر أن الكلام المنشر لا يعدّ من السّرقة ، و هو كذلك بدليل الحصر المستفاد من ضمير الوصل كما هو معلوم ، فأخذ شاعر مصدر مضاف لفاعله و كلاما مفعوله و قدم هنا أيضا الحد على المحدود ، و أدخل ضمير الفعل على الحد وقد تقدم الكلام عليه في باب القصر

تنبيـــــه : ذكر بعضهم أنّ من ظهرت عليه السّرقة الشعرية يسمّونه سراقة بضم السين و منه سراقة بين مالك رجل من بني مدلج ، و الأصل في سراقة اسم لكل من يسرق الشعر ويدّعيه لنفسه ، كما يسمّى ســـــارق الكيل مطففا و ســـارق الوزن مخسرا و ســـارق الغنيمة غالا ، و ســـارق الخيـــاطة محتقرا إلى غير ذلك . و في البيت الفصـــل و الإطناب و التسهيم و الملحق بالجناس ثم نوّه نية على مسائل السّرقة بقوله :

– 256 – و كل ما قررفي الألباب ❃ أو عادة فليس من ذا الباب

يعني أنّ الأمور المتعلقة في العقول و العادات لا يعد اتفاقات القائلين فيها من هذا الباب لاشتراك النّاس فيها من شاعر معجم و فصيح و غير ذلك ، كالغرض العام مثل الوصف بالشجاعة و السخاء و الجمال و البهاء و العلم و الورع ونحو ذلك ، فلا يعد هنا الاتفاق سرقة ولا استعانة و لا أخذا ولا إغارة ونحو ذلك ممّا يؤدي هذا المعنى لتقرر هذا الغرض العام في العقول و العادات ولا تفاقهم في وجه الدلالة علىالغرض مثل التشبيه و المجاز و الكناية ، فإنّ النّاس تشترك في معرفته لاستقراره في العقول و العادات كتشبيه الشجاع بالأسد و الجواد بالبحر مثلا ، فهو كالأوّل و إن لم يشترك الناس في معرفته لكونه لا يصل إليه أخذا لا بإعمال فكر ، فهو الذي يصحّ فيه التفاضـــــــل و الأكملية و يجوز أن يدعى فيه السبق و الزيادة بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل و أنّ أحدهما أكمل من الآخر و أنّ الثاني زاد على الأوّل أو نقص عنه إلى هذا المعنى أشار بقوله و كل ما قرر في الألباب إلخ ، الألباب جمع لب وهو العقل قال تعالى : ﴿ إنما يتذكر أو لوا الألباب ﴾ [1] و في البيت الفصل و المساواة و المطابقة و الجناس و الالتزام ولّما كانت السّرقة تنقسم بإعتبار ظهورها و خفائها إلى أقسام أشار إلى بيانها فقال

– 257 – و السرقات عندهم قسمـــان ❃ خفيـــة جلية و الثـــاني

– 258– تضمن المعنى جميعا مسجـــــلا ❃ أردوه انتحـــال ما قد نقلا

– 259 – بحالة و ألحقـــوا المرادفـــا ❃ به و يدعى ما أتى مخالفـــا

– 260 – لنظمه إغـــارة و حمـــــدا ❃ حيث من السابق كان أجوادا

–261 – و أخـــذه المعنى مجردا دعي ❃ سلخا و إلماما و تقسيمـــا فعي

يعني أنّ السّرقة (قسمان) خفية و حلية فأمّا الخفية فعقد لها فصلا و سيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى ، و أمّا الجلية فهو أخذ المعنى كلّه إمّا مع كل اللّفظ أو بعضه أو وحده ، و هذا معنى قوله مسجـــــــــلا ، أي مطلقا من غير تقيد بكون المعنى وحده أو مع كل اللّفظ أو بعضه ، فهو بهذا الإعتبار ثلاثة أنواع :

النّوع الأوّل وهو إمّا أنّ يأخذ اللّفظ كله من غير تغيير لنظمه أو لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم

إذ أنت لم تنصف أخاك وجدته ❋ على طرف الهجران إن كان يعقل

قبيح لكونه سرقة محضة ، و يسمّى الانتحال و النسخ كما حكي عن **عبد الله بن الزبير** الشاعر أنّـــه فعـــل ذلـــك بقـــول (**معز**) **بن أوس**

إذا لم يكن عن❋ شفرة السيف مرحل

فليس المراد **بعبد الله بن الزبير** الصحابي الجليل ، و إنّما هو ولد الزبير الشاعر و يضبط بفتح الزاي ، وحكي أنّه دخل على معاوية فأنشد هذين البيتين ، فقال له **معاوية** لقد شعرت بعدي يا أبا بكر و لم يفارق **عبد الله** المجلس حتى دخل **المعز بن أوس** المزاني فأنشد قصيدته التي أولها :

لعمرك ما أدريو إني لأوحل ❋ على أينا تعدو المنية أول

حتى أتمها و فيهل هتان البيتان فأقبل **معاوية على عبد الله بن الزبير** وقال ألم تخبر أنها لك فقال اللفظ له و المعنى لي وبعد فهو أخي من الرضاع و أنك أحق بشعره أهو أما أن يبدل الكلمات كلها أو بعضها بما يرادفها فإنه مـــذموم أيضا و ملحق بالأول لأنه سرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة :

د ع المكارم لا ترحل لبغيتها ❋ واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

و رديفه

د ع المآثم لا تذهب لمطلبها ❋ و اجلس فإنّك أنت الآكل اللابس

وقول إمرئ القيس

وقوفا بها صحبي عليّ مطعيّهم ❋ يقولون لا تهلك أسى و تجمل

وردة طرفة في داليته إلاّ أنّه أقام تجلدي مقام تجملي ، هو إمّا أنّ يبدل الكلمات بأضداد ها ، قال **التقتازاني** و قريب من ذلك أن يبدل بالألفاظ مامضادها في المعنى مع رعاية النظم و الترتيب كما يقال في قول :

حسان بيض الوجوه كريمة أحسابهم ❋ شم الأنوف من الطراز الأول

وضده :

سود الوجوه لئيمة أحسابهم ❋ فطس الأنوف من الطراز الأول

و الجميع مذموم وأشار النّاظم إلى جميع ما ذكر بقوله أرداه الانتحال ما قد نقل بحالة ، أي الذي هو منقول بهيئتـــه و في معناه مانقل كلّه أو بعضه بلفظ مرادف وهو معنى قوله وألحقوا المرادف به ، أي ألحقوه بالإنتحـــــال في القبح و الدناءة ثم أشار إلى النّوع الثاني فقال و يدعى مخالفا النظم إغارة ، يريد إن كان أخذ اللّفظ مع تغيّر النّظم ذلـــك اللّفظ ، أو أخذ بعض اللّفظ لا كلّه يسمّى هذا الأخذ إغارة و مسخا ،و هو على ثلاثة أقسام ، لأنّ الثاني إمّـــا أنّ يكون أبلغ من الأوّل أو دونه أو مثلة فإنّ كان الثاني أبلغ من الأول الاختصاصه بحسن السبك و الاختصــــــــار و الإيضاح فمحمود و مقبول كقول بشار :

.../...

من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج

أي الشجاع الحريص وقول سلم بعده

من راقب الناس مات غمـــــا وفاز باللذات الجسور

الشديد الجرءة فبيت سلم أجود سبكا وأخص لفظ و إن كان الثاني دون الأول في البلاغة لفوات فضيلة توجـــد في الأول فمذموم كقول أبي تمام في مرثية محمد بن حميد

هيهات لا يأتي الزمان بمثله إن الزمان بمثله لبخيل

وقول أبي الطيب :

أعدى الزمان سخاؤه فسخى ولقد يكون الزمان به بخيلا

أي سرى سخاؤه إلى الزمان فسخف به علمى و كان بخيلا به فلما أعاد سخاوه أسعدني بضمي له وهـــذاني إليـــه فالمصراع الثاني لأبي تمام لكن مصرع أبي تمام أجود سبكا لأن قول أبي الطيب ولقد يكون بلفظ المضـــارع لم يقـــع موقعه إذا المعنى على الماضي و المرد / **36** لقد كان .... متوسط لا يحمد و لا يذم لأنّ الفضل فيـــه سب للأول كقول أبي تمام :

الارتياء الطلب ، و إضافة المرتاد إلى المنبة للبيان ، أفي المنبة طالبة للنفوس دليلا ، و تحريت في الطريق إلى إهلاكها و لم يمكنا التوصل إليها لم يكن لها دليل عليها إلا الفراق ، و كقول **أبي الطيب** :

لو لا مفارقة الأحباب ما وجدت ✵ لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

الضمير في لها المنايا حال من سبلا ، و المنايا فاعل و حدت و يروى يد المنايا ، فقد أخذ المعني كله مع بعض الألفاظ كالمنية و الفراق و الوجدان ، بدل النفوس بالأرواح فهو أبعد من الذي و الفضل المتقدم ، و إلى هذه الأقسام أشار النـّــاظم بقوله ، و حمدا حيث من السابق كان أجود ، أي حيث كان الكلام الثاني أجود من السابق ، ثم أشار إلى النوع الثالث فقال : واحدة المعنى سلخا و إلماما ، و هو ثلاثة أقسام أيضا ، لأنّ الثاني إمّا أبلغ من الأول أو دنه أو مثله .

أولهـــا : كقول **أبي تمـــــــام** :

هو الضع إن يعجل فخير و إن يرث ✵ فلاريث في بعض المواضع أنفع

الضمير للشأن : و الصنع الإحسان و هو مبتدأ خبره في الجملة الشرطية بعده ، و قوله أنّ بيطئ ، و قول **أبي الطيب**

و من الخير بطؤ سيبك علي ✵ أسرع السحب في المسير الجهام

بطؤ اليب تأخير العطاء ، و الجهام السحاب الذي لا ماء فيه ، يقول لعلّ تأخير عطاءك عنّي يدل على كثرتها كالسحاب إنّما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه ، و ما فيه الماء يكون ثقيل المشي ، فبيت **أبي الطيب** أبلغ لا شتما له على زيادة المقصود حيث ضرب المثل بالسحاب فيكون محمودا .

ثانيهــا : كقول **التجيري** :

و إذا تألق في الندا كلامه ❋ المصقول خلت لسانه من غضبه

تألق لمح و الندا المجلس و المقصول المنفخ ، **و قوله** غضبه أي سيفه القاطع ، سبّه لسانه بسيفه ، و قول **أبي الطيب** :

كأن ألسنتهم حطــه ❋على رماحهم في الطعن خرسانا

جمع خرس بالضم و الكسر ، و هو سنان الرمح يعني أنّ ألسنتهم عند النطق في الإيضاح .... تشابه أسنّتهم عند الطعن فكأنّ ألسنتهم حطت أسنته راماحهم ، فيت التجيري أبلغ في لفظي تألق و المصقول من الإستارة التخييليه، فأند التألق و الصقالة للكلام بمترلة الأظفار للمنية ، و لزم من ذلك تشبيه الكلام بالسيف ، و هو إستمارة بالكناية.

ثالثــها : أنّ يكون الثاني مثل الأول كقول **الاعرابي** :

أبي زياد و لم يكن أكثر القيان مالا ❋ و لكن كان أرحبهم ذراعا

أي أسخاهم ، يقال : فلان رحب لاباع و الذراع أي سخي ، و قول السجع يمدح **جعفر بن يحي** :

و ليس بوسعهم في المعنى ❋ و لكن معروفه أوسع

و ليس أي الممدوح بأوسعهم ، الضمير للملوك في البيت قبله ، و لكن معروفه أي إحسانه أوسع ، فاليتان متمائلان ، هذا مضمون الأبيات في النوع الظاهر من الأخذ و السرقة ، **قوله** و السرقات مبيتأ خبره قسمان ، و أخبر بالتشبيه عن الجمع و ترك المطابقة بينهما لما في المبتدأ من معنى الجنس كما هو معلوم

قوله : و الثـــاني أي مذكور ثانيا في التقسيم تضمن المعنى ، أي تضمن كلام الثاني المعنى الأول ، و الانتحال لغة مصدر انتحل : القاموس : انتحله و تحّله ، ادعاه لنفسه و هو لغيره ، و تحله القول كصنعة و نسبة إليه . **قـــوله** : و يدعي ما أتى مخالفا النظم إغارة ، يدعى بالبناء للمجهول ، أي يسمى إغارة من غارة عليه إذا هجم عليه ليسبيه و ينقله من محله إلى محل آخر **قوله** : أخذه المعنى إلى آخره ، أي حيث أخذ المعنى مجردا عن للفظ سمي هذا الأخذ سلخا و هو كشط الجلد عن لحم الشاة و نحوها ، فكأنه كشط من المعنى جلدا و ألبسه لجلد الآخر لإ فإنّ اللفظ للمعني بمترلة اللباس ، و الالمام من ألّم إذا قصده ، و أصله من ألم بالمترل إذا نزل به و لّم الله شعثه أي جمع ما تفرق من أموره ، **قوله** و تقسيما فعي ، أي فاحفظ التقسيم الذي تقدم ذكره في الاغارة انفا و قس عليه فإن ذلك التقسيم يجري في هذا النوع أيضا فاحفظه أي يقال : وعى يعي إذا حفظ .

و في البيت الفصل و الوصل و الإيجاز و الإطناب و الموازنة و التقسيم و المطابقة و الإلتزام ، و لّما فرغ من السرقات الظاهرة شرع في بيان الخفية منها فقال :

السرقات الخفية : في بيان أنواع السّرقات الخفية ، و هذا هو أحد القسمين المذكورين آنفا ، و السرقات عندهم قسمان إلى آخره ، هذا النوع محمود برمنه

تنكيت : قال المصنّف في شرحه [1] هذا هو القسم الثاني و هو السرقة الخفية ، و قال **الشيخ الغزي** أيضا ما نصه ، هذا هو النوع الثاني و هو السرقة الخفية ، و فيه نظر لأنّ السرقة الخفية النسبة للتقسيم السابق هي القسم الأول لا الثاني ، لأنّ النّاظم قال : و الثاني تضمن المعنى جميعا مسجلا إلى آخره

اللّهمّ إلأ أنّ يقال تسميته ثانيا في النظم من باب التدلي و تسمية الآخر في الشرح ثانيا من باب الترقي ، و فيه بعد و تسعف ، و هذا بحسب ماظهر فليتأمل . ثم أشار إلى تعريف السرقة الخفية فقال :

262 – و ما سوى الظاهـــر أن يفيرا ❋ معنى بوجه ما و محمودا يرى

يعني ما سوى ما تقدم من السّرقة الظاهرة يسمّونه بالسرقة الخفية و هو أن يأخذ الشاعر معنى الكلام و بغير بوجه لطيف ، بحيث لا يظهر انّه مسروق إلاّ بعد تأهل و هو محمود يرى عند الادباء و على قدر خفائه يزداد حسبه ، و في البيت الوصل و الإيجاز و التجنيس الناقص و حسن البيان و الالتزام ، و لّما لتغيير المعنى أنواع أشار إلى بيانها فقال :

263 – كنقل أو خلط شمول الثاني ❋ و قلب و تشابه المعاني

يعني أنّ الوجوده التي توجب خفاء السرقة خمسة

أحدهـــا : نقل البمعنى من محله الأول إلى محل آخر كما لوصف الأول شيئا و نقله الثاني إلى غيره كقول **التجتري** في وصف البحر

حي عند نزع الثيـــــاب ❋ سلبوا و أشرقت الدماء عليهم

محمرة فكأنهم لم يسلبوا ❋

لأنّ الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثباب لهم ، و قول **أبي الطيب** في سيف ييس عليه الدم

ييس النجيع عليع فهو مجرد ❋ من غمده فكأنّما هم مغمد

لاان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له: فمقل المعنى من القتلى و الجرحى إلى مغمد

الثـــاني : أن بصاف لإلى المعنى ما يحسّبه و هو المراد بالخلط ، كقول الأفوه :

و ترى الطير على آثارنـــا ❋ رأي عين ثقة أن ستمار

أي ثقة حال ، أي واثقة على أنّ المصدر أقيم مقام الصفة أو مفعول له من الفعل الذي يتضمنه **قوله** : على آثارنا على آثارنا لو ثقوهم

الثالـــث : أن يكون معنى الثاني أشمل من معنى الأول كقول جرير.

إذا غضبت عليكم بنوتميم ❋ وجدت النّـــاس كلّهم غضابا

لأنّهم يقومون مقام النّاس من كلّهم ، و كقول **أبي نواس**

و ليس من الله بمستنكر ❋ أن يجمع العالم في واحد

فالأول يخص بعض العالم و هو النّاس ، و هذا يشملهم و غيرهم

الرابع : القلب و هو أن يكون معنى الثاني نقيض الأول ، سمّي بذلك لقلب المعنى إلى نقيضه كقول **أبي الشيص** :

أحد الملامة في هواك لذيذة ❋ جها لذكراك فليلمني للوم

و كقول **أبي الطيب** :

أأحبّه واحبّ فيه ملامته ❋ إنّ الملامة فيه من أعدائه

همزة أأحبه للاستفهام الانكاري و الانكار راجع للقيد الذي هو الحال

الخامس : أن يشابه المعنيان أي معنى البيت الأول و معنى البيت الثاني من غير إتحاد كقول **جرير** :

فلا يمنعك من أرب لحاهم ❋ سواء ذو العمامة و الخمار

و الرب ذو الحاجة ، و لحاهم بالضم لحوة ، أي لا يمنعك من الحاجة...

و في البيت الفصل و الإيجاز و التعديل و المطابقة ، و لما فرغ من تقسيم السّرقة الخفية أشار إلى بيان ما يقع به التفاضل في أحوالها فقال :

– 264 – أحواله بحسب الخفاء ❋ تفاضلت في الحسن و الخفاء

يعني أنّ كل نوع من أنواع السّرقة المذكورة يظهر حسنة باعتبار خفائه ، فكل ما كان أشدّ خفا بحيث لا يعرف انّ الثاني أخذ من الأقوال إلا بعد اعمال مرؤية و مزيد تأمل كان أقرب إلى القبول لكونه أبعد عن الأخذ ، و السّرقة ، و أدخل في الابتداع و التصرف فحسبها بقدر خفائه.

تنبيـــه : جمع ما ذكر في السّرقات الظهرة و الخفية من ادّعاء سبق أحدهما ، و أخذ الثاني منه ، و كونه مقبولا أو مردود أو تسميته بالأسامي المذكورة و غير ذلك مما سبق كله ، إنّما يكون إذا علم أنّ الثاني أخذ من الأول ، و إلاّ فلا يحكم عليه بالسّرقة ، و لا ترتب عليه الأحكام المذكورة لجواز أن يكون الاتفاق من غير قصد إاى الاخذ.

و في البيت الفصل و الموافقة و حسن البيان و الالتزام ، و لما فرغ من أحكام السّرقات الشعرية

شرع في بيان ما يتصل بها من التوابع ، و بدأ بالاقتباس فقال :

الإقتبـــاس : أي في بيان أحكام الاقتباس ، و معناه في اللغة طلب القبس ، و هو الشعلة من النّار ، يقال اقتبســـت النذار أخذت منها الشعلة ، و اقتبست من المصباح أخذت ، من نورة ، ثم يستعار لطلب العلم ، يقال : اقتبست منه علما ، و قد أشار النّاظم إلى تعريفه في الإصطلاح فقـــال :

– 265– و الاقتباس أ، يضمّن الكلام ✵ قرآنا أو حديث سيّد الافام

يعني أن الاقتباس في الاصلاح هو تضمين الكلام شيئا من ألفاظ القرآن و الحديث على وجه لا يشعر به انّــه مـــن القرآن أو الحديث ، فتخرج لحكاية ، كما يقال : قال الله تعالى كذا و قال **النّبي** – **صلى الله عليه و سلم** – كذا ، و يخرج التّضمين و العقد على ما يأتي قولنا أولا من ألفاظ القرآن و الحديث احترازا من أن يأتي بمعانيها دون شئ من لفظها فإن ذلك لا يسمّى اف........ ، و يخرج ما زاده بعضهم من الاقتياس من مسائل العلوم و اصطلاحاتهم . ثمّ القتباس على أربعة أقسام لأنّه إمّا من القرآن أو الحديث و على التقديرين فالكلام إمّا منشور أو منظـــوم ، فمثـــال اقتباس من القرآن في النشر كقول **الحريرى** : فلم يكن إلاّ كلمح البصر أو هو أقرب حتى انشر فـــأعزب و مثـــال اقتباس القرآن في النظم كقول الشـــاعر :

إن كنت أزمعت على هجرنا ✵ من غير ما جرم فصبر جميل

إن تبـــــدّلت بنـــا غيــــــــرنا ✵ فحسبنـــا الله و نعم الوكيـــل

و مثال قتباس الحديث في النشر قال**حريري** : قلنا شاهت الوجوه و قمح اللكع و من يرجوه روي انّه لّمـــا اشـــتدّ الحرب يوم حنين/ **40** .

أخذ **النبي** – **صلى الله عليه و سلم** – كفا من الحصا فرمى بها في وجه المشركين و قال ﴿ **شاهت الوجوه** ﴾ ، أي قبحت بالضم نقيض الحسن وقول الحريري و قبح على البناء للمجهول أي لعن من قبحه الله بالفتح أي أبعده على الخير واللكع اللئيم و مثال اقتباس الحديث في الشعر كقول **بن عباد** :

قـــال لي أن رقــــــيبي ❊سيء الخلق فداره

قلـــت دعني وجهك الجنة❊ خفـــت بالمكاره

فاعل قال الحبيب وداده من المداراة و هي الملاحظة و المحاسنة و ضمير المفعول للرقيب إقتباس من قوله – **صلى الله عليه و سلم** – >> خفّت الجنّة بالمكاره و خفّت النّار بالشهوات << أي أحيطت يعني أن وجهك جنة لا بدلي من تحمل مكارة الرقيب كما لابد لطالب الجنة من مشاق التكاليف قوله و الاقتباس إلخ ظاهر النّظم الإطلاق سواء كان على وجه لا يشعر أنه من القرأن أو الحديث أم لا و ليس كذلك و الصواب التقيد كما فعل في الشرح تفريقا بينه و بين عقد القرأن و الحديث و عليه متبوعة . و **قوله** قرآنا أو حديثا سيد الأنام يؤخذ منه أن الإقتباس لا يكون في غيرهما وهو كذلك خلافا فالمن زعمه وجعل وإلإقتباس من العلوم فليتأمل . و في البيت الوصل و المساواة و حسن البيان و الإيضاح و السّهولة و الترتيب و الالتزام ثم أشار إلى تقسيم الاقتباس فقال :

– 266 – و الاقتباس عندهم ضربان ❊ محول و ثابت المعاني

يعني أنّ الاقتباس على نوعين باق على معناه الأصلي ، و محّول عنه سواء كان نظما أو نثرا وسواء كـــان قرآنـــا أو حديثا فتصبر أقسامه ثمانية ، فالباقي على معناه الأصلي كالأمثلة الأربعة المذكورة ، و أمّا المحوّل عن معناه فهو إمّا من القرآن كقولا **بن الرومي** :

لئن أخطأت في مدحك فما أخطأت في منعني ❊ لقد أنزلت حاجتي بواد غيرذي زرع

اقتبس من قوله تعالى ﴿**ربي إنّي أسكت من ذرّيتي بواد غير ذي زرع** ﴾ لكن معناه في القرآن واد لاماء فيـــــه ولا نبات ، و قد نقله ، **ابن الرومي** عن هذا المعنى إلى جانب لا خير فيه ولا نفع . و أمّا من الحديث كقول الصّاحب **بن عماد** أقول :

وقد رأيت له سحـــــــــــــابا ❊ من الهجران أن مقبلة إلينا

و قد سحت حدائقها بهطـــل ❋ حوالينا الصدود ولا علينا

اقتبسه من قول **النبيّ** – **صلى** الله **عليه وسلم** – حين استسقى وحصل مطر عظيم ﴿ **اللّهم حوالينا لا علينا** ﴾ ويكون في النثر أيضا ، أمّا من القرآن كقول **القاضي** الفاضل : ورد على الخادم الكتاب الكريم فشكر على أنّ قربه نجيا (ورفعه) مكانا عليا و أعاد عليه عصر الشباب وقد بلغ من الكبر عتيا أمّا و من الحديث كقول بعضهم : ولما تبسم ضاحكا و افتضح تلك الجمال فرأيت اللّون لون الدم ، و الرّيح ريح المسك من طيب سواد الخال . و في البيت الوصل و الإيجاز و المطابقة و التقسيم و التشعيب و حسن البيان ، ثم أشار إلى ما يجوز فيه من التغيير فقال :

– 267 – وجائز لوزن أو سواه ❋ تغيير نزر اللفظ لا معناه

يعني أنّه يجوز تغيير النزر اليسير من اللّفظ المقتبس لضرورة الوزن أو القافية ، و أمّا التّغيير الكثير ممنوع ، مثال التغيير القليل لضرورة **/41** .

الوزن كقول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه :

قد كان ما خفت أن يكونا ❋ إنا الله و إنا إليه راجعونا

وفي القرآن ﴿**إنا لله** ﴾ [1] إلخ هذا مضمون البيت فإن قلت في كلام الناظم تناقض لأنه أخبر أولا أن من الإقتباس ما هو محمول على معناه الأصلي وأخبر ثانيا أنه تغير قليل اللفظ لضرورة ولا يجوز تغيير معناه و الجواب أن الإقتباس من القرآن على ثلاثة أقسام مقبول ومباح ومردود فالأول ما كان في الخطب و الموعظ ومدح النبي ﷺ ما كان في الغزل و الرسائل و القصص و الثالث على ضربين أحدهما ما نسبه الله عزوجل إلى نفسه ونعوذ بالله ممن ينقله إلى نفسه كما قيل عن أحد بني مروان أنه وقع على مطالعة فيها شكاية عن عماله ﴿ **إنا إلينا أيابهم ثم إن علينا حسابهم**﴾ [2] و الأخر تضمن أية كريمة في المعنى هزل ونعوذ بالله من ذلك كقول بعضهم أو من إلى عشاقة طرقه هيهات لما توعدون وردفة يقول من خلفة لمثل هذا فليعمل العاملون وهذا القسم الثالث غير جائز إتفاقا وهو المراد بقول الناظم تغيير نزر اللفظ لا معناه فإن قلت قول القزويني في حد الإقتباس هو أن يضمن الكلام شيئا من القرآن أو الحديث لا على أنه منه يمكن أن يقال مراد الشاعر بعبارته لفظ القرأن المتلو و الحديث و إنما مراده التغيير بألفاظ القرينة على ذلك النمط فقط و إن كان موجودا في القرأن فأورده غير مريد به القرأن و يؤيد هذا قول صاحب عروس الأفراح فلو أخذ مراد به القرأن كان ذلك من قبح القبيح و معظم المعاصي نعوذ بالله منه قال و هذا معنى قول صاحب التلخيص لا على أنه منه أهو و الجواب عنه من وجهين أحدهما أن معنى قولهم لا على أنه منه يحتمل أن يرادبه ما ذكر أنفا و يحتمل أن يكون لا على معناه منه فإن يورد الكلام المقتبس لوجه لا يكون فيه الإشعار بأنه من القرأن بأن لا يذكر فيه قال الله تعالى ونحوه مع القصد أنه من القرأن يتطرف الإحتمال الإستدلال ثانيها فلو سلم أن المراد بالإقتباس ما ذكره وهو الأخذ من القرأن على أن المراد غير التلاوة قد لا يكون ذلك عذرا لمن فعله على وجه اللهو و السخف الذي يتعطاه المفحشون من الشعراء ولا يرفع الملامة عليهم ولا يستقط بذلك على فاعله شرعا من تأديب وزجر و إقامة حد وقد نقله العلامة السيوطي في كتابة الإتفاق أنه قد إشتهر عند المالكية تحريم الإقتباس من القرأن و تشديد التنكير على فاعله خلافا للعز بن عبد السلام من الشافعة فإنه أجازه واستدلل له بما ذكره أهو

تنبيـــــــه : وجد في شرح الغزي هنا ترجمة في جواز الإستشهاد بالأيات في المسائل الحقيقية و يمنع ذلك من ضرب المثل و الغلو والمزاح وما أشبه ذلك وهذه الترجمة لم تثبت في شرح المصدر لا في التلخليص إذا لا مدخل لها علم البديع و إنما هي مسئلة فقهية من جواز ومنع و غير ذلك ولذا لم يذكرها المصرفي في شرحه و المعتبر **/ 42**

----

(1) البقرة

(2) الغاشية

.../...

ما عليه شرح المصنّف لأنّ نسخة **الغزي** موجوع عنها و الله أعلم . و في البيت الوصـــــــــــل و الإيجاز و المطابقة و التسهيم ، ثم أشار إلى ثلاثة أنواع مما يتصل بالسّرقة فقال : " **التضمين و الحل و العقد** " أي بيان أحكام التضمين و أحكام الحل والعقد ، فالتضمين في اللّغة هو جعل الشيء في إناء ، و في الاصطلاح يختلف بإختلاف العلوم ، أمّا في النحو فهو إعطاء فعل معنى فعل آخر كإعطاء بطرمن قوله تعالى ﴿ **بطرت معيشتها** ﴾ [1] معنى خسر ، و لهذا نصب بطرالمفعول به وهو كثير عند البصريين ، و أمّا في علم العروض فهو من عيوب القوافي وهو تعليق القافية بما بعدها نحو قول النابغة

وهم ورد والجعـــــار على تميم ❋ و هم أصحاب يوم عكاظ أنّي

شهـــدت لهم مواطن صادقات ❋ أعيبهم بحســـن الظن مني

و أمّا عند علماء البديع فقد أشار الناظم إلى تعريفه و تسميته فقال :

– 268 – و الأخذ من شعر بعزو ماخفي ❋ تضمينهم وما على الأصل يفي

– 269 – لنكتـــة جليلـــة و اغتفــــر ❋ بسير تغيير و ما منـــه يـــرى

– 270 – بيـــتا فأعلى باستعـــانة عرف ❋ و شطــــرا أو أدنى بإيدا ع ألف

يعني أنّ التضمين في اصطلاح البلغاء هو أن يضمّن الشاعر شعر شيئا من شعر الغير بيتا أو ما فوقه ، أو مصراعــــا أو دونه ، مع التنبيه على أنّه من شعر الغير إنّ لم يكن مشهورا عند البلغاء ، و إلاّ فشهرته تغني عن ذلك و بهذا يمتاز عن السّرقة ، و قول النّاظم من شعر يتناول ما إذا ضمن الشاعر شعره من قصيدته الأخرى بخلاف قول متبوعه شيئا من شعر الغير ، فإنّه لا يشمله وهو قليل نادر في أشعار العرب كقول **ابن الفارس** في قصيدته التائية :

فلو بسطت جسمي رأيت كلّ جوهر ❋ به كل قليب فيه كل غرام

والمراد بالعزوفي كلام النّاظم النسبة ، أي نسبته ما خفي لقائله الأوّل ، و أمّا إذا كان مشهور افلا يحتاج إلى نســـبة

تأمل و يشترط أن يكون بعد أن يوطئله الشاعر توطئة تناسبه بروابط متلائمة ، بحيث يظن السّامع أنّ البيت بأجمعه له ، فمثال ما وقع التنبيه عليه كقول **عبد القاهر بن طاهر التميمي**

إذا ضاق صـــدري وخفت العـــدا ❋ تمثلـــت بيتا بحـــالي يليق

فبـــــالله أبلـــغ مـــا أرتجي ❋ وباللّـــه أدفـــع مالا أطيـــق

ومثاله مع عدم التنبيه لشهرته قول بعضهم

ياعـــام ستين لا حييت من زمن ❋ ولا سقتك الغوادي واكف الديّم

فكم سطوت بأشراف الملوك و كم ❋ مزجت دمعا جرى عن مقلة بدم

و أحسنه مازاد على الأوّل بنكتة كالتّورية و التشبيه ، و كصرف معناه عن غرض النّاظم الأوّل كقـــول صـــاحب التخبير وقد ضمن المصراعين الأخرين **للمتنبي** :

إذاالوهم أبدالي لماها وثغرهـــا ❋ تذكـــرت ما بين العذيـــب وبـــارق

ويذكـــرني مرقـــدها و مدامعي ❋ فجر عوالينا و مجرى السّـــوابق

قوله تذكرت ما بين العذيب وبارق فجر عوالينا ومجرى السوابق ، مطلع قصيدة **لأبي الطيب** فالشاعر أرد في تضمينه بالعذيب مهنبهما البعدين لأنّه أطلق العذيب تصغير العذب ، وأراد به شفة الحبيبة وأصل العذيب لموضع

.../...

و أطلق باق وهو الأصل بموضع أيضا وعنى ثغرها وريقها ، و هذا تورية وشبه تبختر قدها بتمايل الرمّح وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق ، فزاد **أبو الطيب** بهذه التورية وهذا التشبيه و إلى هذا المعنى أشار النّاظم بقوله : و ما على الأصل يفي ، أي يزيد بنكتة لا تكون في الأصل و معنى يفي يزيد ثم قال : واغتفر يسير تعيير أي لا يضر التغيير اليسير في اللفظ المضمن ليدخل في معنى الكلام ، كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب أقول لمعشر و غلطوا غضوا على **الشيخ الرشيد** و أنكروه

هو ابن جلا وطلاع الثنايا ❋ متى يضع العمامة تعرفوه

فالبيت الأخير معروف لسحيم بن وثيل وأصله

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ❋ متى أضع العمامة تعرفوني

على طريق التكلم فغيره الشاعرإلى طريق الغيبة ليدخل في المقصود ، و قوله غلطوا أي وقعـــوا في الغلـــط في حقـــه وغضوا عن رتبته و لم يعرفوا مقداره ، فيه تهكم و لهذا وصفه بالرّشد وأرادبه الغوي على طريق التهكم . ثمّ التضمين إن كان بيتا فأكثر سمّي استعانة ، و إن كان مصراعا فأقل سمّي إيداعا لكونه أودع شعره شيئا من شعر الغير ، فمثال تضمين البيت قول بعضهم في وصف إمرأة عوادة

وغادة ذات عـــود لذ سامعـــة ❋ وراق حسنا كما رقّت حواشيها

لا يعرف الشوق إلا من يكابـــده ❋ و لا الصبـــابة إلا من يدانيهـــا

فصيّر البيت الثاني المشهور كأنه منظوم فيما تضمن الأول ، و مثال تضمن البيتين كقول بعضهم

هام قلبي وجدا بحب أنـــــــاس ❋ خاب ظني فيهم وخـــــاب منادي

قطعوا صلتي بسيـــــف جفـــاهم ❋ ميتاتركـــوني فوق الثـــــــراء

ليس من مـــــات فاستـــراح بميت ❋ وإنمـــا الميت ميت الأحيـــــــــــاء

إنما الميت من يعيـــــــــــش كيبـــا ❋ كاسفـــا بالـــه قليـــــــل الرجـــاء

فالبيتان الأخيران مشهوران من كلام العرب ، و مثال تضمن المصراع قول بعضهم :

ولما لحت الربع قلت لصاحبي ❋ قفا نبكي من ذكرى حبيبي ومنزلي

ومثال تضمين ما كان أقل من المصراع لقول بعضهم " سرى طيف من أهوى فارق مهجتي " أخره مـــن مصـــراع البوصيري وهو قوله : " نعم سرى طيف من أهوى فارقني " و هو معنى قول النّاظم ، و ما منه يرى من التضمين بيتا فاعلا يعرف بالاستعانة و ما يرى شطرا فأقل يسمّى إيداعا ، لأنّ الشاعر الثاني قد أودع شعره شيئا من الشعر الأول وهذا بالنسبة إلى شعره قليل هذا مضمون الأبيات .

تنبيـــــــه : اعلم أنّ تضمين مازاد على البيت ضربان ، لأنّه إمّا يتم المعنى بدون باقية ، و هذا لا يحتاج إلى تقـــدير الباقي ، و إمّا أنّ لاّ يتم المعنى بدونه و هو إمّا أن يدخل مصراعا بتمامه كقول بعض شبوح حماه

صلي ودعي قفارك عزّ محب ❋ يذكرك أنسل واللّيل ســــــــاكن

ولا تستقبحي شيئـــــــــــا ❋ برأسي فما إن شبت من كبر ولكن

فالمصراع الأخير إيداع من بيت **أبي فارس** وهو قوله

فما ان شبت من كبر و لكن ❋ رأيت من الأحبة ما أشاب / **44**

و إمّا أن يضمن بعض المصراع كقول **أبي تمام**

إن الكرام إذا ما أسهلوا ذكروا ❋ من كان يألفهم بالمنزل الخشن

فلا يتم وألمعنى في جميع ذلك إلا بتقرير باقية و في البيت الوصل و الإيجاز و المطابقة و الإلتزام ولما من التضمين شرع في بيان الحل و العقد فقال :

– 271 – و العقد نظم النثر لا بالإقتباس ❋ و الحل نثر النظم فاعرف القياس

يعني أن العقد في إصطلاح البلغاء هو أن ينظم النثر إلى قرأنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك لا على سبل الإقتباس وقد عرفت أن طريق الإقتباس هو أن يضمن الكلام شيئا من القرأن و الحديث لا على أنه منه و حاصـــله أن النثـــر الذي قصد نظمه عقد لي أي طريق كان إذا لا دخل له في الإقتباس و منه قول أبي العتاهية :

مابال من أوله نطفة ❋ وجيفة آخره يفخر

الجملة حال أي مابالـه يفخر عقد قول علي – **رضي الله عنـه** – >>مالابن آدم و الفخر و إنما أوله نطفة و آخـــره جيفة << و أما إذا كان قرأنا أو حديثا فلا يكون عقد إلا بأحد أمرين إما أن تغييرا لا يحتمله الإقتباس أو لم يغـــي و لكنه يشعر على وجه أنه من القرأن أو الحديث فجه لا يكون من الإقتباس و منه قول الشاعر:

أنلني بالذي استقرضت خطا ❋ وأشهـــد معشرا قد شاهـــدوه

فإنّ الله خـــلاق البرايـــــــا ❋ عنت لجـــلال هيبته الوجـــوه

يقـــــول إذا تداينتم بديـــن ❋ إلى أجـــــــل مسمى فاكتبوه

وكقول الإمام الشافعي - **رضي الله عنه** -

عمدة الدين عندنا كلمــات ❃ أربع من كلام خير البرية

اتق الشبهات وازهد ودع ما ❃ ليس يعنيك واعملن بنية

عقد قوله ﷺ >> الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهات أزهد في الدنيا يحبك **الله** << وقوله >> من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه << وقوله >> وإنما الأعمال بالنيات << و إلى هذا أشار الناظم بقوله و العقد نظم النثر و أما الحل فهو ضد العقد لأن العقد نظم النثور و الحل نثر المنظوم وشرطه كونه مقبولا أن يكون حسن الســبك لا يتقاصر عن سبك النظم الذي حل إليه وأن يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربــة لمــا قبحت فعلاته وحنضلت مخلاته لم يزل سوءالظن يعتاده ويصدق توهمه الذي يعتاده فإنه حل قول أبي الطيب :

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه ❃ وصدق ما يعتاده من توهم

يشكو سيف الدولة وإستماعه لأعدائه أي إذا قبح فعل الإنسان قبحت ظنونه فيسيء الظن بأوليائه ويصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على أصاغره وهذا معنى قول الناظم و الحل نثر النظم فاعرف القياس أي إعرف الميزان وغير مــاهو مقبول وما هو مردود / **45** .

.../...

وفي البيت الوصل و الفصل و المطابقة وحسن البيان والإستغلالوالإشضارة و العكس و الإلتزام ثم لأشار إلى بيت **خاتمه هذا الفصل**

- 272 - اشترطوا الشهرة في الكلام ❃ والمنع أصــــل مذهب الإمــــام

يعني أنه يشترط في جواز الإقدام على التضمن و الحل و العقد أن يكون الأصل مشهورا فيغروا ما يقي كما تقدم لئلا يؤدي إلى تهمته فاعله فالكذب هذا إذا كان العقد في غير القرأن و أما من القرأن فيجري فيه الحكم السايق المذكور في الإقتباس من محمود و مقبول و مباح و مبذول ومردود و منه قول أبي نواس :

خط في الأرداف سطر ❃ من كتاب الله موزون

لن تنالــــوا البر حتى ❃ تنفقوا مما تحبـــــون

وهذا من أفحش ما يكون بل أعظم ذنبا مما تقدم في القياس لأنه في هذا التنبيه على أنه من القرأن فيؤدي إلى إنسلاخ الدين نسأل الله السلامة و العافية فإنه أتى بأية كريمة في معرض هزل وسخف نعوذ بالله من ذلك و المنع مطلقا أصلمذهب الإمام مالك رحمه الله لأن من أصوله سد الذرائع قوله واشترطوا ضمير فاعله يعود لعلماء هذا الفن و المراد بالكلام الأصل المأخوذ منه قوله و المنع هو الصد عن السيء و المراد بالإمام هو إمام المدينة أحد أئمة أهل السنة المقتدى بهم رضي الله عنهم رأجمعين وشهرته تعني عن التعريف به و في البيت الفصل و الإيجاز و التسهيم وحسن البيا و الرصد وحسن الإختتام ثم أشار إلى أخر الأنواع بالسرقة فقال :

التلميــــــح : أي بيان أقسام التلميح وهو بتقدير اللام على الميم مصدر لمح المضعف من لمحة إذا أبصره ونظر إليه ومنه لمح البصر ويقال في هذا البيت تلميح إلى رقول أي إشارة قول فلان أي إشارة إليه وقد عم هذا البيت فلان إلى غير ذلك من العبارات و أما التلميح بتقديم الميم فهو مصدر ملح الشاعر شعره إذا أتى فيه شيء مليح وقد تقدم

الكلام عليه في باب التشبيه و أشار الناظم إلى تعريف التلميح فقال :

– 273 – إشارة بقصة شعر مثل ❋ من غير ذكره فتلميح كمـــــل

يعني أن التلميح هو أن يشار في الكلام إلى قصة أو إلى شعر أو إلى مثل سائر من غير ذكر تلك القصة أو الشعر أو المثل و المشار به إما نظما أو نثرا فالمجموع ستة أقسام من ضرب ثلاثة في إثنين فمثال التلميح في النظم و ذلك إما من شعر إلى القصة كقول أبي تمام

فوالله لا أدري أأحلام نائم ❋ ألمت بنا أم كان في الركب بوشع

أشار بذلك ٫اى قصة يوشع بن نوح حين قتل الجبابرة يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قيل أن يفرغ منهم و تدخل ليلة السبت فيحرم القتال فدعا الله عز وجل فرد عليه الشمس حتى فرغ من قتالهم و أما شعر إلى شعر كقول الشاعر :

لعمرو مع المرمضاء و النار تلتظى ❋ أرق و أحفى منك في ساعة الركب

اللام للابتداء وعمرومبتدأ خبره أرق له إذا حماه راجعا من جعى عليه بلطف وتشفق و الرمضاء حال من الضمير في أرق و هي أرض رمضاء أي حارة يرمض فيها القوم أي يحترق والنار عطف على الرمضاء وتلظى حال من النّـــــار

و هذا الشاعر أشار / **46**.

بتلميحة إلى البيت المشهور يمثلون به عند منهو موصوف بالقسارة وهي قوله :

المستجير بعمرو عند كربته ❋ كالمستجير من الرمضاء بالنار

أي الذي يستغيث عند كربته بعرو و فالضمير يعود إلى الموصول و عمرو هو حساس بن مرة و ذلك أنه لما رما كليبا ثم وقف عند رأسه فقال له كليبا : ياعمرو أغثني بشربة ماء فاجهر عليه فقيل المسجير بعمرو البيت و أما من شعر إلى مثل كقول الحريري :

ما أنت أول سار غدة قمر ❋ أورائد عجبتـــه خضـــرة الدمن

فاربا بنفسك عني أبي رحل ❋ مثل المعيـــدي فاسمع بي ولا ترني

أشار به المثل المشهور وهو قوله تسمع بالمعيدي خير من أن تراه و ذلك أن رجلا سمع بأدب الحريري واشتاق لرؤيته فلما وقفبين يديه بيانه يتطلبه فلما خرج له الحريري في حالة رثة فقال له ناد سيدك ياغلام فانشد الحريري البيتين و مثال التلميح في النثر وذلك إما من نثر إلى قصة كقول الحريري في المقمات : **نبت في ليلة نابغية و أحزان يعقوبيـــة** أشار في الفقرة الأولى و هي قوله فبت في ليلة نايغية أشار به إلى قول النابغة :

و بت كأنيّ ساروتني ضئيلة ❋ من الرقش في أنيامها السّم نافع

و الضئياة هي الحية الرقيقة وأما من النثر إلى مثل كقولك لمن طلب شيئا بعد ما فرط فيه :الصيف ضيعتا اللبن للإثنين أو ضيعتم اللبن للجماعة أو ضيعت اللبن في الصيف للمفرد فكل ذلك إشارة للمثل المشهور وهو قول : الصـــيف

ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لأن الأمثال لا تغير و أما إذا غيرت فيكون من الإشارة إلى المثل لا من ضرب المثـل قوله إشارة مبتدأ مسوغ الإبتداوية العمل و القصة متعلقة وشعر و مثل معطوفان بالسقاط حرف العطف وقوله من غير ذكره صفة أو حال على قول من يجوز مجيئة من النكرة وقوله بتلميح متعلق بكمل و الجملة خبر للمبتدأ وكمل بتثليث الميم ينبغي هنا فتحها فرار من سناد التوجيه وهو إختلاف حركة الحرف الذي قيل الروي المقيد وإن كـان فاشيا في الكلام العرب وأيضا الفتح أولى ليحصل الإلتزام الحركة و في البيت الإيجاز و الإطناب و الفصل وحسـن التخلص و الإلتزام ولما فرغ من السرقات وتوابعها عقد بأثر ذلك ترجمة ذكر فيها ألقابا من البديع إستحسن إدخالها هنا فقال :

تذنيب بألقاب من الفن التذنيب هو جعل السيء ذنبا للشيء وتكميل له فقال في الصحاح الذنابة بالكسر عقب كل سيء وذنبه الوادي الموضع الذي ينتهي إليه مسيلة والذنابه بالضم و الذنب التابع و الفرق بين التذنيب و التشبيه مع إشتراكهما في أن كلامهما يتعلق بالمباحث المتقدمة أن التنبيه بحث لو تأمل التأمل فيما سبق بفهمه منـها بخـلاف التذنيب أهوالألقاب المذكورةهنا منها يرجع للضرب المعنوي و منها ما يرجع للضرب اللفظي وهذا مما زادالنـاظم رحمة الله . / **47**

.../....

على كتاب التلخيص وذكرفيه ثلاثا وثلاثين لقبا من البديع وأظنه أخذها من أرجوزة الشيخ أبي عبد الله بن الشـيخ أبي زيد عبد الرحمن المراكيشي الذي نظم فيها مسائل التقطهامن مسائلالمصباح لبدر الدين بن مالك واجحى الناظم في نظم هذا التذنيب غاية الأحجاف إذا يذكر من الألقاب إلا الأسماء فقط إلا التعديد فإنه مثل له فقال :

– 274 – من ذلك التوشيع و الترديد ❋ ترتيب اختـــراع أو تعديـــد

– 275 – كالتائبون العابدون الحامدون ❋ السائحون الراكعون الساجدون

أشار في هذا البيت إلى خمسة ألقاب أحدها التوشيح وهو ذكر الشيء في أخر الكلام مفسرا بمتعاطفين كقوله عليه – **الصلاة و السلام** – >> يشيب إبن أدم و تشيب فيه خصلتان الحرص و طول الأمل << وقوله تعالى ﴿ **و إنه خلق الزوجين الذكرو الأنثى** ﴾ (1) وكقول الشاعر

لولا الشفقات مرامته و أسى ❋ أودى المؤذيان الشوق و السهر

وهو من الإيضاح بعد الإبهام في باب الإطناب و معناه لغة لف القطن ونحوه الثاني الترديد وهو تعليـق الكلمـة في المصراع أو الفقرة بمعنيين أي يذكر الكلمة بمعنى ثم ترددها مرة فأكثر بمعنى عن الأخر و من شواهده قوله تعـالى ﴿**لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون** ﴾ (2) وفيه سورة التورية ﴿ **أن تقوم فيه فيه رجال**﴾ (3) وكقول **أبي نواس** :

صفراء لا تنزل الأحزان ساحتها ❋ لو مسها حجر مستة سراء

وهو اللغة رد شيء من أمر أخر مأخوذ من رددت الإبل إذا إستقيتها عللا و العلل الشربة الثانية ، الثالث الترتيب وهو تقديم شيء على أخر لنكتة ويكون للشرف مثل ﴿ **وإذا أخذنا من النبيئين ميتاقهم ومنك ومن نــوح** ﴾ [4] ﴿**إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح** ﴾ [5] و الزمان ﴿ **وما خلقت الجن و الإنس إلا ليعبدون** ﴾ [6] و المكان نحو ﴿**و إلى السماء كيف رفعت** ﴾ [7] وغير ذلك و منه تقديم الجنس على الفصل في التعريف الرابع الإختــراع وهو الإتيان بتركيب أو معنى لم يسبق إليه مثل ﴿**ولما سقط في أيديهم** ﴾ [8] لم يسمع قبل نزوله في القـــــــرآن و كقوله – **الصلاة و السلام** – << الأن حمي الوطيس >> وكقولهم مات أنفه أي مات موت أنفة بلا ضرب ولا قتل و الحتف الموت و المعنى المخترع كقول **إبن حجة** " الغصن يحكي النور في ميلانه وخياله في لماء كالتنوين " و معناه لغة إنشاء ما لم يسبق له نظير الخامس التعديد وهو الماء مفردة على نسق واحدة كقــوله تعــالى << مســلمات >> [9] وكحديث أسماء الله الحسنى **أبي الطيب المتنبي** :

الخيل و الليل و البيداء تعرفني ٭ و السيف و الرمح والقرطاس و القلم

قال الناظم في شرحه وهذه الأية الكريمة المسوقة في النظم أعني قوله كالتئبون إلخ سبق إلى التمثيل بها المراكشي في أجوزته رحمه الله واستحسنت إدخالها في هذا النظم لما إشتملت عليه من الأوصاف التي توقض أرباب الهمم وتهز النفوس وتحركها وتنشطها / **48** .

للتجرد لعبادة الله تعالى و في البيتين الفصل و الإيجاز و الموازنة و التجنيس و التعديد و الموافقة و الإلتزام ثم قال من

– 276 – تطريز أو تدبيج إستشهاد ٭ إيضاح ائتلاف استطراد

يعني أنه ذكر في هذا البيت ستة ألقاب من البديع .

أحدهـــــا : التطريز وهو أن يشمل صدر البيت على مخبر عنه ومتعاقبين و العجز على الخبر مقيد بمثله مرتين كقول **ابن الرومي** :

قرون في رؤوس في وجوه ٭ صلاب في صلاب في صلاب

وكقول بعضهم في مولد **النبي** – **صلى الله عليه و سلم** – :

يقول لنا لســان الحـــل عنــه ٭ و قول الحقيعذب للسميــع

فوجهي و الزمان وشهــر وضعي ٭ ربيــع في بيــع في ربيـــع

وهو مأخوذ من الطرز لعلم التوب الذي ينسخ للسلاطين يقال ثوب مطروز أي معلم بخطوط حسنة وروى **الحسن بن سهل** أن من التطريز إشتمال الصور على إثنين مخبرا عنه ومتعلقة و العجز عن الخبر مقدم بمثلــه مــرة كقــول التسبيح في الصلاة نور في نور .

الثـــــاني : التذبيح وهو أن يذكر في معرض مدح أو غيره لونان فصاعد القصد كناية أو تورية عـــن أشـــياء في تشبيب أو مدح أو وصف أو غيره لك من الأغراض فمن التدبيح على طريق التورية قول الحريري في المقامات :

قدا أغبر العيــــش الأخضـــر ❋ وأزرق الحبوب الأصفر

واســـود يـــومي الأبيــــض ❋ وابيض جوده الأســـود

حتى رثـــا لي العـــدو الأوراق ❋ فحبذا المـــوت الأحمـــر

ومن التدبيح على طريق الكناية قول الشاعر في شهيد المعركة

تردى ثياب الموت حمرا فما أتى ❋ لها ليل إلاّ و هي عن سندس خضر

أي تردى ثيابا ملطخة بالدم فما أتى عليها الليل إلا وقد صارت من سندس أخضر من ثياب الجنة فذكر لوني الحمرة و الخضرة وكف بالأول عن القتل و الثاني عن دخول الجنة و **القزويني** عدة نوعا من المطابقة وخالفة غير واحد في ذلك ومعناه لغة التزيين من دبج المطر الأرض زينها .

الثـــالث : الاستشهاد ومعناه الإستدلال و منه قول الحسن بن سهل **كان لي ركن وثيق ❋ وقعت فيه الزلازل**

زعزعته نوب الدّهر ❋ واكرات النوازل

مابقاء الحجر الصلد ❋ على وقع المعاول

في البيت الثالث الإستشهاد وقد أحسن فيه إذا أخرج التشبيه في صورة الخبر تحقيقا ثم في الإستفهام تعجبا وتسليا وشبه نفسه في الحجرالصلد في الحمل و الصبر و السكينة عند وقوع المعاول .

الرابـــع : الإيضاح وهو أن يكون في الكلام خفاء دلالة فتأتي بكلام بين المراد و توضحه وهو إمّا إيضاح يخفي الحكم كقول **ابن حبوس**

و مغرطف يغني النديم بوجهـــه ❋ عن كأسه .... عن إبريقهخ

فعـــل المــــــدام ولونها ومذقهـــا ❋ في مقلبتــــــــه و و جنيتـــــــه وريقه

و أما الإيضاح الموجب كقول الأخر

يذكر في الخبر والشكــــر لـــــــه ❋ و قيل الخنا و العلم و الحكم و الجهل

فألفــــــاظ من قد مومها شنزهـــا ❋ و ألفـــــاك محمودها فلك الفصـــل

و يروى عن منكروها وعن محبوبها و القيل لغة في القول فالبيت الثاني بيتين المراد من الأول وعدة بضهم من الإطناب

الخـــامس : الأبتلاف وتحته .

.../...

سبعة أصناف إذا ائتلاف اللفظ و المعنى و إما ائتلاف اللفظ مع اللفظ و إما إئتلاف المعنى مع المعنى و إمّا اللفظ و الوزن و إمّا المعنى و الوزن و إما إئتلاف القافية و الواصلة مع مدلول سائد البيت و الفقرة و إمّا الإئتلاف مع الإختلاف قال صاحب أسفار الصباح و إنما لم يجده لأحل إختلاف أصنافه في الحقيقة التي تفصل بافراده لكل صنف منها حدهوهذا الأقسام يطول تتبعها و من أراد الوقوف عليها فعلية بالمطولات قال المصرفي شرحه ومما يناسب مما سماه بعضهم بالإشتقاق وهو أن يلأخذ من اللفظ لفظ أخر لمدح أو ذم أو دعاء و منه قول **ابن دريد**

ماكان هذا الذي يقرأ عليه خرقة الله بنصف إسمه ✻ وجعل الباقي عويلا عليه

وكقولك يايعقوب أعقبك الله خيرا وهو قريب من الجناس .

السادس : الاستطراد وهو أن يكون في شيء من الفنون مدحا أو غيره فتوهم أنك مستمر فيه ثم يخرج منه إلى غيره مناسبة بين اللفظ و الثاني مصرحا بإسم المستطرد به ثم ترجع إلى الأول و منه قول السوءل :

و إنا لقوم لم نر القتل سبتة ✻ و إذا ما رأته عامر وسلول

فنظر إلى خروجه الداخل من الإفتخار إلى الهجو وهوحسن عوده إلى ما كان عليه من الإفتخار بقوله :

يغوب خق الموت أجالنا لنا ✻ وتكرهه أجالهم فتطول

وقول الأخر

إذا ما إتقى الله الفتى و أطاعه ✻ فليس به بأس و إن كان من جمع

إنظر ما أبلغ ما خرج من الهجو وهو في لغة مصدر إستطراد الفارس من قرنه في الحرب وذلك أن ينفر من بين يديه يوهم الإنهزام ثم يعطف عليه على غيره نته وهو ضرب من المكيدة و في البيت الفصل و الإيجاز و التعديد و الموازنة ثم قال ص:

– 277 – إحالة تلويح أو تخييل ✻ وفرصة تسميط أو تعديل

ذكر في هذا البيت ستة ألقاب أيضا أحدها الإحالة و تصويرها لأنها من الحوالة على الغريم وهي إمّا جلية كقوله تعالى ﴿**وقد نزل عليكم**﴾ (1) أحال على قوله تعالى ﴿**وإذا رأيت الذين يخضون في أياتنا فأعرض عنهم حتى يخضوافي حديث غيره**﴾ (2) أو خفية كقوله تعالى ﴿ **وأتينا داوود زبورا** ﴾ (3) قيل إحالة على قوله تعالى ﴿**ولقد كتبنا**﴾ (4) الثاني التلويح وهو عند الكسائي الكناية البعيدة التي إختصاصها بالمكنى غير خاص كقول الشاعر :

تطاول حتى قلت له ليس بمنقص ✻ وليس الذي يرعى النجوم بأيب

يريد الذي يرعى النجوم الصبح فجعله كالراعي الذي يذهب ويجيء فلوح لإستمرار الليل قال المراكشي و في النجوم تورية لأن النجم النبت الذي لم يقم على ساق مرشحه يرعى وما أظن أحد أسبقي إلى فهم هذا أهو التلقيح لغة الإشارة إلى غيرك من بعد و أصله من لخنة ببصري أي من لاح يلوح أي إستبان الثالث التخييل وهو تصوير حقيقة ما يظهر في العيان حتى يتوهم أنه ذو صورة تشاهد و ذلك كقوله تعالى ﴿**و الأرض جميعا قبضته يومالقيامةو السموات مطويات بيمينه**﴾ (5) وهو كناية عن القدرة و الإستلاء ومنه

قوله تعالى ﴿**طلعها / 50 كأنه رؤوس الشاطين**﴾ [1] وقيل غير ذلك فعلى الأول يكون تخيلا وعلى الثاني و الثالث يكون تشبيها محضا وكقول بن القارض :

فسهري حين في جفوني مخلد ❊ ونومي بها ميت ودمعي له غسل

الرابع إنتهاز الفرصة وهو إستدراج المخاطب لتأخذه على أمر يسلمه يكون تارة مع التنزلللخصم وإرخاء العنان والمساهلة معه فيستسهل بتسليم بعض مقدماته ليعثر فتقوى عليه الحجة و تعجمه كقولك لمنكر الميعاد :هل كنت عدما فيقول نعم فتقول له وهل كنت ماء مهينا فيقول نعم إلى غير ذلك كما روي أن رجلا دخل على النبي صلى الله عليه وسلم يخطب فلما سلم قال<<أصليت معنا يافلان >> قال نعم يا **رسول الله** ألم ترى في حين سلمت عليك قال<<رأيتك تتخطىرقاب الناس>>و تارة يجتمع إنتهاز الفرصة مع فرع الحجة كقوله تعالى﴿**فلم تقتلون أنبياء الله**﴾ [2] الآية 2 : قال ﴿ **قل فادرءوا عن أنفسكم** ﴾ [3] الآية : ﴿ **قل قد جاءكم رسل من قبلي** ﴾ [4] الخامس التسميط وهو أن تكون أجزاء البيت أو بعضها مسجعا على خلاف الروي كقول عمر بن حفصة

هم القوم إن قالوا أصابواو إن دعوا ❊ أجابوا و إن أعطو الطابوا و أجزالو

ويسمى هذا التسميط التبغيض ومنه نوع أخر يسمى تسميط التقطيع وهو أن يسجع جميع أجزاء التفعيل على روي يخالف روي القافية كقول **ابن الأصبغ** :

وأسمـــر مثمر مزهر نظر ❊ من مقمر مسقر عن منظر حسن

و الفوق بينه وبين التسجيع كون أجزاء التسميط غير ملتزمة أن تكون من سموط البيت و كون أجزائها متزنة فيكون عددها محصورا قالة بن حجة أهو و أصل التسميط من سموط القلادة وهي تعليقها على الصـــدر قالـــة المراكشـــي السادس التعديد بالدال المهملة ويسمى بالتفريق من قولهم برد ملون إذا كان فيه خطوط بيض ووجه المناسبة إستواء جمل هذا النوع كإستواء تلك الخطوط وتوافقها في الإعتدال وشرطه تلائم معاني الجمل .بمعنى أنها تكون متحددة في النوع فإذا كانت إحداهن حالة على تغزل أو مدح أو وصف كانت البواقي كذلك فمنه ما يكون علـــى مقـــاطع التفصيلات وموافيه أواخرها أو أخر الأجزاء كقول الشاعر :

فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ❊ ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر

فجاءت كل واحدة من جملة الأربع على زنة " **فعولن مفاعيلن** " منفصلة عن التي مدمجة فيها ومنه ما يأتي فجمل قصيرة إنشائية على غير ما وقع التفعيل كقول **أبي الطيب** أيضا :

أقل أنل أقطع أحمل عل أعدد ❊ دهش يش تفضل أدن من صل

و التعديد أيضا من جمل طويلة متساوية كجمل الكوثر و الفرق بين التفويت و التسميط بيت التسميط و إن كان لازم أن يكون على روي البيت كما مر و في البيت الفصل و الإيجاز و التعديد و الموازنة و الإلتزام ثم قال ص

– 278 – تحلية أو نقل أو تختم ❊ تجريد إستقلال أو تهكم

ذكر في هذا البيت أيضا ستة ألقاب من البديع .

أحدها **51** .

التحلية وهو عقد معنى من القرآن أو حديث بزيادة على لفظه بترتيب و تصريف فهذا النوع من العقـــد يســـمونه بالتحلية كقول **الشقراطسي** :

الحمد منا باعث الرمل ❋ أهدى بالحمد هنا أحمد السبل

عقد قوله تعالى ﴿ **لقد من الله على المؤمنين** ﴾ [(1)] الأية و أما عقد الحديث فمنه قول أبي العتاهية

عيال الله أكرمهم عليه ❋ أبشهم المكارم في عياله

عقد قوله – **عليه الصلاة و السلام** – >> الخلق كلهم عيال الله فأحبهم لإلى الله أنفعهم لعياله << و أصل التحلية من التحلية يسمى بها النفاسة المعقود .

الثـــاني : نقل وهو قريب من التحلية إلا أنه عقد لا يكون فيه شيء من لفظها بل يكون كله في ترجمة أخرى كما روى **إبن الضحاك** أن **أبا نواس** سمع مصليا يقول " يكاد البرق يخطف أبصارهم كما أضاء لهم مشوافيه " [(2)] و آية قال في مثل هذا صفة للخمر حسنة ثم قال منشدا :

وسارية ضلوا عن القصد بعدما ❋ تردى بهم جنح من الليل مضلـــم

فلاحت لهم منها على النار قوة ❋ كان سناها ضوء نار تضـــــــرم

إذا ما حسرنا ها أنا خدا مالكتهم ❋و إن مزجت حيث الركاب ويمموا

و إن أحسن فيه الوصف ففيه عن سوء الأدب فلا يخفى

الثـــالث : التختم و هو عقد قرآن او حديث مشتمل على شيئ من الفاظهما كقول **المركشي**

ظهرت لنا البغضاء من من أفواههم ❋ وضدورهم فيها أذى وحقود

وهو عقد لقوله تعالى ﴿ **قد بدت البغضاء من أفواههم** ﴾ [(3)] الآية وهو من قولهم فرس تختم أشـــعاره بيـــاض و الأشعار ما إستدار بالحافر من منتهى الجلد .

الرابـــع : التجريد وهو نفي اللازم لإنتقاء الملزوم مقوله تعالى ﴿ **لا يسئلون الناس إلحافا** ﴾ [(4)] أي لا يكون منهم سؤال فيكون الحافا وقوله ﴿ **فما تنفعهم شفاعة الشافعين** ﴾ [(5)] أي لا يكون لهم شافعون أصلا فتنفعهم شفاعتهم وكقول **إمرئ القيس** : " على لا حب لا يهتدى بمناره " أي لا منارة له فيهتدى به كذا ذكره أبو علي وهو غـــير التجريد الذي عده **القزويني** في الضرب المعنوي .

الخـــامس : لإستقلال وهو كفا كل جملة في معناها كالجملة الكوثر وكقول الشاعر :

وصالكم بعد وحبكم فلا ❋ ونصحكم غش وصلحكم حرب

وأصل الإستقلال الأرتفاع .

الســـادس : التهكم وهو إبراز المقصودفي صورةضده إستهزلء به نحو قوله تعالى﴿**ذق إنك العزيز الكريم** ﴾ [(6)] ومقتضى الحال الذليل المهان ومنه ﴿ **نك لأنت الحليم الرشيد** ﴾ [(7)] وقوله تعالى ﴿ **و بشر المنافقين** ﴾ [(8)] الآية وقوله ﴿**فبشرهم بعذاب أليم** ﴾ [(9)] لأنه وضع فيه بسر موضع أخبر تهكما وقوله ﴿**بل فعله كبيرهم هذا** ﴾ [(10)] وكذا قوله تعالى ﴿ **معقبات من بين يديه و من خلفه** ﴾ [(11)] الآية إذا فسرت المعقبات

.../...

بالحرس حول إسفارالصباح وفي البيت الفصل أن يكون تهكما به فإنه ما يحفظه من أمر الله شيء إذا نزل به إســـفار

الصباح و في البيت الفصل و الإيجاز و التعديد و الموازنة ثم قال – **صلى الله عليه و سلم** –

– 279 – تعريـــض و الغاز إرتفـــاء ❋ تتزيل أو تأنيس أو إيماء ش

ذكر في هذا **52**.

البيت أيضا ستة ألقاب آخر :

أولهـــا : تعريض وهو أن تميل باللفظ إلى جانب يدل على المقصود لا من جهة الوضع الحقيقي ولا المجازي و لكن يفهم المعنى من عرض اللفظ أي من جانبه وهو مختص باللفظ المركب كقولالسائل لمن يتوقع منه صدقة : و الله إني لمحتاج . فهو تعريض للطلب بلفظ لم يوضع له لا حقيقة و لا مجازا ولكن يدل عليه بالقوة والإشارة وفائدته التترية و الملاحظة و الإحتراز عن المخاشنة فالأول كتعريض ذي المروءة المستحي من السؤال بالطلب و أهاني كتعريض ذي الحاجة عند أسير و نحوه و الثالث كقولك لمن يؤذي المسلمين :من سلم المسلمون من يده و لسانه. تشير إلى نفي الإسلام عنه و الفرق بينه و بين التلويح أن نشير إلى غيرك من بعد و التعويض أصله من العرض بالضم أي جانب يقال نظرت إليه من عرض وجهة أي بجانبه

الثـــاني : الألغار جمع لغز وهو تعمية المراد أي تغطية من اللغز في الكلام إذا غطي مرغاده بأن يأتي بعبارات يدل ظاهرها على غير المقصود و باطنها عليه قال في نهاية الأدب اللغز و المحاجاة والمعاياة و العويضو الرمز و المعمى ألفاظ مترادفة بمعنى واحد و إنما إختلافها بحسب الإعتبارات فإنك إذا إعتبرته من حيث أنه يحمل على وجوه فلغزو من حيث أن واضعه قصدك أن يعاييك أي يظهر عياءك فمعاياة و من حيث صعوبة فهمه واعتياص معناه فعويص ومن حيث أن واضعه لم يفصح عليه فرمز و من حيث أنه مستور عنك وغطي فمعمى أهو مثال ذلك قول بن مروان ملغزا في خيمته

ومضروبة من غير ذنب أثناء به ❋ إذا ما هدى الله الأنام أضلت

و كقوله أيضا ملغزافي إسم **عثمان**

حـــــروفـــــه معدودة ❋ إذا مضى حرف تبقى ثمان

وما ألطف قول بعضهم ملغزا في القلم :

وذي خضوع راكع ساجد ❋ ومدمعه من جنبه جـــــار

مواضب الخمــــــس لأوقاته ❋ منقطع في خدمـــة البـــــار

و من غرائب ما وقع في هذا الباب قول بعضهم ملغزا في كمون :

يأيها العطـــــار أعـــرب لنــــا ❋ عن إسم سيء قل في سوءك

تنظره بالعيض في يقظة ❋ كما يرى بالقلـــب في نومك

الثـــالث : الإرتفاع وهووهو الإنتقال من الأدنى إلى الأعلى في الوجه المراد نحو لا أبالي بالوزير و لا السلطان و إنما قيدنا بالوجه المراد أن يخرج نحو ﴿**ولا الملائكة المقربون** ﴾ في قوله تعالى ﴿**لن يستنكف المسيح** ﴾ [1] الآية إذا الوجه الذي أريد الترقي به على ما فسروه وهو عدم الولد الذي هو في الملائكة .

الرابــع : التنزل أي التدلي وهو عكس الترقي نحو لا يعجز عن هذا الشيء لا الأمير ولا الوزير و مناسبة التنزل في الحبل وقد تقدم هذان النوعان أي الترقي و التدلي لازمان للمعطوف بحتى لأنه لا يكون إلا غاية لما قبلها إما في الرفعة أو الدناءه كما هو معلوم .

الخــامس : التأنيس وهو تقديم ما يتونس به المخاطب توطئة **53**.

----

(1)

.../...

عتابة واخباره بمكروه كقولك لمن يخاطب إذا صدرت منه زلة : سامحك الله لم فعلت كذا وقوله تعالى ﴿ **عــفا الله عنك لم أذنت لهم** ﴾ [1] و كقولك في خطاب الأمراء :أدام الله بقاء الأمير أن فلانا قد توفي ونحو ذلك.

الســادس : الإيهام وهو عند **السّكاكي** الكناية القليلة الوسائط دون خفاء في اللزوم و الفرق بين التلويح و الرمــز و الإيحاء أن التلويح ما كثرت و سائطه كما تقدم و الرمز ما قلت و سائطه مع خفاء في اللزوم كعريض القفــــا و عريض الوسادة لأن أصله الإشارة إلى قريب بشفة أو حاجب و الإيحاء و الإشارة ما قلت وسايطة دون خفـــاء و يسمى إيماء الظهور المشار إليه و منه قول الشاعر :

أما رأيت المجد ألقى رحله ✵ في آل طلحة ثم لم يتحول

وكقولك مجلس فلان مظنة الجود و الكرم ونحو ذلك و في البيت الفصل و الإيجاز و التعديد و المطابقة ثم قال : - -

– 280 – حسن البيان وصف أو مراجعه ✵ حســن تخلــص بلا منــازعة

ذكر في البيت أربعة ألقاب .

أحداهــا : حسن البيان وهو كشف المعنى و تأديته إلى السامع بسهولة و يجوز مع الإيجاز و الإطناب و المســاواة ومنه قول الشاعر :

له لحضات عن خفي سريره ✵ إذا كرها فيها عقاب ونائل

فقد أحسن البيان فيه من مدح الممدوح بالخلافة ووصفة بالقدرة المطلقة مع الإيجاز و ينقسم البيـــــان إلى أحسن و حسن و متوسط و قبيح فالأحسن ما تقدم ذكره و القبيح كبيان فأقل وقد سئل عن ثمن ضبي كان معه فــأراد أن يقول أحدى عشر فمنعه العي ففرق وواحد و الحسن كما الوقال خمسة و ستة أو عشرة وواحد و الحســن كمــا الوقال أحد عشر .

الثـــاني : أحكام الوصف وهو كل لفظه من الكلام على مايناسبها مع ماينا سبها في محل يناسبها ولا تجد منه على أتم من ذلك إلا القرآن العظيم و الكلام **النبي** – **صلى الله عليه و سلم** – و من أمثلة ﴿ **إنا أعطينـــاك الكوثر** ﴾ [1] السورة ولا يدركه إلا من بالغ في تفصح وجوه التركيب ويتفطن لدقائق معانية وحكي أن أعرابيــا مــر بمسـيلمة الكذاب وهو يعارضها الركيك :إنا أعطيناك الكوثر الجماهر فصل لربك وهاجر ولا تقطع كل فاجر فقال الأعرابي إن هذا الكلام لا يشبه بعضه بعضا ومن حسن البيان قوله – **عليه السلام** – ﴿ **أنا النذير و الموت المغير و الســاعة**

الموعد أتى ﴾ في صورة جملة دون عكسها و ألفاظها وعطفها بالواو و تقديم أنا النذير وتوسطه و الموت المغـــير و تأخير و الساعة الموعد أحكام 54 .

----

(1)

.../...

وصف لمن تشرد عنه مناسبة قال جمعية المراكشي و الرصف هو الضم الشديد و منه الوصف بحجارة مضــــمومة في مسيل و الأحكام و الإتقان .

الثـــالث : المراجعة و تسمى السؤال و الجواب وهو التفاؤل و التحاول بأن يحكي المتكلم مراجعته في القول جرت بينه و بين غيره أو بين إثنين غيره فأوجر عبارة وارشق سبك واسهل لفظ في جملة واحدة أو أكثر و منـــه قـــول **أبي نواس** :

قال كـــلا قلت مهـــــــلا ❊ قال قل لي قلت فاسمع

قال صفـــــة قلت يعطي ❊ قال صفني قلت تمنـــع

وكما جاء في قوله تعالى ﴿**قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات و الأرض** ﴾ [1] إلى قولـــــــــــــــه ﴿ **الصدقين** ﴾ [2] و المراجعة المراددة و الترجيع ترديد الصوت .

الرابـــع : حسن التخلص وهو ملائمة الخروج من فن إلى فن و يسمى براعة الخلص و الناظم رحمة الله من و أصل التخلص من خلص السيء خلوصا و خلاصا وقوله بلا منازعة قصد به تكملة البيت

تنبيـــــــــه : أعلم أن كثيرا ما وقع من المخالفة في هذا التذنيب بين نسخة الغزي ونسخة المصدر من قلب بعـــض أبيات النظم و تسمية بعض الأنواع بغير أسمائها حتى صار شرح الغزي في ناحية أخرى فجاذيت بهذا الشرح شرح المصدر مقتديا به وسالكا نهجه وألغيت النظم مما وقع في شرح **الغزي** من المخالفة وتركت البحث و الإعتراض هنا خوف فوات الغرض وعدم التحصيا للمبتدئ وما عليه شرح المصدر هو أحق بالإتباع لأنه أدرى كلامه من غيره فإن الشيخ **الغزي** لم يقف على شرح المصنف و لذلك وجد عنده تحريف في بعض أبيات و في البيت الفصل و الإيجاز و الإطناب و الموازنة و الإلتزام وبراعة الإختتام ثم قال:

فصل فيما لا يعد كذبا

اعلم أن غالب الفصول المتقدمة الذكر فليس منها في شرح المصدر إلا لفظه فصل فقط ماعـــدا الدلالـــــة الوضعية و الإستعارة وهذا الفصل و أمّا النسخ المنظومة من غير الشرح فإن جميع الفصول مذكورة بتراجمها و عليه شـــرح **الغزي** وقد ظهر لي أن ذكر تلك إلتراجم مما تتم به الفائدة فذكرتها تبعا **للغزي** و الأمر فيه سهل و أما أبيات النظم

فلم أخالف ما عليه شرح المصدر قط و لم ألتفت إلى مخالفة النسخ في ثلاثة مواضع و الله الموفق ولما كان من تراكب اللسان العربي ولطائف بديعة ما يشبه صورة الكذب وهو من أبلغ الصدق نية في هذا الفصل على سيء من ذلك لخفاء حكمة على بعض الطلبة فقال :

280 – وليس في الإيهـــام والتهكم ❃ و لا التعالي ســوى المحرم

281 – من كذب وفي المزاح قد لرب 55 ❃ بحيث لا مند وحة عن الكذب

يعني أن من بديع اللسان العربي الإيهام و يسمى التورية كما تقدم وهو من المعاريض التي هي مندوحة عن الكــذب قال بعضهم ولا باقي في علم البيان أدق و لا ألطف منها ولا أنفع ولا أعون على تعاطي المشتبهات كلام **الله** و كلام الأنبياء عليهم الصلاة و السلام و من ذلك قول أبي بكر – **رضي الله عنه** – في الهجرة وقد سئل عن **النبي** – **صلى الله عليه وسلم** – ﴿ **هاد يهديني** ﴾ أراد أبو بكر هاديا يهدني إلى الإسلام فوري عنه بهادي الطريق الذي هو الدليل في السفر و منه قول النبي الله ﷺ حين سئل في مجيئة إلى بدر فقيل لهم ممن أنتم فلم يرد أن يعلم السائل فقال من ماء <فأراد صلى الله عليه وسلم إنا مخلوقين من ماء فورى عنه بقبيلة يقال لها ماء قال مخشري :وهــذا أي بــاب التورية حجة في هذا العلم أهو من ذلك التهكم فإنه ليس بكذب أيضا لوروده في القرأن العظيم و لأن الخـــارج في شيء في صورة قرينة الإستهزاء أبلغ في الدلالة عليه فخيره مطابق قطعا ولكن لا تحمد في البلاغة إلا حيث يجوز شرعا كما في الذكر الحكيم و من ذلك التغالي وهو نوع من البلاغة وهي معدودة من محاسن هذا الفن و إنما يحمد حيث لا يوصل إلى الكفر أعاذنا الله من ذلك فمنه قول عضد الدولة من أبيات إلى أن قال :

عضد الدولة و بأبي ركنها ❃ مالك الأملاك غالب القدر

روي أنه لم يعلم بعد هذا القول و كان لا ينطق إلا بقوله تعالى ﴿ **ما أغنى عني ماليه هلك عني سلطانية** ﴾ [1]ومنه قول **المتنبي** :

كأني دحوت الأرض من خبرتي بها ❃ كأن بناء الإسكندر السد من عربي

وكثير ما وقع في هذا للشعراء المستسلين في الدين وذكر القاضي عياض في الشفاء :حكم أمثال هــؤلاء وحكــم بكفرهم وهذا معنى قول الناظم ولا التغالي بسوى المحرم من كذب وذلك بما إذا دخل عليه ما يقربه إلى الصـــحة ثم قال وفي المزاح البيت يعنيه أن من أراد المزاح و لم يذكر له مندوحة عن الكذب فيلزمه إرتكاب بعض هذه الأشـــياء المذكورة ليتخلص من الكذب مباح قطعا و الدليل على ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم كـــان يمـــازح بعـــض الأحيان يالتورية ولا يقول إلا حقا روي أن عجوزا جاءته فقالت يارسو الله إدع الله أن يدخلني الجنة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : << يأم فلان إن الجنة لا تدخلها عجوز >> فولت تبكي فقال <<أخبروها أنها لا تدخلها وهي عجوزلأن الله تعالى قال>> :﴿ **إنا أنشأناهن إنشاء فجعلناهن أبكارا عربا أترابا** ﴾ **56** [2].

----

(1) الحاقة 29.28

وقد كان بعض السلف إذا طلب في بيته وكان هناك قال لأهل بيته قل لهم أطلبوه في المسجد روري مثل هذا عن أبي بكر رضي الله عنه لكن ينبغي أن لا يكثر منه ولا يستعمله إلا حيث يظهر للسامع حال المورى به لـــئلا يـــؤدي إلى تهمته بالكذب إذا إطلع الناس على خلاف ذلك وأما المزاح بالكذب على غير تأويل من نحو ما ذكر فحرام قطعا لأن العبث لا يبيح محرما وهذه مصيبة في الدين عمت بها البلوى إذا لا يكاد مجلس يخلو من المزاح بالكذب من مجـــالس المتهاونين نسأل الله السلامة من ذلك قوله وفي المزاح قد لرب إلخ اللزب اللزم ومنه طين لازب و المندوحة المخرج و المحيص المتسع وفي الكلام الناظم إحتمالان أحدهما أي قد لرب إرتكاب ماذكر من التورية ونحوها في المزاح لمن أراده لتكون له مندوحة عن الكذب و عليه قدرت كلام الناظم وثانيهما أي قد لزم الكذب في المزاح أين مازح فيـــه لا مندوحة عنه و لا محيص وو إما إن كانت له مندوحة فلا يلزمه الذب قطعا وفي البيتين الوصل و التسهيم و الموازنة و الإلتزام ثم ختم الفن بحسن بما يتعلق بحسن الإبتداء و التخلص و الأنتهاء فقال :

– 265– و الاقتباس أن يضمّن الكلام ❋ قرآنا أو حديث سيّد الأنام

يعني: أنّ الاقتباس في الاصطلاح هو تضمين الكلام شيئا من ألفاظ القرآن و الحديث على وجه لا يشعر به انّه مـــن القرآن أو الحديث ، فتخرج الحكاية ، كما يقال : قال الله تعالى كذا ، و قال **النّبي–صلى الله عليه و سلم** – كـــذا ، و يخرج التّضمين و العقد على ما يأتي ، قولنا أولا من ألفاظ القرآن و الحديث احترازا من أن يأتي بمعانيها دون شـــئ من لفظها فإن ذلك لا يسمّى اقتباسا ، و يخرج ما زاده بعضهم من الاقتباس من مسائل العلـــوم و اصـــطلاحاتهم . ثمّ الاقتباس على أربعة أقسام ، لأنّه إمّا من القرآن أو الحديث و على التقديرين فالكلام إمّا منثور أو منظوم ، فمثـــال اقتباس من القرآن في النثر كقول **الحريري** : فلم يكن إلاّ كلمح البصر أو هو أقرب حتى انشر فأعزب، و مثال اقتباس القرآن في النظم كقول الشـــاعر :

إن كنت أزمعت على هجـــــرنا ❋ من غير ما جرم فصبر جميـــل

إن تبـــــدّلت بنـــا غيــــــرنا ❋ فحسبنـــا الله و نعم الوكيـــل [1]

و مثال اقتباس الحديث في النثر كقول **الحريري** : " قلنا شاهت الوجوه و قبح اللكع و من يرجوه " ، روي انّه لّمـــا اشتدّت الحرب يوم **حنين/ 40** أخذ **النبي – صلى الله عليه و سلم** – كفا من الحصباء فرمى بها في وجه المشـــركين و قال "شاهت الوجوه "[2]، أي: قبحت بالضم نقيض الحسن ، و قول **الحريري** و قبح على البناء للمجهول ، أي: لعن من قبحه الله بالفتح ، أي: أبعده على الخير ، و اللكع اللئيم ، و مثال اقتباس الحديث في الشعر كقول **ابن عباد** :

قـــــال لي إنّ رقــــــيبي ❋ سيّء الخلـــــق فـــداره

قلـــت دعني وجهـــك الجنّة ❋ حفّـــت بالمكـــــاره [3]

فاعل قال: الحبيب، و داره: من المداراة ، و هي: الملاطفة و المجاملة ، و ضمير المفعول للرقيب اقتباسا من قوله – **صلى الله عليه و سلم** – " حفّت الجنّة بالمكاره و حفّت النّار بالشّهوات " [4] أي: أحيطت ، يعني أن وجهك جنة فلابد لي من تحمل مكاره الرّقيب كما لابد لطالب الجنّة من مشاق التكاليف . **قولـــه:** و الاقتباس إلى آخره ، ظاهر النّظم الإطلاق سواء كان على وجه لا يشعر أنه من القرآن أو الحديث أم لا ، و ليس كذلك ، و الصواب التقيد كما فعل في الشرح تفريقا بينه و بين عقد القرآن و الحديث و عليه متبوعه . و **قولـــه:** قرآنا أو حديث سيّد الأنام ، يؤخذ منه أنّ الاقتباس لا يكون في غيرهما وهو كذلك خلافا لمن زعمه وجعل الاقتباس من العلوم فليتأمل . و في البيت: الوصل و المســـــاواة و حسن البيان و الإيضاح و السّهولة و الترتيب و الالتزام، ثم أشار إلى تقسيم الاقتباس **فقال:**

– 266 – و الاقتباس عندهم ضربان ❋ محوّل و ثابت المعاني

[1]- البيتان من السريع ، و قائلهما أبو القاسم بن الحسن ألكاتبي وردا في التلخيص : 200 و في شرح التلخيص : 459 ، و في شرح الأخضري : 315 ، و في الإيضاح : 577 ، و في المطول برواية (أذمعت) بدل (أزمعت) : 723 ، و الشاهد فيه الاقتباس من القرآن في النظم مع بقاء المقتبس على معناه الأصلي :
- " فصبر جميل": يوسف: 18.
- " و قالوا حسبنا الله و نعم الوكيل " آل عمران: 73.

[2]- أخرجه مسلم: 1777، و الإمام أحمد في مسنده: 2757.

[3]- البيت من مجزوء الرمل ، أورده صاحب التلخيص : 201 و صاحب شرح التلخيص : 460 ، و صاحب المطول : 723 ، و في الإيضاح : 578 ، و في شرح الأخضري : 315 .

[4]- أخرجه مسلم : 2823 ، و الترميذي : 2559 .

يعني أنّ الاقتباس على الإطلاق (نوعان)[1] نوع باق على معناه الأصلي ، و محّول عنه سواء كان نظما أو نثرا وسواء كان قرآنا أو حديثا فتصير أقسامه ثمانية ، فالباقي على معناه الأصلي كالأمثلة الأربعة المذكورة ، و أمّا المحوّل عن معناه فهو إمّا من القرآن كقول **ابن الرومي**:

لئن أخطأت في مدح ❃ ك فما أخطأت في منعتي[2]

لقد أنزلت حـــاجتي ❃ بـــــــواد غيرذي زرع

اقتبس من قوله تعالى:﴿ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾[3] لكن معناه في القرآن واد لاماء فيــــه ولا نبات ، و قد نقله **ابن الرومي** عن هذا المعنى إلى جانب لا خير فيه ولا نفع . و أمّا من الحديث كقول الصّاحب **ابن عباد** :

أقول وقد رأيت له سحابا ❃ من الهجران مقبلة إلينـــا

و قد سحت حدائقها بهطل ❃ حوالينا الصدود ولا علينا[4]

اقتبسه من قول **النبيّ – صلى الله عليه وسلم –** حين استسقى وحصل مطر عظيم " اللّهم حوالينا لا علينا "[5] و يكون في النثر أيضـــا ، أمّا من القــــــرآن كقول **القاضي الفاضل** : ورد على الخادم الكتاب الكريم فشكر على أنّ قربه نجيا (وارفعه)[6] مكانا عليا و أعاد عليه عصر الشباب وقد بلغ من الكبر عتيا" ، و أمّا من الحديث كقول بعضهم : "ولما تبسم ضاحكا و افتضح تلك الجمال فرأيت اللّون لون الدم ، و الرّيح ريح المسك من طيب سواد الخال" . و في البيت: الوصل و الإيجاز و المطابقة و التقسيم و الترشح و حسن البيان ، ثم أشار إلى ما يجوز فيه من التغيير **فقال** :

– 267 – وجائز لوزن أو سواه ❃ تغيير نزر اللفظ لا معناه

يعني أنّه يجوز تغيير النزر اليسير من اللّفظ المقتبس لضرورة الوزن أو القافية، و أمّا التّغيير الكثير ممنوع، مثــال التغـــيير القليل لضرورة **41/** الوزن كقول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه:

قد كان ما خفت أن يكونا ❃ إنّـــا إلـــى اللّـــــه راجعونا[7]

وفي القرآن ﴿ إنّا لله ﴾[8] إلى آخره ، هذا مضمون البيت ، فإن قلت في كلام الناظم تناقض لأنه أخبر أولا أنّ من الاقتباس ما هو محمول على معناه الأصلي ، و أخبر ثانيا أنّه تغيير قليل اللفظ لضرورة ولا يجوز تغيير معناه ، و الجواب أنّ الاقتباس من القرآن على ثلاثة أقسام مقبول ومباح ومردود .

فالأول: ما كان في الخطب و المواعظ ومدح **النبي – صلى الله عليه وسلم –**.

والثاني: ما كان في الغزل و الرسائل و القصص.

---

[1]- في ب (قسمان).
[2]- البيت من الهزج ، انظره في المطول : 723 ، و في التلخيص : 200 ، و في شرح التلخيص : 461 ، و في الإيضاح 578 ، و في شرح الأخضري : 316 .
[3]- إبراهيم: 37.
[4]-
[5]-
[6]- ساقط من ب.
[7]- البيت من البسيط ، ورد في التلخيص : 201 ، و في شرح التلخيص : 461 ، و في الإيضاح : 579 ، حيث ينسبه محققه إلى أبي تمام قاله عند موت ابنه ، و الشاهد فيه الاقتباس مع تغيير يسير في الوزن ففي البيت (إنّا إلى الله راجعون) و في التنزيل " إنّا إليه راجعون" .
[8]- البقرة: 106 و تتمتها: " و إنّا إليه راجعون "

و **الثالث:** على ضربين أحدهما ما نسبه الله – **عز و جل** – إلى نفسه ونعوذ بالله ممن ينقله إلى نفسه كما قيل عن أحد **بني مروان** أنّه وقع على مطالعة فيها شكاية عن عماله: ﴿ إنا إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم﴾[1] و الآخر تضمن آية كريمة في المعنى هزل ، و نعوذ بالله من ذلك ، كقول بعضهم :

أوحى إلى عشاقه طرفه ❊ هيهات هيهات لما توعدون

وردفه ينطق من خلفه ❊ لمثل هذا فليعمل العاملـــون

و هذا القسم الثالث غير جائز اتفاقا ، و هو المراد بقول الناظم تغيير نزر اللفظ لا معناه ، فإن قلت قول **القزويني** في حد الاقتباس هو أن يضمّن الكلام شيئا من القرآن أو الحديث لا على أنّه منه ، يمكن أن يقال أن ليس مراد الشاعر بعبارته لفظ القرآن المتلو و الحديث ، و إنّما مراده التعبير بألفاظ العربية على ذلك النمط فقط ، و إن كان موجودا في القرآن فأورده غير مريد به القرآن ، و يؤيد هذا قول صاحب **عروس الأفراح** فلو أخذ مرادا به القرآن كان ذلك من قبح القبيح و معظم المعاصي نعوذ بالله منه ، قال:"و هذا معنى قول صاحب **التلخيص** لا على أنه منه و الجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن معنى قولهم لا على أنّه منه ، يحتمل أن يراد به ما ذكر آنفا ، و يحتمل أن يكون معناه لا على أنّه منه فإن يورد الكلام المقتبس لوجه لا يكون فيه الإشعار بأنه من القرآن بأن لا يذكر فيه قال الله تعالى ونحوه ، مع القصد أنّه من القرآن فحينئذ يتطرق الاحتمال و يسقط الاستدلال .

ثانيها : فلو سلّم أنّ المراد بالاقتباس ما ذكره وهو الأخذ من القرآن على أنّ المراد غير التلاوة ، قد لا يكون ذلك عذرا لمن فعله على وجه اللّهو و السّخف الذي يتعاطاه المفحشون من الشعراء ، و لا يرفع الملامة عليهم ولا يسقط بذلك على فاعله شرعا من تأديب وزجر و إقامة حد ، و قد نقله العلامة **السّيوطي** في كتابه **الإتقان** ، أنّه قد اشتهر عند **المالكية** تحريم الاقتباس من القرآن و تشديد التنكير على فاعله خلافا **للعز بن عبد السلام** من **الشافعية** فإنّه أجازه واستدل له بما ذكره .

تنبيـــــــــه: وجد في شرح **الغزي** هنا ترجمة في جواز الاستشهاد بالآيات في المسائل (الحقيقية)[2] و (يمنع ذلك)[3] من من ضرب المثل و اللغو والمزاح وما أشبه ذلك ، و هذه الترجمة لم تثبت في شرح المصنف و لا في **التلخيص** ، إذ لا مدخل لها في علم البديع ، و إنّما هي مسألة فقهية من جـــــواز ومنع و غير ذلك ، و لذا لم يذكرهـــا المصّنف في شـــرحه و المعتبر/**42** ما عليه شرح المصنّف لأنّ نسخة **الغزي** مرجـــــوع عنها و الله أعلم . و في البيت: الوصل و الإيجاز و المطابقة و التسهيم ، ثم أشار إلى ثلاثة أنواع مما ، يتصل بالسّرقة **فقال** : التضمين و الحل و العقد ، أي: بيان أحكام التضمين و أحكام الحل والعقد ، فالتضمين في اللّغة هو: جعل الشيء في إناء ، و في الاصطلاح يختلف باختلاف العلوم ، أمّا في النحو فهو: إعطاء فعل معنى فعل آخر كإعطاء بطر من قوله تعالى: ﴿ بطرت معيشتها ﴾[4] معنى :خسر ، و لهذا نصب بطر المفعول به وهو كثير عند **البصريين** ، و أمّا في علم العروض فهو من عيوب القوافي وهو تعليق القافية بما بعدها نحو قول **النابغة** :

---

[1]- الغاشية:
[2]- في ب (الحقيقيات).
[3]- في ب (المنع).
[4]-

وهم ورد و الجعـــــار على تميم ❊ و هم أصحاب يوم عكاظ أنّي

شهـــدت لهم مواطن صــادقات ❊ أنبئهم بحســن الظــن مني[1]

و أمّا عند علماء البديع فقد أشار الناظم إلى تعريفه و تسميته **فقال** :

– 268 – و الأخذ من شعر بعزو ما خفي ❊ تضمينهم وما على الأصل يفي

– 269 – لنكتــة جليلــة و اغتفـــر ❊ يسير تغيير و ما منــه يـــرى

– 270 – بيـــتا فأعلى باستعـــانة عرف ❊ و شطــــرا أو أدنى بإيداع ألف

يعني: أنّ التضمين في اصطلاح البلغاء هو أن يضمّن الشاعر شعره شيئا من شعر الغير بيتا أو ما فوقه ، أو مصراعـــا أو ما دونه ، مع التنبيه على أنّه من شعر الغير إن لم يكن مشهورا عند البلغاء ، و إلاّ فشهرته تغني عن ذلك ، و بهذا يمتاز عن السّرقة ، و قول النّاظم من شعر يتناول ما إذا ضمن الشاعر شعره من قصيدته الأخرى بخلاف قول متبوعــه شيئا من شعر الغير ، فإنّه لا يشمله وهو قليل نادر في أشعار العرب كقول **ابن الفارض** في قصيدته التائية :

فلو بسطت جسمي رأيت كلّ جوهر ❊ به كل قليب فيه كل المجتي[2]

ثم ضمّنه في قصيدته الميمية بما نصه:

فلـــو بسطـــوا جسمي رأوا كل جوهر ❊ به كل قلب فيه كل غـــــــرام

و المراد بالعزو في كلام النّاظم النسبة ، أي: نسبته ما خفي لقائله الأوّل ، و أمّا إذا كان مشهورا فلا يحتاج إلى نسبة تأمل و يشترط أن يكون بعد أن يوطئ له الشاعر توطئة تناسبه بروابط متلائمة ، بحيث يظن السّامع أنّ البيت بأجمعه له ، فمثال ما وقع التنبيه عليه كقول **عبد القاهر بن طاهر التميمي** :

إذا ضاق صـــدري وخفت العـــدا ❊ تمثّلـــت بيتا بحـــالي يليق

فبـــالله أبلـــغ مـــا أرتجي ❊ وباللّـه أدفـع ما لا أطيـق[3]

ومثاله مع عدم التنبيه لشهرته قول بعضهم :

يا عـــام ستين لا حييت من زمن ❊ ولا سقتك الغوادي و أكف الديّم

فكم سطوت بأشراف الملوك و كم ❊ مزجت دمعا جرى عن مقلة بدم[4]

و أحسنه ما زاد على الأوّل بنكتة كالتّورية و التشبيه ، و كصرف معناه عن غرض النّاظم الأوّل كقول صـــاحب[5] **التحبير** وقد ضمن المصراعين الآخرين **للمتنبي** :

إذا الوهم أبدى لي لماها وثغرهــا ❊ تذكّــرت ما بين العذيــب وبـــارق

ويذكـــرني مرقــدها و مدامعي ❊ فجر عوالينا و مجرى فجر السّــــوابق[6]

---

[1]-

[2]-

[3]- البيت من المتقارب ، أورد البيت الأول له و الثاني المضمن لمسلم بن الوليد صريع الغواني في المطول : 724 ، و في الإيضاح : 580 ، و في شرح الأخضري : 317 ، و الشاهد : تضمين الشاعر بيت غيره و التشبيه عليه لكونه غير مشهور عبد البلغاء (تمثلت بيتا).

[4]- البيتان من البسيط.

[5]- صاحب التحبير هو ابن أبي الأصبع المصري .

[6]- البيت من الطويل، ورد في المطول: 725، و في الإيضاح: 582، و في التلخيص: 202، و في شرح التلخيص: 462.

قوله تذكرت ما بين العذيب و بارق فجر عوالينا ومجرى السوابق ، مطلع قصيدة **لأبي الطيب** ، فالشاعر أراد في تضمينه بالعذيب و بارق معنييهما البعيدين ، لأنّه أطلق العذيب تصغير العــذب ، وأراد به شفة الحبيبــة ، و أصل العذيـــب الموضع / **43** و أطلق بارق وهو في الأصل الموضع أيضا ، و عنى ثغرها الشبيه بالبرق و بما بينهما ريقها و هذه تورية ، و شبه تبختر قدّها بتمايل الرمّح ، و تتابع دموعه بجريان الخيل السوابق ، فزاد **أبو الطيب** بهذه التورية وهذا التشبيه ، و إلى هذا المعنى أشار النّاظم بقوله : و ما على الأصل يفي ، أي: يزيد بنكتة لا تكون في الأصل و معنى يفي يزيد ثم قال : واغتفر يسير تغيير ، أي: لا يضر التغيير اليسير في اللفظ المضمن ليدخل في معنى الكلام ، كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب:

أقول لمشعر غلطوا و غضــوا ❋ على الشيخ الرشيد و أنكروه

هو ابن جلا وطلاّ ع الثنـــــايا ❋ متى يضع العمــــامة تعرفوه [1]

فالبيت الأخير معروف **لسحيم بن وثيل** وأصله:

أنا ابن جلا وطلاّ ع الثنـــــايا ❋ متى أضع العمامة تعرفوني [2]

على طريق التكلم، فغيّره الشاعر إلى طريق الغيبة ليدخل في المقصود، و قوله: غلطوا و غضوا، أي: وقعوا في الغلط في حقّه وغضوا عن رتبته و لم يعرفوا مقداره، و فيه تهكم و لهذا وصفه بالرّشيد وأراد به الغويّ، على طريق التّهكم. ثمّ التضمين إن كان بيتا فأكثر سمّي استعانة، و إن كان مصراعا فأقل سمّي إيداعا لكونه أودع شعره شيئا من شعر الغير، فمثال تضمين البيت قول بعضهم في وصف امرأة عوادة:

وغادة ذات عــود لذّ سامعــــــــه ❋ وراق حسنا كما رقّت حواشيها

لا يعرف الشوق إلا من يكابـــــده ❋ و لا الصّبّــابة إلاّ من يدانيهـــا [3]

فصيّر البيت الثاني المشهور كأنّه منظوم فيما تضمن فيه الأوّل، و مثال تضمن البيتين كقول بعضهم:

هام قلبي وجدا بحبّ أنــــــــــاس ❋ خاب ظني فيهم وخــــــــاب منادي

قطعوا صلتي بسيـــــــف جفــاهم ❋ ميتا تركـــــوني فوق الثّـــــــــراء

ليس من مــــات فاستــراح بميت ❋ و إنّمــا الميت ميت الأحيــــــــــاء

إنما الميت من يعيـــــــــش كئيبــا ❋ كاسفــا بالــه قليـــل الرّجــاء [4]

فالبيتان الأخيران مشهوران من كلام العرب ، و مثال تضمين المصراع قول بعضهم :

ولما محــت الرّبع قلت لصــــــــاحبي ❋ قفا نبكي من ذكرى حبيبي ومترل [5]

و مثال تضمين ما كان أقل من المصراع كقول بعضهم:

سرى طيف من أهوى فارق مهجتي [6]

---

[1]- البيت من الوافر أورده صاحب شرح التلخيص: 463، و في الإيضاح: 573، و في المطول: 726.
[2]- البيت من الوافر، أورده صاحب التلخيص بدون عجز: 94، و صاحب التلخيص: 257، و صاحب الإيضاح: 572، و في المطول: 726.
[3]-
[4]-
[5]-
[6]- البيت من الطويل عجزه : " و ما كدت أنجو من ضناني و عبرتي " و هو للأخضري في مدح النبي (ص) ، انظره في شرح الأخضري : 318 .

آخره من مصراع **البوصيري** وهو قوله : " **نعم سرى طيف من أهوى فارقني** "[1] و هو معنى قول النـــّاظم، و ما منه يرى إلى آخره، أي: و ما يرى من التضمين بيتا فاعلا فإنّه يعرف بالاستعانة ، و ما يرى شطرا فأقل يسمّى إيداعا ، لأنّ الشاعر الثاني قد أودع شعره شيئا من الشعر الأوّل وهذا بالنسبة إلى شعره قليل، هذا مضمون الأبيات .

تنبيـــــه: اعلم أنّ تضمين ما زاد على البيت ضربان ، لأنّه إمّا أن يتم المعنى بدون باقيه ، و هذا لا يحتاج إلى تقدير الباقي ، و إمّا أن لا يتم المعنى بدونه و هو إمّا أن يدخل مصراعا بتمامه كقول بعض شيوخ **حماه**:

صلي ودعي قفارك عزّ محب ✻ يذكرك أنسل واللّيل ســـاكن

و لا تستقبحي شيئـــا برأسي ✻ فما إن شبت من كبر ولكن[2]

فالمصراع الأخير إيداع من بيت **أبي فارس** وهو قوله :

فما إن شبت من كبر و لكن ✻ رأيت من الأحبّة ما أشاب[3] **/ 44**

و إمّا أن يضمّن بعض المصراع كقول بعضهم:

كنا معا أمس في بؤس نكابـــده ✻ و الطرف و القلب منّا في قدا و إذا

و لأن أقبلت الدنيا عليك بمـــا ✻ تهوى فلا تنسني إنّ الكـــرام إذا[4]

فقوله " إن الكرام إذا " إيداع من بيت **أبي تمام**:

إنّ الكرام إذا ما أسهلوا ذكروا ✻ من كان يألفهم بالمترل الخشـــن[5]

فلا يتم المعنى في جميع ذلك إلا بتقرير باقيه. و في الأبيات: الوصل و الإيجاز و المطابقة و الالتزام، و لمـــا فـــرغ مـــن التضمين شرع في بيان الحل و العقد فقال:

– 271 – و العقد نظم النثر لا بالاقتباس ✻ و الحل نثر النظم فاعرف القياس

يعني: أنّ العقد في اصطلاح البلغاء هو أن ينظم النثر قرآنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك لا على سبل الاقتباس ، و قد عرفت أنّ طريق الاقتباس هو أن يضمّن الكلام شيئا من القرآن و الحديث لا على أنّه منه ، و حاصله أنّ النّثر الذي قصد نظمه إن كان غير القرآن و الحديث فنظمه عقد على أي طريق كان ، إذ لا دخل له في الاقتباس و منه قول أبي العتاهية :

ما بال من أوّله نطفة ✻ وجيفة آخره يفخر[6]

---

[1]- و الشاهد فيه : التضمين مع عدم التنبيه عليه لشهرته .

[2]-

[3]-

[4]- البيتان من البسيط و ينسبان لتاجر ملك الأمير بعلبك بدر الخازندار ، ثم تغيرت الأوضاع فافتقر التاجر و رفع المملوك ، فحضر إليه إلى مصر و كتب إليه رقعة فيها هذين البيتين ، و هما في الإيضاح : 582 ، و في معاهد التنصيص برواية :

كنا جميعين في كد نكابده ✻ و القلب و الطرف منا في قذى و أذى

[5]- البيت من البسيط : انظر الديوان : 265 ، و في شرح الأخضري : 319 .

[6]- البيت من السريع ، انظره في الإيضاح : 585 ، و في التلخيص : 204 ، و في شرح التلخيص : 464 ، و في المطول : 726

الجملة حال ، أي: ما باله يفخر عقد قول **علي** – **رضي الله عنـه** – " ما لابن آدم و الفخر و إنّما أوّله نطفة و آخره جيفة " و أمّا إذا كان قرآنا أو حديثا فلا يكون عقدا إلاّ بأحد أمرين : إمّا أن يغير تغييرا لا يحتمله الاقتباس أو لم يتغير الاقتباس و لكنه على وجه يشعر أنّه من القرآن أو الحديث ، فحينئذ لا يكون من الاقتباس ، و منه قول الشاعر :

أنلني بالّذي استقرضت خطأً ✻ وأشهــد معسرا قد شاهــدوه

فإنّ الله خــلاق البرايـــــا ✻ عنت لجلال هيبته الوجوه

يقـــول إذا تداينتم بديــن ✻ إلى أجــــل مسمّى فاكتبوه [1]

وكقول الإمام **الشافعي** – **رضي الله عنه** -:

عمدة الدّين عندنا كلمــات ✻ أربع من كلام خير البريّة

اتّق الشّبهات وازهد ودع ما ✻ ليس يعنيك واعملنّ بنيّة [2]

عقد قوله – **صلى الله عليه و سلم** -: " الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما أمور متشابهات "[3] و قوله " ازهد في الدنيا يحبك الله " [4] وقوله: " من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه "[5]،و قوله:" و إنّما الأعمال بالنّيات "[6] و إلى هذا أشار النّاظم النّاظم بقوله: و العقد نظم النثر إلى آخره ، و أمّا الحل فهو ضد العقد ، لأنّ العقد نظم المنثور و الحل نثر المنظوم ، و شرطه كونه مقبولا أن يكون حسن السبك لا يتقاصر عن سبك النظم الذي حل إليه ، و أن يكون حســن الموقــع مستقرا في محلّه غير قلق ، كقول بعض المغاربة : " فإنه لما قبحت فعلاته وحنظلت لحلاته لم يزل سوء الظن يعتاده ، و يصدّق توهمه الذي يعتاده " فإنه حل قول **أبي الطيب** :

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه ✻ وصدّق ما يعتاده من توهّم [7]

يشكو **سيف الدولة** واستماعه لأعدائه ، أي: إذا قبح فعل الإنسان قبحت ظنونه فيسيء الظن بأوليائه ، و يصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على أصاغره ، و هذا معنى قول النّاظم و الحل نثر النظم فاعرف القياس ، أي: اعرف الميــزان وغير ما هو مقبول وما هو مردود / **45** و في البيت: الوصل و الفصل و المطابقة وحســن البيــان و الاســتهلال و الإشارة و العكس و الالتزام ثم أشار إلى شبه .

خاتمة هذا الفصل:

– 272 – واشترطوا الشّهرة في الكلام ✻ والمنع أصــــل مذهب الإمــــام

1- الأبيات للشافعي ، انظر ديوانه : 399 ، و الإيضاح :584 ، و المطول : 727 ، و شرح الأخضري : 319 .

2- البيتان من الخفيف ، أنظرهما في ديوانه : 405 ، برواية (الخير) بدل (الخبر) ، و في المطول : 727 ، و في الإيضاح : 585/584 ، و في شرح الأخضري : 320 .

3- رواه البخاري و مسلم عن النعمان بن بشير .

4- أخرجه ابن ماجه في سننه عن سعد بن أبي وقاص

5- رواه الترميذي و غيره هكذا .

6- رواه البخاري و مسلم عن عمر بن الخطاب.

7- البيت من الطويل ، انظره في ديوانه : 264/4 ، و في المطول : 727 ، و في الإيضاح : 587 ، و في التلخيص : 205 ، وفي شرح التلخـيص : 465 ، و في شرح الأخضري : 320 .

يعني أنّه يشترط في جواز الإقدام على التضمين و الحل و العقد ، أن يكون الأصل مشهورا فيعزو ما خفي كما تقدم ، لئلاّ يؤدي إلى تهمة فاعله بالكذب ، هذا إذا كان العقد في غير القرآن ، و أمّا إذا كان من القرآن فيجري فيه الحكم السابق المذكور في الاقتباس من محمود و مقبول و مباح و مبذول ومردود و منه قول **أبي نواس** :

خط في الأرداف سطر ✵ من كتاب الله موزون

لن تنالـــــوا البر حتى ✵ تنفقوا مما تحبــــــون[1]

وهذا من أفحش ما يكون ، بل أعظم ذنبا مّما تقدّم في القياس ، لأنّه في هذا التنبيه على أنّه من القرآن ، فيؤدي إلى انسلاخ الدّين ، نسأل الله السّلامة و العافية ، فإنه أتى بآية كريمة في معرض هزل وسخف نعوذ بالله من ذلك ، و المنع مطلقا أصل مذهب الإمام مالك – **رحمه الله** – لأنّ من أصوله سدّ الذرائع . **قولـــه:** واشترطوا ضمير فاعله يعود لعلماء هذا الفن، و المراد بالكلام الأصل المأخوذ منه. **قولـــه:** و المنع هو: الصد عن الشيء ، و المراد بالإمام هو إمام المدينة أحد أئمة أهل السنة المقتدى بهم – **رضي الله عنهم** – أجمعين وشهرته تغني عن التعريف به ، و في البيت: الفصــــــل و الإيجاز و التسهيم وحسن البيان و الرصد وحسن الاختتام ، ثمّ أشار إلى آخر الأنواع المتصلة بالسّرقة فقال :

التلميـــــــح : أي: في بيان أقسام التلميح ، و هو بتقديم اللاّم على الميم ، مصدر لَمّح المضعّف ، من لمحه إذا أبصره ونظر إليه ، و منه لمح البصر ، و يقال: في هذا البيت تلميح إلى قول ، أي: إشارة قول فلان ، أي: إشارة إليه ، و قد عم هذا البيت فلان ، إلى غير ذلك من العبارات ، و أمّا التمليح بتقديم الميم ، فهو مصدر ملّح الشاعر شعره ، إذا أتى فيه بشيء مليح ، و قد تقدم الكلام عليه في باب التشبيه ، و أشار النّاظم إلى تعريف التلميح فقال :

– 273 – إشارة لقصّة شعر مثل ✵ من غير ذكره فتلميح كمـــــل

يعني: أنّ التلميح هو أن يشار في الكلام إلى قصة أو إلى شعر أو إلى مثل سائر من غير ذكر تلك القصة أو الشعر أو المثل ، و المشار به إمّا نظما أو نثرا فالمجموع ستة أقسام من ضرب ثلاثة في اثنين ، فمثال التلميح في النظم و إلى القصة كقول **أبي تمام** :

فو الله لا أدري أأحلام نائم ✵ ألمت بنا أم كان في الركب يوشع[2]

أشار بذلك إلى قصة **يوشع بن نون** فإنه روي أنّ الشمس وقفت **ليوشع** حين قاتل (الجبابرة) [3] يوم الجمعــــة ، فلمّـــا أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم و تدخل ليلة السبت فيحرم القتال ، فدعا الله–**عز وجل**– فرد عليه الشمس حتى فرغ من قتالهم ، و أمّا التلميح إلى الشعر كقول الشاعر :

لعمرو مع الرمضاء و النّار تتلظى ✵ أرقّ و أحنى منك في ساعة الكرب[4]

1-

2- البيت من الطويل، و هو في الديوان: 346، و في التلخيص: 202، و في شرح التلخيص: 465، و في المطول: 728، و في الإيضاح: 589.
3- في ب (الجبارين).
4- البيت من الطويل، و هو في المطول: 728، و في الإيضاح: 590، و في التلخيص: 203، و في شرح التلخيص: 466.

اللاّم للابتداء ، و عمرو مبتدأ خبره أرق له إذا رحمه ، و أحنى من حنى عليه بلطف وتشفق ، و الرّمضاء : حال من الضمير في أرق ، و هي أرض رمضـــــاء ، أي: حارّة يرمض فيها القوم ، أي: يحترق ، و النّار عطف على الرّمضاء، و تلظى حال من النّـــــار و هنا الشاعر أشار/ **46** بتلميحه إلى البيت المشهور :

المستجير بعمرو عند كربته ❁ كالمستجير من الرّمضاء بالنّار[1]

أي: الذي يستغيث عند كربته **بعمرو** فالضمير يعود إلى الموصول ، و **عمرو** هو **حسان بن مرّة** ، و ذلك أنّه لما رمى **كليبا** ثم وقف عند رأسه فقال له **كليب** :" يا عمرو أغثني بشربة ماء فأجهز عليه، فقيل المستجير بعمـــرو، البيـــت ، و أمّا من شعر إلى مثل كقول **الحريري** :

ما أنت أول سار غده قمر ❁ أو رائد أعجبتــه خضــرة الدمن

فاربأ بنفسك عني أني رجل ❁ مثل المعيــدي فاسمع بي ولا تربي[2]

أشار به إلى المثل المشهور وهو قوله: " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " . و ذلك أنّ رجلا سمع بـــأدب **الحريـــري** واشتاق لرؤيته فلمّا وقف بين يديه بيانه يتطلّبه فلمّا خرج له **الحريري** في حالة رثّة فقال له: ناد سيّدك يا غلام. فانشد **الحريري** البيتين ، و مثال التلميح في النثر وذلك إما من نثر إلى قصة كقول **الحريري** في **المقامات** : " فبـــت في ليلـــة نابغية و أحزان يعقوبية " [3] أشار في الفقرة الأولى و هي قوله: فبت في ليلة نابغية ، أشار به إلى قول **النابغة** :

و بتّ كأنّي ساورتني ضئيلة ❁ من الرّقش في أنيابها السّم نافع[4]

و الضئيلة هي: الحيّة الرّقيقة، و أمّا من النثر إلى مثل كقولك لمن طلب شيئا بعد ما فرط فيه: " الصّيف ضيعتا اللّبن" للاثنين، أو ضيّعتم اللبن للجماعة. أو ضيّعت اللبن في الصيف للمفرد، فكل ذلك إشارة للمثل المشهور وهو قـــول: " الصيف ضيعت اللبن ". بكسر تاء الخطاب لأنّ الأمثال لا تغيّر، و أمّا إذا غيرت فيكون من الإشارة إلى المثل لا من ضرب المثل. **قولـــه**: إشارة ، مبتدأ مسوّغ الابتداء به العمل ، و قصة متعلقة وشعر و مثل معطوف بإسقاط حرف العطف. و **قولـــه**: من غير ذكره صفة أو حال، على قول من يجوز مجيئه من النّكرة.و **قولـــه**: بتلميح ، متعلـــق بكمـــل، و الجملة خبر للمبتدأ وكمل بتثليث الميم ينبغي هنا فتحها فرار من سناد التوجيه ، و هو اختلاف حركة الحرف الذي قيل الرّوي المقيد وإن كان فاشيا في كلام العرب ، و أيضا الفتح أولى ليحصل التزام الحركة ، و في البيت: الإيجـــــاز و الإطناب و الفصل وحسن التخلص و الالتزام ، و لما فرغ من السّرقات وتوابعها عقد بأثر ذلك ترجمة ذكر فيها ألقابا من البديع استحسن إدخالها هنا **فقال** :

تذنيب: بألقاب من الفن التذنيب ، هو جعل الشيء ذنبا للشيء وتكميل له ، فقال في الصّحاح : " الذنابة بالكســـر عقب كل شيء ، و ذنبة الوادي الموضع الذي ينتهي إليه مسيله ، و الذنابة بالضم و الذنب التابع ، و الفـــرق بـــين التذنيب و التشبيه مع اشتراكهما في أن كليها يتعلق بالمباحث المتقدّمة ، أنّ التنبيه بحيث لو تأمل المتأمل فيمـــا ســـبق لفهمه منها بخلاف التذنيب"[5] و الألقاب المذكورة هنا منها ما يرجع للضرب المعنوي ، و منها ما يرجـــع للضـــرب

---

[1]- البيت من البسيط، انظر ه في المطول: 728، و في الإيضاح:590، و في التلخيص:203، و في شرح التلخيص: 466.

[2]-

[3]- مقامات الحريري: 277، المقامة السابعة و العشرون، و الشاهد التلميح بالإشارة إلى البيت النابغة المذكور، و قصة يعقوب عليه السلام.

[4]- البيت من الوافر ، انظره في المطول : 729 ، و في الإيضاح : 589 ، و في شرح الأخضري : 322 .

[5]- الصحاح:

اللفظي ، و هذا ممّا زاده النّاظم رحمه **الله** . على كتاب **التلخيص** وذكر فيه ثلاثة وثلاثين لقبا من البديع ، و أظنّه أخذها من أرجوزة / **47** الشيخ **أبي عبد الله بن الشيخ أبي زيد عبد الرحمن المراكشي** الذي نظم فيها مسائل التقطها من مسائل **المصباح لبدر الدين بن مالك** ، و أجحف النّاظم في نظم هذا التذنيب غاية الإجحاف ، إذ لم يذكر من الألقاب إلاّ الأسماء فقط إلاّ التعديد ، فإنّه مثل له **فقال**:

– 274 – من ذلك التّوشيع و التّرديد ❋ ترتيب اختراع أو تعديد

– 275 – كالتّائبون العابدون الحامدون ❋ السّائحون الرّاكعون السّاجدون

أشار في هذا البيت إلى خمسة ألقاب :

أحدها: التوشيع ، و هو ذكر الشّيء في آخر الكلام مفسّرا بمتعاطفين ، كقوله عليه-**الصلاة و السلام**-" يشيب ابن آدم و تشيب فيه خصلتان ، الحرص و طول الأمل "[1] و قوله تعالى:﴿و إنه خلق الزوجين الذكور الأنثى﴾[2] وكقول الشاعر:

لولا الشّفقات مرامته و أسى ❋ أودى المؤذيان الشوق و السهر[3]

وهو من الإيضاح بعد الإبهام في باب الإطناب، و معناه لغة لفّ القطن و نحوه .

الثاني: الترديد ، و هو تعليق الكلمة في المصراع أو الفقرة بمعنيين ، أي: يذكر الكلمة بمعنى ثم ترددها مرة فأكثر بمعنى عن الآخر، و من شواهده قوله تعالى:﴿ لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون﴾[4] وفي سورة التوبة:﴿ أن تقوم فيه فيه رجال ﴾[5] و كقول **أبي نواس** :

صفراء لا تنزل الأحزان ساحتها ❋ لو مسها حجر مسته سراء[6]

و هو في اللّغة ردّ شيء من أمر إلى أمر آخر تارة بعد تارة ، مأخوذ من رددت الإبل إذ سقيتها علا ، و العلل الشربة الثانية .

الثالث : الترتيب ، و هو تقديم شيء على آخر لنكتة ، و يكون للشّرف مثل: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[7]، ﴿ إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح ﴾[8]، و الزمان نحو:﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[9] و المكان نحو:﴿ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴾[10] و غير ذلك ، و منه تقديم الجنس على الفصل في التعريف.

---

[1]- أخرجه البخاري و مسلم – كتاب الزكاة -
[2]- النجم: 45.
[3]-
[4]- الحشر:
[5]- التوبة: 108.
[6]- البيت من البسيط ، انظر الديوان : 21/1 ، و في شرح الدمنهوري : 169 ، برواية (صهباء) بدل (صفراء) ، و في شرح الأخضري : 323 ، تعليق الشاعر المسى أولا بالحجر ثم علقه ثانيا بالسراء.
[7]- الأحزاب: 7.
[8]- النساء: 63.
[9]- الذاريات : 56 .
[10]- الغاشية: 19.

الرابع : الاختراع ، و هو الإتيان بتركيب أو معنى لم يسبق إليه، مثل: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾ [1] لم يسمع قبل نزوله في القرآن و كقوله – **عليه الصلاة و السلام** –: " الآن حمي الوطيس "[2] و كقوله:" مات حتف أنفه" [3] أي: مات موت أنفه بلا ضرب ولا قتل ، و الحتف: الموت، أمّا و المعنى المخترع معناه لغة: إنشاء ما لم يسبق له نظير .

الخامس: التعديد، و هو سوق أسماء مفردة على نسق واحد ، كقوله تعالى: ﴿ مُسْلِمَاتٍ مؤمنات فاتنات ﴾[4]، وكحديث أسماء الله الحسنى[5] و كقول **أبي الطيب** :

الخيل و اللّيل و البيداء تعرفني ❃ و السّيف و الرّمح والقرطاس و القلم[6]

قال النّاظم في شرحه:" و هذه الآية الكريمة المسوقة في النظم : أعني قوله كالتائبون إلى آخره ، سبق إلى التمثيل بها **المراكشي** في أرجوزته – **رحمه الله** – واستحسنت إدخالها في هذا النظم لما اشتملت عليه من الأوصاف التي توصف بها أرباب الهمم ، و تهزّ النّفوس وتحرّكها وتنشّطها / **48**، للتجرد لعبادة الله تعالى" [7]،و في البيتين: الفصل و الإيجاز و الموازنة و التجنيس و التعديد و الموافقة و الالتزام ثم **قال**:

– 276 – تطريز أو تدبيج استشهاد ❃ إيضاح ائتلاف استطراد

يعني أنه ذكر في هذا البيت ستة ألقاب من البديع :

أحدها: التطريز، و هو أن يشمل صدر البيت على مخبر عنه ومتعلقين، و العجز على الخبر مقيد بمثله مرتين، كقول **ابن الرومي**:

قرون في رؤوس في وجوه ❃ صلاب في صلاب في صلاب [8]

وكقول بعضهم في مولد **النبي** – **صلى الله عليه و سلم** –:

يقول لنا لسان الحال عنه ❃ و قول الحق يعذب للسميع[9]

فوجهي و الزمان وشهر وضعي ❃ ربيع في ربيع في ربيع

و هو مأخوذ من الطرز لعلم الثوب الذي ينسج للسلاطين ، يقال ثوب مطروز، أي: معلم بخطوط حسنة ، وروى **الحسن بن سهل**:" أنّ من التطريز اشتمال الصور على اثنين مخبر عنه ومتعلقه" ، و العجز عن الخبر مقيّد بمثله مرة ، كقوله " التسبيح في الصلاة نور في نور " .

الثاني: التدبيج، و هو أن يذكر في معرض مدح أو غيره لونان فصاعدا لقصد كناية أو تورية عن أشياء في تشبيب أو مدح أو وصف أو غير ذلك من الأغراض، فمن التدبيج على طريق التورية قول **الحريري** في **المقامات**:

قدا أغبر العيش الأخضر ❃ وأزرق الحبوب الأصفر

1- الأعراف: 149، "... و رأوا أنّهم قد ضلوا قالوا : لئن لم يرحمنا ربنا و تغفر لنا لنكونن من الخاسرين "
2- أخرجه البخاري .
3- أخرجه مسلم.
4- التحريم:5، " أن يبدله الله أزواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات و أبكارا ".
5- و هو: " - إن لله عز وجل - تسعة و تسعين اسما من أحصاها دخل الجنّة. و هو الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم... " أخرجه الترميذي ، و الحاكم في ستدركه ، انظر الجامع الصغير للسيوطي : 362/1 .
6-
7- شرح الأخضري : 324/323. و في شرح الأخضري : 235 .
8- البيت من الوافر ، انظره في خزانة الأدب : 305/2 ، و في شرح عقود الجمان : 149 ، و الشاهد : ذكره جملا غير منفصلة (قرون رؤوس وجوه) ثم أخبر عنها بصفة واحدة مكررة (صلابا) و الشاهد :
9-

واســـود يــومي الأبيـــــض ❋ وابيض جوده الأســـود
حتى رثــا لي العــدو الأوراق ❋ فحبذا المــوت الأحمــر[1]

و من التدبيج على طريق الكناية قول الشاعر في شهيد المعركة :

تردّى ثياب الموت حمرا فما أتى ❋ لها اللّيل إلاّ و هي عن سندس خضر[2]

أي: تردى (ثيابا ملطخة)[3] بالدّم ، فما أتى عليها اللّيل إلاّ و قد صارت من سندس أخضر من ثياب الجنّة ، فذكر لوني الحمرة و الخضرة و كنّى عن الأوّل بالقتل و عن الثاني بدخول الجنّة ، و **القزويني** (عدّه)[4] نوعا من المطابقة ، و خالفه غير واحد في ذلك ، و معناه لغة: التزيين من دبّج المطر الأرض زيّنها .

الثالث: الاستشهاد ومعناه الاستدلال و منه قول **الحسن بن سهل**:

كان لي ركن وثيق ❋ وقعت فيه الزلازل

زعزعته نوب الدّهر ❋ واكرات النوازل

ما بقاء الحجر الصلد ❋ على وقع المعاول[5]

في البيت الثالث الاستشهاد وقد أحسن فيه إذ أخرج التشبيه في صورة الخبر تحقيقا ، ثم في الاستفهام تعجبا وتسليا، وشبّه نفسه بالحجر الصلد في الحمل و الصبر و السكينة عند وقع المعاول .

الرابـــع : الإيضاح ، و هو أن يكون في الكلام خفاء دلالة ، فيأتي بكلام يبين المراد و يوضحه ، و هو إمّا إيضاح الخفي الحكم كقول **ابن حبوس**:

و مفر ظن يغني النــديم بوجهــه ❋ عن كأســه المملــوء عن إبريقــــــه
فعــل المـــــدام ولونها ومذاقهــا ❋ في مقلتيه و وجنيتـــــه وريقه[6]

و إنما إيضاح الموجب كقول الآخر :

يذكر في الخبر والشكـــر لـــــه ❋ و قيل الخنا و العلم و الحكم و الجهل
فألفـــــاظ من قدموها شرهــا ❋ و ألفـــــاك محمودها فلك الفصــل[7]

---

[1]-

[2]- البيت من الطويل ، و هو لأبي تمام ، انظر الديوان : 671 ، و التلخيص : 162 ، و معاهد التنصيص : 178/2 ، و شرح الأخضري : 325 .

[3]- في ب (الثياب الملطخة).

[4]- في ب (عدّ هذا النوع).

[5]- الأبيات من مجزوء الرمل و قائلها أبو هلال العسكري ، انظر الصناعتين : 473 ، و شرح الدمنهور : 170 ، وشرح الأخضري : 326 .

[6]-

[7]-

و يروى عن منكروها وعن محبوها و قيل: لغة في القول، فالبيت الثاني بيّن المراد من الأول وعدّه بعضهم من الإطناب.

الخـــامس: الائتلاف وتحته / **49** سبعة أصناف إمّا ائتلاف اللفظ و الوزن، و إمّا ائتـــلاف المعنى و الوزن، و إمّـــا ائتلاف القافية أو الفاصلة مع مدلول سائر البيت أو الفقرة ، و إمّا الائتلاف مع الاختلاف ، قال صـــاحب **إســـفار الصباح** : " و إنما لم يجده لأجل اختلاف أصنافه في الحقيقة التي تفصل بإفراده لكل صنف منها حد "، هـــو هـــذه الأقسام يطول تتبعها و من أراد الوقوف عليها فعليه بالمطولات ، قال المصنّف في شرحه : و ممّا يناسبه ممّـــا سمـــاه بعضهم بالاشتقاق و هو أن يؤخذ من اللفظ لفظ آخر لمدح أو ذم أو دعاء "، و منه قول **ابن دريد**:

لو أوحي النحو إلى نفطوية ❋ ما كان هذا النحو يقرأ عليه

أحـــــرقه الله بنصف اسمه ❋ و صيّر الباقي عويلا عليـــه[1]

وكقولك: يا يعقوب أعقبك **الله** خيرا. و هو قريب من الجناس .

الســـــادس: الاستطراد وهو أن يكون في شيء من الفنون مدحا أو غيره فتوهم أنّك مستمر فيه ، ثم يخرج منـــه إلى غيره مناسبة بين الأوّل و الثاني مصرحا باسم المستطرد به ، ثم ترجع إلى الأوّل ، و منه قول السمؤل:

و إنا لقوم لم نر القتل سبّة ❋ و إذا ما رأته عامر وسلول[2]

فانظر إلى خروجه الداخل من الافتخار إلى الهجو ، و هو حسن عوده إلى ما كان عليه من الافتخار بقوله :

تقرب حبّ حق الموت آجالنا لنا ❋ وتكرهه آجالهم فتطـــــــــــول[3]

وقول الأخر:

إذا ما اتّقى الله الفتى و أطاعه ❋ فليس به بأس و إن كان من جرم[4]

انظر ما أبلغ ما أخرج من الوعظ إلى الهجو ، و هو في اللغة: مصدر استطرد الفارس من قرنه في الحرب ، و ذلك أن ينفر من بين يديه يوهمه الانهزام ثم يعطف عليه على غرة منه ، و هو ضرب من المكيدة ، و في البيت: الفصل و الإيجاز و التعديد و الموازنة ثم **قال** :

– 277 – إحالة تلويح أو تخييل ❋ وفرصة تسميط أو تعديل

ذكر في هذا البيت ستة ألقاب أيضا :

---

[1]-البيتان من السريع، أنظرهما في الديوان: 92 برواية.

لو أنزل الوحي على نفطويه ❋ لكان ذاك الوحي سخطا عليه

و في الصناعتين : 485 ، و في شرح الأخضري : 327 و الشاهد : الأخذ من اللفظ لفظا آخر لذم أودعا ، فاللفظ الأول (تفطويه) اسم النحوي المعروف : و الثاني (نقط) الدهن المعدني المعروف .

[2]-

[3]-

[4]-

أحدها: الإحالة، و تصورها ظاهر، لأنّها من الحوالة على الغريم ، و هي إمّا جليّة كقوله تعـــــالى: ﴿ وَقَـــدْ نَـــزَّلَ عَلَيْكُمْ ﴾[1]، أحال على قوله تعالى: ﴿ وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضـــوا في حـــديث غيره ﴾[2] أو خفية كقوله تعالى ﴿ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُوراً ﴾[2] قيل إحالة على قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا ﴾ [3]

الثاني: التلويح ، و هو عند **السّكاكي** الكناية البعيدة التي اختصاصها بالمكنّى غير خاص كقول الشاعر:

تطاول حتى قلت له ليس بمنقص ❋ وليس الذي يرعى النّجوم بآيب[4]

يريد الذي يرعى النجوم الصبح ، فجعله كالرّاعي الذي يذهب ويجيء فلوح لاستمرار الليل ، قال **المراكشي**:"و في النّجوم تورية لأنّ النّجم النبت الذي لم يقم على ساق مرشحه يرعى ، و ما أظن أحدا سبقني إلى فهم هذا " التلـــويح لغة الإشارة إلى غيرك من بعيد ، و أصله من لمحته ببصري ، أي: من لاح يلوح، أي: استبان .

الثالث: التخييل ، و هو تصوير حقيقة ما يظهر في العيان حتى يتوهّم أنّه ذو صورة تشاهد ، و ذلك كقوله تعـــالى: ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [5] و هو كناية عن القدرة و الاستيلاء و منه قوله تعالى: ﴿طلعها / **50** كأنه رؤوس الشياطين ﴾ [6] فيحتمل التنبيه التخييلي على أحد الأوجه ، و قيل: إنما هو نبـــت مشوك قبيح المنظر يسمّى رؤوس الشياطين وقيـــل غير ذلك فعلى الأوّل يكون تخيـــلا وعلى الثاني، و الثالث يكون تشبيها محضا وكقول **ابن الفارض**:

فسهدي حي في جفوني مخلّد ❋ ونومي بها ميت ودمعي له غسل[7]

الرابع: انتهاز الفرصة، و هو استدراج المخـــاطب لتأخذه على أمر يسلّمه، يكون تارة مع التترل للخصم، و إرخاء العنان و المساهلة معه ، فيستسهل بتسليم بعض مقدّماته ليعثر فتقوم عليه الحجّة و تفحمه ، كقولك لمنكر الميعاد : هل كنت عدما ؟ فيقول : نعم ، فتقول له : و هل كنت ماء مهينا ؟ فيقول: نعم، إلى غير ذلك، كما روي أن رجلا دخل على **النبي** – **صلى الله عليه وسلم** – يخطب فلما سلم قال:" أصليت معنا يا فلان"، قال: نعم يا **رسول** الله ألم ترني حين سلّمت عليك. قال:" رأيتك تتخطى رقاب الناس" [8] ،و تارة تجمع انتهاز الفرصة مع فرع الحجة،كقوله تعالى:﴿فلم تقتلون أنبياء الله﴾[9] الآية، قال تعالى:﴿ قل فادرءوا عن أنفسكم ﴾[10] الآية، ﴿ قل قد جاءكم رسل من قبلي ﴾[11].

الخامس: التسميط، و هو أن تكون أجزاء البيت أو بعضها سجعا على خلاف الرّوي ، كقول **عمر بن حفصة** :

هم القوم إن قالوا أصابوا و إن دعوا ❋ أجابوا و إن أعطوا أطابوا و أجزلوا [12]

---

[1]- النساء : 140 ، " و قد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها و يستهز أبها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره "
[2]- الأنعام:
[2]- النساء: 163.
[3]- الأنبياء: 105 .».. في الزَّبُور مِن بَعْدِ الذّكر أنَّ الْأرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ".
[4]-
[5]- الزمر: 67.
[6]-
[7]-
[8]-
[9]- البقرة: 91.
[10]- آل عمران: 168.
[11]- آل عمران: 183.
[12]-

ويسمّى هذا التسميط التبعيض ، و منه نوع آخر يسمّى تسميط التقطيع ، و هو أن يسجّع جميع أجزاء التفعيل علـــى رويّ يخالف رويّ القافية كقول **ابن الأصبع** :

و أسمـــر مثمر مزهر نظر ❋ من مقمر مسفر عن منظر حسن[1]

و الفرق بينه وبين التسجيع كون أجزاء التسميط غير ملتزمة أن تكون من سموط البيت ، و كون أجزائها متزنة فيكون عددها محصورا قاله **ابن حجة** و أصل التسميط من سموط القلادة وهي تعليقها على الصدر قاله **المراكشي** .

السادس: التعديل بالدال المهملة، و يسمّى بالتفريق من قولهم برد معرف ، إذا كان فيه خطوط بيض ، ووجه المناسبة استواء جمل هذا النوع كاستواء تلك الخطوط وتوافقها في الاعتدال ، و شرطه تلاؤم معاني الجمل ، بمعنى أنّها تكون متّحدة في النّوع ، فإذا كانت إحداهن دالة على تغزل أو مدح أو وصف ، كانت البواقي كذلك ، فمنه ما يكـــون على مقاطع التفعيلات ومواقيه ، أو أواخرها أو آخر الأجزاء كقول الشاعر:

فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ❋ ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر[2]

فجاءت كلّ واحدة من جملة الأربع على زنة " فعولن مفاعيلن " منفصلة عن التي تليها غير مدمجة فيها ، و منه ما يأتي فحمل إنشائية على غير ما وقع التفعيل كقول **أبي الطيب** أيضا :

أقل أنل أقطع أحمل نل اعدد ❋ زد هش بش تفضل أدن من صل[3]

و التعديد أيضا من جمل طويلة متساوية كجمل الكوثر ، و الفرق بين التفويت و التسميط سجّع بيت التسميط و إن كان غير لازم أن يكون على رويّ البيت كما مرّ ، و في البيت: الفصل و الإيجاز و التعديد و الموازنـــة و الالتـــزام، ثم **قال:**

– 278 – تحلية أو نقل أو تختم ❋ تجريد استقلال أو تهكم

ذكر في هذا البيت أيضا ستة ألقاب من البديع.

أحدها /51: التحلية و هو عقـــد معنى من القرآن أو الحديث بزيادة على لفظه و تحويل له بترتيب و تصريف ، فهذا النوع من العقد يسمّونه بالتّحلية كقول **الشقراطهي** :

الحمد منا باعث الرسل ❋ أهدى بأحمد منّا أحمد السبل[4]

عقد قوله تعالى:﴿ لقد من الله على المؤمنين ﴾[5] الآية، و أمّا عقد الحديث فمنه قول **أبي العتاهية**:

عيال الله أكرمهم عليه ❋ أبشهم المكارم في عياله[6]

---

[1] -

[2] -

[3] -

[4] -

[5] - آل عمران: 164.

[6] -

عقد قوله **عليه الصلاة و السلام**:" الخلق كلهم عيال الله فأحبهم إلى الله أنفعهم لعياله "و أصل التحلية هو من الحليــة يسمّى بها لنفاسة المعقود .

الثـــاني: النقل، و هو قريب من التحلية، إلاّ أنّه عقد لا يكون فيه شيء من لفظهما ، بل يكــون كلّــه في ترجمــة أخرى، كما روى **ابن أبي الضحاك** أنّ **أبا نواس** سمع مصليا يقول:⊆يكاد البرق يخطف أبصارهم كلما أضــاء لهــم مشوا فيه⊂[1] الآية ، قال:" في مثل هذا يجيء صفة للخمر حسنة" ، ثم قال منشدا :

وسارية ضلوا عن القصد بعدما ✵ تردى بهم جنح من الليل مظلــم

فلاحت لهم منها على النار قوة ✵ كان سناها ضوء نار تضـــــرم

إذا ما حسرنا ها أناخ مكانهم ✵و إن مزجت حثوا الركاب ويمموا [2]

و إن أحسن فيه الوصف ففيه من سوء الأدب مالا يخفى.

الثـــالث: التختم و هو عقد قرآن أو حديث مشتمل على شيء من لفظيهما ، كقول **المراكشي**:

ظهرت لنا البغضاء أفواههم ✵ وصدورهم فيها أذى وحقود[3]

و هو عقد لقوله تعالى:﴿ قد بدت البغضاء من أفواههم ﴾[4]الآية، و هو من قولهم: فرس مخيم في إشعــاره بيـــاض، و الإشعار ما استدار بالحافر من منتهى الجلد .

الرابــع : التجريد، و هو نفي اللاّزم لانتقاء الملزوم كقوله تعالى: ﴿ لا يسئلون الناس إلحافا ﴾[5] أي: لا يكون منهم سؤال فيكون إلحافا ، و قوله:﴿ فما تنفعهم شفاعة الشافعين ﴾ [6] أي: لا يكون لهم شــافعون أصــلا ، فتــنفعهم شفاعتهم وكقول **امرئ القيس**:

على لاحب لا يهتدى بمناره

أي: لا منارة له فيهتدي به: كذا ذكره **أبو علي** وهو غير التجريد الذي عدّه **القزويني** في الضرب المعنوي .

الخـــامس : الاستقلال ، و هو كفا كل جملة في معناها كالجمل الكوثر وكقول الشاعر :

وصالكم بعد و حبكم قلا ✵ ونصحكم غش وصلحكم حرب[7]

وأصل الاستقلال الارتفاع .

السادس: التهكم، و هو إبراز المقصود في صورة ضده استهزاء به، نحو قوله تعـــالى:﴿ذق إنك العزيز الكريم﴾ [8] ،

---

[1]- البقرة:20.
[2]
[3]

[4] آل عمران: 118.
[5]البقرة: 273.
[6] المدثر: 48.
[7]

[8] الدخان: 49.

و مقتضى الحال الذليل المهان، و منه: ﴿ إنك لأنت الحليم الرشيد ﴾[1]، وقوله تعالى:﴿ و بشر المنافقين ﴾ [2] الآيـــة، وقوله: ﴿فبشرهم بعذاب أليم ﴾[3] لأنّه وضع فيه بشر موضع أخبر تهكما ، و قوله:﴿بل فعله كبيرهم هذا ﴾ [4] وكذا وكذا قوله تعالى:﴿ معقبات من بين يديه و من خلفه ﴾ [5] الآية ، إذا فسّرت المعقبات بالحرس حول الســـلطان ، و حينئذ فيحتمل أن يكون يحفظونه من أمر الله و يحتمل أن يكون تهكما به ، فإنه ما يحفظه من أمر الله شيء إذا نزل به، من **إسفار الصباح** ، و في البيت: الفصل و الإيجاز و التعديد و الموازنة ثم **قال** :

– 279 – تعريـــض و إلغاز ارتفاع ❋ تنزيل أو تأنيس أو إيماء

ذكر في هذا /**52** البيت أيضا ستة ألقاب أخرى:

أولهـــا: التعريض، و هو أن تميل باللفظ إلى جانب يدل على المقصود لا من جهة الوضع الحقيقي ولا المجازي، و لكن يفهم المعنى من عرض اللفظ، أي: من جانبه، و هو مختص باللفظ المركب كقول السائل لمن يتوقع منه صدقة: و الله إني لمحتاج. فهو تعريض للطلب بلفظ لم يوضع له لا حقيقة و لا مجازا ، و لكن يدلّ عليه بالقوة و الإشارة،وفائدته التنزه و الملاطفة و الاحتراز عن المخاشنة، فالأوّل: كتعريض ذي المروءة المستحي من السؤال بالطلب و الثاني: كتعريض ذي الحاجة عند أمير و نحوه ، و الثالث: كقولك لمن يؤذي المسلمين:من سلم المسلمون من يده و لسانه. تشير إلى نفي الإسلام عنه، و الفرق بينه و بين التلويح عند **السكاكي** أنّ التعريض كناية عريضة مشرقة لأجل موصوف غير مذكور ، و التلويح كناية بعيدة ، أي: كثيرة الوسائط بين اللازم و الملزوم ، ككثير الرماد . لأنّ التلويح أن تشير إلى غيرك من بعد ، و التعريض أصله من العرض بالضم، أي: جانب، يقال: نظرت إليه من عرض وجهه، أي: بجانبه .

الثـــاني : الإلغاز ، جمع لغز وهو تعمية المراد، أي: تغطيته، من ألغز في الكلام إذا غطى مراده ، بأن يأتي بعبارات يدل ظاهرها على غير المقصود ، و باطنها عليه ، قال في **نهاية الأدب**: " اللغز و المحاجة و المعـــــــاياة و العويص الرمز ، و للمعنى ألفاظ مترادفة بمعنى واحد ، و إنّما اختلافها بحسب الاعتبارات ، فإنّك إذا اعتبرته من حيث إنّه يحمل على وجوه فلغزو من حيث إنّ واضعه قصدك أن يعاييك ، أي: يظهر عياءك فمعاياة ، و من حيث صعوبة فهمه و اعتياص معنى ، فعويص ومن حيث إنّ واضعه لم يفصح عليه فرمز ، و من حيث إنّه مستور عنك وغطي فمعمى و مثال ذلك قول **ابن مروان** ملغزا في خيمته :

ومضروبة من غير ذنب أثناء به ❋ إذا ما هدى الله الأنام أضلت[6]

و كقوله أيضا ملغزا في اسم **عثمان:**

حـــــروفـــــه معـــــدودة فحسبه ❋ إذا مضى حرف تبقى ثمان[7]

وما ألطف قول بعضهم ملغزا في القلم:

---

[1]- هود : 87.
[2]-
[3]-
[4]- الأنبياء: 63.
[5]- الرعد: 11.
[6]-
[7]-

وذي خضوع راكع ســاجد ❃ ومدمعه من جنبه جـــــار
مواظب الخمـــــس لأوقاته ❃ منقطع في خدمــة البـــار [1]

و من غرائب ما وقع في هذا الباب قول بعضهم ملغزا في كمون:

يأيها العطـــار أعرب لنـــــا ❃ عن اسم سيء قل في سوءك
تنظره بالعين في يقظـــــة ❃ كما يرى بالقلـــب في نومك [2]

الثـــالث : الارتفاع ، و هو الانتقال من الأدنى إلى الأعلى ، في الوجه المراد نحو:" لا أبالي بالوزير و لا السلطان"، و إنّما قيد بالوجه المراد ليخرج نحو: ﴿ولا الملائكة المقربون ﴾ [3]، في قوله تعالى: ﴿لن يستنكف المسيح﴾ [4] الآية ، إذ إذ الوجه الذي أريد الترقي به على ما فسروه ، و هو عدم الولد الذي هو في الملائكة .

الرابـــع : التنزل، أي: التدلي، وهو عكس الترقي ، نحو : " لا يعجـــــــز عن هذا الشيء لا الأمير ولا الوزير" . و مناسبة التنزل في (الحبل) [5] و قد تقدم هذان النوعان ، أي الترقي و التدلي ، لازمان للمعطوف بحتى ، لأنّه لا يكون يكون إلاّ غاية لما قبلها ، إمّا في الرّفعة أو الدناءة كما هو معلوم .

الخـــامس : التأنيس ، و هو تقديم ما يؤنس به المخاطب توطئة / **53** قبل عتابه وإخباره بمكروه ، كقولك لمن يخـــاطب إذا صدرت منه زلّة : سامحك الله لم فعلت كذا ، و قوله تعالى: ﴿ عفا الله عنـــــك لم أذنت لهم ﴾ [6] ، و كقولك في خطاب الأمراء : " أدام الله بقاء الأمير أن فلانا قد توفي " و نحو ذلك .

الســـادس : الإيهام ، و هو عند **السّكاكي** الكناية القليلة الوسائط دون بقاء في اللّزوم ، و الفرق بين التلــــــويح و الرمـــز و الإيماء ، أنّ التلويح ما كثرت وسائطه كما تقدّم ، و الرّمز ما قلّت وسائطه مع خفاء في اللزوم كعريض القفا و عريض الوسادة ، لأنّ أصله الإشارة إلى قريب بشفة أو حاجب ، و الإيماء و الإشارة ما قلّت وســـائطه دون خفـــــاء ، و يسمّى إيماء الظهور المشار إليه و منه قول الشاعر :

أما رأيت المجد ألقى رحله ❃ في آل طلحة ثم لم يتحول [7]

وكقولك : " مجلس فلان مظنة الجود و الكرم " و نحو ذلك ، و في البيت: الفصل و الإيجاز و التعديد و المطابقة.

ثم قال : – **280** – حسن بيان رصف أو مراجعه ❃ حســـن تخلّـص بلا منـــازعه

ذكر في البيت أربعة ألقاب .

أحدهـــا: حسن البيان، و هو كشف المعنى و تأديته إلى السّامع بسهولة، و يجوز مع الإيجاز و الإطناب و المســـاواة ومنه قول الشاعر:

له لحظات عن خفي في سريره ❃ إذا كرها فيها عقاب ونائل [8]

---

[1]-

[2]-

[3]- النساء: 172، و تمامها: " لن يستكف المسيح أن يكون عبد الله... "
[4]- النساء: 172.
[5]- في ب (الجدل).
[6]- التوبة: 43.
[7]-

[8]-

–فقد أحسن البيان فيه من مدح الممدوح بالخلافة ، و وصفه بالقدرة المطلقة مع الإيجاز ، و ينقسم البيان إلى أحسن و حسن و متوسط و قبيح ، فالأحسن ما تقدم ذكره ، و القبيح كبيان فأقل وقد سئل عن ثمن ضبي كان معه ، فأراد أن يقول أحدى عشر (فمنعه)[1] العي ففرق بين أصابع يديه و واحد، و الحسن كما لو قال: خمسة و ستة أو عشرة وواحد ، و الحسن كما لو قال: أحد عشر .

الثاني : إحكام الرصف ، و هو وضع لفظة كلّ من الكلام على ما يناسبها مع ما يناسبها في محل يناسبها ، و لا تجد منه على أتم من ذلك إلاّ القرآن العظيم و كلام **النبي–صلى الله عليه و سلم–** و من أمثلته:﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾[2] السورة ، و لا يدركه إلاّ من بالغ في تصفح وجوه التركيب ويتفطن لدقائق معانية ، وحكي أنّ أعرابيا مرّ **بمسيلمة الكذاب** وهو يعارضها بقوله الركيك:" إنّا أعطيناك الجماهر ، فصل لربك وهاجر ولا تقطع كل فاجر" فقال الأعرابي: إنّ هذا الكلام لا يشبه بعضه بعضا. و من حسن البيان قوله–**عليه السلام** –:" أنا النذير و الموت المغير و الساعة الموعد آت"[3] في صورة جملة دون عكسها و ألفاظها، و عطفها بالواو و تقدم أنا النذير و توسيط و الموت المغير، و تأخير و الساعة الموعد أحكام /**54** . رصف لن تشذ عنه مناسبة ، قال جمعيه **المراكشي** ، و الرصف هو: الضم الشديد، و منه الرصف بحجارة مضمومة في مسيل ، و الإحكام الإتقان .

الثالث : المراجعة ، و تسمّى السؤال و الجواب ، و هو حكاية التفاؤل و التحاور بأن يحكي المتكلم مراجعة في القول آجرت بينه و بين غيره ، أو بين اثنين غيره فأوجز عبارة ، و أرشق سبك ، و أسهل لفظ في جملة واحدة أو أكثر ، و منه قول **أبي نواس** :

قال كلاّ قلت مهلا ❃ قال قل لي قلت فاسمع

قال صفة قلت يعطي ❃ قال صفني قلت تمنع[4]

وكما جاء في قوله تعالى: ﴿ قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات و الأرض﴾ إلى قوله: ﴿الصدقين ﴾[5]

و المراجعة المرادة و الترجيع ترديد الصوت .

الرابع: حسن التخلص، و هو ملائمة الخروج من فن إلى فن و يسمّى براعة التخليص، و الناظم–**رحمة الله**– من... و أصل التخلص من خلص الشيء خلوصا و خلاصا ، و **قوله**: بلا منازعة قصد به تكملة البيت.

تنبيه: اعلم أنّ كثيرا ما وقع من المخالفة في هذا التذنيب بين نسخة **الغزي** ونسخة المصنّف من قلب بعض أبيات النظم و تسمية بعض الأنواع بغير أسمائها حتى صار شرح **الغزي** في ناحية أخرى ، فحاذيت بهذا الشرح شرح المصنف مقتديا به وسالكا نهجه ، و ألغيت النظم ممّا وقع في شرح **الغزي** ، من المخالفة ، و تركت البحث و الاعتراض هنا خوف فوات الغرض وعدم التحصيل للمبتدئ ، و ما عليه شرح المصنف هو أحق بالإتباع

---

[1]- فأدركه

[2]- الكوثر: 01.

[3]-

[4]-

[5]-

لأنّه أدرى بكلامه من غيره ، فإنّ الشيخ **الغزي** لم يقف على شرح المصنّف ، و لذلك وجد عنده تحريف في بعض أبيات النظم،و في البيت: الفصل و الإيجاز و الإطناب و الموازنة و الالتزام وبراعة الاختتام ثم **قال**:

فصـــــل فيما لا يعد كذبا:

اعلم أن غالب الفصول المتقدّمة الذكر فليس منها في شرح المصنف إلاّ لفظه : فصل فقــط ماعــــدا الدلالــــــة الوضعية و الاستعارة و هذا الفصل ، و أمّا النسخ المنظومة من غير الشرح ، فإنّ جميع الفصـــول مذكورة بتراجمهـــا و عليه شرح **الغزي** ، و قد ظهر لي أن أذكر تلك التراجم ممّا تتم به الفائدة فذكرتها تبعا **للغـــزي** ، و الأمـــر فيـــه سهـــل، و أمّا أبيات النظم فلم أخالف ما عليه شرح المصنف قط ، و لم ألتفت إلى مخالفة النسخ إلا في خطبة الــنظم فإنّ المصنف لم يشرحها ، فحكيت الخلاف بين النسخ في ثلاثة مواضع و الله الموفق ، و لمّا كان من تراكب اللســـان العربي ولطائف بديعه ما يشبه صورة الكذب ، و هو من أبلغ الصدق و نبّه في هذا الفصل على شيء من ذلك لخفاء حكمه على بعض الطلبة **فقال** :

– 280 – وليس في الإيهـــــام والتهكم ❋ و لا التغــــالي ســـوى المحـــرم

– 281 – من كذب وفي المزاح قد لرب/55 ❋ بحيـــــث لا مندوحــة عن الكذب

يعني: أنّ من بديع اللّسان العربي الإيهام ، و يسمّى التورية كما تقدم وهو من المعاريض التي هي مندوحة عن الكذب، قال بعضهم:" و لا باقي في علم البيان أدق و لا ألطف منها ولا أنفع ولا أعون على تعاطي المشتبهات من كـــلام الله و كلام الأنبياء – **عليهم الصلاة و السلام** – "و من ذلك قول أبي بكر – **رضي الله عنه** – في الهجرة وقد سئل عن **النبي** – **صلى الله عليه وسلم** – " هاد يهديني "[1] أراد أبو بكر هاديا يهديني إلى الإسلام ، فورى عنه بهادي الطريق الذي هو الدليل في السفر و منه قول النبي– **صلى الله عليه وسلم** – حين سئل في مجيئه إلى بدر فقيل لهم : ممن أنتم فلم يرد أن يعلم السائل فقال : من ماء فأراد – **صلى الله عليه وسلم** – إنا مخلوقون من ماء فورى عنه بقبيلة يقال لها ماء قـــال **الزمخشري**:" و هذا أي باب التورية حجة في هذا العلم "[2] ، و من ذلك التهكم فإنه ليس بكذب أيضا لـــوروده في القرآن العظيم ، و لأن إخراج الشيء في صورة قرينة ضده مع الاستهزاء أبلغ في الدلالة عليه ، فغيره مطابق قطعــا ، و لكن لا تحمد في البلاغة إلا حيث يجوز شرعا ، كما في الذكر الحكيم ، و من ذلك التغالي وهو نوع من المبالغـــة ، و هي معدودة من محاسن هذا الفن ، و إنّما يحمد حيث لا يصل إلى الكفر أعاذنا الله من ذلك فمنه قول **عضد الدولة** من أبيات إلى أن قال :

عضد الدولة و بأبي ركنها ❋ مالك الأملاك غالب القدر[2]

روي أنّه لم يفلح بعد هذا القول ، و كان لا ينطق إلاّ بقوله تعالى: ﴿**ما أغنى عني ماليه هلك عني سلطانيـــة**﴾ [3]

و منه قول **المتنبي**:

كأني دحوت الأرض من خبرتي بها ❋ كأن بناء الإسكندر السد من عربي[4]

-[1]

-[2] الكشاف للزمخشري:ج: 2

[3] الحاقة: 28.

[4] أخرجه الترميذي ، انظره في مجمع الزوائد : 422/10 .

وكثيرا ما وقع في هذا الشعراء المتساهلين في الدين ، و ذكر القاضي **عياض** في **الشفاء**:" حكم أمثال هؤلاء وحكـــم بكفرهم " و هذا معنى قول النّاظم : و لا التغالي بسوى المحّرم من كذب ، و ذلك بما إذا أدخل عليه مـــا يقرّبـــه إلى الصحة ثم قال : و في المزاح؛ البيت، يعني أنّ من أراد المزاح و لم يذكر له مندوحة عن الكذب فيلزمه ارتكاب بعـــض هذه الأشياء المذكورة ليتخلص من الكذب و قد تحققت أنّها ليس بكذب ، فيجوز لك أن تمازح بها إذا أردت المزاح لأنّ المزاح العاري عن الكذب مباح قطعا ، و الدليل على ذلك أنّ **النبي-صلى الله عليه وسلم** - كان يمازح بعـــض الأحيان بالتورية و لا يقول إلاّ حقا ، روي أنّ عجوزا جاءته فقالت: يا رسول الله ادع الله أن يدخلني الجنة ، فقال : **رسول الله-صلى الله عليه وسلم**-: " يا أم فلان إن الجنة لا تدخلها عجوز " فولت تبكي فقال " أخبروها أنهـــا لا تدخلها وهي عجوز لأن **الله** تعالى قال:﴿ إنا أنشأناهن إنشاء فجعلناهن أبكار عربا أترابا ﴾[1] "[2] **/56.**

وقد كان بعض السلف إذا طلب في بيته وكان هناك قال لأهل بيته قل لهم أطلبوه في المسجد ، و روي مثل هذا عن أبي بكر – **رضي الله عنه** – لكن ينبغي أن لا يكثر منه و لا يستعمله إلاّ حيث يظهر للسّامع حال الموری به ، لـــئلا يؤدي إلى تهمته بالكذب إذا اطّلع النّاس على خلاف ذلك ، و أمّا المزاح بالكذب على غير تأويل من نحو مـــا ذكـــر فحرام قطعا ، لأنّ العبث لا يبيح محرّما و هذه مصيبة في الدين عمت بها البلوى ، إذ لا يكاد مجلس يخلو من المـــزاح بالكذب من مجالس المتهاونين نسأل الله السلامة من ذلك. **قولـــه:** و في المزاح قد لزب إلى آخره ، اللازب و منه : " طين لازب" و المندوحة: المخرج ، و المحيص: المتسع ، و في كلام النّاظم احتمالان :

أحدهما: أي: قد لزم ارتكاب ما ذكر من التورية ونحوها في المزاح لمن أراده، لتكون له مندوحة عن الكذب، و عليه قدرت كلام النّاظم.

ثانيهما : أي: قد لزم الكذب في المزاح لمن مازح فيه بحيث لا مندوحة عنه و لا محيص ، و إمّا إذا كانت له مندوحة فلا يلزمه الكذب قطعا ، و في البيتين: الوصل و التسهيم و الموازنة و الالتزام ، ثم ختم الفن بحسن بما يتعلق بحســـن الابتداء و التخلص و الانتهاء **فقال:**

---

[1]- الواقعة: 35، 36، 37.

[2]-

الخـــــاتمـــــة

هكذا بالتعريف في شرح المصنف و أل فيها عوض من المضاف إليه ، أي خاتمة الفن إن قدر ظاهر ، أو خاتمته إن قدر ضمير ، أو يرجع للفن أيضا ، و إعرابها كإعراب المقدمة أيضا كما مر ، و خاتمة الشيء منتهاه ، أي ما يختم به ويكمل منه خاتم النبيين أي آخرهم و مكملهم – **صلى الله عليه وسلم** – القاموس [1] : الختـــام من كل شيء.بما قبله و آخره . و منه قولهم ختمت القرآن إذا أتيت على آخره و فرغت منه فيحتمل أن يكون هو المراد هنا فإنه فرغ من الكتاب ووصل إلى ختمه ، و يحتمل أن يراد به الطبع من قولهم ختمت الكتاب ختما أي طبعته ، و منه قوله – **عليه الصلاة و السلام** – **كرم الكتاب ختمه**[2] . و الختم ما يوضع على الطينة ، و منه قوله تعــالى ﴿ **يسقون من رحيق مختوم ختامه مسك** ﴾[3] أي طينته التي ختم عليهـــا مســـك و إنما ختـــم عليهـــا لشرفها و نفاستها ، فيكون على هذا التأنق في بدأ الكلام و ختمه زينة له وكرامة ، فكأنه مختوم بطابع البلاغة ، ثم أشـــار إلى مواضع التأنق فقال :

– 283 – و ينبغي لصاحب الكـــــلام ✵ تأنّــق في البدا و الختـــــــام

– 284 – بمطلع سهـــل و حسن الفال ✵ و سبك أو براعة استهـــــلال

يعني أنه ينبغي لكل متكلم من شـــاعر أو خطيب أو كاتب ، أن يتأنق في بدأ كـــلامه و في منتهاه ما استطـــاع ، – **أمـــا الأول** فلأنه موجب لإقبال نفس السامع و جاذب لها حتى يتشوق بسببه . إلى ما بعده فتطلع على المقصـــود .

– **و أما الثاني** فيكون النفس عنده آخر عهد به التذاذ يزيل ما سبق لها من الأملال فهما بمنزلة المبالغة في إكرام الضيف حين قدومه وحين توديعه ، ففي الأول ستئلاف ، و في الثاني إبقاء ثنائه (وحبه)[4] فإن قلت قول الناظم تأنّق في البدء و الختم ، ظاهره أن التأنّق يكون في موضعين فقط مع أن التأنق ثلاثة كما صرح بها غير واحد ، وقد سكت الناظم عن التخلص . قال صاحب التلخيص [5] ينبغي للمتكلم أن يتأنق في ثلاثة مواضع من كلامه إلى آخره و الجواب عنه من وجهين :

– أحدهما : أنه لم يذكر هنا حسن التخلص لأنه قدم ذكره في أخر التذنيب فلذلك إقتصر على ذكر البدأ و الختام إذا لا فائدة في إعادته هنا فهذا الإعتبار يكون موافقا لما متبوعة وبهذا أجاب الشيخ **الغزي** رحمة **الله** تعالى

----

(1) القاموس : 83/1
(2)
(3) المطففون : 13
(4) ساقط من ب :
(5) التلخيص : 218

---

1 القاموس : 83/1
2
3
4
5

– **ثانيهما** انه على أن مواضع الأنق اثنان فقط ، الابتداء و الاختتـــام وجعـــل (حسن) [1] التخلص من حسن الابتداء أيضا قوله في الشرح ومن محاسن الابتداء صفة الانتقال من المطلع إلى المقصود إلى آخره ، فعلى هذا يكون الابتداء ضربان : إمّا حقيقي وهو حسن الابتداء المعهود ، و إما إضافي وهو حسن التخلص ، إذ هو انتقال مما افتتح به الكلام إلى المقصود ، فيسمى ابتداء بالنسبة لما بعده وقطع النظر عما قبله ، و بهذا الاعتبار أيضا يكون موافقا لمتبوعه من أن مواضع التأنق ثلاثة و الله أعلم . **قوله** وينبغي ، لفظة ينبغي تستعمل للاستحسان و ربما تستعمل للوجوب ، و هو الظاهر هنا ، قال **ابن حجة** في حسن الخاتمة مانصه : و هذا الذي يجب على الناظم و الناثر أن يجعلاه خاتمة لكليهما ، و لا بد أن يحسنا فيه غاية الإحسان فإنه آخر ما يتبقى في الاستمال ، و ربما حفظ من دون سائر الكلام في غالب الأحوال . **قوله** لصاحب الكلام ، أي الكلام السابق ، فهو على حذف الصفة لأن المقام يقيده ، أو على أن اللام للعهد و المعهود ما تقدم . **قوله** يتأنق ، أي يتأنق بأن يفعل فعل المنافق في الريـــاض من تتبع الأنيق الحسن ، يقال تأنق في الروضة إذا وضع فيها شيئا لما يأنقه أي يعجبه من محاسنها ،

و الأنيق العجيب الحسن ، و المونق المعجب ، و في البيت الإيجاز و الإيضاح وحسن البيان و المطابقة و التسهيم، ثم أشار إلى ما يتأنق به في المواضع الثلاثة المذكورة ، و بدأ بالأول فقال :

فمطلع سهل و حسن الفال ✵ و سك أو براعة استهلال

يعني أن من محاسن الابتداء أن يكون المطلع سهلا عذبا ، بأن يكون في غاية البعد عن التنافر و الثقل ، و أن يكون حسن السبك جيد التركيب ، بأن يكون في غاية البعد عن التعقيد و التقديم و التأخير واللبس ، و أن تكون الألفاظ متقاربه الجزالة و المتانة و الرقة و السلامة ، و تكون المعاني مناسبة للألفاظ من غير أن يكتسي اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس بل يصاغان صياغة تناسب و تلائم و أن يكون صحيح المعنى بأن يسلم من التناقض و الامتناع و الابتذال ومخالفة العرف ونحو ذلك ، فإن قلت سلامة الكلام من التنافر و التعقيد وفساد المعنى ليس هوشرطا خاصا بالابتداء و الابتهاء و إنما هو شرط عام في كل كلام بليغ على الإطلاق ، فحينئذ يكون التنبيه عليه هنا من باب تحصيل الحاصل ، و الجواب عن هذا بأن ماذكر و إن كان شرطا عاما في جميع الكلام فإن التحرز منه هنا يكون أشد و أقوى لأن حسن الابتداء أول ما يقرع السمع ، فإن كان حسنا محرر أقبل السامع على الكلام ووعاه وإلا أعرض عنه ولو كان الباقي في غاية الحسن فليتأمل . فمن محاسن الابتداء في تذكار الأحبة و المنازل قول **امرئ القيس** :

قفا نبكي من ذكرى حبيب ومنزلي ✵ ....[2]

فوقف و استوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب في مصراع واحد . و كقول النابغة أيضا :

---

[1] في ب (محاسن) .

[2] البيت من الطويل من معلقته المشهورة عجزه : يسقط اللّوى بين الدّخول فحومل انظر الديوان : 25 ، أنظر المفتاح: 364 ، و الإيضاح:73/1 ، و التلخيص: 15، و شرح التلخيص: 20 ،و في المطول : 116

كيابي لهم يا أمـــــة ناصب ❋ وليل أقاسيه بطي الكواكب [1]

ومن حسن الإبتداء في وصف الديار قول أسجع السلمي :

قصر عليـــه تحيّة وســـلام ❋ خلعـــت عليه جمالهـــا الأيّـــام [2]

يقال خلع عليه إذا نزع ثوبه وطرحه عليه وكقول أبي الطيب في الغزل

أريقك أم ماء العمامة أم خمر ❋ بقي برود في كبـــدي خـــمر

و كقول **أبي تمام** يهنيء المعتصم **بالله** في فتح عمورية و كان أهل التنجيم زعمموا أن لا تفتح في ذلك الوقت فقال مشيرا إليهم :

السّيف أصدق أنباء من الكتب ❋ في حدّه الحدّ بين الجدّ و اللّعب [3]

وكقول **أبي الطيب** في إظهار النصر :

الحق يعلو و الأباطل تسفـــــل ❋ و الله عن أحكامه لا يسأل [4]

و منه مطلع سورة النور ﴿**سورة أنزلناها وفرضناها**﴾ [5] فإن مطلعها يتضمن ما سيقت لأجله، و هو الأحـــكام و عليه أوائل أكثر تصانيف العلماء ، كقول **الزمخشري** في الكشاف فالحمد لله الذي أنزل القرآن كلاما مؤلفا منظوما . و كقول بعض من صنف في النحو : الحمد لله الذي يقصد نحوه كل قاصد . و كقول بعض من صنف في التصريف : الحمد لله المنفرد بتصريف الأفعال . و نحو ذلك كثير جدا ، بمطلع سهـــل متعلـــق بالبدء من اللف و النشر المرتب ، و مطلع الكلام مفتتحة من مطلع الشمس مفتتح طلوعها ، و السهل مالا صعوبة فيه و لا اعوجاج لسلامتة ، مأخوذ من قولهم أرض سهلة ، و يستعار للمعاني كما هنا . **قوله** وحسن الفال هو من تقديم من تقديم الصفة على الموصوف و إضافتها إليه ، أي الفأل الحسن وهو الكلمة الطيبة . **قوله** وسبك أي و حسن السبك ، فهو معطوف على ما قبله ، أي و حسن سبك الكلام سهولته مع عذوبة لفظه وصحة المعنى المراد منه ، **قوله** أو براعة استهلال ، البراعة من برع الرجل براعة إذا فاق أصحابه ، و الاستهلال رفع الصوت ، و أصله شدة انصباب السحاب و تلألئ البرق ، و يقال استهل السحاب إذا انسكب بالمطر و هلت السحـــاب بالمطر هلا وانهل المطر إذا

---

[1]

[2] البيت من الكامل ، و هو لأشجع بن عمرو السلمي ، في مطلع قصيدة يمدح فيها الرشيد ، انظر أخباره في الشعر الشعراء : 609 ، و البيت في التلخيص : 203 و في شرح التلخيص : 431 و في الإيضاح : 537 ، و في شرح الأخضري : 339

[3] البيت من البسيط ، انظره في ديوانه (96/1) و في المطول : 732

[4]

[5] النور : 01 ، و تمام الآية (... فيها آيات بينات لعلكم تذكرون)

اشتد انصابه . و منه الهلال لرفع الأصوات عند رؤيته أو لتألئة و المستفتح للكلام برفع صـــــــــوته و يتلألؤ لغيره ، و في البيت الإيجاز و التعديد واللف و النشر مع ما قبله و حسن البيان ، ثم أشار إلى الموضع الثاني من مواضع التأنق فقال :

– 285 – و الحسن في تخلّص أو اقتضـــاب ❋ وفي الذي يدعونه فصل الخطاب

يعني أن من محاسن الابتداء صفة الانتقال من المطلع إلى المقصود وهو ثلاثة أقسام :

– **أحدها** : المنـــاسبة بينهما و إنما كان التخلص من المواضع التي ينبغي أن يتأنف فيها ، لأنّ السّامع يكون مرتقبـــا للانتقـــال من الافتتاح إلى المقصود كيف (ما) [1] يكون فإذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السّامع، و أعان على إصغاء ما بعده ، و إلاّ فالعكس ، ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين ، و أكثر انتقالاتهم مـــن قبيـــل الاقتضاب ، و أمّا المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من (حسن الدلالة) [2] على براعة الشاعر فمن التخلص الحســـن قول **أبي تمام** في **عبد الله بن ظاهر** :

يقول في قومس قومي و قد أخـــذت ❋ منا السرى وخطا المهرية القـــود

أمطلع الشّمـــس تبغي أن تؤم بنـــــا ❋ فقلت كلا و لكن مطلع جود [3]

فقومس اسم موضع و أخذ منه السرى أثر فيه و نقص من قواه ، و السري هو السير بالليل ، و الخطا جمع خطوة وهو ما بين القدمين ، و أراد بالمهرية الإبل المنسوبة إلى مهرة **ابن حيران** ، أي قبيلة ، و القـــود الطويلـــة الظهـــر و الأعناق جمع أقواد أي أثرت فينا مزاولة السري و مسايرة المطايا بالخطا ، و مفعول يقول قوله أمطلع الشمس ، تبغي تطلب أن تؤم أي تقصد ، و كلا ردع للقوم و تنبيه ، و عن الجائي منه في ثلاثة أبيات قول **أبي نواس** :

و إذا جسبت إلى المدام و شربها ❋ فاجعل حديثك كله في الكاس

و إذا نزعتمن القديـــــة فليكن ❋ لله ذلك النزع لا للنـــــــاس

و إذا أردت مديح قـــوم لم تمن ❋ في مديحهم فالمدح بني العبـــــاس [4]

و الفرق بين التخلص و الإستطراد أن الإستطراد يشترط فيه الرجوع إلى الكلام الأول وقطع الكلام فيكون المستطرد به أخر كلامه والأمران معدومان في التخلص بأنه لا يرجع إلى الأول و لا يقطع الكلام بل يمضي على ما يتخلص إليه و إنّما سمّوه بحسن التخلص دون أن يسمّوه تخليصا إشارة إلى أنه إنّما يكون معتبرا في أنواع البديع إذا كان حسنا ما لو تجرد من الحسن إن كان قبيحا ، فإنه لا يعد من البديع و يكون معينا ، فالأول كقول **أبي الطيب** :

---

[1] ساقط من ب :

[2] في ب (الحسن و الدلالة)

[3] البيت من بحر البسيط ، انظره في ديوانه : 301/1 ، و في المطول : 733 ، و في التلخيص : 193 ، و في شرح التلخيص : 469

[4]

عــدائك كل قوم مستهـــــــــــــام ❋ و أصبح كل مستور خليعــا

أحبــــك أن يقــولــوا جـــــــــــر ❋ حمل تبيرا أو إبن إبراهيم ريعا [1]

و الثاني كقول **أبي نواس** :

سأشكو إلى الفضل بن يحمي بن خالد ❋ هواك لعل الفضل يجمع بيننا [2]

وقد عاتبه **الفضل** على ذلك وقال له : و يلك ماوجدت غيري يجمع بينكما ، فقال يامولاي هو جمع تفضل لا جمع توصل ،

– **الثـــاني** : الاقتضاب وهو الانتقال مما شبه به الكلام إلى ما يلائمه وهو مذهب العرب ومن يليهم من المخضرمين بالخاء و الضاد المعجمتين ، أي الذين أدركوا الجاهلية و الإسلام مثل **لبيد** قال في الأساس ناقة مخضـــرمة جـــــذع نصف أذنها ، و منه المخضرم الذي أدرك الجاهلية و الإسلام كأنه قطع نصفه حيث كان في الجاهليـــة . ثم كـــون الاقتضاب من مذاهب العرب و المخضرمين لا ينافي أن يتبعهم غيرهم من المتأخرين في ذلك ، و إن كان الأكثر فيهم التخلص ، فإنّ **أبا تمام** من شعراء الإسلام في الدولة العباسية و قال من الاقتضاب تبعا للعرب :

لو رأى الله أنّ في الشّيـــــــب خيرا ❋ جاورته الأبرار في الخلد شيبا [3]

جمع الشيب و هو حال من الأبرار ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه و قال:

كلّ يوم تبدي صروف اللّيــــــالى ❋ خلقا أبي سعيـــــــد غريبا [4]

– **الثالث** : فصل الخطاب ، و هو متوسط بينهما و هو الانتقال إلى ما يقرب من التخلص بأن يشوبه شيئ من الملائمة ، و عدّه بعضهم قسما من الاقتصاب ، و منه قولهم بعد حمدا لله – **و الصلاة و السلام** – على رسول الله أمّا بعد : فإنه كان و كذا ، و هو اقتصاب من جهة أنه قد انتقل من الحمد و الثناء إلى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما ، لكنه يشبه التخلص من جهة أنّه لم يؤت بالكلام الآخر ، فجاءت من غير قصد إلى ارتباط و تعليق بما قبله، بل أتى بلفظ أمّا بعد : أي مهما يكن من شيئ بعد حمدا لله فإني فعلت كذا و كذا قصدا إلى ربط هذا الكلام بما قبله ، قال **ابن الأثير** و الذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أنّ فصل الخطاب هو أمّا بعد ، لأنّ المتكلم يفتتح

---

(1)

(2)

(3) البيت من الخفيف ، اورده صاحب التلخيص : 193 ، و صاحب شرح التلخيص : 470

(4) البيت من الخفيف ، اورده صاحب التلخيص : 193 ، و صاحب شرح التلخيص : 470

كلامه في كل أمر ذي (بال) [1] بذكر الله تعالى وتحميده فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسبوق إليه فصل بينه و بين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد . ومن الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة ﴿ **هذا و إن للطاغين لشر مأب** ﴾ [2] فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط ، لأنّ الواو بعده للحال و لفظ هذا أما خبر مبتدأ محذوف أي الأمر هذا ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، أي كما ذكر ، و قد يكون الخبر مذكورا نحـــو قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الأنبياء وأراد أن يذكر فيه الجنة و أهلها ﴿ **هــــــذا ذكرو إنّ** ﴾ [3] قال **ابن الأثير** لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل ، و هي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام آخر ، ثم قال و ذلك من فصل الخطاب الذي هو أحسن موقعا من التخلص . و من الاقتضاب القريب من التخلص قول الكاتب عند إرادة الانتقال من حديث إلى آخر ، هذا باب فإن فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديثا الآخـــر فجأة ، و من هذا القبيل لفظ أيضا في كلام المتأخرين من الكتّاب ، هذا مضمون البيت . **قوله** و الحسن بـــالخفض عطف على ما قبله ويصحّ رفعه ، أي ومن محاسن الابتداء الحسن في تخلص إلى آخـــره ، و الاقتضـــاب في اللغـــة الاقتطاع و الارتحال . **قوله** و في الذي يدعونه ، أي يسمّونه فصل الخطاب ، أي (الذي) [4] يفصل به بين كلامين قال **التفتزاني** : فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب ، أي الذي يفصل بين الحـــق و الباطل على أنّ المصـــدر بمعنى الفاعل وقيل المفصول من الخطاب الذي يتبينه كل من يخاطب به أي يعلمه بينا لا يلتبس عليه . و في البيـــت الإيجاز و التعديد وحسن الترتيب و الإيضاح وحسن الاختتام ، ثم أشار إلى الموضع الثالث من مواضع التأنق فقال :

– 286 –ومن صفات الحسن في الختام ✵ إردافـــــه بمعشر التمـــــام

يعني أنّ من محاسن الكلام ختمه بما يؤذن بانتهائه ، بحيث لا يبقى للنّفس بعده تشوق لما يقال ، و يسمى حسن المقطع و براعة الاختتام ، قال **التفتنازاني** فيجب على البليغ أنّ يختم كلامه شعرا كان أو خطبة أو رسالة بأحسن خاتمة ، لأنّه آخر ما يعيه السّمع ، و يرتسم في النّفس ، فإن كان مختارا حسنا تلقاه السّمع واستلذّه حتى خير ما وقع فيما سبق من التقصير ، كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الأطعمة التّفهة ، و إذا كان بخلاف ذلك كان على العكس، حتى ربما أنساه المحاسن المذكورة فيما سبق . وأكثر ما يكون في الشعر بالدعاء و ذلك كقـــول **أبي نواس** في خاتمة قصيدة مدح بها الخطيب **بن عبد الحميد**

---

[1] في ب (شأن)

[2] ص : 55

[3] ص : 49 و تمام الآية (... للمتّقين لحسن مآب)

[4] في ب (ما)

و إنيّ جدير إذابلغتك بالمنـــــــــا ❋ و أنت بما أمّلت منك جديــــــــر

فإن تولني منك الجميل فأهلـــــــه ❋ و إلاّ فإنيّ عـــاذر وشكـــــور [1]

فمعنى جدير حقيق إذا بلغتك بالمنى ، أي جدير بالفوز بالأماني فإن توليني بعطف فأنت أهل لإعطاء الجميـــل فأهله ذلك الجميل و إلاّ فإنّي عاذر إيّاك في هذا المنع ، و شكور لما صدر عنك من الإصغاء إلى المديح أو مـــن العطايـــا السابقة و منه قول **أبي الطيب** :

قد شرف الله أرضـــا أنت ساكنه ا ❋ و شرف الناس إذ سواك إنسانا [2]

و أحسن الانتهاء ما أذن بنتهاء الكلام كما أشار إليه النّاظم رحمة **الله** حتى لم يبق للنفس شوق إلى ما وراءه كقـــول المعرّي :

بقيت بقـــاء الدهر يا كهف أهله ❋ وهــــــذا دعــــــاء للبرية شامل [3]

لأن بقاءه سبب لكون البرية في أمن و نعمة و صلاح حال وكقول **أبي الطيب** :

فـــلا حطت لك الهيجاء سرجـــا ❋ ولا ذاقـــت لك الدنيـــــا فراقـــا [4]

و من حسن الاختتام وهو غاية في هذا الباب قول ابن حجة في ختم بعض قصائده

عليك سلام نشره كلما بـــــدا ❋ به يتغـــالى الطيب و المسك يختـــــم [5]

واعلم أنّ هذه المواضع الثلاثة مما بالغ المتأخرون بالتأنق فيها ويجتهدون في رعايتها ، و أمّا المتقدمون فقد قلت عنايتهم بذلك إلاّ القليل فإنّه جاء موافقا من غير اجتهاد منهم في تحصيله ، و جميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها من البلاغة لما فيها من التفنن و أنواع الإشارات ، و كونها بين أدعية ووصايا و مواعظ و تحميدات ووعد ووعيد وغير ذلك مما وقع موقعه و أصاب مراده ، بحيث تقصير عن كنه وصفه العبارات ، وكيف لا و كلام **الله** سبحانه واقع في الرتبة العليا من البلاغة و الغاية القصوى من الفصاحة يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر بما تقدم من الأصول و القواعد المذكورة في الفنون الثالثة التي لا يمكن الاطلاع على تعاريفها و تفاصيلها إلاّ لعلاّم الغيوب ، فإنّه يظهر من تذكرها أنّ كلا من ذلك وقع موقعه بالنظر إلى مقتضيات الأحوال و أنّ كلا من السور بالنسبة إلى المعنى الذي يتضمنه مشتمل على اللفظ لطف الفاتحة و منطون على حسن الخاتمة . **قولـــه** و من صفات الحسن إلى آخره ،

----

[1] البيت من الطويل ، أورده صاحب التلخيص : 193 ، و صاحب شرح التلخيص : 432

[2]

[3] البيت من الطويل ، اورده صاحب المطول : 734 ، و ورد في شرح الأخضري : 341 .

[4]

[5]

هذا راجع لثاني اللّف السابق في قوله تأنق في البدء و الختام كما مر . **قوله** إردافه الضمير فيه راجع إلى الكـــــلام و الإرداف الإتباع ، أي يتبع الكلام بما بشعر بالتمام وفيه ترشيح بالمثال من غير تصريــــح، و في البيت الوصـــل و الإيجاز و الإيضاح وحسن البيان و الترتيب و التسهيم و براعة الاختتام ، و لما فرغ من المقصود و ممّا يسّر الله له أكمل ما وعد به في الخطبة من قوله هذا و إنّ درو البيان إلى آخره بتمام ذلك على وجه التحدث بالنعم فقال :

– 287 – هـــذا تمام الجملة المقصودة ✵ من صنعة البلاغة المحمــودة

يعني أن هذا تمام الرجز المسؤول عنه من بعض الطلاب كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، و المقصودة أي التي قصد تحصيلها من كتاب التلخيص من صنعة البلاغة ، أي من علم البلاغة و توابعها ، و الصنعة و الصنـــــــاعة الحرفة ، و العلوم الصناعية ذات الإصطلاح و الترتيب المخصوص المتضمن ضم كل جنس إلى جنسه ، و وضع كل شيء بمحله وأطلق الصنعة على علم البلاغة من حيث اشتماله على ذلك . **قوله** المحمودة الإخفاء في كون البلاغة محمودة ، إذ بها تعرف أسرار العربية ودقائقها ، وكون القرآن معجزا لكونه في أعلا مراتب البلاغة لاشتماله على الدقـــائـــق و الأسرار و الخواص الخارجة عن طرق البشر التي لا يمكن الاطلاع على كنهها إلا علام الغيوب ، فهذه وسيلة إلى تصديق النبي – **صلى الله عليه وسلم** – فيما جاء به ولما فتنني الناظم برشاقة الخطة وعذوبة ألفاظه ، فقلت منشـــــدا و **بالله** مسترشدا.

أعقـــــد اللؤلؤ فـــوق جيد منعـــم ✵ أثغر صفا بالــــــود وهو بسيـــــم
أم الجوهر المكنون في حسن نظمـــه ✵ أم الخـــــــود تجلى أم نعيم مقيـــــم
لقد فاق هـــــذا النظم كل منظـــم ✵ بسر بديـــــــــــع من يراه يهيـــم
وكل المعـــــــــاني منـــه لاح بيانها ✵ بتخليصهـــــــــــا لا ينكر ها فهيـــم
عروسة بكر الأخضري تعربـــــدت ✵ وأملت كـــوؤسا صبّ منها نسيـــــم
وباحت إلى الســــــاقي باطلاقشربها ✵ بغير متنــــاع هديهـــا العظيــــــــــم
ولا عيب فيهـــــــــا شارب خمرها ✵ يهيج له الأشــــــــــــواق وهو عزيم
يقـــول الســـاقية شغفـــت بحبهـــا ✵ فيـــــا لله زدني إنـــي لحـــريــــــــم

و في البيت الفصل و المساواة و الاقتضاب وحسن البيان و الموازنة و الالتزام ، ثم ختم النظم بالصــلاة على النبي – **صلى الله عليه وسلم** – تحصيلا لبركاتها فقال :

– 288 – ثم صلاة الله طول الأبـــــد ✵ على النّبيّ المصطفى محمّـــد
– 289 – وآله وصحبه الأخيـــــــار ✵ ماغرّد المشتاق بالأسحــار
– 290 – وخرّ ساجـــدا إلى الأذقان ✵ يبغي وسيلة إلى الرحمـــان
– 291 – تم بشهر الحجة الميمــــــون ✵ متم نصف عاشر القـــرون

يعني أنه ختم الكتاب بالصلاة على سيدنا **محمد** – **صلى الله عليه وسلم** – لتحصل بركاتها في النهاية كما هي في البداية ، إذ هي من أعظم الأسباب الفاتحة للأبواب وما كتب اسمه – **عليه الصلاة و السلام** – في بطاقة و لا صلّى عليه في محفل إلاّ وصلته البركة ، و غشيته الرحمة ، و يقال ما من دعاء مفتتح بالصلاة على **النبي** – **صلى الله عليه وسلم** – إلا تقبله الله تعالى إذ هو سبحانه أجل و أكرم من أن يرد شيئا بين صلاتين مقبولتين ، هذا و قد أجمعوا على أنّ الصلاة عليه مقبولة لا ترد ، و أنها مصونة من آفات الرّياء و العجب إكراما له – **صلى الله عليه و سلم** – و قد تقدم الكلام في صدر الكتاب بما فيه كفاية . **قوله** طول الأبد ، أي الزمان و الطول بضم الطاء المهملة ضد القصر ، و فتحها هو الفضل ، و منه قوله تعالى ﴿ **ذي الطّول** ﴾ [1] و المراد به هنا الأول . **قوله** على **النّبي** ، الألف و اللام فيه للغلبة ، أي مهما أطلق **النبي** – **صلى الله عليه وسلم** – و في هذه الأمة المحمدية فالمراد به **نبيّنا** – **صلى الله عليه وسلم** – وقد تقدم الكلام على جميع شطر هذا البيت في الديباجة فليطالع ثمة . **قوله** و آله ، عطف على **النّبي** مشاركا له في الحكم وهو الدعاء بالصلاة و السلام و أنشد بعضهم في هذا المعنى :

يا آل رسول الله حبكم ٭ فرض من الله القرآن أنزله
يكفيكم من عظيم الخير أنكم ٭ من لم يصل عليكم لا صلاة له [2]

و اختلف في معنى الآل في أقوال شتى ، و المشهور من المذاهب اختصاصهم فيها بأقاربه المؤمنين من **بني هاشم** ، و يطلق عليهم الأشراف و الواحد شريف و هو ولد **عقيل و علي وجعفر** .

العباس هذا إمصطلح السلف و إنما حدث التخصيص الشريف بولد الحسن و الحسين في مصر خاصة في عهد الفاطميين أهو نظم بعض بيتا في هذا المعنى فقال :

علي و عباس عقيل جعفر ٭ وحمزة هم آل النبي بلا نكر [3]

قال اللقاني رحمه الله و اللائق بمقام الدعاء حملهم على أتقياء أمته عليه السلام كما هو قول **مالك** – **رضي الله عنه** – لتعميم الدعاء واشتقاق الأول من آل يؤول إذا رجع إليك لقرابة و نحوها ، و أصله أول قلبت الواو ألفا لتحركها بعد فتحة ، و قال **الزمخشري** أصله أهل قلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفا فقيل آل قبيا وهو المشهور ، و تصغيره على أهيل و أويل يشهد للأصلين وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، و الصحيح جواز إضافته إلى الضمير كما فعل الناظم . **قوله** وصحبه الأخيار الصحب ، اسم جمع لصاحب عند **سيبوبة** بمعنى الصحابي ،ولا جمع له عند **الأخفش**

---

(1)
(2)

(3)

الجوهري ، (و جمع الصاحب مثل راكب و الأصحاب جمع صحب مثل فـــرخ و أفـــراخ و الصـــحب بـــالفتح الأصحاب و هو في الأصل مصدر و جمع الأصحاب أصاحيب) [1] . فعلى هذا الصاحب جمع الجمع و هذا مخالف لما يعطيه ظاهر القاموس من أنها جموع متعددة لمفرد واحد ، فإنه قال و صحب و تأمله و هل يـــرد إلى مـــا قالـــه **الجوهري** فيكون وفاقا أو لا يكون خلافا و قد تقدم الكلام على معنى الصحابي لغة و عرفـــا ، و الأخبـــار جمـــع بالتشديد و لا جرم أنهم أخيار لقوله عليه السلام **أصحابي كالنّجوم بأيّهم اقتديتم اهتديت** [2] . **قوله** ما غرّد ، ما ظرفية مصدرية أي مدة تغريده ، و المراد بذلك دوامها و عدم انقطاعها طول الأبد ، و اختلف في القائل يمثل هـــذا هل يحصل له من الأجر ما ذكر أولا على أقوال ، و الذي ذكره **القرطبي** [3] في فتاويه أنّ القائل لهذا يحصـــل لـــه من الأجر مثل ما ذكر فإنه أتى بأحاديث تدل على ذلك . و التغريد هو ترجيع الصوت بالبكاء من شدة الحزن المثير لا حتراق القلب ، كذا في شرح المصنف و قال **الغزي** التغريد التطريب في الصـــوت و الغناء و التغرد مثلث انتهى و انظر ما بين التفسيرين و في هذا المعنى قول الشاعر :

قد تشبه الحالة الأخرى و بينهمـــــا ❃ إذا ملت فرقعن ســـــــــواك خوفه

فربما صفق المســـرور من طـــرب ❃ و ربما صفق المحزون من أسف [4]

اللهم إلا أن يقال يصح الجمع بين التفسرين باعتبار أن يكون رفع صوت المريد بالبكاء مع ترنم و تطريب ، و يشهد لهذا قول الآخر :

يلومـــون محـــزونا بكي همومـــه ❃ و لابـــــد للمحـــزون أن يترنم [5]

قوله المشتاق هو المفرط في المحبة و الشوق شدة رقه القلب في لقاء المحبوب قال المصنف في نظمه و الاشتياق المشـــار إليه يصح أن يراد به اشتياق المريد إلى الله سبحانه و يؤيده ما بعـــده و يصح أن يراد به اشتيـــاق المؤمن إلى **رسول الله – صلى الله عليه و سلم** – و يؤيده ما قبله ، و اشتياق المريد إلى الله تعالى إما بمحبة معرفته و الوصول إليه و هو شوق السالكين ، أو بحب لقائه و هو شوق العارفين المشار إليه في الحديث **من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه** [6] . و إنّما عبر بالمشتاق دون المتشوق مع أن الوزن يساعده ، لأنّ الاشتيـــاق أقوى و الفرق بين الشوق و الاشتياق أن الشوق يسكن باللقاء و الرؤية و الاشتياق لا يزول باللقاء ، يقال من حصل لـــه الاشتياق و لم يبرهنه بالتلاق و أنشدوا على ذلك :

---

[1] الصحاح :
[2] سبق تخريجه
[3]

[4]

[5]

[6] رواه البخاري و مسلم

ما يرجع الطرق عند رؤيتـــــه ❃ حتى يعـــود إليه الطرق لمشتاق [1]

و على هذا فالاشتياق أبلغ و هما أي الاشتياق و التشوق ، و قيل هو الجزء الأخير من الليل الملاقي للفجر ، و يمكن أن يراد به النّصف الأخير من الليل ، و يمكن أن يراد به الليل كلّه على أنه مجاز مرسل من إطلاق الجزء على الكـــل فتأمله . و الأوّل أظهر ، و إنّما خصّ و قت السّحر بالذكر دون غيره من الأوقات لشرفه و فراغ القلب فيه مـــن الشواغل و حضوره فيه ، فإنّ تغريد أهل الشوق و بكاءهم فيه آكد من سائر الأوقات و لأرباب القلوب فيه غنائم و فتوحات و تجلّيات لا يصنعها اللسان ، و العبادة فيه أرجى للقبـــول لقولـــه تعـــالى ﴿ **و بالأسحــــــار هـــم يستغفـــرون**﴾ [2] و ذكر بعضهم أنّ الرّيح التي تهبّ وقت السّحر هي من الجنّة و لهذا قال أرباب الإشارة ينبغـــي للمريد أن يتعرض للسؤال في ذلك الوقت فهو أرجى للقبول ، لأنّه الثلث الأخير من الليل ، فإنّ ريح الأزهـــــــار و الأنوار أكثر ما تطير سحرا ، قال **الغزالي** في كتاب الإحياء [3] له و في آخر الليل وردت الأخبار في اهتزاز العرش و انتشار الأرياح من جنّة عدن . **قوله** و خرّ ساجدا إلى الأذقان و هي الأرض ، قال تعالى ﴿ **يخـــرون للأذقـــان سجدا** ﴾ [4] أي الأرض ، و الأذقان جمع ذقن و هو مجمع اللحيين ، و تخصيص السجود بالذكر لأنه أعظم أحوال الصلاة و أقرب تقربات العبد إلى **الله** سبحانه ، إذ الصلاة شرعت للخشوع و الخضوع و التذلل **لله** تعالى . **قولـــه** يبغي وسيلة ، أي يبغي قربية بذلك السجود إلى **الله** و منه قوله ﴿ **يبتغون إلى ربّهم الوسيلة**﴾ [5] **الجوهري** الوسيلة ما يتقرب منه إلى الغير و الجمع وسائل و التوسيل و الوسيلة واحد ، و يقال وسل فلان إلى ربّه و سيلة و توسّل إليه إذا تقرب إليه بعمل ، و الوسائل الرغائب إلى **الله** عز وجل . **البيضاوي** عند قوله تعال ﴿ **وا تبعوا الوسيلة**﴾ [6] أي ما يتوسل إليه به إلى الثوبه ثم قال و في الحديث **الوسيلة مترلة في الجنة** [7] و سئل **ابن عباس** عن الوسيلة فقال الحاجة و أنشد عليه قول **عنترة العبسي** [8]

و إنّ الرجال لهم إليك و سيلة ❁ أن يأخذوك تكحلي و تخضني [9]

---

(1)

(2)

(3)

(4)

(5) الإسراء : 57

(6)

(7)

(8)

(9)

و أما بغى فله معينان و يتميز بالمصدر يقال يبغي بغاء بالضم و بغية بالضم و الكسر إذا أراد ، و منه قوله تعــــالى ﴿ **ما نبغي هذه بضاعتنا**﴾ [1] أي ما نريد و بغى يبغي بغيا إذا ظلم و تعدى ، و منه قوله تعالى ﴿ **بغى بعضنا على بعض** ﴾ [2] أي بغت إحداهما على الأخرى ، و بغى يبغي بغاء بالكسر إذا زنى ، و منه قوله تعالى ﴿ **و لا تكر هو فتياتكم على البغاء**﴾ [3] أي الزنى ، و المراد هنا الأول ، و الرحمن اسم من أسماء الله تعالى و لظهور بركته أدخــل في البسملة التي هي أمان و رحمة لهذه الأمة ، و في ذكر الرّحمن في هذا المقام دون غبره من المناسبة لا يخفى ذوقــه، و في الأبيات الإيجاز و التعديد و الموازنة و التوجيه و التسهيم و الالتزام ، ثم أشار إلى تعريف و قت التمام عند فراغه من نظم هذا الرجز المسمّى **بالجوهر المكنون** قد تمّ في ذي الحجة المبارك المتمم لسنة خمسين بعد تسعمائة من سني الهجرة ، و هذا معنى قوله نصف عاشر القرون و هو عام خمسين ، و اختلف في حد القرن على أقوال الأصح منها أنّه ذمائة سنة ، و عليه تاريخ الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة و أزكى التسليم ، و المشهور أنّ واضع تاريخ الإسلام **عمر بن الخطاب** - **رضي الله عنه** - بعدما ما جمع في شهر ربيع الأول سنة سبــع عشــرة و أرّخ من الهجرة و جعل المحرم أوّل السّنة ، فإن قلت القضايا التي اتفقت **للنبي** – **صلى الله عليه و سلم** - يمكن أن يؤرخ بها كانت أربعة مولد و مبعثه و هجرته و وفاته فما المناسب حتى أرّخوا من الهجرة ، و الجواب عن الأول أنّ الهجرة فرقت بين الحق و الباطل بالخروج من أرض الشرك ، و لذلك أرّخوا بها ، و لأنّ البعث و المولد لا يخلو أحدهما من النزاع في تعيين سنته ، و أمّا وقت الوفاة فأعرضوا عنه لما يقع بذكره من الأسف عليه فالحضر في الهجرة و هو أول الزمان الذي عزّ فيه الإسلام و عبد **النبي** – **صلى الله عليه و سلم** - ربّه آمنا وابتنا بناء المسجد و تأسيسه فوافق رأي الصحابة ابتداء التاريخ من ذلك اليوم و الجواب عن الثاني أن مانسب أن يجعل المحرم أول دون غيره لأنه مصرف الناس من جحهم فهو أول السنة و أن ما أخروه من ربيع الأول إلى محرم لأن ابتداء العزم على الهجرة هلال محرم إذ البيعة و قعت في أثناء ذي الحجة و هي مقدمة الهجرة فكان أول هلال بعد البيعة و العزم على الهجرة هلال

المحرم فناسب أن يجعل مبدءا ، قال **ابن حجة** : و هذا أقوى ما وقعت عليه من مناسبة الابتداء بالمحرم . **قوله** ثمّ بفتح التاء الفوقية جعل ماضي التمام فهو قاض بمعنى كمل و فاعله يعود على الكتاب و الباء بمعنى في أي شهر إلى آخره **قوله** شهر ذي الحجة على حذف مضاف إليه ، أي شهر ذي الحجة وهو أحد الشهور القمرية ، و شهر بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء مأخوذ من الشهرة وهي الإشهار سمّي بذلك الأشهر الهلال عند دخوله ، و قيل الشهر الهلال سمّي به لشهرته ووضوحه ثم سمّيت الأيام به وجمعه شهور و أشهور و أشهر . **قوله** الميمون المبارك وكيف لا يكون ذو الحجة كذلك وهو مشتمل على الحج الذي هو ركن من أركان الإسلام و يجتمع في ذلك الموسم الغفير عند بيت الله الحرام وزيارة **النبي** – **صلى الله عليه و سلم** – فهو من أعظم مجامع المسلمين ولا يغيب عنه قطــب و لا بـــدل و لا أحد من أولياء الله تعالى إلا لمن يمكنه ذلك .

---

[1] يوسف : 65 " ماتبغي هذه بضاعتنا ردت إلينا "

[2] ص : 21

[3] النور : 143

تنبهـــــــــــان :

– **الأول** : قول النّاظم شهر ذي الحجة هو من إضافة الاسم إلى المسمّى ، و اختلف في إضافة الشهور إلى أسمائها هل يجوز مطلقا و يؤول بما ذكر أو يمنع مطلقا لما فيه من إضافة الشيء إلى نفسه ؟ و الأصح لزوم الإضافـــــــــة في الربيعين ورمضان و منعها في البواقي ، و قيل اسم من أسماء الله تعالى فلا يقال جاء رمضان ولا دخل لأنه انتقال وهو على الله محال فتتبعين الإضافة فيه لرفع الإيهام كما جاء في الخبر﴿ **لا تقولوا رمضان إسم من أسماء الله تعـــالى و لكن قولوا جاء شهر رمضان** ﴾[1] الحديث وهذا إذا لم تكن معه قرينة تدل على أن المراد به الشهر ، و أمّا الربيعان فيطلقان على زمان الخصب ، كان من العرب من يسمّي الخريف بربيع الأول وفصل الربيع بربيع الثاني فالتزموا الإضافة فيهما أيضا لرفع الإيهام ، و يقال شهر ربيع الأول وشهر ربيع الثاني و الإضافة في الباقي

وكلام النّاظم يخرج عن القول الأول و إن كان مقابل الأصح ، فالأمر فيه سهل ، و لو قال قد تم في ذي الحجة الميمونة لكان أرشق

– **الثـــاني** : قال الشيخ **الغزي** في آخر شرحه رحمه الله نظم السلم سنة إحدى و أربعين و قال فيه إنه من إحـــدى و عشرين سنة فيكون على هذا في سنة نظمه لهذا التأليف كان من ثلاثين سنة و الصحيح و الله أعلم أنه بلغ .

من السنن نحو ثلاث و ثلاثين سنة و في سائر تأليفه رحمه الله ما يدل على ما ذكر قاله في سنة إحدى و أربعين

وتسعمائة كان من إحدى و عشرين سنة ، و قد تقدم التعريف به في أول الكتاب ، و في البيت الفصل و المســـاواة و التجنيس و الإيضاح وحسن البيان و براعة الاختتام وقد نظمت بيتا في عدة أبيات النظم وهو قولي تاب الله علي .

وعدد الأبيات سلما يافتي ❊ راض فكن بفهمها مثبتا.

أي مائتان وإحدى وتسعين بيتا عدد راض المرموز به ، و هذا ما في نسخة المصنّف التي شرح عليها ، و عند **الغزي** زيادة ونقصان وتحريف في بعض الأبيات وسبب ذلك و الله أعلم أن المسواة وصلت ووجد ذلك منها و يحتمل أنّ النّاظم غير و هذه الأبيات عند شرحها بأن و نقص ويدل و غير كما هو عادة المصنفين ، لكن العمل على ما في شرح المصنّف ، و لذلك تتبعت ألفاظ أبياته مقتديا به لأن ألفاظ المصدر تتبع ألفاظ الشارع وتخفظت عليها من بدايته إلى نهايته .

فـــائدة : اعلم أنّ ذكر البحث و الاعتراض مع المصنّفين في مجالس العلماء لا بأس به إذا كان المراد ظهـــــور الحق و إن كثر علمهم واشتهر فضلهم ، فليس ذلك نقصان في حقهم ، لأنّ التصنيف أمر صعب و من العصمته أن لا تجد و المعتمد في حقهم أن لو حضر واحد منهم و كان حيا و قيل لهم ذلك لأتصف الحق و أتى بجواب بيتين مراده ولا يلتفت إلى بعض الجهال الواقعين مع الإنتصار و المصادقة و حمية الجاهلية ويزعمون أن ذلك من الأدب وحسن

التزكية فإن الحق يعلو ولا يعلى عليه قال تعالى ﴿**فماذا بعد الحق إلا الضلال**﴾ [1] وروي أن **مالكا** - **رضي الله عنه** - كان يقف على منبر المدينة و يقول : **كل كلام منه مقبول ومردود إلا كلام صاحب هذا القبر ، أيّها النّاس انظروا في كلامي فما كان صوابا خذوه و ما كان خطأ اطرحوه** . وقال **معاوية** - **رضي الله عنه** - سمعت **النبيّ** – **صلى الله عليه و سلم** - يقول : **ستكون أئمة من بعدي يقولون ولا يرد عليهم فيتقا حمون في النار كما تتقاحم القردة** . [2] فيؤخذ من هذا البحث و السؤال أنّ السؤال ورد الخطاب في المجالس تبرئة للعلماء ورحمة من الله فسبحان من أحاط بكل شيء علما ، و أحصى كل شيء عددا وهذا آخر ما تيسر الله جمعه في شرح هذه الأرجوزة المنورة المقيدة المختصرة القليلة الغزيرة العلم و كان الفراغ من تجريدة صبيحة الخميس لخمس بقين من شعبان من السنة الخامسة عشر بعد المائة الألف يجمعها قولك بلوغ المني كله وذلك من تاريخ الهجرة أحسن الله لنا عاقبتها وعرفنا حسن خاتمتها و الحمد لله الذي هذنا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و أله وصحبه ذوي الفضل و الجاه ، وسلاما تامين على الدوام ما إهمل الغمام و ناح الحمام و تنفس مستهام من حرارة الغرام و إشتاق لبيت الله الحرام و أسأل الله العظيم بجاه نبيه المصطفى الكريم أن يوفقنا لما يحبه و يرضاه ويجعل أخر كلامنا لا إله إلا الله **محمد رسول الله** – **صلى الله عليه وسلم** - كثيرا دائما إنتهى .

قد تمت بحمد الله تعالى وحسن عونه كتابة هذا الشرح المبارك ،بعد الزوال من يوم الجمعة تاسع جمادى الأول أحد شهورسنة **1126** من هجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة و أزكى السلام على يد كاتبه فقير ربه و أسير ذنبه على بن الحاج القاسم بن محنان القسنطيني غفر الله له ولوالديه ولأشياخه ولأحبابه و لجميع المسلمين و الحمد لله رب العالمين .

تم الكتاب تكاملا نعم السرور لصاحبه ✵ وعفا الإله بفضله عن كاتبة وقارئه

الملخص

موضوع الرسالة تحقيق مخطوط في الأدب الجزائري القديم تحت إشراف الأستاذ الدكتور مختار حبار الموسومة ب : موضح السر المكنون على الجوهري المكنون صاحب المخطوط الثغري محمد بن محمد كان حيا في 1115ه جزائري المنشأ و مالكي المذهب الأشعري الإعتقادحيث جاء هذا الشرح في حجم صخم مقارنة بشرح الأخضري، و يبدو أن المدرسة السكاكية كان لها بليغ الأثر في شرح الثغري و الأخضري قبله بما نلمسه من شروحات فلسفية و منطقية كلامية في مواضع كثيرة، حيث قسمت هذا البحث إلى قسمين : القسم الأول إلى الدراسة في تعريف المؤلف و وصف المخطوط و في القسم الثاني في تحقيق المخطوط و الغاية منه إخراج هذا العمل المغمور إلى ساحة المقروؤية.

الكلمات المفتاحية :

البلاغة؛ الدين؛ التصوف؛ علم الكلام؛ النحو؛ الصرف؛ الإعراب؛ التفسير؛ المصنف؛ المنطق.